

## باب الأذان

قال باب الأذان لما كان الوقت سبباً لوجوب الصلوة قلناه وذكر الأذان بعد لأنه أعلام بدخول وقتها لمباحة فتمثل على نفائس قوله  
 في الأسماء الكبيرة فضلاً عن الدقائق الصغيرة **المبحث الأول** في اللغة الأذان أعلام مصدر أذن بمعنى علم فغلب الأعلام الصلوة حيث  
 لا يفهم منه إذا أطلق الأذان الصلوة ومنه قولنا أذان من الله ورسوله إلى الناس يوم الحج الأكبر فإنه بمعنى الأعلام المطلق ومنه قوله تعالى  
 وأذن من الحج بأن أول رجلاً أذنه فإنه فعل من الأذان بمعنى الأعلام المطلق والأذان أعلام واذن الصلوة  
 معترف ويقال فيه الأذان والأذان وكلاهما قاله الهري قال وقال شيخنا الأذان هو المؤذن والمعلم وأوقات الصلوة فعيل بمعنى مفعول  
 وقال الأزهري في شرح ألفاظ المختصر الأذان اسم من قولك أذنت فلاناً بكذا أو ذنه إذا نادى أعلته والأذان أعلام الصلوة  
 انتهى كلامه وقد يطلق الأذان على الأقامة أيضاً ويقال لها الأذان ومنه رواية البخاري وغيره عن السائب بن يزيد قال كان  
 النداء يوم الجمعة وله إذا جلس الإمام على المنبر من عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وإن بكر وعمر فما كان من عثمان  
 زاد النداء الثالث على الزوراء والزوراء اسم سوق في المدينة وهو فتح الزاوية ثم السكون وقال البخاري الزوراء بالمدينة وضع  
 بالسوق وقطع ابن ماجة على دار في السوق يقال لها الزوراء وكانها سميت باسم موضعها من السوق وهي التي حدث عليها النداء  
 وفي بعض الكتب ما يشعر أنه كان بالزوراء منارة ولعلها من الدار التي كان يؤذن عليها وقال ابن حجر جزء ابن بطال بان الزوراء  
 حفر عند باب المسجد وقيل نظرها في رواية ابن اسحق عن الزهرري عن عبد بن خزيمة وابن ماجة وزاد النداء الثالث على دار في السوق  
 يقال لها الزوراء انتهى وقال أيضاً في شرح حديثنا في تكثير النداء زعم الزوراء أنه كان مرفوعاً كالمناصرة وكأنه أخرجه  
 من عثمان بالتأذين عليه كذا في وفاة الوفا السمرقندي وقال القسطلاني ساء التأنيلاً باعتبار كونه مزيداً على الأذان بين يدي  
 الإمام والأقامة وأطلق الأذان على الأقامة تغليبا مع الأعلام فبهما ومنه قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم بين كل ذن  
 صلوة انتهى إذا عرفت هذا فاعلم أن كل كلام المصنف على هذا المعنى لا يمر التعليل ولا لوجود بحث الأقامة أيضاً في هذا الباب  
 لا يقال فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز لأننا نقول كالأدلة يادبه أعلام الصلوة أعمر من أن يكون إذا ناعرفاً أو أقامة على غير  
 عموم المجاز فإن قلت يخرج الأذان الذي يؤذن به في أذن المولود والأذان الذي يؤذن به لدفع الوحشة والغول في  
 الصحراء قلت لا بأس به فإن المصنف لم يضع هذا الباب إلا لبيان ما يكون أعلاماً للصلوة هذا ما ظهر في **المبحث الثاني**  
 قد عرفت معنى الأذان لغة وقسمه الفقهاء بأنه أعلام مخصوص على وجه مخصوص بالفاظ مخصوصة وهذا معنى شرح  
 قولهم أعلام مخصوص على أعلام بالصلوة ومعنى قولهم على وجه مخصوص أي من الترتيل والاستدالة وعدم اللحن وغيره  
 من الأحكام الأنية وقوله بالفاظ مخصوصة أي عربية إشارة إلى أنه لا يصح بالفارسية واختلفوا في ذلك على ثلاثة أقوال  
 بسطها في كلام النفاس في إذا الأذان كالأذان الفارس الأول الجواز الثاني عدم الجواز الثالث اعتبار التعارف الأصح  
 هو الأوسط كما في مواهب الرحمن وتعبارة لا يجوز الأذان بالفارسية على الأصح وإن علم أنه أذان انتهى **المبحث الثالث**  
 ثبوت الأذان أصلاً بالآيات والأحاديث وتعييناً بالأحاديث فقط أما الآيات فكقوله تعالى وإذا نادى بمر إلى الصلوة اتخذها  
 جزءاً وليبدأ ذلك بالفهم فوملاً يقولون قال الإمام الرازي في تفسيره فيه مسائل الأولى في التخصيص في التحدوها راجع إلى الصلوة  
 أو المناذرة وقيل كان رجل من المنافقين أو النصارى إذا نادى المؤذن بالمدينة وسعده يقول أشهد أن محمداً رسول الله

المبحث الأول

المبحث الثاني

المبحث الثالث

يقول احرق الكاذب فدخلت خادمته بسار حرات ليلة قطار برنته شرارة في البيت فاحترق البيت واحترق هواهله  
وقيل كان منادى رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ينادي الصلوة وقام المسلمون اليها فقلت اليهود قاموا ولا قاموا وصلوا  
ولا صلوا على سبيل الاستهزاء فقلت الآية وقيل كان المنافقون يتضاخون عند القيام الى الصلوة تنفيرا للناس عنهم وقيل قالوا  
يا محمد لقد ابدعت شيئا لم يسمع في ما مضى فان كنت نبيا فقد خالفت في ما احدثت جميع الانبياء فمن اين لك صباح كصباح العير  
فتزل هذا القول الثاني في قواديت الآية على ثبوت الاذان بنص الآية لا بالناس وحده انتهى كلامه ومن الايات قوله تعالى ومن  
احسن قولاً من دعا الى الله وعمل صالحاً وقال انني من المسلمين قال ابو نعيم في المعاري قالت عائشة اري ان هذه الآية نزلت في  
المؤذنين فقال عكرمة اري انه المؤذن وقال ابو اسامة الباهلي على صاحبك ركنين بين الاذان والاقامة انتهى ومنها قوله تعالى  
يا ايها الذين امنوا اذا نودي للصلوة من يوم الجمعة فاسعوا الي ذكر الله وذكر البيع فهذه الايات قد دللت على ثبوت الاذان  
في الشرع وكونه فدا حسنا وقد اختلفوا في ان فرضية الاذان وابتناءه كانت قبل الهجرة او بعدها وكيف ثبت هل ثبت بالناس  
او بالوحي فذهب ال كل في اذهب والاصح هو انه ثبت فرضيته وثبت بمنام عبد الله بن زيد الانصاري في المدينة قال الحافظ  
ابن حجر العسقلاني في فتح الباري قد مررت احاديث تدل على ان الاذان شرع بمكة قبل الهجرة ومنها الطبراني انه لما استمر بالنبي  
صلى الله عليه وعلى آله وسلم وحي الله اليه الاذان فنزل به فعلمه بالاولى والارضى في الافراد من حديث انس بن جابر المرثبي  
صلى الله عليه وعلى آله وسلم لا اذان حين فرضت لصلوة وللبزار وغيره من حديث علي قال لما اراد الله ان يعلم رسوله  
الاذان انا جبريل بدابة يقال لها البراق فركبها فقال الله اكبر الله اكبر وفي اخره ثم اخذ الملك بيده فامر اهل السماء وحجج  
انه لا يصح شيء من هذه الاحاديث انتهى وقال الحافظ عماد الدين بن كثير في تاريخه اما الحديث الذي رواه السجستاني من طريق  
البراز عن علي فذكر حديث الاسراء وفيه فخرج ملك من وراء الحجاب قاذم الحديث ثم قال السهيلي اظن بهذا الحديث ان يكون  
صحيحا لما يعضده ويشاكله حديث الاسراء فهذا الحديث ليس صحيحا كازعمه السهيلي بل هو مستكر فخر به زياد بن المنذر  
ابو الجارود وهو الذي ينتسب اليه الفرقة الجارية دية ثم لو كان هذا قد سمعه ليلة الاسراء لم يحتج الى مزياه في المنام وقال لما  
اخبروه به اني امرت بهذا في السماء وان سمعته في السماء يؤذن به ملكا انتهى وقال ابن الهيثم في فتح القدير حديث البراز  
معارض بالخبر الصحيح ان بدء الاذان كان بالمدينة على ما في صحيح مسلم كان المسلمون حين قدموا المدينة يجتمعون في تحتون  
للصلوة وليس ينادي لها فكلهم في ذلك فقال بعضهم نصب راية الحديث انتهى وفي شرح الهداية لشيخ الاسلام العيني  
منهم من قال ان الاذان كان وجيلا مناسا واستدلوا في ذلك بحديث رواه البراز في مسنده حذ ثنا محمد بن عثمان بن مخلد الواسطي  
ثنا ابن عن مزيا بن المنذر عن محمد بن علي بن الحسين عن ابي عبد الله عن علي بن ابي طالب قال لما اراد الله ان يعلم رسوله  
صلى الله عليه وعلى آله وسلم لا اذان ان انا جبريل بدابة يقال لها البراق فركبها فاستصعب فقال اسكني الله  
ما ركبك عبدا كرم على الله من محمد قال فركبها حتى انتهى الى الحجاب الذي يلي الرحمن تعالى فيبينها هو كذل لك اذ خرج ملك  
من وراء الحجاب فقال رسول الله يا جبريل من هذا قال والذي بعثك بالحق اني لا قرب الخلق مكانا وان هذا الملك ما بدأ  
منذ خلق قبل ساعتي هذه فقال الملك الله اكبر الله اكبر فقبل من وراء الحجاب صدق عبيدنا اكبرانا اكبرنا فقال  
الملك اشهد ان لا اله الا الله فقبل من وراء الحجاب صدق عبيدنا ان لا اله الا الله الا انا قال الملك اشهد ان محمدا رسول الله  
فقبل له من وراء الحجاب صدق عبيدنا انا ارسلت محمدا فقال الملك حي على الصلوة حي على الفلاح ثم قال الله اكبر الله اكبر

الحديثين  
الذين في  
الكتاب  
والسنة  
والفقه  
والحديث

فَقِيلَ مِنْ وَرَاءِ الْحِجَابِ صَدَقَ عَبْدِي أَنَا أَكْبَرُ نَا أَكْبَرُ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَقِيلَ صَدَقَ عَبْدِي أَن لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا قَالَ فَرَأَاهُ الْمَلِكُ  
بِيدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَالَ اللَّهُ وَسَلَّمَ فَقَامَ أَهْلُ السَّمَاءِ فَمَرَّادُ مَدَنِيٍّ وَقَالَ الْبَرَاءُ هَذَا حَدِيثٌ لَا تَعْلَمُهُ يَكُونُ  
بِهَذَا اللَّفْظِ عَنْ عَلِيٍّ الْأَبْدَلِ الْأَسْنَدِ وَتَرَوَاهُ الْأَصْبَهَانِي فِي كِتَابِ التَّرْغِيبِ وَالتَّوْبِ وَنَزَّهْتِ وَقَالَ غَرِيبٌ لَا أَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ  
هَذَا الْوَجْهِ وَقَالَ فِي الْأَمْرِ الْخَبِيرُ <sup>الصَّحِيحُ</sup> أَنَّ بَدْءَ الْأَذَانِ كَانَ بِالْمَدِينَةِ وَتَرَوِي ابْنُ شَاهِينَ بِسَنَدٍ عَنْ ابْنِ عَمْرِو  
قَالَ لَمَّا أَسْرَى بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَحَى إِلَيْهِ الْأَذَانُ فَذَلَّ فَعَلِمَهُ بِالْأَوَّلِ فِي رَوَايَةِ طَلْحَةَ بْنِ زَيْدٍ  
قَالَ النَّسَائِيُّ هُوَ مَثَرُكَ وَمَتَّعَهُمْ مِنْ قَالَ أَنَّهُ أَخَذَ الْأَذَانُ مِنْ أَذَانِ إِبْرَاهِيمَ بِأَلْحَجِّ فَاذَنْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
وَاللَّهُ وَسَلَّمَ وَقِيلَ نَزَلَ بِهِ جِبْرِيلُ وَلَا مَنَافَةَ بَيْنَ هَذِهِ الْأَسْبَابِ فَلْيَجْعَلْ كُلَّ ذَلِكَ كَذَا فِي الْمُبَسَّطِ وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الرَّازِيُّ  
لَيْلَةَ الْأَسْرِ كَانَ بِكَتِفِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْمَدِينَةِ بِغَيْرِ أَذَانٍ أَنْتَهَى كَلَامُهُ وَقَالَ الْعَلَاءُ  
شَهَابُ الدِّينِ أَحْمَدُ الْخَفَاجِيُّ الْمَصْرِيُّ فِي شَرْحِ الشَّفَاحِدِثِ عَلَى يَقْتَضِي أَنَّ الْأَذَانَ شَرَعَ لَيْلَةَ الْمَعْرَاجِ وَحَدَّثَ  
الْصَّحَّاحِينَ الْمَشْهُورِينَ أَنَّهُ شَرَعَ بَعْدَ الْهَجْرَةِ لَمَّا رَأَى بَعْضُ الصَّحَابَةِ وَلَا يَخْفَى مَا بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ مِنَ التَّعَارُضِ وَلَمْ يَتَّعِضْ  
أَحَدٌ لِلتَّوْفِيقِ بَيْنَهُمَا وَالظَّاهِرُ أَنَّ يُقَالُ أَنَّهُ ثَبَتَ بِحَدِيثِ الْأَسْرِ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَبْقَ لَهُ ذِمَّةٌ وَلَمْ يَكُنْ أَعْلَامُهُ بِهِ  
فَقِيلَ الْهَجْرَةُ نَاخِرَةٌ لَكَ حَتَّى اسْتَقَرَّ ظُهُورُ الدِّينِ وَهَذَا يُلْزِمُ التَّوْفِيقَ بَيْنَهُمَا أَنْتَهَى وَفِي مَوْضِعٍ آخَرَ مِنْ ذَلِكَ الشَّرْحُ  
قَالَ ابْنُ حَجَرٍ قَوْلُ الْفَرُطِيِّ أَنَّهُ لَا يُلْزَمُ مِنْ رُؤْيَيْهِ فِي الْأَسْرِ أَمْشَرُ عَيْتِهِ فِي حَقِّهِ فِيهِ أَنَّهُ يَأْبَاهُ مَا فِي حَدِيثِ الْبَرَاءِ  
لَمَّا أَرَادَ أَنْ يَعْلَمَ رَسُولُ اللَّهِ الْأَذَانَ وَقَوْلُ الطَّيْبِيِّ يَحْمِلُ الْأَذَانَ فِي الْأَسْرِ عَلَى الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةِ يَأْبَاهُ مَا ذَكَرَهُ  
بِالْفَافِظِ بَعَيْنُهَا مَا قِيلَ مِنْ أَنَّهُ رَأَى فِي الْأَسْرِ وَلَمْ يَأْمُرْهُ بِكَتِفِهِ لِلْهَجْرَةِ عَنْ أَظْهَارِ الْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمَّا رَأَى ذَلِكَ أَظْهَرَ  
لِيَكُونَ مَدْرَجَةً عَلَى لِسَانٍ غَيْرَةٍ فَهُوَ فِي غَايَةِ الضَّعْفِ وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يُؤْخَرْ حِينَ قَدِمَ الْمَدِينَةَ أَقُولُ هَذَا كَلَامًا  
مُضْطَرِبًا وَالَّذِي ظَهَرَ لِي فِي التَّوْفِيقِ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ عَلَى وَجْهِه لَا كَدْرَ فِيهِ أَنَّ الْمَذْكَورَ فِي رَوَايَةِ الْبَرَاءِ غَيْرُ الْمَعْرُوفِ  
وَأَنَّهُ بَرُوچَهُ أَوْ بَرُوچَهُ لَانِ الْأَسْرِ قَدْ يَكُونُ رَأَى فِي مَنَامِهِ ذَلِكَ وَرَأَى بِالْأَنْبِيَاءِ وَحَى وَعَقِبَ ذَلِكَ بَرُوچَهُ  
الصَّحَابَةَ فَظَاهِرٌ مَوَافَقَتُهُمْ لَيْسَ بِمَوَافَقَةٍ رَاضَةٍ وَكَوْنُ ذَلِكَ مَا ثَوَّرَ عَنْهُمْ وَكَأَنَّهُمْ فَرَضُوا كِفَايَةً مَشْرُوعَةً لَا يَشِبُّ  
بَرُوچَهُ غَيْرَةٍ فَحُتَّاجٌ إِلَى اجْتِهَادٍ أَنْتَهَى وَقَالَ الْحَافِظُ جَلَالُ الدِّينِ السَّيْطَوِيُّ فِي التَّوْحِيدِ مِنْ غَرِيبٍ مَا وَقَعَ فِي بَدْءِ الْأَذَانِ  
مَأْثُورًا وَأَبُو الشَّيْخِ بِسَنَدٍ فِيهِ مَجْهُولٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ قَالَ أَخَذَ الْأَذَانَ مِنْ أَذَانِ إِبْرَاهِيمَ لِقَوْلِهِ فَقَالَ وَاذَنْ  
فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ وَمَأْثُورًا أَبُو نَعِيمٍ فِي الْمَحَلِّيَةِ بِسَنَدٍ فِيهِ مَجَاهِيلٌ عَنْ ابْنِ هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا أَنَّ جِبْرِيلَ نَادَى بِالْأَذَانِ  
لَأَدْرَجِينَ أَهْلَ بَطْنِ الْخَنْزِ وَمَأْثُورًا سَنَدُ ابْنِ أَبِي إِسْمَاعِيلَ بِسَنَدٍ وَاحِدٍ عَنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ قَالَ أَوَّلُ مَنْ أَذِنَ بِالصَّلَاةِ  
فِي السَّمَاءِ جِبْرِيلُ فَسَمِعَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فَقَالَ لَا أَفَاقِبُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي جَاءِهِ بِدَلَالٍ  
فَقَالَ سَبَقَكَ بِهَا عُمَرُ أَنْتَهَى وَفِيهِ أَيْضًا قَدْ وَرَدَتْ أَحَادِيثٌ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ شَرَعَ بِكَتِفِهِ قَبْلَ الْهَجْرَةِ لَكِنَّا هَاهُنَا  
وَقَدْ جُزِمَ ابْنُ الْمُنْذَرُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَصِلُ بِغَيْرِ أَذَانٍ مِنْذُ فَرَضَتْ  
الصَّلَاةُ إِلَى أَنْ هَاجَرَ إِلَى الْمَدِينَةِ وَوَقَعَ التَّشَاوُرُ بِذَلِكَ ثُمَّ الرَّاجِحُ أَنَّهُ شَرَعَ فِي السَّنَةِ الْأُولَى مِنَ الْهَجْرَةِ  
وَقِيلَ فِي الثَّانِيَةِ أَنْتَهَى وَلَسْنَا كَرِهْنَا الْأَحَادِيثَ الْوَارِدَةَ فِي هَذَا الْبَابِ فَتَرَوِي الْخَادِي حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ  
عَبْدَانَ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا جُرْجُجٌ أَخْبَرَنَا نَافِعُ بْنُ عَبْدِ عَمْرٍو قَالَ كَانَ الْمُسْلِمُونَ حِينَ قَدِمُوا

عَدَدُ النَّاسِ  
عَدَدُ النَّاسِ





عن عبد الله بن زيد قال لما امر رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم بالنافوس فيل يضر به الناس لمجمع  
 الصلوة طاف بي وانا نأثر رجل يحمل ناقوسا في يده فقلت يا عبد الله ابتع الناقوس فقال وما تصنع به فقلت  
 ندعوه الى الصلوة قال افلا ادلك على ما هو خير من هذا فقلت له بلى فقال تقول الله اكبر الله اكبر الله اكبر  
 الى آخر الاذان قال ثم استأخر عني بعيد ثم قال ثم تقول اذا اقمتم للصلوة الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر  
 اشهد ان لا اله الا الله اشهد ان محمدا رسول الله اشهد ان محمدا رسول الله حي على الصلوة حي على الصلوة  
 حي على الفلاح حي على الفلاح قد قامت الصلوة قد قامت الصلوة الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله فلما اصبحت  
 اتيت رسول الله فاخبرته بما رأيت فقال انها رؤيا حق ان شاء الله تعالى فقم مع بلال فاني عليه ما رأيت  
 فليؤذن به فانه اندى صوتا منك فقم مع بلال فجعلت القية عليه ويؤذن به قال فسمع ذلك عمر بن الخطاب  
 وهو في بيته فجعل يجبر رداءه يقول والذي بعثك بالحق يا رسول الله لقد رأيت مثل ما ادى فقال رسول الله  
 صلى الله عليه وعلى آله وسلم فله الحمد وروى ابن ماجه عن الزبير عن سأل عن ابيه ان النبي صلى الله  
 عليه وعلى آله وسلم استشار الناس لما بهم هم في الصلوة فذكروا له البوق فكرهه من اجل اليهود فذكروا  
 النافوس فكرهه من اجل النصارى فأرى النداء تلك الليلة رجل من الانصار يقال له عبد الله بن زيد وعمر بن  
 الخطاب فظنوا ان ناصري رسول الله ليلا فامروا رسول الله بالا فاذن به قال الزبير وزاد بلال في نداء الصلوة  
 النداء الصلوة خير من النوم فافترها رسول الله قال عمر يا رسول الله قد رأيت مثل الذي رأى ولكنه سبقني وروى  
 مالك في الموطأ عن يحيى بن سعيد قال كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم قد اراد ان يتخذ خشب ينضرب  
 بهما ليجتمع الناس في الصلوة فادى عبد الله بن زيد الانصارى خشب ين في النوم فقال ان هاتين النخوما يريد  
 رسول الله فقيل الا تؤذنون للصلوة فادى رسول الله حين استيقظ فذكر له ذلك فامر رسول الله صلى الله عليه  
 وعلى آله وسلم بالاذان وروى النسائي في سننه عن ابن عمر قال كان المسلمون حين قدموا المدينة يجتمعون  
 فيقيمون الصلوة وليس يادى بها احد فكلهم ايوما في ذلك فقال بعضهم اخذوا ناقوسا مثل ناقوس النصارى  
 وقال بعضهم قرن مثل قرن اليهود فقال عمر ولا تبعثون رجلا ينادى بالصلوة فقال رسول الله يا بلال فناد  
 بالصلوة وروى الطحاوي في شرح معاني الآثار والديلمي والطبراني وابو نعيم الاصبهان في كتاب الصلوة هذه  
 القصة بالفاظه مختلفة وههنا فوائد لا بد من الاطلاع عليها الاولى قال الترمذي في جامعه تبعا للبخاري عبد الله بن  
 زيد بن عبد ربه ويقال ابن عبد رب ولا تعرف له عن رسول الله شيئا الا هذا الحديث في الاذان وعبد الله بن زيد  
 عاصم الماشعري احاديث وهو عم عباد بن سليمان التيمي قال سفيان بن عيينة راوى حديث الاستسقاء هو عبد الله  
 صاحب الاذان فيكون له حديث اخر ايضا لكن غلطه البخاري في صحيحه وقال هو وهم لان هذا عبد الله بن زيد بن  
 عاصم الماشعري انتهى ورايت في تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر العسقلاني عبد الله بن زيد بن عبد ربه بن ثعلبة  
 ابن زيد بن الحارث بن المخزوم الانصاري المدني الذي رأى النداء في الصلوة في النوم وكانت رويته في السنة  
 الاولى بعد بناء المسجد قال الترمذي عن البخاري لا يعرف له الا حديث الاذان قلت وقال البخاري لا يعرف له شيئا  
 عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم الا حديث الاذان وهذا مقيد لكلام البخاري وهو المعتقد فقد وجدته

قال القاضي  
 بالخطيب  
 الذي لم يزل يقرأ  
 في طيات الجفون  
 ومن الاعمال  
 التي لا ينفك  
 عنها ولا يتركها  
 الا في وقت  
 النوم  
 روى عن  
 الشيخ

ابن  
 النجار

احاديث جمعتها في جزر واغتركتها صبهاني بالاول وجزءه وتبعه جماعة فوهوا انتهى كلامه الثانية وقع في سنن ابن اود  
قول عبد الله بن زيد اني لبين ناظر ويقظان قال الشيخ والدين العراقي في شرحه قوله هذا مشكل لان الحال لا يجتمع عن نور  
ويقظة فمراد ان نومه كان خفيفا فربما من اليقظة فصارت له درجة متوسطة بين النوم واليقظة قلت وبؤيدة ما وقع  
في رواية الى حنيفة اذ نفس فاناكأت الحديث ورايت في تنوير المحلك في سرية النبي والملك للمحافظ السبوطي قلت يظهر  
من هذا ان محل على الحالة التي تسمى ارباب الاحوال ويشاهدون فيه ما يشاهدون ويسمعون فيه ما يسمعون في الصحابة  
شرح ارباب الاحوال وفي كتاب الصلوة لا يفي عن الفضل بن دكين ان عبد الله بن زيد قال لو لا اتمامي النفس لقلت  
اني لو اكن نائما انتهى الثاني المتفق يقال رواية البخاري وسلمو والنسائي تشهد ان شرعية الأذان كان بقول عمر حيث  
وقع فيها أتم تشاورهم فابعضهم قالوا يضرب الناقوس وبعضهم قالوا غير ذلك فقال عمر ولا تبعثون رجلا ينادي بالصلوة  
فقال النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قريبا لبلال فتاد بالصلوة وسراية ابن داود وابن ماجه والترمذي وغيرهم تشهد  
ان ثبوته كان بنام عبد الله وهو المشهور بين المحدثين فكيف التوفيق وجوابه ما ذكره القاضي عياض في شرح صحيح مسلم  
ان الظاهر انه اعلاه واخبار بحضور وقتها وليس على صفة الأذان المشرع وقال النووي في شرحه هذا الذي قاله المحقق  
او متعين فقد صح في حديث عبد الله في سنن ابن داود والترمذي وغيرهما انه رأى الأذان في المنام فجاء الى رسول الله  
صلى الله عليه وعلى آله وسلم يخبره به فجاء عمر فقال يا رسول الله والذي بعثك بالحق لقد رايت مثل الذي رأى  
وذكر الحديث فقد اظهر انه كان في مجلس اخوف يكون الواقع اعلاه ولا يرى عبد الله الاذان فشرعه النبي صلى الله  
عليه وعلى آله وسلم بعد ذلك انتهى وقال على القاري في شرح المشكوة في شرح قوله الواقع في رواية الصحيحين ثم يابلال  
فتاد بالصلوة اي بالصلوة جامعة لما في حديث مرسل عن ابن سفلان بلاك الا كان ينادي بقوله الصلوة جامعة ثم  
شرح الأذان انتهى وفي تاريخ الامام الكاظم في مروي عن عروة بن الزبير وزيد بن اسلم سعيد بن المسيب قالوا كان الناس على عهد  
رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم قبل ان ينادي بالاذان ان ينادي سوادى سوادى سوادى سوادى سوادى سوادى سوادى سوادى  
القبلة الى الكعبة امر بالاذان ففعل هذه الرواية يكون الاذان قد وقع في السنة الثانية لانه قد صح ان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله  
وسلم صلى الى بيت المقدس ستة عشر شهرا انتهى الراوية قد ثبت في الصحاح بنام عبد الله بن زيد عن ابن الخطاب في تنوير المحلك  
قد مر عدة احاديث ان بابكر وعمر بلال راى مثل ما راى عبد الله وذكر امام الحرمين في النهاية والقراني في البسيطان بضعة عشر  
من الصحابة كلهم اذ اختلف ذلك وفي الحديث ان النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم نادى بالاذان فسمعه عمر بلال اخرجته الحارث بن ابى سامة  
في مسنده انتهى في رواية الطبراني في الاوسط من طريق زفر بن الهذيل عن ابي حنيفة عن علقمة بن مرثد عن ابن بريده عن ابيه ان جارا كان  
محبوا الى الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وهو من كاهن الاذان بالصلوة فبينما هو كذلك اذ نفس فاناكأت في النوم فقال قد علمت فاخزنت ليقدر  
قصة الاذان فلما اخبر رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال الخبرنا بثلث ذلك ابو بكر فامر بلال فاذا ن قال الطبراني في المعجم عن علقمة بن مرثد  
انتهى قال القسطلاني في المواهب للادنية في الوسيط انه راها بضعة عشر رجلا وعبارة المحلى في شرح التبيين اربعة عشر انكره  
ابن الصلاح في النووي في سيرة مفاتيح انه راها سبعة من الانصار قال حافظ ابن حجر في فتح الباري لا يثبت شيء من ذلك الا بعد الله  
ابن زيد قصة عمر حارث في بعض الطوارق انتهى الخامسة ههنا شك وهو ان رواية غير الانبياء في المنام لا يثبت على ما حكى عن فكيف  
اثبت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم الاذان برواية عبد الله بن زيد وجوابه على ما ذكره النووي والقسطلاني واخي

له قال القسطلاني  
في شرح المواهب  
عن ابي حنيفة  
ابن بريده  
عن ابيه  
ان جارا كان  
محبوا الى الله  
صلى الله عليه  
وعلى آله وسلم  
وهو من كاهن  
الاذان بالصلوة  
فبينما هو كذلك  
اذ نفس فاناكأت  
في النوم فقال  
قد علمت فاخزنت  
ليقدر قصة  
الاذان فلما  
اخبر رسول الله  
صلى الله عليه  
وعلى آله وسلم  
قال الخبرنا بثلث  
ذلك ابو بكر  
فامر بلال فاذا  
ن قال الطبراني  
في المعجم عن  
علقمة بن مرثد

له قال القسطلاني  
في شرح المواهب  
عن ابي حنيفة  
ابن بريده  
عن ابيه  
ان جارا كان  
محبوا الى الله  
صلى الله عليه  
وعلى آله وسلم  
وهو من كاهن  
الاذان بالصلوة  
فبينما هو كذلك  
اذ نفس فاناكأت  
في النوم فقال  
قد علمت فاخزنت  
ليقدر قصة  
الاذان فلما  
اخبر رسول الله  
صلى الله عليه  
وعلى آله وسلم  
قال الخبرنا بثلث  
ذلك ابو بكر  
فامر بلال فاذا  
ن قال الطبراني  
في المعجم عن  
علقمة بن مرثد

له قال القسطلاني  
في شرح المواهب  
عن ابي حنيفة  
ابن بريده  
عن ابيه  
ان جارا كان  
محبوا الى الله  
صلى الله عليه  
وعلى آله وسلم  
وهو من كاهن  
الاذان بالصلوة  
فبينما هو كذلك  
اذ نفس فاناكأت  
في النوم فقال  
قد علمت فاخزنت  
ليقدر قصة  
الاذان فلما  
اخبر رسول الله  
صلى الله عليه  
وعلى آله وسلم  
قال الخبرنا بثلث  
ذلك ابو بكر  
فامر بلال فاذا  
ن قال الطبراني  
في المعجم عن  
علقمة بن مرثد

له قال القسطلاني  
في شرح المواهب  
عن ابي حنيفة  
ابن بريده  
عن ابيه  
ان جارا كان  
محبوا الى الله  
صلى الله عليه  
وعلى آله وسلم  
وهو من كاهن  
الاذان بالصلوة  
فبينما هو كذلك  
اذ نفس فاناكأت  
في النوم فقال  
قد علمت فاخزنت  
ليقدر قصة  
الاذان فلما  
اخبر رسول الله  
صلى الله عليه  
وعلى آله وسلم  
قال الخبرنا بثلث  
ذلك ابو بكر  
فامر بلال فاذا  
ن قال الطبراني  
في المعجم عن  
علقمة بن مرثد

المكي وغيرهم هو ان ثبوت الاذان لم يكن عملاً لمحمد المنصور بل كان ما اجتهاد رسول الله صلى الله عليه وسلم على الله وسلم على من ذهب  
 الجمهر من اجاز الاجتهاد له او يوحى نزل عليه في رواية ما رواه عبد الرزاق في مصنفه وابوداود في المراسيل من طريق عبيد  
 عن النبي احدى كبريات التابعين ان عمر لما رأى الاذان جاء لينجد به النبي صلى الله عليه وسلم على الله وسلم فوجد الوحي قد مر بدلت  
 فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم قد سبقك الوحي قال لحافظ ابن حجر في فتح الباري هذا المرسل صحيح ما حكى اللاد  
 عن ابن السخنيان جابر بن عبد الله صلى الله عليه وسلم قبل ان يجزى عبد الله وعمر ثمانية ايام انتهى في شرح المواهب للرد  
 ولو صحمكن حمل كما قال شيخنا على انه اوحى اليه باعلام الناس بوقت الصلوة من غير بيان ما يعلم به وبهذا الاجمال وقعت لمشارفة  
 ثم بعد ما جاء الوحي بخصوصه فلما اخبر بها قال سبقك الوحي بذلك وآجاب في الفتح ايضا عن الاشكال بان عليه الصلوة والسلام  
 امر بقبضه الرؤيا بالنظر ايقام الاكلاما رأى نظرها بعد خول الوحي في ذلك وهذا لا يثبت على القول باجتهاده في الاحكام وهو  
 في الاصول انتهى فان قلت اذا كان ثبوت الاذان بالوحي والاجتهاد فما الحكمة في سرية الصحابي من انما قلت لما فيه من التنويه وتعظيم  
 لانه اذا كان على لسان غيره كان اكثر ذكرا وهلل عن السهيل انه قال حكمة ترتيب الاذان على من يارجل من وبقا الاحكام وقول النبي  
 صلى الله عليه وسلم انها الرضا حوتان النبي صلى الله عليه وسلم على ان لا يسمع الاذان في ليلة الاصل على ما رواه البراء عن علي وهذا هو  
 من الوحي فلما اذن الاذان الى المدينة واراد اعلام الناس بوقت الصلوة لبث الوحي حتى رأى عبد الله الرضا فوافقت ساراة النبي صلى الله  
 عليه وسلم فلذلك قال هذه سر يا حوتان شاء الله تعالى علما ان مراده بما رواه في السماء ان يكون سنة في الارض تقية بعضهم  
 بان حديث البراء في اسناه زياد بن المنذر ابو الجارود وهو متروك وقال لحافظ ابن حجر حوال السهيل بذلك الجمع  
 بين حديث الدالة على انه شرع بمكة قبل الهجرة وحديث الرؤيا فتكلف وتسفت والاخذ بما صح وانتهى السادسة  
 انما امر النبي صلى الله عليه وسلم على الله وسلم عبد الله بن زيد ان يلقى الاذان على بلال مع انه كان احب اليه  
 لكونه قد رآه لوجهين احدهما ما وقع في رواية ابن داود ان عبد الله كان مريضا يومئذ وكانت لاهلها  
 يرتعمون انه لو لم يكن مريضا لجملة مؤذنا وتانيهما ان بلالا كان ارفع صوتا واعل به من عبد الله فلذلك  
 جعله مؤذنا كما وقع في رواية الترمذي وغيره انه قال لعبد الله انه اندى صوتا منك ومن توضح الفقهاء  
 بانه ينبغي ان يكون المؤذن رفيع الصوت السابعة اشتهر على السنة العوام ان بلالا كان يبذل الشين  
 المحجمة سيما مهمله وليس كذلك قال المزي على ما نقله عنه البرهان السفاقي انه قد اشتهر على السنة  
 ولم نره في شيء من الكتب وقال ابن كثير لا اصل له ولا يصح وقال لحافظ السخاوي في المقاصد الحسنة قد  
 اورداه الموفق بن قدامة في المغني بقوله مروى ان بلالا كان يقول اسهد ان لا اله الا الله بالسين المهملة والفتحة  
 هو الاول ورجحه غير واحد بان بلالا كان اندى الصوت حسنه فصيح وقال النبي صلى الله عليه وسلم على الله  
 وسلم لعبد الله بن زيد انه اندى صوتا منك ولو كانت فيه لغة لتوزيت الدعوى على  
 نقلها ولما بها اهل النقص والضلال المجتهدين في التقص لاهل الاسلام انتهى الثامنة الاذان والاقامة  
 من خصائص هذه الامة على صاحبها افضل الصلوة والتحية كما ذكره القسطلاني والسيوطي وغيرهما  
 قال الزردقاني لا يبادىه ما روى عند الحاكم وابن عسكرا ان ادم لما استوحش عند نزوله بالهند نزل جبريل فنادى  
 بالاذان لان مشرعيه للصلوة هي الخصوصية انتهى قلت انما يحتاج اليه عند صحة هذا الخبر وقد عرفت ما فيه من الغلطة

## هوسنة للفرائض

**قال** هوسنة أعلم ان الكلام في هذا البحث في ثلثة سور الأذان والأقامة والأجابة أما الأخير فلم يذكره المصنف ولا الشارح وسند كونه ان شاء الله تعالى ولما كان الأذان أقدم من الأقامة وجو دأقدم ذكره في الكلام فيه في مواضع في تفسيره لغة وشرعاً وقد ذكرته ووصفه وأشار إليه المصنف بهذا القول وكيفية وقدم ذكره في الأحاديث ووقته وسيد ذكره وتحمله وسيأتي ذكره وقد كراهه وسند كونه ان شاء الله تعالى وذكره بدعيه وقد كراهه ومن يتولى هذا الفعل وسيد ذكره بنقل من أحواله ونتمه ان شاء الله تعالى إذا عرفت هذا فاعلم انهم اختلفوا في ان الأذان هل هوسنة او واجب وفرض كفاية او عين فقال ابن المنذر انه فرض في حق الجماعة في الحضرة السفر قال مالك يجب في مسجد جماعة وقال عطاء ومجاهد لا تصح صلوة بغير اذان وهو قول الأوزاعي وقال ابو علي هو فرض في الجملة وقال بعضهم هاستان عند مالك واجبان عند أحمد قالت الظاهرية هما واجبان لكل صلوة واختلفوا في صحة الصلوة بدونها وقاله أوداسام الظاهرية هما فرضا الجماعة وليس بشرطين صحة الصلوة وعن مكحولها من سنن الهدى وتركها ضلالة كذا في لبناية وأما أصحابنا فافترقوا فيه على قولين الأول انه سنة مؤكدة ومثله الأقامة وعليه المتون والشرح ونقل في النهاية عن النخبة انه قول عامة مشايخنا وقال الشرنبلالي في مراقي الفلاح لا صحح الأذان ليس بواجب وذكره النووي انه قول الشافعي واسحق وجهه والعلماء الثاني انه واجب اليه مال بعض أصحابنا وأسند ما روى عن محمد بن اهل قرية لو تركوا الأذان لفانكناهم ولو ترك واحد منهم نضربه ونحبسه ولما يقاتل ويضرب على تركه الواجب ترك الصلوة واليه جرح ابن الهمام في فتح القدير حيث قال قد يقال عدم الترك مرة دليل الوجوب فيبقى وجوب الأذان لذلك ولا يظهر كونه على الكفاية والأول أنه لم يأت اهل بلدة بالاجتماع على تركه اذا قام به غيرهم ولم يضربوا ولم يحبسوا وفي الداراية عن علي بن الجعد عن ابن حنيفة بن يوسف صلوا الظهر بالمصر في الحضرة الأذان ولا اقامة اخطأ السنة وأما وهذا وان كان لا يستلزم وجوبه لمجوز ان يكون الأثر تركه ما فيكون الواجب ان لا يتركها معا ولكن يجب حمله على انه لا يجاب الأذان ان يظهر ما ذكرناه من دليل انتهى كلامه وأجاب عنه في الجريان المواظبة المقرنة بعدم الترك مرة لما اقررت بعدم الانكار على من لم يفعل كانت دليل السنة دون الوجوب كما صرح به في فتح القدير ايضا في باب الاستعانة والظاهر كونه على الكفاية بمعنى انه اذا فعل في بلد سقطت لمقاتلة عن أهلها لا بمعنى انه اذا اذن واحد من أهل البلدة سقطت عن سائر الناس من غير أهل تلكا بلدة ولو لم يكن كفاية بالمعنى الذي ذكرناه لمكان سنة في حق كل واحد ليس كذلك اذا اذن الحكي كفيها أو الاستشهاد بالآخر على الترك كما نقل عن ابن حنيفة وابن يوسف لا يصح فانه لا يدل على كونه واجبا لان الأثر مشترك بين الواجب السنة ولهذا كان لا يصح انه يأثم بترك السنة المؤكدة وتعلل الأثر بقول التشكيك بعضه أقوى من بعض انتهى وفي غاية البيان القولان متقاربان لان السنة المؤكدة في معنى الواجب في حق كل واحد لا في تشاكرها انتهى **قال** للفرائض هذا بيان محل الأذان دخول فيها الجمعة فلذلك لم يفرق بالذكرة كماله صاحب الداراية وشمل اطلاقه حالنا في الحضرة السفر والأداء القضاء قال في مواهب الرحمن يؤخذ الأداء وقضاء سفر وحضرة انتهى والمراد بالفرائض فرائض الرجال لا النساء بسنتين للنساء ففي مواهب الرحمن الأذان مكروه للنساء اتفاقا ولا نسق الأقامة انتهى وفي البنائة ليس على النساء اذان واقامة وان صلبن بجماعة وبه قال احمد وابو ثور ومن التابعين وللشافعي ثلثة اقوال اصحها ما نصه في كراهته يستحب لهن الاقامة دون الأذان الثاني انه لا اذان ولا اقامة والثالث انها يستحبان وفي شرح الوجيز لا يختص هذا الخلاف في ما اذا صلبن بجماعة او وحدهن



فحسب وقتها شئ هو سنة للفرائض الخمس والجمعة وليس بسنة في النوافل فقله في وقتها احتراز عن الأذان قبل الوقت وبعد الوقت  
لأجل الأداء فاما الأذان بعد الوقت للقضاء فهو مستنون أيضاً

**قال** فحسب احتراز عما سوى الفرائض فلا أذان للوتر ولا للعيد ولا للكسوف ولا للاستسقاء ولا لصلوة الجنازة ولا للزواج ولا للسان  
المراتب لأنها اشباع للفرائض والوتر وان كان واجباً عند ذلك لكنه يؤدي في وقت لعشاء فاكفى بأذانه لأن الأذان لها كما ذكره  
الزيلي كذا في البحر قد ذكر ذلك لأنه قد تظاهرت الأخبار وتواترت الآثار في صلوة الكسوف والخسوف والزواج والعيد والجنازة  
وغيرها ولم ينقل في شئ من ذلك أذان ولا إقامة بل قد ورد في رواية إلى داود وغيره عن جابر قال صليت مع رسول الله  
صلى الله عليه وعلى آله وسلم غير مرة ولا مرتين للعيدين بالأذان ولا إقامة قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح وعمل  
عليه عند أهل العلم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وغيرهم إن لا يؤذن لصلوة العيدين ولا لشئ من  
النوافل انتهى وقد وقع في رواية مسلم عن جابر بن عبد الله أن أذاناً للصلوة يوم الفطر حين يخرج الإمام ولا يندى بالخروج  
ولا إقامة ولا نداء ولا شئ لا نداء يومئذ ولا إقامة قال النووي في شرح صحيح مسلم هذا بظاهرة مخالفة لقول أصحابنا وغيرهم أنه  
يستحب أن يقال لصلوة جامعة فينادى على أن المراد الأذان ولا إقامة ولا نداء في معناها ولا شئ من ذلك انتهى وقال <sup>العلف</sup>  
في شرح الهداية قال النووي في المذهب ينادى للعيدين والكسوف والاستسقاء والزواج الصلوة جامعة ولا يستحب  
ذلك لصلوة الجنازة على أصح الوجهين عندهم وبه قطع المحاملي والبعقوي وقطع الغزالي باستحبابه والمذهب الأول  
عندهم انتهى ويستندهم في ذلك ما رواه أبو داود عن عائشة قالت كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه  
عليه وعلى آله وسلم فامر رسول الله رجلاً فنادى أن الصلوة جامعة وسئله روى البخاري عن عبد الله بن عمر بن  
العاص قال انفسط لان ظاهر الحديث أن ذلك قبل اجتماع الناس وليس فيه أنه كان بعد اجتماعهم حتى يكون ذلك  
بمثله الأقامة التي بعقبها الفرض قال الشافعي في الأم لا أذان للكسوف ولا للعيد ولا لصلوة غير مكتوبة وإن امر  
الإمام من يفتح بالصلوة جامعة اجبت ذلك فإن الزهرى كان يقول كان النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم يأمر المؤذن  
في صلوة العيدين أن يقول لصلوة جامعة انتهى قلت أصحابنا قد صرحوا من آخرهم أنه لا يسب الأذان في غير الفرائض  
فكان الأقامة والظاهر أنه لو نادى المؤذن بالصلوة جامعة ونحوها لأحضر الناس كان حسناً كيف لا وقد صرح أصحابنا  
المأخرون باستحسان التثويب بين الأذانين مع عدم كونه في الصدك الأول كما سبق تحقيقه فلا استحسان ههنا مع ورود  
الخبر بذلك يكون بالطريق الأول والسبب في ذلك ظهور النكاس في الناس عن هذه الصلوات خصوصاً صلوة  
الكسوف ونحوها **قوله** هو سنة للفرائض الخمس والجمعة أشار بهذا إلى أن قوله الفرائض شامل للجمعة أيضاً كما  
بينها عليه **قوله** وليس بسنة في النوافل أراد بالنوافل ما سوى الفرائض فإن كل ما واء الفرائض نافلة أي زائدة  
عليها **قوله** فقله في وقتها احتراز عن الأذان قبل الوقت فإنه لا يجوز عندنا خلافاً للشافعي وإبي يوسف كما سألنا  
**قوله** وبعد الوقت لأجل الأداء فإنه بعد لقوا أن الأداء تسليم عين الواجب في وقته وقد فات بقوت الوقت  
**قوله** فاما الأذان بعد الوقت للقضاء فهو مستنون أيضاً وذلك لتواتر الأخبار فيه فقد روى البخاري ومسلم  
وغيرهما عن أبي قتادة قال سئلت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ليلة فقال بعض القوم لو عرست بنا يا رسول  
قال أخاف أن تناموا عن الصلوة قال بل لا أنا وقد ذكرنا ضابطاً واستدل بالآثار التي رويها في رحلتها فقلت عباداً فها هو في

ولا يرد اشكاله في وقت لقضاء ولا يضر كونه بعد وقت الاداء لانه ليس للاداء بل للقضاء وفي وقته قال عليه الصلوة والسلام  
 من تأخر عن صلوة أو نسيها فليصلها اذا ذكرها فان ذلك وقتها وعند أبي يوسف الشافعي يجوز للفجر في النصف الاخير من الليل  
 رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وقت طلع الشمس فقال يا بلال ابن رباح قلت قال يا نبي الله عليه وسلم مثلها فقط قال ان الله  
 تعالى قد قبض ارواحكم حين شاء وردد ما حين شاء يا بلال ثم فاذا بالصلاة وبه قال الشافعي في القدر واحد وقال الشافعي في الجذر  
 لا يؤذن للقضاء وهو قول مالك ذكره الفسطاني واختار النووي الاول لثبوت الاحاديث فيه ثم اعلم انه يستثنى من هذا  
 الحكم قضاء الصلوة في المسجد لان فيه تشويشا وتقليطا قال في فتح القفار هذا اذا قضى منفردا اما اذا كان في المسجد فلا اذان لها  
 قال في المجتبى من راي الحلواني ان سنة القضاء في البيوت دون المساجد فانه فيه تشويش اذا كانوا قد صرحوا بان الفائتة لا تقضى  
 في المسجد لانه من اظهرها للتكاسل في اخراج الصلوة عن وقتها فالواجب الاخفاء فلا اذان للفائتة اولى بالمنع ومن صرح بان  
 الصلوة لا تقضى في المسجد الا امام المأذني حيث قال لا تقضى الفوائت في المسجد لان التأخير معصية فلا يظهرها انتهى كلامه  
 وقال الخطاوي في حاشية الدر المختار هذا انما يظهر اذا كان الاذان بجاعة اما اذا كان منفردا يؤذن بقدر ما يسمع نفسه  
 فلا انتهى وفي مرقا الفلاح اذا كان التفتيت لا مرعاه فلا اذان في المسجد لا يكره لا قضاء العلة كفعله عليه الصلوة والسلام  
 ليلة التعرير انتهى قلت الحق هو التفصيل بان القضاء لو كان لا مرعاه يؤذن فيه وان كان في المسجد ليحضر من فاته الصلوة  
 لكن لا يحكم كثيرا في المسجد لئلا يشوش فيه على غيرهم من الناس كما اذا لم يكن كذلك فلا يؤذن له في المسجد لئلا يشوش  
 واحيانا يؤذن لنفسه بحيث لا يسمعه من سواه قوله ولا يرد الخ تقريرا لا شك ان قول المصنف في وقتها مضرة فانه قد  
 علم ان الاذان للقضاء ايضا مسنون وظاهر ان الوقت الذي يقضى فيه تلك الصلوة ليس وقتها وتحريمه مردود ان  
 مراده ليس وقت الاداء فحسب بل وقت ذلك الفرض الذي يؤديه اذ كان وقت القضاء والوقت الذي يقضى فيه الصلوة وان لم  
 يكن وقت الاداء لكنها وقت القضاء البتة فصدق ان الاذان في وقت الفرض المؤدى لانه ليس الا للقضاء لا الاداء فهو في وقته قوله  
 قال عليه الصلوة والسلام هذا اسند لكون الزمان الذي يؤدى فيه القضاء وقت القضاء قوله من تأخر عن صلوة أو نسيها  
 فليصلها اذا ذكرها فان ذلك وقتها هذا الحديث روي بالفاظ مختلفة المبنى متقاربة المعنى في الكتب الستة وغيرها وتسندها  
 في باب قضاء الفوائت ان شاء الله تعالى لكن ليس فيه فان ذلك وقتها نعم عند الدارقطني والبيهقي بسند ضعيف من حديث  
 ابن هرة مرفوعا عن نسي صلوة فوقعها اذا ذكرها قوله وعند أبي يوسف الخ اسند لوايسر اة اصحاب الصحاح عن سالم بن عبد  
 الله بن عمر بن الخطاب عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال ان بلا لا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى ينادي ابن  
 امر مكنوم قال ابن عمر وكان رجلا عسى لا ينادي حتى يقول له اصحبت اصحبت نفى هذا الحديث جواز اذان الفجر قبل وقته قال  
 الفسطاني في ارشاد الساري شرح صحيح البخاري في هذا الحديث مشروعية الاذان قبل الوقت في الصبح وهل يكف به عن الاذان  
 بعد الفجر ولا ذهب الى الاول الشافعي ومالك واحمد واصحابهم وروي الشافعي في القدر واحد عن عمر بن الخطاب انه قال عجاوا الاذان  
 بالصبح يعني المديح وتخرج العائرة وتصح في الرخصة ان وقته من اول نصف الليل الاخر لان صلواته تدرك الناس هربنا فخرجنا  
 الى الناس لها وهذا هو مذهب هبة بن يوسف وابن حبيب من المالكية لكن على هذا الشكل قول القاسم بن محمد المروزي عند البخاري  
 في الصيام لم يكن بين اذنيه اي اذان بلا الاذان ابن امر مكنوم الا ان يرقى ذا ويترنل ذا وهو مروي عند النسائي من قوله  
 في رواية عن عائشة وهو يفيد كونه مرسلًا ويقتل اطلاق ان بلا لا يؤذن بليل ومن ثم اختار السبكي في شرح المنهاج وحكم

تصحح على القاضي حسين وقطع به الفقيه هو ان الوقت الذي يؤذن فيه قبل الفجر هو وقت الفجر هو كما قال في القاموس تبيل  
 الصبح فالشهور عن الملكية جوازها من السدس الاخير من الليل وتقبل المادى الى انه يؤذن لها اذا صليت النساء انتهى كلامه  
 القسطلاني **اقول** الذي يخطر بالبال هو ان قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ههنا صحيح داية ورواية بوجود الادل  
 ان الاذان انما شرع لاعلام الصلوة واخبارا بانيان وقتها كما يشير اليه ما روى في احاديث بدء الاذان ان الصحابة كانوا يجيئون  
 للصلوة فتساوروا يومئذ فقال كل ما قال الى ان رأى انصارى في المنام فلا يغف للاذان قبل وقت الصلوة الثاني ان الاذان  
 انما شرع للاعلام وفي تقديمه على الوقت تشويش لهم وتغليط فكان احق بالمنع الثالث ان اكثر الناس يكونون نائمين  
 في نصف الليل وبعده فلا يكون للاذان قبل الفجر فائدة الرابع مروي الطحاوى بسنده عن ابي ذر قال قال رسول الله صلى الله  
 عليه وعلى آله وسلم لبلال انك تؤذن اذا كان الفجر ساطعا وليس لك الصبح لنا الصبح هكذا معترضاً الخامس روى ابو داود  
 عن بلال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تؤذن حتى يستبين لك الفجر هكذا وسد عريضة السادس  
 ما روى ابو داود في سننه والطحاوى في شرح معاني الآثار عن نافع عن ابي عمران بلاء الاذان قبل طلوع الفجر فامره رسول الله  
 صلى الله عليه وعلى آله وسلم ان يرجع فينادى الا ان العبد قد نام زاد بعض الرواة فرجع فنادى الا ان العبد قد نام واما  
 قول الترمذي في جامعه لو كان هذا الحديث صحيحاً لم يكن لذلك الحديث معنى اذ قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ان  
 بلاء يؤذن بليل فانما امرهم في ما يستقبل فقال ان بلاء يؤذن بليل ولوانه امره بالاعادة حينئذ قبل طلوع الفجر فيقول ان  
 بلاء يؤذن بليل انتهى فمذموم بان اذان بلال قبل الفجر انما كان في شهر رمضان خاصة ليرجع القائلون يستحرم الصائمون ثم يخلو  
 هذا الحديث عن ضعف كايظهر من ملاحظة حاله وانه وقال ابو داود لم يروى الاحاديث بسند عن ايوب والفقول بانه انما اخبر  
 دائماً عن عادة بلال فاذا نه قبل الصبح فمن ابن جابر التخصيص بربضان كما ذكره بعض الشافعية متعقب بما ذكره رئيسهم محمد بن  
 النووي في شرح صحيح مسلم من ان كان لا يدل على ذلك ما روي في شرح صحيح مسلم عند شرح قول عائشة كان رسول الله صلى الله  
 عليه وعلى آله وسلم يصلي ثلث عشرة ركعة يصلي ثمان ركعات ثم يوتر فيصلي ركعتين جالس الحديث هذا الحديث اخبر بظاهره  
 الا اذا عني واحتمل فيما حكاه القاضي عياض عنهما فاباحا ركعتين بعد الوتر جالساً او قال احمد لا فعله ولا تنكبه وانكبه ما لا قلت  
 الصواب ان هاتين الركعتين فعلمها رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم بعد الوتر جالساً جواز الصلوة بعد الوتر وبان  
 جواز النقل جالساً ولو اطلب عليه بل فعله مرة او مرتين ولا تغتفر بقوله ان يصلي فان المختار الذي عليه المحققون من الاصوليين  
 هو ان لفظة كان لا يلزم منه الدوام ولا التكرار وانما هو فعل ماض يدل على وقوع الفعل مرة فان دل دليل على التكرار  
 على به ولا فلا يقتضيه بوضعه او قد قالت عائشة كنت اطيب رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم لمحمد قبل ان يطوف معك  
 انه لم يجع بعد ما صحبتته عائشة كالحجة واحدة وهي حجة الوداع انتهى كلامه ويؤيد روايته مسلم فروى عنه لا يفتن احدكم اذان بلال وقال  
 نداء بلال من سمعوا فانه يؤذن او قال ينادى ليرجع فانكم وبوقت نائمكم فان الظاهر من الحديث ان اذانه كان في رمضان فقط  
 قلت وقد ظهر من هذه الرواية جواب آخر ايضاً وهو ان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم قد نص على ان اذان بلال  
 لم يكن لصلوة الفجر بل لا رجاء القائمين وايضا الظانين فدل ذلك على انه لا يؤذن لصلوة الفجر قبل الوقت وههنا جواب آخر  
 ذكره الطحاوى وهو انه يحتل ان بلاء لا يؤذن في وقت يرى ان الفجر قد طلع ولا يتحقق ذلك اضعف بصريح الدليل على ذلك ما حدثنا  
 به ابن ابي داود قال ثنا احمد بن محمد بن كثير عن سعيد بن ابي عروبة عن قتادة عن ابي اسحق قال قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم

في صلاة الفجر في الاذان في الاحاديث

ہر فیما دلو اذن قبلہ یؤذن عالما بالاقوات لیزال الثواب شیء الی الثواب الذی وعد للمؤذنین

لا یفرک اذان بلال فان فی بصرہ شیئا قد دل ذلك علان بلال کان یرید ان یفجر فی خطبہ بصرہم فامرہم رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم ان لا یعلموا علی اذانه اذ کان من عادہ تہ الخطأ فی بصرہ انتہی تلخیص المرام ان تقدیر اذان علی الوقت لا یصح شرایہ ودرایہ والرد آیات الدالۃ علی تقدیر محتملہ معنی الخربل هو الظاہر الحق هو ما ذهب الیہ ابو حنیفہ ومحمد فی ہذہ المسألۃ ثم قرأ ان تولى قد توارد قول الشيخ الاکبر ابن العربي قد كر بعض ما ذكرنا حيث قال في الفتوحات المكية اتفق العلماء على ان لا يؤذن الصلوة قبل الوقت ما عدا الصبح فان فيه خلافا فمن قائل يجوز ذلك قبل الوقت ومن قائل بالمنع وبه اقول فان الاذان قبل الوقت انما هو عندی ذکر بصورة الاذان وما هو الاذان علی صورۃ الاعلام بدخول وقت الصلوة فقد کان بلال یؤذن بلیل وكان رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم یقول لا یستکبر اذان بلال عن الاکل والشرب یعنی فی رمضان ولین یرید الصلوة فاذان عندی لا یجوز الا بعد دخول الوقت انتہی ثم ساق الکلام فی الاسرار الباطنۃ فی الاذان وفواتہا فی الاذان قبل الوقت بببارات لطیفہ کاہوداہ رحمہ اللہ تعالیٰ فی ذلک الكتاب فخذت اللہ علی ذلک قال فیعاد تفریع علی قولہ فی وقتہا وهو دال علی الوجوب کقول محمد بن اعلہ قال الاذان فی التنبیین شرح المنتخب المحسامی ما قال محمد بکرہ او اسامہ فہو من حکم سنۃ الہدی کقولہ بکرہ الاذان قاعدا وقولہ بکرہ الاذان مع الجنازۃ وقولہ وان صلی اہل جامعۃ بغیر اذان وافامۃ اساقا وما قال لا یاس فہو من حکم سنن الزوائد کقولہ ولا یاس بان یؤذن واحد یرید اخر وما قال اعاد فہو من حکم الوجوب کقولہ وان اذن قبل دخول الوقت عاد فی قول ابن محمد بن اعلہ قال لو اذن قبلہ شمساً طلاقہ ما لو اذن قبلہ بتمامہ او ببعضہ فلو وقع بعض کلمات الاذان فی الوقت وبعضہا قبل الوقت فعلیہ استیناف لكل كما صرح به فی فتح الغفار ولم یدکر حال الاقامۃ هل تصح قبل الوقت لظہور حکمہ بالظہر والایلی واعدادہ متفق علیہ صرح بہ بعض شرح المجمع فروج قال لزاہدی فی المجتبی شرح مختصر القدوری بط فی الجرد مر عن ابن حنیفۃ یؤذن بالمغرب طلوعہ والظہر فی الشتاء حین تزول الشمس فی الصيف حین یرد وقی العصر یؤخر ما لم یخف تغیر الشمس فی المغرب حین یغیب الشمس وقی الغشاء حین یدھب اللیل قلیلا بعد ذہاب لیاخض انتہی قال نقہستانی فی شرح النقایۃ لعل المراد بیان استحباب الوقت والا فوقت الجواز جمیع الوقت انتہی قلت ویستحب التخیل فی اذان الصبح بعد الوقت لیثاقب الناس وهو معنی قول عمر بن الخطاب عجلوا بالاذان بالصبح والیس معناه تقدیرہ علی الوقت كما عرفت تحقیقہ وقی الجمل الرائق بکرہ الاذان قبل الوقت بخبرہا انتہی وقیہ اذا قام فی الوقت ولم یصل علی فورہ هل تبطل لمرادہ فی کلامہ استا ویبغیان طال الفصل تبطل الاذان وسیأتی تحقیقہ مناعقریبن شاء اللہ تعالیٰ قال ویؤذن شرع من ہہنا فی بیان بعض احوال المؤذن وما یبغیان لہ قال عالما بالاقوات آی باوقات الصلوة لتلا یقع اذانه قبل الوقت او باوقات الاذان وہی التي ذكرنا ہا عن المجتبی والظاہر ہوا اول قال لیل الثواب ہذا غایۃ قولہ الی الثواب الذی وعد للمؤذنین اقول اشار ہذا الی انہ لیس المراد بہ نفی الثواب لمطلق عند علیہ علیہ بالاقوات فانہ لا شک ان من یدکر اللہ تعالیٰ یشاہ علیہ قطعاً حقن ان من صلی فی ثوب نجس جاہلاً او صلی علی سکا نجس او قوضاً یا نجس جاہلاً او صلی لا تجوز الصلوة فی حکمہ لفقار شرطہ لکنہ یشاہ علیہ تصدق عزیۃ کا ذکرہ الشارح فی التوضیح الی ان بہ الثواب الموعود للمؤذنین وهو ما ورد فی مزایہ مسلم عن معاویۃ بن ابی سفیان قال سمعت رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم الہ وسلم یقول المؤذنون اطول الناس عناقیوم القیامۃ وأخلفون فی معنایہا فقیل معنایہ اکثر الناس تشوق الی رحمۃ اللہ تعالیٰ لان المتشوق الی شیء یطول عنقہ لما یطلم الیہ وقیل معنایہ اکثر اتباعا وقیل معنایہ اہم سادات العرب وشرک سائہم فی یوم القیۃ





فلا ينقص شيئا من حركته ولا يزيد في شأنه حرفا وكذا لا ينقص من كفاها الحرف في الحركات الساكنة واللامات غير ذات النقصان  
**قول** فلا ينقص شيئا من حركته هذا بظاهره يفيد أنه يكبر التكبير في جميع كلمات الأذان وعليه الجمهور ونقل في البحر غيره عن  
 المحلواني أن كراهته إنما هي في الذكر والشاء أما لو نحن في الجملة بين بان زاد المد المحسوب للصوت ونحوه فلا يكبر **قلت** ما جهل  
 مؤذني زماننا حيث يلحون في الأذان فبعضهم يحذفون الواو في رسول الله وبعضهم يضمنون الواو في الرسول وبعضهم يحذفون  
 ألف من الله أكبر وبعضهم يبدون الباء في حي على الصلوة وكل ذلك نحن ممنوع عنه بالاتفاق **قائل** ذكر بعض محققينا  
 مشكوة المصالح عن النهاية والفرسيين أن الواو في أكبر ساكنة في الأذان والصلوة هكذا سمع موقونا غير معرب في مقاطعه  
 وفي مرقا الفلاح جزم الواو في التكبير ويسكن كلمات الأذان والأقامة في الأذان حقيقة وفي الأقامة ينوي الوقوف في الأقامة  
 لقول النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم الأذان جزم والأقامة جزم والتكبير جزم أي لا فتاح الصلوة انتهى في جامع المصنفين  
 عن روضة الفقهاء أما إعرابه فقال أبو بكر الأباري عوام الناس يضمنون الواو من الله أكبر وكان أبو العباس المبرد يقول  
 الأذان سمع موقونا من مقاطعه وفي موضع آخر من جامع المصنفين الأصل لله أكبر الله أكبر يتسكن الواو فتحة الألف  
 من اسم الله إلى أكبر ونظيره قوله تعالى ألم الله وأما نقل حركة الألف إلى المبر والألف ساكنة في المبسوط والكبرى بكرة  
 أن يقول المؤذن الله أكبر ويطول ذلك لما روي عن النخعي أنهم كانوا يجذفون التكبير في الأذان حذفا انتهى وفي جامع الرموز  
 يضمن الواو في الله أكبر ويسكن جماعة منهم المبرد ثم يفتنون للسالكين أو ينقلون فتحة الهمزة إليه والأول هو الصواب كما في  
 مغني اللبيب واختار الأباري النقل كما في المصنفين انتهى وقال ابن هشام النحوي في الباب الخامس من مغني اللبيب ما نصه المثال  
 العاشري من التخرج على سور هجدة قول بعضهم في الزحير من البسلة أنه وصل بنية الوقوف فالتحق ساكن المبر ولا الحمد  
 فكسر ثم المبر لا لتقاطعا وتمس جواز ذلك ابن عطية ونظير هذا قول جماعة منهم المبرد أن حركة راء أكبر من قول المؤذن الله  
 الله أكبر فتحة راءه وصل بنية الوقوف ثم اختلفوا فقل هو حركة السالكين وأما المبر فكسر أخفضا التغيير اللام كما في الواو وقيل  
 هي حركة الهمزة نقلت وكل هذا يخرج عن الظاهر فيرداع والصواب أن كسرة المبر أعرابية وأن حركة الواو ضمة أعرابية  
 وليس لهما في الوصل ثبوت في الدرج فنقل حركة راءه انتهى ونقل عبد المولى في تاليفه أنوا عن تعليق مغني اللبيب للذهبي  
**قوله** كل هذا يخرج عن الظاهر بل هو خروج الإيعاصج لأن الأذان سمع موقونا كما قال النخعي فقل الحركة إذا كان بانه واقف حكما  
 ولو لا ذلك لما نقل وإنما نقل ذلك حرصا على عدم الخروج بالكسرة عن السنة فالأذان من أراد كماله موقونا على آخرها وضم  
 الواو بالحركة الأعرابية كما استصوبه المصنف كان غير واقف حسا ولا حكا فخرج عن بنية الأذان بالكسرة انتهى في البحر الرائق  
 كلمات الأذان والأقامة يسكنها لكن في الأذان ينوي الحقيقة وفي الأقامة ينوي الوقوف ذكره الزيلعي في المبني التكبير جزم  
 وفي المصنفات أنه بالخيار أن شاء ذكره بالرفع وأن شاء ذكره بالجزم وأن كسر التكبير مراد بالاسم المرفوع في كل مرة  
 وذكر أكبر بالرفع في ما عدل المرة الأخيرة وفي المرة الأخيرة بالخيار أن شاء ذكره بالرفع وأن شاء ذكره بالجزم انتهى **قول**  
 المحاصل أن ههنا أربعة أقوال فتح كما هو مختار بالدماميني وهو مختار صاحب الرضة ونسبه المحصفي والمصنف كما هو مختار  
 ابن هشام في المغني ومال إليه الفهستاني والسكون بغير حركة على ما هو ظاهر كالمشرقي والزيلعي والتحيز بين أن يضمن  
 وبين أن يجزم كما نقله صاحب البحر عن جامع المصنفات واختاره السيد الطحطاوي في حواشي له المختار والنحن هو القول  
 الأول وقد صنف الشيخ عبد الغني المنابلسي في هذا المسألة رسالة سماها تصديق من أخبار فقهاء الله أكبر خلاصة

روایات اثبات المرجع





## هرجول

أخبار عن قول الأذان

في الأذان وبقرينة أنه لم يختلف أحد في أن الترجيع لم يكن في أذان بلال صريح به ابن الجوزي وغيره فالترجيع على أهل مكة وعدمه الترجيع على أهل المدينة فهو أولى وأيضاً كان أذان بلال بمحض النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم وهو مطلع عليه في كل حين وأذان أبي محمد مرة يمكنه فعله لم يعلم ما فهم أبو محمد من ترجمته صوته وأما القول بأن أذان أبي محمد مرة كان بعد فتح مكة وحديث عبد الله في أول الهجرة فالمتأخر يكون ناسخاً لما قبله فمردود بأدلة العيني حيث قال ليس في ذلك بلال بغير ترجيع حسين رجع رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم من مكة إلى المدينة ونفى الأثر عنه ذلك حتى توفي رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وأما الجواب عن استلزام الترجيع بوجوه الأول ما ذكره في الهداية وهو المشهور عند الجمهور من أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أمر أبا محمد مرة بالنكرا وإزالة التعليق لم يكن قبله كما كان عادة النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أنه إذا علم أحسن في التعليق فظنه أبو محمد مرة ترجيعاً الثاني ما ذكره ابن الهمام في فتح القدير وحسنه الحلبي في غنية المستعملين أن ما مره الطبراني في الأوسط عن أبي محمد مرة حيث لم يذكر ترجيعاً يعارض حديث الترجيع فقد أضاف ويبقى حديث ابن عمر عبد الله بن زيد سالم عن المناقشة وفيه ما ذكره على القاري في شرح المشكوة من أن عدم ذكر الترجيع في رواية لا بعد معارضاً لما ذكره الترجيع نعم لو صرح فيه بالنفي لكان معارضاً له على أن المشتبه مقدم على النافي كما صرح به جماعة من الأصوليين الثالث ما ذكره الطحاوي في شرح معاني الآثار حيث قال هذا عبد الله بن زيد لم يذكر في حديثه الترجيع فقد خالف أبو محمد مرة في الترجيع في الأذان فاحتل أن يكون الترجيع الذي حكاه أبو محمد مرة أنما كان لأن أبا محمد مرة لم يبدل بذلك صوته على ما رآه رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فقال لا ترجع فامد يد من صوتك هكذا اللفظ في الحديث الرابع ما ذكره أبو زيد الدبوسي في الأسرار وتبعه الأكلد السفتاقي وغيرهما من شراح الهداية من أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أمره بذلك لحكمة فثبت في قصته وهما أن أبا محمد مرة كان يفيض رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم قبل الإسلام بنصاً شديداً فإلى الإسلام أمره رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وقال لا ترجع وامد يد بها من صوتك ليعلم أنه لا حياة من الحق إلا بزيادة محبة لرسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم بتكرير كلمات الشهادتين وفيه ما أورده العيني حيث قال قلت هذا ضعيف فإنه خفض صوته عند ذكر اسم الله تعالى أيضاً بملان رفع صوته بالتكبير ولم يقل في كتب الحديث أنه عرف أنه انتهى **أقول** يحتل أن يكون خفض صوته عند الشهادتين لأنه كان يفيض رسول الله صلى الله عليه وآله بالبعض والمسلمون كانوا يرفعون أصواتهم عند الشهادتين معاً فذلك خفض بها صوته والله أعلم وهذا أقوى لوجوه عندى لكن يرد على الكل أنه يخالف هذه الوجوه ظاهراً وباطناً داوود قال أبو محمد مرة قلت يا رسول الله علمني سنة الأذان قال تقول الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر ترفع بها صوتك ثم تقول أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن محمداً رسول الله أشهد أن محمداً رسول الله تخفض بها صوتك ثم ترفع صوتك بالشهادة أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن محمداً رسول الله فان سوق هذا الحديث يقتضى ثبوت الترجيع بأمر رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ولا مجال فيه للتأويلات المدكورة الخاس ما ذكره القاري في المرقاة وقال أنه الوجه الوجه من أنه لم يرد الترجيع إلا في رواية أبي محمد مرة وكثير من الروايات حتى روى إمام المناذرية عنه فنقول بترجيع أكثر الروايات **قال** رجول هكذا الخويل سنة الأذان مطلقاً ولو أذنت منفردها هو الصحيح خلافه لما في عدم الحاجة إليه كذا في البحر الرائق وفيه عن السراج الوهاج الخويل من سنة الأذان حتى قالوا في الذي يؤذن في أذن المولود ينبغي أن يحول انتهى وأصله هو الذي روى أنه الرضوي وقد ذكرته وأبو داود والدارقطني في الخلا

## وجه في الجعلتين ينة ويسير ويستدير في صومعته

والطبراني وغيرهم من فعل بلال انه كان يتبع فاه في الاذان يينا وشكلا والسريفة ان الاذان بعضه مناجات وبعضه خطاب  
فيستقبل القبلة حالة المناجات ويواجه القوم حالة الخطاب فان قلت لو كان هكذا ينبغي ان يتبع فاه وراءه ايضا يحصل الخطاب لمن  
خلفه قلت في ذلك استدلاله القبلة فلا يجوز **قال** وجهه اي لاصلا وكان في جامع الرمز ولا قدسية كما في الزهر والفائق **قال** في  
الجعلتين هو ثنية جعلة هو ان يقول حي على الصلوة ذكره اليه حتى وغيره وفي المقدمة جعيل اي قال حي على الفلاح **قال**  
القهيستاني فالظاهر انها تكون مشتركة وفي جعل المشترك مثنى باعتبار عنيين مختلفين مقال انتهى **اقول** يستفاد من  
تهذيبه الاسماء واللغات ان معنى جعيل ان يقول حي على فحسب فلا يلزم ما يلزم وعبارته الجعلة بفتح الحاء وسكون الياء  
التيانية وفتح العين **قال** الامام ابو منصور لا زهرى في اول كتابه تهذيب اللغة بعد ان فرغ من مقدمة الكتاب وشرع في  
الابواب **قال** لث قال الخليل ابو محمد العين والحاء لا يأتان في كلمة واحدة اصلية اخرى وتقرّب من جها الا ان يؤلف فعل من جميع  
الكلمتين مثل حي على فيقال جعيل **قال** لا زهرى هو كما قال الخليل انتهى وسئل الجعلة معناه حي على وكذا قوله الجعلة والجملة والبسملة  
والهيلة والسجدة إشارة الى محمد لله وبسم الله ولا اله الا الله سبحان الله ومثله في قوله هو لا حول ولا قوة الا بالله الخ قوله انتهت عبارة  
**فائدة** معنى قول النور **حي على الصلوة** **حي على الفلاح** اسرع الى الصلوة وهلموا اليها والى ما فيه الحاجة في سمر فعل بمعنى اسرع  
كذا في المغرب **وقال** النور **حي على الصلوة** اسرع الى الصلوة والى ما فيه الحاجة ولبوا اليها واقبلوا ومثله في الحديث اذا ذكر  
الصالحون في هلام معناه فاقبلوا على ذكره **قال** ينة ويسير يسكون الميم والسين وفتح الاول فيهما قاله العيني وهو منصوب  
على الظرفية وظاهر كلام المصنف يشير الى انه يحول وجهه في كل من الجعلتين مرة ينة ومرة يسير كما هو قول مشايخنا **وقال** في  
فتح القدير هو الا وجه لكن المنقول عن السلف هو التحويل ينة في حي على الصلوة ويسير في حي على الفلاح وهو الاصح كما في البناية  
والبحر والتنبيهين والمنية وآهذه ناقش الشيخ خير الدين الرمل في بعض حواشيه ابن الهمام بان قوله مخالف للصحيح المنقول عن السلف  
**وقال** صاحب البحر لم يبين ابن الهمام وجه قوله هو الوجه ورأيت في بعض الدفاتر منقولة عن المقدسي ما نصه **قوله** توجيه لا  
ان كلام الصلوة والفلاح يدعوا اليه الناس فينبغي ان يعيرون وتخصيص حملهما باليمين والاخر بالشمال يحتاج الى تخصص انتهى  
**اقول** لا يجد ان يقال ليس المراد بالدعاء الى الفلاح الا الدعاء الى الصلوة فلا حاجة الى تحويل الوجه في كل منهما الى الجانبين ولما  
كان يمين اشرى وكان النصريح بالصلوة او قدم حي على الصلوة **حي على الفلاح** **فرع** هل يحول وجهه في الإقامة ايضا فیه  
ثلاثة اقوال الأول انه لا يحول لانه لا علام الحاضر من تحولات الاذان فانه يكون للغائبين والثاني انه يحول فيها والحمل متعاد  
الا فلا والثالث انه يحول فيها مطلقا متساكان او لا وهو الذي اختاره المحقق **قلت** والمحق الصريح هو القول الاول **قال**  
ويستدبر اي المؤذن عند الجعلتين لان لفرض من الاذان انها هو الا علام فحيث لم يكن ذلك لا بالاستدلال احسن اليها كما  
والا يحصل لرفع الصوت فائدة وتفصيل هذا الدوام في سباحة الفكر في المحجوب بالذكر **قال** في صومعته **قال** في البحر الصومعته  
وهي في الاصل متعب الراهب ذكره العيني انتهى **قلت** هذه كره العيني في شرحه للحقائق شرح كثر الدقائق **وقال** في شرح الهداية  
الصومعة هي الموضع العالي على رأس المأذنة يقف فيها المؤذن يؤذن وهي في الاصل للنصارى والواو فيه زائدة والتشديد  
الحمد والرأس ليعي صومعته الصومعة لانها دقيقة الرأس انتهى ويقهر من ههنا ان الاذان على موضع عال مستحب وقاصح به  
في الفتية وذكر ان في المغرب اختلاف المشايخ واستظهر صاحب البحر استحبابه فيه ايضا وقد بطننا الكلام في هذا المقام

ان لم يكن التحويل مع الثبات في مكانه **شئ** المراد انه ان كانت المدينة بحيث لو حول وجهه مع ثبات قدسية لا يحصل  
 اعلام فحينئذ يخرج رأسه من الكوة اليمنى فيقول **حي على الصلاة** فيذهب الى الكوة اليسرى  
 فيسبح الفجر في صبحه بالذكر وهذا الاستحباب ما خذ ما مره ابو داود عن عروة بن الزبير عن امرأة من بنى النجار قالت كان يتيق من  
 اطول بيت حول المسجد فكان بلال يؤذن عليه للفجر فياتي بجم فجلس على البيت ينظر الى الفجر فاذا راه قطي قال اللهم اني اسئلك واستعينك  
 على فرض ان يقيموا دينك قالت فربؤذن قالت والله ما علمته كان تركها ليلة واحدة هذه الكلمات وفي الفصل السابع عشر من الكتاب  
 الرابع من وفاء الوفا اخبار دار المصطفى يظهر من سياق ما تقدم من اول جعل المنارات في المسجد كان في زيادة الوليد في المسجد النبوي  
 ويشهد لذلك ما مره ابن اسحق وابو داود والبيهقي ان امرأة من بنى النجار قالت كان يتيق من اطول بيت حول المسجد وكان بلال  
 يؤذن عليه كل عدة فياتي بجم فجلس على البيت ينظر الى الفجر الحديث وترى بن عمر عن ابن عمر قال من السنة الاذان في  
 المنارة والا فامة في المسجد فيرى غيره ان الاذان في زمته صلى الله عليه وعلى آله وسلم كان على سطوانة في دار عبد الله بن عمر  
 التي في قبلة المسجد قال ابن زبالة حدثني محمد بن اسمعيل بن عمار قال قال كان في دار عبد الله بن عمر اسطوانة في قبلة المسجد يؤذن  
 عليها بلال يرق عليها باقناب والاسطوانة مربعة قائمة الى اليوم وهي في منزل عبيد الله بن عبد الله بن عمر يقال لها  
 الطمان واستندعي من طريق عبد العزيز بن عمران عن قدامة العماري عن نافع عن ابن عمر قال كان بلال يؤذن على منارة في دار  
 حفصة ابنة عمر التي في المسجد وكان يرقى على اقباب فيها والظاهر انه تجوز في تسمية الاسطوانة منارة وعبد العزيز بن عمران  
 كان كثير الغلط لان كنية فلاحنرت فكان يروي من حفظه فتركوه في الظاهر ان عمر بن عثمان لم يتخذ في المسجد منارة ولا نقل  
 انتهى كلامهم السهمودي لمحض في نوازل في معرفة الاوائل للسيوطي قال من في منارة مصر الاذان شرجيل بن عامر الرازي بنى  
 مسليمة للناس للاذان ولو تكن قبل ذلك وفي هذا نوادر وسعة وكان بناؤها بامر معاوية وقال ابن سعد حدثني محمد بن عمر عن  
 معاوية بن محمد عن يحيى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سعد بن زهارة قال اخبرني من سمع النواذر زيد بن ثابت يقول كان يتيق  
 اطول بيت حول المسجد فكان بلال يؤذن فوقه من ادل ما يؤذن الى ان بنى رسول الله المسجد فكان يؤذن بعدة على سقف  
 المسجد وقد فعله شئ فوق ظهره وقال عابد بن هشام لا زهدى الشاعر في بناء المنارة وعرف مسلة الباني فقال **لقد سكت**  
**مسلة الباني** على زعم العدالة مع الاماني وساعد الزمان بكل سعد وبلغها البعيد من الاماني اسلام فارتقى كذا فيقول  
 على ايام منكم والريمان لهدا حكمت مسجدنا فاضحى كاحسن ما يكون من الباني فباء به البلاد ولي كنوها ككاهت زينها  
 الفواني وكذلك من مناقب صالحات واجزل بالصوامع للاذان **اقول** لا يتوهر المعارضة بين رواية ابن داود ورواية  
 ابن زبالة وغيره فان رواية ابن داود في الفجر خاصة فلعل بلالا كان يؤذن اذان الفلاة على بيت النجارية وفي باقي الادق  
 يؤذن على الاسطوانة فلا منافاة **قال** ان لم يكن الخ اذانه لو حصل الاعلام بدون الاستدانة لا يستدبر بل يشبه ان يكون  
 الاستدانة ح مكرها تزيها **قوله** المراد الخ لما استشعر الشارح بان كلام المصنف من الخلل فانه كيف لا يمكن التحويل في  
 المنارة مع ثبات قدسية تصدي للرضه بيان حاصله مشير الى ان المراد نفى التحويل الذي يحصل به الاعلام فكان المعنى لو كانت  
 المدينة بحيث لو حول وجهه عند الحجبتين مع الثبات في موضعه لم يحصل الاعلام المقصود فينبغي للاستدانة والمدينة  
 بالكسر موضع الاذان والمنارة والصومعة كذا في القاموس **قوله** ويخرج رأسه من الكوة اليمنى لكوة بالضم ثقب لبنت  
 والجمع كوى وقد ضموا الكاف في المفرد والجمع كذا في المغرب **قوله** فيذهب الى الكوة اليسرى فية اشارة الى جعل الكوة المصنف

ويقول حي على الفلاح **و** يقول بعد فلاح الجهر الصلوة خير من النوم **م**

على ما هو الاصح من التحويل **حي** على الصلوة الى الامين وفي حي على الفلاح الى الايسر كما مر تحقيقه وعليه العمل في عامة الاصناف جميع الديار وهو المعمول في الحرمين الشريفين زادها الله شرفاً وتطيها ورزقنا الاقامة فيها **قال** ويقول بعد فلاح الفجر **حي** على من يقول ان محلهما بعد الاذان بتمامه وهو اختيار الفضل كذا في البحر الرائق عن المستصفى **اقول** وكذا لو دلبلا عليه ورزق الاخبار بان محله في الاذان لا بعدة قدرى النساء عن بلال وابي مخنف ولا سودا ثم قالوا الاخر الاذان لا اله الا الله فدل ذلك على ان زيادة الصلوة خير من النوم ليست في الاخر وترى اليه هقي والدار قطنى وابي خزيمة عن ابن سيرين على ما حكاه العيني انه قال من السنة ان يقول المؤذن في اذان الفجر **حي** على الفلاح الصلوة خير من النوم ووقع في رواية ابى داود في حديث ابى مخنف بعد **حي** على الفلاح قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فان كانت صلوته الصبح قلت صلوته خير من النوم الصلوة خير من النوم الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله وترى النساء عن ابى مخنف قال كنت وذن لرسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وكنت قول في اذان الفجر **حي** على الفلاح الصلوة خير من النوم الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله **قال** الصلوة خير من النوم من الاصل فيه ما روى الترمذى عن طريق ابى اسرائيل عن الحكم عن عبد الرحمن بن ابي ليلى عن بلال قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تتوبن في شئ من الصلوات الا الفجر قال الترمذى هذا الحديث لا نعرفه الا من حديث ابى اسرائيل الملائكى وابو اسرائيل لم يجمع من الحكم بن عيينة انما رواه عن الحسن بن عمار عن الحكم وابو اسرائيل سمع ابا ليلى عن ابي يحيى وليس بالقوى واختلف اهل العلم في تفسير التثويب فقال بعضهم التثويب ان يقول في اذان الفجر الصلوة خير من النوم وهو قول ابى المبارك واحمد **قال** يحيى في التثويب غير هذا هو شئ احديثه الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا اذن المؤذن واستبسط القوم قال بين الاذان والاقامة قد تأملت الصلوة **حي** على الصلوة **حي** على الفلاح وهذا الذي قاله يحيى هو التثويب الذي كرهه اهل العلم والذي فسره ابن المبارك واحمد الى التثويب ان يقول في اذان الفجر الصلوة خير من النوم فهو قول صحيح ويقال له التثويب ايضا وهو الذي اختاره اهل العلم واداه انتهى كلامه **قلت** ابو اسرائيل هذا ضعفه جماعة منهم ابن مهدي والجوزجاني والنسائي والعقيلي وابن عدى وكان اعتقاده سوء يشتر عثمان رضى الله عنه وقال يحيى بن منصور عن ابن معين صالح الحديث وقال عمر بن ابي اليسر من اهل الكذب وقال بوداد وادوكين يكذب في الحديث وقال ابو حاتم حسن الحديث جيد اللقاء لا غلب لا يحجج حديث وهو ممن يكتب حديثه كذا في التهذيب ونهذه يبه للحافظ ابن حجر نقابة ما لم تضعف هذا الحديث وهو لا يقدح في فضائل الاعمال فان زيادة الصلوة خير من النوم ايضا من الفضائل وترى ابى بن ماجة بسند عن بلال قال قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ان اتوب في الفجر ونهاني ان اتوب في العشاء وترى ابى ايضا عن سعيد بن المسيب عن بلال انه في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يؤذنه الصلوة الفجر فقبل هو نائم فقال الصلوة خير من النوم الصلوة خير من النوم فارت في تأذين الفجر ثبت الامر على ذلك وترى لطبراني في محله كما نقله العيني عن بلال انه اتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يؤذنه بالصبح فوجد راقدا فقال الصلوة خير من النوم مرتين فقال عليه الصلوة والسلام ما حسن هذا يا بلال اجعله في اذانك ومثله روى ابو الشيخ الاصبهاني في كتاب الاذان ويؤخذ من قوله عليه الصلوة والسلام ما احسن هذا ان هذه الزيادة مستحبة وبه صرح الفقهاء كذا في البحر واليه اشار محمد بن موطا



## والأقامة مثله من خلاف الشافعي رح

وقد يقال يعلم من الأحاديث المذكورة أن هذه الزيادة ثبتت في الأذان بحكم رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم مع  
 أن مالكاً روى في الموطأ قال بلغني عن عمران المؤذن جاءه بثؤذنه بالصلاة فوجدناه نائماً فقال الصلوة خير من النوم فأمروا  
 أن يجعلها في نداء الصبح فهذا بعيد أنه من زيادات عمر فكيف التوفيق وجوابه من وجهين ذكرهما الطيبي في شرح المشكوة  
 الأولى يجمل أن يكون من ضرب الموافقة وترجى على القاري في شرحه بأن الظاهر أن هذا كان في زمان خلافة عمر وهو  
 بنا في موافقة تبعه عدم وصوله إليه سابقاً وأما احتمال أن عمر لم يبلغه حديث أبي محمد ردة السابق فاصراً باجتهاده فوافقت  
 اجتهاده النص على عادتة كما وقع له في ذات عرق واحتمال أنه كان بلغه في نسبه فلما سمعه في هذه الحالة تذكره فأمروا به فمروا به  
 للزوم أنه كان متروكاً في زمان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وبعد مائة الثاني وهو الذي أيداه القاري بحديث  
 الطبراني المذكور أن المؤذن جاء عمر فوجدناه نائماً فقال الصلوة خير من النوم فأمروا أن يجعلها في أذانك وليس هذا ابتداء  
 بل سنة سمعت من رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم كما يدل عليه حديث أبي محمد ردة فكان عمر كره استعمال الصلوة  
 خير من النوم في غير ما شرع فيه وانكره على المؤذن وقال له اجعلها في أذانك لا في غيره وفي الاستدراك شرح الموطأ  
 لابن عبد البر المعنى فيه عندى والله أعلم أنه قال جعل هذا نداء الصبح لا ههنا كانه كره أن يكون نداء الفجر عند باب  
 الأمير كما حدثت الأمراء وإنما حملت على هذا التأويل وإن كان الظاهر من الخبر خلافة لأن قول المؤذن في صلوة الصبح الصلوة  
 خير من النوم أشهر عند العلماء والعامّة من أن يظن لعمر أنه جهل ما سن رسول الله وأمر به مؤذنية بالمدينة بلا لا  
 وبكة أبا محمد ردة فهو محفوظ في تاذين بلال وتاذين أبي محمد ردة انتهى في التلّة قال لتمر تأش في فتح الفقار تبعاً لما  
 ذكره استاذة في البحر إنما كان النوم مشاركاً للصلوة في أصل الخيرية لأنه قد يكون عبادة كما إذا كان وسيلة إلى تحصيل  
 طاعة وترك معصية أو لأن النوم راحة في الدنيا والنوم راحة في الآخرة فتكون الراحة في الآخرة أفضل انتهى أقول  
 أفاد بهذا أن الخير ههنا اسم تفضيل بقرينة استعماله من لا الخير مقابل الشر فإنه لا يحتاج في استعماله من وتلك نقطت  
 إيها الذي من ههنا دفع الآراء الواردة على الحديث المرى عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم حياً في خير لكم ومما في خير لكم  
 بأن كون الحيات خيراً من الممات يقتضى عدم تفضيل الخير في الممات وكون الممات خيراً من الحيات يقتضى العكس فكيف يصح معاً  
 وتحتل دفع على ما ذكره الحافظ السيوطي في بعض تحريراته أن الخير قد يستعمل بمخففات خيراً من تفضيل فلا بد له من المفضل عليه  
 فإذ ليس المذكور في الحديث فالخير ههنا ليس اسم تفضيل بل بمعنى مقابل للشر فيكون المعنى حياً في نفسها خير لكم ومما في  
 في نفسها كذلك وهذا معنى صحيح ولا يلزم تفضيل كل منهما على الآخر فاحفظ هذا التحقيق فستفعل في كثير من المواضع  
**قال** والأقامة مثله هو في الأصل مصدر فرسم بها هذه الكلمات التي يقيم الصلوة بها قال الله هتافاً وليس المراد  
 بالمثلثة مثليتها في جميع الأحوال فأنك ستطلع على وجوه الفرق بينهما أن شاء الله تعالى ولا مثليتها في الأحوال المارة في الدنيا  
 فإن منها وضع الأصبعين على الأذنين وقد عرفت أنه لا وضع في الأقامة كذلك لا تخبر فيها كالتحليل على المثلية في الكلمات فكيفها  
 من الترتيب وكونها شئ شئ **قوله** خلاف الشافعي أعلم أنهم اختلفوا في أن الأقامة هل هي فرادى فرادى أم شائعة  
 الشافعي أجملى أن كل كلمة من كلماتها فرادى فلهي الأقامة صلوة وذهب مالك إلى أن الأقامة صلوة أيضاً وأما  
 ذهب أبو حنيفة ومن تبعه إلى أنها شئ شئ وهو قول ابن مسعود وعلى أصحهما وبجاءة من التابعين الصحابة ذكره

مطلب  
تحقيق حديث  
جاء في خبركم  
وعلى خبركم

الزبلي فتبين الحقائق شرح الكثر وقال النووي خلت العلماء في لفظ الإقامة فلم يهتدوا من من هبنا الذي تظاهرت عليه  
نصوص الشافعي وبه قال أحمد وجمهور العلماء أن الإقامة أحد عشر كلمة وقال مالك في أشهره وعنه عشر كلمات فلم يثبت  
أيضا وهو قول قديم للشافعي ولنا قول شاذ وهو أن يقول في الأول الله أكبر مرة وفي الأخير مرة ويقول قد قامت الصلوة  
مرة فيكون ثمان كلمات والصواب هو الأول وقال أبو حنيفة الإقامة سبع عشرة كلمة فيثنيها كما هو وهو شاذ انتهى تفقيها  
في قول هو شاذ بأنه كيف يكون شاذ مع وجود الأحاديث الصحيحة والأخبار الصريحة انتهى ولنا الأحاديث الواردة  
في الباب ليعتبر القشر عن الباب وبالله استعين في كل باب ومنه الهداية إلى الصواب أما الأحاديث التي استند بها القائلون  
بأن الإقامة ثمان كلمات ما روى البخاري عن انس قال مر بنا إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم في يومنا هذا فقامت الصلاة فقامت الصلاة  
لا يوبس لغيرنا في فقال الإقامة وترى عبد المذيق في مصنفه كما نقل القسطلاني ولفظه كان بلال يثني الأذان وبوتر الإقامة  
الأقوال قد قامت الصلوة وترى الطحاوي وسلم عن انس قال مر بنا إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم في يومنا هذا فقامت الصلاة فقامت الصلاة  
موقوف على أن يكون الأمر هو رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعلى أنه وسلم وسلم خطأ النووي وقال الصواب أنه مرفوع وعليه جمهور  
الفقهاء وجميع من الحديث لأن إطلاق ذلك ينصرف إلى صاحب الأمر ومثل هذا اللفظ قول الصحابي أمرنا هكذا وفيها عن كل كل  
مرفوع سواء قال في حياة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أو بعد وفاته انتهى وتفقيها العيني بأن كونه مرفوعا في حياة رسول  
صلى الله عليه وآله وسلم أو ما بعده فانه فلا يجوز أن يكون الأمر من الخلفاء وغيرهم **واقول** ورد في رواية النسائي  
أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بلال أن يقول في الأذان في يومنا هذا فقامت الصلاة فقامت الصلاة فقامت الصلاة فقامت الصلاة  
والروايات نفسها بعضها بكيفية هذا الظاهر ضعف قول العيني في شرح الكثر لا صحة له فيه لأنه لم يذكر أن الأمر فيكون هو النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم أو غيره انتهى فالتجواب بهذا النمط ليس بشيء وتعمير الجواب ما ذكره في البرهان بأن الأمر لا يتأثر من باب الاختصاص  
في بعض الأحوال لغير الجواز لا يستمر منه بدليل واية الطحاوي وابن الجوزي أن بلال كان يثني الإقامة إلى ما شاء انتهى روى  
ابن حبان النسائي وأبو داود عن ابن عمر قال كان الأذان على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مرتين مرتين والإقامة فقام في  
وترى الطحاوي يستدل عن عمر قال كان الأذان على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مرتين مرتين والإقامة فقام في  
قد قامت الصلوة قد قالها مرتين فعرفنا أنها الإقامة فيتوضأ أحدنا ثم يخرج فهذه الأحاديث استند بها الشافعي ومالك  
ومن تبعهم فالشافعي استند بحديث ورد فيه ثنية الإقامة يعني قد قامت الصلوة ومالك استند بإطلاق بعض الأحاديث  
وأما الأحاديث مذهبنا فكثيرة فلا نستوعبها الطحاوي والعيني والزبلي إذا كبر بنا منها فترى في الترمذي عن عبد الله بن زيد  
صاحبه لما قال الأذان على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شفعا شفعا والإقامة وترى الطحاوي عبد الرزاق  
والدارقطني عن الأسود عن بلال أنه كان يثني الأذان ويثني الإقامة وكان يبذل بالتكبير ويختم به وترى أبو داود والنسائي  
عن أبي محمد ورواه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليه الأذان سبع عشرة كلمة والإقامة سبع عشرة كلمة قال النسائي  
فدها سبع عشرة كلمة وترى الطحاوي عن عبد الله بن زيد أنه رأى رجلا نزل من السماء عليه ثوبان اخضران فاذن الله  
الله أكبر الحديث وفيه فقام مثل ذلك فأخبر به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال نعم ما رأيت عليه بلال فاذن  
شني شني وأقام شني شني وترى أبو داود عن ابن أبي ليلى قال حدثنا أصحابنا أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الله  
اجمعي أن تكون صلوة المسلمين المؤمنين واحدة حتى لقد هممت أن أبث رجلا في الدارين بدار بالصلوة وحقي

أمرنا القائلين يا ابن الأمانة

أمرنا القائلين يا ابن الأمانة

فان عند الاقامة فإدى لا قد قامت لصلاة مرتين هر لكن جلد فيها ويقول بعد فلاحتها قد قامت لصلاة مرتين ولا يتكلم فيها  
 ان امرجاء يقولون على الاطام سادون المسلمين لحين الصلاة قال لجاه رجل من الانصار فقال يا رسول الله اني لما رجعت مساً  
 رأيت من اهتمامك رأيت رجلاً كان عليه ثوبان اخضران فقام على المسجد فأذن ثم قعد فعدة ثم قام فقال مثلها الا انه يقول  
 قد قامت الصلاة الحديث وترى الطحاوي في شرح معاني الآثار عن ثوبان وعن ابن مسعود وعن سلمة بن الأكوع انهم كانوا  
 يقيمون مثنى مثنى وعن مجاهد قال لا قامة مرة مرة انما هو شئ استحقه الامراء فاخبر مجاهد ان الاذان قد أحدث وان اصل  
 هو التثنية وترى البيهقي عن النخعي قال دل من نقص لا قامة معاوية على سفيان وروى ابو حنيفة كما في مسند الحواشي عن  
 عن علقمة بن مرثد عن ابي بريدة عن ابيه ان رجلاً من الانصار مر برسول الله صلى الله عليه وعلى اله وسلم فرأى حزيناً وكان  
 الرجل في اطعام جميع اليه فانطلق حزيناً لما رأى من حزن رسول الله وترك طعامه ودخل مسجد فصلى فبينما هو كذلك انفس  
 فانه ات في النوم فقال هل علمت ما حزن رسول الله صلى الله عليه وعلى اله وسلم قال لا قال هو لهذا الناقوس فانه قرع ان يأسر  
 بالاب يؤذن فعمله الاذان الله اكبر الله اكبر مرتين الحديث فعمله لا قامة مثله ذلك قال في الاخرة قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة  
 الله اكبر الله اكبر الا الله كاذ ان الناس واقاسمهم الحديث وقال الزبيدي في تبيين الحقائق قال ابو الفرج كانت لا قامة مثنى  
 مثنى فلما قام بنو امية افرموا الاقامة وعن ابراهيم قال كانت لا قامة مثل الاذان حتى كان هؤلاء الملوك فجعلوا واحدة  
 للسرعة اذا خرجوا انتهى فهداة الاخبار والاخبار المتواترة المتظاهرة قد دلت على ثنية الاذان والا قامة كليهما ولهذا قال العيني في  
 البناء لنا الاحاديث كحديث عبد الله بن زيد ومجاهد احاديث الصحابة وما روي في الشافعي محمولاً على الجمع بين الكلمتين  
 في الاقامة والتفريق في الاذان وعلى الايتان قولاً بحيث لا ينقطع الصوت انتهى وفي المواهب اللدنية كان لرسول الله صلى الله  
 عليه وعلى اله وسلم اربعة مؤذنين بلال وعمر بن ام مكتوم وسعد القرظ وابو جندرة وشهر بن حوشب وكان يرجع الاذان وشئ لا قامة  
 وبلال لا يرجع وبفرد الاقامة فاخذ الشافعي باقامة بلال واهل مكة اخذوا باذان ابن مسعود واقامة بلال واخذ ابو حنيفة  
 واهل العراق باذان بلال واقامة ابي مسعود واخذ احمد واهل المدينة باذان بلال واقامته وتخالفهم مالك في موضعين  
 اعادة التكبير وثنية لفظ لا قامة انتهى لمختصاً وسيأتي شرح حال مؤذن رسول الله صلى الله عليه وعلى اله وسلم ان شاء الله تعالى  
**قوله** فان عند الاقامة فإدى الا قد قامت لصلاة مرتين هو ضم الفاء جمع فرم على غير القياس كانه جمع فرم ان قاله العيني  
 وغيره **قال** لكن جلد فيها هو من باب نصر ينصر قال في الزهد **قال** ويقول بعد فلاحتها قد قامت الصلاة مرتين ذكر الفرق  
 بين الاذان والا قامة من وجهين **الاول** الحديث الاسرع لما روى الترمذي عن جابر ان رسول الله صلى الله عليه وعلى اله وسلم  
 قال اذا دنت فتربل واذا اقمت فاحد الحديث **الثاني** ان يقول بعد فالح الاقامة قد قامت لصلاة مرتين وقد سبق  
 تحقيقه وههنا وجوه اخرى كثيرة للفرق بينهما **قال** ولا يتكلم فيها المراد به ههنا ما يكون غير الفاظ الاذان والا قامة كما صرحوا  
 به انه لا يتكلم فيها وان كان من سلامها وتسميت عاطس وحمل على العطس والسلام فان تكلم يستأنف كذا في المحروقة عن عفيف الفقه  
 لا يرد السلام وقية خلاف الصحيح ما عن ابي يوسف انه لا يلزمه الرد لا بعده ولا قبله وفي الفقيه وكذا الواسع المصلي والقار  
 واخطب اجمعوا على ان المنعوط لا يلزمه الرد في الحال ولا بعد الا ان السلام حرام تجلات من في الحمام اذا كان بمنزلة انتهى  
 وفي الخلاصة ان تكلم بكلام يسير لا يلزمه الاستقبال انتهى في فتاوى قاضي خان لا ينبغي للمؤذن ان يتكلم في الاذان والا قامة  
 او يشي لانه شبيه بالصلاة فان تكلم بكلام يسير لا يلزمه الاستقبال انتهى وفي لباية يكره له ان يتكلم في اذانه واقامته

<https://t.me/faizanealahazrat>



ش اى لا ينكر في انشاء الاذان ولا في انشاء الاقامة واستحسن المتأخرون التوسيع في الصلوات كلها

اصل في اصل الاذان فاما ذكرت هذا ليعرف بهذه الزيادة التي همون بالقول المتدلسون انفسهم في حجة انتهي كلامه قلت  
لقلا صاب في نفي الزيادات التي يزيد بها العوام مثل شهدان عليا وعلى الله ونحو ذلك ولكنه اخطأ في اثبات زيادة حتى على  
خير العمل ثالثة لا اصل له في الشرع وتكرر وفي حديث صحيح ولا ضعف عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم واصحابه  
واما نقلت كلامه ليظهر خطأ الادعاء في ذلك امر هو كما لا يخفى الجمل من اعادنا الله من سورة العمل هذا الى خير العمل بقوله ما شئ  
وهو انه قد روي محمد بن الموطا في باب التوبيع خبرنا لما لك اخبرنا نافع عن ابن عمر انه كان يكبر في النداء ثلثا ويتشهد ثلثا  
وكان احبانا اذا قال حي على الفلاح قال على اثرها حتى على خير العمل انتهى فهذا صحيح في جواز هذه الزيادة فيما الجواب عنه والذى تولى  
عليه اعتمادى هو انه روى احاديث الاذان اصحاب الصحاح والسني والجوامع والمسانيد فلم يرو احد منهم ذكر هذه الكلمة  
في رواية في ما علم اما زيادة ابن عمر فلم تكن بدلا كابدل عليه لفظ الحيان فكيف يدخل هذه للكلمة في أصل الاذان ونحن نقول  
بحرمة قولها بل نقول بكراهتها فلا تستقر ولا تنزل ومع قطع النظر عن ذلك نقول لم يرو عن صحابي اخر من الصحابة مثله قطعه تقدير  
صحته لا يكون محتملًا لفئة الاجماع الفعل من الصحابة يتبعهم من جاء بعدهم من التابعين وبعدهم باحسان الى يوم الدين ومنه  
فتح المنان وعن سعد القرظ قل كان بلال ينادي بالصبح فيقول حي على الصبح فيقول حي على خير العمل فامره رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم  
ان يجعل مكانها الصلوة خبيرين النور وتروى عن علي بن الحسن بن فضال عن ابوشاذان عن ابوشاذان عن ابوشاذان عن ابوشاذان عن ابوشاذان  
منسوخا متروكا فتشكر تشبيهه مروي بخاري في باب جواز الكلام في الاذان بسند عن عبد الله بن الحارث عمو محمد بن سنان  
قال خطبنا ابن عباس في يوم من يومين بلغ المؤذن حي على الصلوة امرة ان ينادي بالصلوة في الرجال فنظر القوم بعضهم الى بعض  
فقال فعل هذا من هو خير منه انها عمرة وآثره عليه بانه لا مطابقة بين هذا الحديث وعنوان الباب فدفع بانه لما جاءت  
الزيادة المذكورة في الاذان للحاجة اليها دل على جواز الكلام في الاذان لمن يحتاج اليها وهو محدث بشهادة الدلائل ان  
لا حاجة فيه على جواز الكلام في الاذان بل القول المذكور وشروع في الاذان في ذلك المحلل قد روى ابو داود عن عبد الله بن الحارث  
قال امر ابن عباس مؤذنه في يوم من يومين انقل شهدان محمدان رسول الله فلا نقل حي على الفلاح قل صلوا في بيوتكم فكان الناس  
استنكروا ذلك قال وقد فعل ذلك من هو خير مني في الجمعة عزته ولبي كرهن ان اخرجكم فتمشون في الماء والطين وتردى للزعة  
وابو داود عن ابن عمر انه كان يأمؤ المؤذن يوم المطر ان ينادي بعد الاذان لا صلوا في رحاكم ويحدث عن رسول الله صلى الله عليه  
وعلى آله وسلم انه كان يفعل ذلك قال النووي الامران نص عليها الشافعي في كتاب الاذان من الامر وتأباه جمهوره واصحابنا  
يجوز بعد الاذان وفي اشارة لثبوت السنة فيها لكن قوله بعد الاحسن لسبق نظم الاذان على وضعه ومن اصحابنا من يقول لا يؤخذ  
الا بعد الفراغ من الاذان وهذا ضعيف مخالف نص صحيح المنقول عن ابن عباس ولا منافاة بينه وبين حديث ابن عمر ان هذا  
جري في وقت وذلك في وقت آخر وكلامهما صحيح وانتهى كلامه قلت لظاهر ان اصحابنا يكرهون الزيادة في اثناء الاذان  
فمعجز بعد الاذان ولكن الاول ان لا يقتضى به في هذا الزمان لظهور التكاسل وقلة رغبات الناس في الجماعة وكثير من المسائل الكيفية  
في هذا العصر قوله في اثناء الاذان الاشياء جمع ثنى بكسر الشاء المثناة وسكون النون بمعنى لطافة واشياء الشيء قواعدها طاقاته  
كذا في الفاوس قال واستحسن السامعون قال في مخالفا فاناد صاحب الوفاية بفهومه انه ليس يستحسن عند المتقدمين  
وهو كذلك فقد صرح به في الجرد غير داهيه مكروهه عندهم في غير الخمر وهو قول الجمهور كحاكمة النووي في شرح المهذب

الحمد لله الذي جعل  
العلم نوراً والهدى  
سكناً والموت  
مغفرةً لمن آمن به  
وآمن بالله

واذا اذنا لا يحض شخص اذون شخص فالامير وغيره سواء وقول محمد بن محمد بن يوسف لا امير وكل من كان مشغولا بصالح المسلمين كالفتى والقاضي المدرس بنوع اعلام بان يقول السلام عليك ايها الامير جرحي على الصلوة حتى على الفلاح رجلك لله واختاره قاضيان انتهى **اقول** قد صنف في هذه المسألة رسالة سميتها بالتحقيق الجيب في مسألة التثويب واذكر ملخصه ههنا فاعلم ان التثويب بين الاذان والاقامة لم يكن في زمان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم كما ذكره الترمذي في جامعه واما حديث بعد من الصحابة احدثه علماء الكوفة كافي الهداية واما يسمى في القدر بزيادة الصلوة خير من النور في اذان الفجر بتثويب وهو المراد بارساء بن ساجدة عن بلال قال مرني رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ان اذون في الفجر ولا اذون في العشاء وترني الترمذي والبيهقي وابن ماجة بسند فيه ضعف عن بلال انه قال امرني رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ان لا اذون في الفجر وترني الترمذي عن بلال من طريق ابى اسرائيل الملاقي وهو ليس بالقوي قال قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم لا تنوب في شيء من الصلوات الا الفجر وفسره اسحق بالتثويب الحديث بعد زمان الصحابة بين الاذان والاقامة لكن ابن المبارك واحمد بن حنبل بان يقول في اذان الفجر الصلوة خير من النور وصححه الترمذي فهذا التثويب لقد يجره هل كان في اذان الفجر وبعد روى فيه عن ابى حنيفة وروايتان واختار الفقيه ابو بكر بن الفضل الجعفي انه كان بعد روى صححه البزدي **قلت** لكنه عندي ليس صحيح لان الاجناد متظاهرة في ان زيادة الصلوة خير من النور كانت في الاذان لا بعد اذنه على ما مر ذكرها في بحث هذه الزيادة وترني الطحاوي عن انس وابى عمر قال كان لتثويب في الغداة اذ قال المؤذن حي على الفلاح قال الصلوة خير من النور ثم قال الطحاوي فهذا انس وابى عمر غير ان مما قال المؤذن في اذان الصبح فثبت ما ذكرناه من ان الصلوة خير من النور في الاذان وهو قول ابى حنيفة وابى يوسف ومحمد بن حنبل انتهى فهذا صريح في ان ما ذهب اليه هو ان التثويب لقد يجره كان في الاذان لا بعد اذنه في انسان ليعيون ان بلا الاذان يأتي على باب رسول الله يقول الصلوة الصلوة فوجد يوما رافدا فقال الصلوة خير من النور فامر بجعله في الاذان فهذا بقيد ان التثويب القد يجره كان الصلوة بين الاذان والاقامة للنبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم خاصة وهذا مؤيد لقول ابى يوسف كاسيا في واما التثويب لحادث بين الاذانين فاختلفوا فيه على ثلاثة اقوال **القول الاول** قول المتقدمين من اصحابنا هو انه يكره التثويب بينهما في الصلوات كلها الا الفجر فانه وقت نوم وغفلة فكما اجاز النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم زيادة الصلوة خير من النور في اذان الفجر خاصة لظهور التواني في صلوة الغداة كذلك يجوز التثويب بينهما فيه ايضا لظهور التماسك كبر هذا الزمان وليس في هذا شيء من مخالفة عليه الصلوة والسلام بل هذا من قبيل اختلاف الاحوال باختلاف الزمان وهذا كما ان النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم اجاز النساء لحضورهن في المساجد فلما ظهرت الفتن منعهن الصحابة وقال عائشة في ما رفته ابو داود وعنه ابوداود رسول الله ما احدث الناس منعتهم كما منعه نساء بنى اسرائيل فالتثويب ايضا من هذا القبيل فانه وان لم يكن في زمان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم لكن احيى اليه في الفجر في هذا الزمان لانه لا بد للقول في غير لا يغفل في باقي الاوقات فلا يستحب فيه التثويب بل يكره وترني ابو داود عن ابى بكره قال خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم لصلوة الصبح كان لا يمر برجل الا ناداه بالصلاة او حركه برجله قال على القاري في شرح المشكوة يؤخذ منه مشروعية التثويب في الجملة على ما ظهر في انتهى وهذا وجه حسن لما ذهب اليه المتقدمون **القول الثاني** قول ابى يوسف وهو انه يجوز التثويب للامرء وكل من كان مشغولا بصالح المسلمين واستبعده محمد بن حنبل بان الناس سواسية في امر الجماعة كذا في الهداية

وفي النهاية عن شرح الجامع الصغير لقاضي خان لما قال أبو يوسف ذلك في أمراء زمانه لا فهم كانوا مشغولين في مؤامرات الرعية  
 فاستحسن زيادة الأعلام في جهة هم ولا كذلك أمراء زماننا فافهموا من ذلك أن الأذان انتهى **قلت** استخرجت لزيادة الأعلام في  
 حق الأمراء خاصة أصلاً من بعض الأحاديث وهو ما روي في الصحاح أن بلالاً كان يؤذن ثم يأتي رسول الله صلى الله عليه  
 وعلى آله وسلم على باب حجر فيؤذنه بصلوة الصبح فيخرج وتسبق في رواية مالك أن المؤذن أتى عمر ليؤذنه بالصلوة في الصبح  
 فقال الصلوة خير من النوم الحديث وهذا نص صريح في جواز الأعلام بعد الأعلام للإمام وهو المسمى بالتثويب  
**القول الثالث** قول المتأخرين وهو أنه يستحسن لكل واحد من الناس في كل الصلوات لظهور التواني في جميع الصلوات  
 قال في النهاية هذا الحديث بعد الأحداث لأن التثويب الأصلي كان الأذان لصلوة خير من النوم في فجر خاصة وأحداث علماء  
 الكوفة حتى على الصلوة حتى على الفلاح في فجر خاصة مع بقاء الأول أحدث المتأخرون في جميع الصلوات مع بقاء الأولين انتهى ليعلم أن  
 المتأخرين استثنوا من الصلوات صلاة المغرب لعدم زيادة التثويب فيها كما صرح به في النهاية وسنذكره وأبرزه في الفقه  
 وابن مالك والياس زادة وغيرهم وقال في الدرر قوله لا في المغرب استثناء من يثوب ويجلس أعترض عليه في الزم الفائق بأنه  
 مخالف للكل في الكل بحجاب عنه الشيخ اسمعيل في شرح الدرر بأنه ليس كذلك لما مر من العناية من استثناء المغرب في التثويب  
 قال ابن عابدين في المختار قلت قد يقال ما في الدرر من مبنى على رواية الحسن من أنه يكف بعد الأذان قد عشرين آية ثم يثوب  
 أما التثويب في المغرب بالأفصل فالظاهر أنه لا مانع منه وعليه يحمل ما في النهاية انتهى **قول** التثويب الذي نحن فيه لم يقدح في الصدق  
 الأول وإنما استحسنه المتأخرون التواني في الصلوات كلها يثوب ليكن الجماعة وتظاهر إن هذا الأمر مفقود في المغرب فإن يكبره  
 الجلوس بين الأذان والأقامة فيها على ما صرحوا به فيكون التثويب فيه لغواً فيجب على من كان عليه في الأصل ما قوله لو ثوب إلا  
 فقوله المقصود هو الاستحسان وليس ثبت وأما نفس التثويب فلم ينكره أحد وقد روي في بعض النسخ استحسنوا التثويب مع أنه لم يكن  
 في الأصل الأول فكان بدعة وكل بدعة ضلالة والحسن الضلالة لا يجتمعان في شيء واحد فجوابه إن حديث كل بدعة ضلالة للعام  
 مخصوص ببعض الأصحح به الحديثون فاتها على خمسة أساليب مباحة كالإسراع في المأكل والمشرب ونحوه ومكرهه كزخرفة المساجد  
 ونحوه كدسب القدرية ونحوه من الفساد الباطل والنجاسة كتعلم علم النجوم مقدار ما يفهم به القرآن والحديث والكلام في  
 الجرح والتعديل ومندوبة كالتراجم وجمع المحافل للاستدلال في المسائل القصيدة بذكر وجه الله تعالى والتراجم لقول  
 عمر رضي الله عنه نعمت البدعة هي تمهيد على المولود المروج في زماننا كذكر السيوطي في كتابه حسن المقصد في عمل المولود  
 وهذا التسليم مذكور في كتاب القواعد لابن عبد السلام ونقله عنه النووي في تهذيب الأسماء واللغات إذا عرفت  
 هذا فنقول التثويب أيضاً من البدع المندوبة ولما أصل في الشرع ووجه وجيه في الأصول فلم يكن مخالفاً للقواعد الشرعية  
 حتى يكون بدعة داخلية **فروغ** في الجرح وقت التثويب بعد الأذان على الصحيح كذكره قاضي خان وتبديله في رواية  
 الحسن بأن يكف بعد الأذان قد عشرين آية ثم يكف ثم يثوب ثم يكف ثم يقيم انتهى وفي البداية عن شرح  
 مختصر الكرخي للقدودي يثوب وهو قائم كالأذان في قول ابن حنيفة وابن يوسف وقال الحسن يسكت  
 بعد الأذان ساعة ثم يثوب وبه تأخذ وإن صلواتك في فجر بعد التثويب به لا بأس به انتهى رقي القنية  
 عن الملقط لا ينبغي لأحد أن يقول لمن فوته في الصلوة والجماعة حان وقت الصلوة سوى المؤذن لأنه استغنى  
 لنفسه انتهى قال ابن عابدين هذا إخص بالتثويب للامير ونحوه على قول أبي يوسف انتهى

### مثل التثويب هو الإعلام بعد الإعلام ويجلس بينهما إلا في المغرب

قوله التثويب أقاد باطلاً لأنه لا يخص التثويب بلفظ دون لفظ بل تثويب أهل كل بلدة بما تقرأ فوالسأب التثويب بقوله قامت أو الصلوة الصلوة لأنه للبالغة في الإعلام وإنما يحصل بما تقرأ فوالسأب كذا في البحر الرائق وفي النهاية المحررية الأصل في التثويب أن يحكي الرجل ستصرخا فيلوح بثوبه ليرى وليست هي فسمى الدعاء تثويبا لذلك وكل داع شوب وتيل إنما سمي تثويبا من ثاب بثوب إذا وجع فهو وجوع إلى الأمر بالمبادرة إلى الصلوة انتهى **قال** ويجلس بينهما ليس المراد بخصوص الجلوس بل الفصل بين الأذان والإقامة ولم يذكر مقداره وترد على الحسن عن أبي حنيفة أنه يكف في الفجر مقدار عشرين آية وفي الظهر مقدار ما يصل فيه أربع ركعات يقرأ في كل ركعة قدر عشرين آيات وفي العصر مقدار ركعتين يقرأ فيهما عشرين آية والنساء كالظهر قال العيني هذا ليس بقدر يكافئ عشرين بل يكافئ مقدار ما يحضر القوم مع مراعاة الوقت المستحب انتهى وفي المجموع جلس بينهما بعد اجتماع الجماعة مع أنهم قالوا ينبغي للمؤذن مراعاة الجماعة فإن زاهراً اجتمعوا قائم ولا ينتظرهم وتعلل الله أعلم لم يذكره في ظاهر الرواية مقدراً للجلوس لأنه غير مضبوط انتهى وفي القنية عن شرف الأئمة المكي لا ينتظر المؤذن والامام الواحد بعينه بعد اجتماع أهل المحلة انتهى وفي الأشباه لا ينبغي للمؤذن والامام انتظار أحد إلا أن يكون شريكاً قال المحمدي في حاشيته قبل لا انتظاراً لأنه لو طول المؤذن الإقامة ليدرك الإنسان في الصلوة ينبغي أن يجوز في قولهم كافي التمرناشي معز بالي إلى البيت وقيل بانتظار المؤذن لأن الامام لو أحسن في ركوعه بدخل في المسجد بركعة له انتظاره فيه انتهى والأصل في هذا الباب ما مر في الترمذي والحاكم من حديث جابر بن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال بلال اجعل بين أذانك وإقامتك قدر ما يفرغ الأكل من أكله والشارب من شربه والمعتصم إذا دخل لقضاء حاجته وترى أبو داود بسنده عن جابر بن سمرة قال كان بلال يؤذن ثم يهل فاذ رأى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قد خرج أقام الصلوة **قال** في المغرب وحده أحسن أن يجعل استثناء من قوله استحسن المتأخرون التثويب في الصلوات كلها وقوله ويجلس بينهما كلهم كما اختار غيره في عبارة غرر والبرجندى في شرح النقاية والطحاوي في عبارة الدر المختار أما الأول فقد مر تحقيقه وأما الثاني فالمدكور هو قول أبي حنيفة واختلف فيه أصحابه وتحقيق المرام على أن الهداية وحواشيهما هو أن الوصل بين الأذان والإقامة مكروه اتفاقاً في جميع الصلوات في المغرب وغيره لما روي من الحديث فينبغي أن يفصل بينهما لكن في باقي الصلوات المهملة سنة اتفاقاً أما الخلاف في المغرب فقال أبو حنيفة ليس يجلس الجلوس سنة فيه بل يكفى الفصل فيه بادن سكوت مقدراً تلك آيات قصار وأية طويلة أو مقدار ثلث خطوات وقال أبو يوسف ومحمد يجلس بينهما في المغرب أيضاً جلسة خفيفة بقدر جلوس الخطيب بين خطبتيه وهو مقدار أن يتمكن في الأرض بحيث يستقر كل عضو مكانه ولا يقع الفصل بالسكنة لوجودها بين كلمات الأذان أيضاً ولو كفى ذلك ههنا لكفى فيما بين الخطبتين أيضاً وجوابه من قبل أبي حنيفة هو أن التأخير مكروه في المغرب للأحاديث الواردة فيه فيكفى فيه بادن في فصل الحزب إذا عده والقياس على الخطبة فاسد فإن المكان ههنا مختلف وكذا النغمة فإن السنة في الأذان الترسيل وفي الإقامة التحديد فيقع الفصل بينهما بادن سكوت ولا كذا لك الخطبة لأن مكان الخطبتين واحد وكذا النغمة فلا بد من فصل معتد به وهو بالجلوس فلا يكفى هناك بالسكنة وفي البحر في الخلاصة لو فصل المؤذن كما قال لا يكره عنده ولو فعل كما قال لا يكره عندهما يعني أن الخلاف في الأفضلية وبما تقر بظهوره يستحب التحول للإقامة إلى غير موضع الأذان وهو متفق عليه وعلم أن تأخير المغرب قد زاد ركعتين مكروه وقد قلنا عن القنية





وابن ابي ليلى وقال النخعي لم يصلها ابو بكر ولا عمر ولا عثمان وقيل حديث عبد الله بن مغفل المزني محمول على انه كان في ابتداء الاسلام انتهى فقال ابن الزهراء في فتح القدير هل يندب قبل المغرب ركعتان ذهبت طائفة اليه وانكره كثير من السلف واصحابنا ومالك نسك لا ولون يارضى البخاري انه عليه الصلوة والسلام قال صلوا قبل المغرب لحديث وفي رواية لا في داود صلوا قبل المغرب ركعتين زاد فيها ابن حبان في صحيحه وان لم يصل الله عليه وعلى آله وسلم صل قبل المغرب ركعتين والجواب لمعارضه ما في سنن ابن داود من رواية طاؤس قال سأل ابن عمر فقال ما رأيت جدًا على عهد رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يصلها وخصص في الركعتين بعد العصر سكنت عنه ابو داود والمنذرى بعده في مختصره وهذا يصحح كون معارضة في البخاري لا يستلزم تقدبه بعد اشتراكها في الصحة بل يطلب الترجيح من خارج وقول من قال صحيح الاحاديث ما في الصحيحين ثوبان انفرد به البخاري ثوبان انفرد به مسلم ثم ما اشترط على شرطها من غيرهما فما اشترط على شرط احداهما لا يجوز التقليد فيه انما صححة ليست لا اشتغال من انها على الشرط القلي اعتبارها فاذا فرض وجود تلك الشرط في رواية او حديث في غير الكتابين اقل لا يكون الحكم بصححة ما في الكتابين غير التحكم بحكمهما واحدهما بان الراوي المعين يجمع فيه نفع الشرط ليس مما يقطع فيه بطلان بقية الواقع فيجوز كون الواقع خلافه وقد اخرج مسلم في كتابه عن كثير من لو يسلم من عوائل المخرج وكذا في البخاري جماعة تكلم فيهم فلا كلام على الرواية على اجتهاد العلماء فيهم وكذا في الشرط حتى ان من اعتبر شرط الغاية الاخر يكون مارضاه اخر ما ليس فيه ذلك الشرط عندا مكافئ لمعارضه الاشتغال على ذلك الشرط وكذا فيمن ضعف داود وثق اخر لم يسكن نفس غير المجهول اذ قد صح حديث ابن عمر عندنا عارض ما صح عن البخاري في ترجيح ثوبان على كابر الصحابة كان على فقه كان بكر عمر حتى نزل ابراهيم النخعي عنهما في مارضاه ابو حنيفة بل لو كان حسنا اذ عاه بعضهم رجع على ذلك الصحيح هذا فان الصحة والحسن والاعتماد باعتبار السند ظنا فيجوز غلط الصحيح وصحة الضعيف وغير هذا جاز في الحسن ان يرتفع الى الصحة اذا كثرت طرقة الضعيف يصير حجة بذلك لان تعدد قرينة على ثبوته في نفس الامر فلا يجوز في الصحيح السندان بضعف القرينة الدالة على ضعفه في نفس الامر والحسن ان يرتفع الى الصحة بقرينة اخرى على ما قلناه من عمل كابر الصحابة وتركهم بقبض الحديث واكثر السلف ومنهم مالك بضعف الحديث وما زاد ابن حبان لا يعارض ما رسله النخعي انه عليه الصلوة والسلام لم يصلها الجواز كون ما صلاه قضا وعافاته وهو الثابت فرق في الطبراني في مسند الشاميين عن جابر قال سألت ابا رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم هل رأيت رسول الله يصلي الركعتين قبل المغرب فقلن لا غير ام سلمة فانها قالت صلاها عندي مرة فقلت له ما هذه الصلوة قال نسيت الركعتين قبل العصر فصلية هما الا ان فقي سواها له وسوال الصحابة نساء كما يفيد قول جابر سألتها سألت فيفيد انها غير معهودتين وما قيل لمثبت اولى من الثاني في ترجيح حديث انس على حديث ابن عمر ليس بشيء فان الحق عند المحققين ان النسبة اذا كان من جنس ما يعرف بدليله كان كالاتيات فيعارضه ولا يقدم هو عليه وذلك لان تعدد يوم راية الاثبات على راية النسبة ليس الا لان راية الاثبات علم بخلاف راية النسبة اذ قد سبق راية الامر على ظاهرها حال من العدم لما لم يعلم باطنه فاذا كان النسبة من جنس ما يعرف فتعارضه لا يثبت كل منهما على الدليل لا لنفس كون المراد مثبت لا يقتضيه التقدير اذ قد يكون المطلوب في الشرع العدم كما قد يكون المطلوب في الشرع الاثبات وتعلم حقيقة في اصول اصحابنا ولا شك ان هذا النسبة كذلك لانه لو كان الحال على ما في رواية انس لم يخف على ابن عمر ولا على احد من يواظب الفرائض خلف رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم بل لا على من يواظب بل يحضر خلفه احيا نافر الثابت بعد هذا هو نفى المنذرية واما الكراهة فلا الا ان يدل دليل اخر وما ذكر

مطلب  
في انما صححة  
نقطه وجود  
شرائط الصحة  
وان لم يوصل اليه  
في صحيح البخاري  
وامثاله

ويؤذن للفائتة ويقدر شئ اى ذاصل فائتة واحدة وكذا لاولى الفوائت شئ اى ذاصل فوائت كثيرة وكل من البوائت اى البوائت  
من استلزام تأخير المغرب فقد ذكرنا عن القنية استثناء القليل والركن ان لا يزيد على القليل اذا تجاوز فيها انتهى كلام ابن الهمام  
لتحقيق المرام **اقول** عبارات كثيرة فيها تأكيد النفل قبل صلوة المغرب وعلوه بانه يلزم منه تأخير المغرب فالظاهر ان رادهم  
كراهة تطويل النفل قبلها كما هو منطوق العلة فالوصله احيانا بحيث لم يلزم منه تأخير المغرب لم يكن البتة كما هو مقتضى تطبيق  
الاحاديث بعضها ببعض فتدبر **قال** ويؤذن للفائتة ويقدر الاصل في هذا الباب قصة ليل التعريس التي رواها ابو داود وابن  
البرز والبخاري وسلم وغيرهم وفيها انه لما فاتته عليه الصلوة والسلام صلوة الصبح في السفر لم يلا بعدار قناع الشمس فاذن  
فصل السنة ثم اقام فصل الغرض وسبأ في ذكره ايات هذه القصة مع تحقيق مباحثها في شرح باب ادراك الفريضة انشاء الله  
تعالى وفي الهداية هو حجة على الشافعي في اقفائه بالا فامته انتهى وفي البحر الاذان سنة للصلوة لا للوقت فاذا فاتته صلوة تقضى  
باذان واقامة لتحديث ابى داود وغيره ان النبي صلى الله عليه وعلى اله وسلم لم يلا الا بالاذان والا فامته حين ناسوا عن الصبح صلوا  
بعدار قناع الشمس وهو الصحيح من مذهب الشافعي كما ذكره النووي في شرح المهذب انتهى وفي ذكر المصنف للفائتة احراز عن  
الوقتية والفاسدة فان الوقتية اذا ديت في وقتها فانه لا يكره ترك الاذان والا فامته في بيته للوقتية كما ساقى وكذا في الفاسدة  
لا يؤذن ولا يقبر ولهذا قال في المجتبى يوم ذكره انما صلوة صلوها في المسجد في الوقت فصولها جماعة فيه ولا يبعد من الاذان  
والاقامة وان قصوها في غير وقتها فصولها في غير ذلك المسجد باذان واقامة انتهى واطلاق كلامه بديل على سنية الاذان  
للفائتة اذا قضيت في المسجد ايضا وقد مر تحقيقه فذكرنا في الزيلعي في شرح الكترا الضابطان كل فرض دا كان او قضاء يؤذن  
له ويقام سواء ادى منفرد او جماعة الا الظاهر في مصر يوم الجمعة فان داء بالاذان والاقامة مكروه ويروى ذلك عن علي  
ويستثنى ايضا ما في الفتح ما تؤديه النساء او تقضيه جماعة لان عائشة اتمتهن بغير اذان واقامة حين كانت جماعة من مشرعة  
وهذا يقتضيه المنفردة ايضا كذلك لان تركها ما كان هو السنة حال مشروعية الجماعة ففي حال الانفراد اى انتهى **قوله**  
اى اذا اصل فائتة واحدة اشكال المرام بالفائتة الواحدة لمقابلتها بالكثيرة **قال** وكذا لاولى الفوائت اى ليس الاذان والاقامة  
**قوله** اى ذاصل فوائت كثيرة **اقول** قول المصنف لاولى الفوائت وان كان بظاهرها يخرج ما اذا كان عليه فائتان فحسب  
لكن يمكن تأويله بحمل الجمع على ما قول الواحد هو كثير وما تفسير الشارح فقد صار نصا فارادة ما فوق الاثنين لان الكثيرة ثا  
لا يقال الا ما فوق الاثنين فصار محلا المقصود فتدبر **قال** وكل من البوائت اى البوائت اى البوائت اى البوائت اى البوائت اى البوائت  
بالاقامة فقط وفيه اشادة الى نفي قول مالك من انه يكتفى باذان فقط كما حكاه العيني في منحة الفقهاء عن المصنف التخيير للاذان في  
الباقى انما هو اذا قضاها في مجلس واحد بما اذا قضاها في مجالس ثا يشترط كلاهما انتهى وفي نوكر لا يوضح كراهة ترك الاقامة  
دون الاذان في البوائت اذا اتحد مجلس القضاء انتهى واصله ما ورد في الاحاديث الواردة في قضاء صلوات يوم الخندق كما في رواية  
الترمذي عن ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وعلى اله وسلم فانه يوم الخندق في اربع صلوات حتى ذهب ما شاء الله تعالى من الليل  
فامر بلاء فاذا ن فقام فصل الظم ثم اقام فصل العصر بحدوث فان قلت فمن اين جاء التخيير قلت ورد في بعض الروايات  
باذان واقامة وفي بعضها باذان واقامة فقط للباقى فالاختلاف خيرنا في ذلك فان قلت اذا كان ورفق  
متعينا في احدى بنين يتعين جانب الرفق كما في قصر صلوة المسافر فهنا الرفق متعين في الاقامة فكيف التخيير قلت لك  
في الواجب كافي السنن والطواعات كذا ذكره العيني في شرح الهداية وستطلع على ما ايات قضاء صلوات يوم الخندق

وجاز اذان المحدث وكراهة اقامته ولم يعاد او كراهة اذان المحدث اقامته ولا تعاد هي بل هو شئ لا يشرع تكرار الاقامة لانها لا علام لها من  
 مع ما فيها من الاشارات في شرح باب قضاء الفوائت ان شاء الله تعالى **فصرح** هل يرفع صوته باذان الفاشة قال في المحرر ينبغي ان لو كان  
 القضاء بالحاجة يرفع وان كان منفردا ان كان في الصلوة يرفع ايضا للترغيب لو اصرح في رفع صوت المؤذن لا يسمع مدى صوت  
 المؤذن انشراح لا يسمع ولا مدرك الا شهده يوم القيمة وان كان في البيت لا يرفع ولو اصرح في كراهة امتنا انتهى في آخره في الزهر الفائق وقد  
 مرنا تحقيقه فنذكره **قال** وجاز اذان المحدث اى بلا كراهة كما يفهم من المقابلة وهذا احدا لا نقول لثلاثة التي ذكرها وترى  
 الزمدي في هذا الباب حديثين أحدهما عن علي بن حجر عن الوليد بن مسلم عن معاوية بن يحيى عن الزهرى عن ابن هريرة عن  
 رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال لا يؤذن الا متوضى وثانيهما عن يحيى بن موسى عن عبد الله بن وهب عن يونس عن انشراح  
 الزهرى قال قال ابو هريرة لا ينادى بالصلوة الا متوضى ثم قال هذا اصح من الحديث الاول وحديث ابن هريرة لم يرفعه ابن وهب  
 وهو اصح من حديث الوليد بن مسلم والزهرى لم يسمع عن ابن هريرة واختلف هل العلم في الاذان على غير وضوء فكرهه بعض  
 اهل العلم وبه يقول الشافعي استحق وتخص في ذلك بعض اهل العلم وبه يقول سفيان وابن المبارك واحمد بن حنبل انتهى  
**قال** وكراهة اقامته على كراهة بان الاقامة لم تشرع الا متصلة بالصلوة ففي اقامته محدثا ووقع الفصل بين اقامته وبين صلواته  
 وهذا ينبغي علمه ان اذن واقف لم يصل مع القوم بل صلى بعدهم وفي مسجد اخر فهذا مكروه لانه ان كان صلى فهذا يتفق الاذان  
 وانه غير مشروع وان كان لم يصل فقد جمعهم الى الخير وفادقهم كما هو مصلح في الذخيرة وبما ذكرنا ظاهرا للفرق بين الاذان في الاقامة  
 حيث يكره هي لا هو وان استويا في كونها ذكر لا يجب له الطهارة عن الحدث الا صغرها لانه لم تشرع الاقامة الا متصلة بصلوة من يقام  
 ولا كذلك الاذان فانترقا **قال** ولم يعاد اما عدم اعادة الاذان فلما عرفت من انه ليس بركو ولا بد من الطهارة فلا حاجة الى  
 الاعادة واما عدم اعادة الاقامة فلان تكرارها غير مشروع ولهاذا لا تعاد اقامة المحدث ايضا **قال** وكراهة اذان المحدث  
 واقامته اما كراهة الاقامة فظاهر لانها كراهة في المحدث كراهة اقامة المحدث ايضا بالطريق الاول واما كراهة اذانه مع انه  
 لا يجب له طهارة عن الحدث الا كبر ايضا الاذكار كالسبح والتلهيل ونحوها على ما صرحوا به فلانه ذكر معظم ليس كباقي الاذكار  
 فتشابه قراءة القرآن فيستطيل طهارة عن الحدث الا كبر لكن لما كان دونها في الرتبة لان القرآن كلام الله وهذا ليس كذلك  
 حكم بكرهه جنبا خلافا لقراءة فاتحة الحزمية للجب ووجه الفرق بين اذان المحدث والمحدث على ما ذكره في الذخيرة هو ان  
 لا اذان شبه بالصلوة الا انه ليس بصلوة حقيقة ولو كان صلوة لا يجوز مع الحدث الا صغرها الجنابة فاذا كان مشابها للصلوة  
 قلنا يكره مع الجنابة اعتبارا بالجنابة لشبهه ولا يكره مع الحدث اعتبارا بالجنابة لحقيقة الا انا اعتبرنا جنابة لشبهه في الجنابة  
 ولم نعتبره في المحدث لانه لو كان كذلك يلزمنا اعتبارا في الجنابة بالطريق الاول لانه اعظم المحدثين **قال** ولا تعاد هي  
 بل هو اختلفت عبارات في ان اعادة اذان المحدث بل هي واجبة أم مستحبة فصرح في الظهيرية باستحبابها في تعيين الحقائق  
 الاشبه ان يعاد اذان المحدث دون اقامته لان تكرار الاذان مشروع في الجملة كافي الجمعية دون الاقامة وان لم يعد اجزاء  
 الاذان والصلوة انتهى وهذا اصح في الاستحباب وفي الذخيرة قال محمد في الجامع الصغير في المبحث حب الى ان يعد ان لم  
 يعد اجزاء وقيل يحتمل ان يكون معناه اجزاء الاذان لحصول المقصود وقيل يحتمل ان يكون معناه اجزاء الصلوة بغير اذان  
 انتهى وصرح قاضيان بان يجب فيه الطهارة عن الحدث الا كبر دون الاصغر فظاهر كغيره ان كراهة اذان المحدث مخبرية  
 لذلك الواجب وان كانت عادته مستحبة **اقول** التاميل لي هو استحباب اعادة اذان المحدث نفسا لانه جنبا كراهة تحريم قول كراهة الشرح



فيكفي الواحد قول الأذان لإعلام الغائبين فيجوز سماع البعض دون البعض فتكرار مكررا كان للمراة والمجنون والسكران من أي بكرة ويجب

إعادته مكررا في أي حال

طريق  
فإن الأذان بالمجنون

تكرار الأقامة **الح قول** يستنبط من هذه العلة جواز الأذان الجون أي أذان الجماعة معاً كما هو معتاد الآن في الحرمين الشريفين زادها الله شرفاً ونظماً ما فيكون بدعة حسنة وذكر الشيخ جلال الدين السيوطي في كتابه لا تأخروا عن أحد من أحد الأذان اثنين معاً بنوامية انتهى وفي هجعة النفوس للعارف الرباني عبد الله بن أبي جمرة الشافعي في شرح حديث أبي هريرة قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم لو يعلم الناس ما في النداء والصف الأول ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا عليه لاستهموا الكلام في هذا الحديث من وجوه منها أن الأذان لا يجوز إلا واحداً بعد واحد يؤخذ من قوله لاستهموا فإنه لو كان يجوز للتعدد لما احتاجوا إلى أن يستهموا عليه لأن الاستهماء لا يكون إلا على شيء لا يسعه الكل ولا يكون أحداً ولي به وتزيد لك بياناً فاعلم عليه الصلوة والسلام لأنه لم ير أنه أذن في زمانه مؤذنان جملة وإنما كان بلال وابن أم مكتوم يؤذنان واحداً بعد واحد لذلك قال عليه الصلوة والسلام إذا أذن بلال فكلوا واشربوا حتى ينادي ابن أم مكتوم فالأذان بالجماعة الذي أحدث بدعة محضة وأنا أحدثه بنوامية وتباع السنة الأولى وأوجبته كلامه ملخصاً أو قال زبدة المتقدمين الفقيه خير الدين الرملة في حاشية البحر الرائق ثم أضاف أن الأذان بالجماعة المسمى في ديارنا بأذان الجوف هل هو بدعة حسنة أو سيئة وذكر الشافعية بين يدي الخطيب واختلقوا في استحبابه وكراهته وأما الأذان الأول يوم الجمعة فقد صرح في النهاية بأنه المتوارث حيث قال في شرح قوله وإذا أذن مؤذنون الأذان الأول ترك البيع ذكر المؤذنين بلفظ الجمع إخراجاً للكلام مخرج العادة فإن المتوارث فيه اجتماعهم لتبليغ أصواتهم إلى طوائف المصلين جامع فقيه دليل على أنه غير مكروه لأن المتوارث لا يكون مكروهاً كذا في القول في الأذان الذي بين يدي الخطيب فيكون بدعة حسنة إذ ما رواه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن انتهى كلام الرملة ملخصاً قال ابن عابد بن قول وقد ذكر سيد عبد الغني المسألة كذا لا تأخذ من كلام صاحب النهاية وقال لا خصوصية للجمعة إذ الأمر من خمسة تحتاج إلى إعلام انتهى **قال** كذا أن المرأة أعطاه قاضي خان وصاحب المحيطان صوتها عوة كمن لا يرجع هو لها ليست بعورة كما صرح به في شرح المنية فالأولى أن يعمل كراهة إذا نهى بأن فيه احتمال نوع الفتنة برفع الصوت كما علقه به في البحر واليهذا منع من التسليم وتعلو القرآن من كراهية وغير ذلك **فصرح** ينبغي أن يكون الخنثى كالمراة ذكره في البحر **قال** المجنون والسكران وكذا الصبي الذي لا يعقل كما في المحيط **قوله** أي بكرة ويستحب عادته جزئه الشاحح باستحباب عادة الأذان هؤلاء المذكورين الجنب والسكران والمجنون والمرأة ومثله المعتوه ذكره في تنوير الأبصار ومثله الغمي عليه والمجنون في خلال الأذان كما في جامع البحر وقوله أعلم أن عادة أذان الجنب والمرأة والمجنون والسكران والصبي والفاجر والراكب والقاعد الماشي والخروج عن القعدة وجبة لأنه غير معتد به وقبل استحبة فإنه معتدل لأنه ناقص وهو الأصح كما في التمرناشي انتهى وفي فتاوى قاضي خان خمسة يكبرهم فإذا نواها إذا نهم الصبي الذي لا يعقل والمرأة والمجنون والسكران والجنب وثلاثة لا يعاد إذا نهم المحدث في ظاهر الرواية والقاعد إذا أذن بكرة ولا يعاد وكذا الراكب في المصطفى إذا أذن ركبا لا بكرة وينزل للأقامة انتهى وسيأتي تحقيق هذا المقام من أن شاء الله تعالى فانظر **قال** ويأتي بها المسافر حمة فمثل ما إذا كان متفرغاً أو مع الرفقاء فإنه يكبره ثلاثة كلهم كما في البحر والمسافر عزم من أن يكون شرعياً أو عرفياً نقله الخططاوي عن أبي السعد وقد ورد في هذا الباب حديث منبر ما رواه أصحاب الكتب الستة عن مالك بن الحويرث بن أشير الليثي بطولاً ومختصراً قال ثبت النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم



او في بيته في مصر ذكره تركها الاولين دون الثالث **ش** اي كره ترك كل واحد منهما للمسافر والمصل في مسجد جماعة اما ترك واحد  
منهما فلم يذكره فتقول اما المصل في مسجد جماعة فيكره له ترك واحد منهما واما المسافر فيجوز له الاكفاء بكافة واما المصل في بيته في مصر ان  
ترك كلا منهما يجوز له ان يصلي بكيفية هذا الاذان واقيم في مسجد حرة واما في القرية فان كان فيها مسجد فيه اذان واقامة  
فحكم المصل فيه كما في المصل في بيته بكيفية اذان المسجد واقامته

عن الساج الوهاج ان دخل مسجد يصلي فانه لا يؤذن ولا يقيم وان اذن في مسجد جماعة وصلى بكرة لغيره من يؤذونوا ويبعدون الجماعة  
ولكن يصلوا وحدها وان كان المسجد على طريق فلا يؤذن ولا يقيم وان انتهى **قال** وفي بيته في مصر اطلقه فمثل الواحد والجماعة ويروى  
عن ابن خزيمة فهو مصلو في بيت واكتفوا باذان الناس جزاءهم واسأوا وهذا فيعيد الفرق بين الواحد والجماعة كذا في البحر **قلت**  
الاصح هو الاول لما سياتي من قصة ابن مسعود انه صلى مع علقمة والاسود واكتفوا باذان الناس **قال** وذكره تركها الاولين دون الثالث  
وجه الفرق بيته وبين المسافر حيث بكرة له تركها ان المصل في بيته وان كان صلى بغير اذان واقامة حقيقة لكنه صلى بها حكما كلقية  
اذان الحى بخلاف المسافر لو تركها فانه يكون مصليا بغير اذان واقامة حقيقة ورحمك كذا في ذخيرة رضى قاضى خان  
لا بكرة في البيوت والكره وضباع القرية لان اذان القرية والمصدران لهم فان تركوا الاذان والاقامة جاز وان اذنا كانا  
**قوله** اي كره ترك كل واحد منهما الخ اما احتج الى التفسير لثلاثتهم من عبادة المصنفاته اما بكرة للمسافر والمصل في المسجد وكما  
جميعا ولا بكرة له ترك واحد منهما مع انه ليس كذلك **قوله** اما ترك كل واحد منهما فلم يذكره الخ اشار به الى انه يكره الاكفاء بالاذان  
كما صرح به في المحيط ونقله في البحر عن شرح النقاية **قوله** لقول ابن مسعود اذان الحى بكيفية اخذ الشايع من الهداية واخذ صاحب  
الهداية من المبسوط حيث قال في المبسوط روى عن ابن مسعود انه صلى بعلقمة والاسود في بيته فقل لئلا يؤذن فقال اذان الحى  
بكيفية انتهى قال بحر جواد ينزل هذا عن طريقه ليطرأ في مجمع حاشنا اسحق بن ابراهيم الدرري عن عبد الرزاق عن سفيان  
الثوري عن حماد عن ابن مسعود وعلقمة والاسود انه صلى بغير اذان واقامة قال سفيان كفتهم واقامة المصرا **وقال**  
روى محمد بن كتاب لا تار عن ابن خزيمة عن حماد عن ابراهيم عن علقمة بن قيس والاسود بن يزيد قال كنا عند ابن مسعود  
مخضرم الصلوة فقام يصلي فقمنا خلفه واقام احدا عن يمينه والاخر عن يساره فقام بيننا فلما فرغ قال هكذا اصنعوا  
انما كنتم ثلاثة وكان اذناكم طبق وصلى بغير اذان واقامة قال يجوز في اقامة الناس حولنا **قال** محمد اسنا ناخذ بقوله في الثالثة  
نقول ذلك انما ثلاثة يقدمهم امامهم وصلى الباقين خلفه لئلا نأخذ ايضا بقوله في التطبيق كان يطبق بين يديه اذناكم فجميعا  
بين ركعتيه ولكننا نرى ان يضع الرجل احتيه على كتيبه ويفرج بين اصابعه واما بغير اذان واقامة فذلك محرم ولا اذان والاقامة  
افضل ان قام ولم يؤذن فاذن افضل من الترك وهو قول ابن خزيمة انتهى **قوله** هذا الخ اي جاز ترك كل منهما المصل في بيته اذان واقامة  
في مسجد الحرة **قوله** اما في القرية بصر القاف جمع القرية من قرية الشيء جمعت سميت بها لانها تجمع الخلق ذكره النسخ في تفسيره مذكر  
التزويل **قوله** المصل في بيته بكيفية اذان المسجد واقامته قال الفاضل الجلي بان الحاجة اليه بعد قول بحكم المصل فيها كما لا يخلو  
عن نوع اشكال انتهى **وقال** انما لا يخلو عن نوع اشكال على فهمه من ان ضمير المجرور في قوله فيها عائلا الى القرية فيكون هذا الجملة  
مستند كذا واما اذنا رجح ضميرها الى مسجد القرية فلا اشكال لانه يكون قوله بحكم المصل فيها كما يربانا بحكم المصل في مسجد القرية  
وهذا القول يكون بيان لمن يصلي في بيته في القرية واما توهم ان مسجد القرية مذكر فكيف يرجع اليه ضمير التانيث فمذنب  
بان المضاف يكتسب من المضاف اليه امورا ذكرها ابن هشام في معنى اللبيب في المحموى في حاشية الاشباة

وان لم يكن فيها مسجد كذا من يصلي في بيته فحكمه حكم المسافر ويقوم كالمأم والقوم عند حرج على الصلوة ويشترع عند قد قامت الصلوة  
منها الثالث فالسجود ان كان مذكرا لكنه اخذ حكمه الثاني من المضاف اليه فيجوز ارجاع ضمير الثاني اليه **قوله** وان لم يكن فيها  
مسجد كذا التقى واراد على القيد فيشترط ان لا يكون فيها مسجد وكان فيه مسجد لكن لم يكن فيه الاذان ولا قامة **قوله** فحكمه حكم المسافر  
اي كونه له تركهما معا وجازا لا كقضاء بالاقامة دون الاذان **قال** ويقوم كالمأم والقوم عند حرج على الصلوة اختلفوا في وقت القيام  
الى الصلوة فقال الشافعي والجمهور عند الفراغ من الاقامة وهو قول ابى يوسف وعن مالك وله ما في الموطأ انه يرى ذلك على  
طاقة الناس فان منه المثلث الثقيل والخفيف وعن ابى حنيفة انه يقوم في نصف عند حرج على الصلوة فاذا قال قد قامت الصلوة كبر الامام  
لانه امين للشرع وقد اخبر بقيامها فيجب تصديقه وقال احمد اذا قال حرج على الصلوة كذا ذكره القسطلاني في ارشاد الساري بتفصيل  
مذهب صحابته على ما ذكره في الذخيرة هو انه لا يخلو اما ان يكون المؤذن غير الامام او يكون المؤذن هو الامام فاذا كان المؤذن  
غير الامام وكان الامام مع القوم في المسجد فانه يقوم كالمأم والقوم اذا قال حرج على الصلوة حتى على الفلاح عند ابى حنيفة وابي يوسف  
ومحمد وقال الحسن بن زياد وزفره ان قال المؤذن قد قامت الصلوة فاموا نصف واذا قال مرة اخرى كبر الامام واما ما تصحيح قول علمنا الثلاثة  
انه يقوم عند حرج على الفلاح ويكبر عند قد قامت فان قد قامت اخبار عن حقيقة قيام الصلوة وانما كان صادقا اذا كان الخبا  
قبل ذلك هذا اذا كان المؤذن غير الامام ولا مأم والقوم في المسجد اما اذا كان الامام خارج المسجد فان دخل المسجد من وراء  
الصفوف اختلفوا فيه فقيل يقومون كما اذا كان مأم وقال بعضهم ما لم يأخذ الامام مكانه لا يقومون وقيل اذا اختلط الامام بالقوم  
قاموا وقال بعضهم كل اجازة نصف فقاموا في ذلك الصف واليه ما لم يمشي الايمة السرخسي والحلواني وشيخ الاسلام خواهر زاد لامه  
كله اذا كان المؤذن غير الامام اما ان كان المؤذن هو الامام فان قام في المسجد لا يقومون ما لم يرفع من الاقامة لانه لا وجه  
لقيامهم الى الصلوة في تلك الحالة مع قيام الامام للاقامة وان قام خارج المسجد فلا ذكر لهذه المسألة في الاصل ومباحثنا  
اتفقوا على انه لا يقومون ما لم يدخل المسجد لما روي عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم كان في حجرة عائشة فلما اقام  
بلا خرج الى المسجد فوالى الناس ينتظرونه قياما فقال ما لي اراكم ساهرين وفي جامع المضمرات اذا دخل الرجل  
في المسجد والمؤذن يقدر بكرة لا تتظار والقيام لكن ينبغي لهم ان يقعدوا ويقوموا عند حرج على الفلاح انتهى **قال** ويشترع عند قد قامت  
الصلوة اتي قبيله وهو قول الطبري في الاصل بعدة وهو قول ابى يوسف والخلاف في الافضلية والتصحيح هو الاول كافي المحيط  
والاصح الثاني كافي الخلاصة كذا في جامع الرموز **قوله** روى ابو داود في سننه عن ابى امامة وعن بعض اصحاب رسول الله  
صلى الله عليه وعلى آله وسلم ان بلالا اخذ في الاقامة فلما ان قال قد قامت الصلوة قال رسول الله اقامها الله وادامها وقال في سائر  
الاقامة كقوله حدثني عمر بن الخطاب عن ابي جابر كل كلمة ينطقها الا جميعلتين فاجابها بالحقيقة فلهذا نص في ان النبي صلى الله عليه وعلى  
آله وسلم شرع في الصلوة بعد تمام الاقامة واليه ذهب ابو يوسف **وصل** لما بلغ الشرح الى هذا المقام يعون الله ذي الفضل  
والانعام قال ان تذكر ما تركه المصنف والشراح تقيما للباب والله الهادي الى طريق الصواب فهنا مقامات **المقام الاول**  
في ذكر الاحاديث الواردة في فضل الاقامة والاذان **فروى** البخاري في كتاب الاذان وذكر الجحدل والتوحيد والسائر في الصلاة  
عن عبد الله بن عبد الرحمن بن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي سعيد قال لما في ان الله يحب العليم والبادية فاذا كنت في غنمك وباديتك  
فاذنت بالصلوة فارفع صوتك بالتلاوة فانه لا يسمع ملأى صوتا للمؤذن حين ولا انس ولا شيء الا شهد له يوم القيمة **واخرج**  
حميد بن زنجوية في فضائل الاعمال عن جابر بن رجاء قال ارسل الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم الى الخلق اول دخول الجنة

التي لا تملك ولا تملك  
فصل الاقامة والاذان



سنة: انضممت كنيستهم الى ارفع من الرسل كل من الصغرى وامنوا به سنة ١١٧١ هـ. انضم اليهم الى المعمدين ايضا في عهد منصفه وتوحيده بالارثمانيه سنة ١١٨٢ هـ.

فاما لله حتى يسوا اياما قوم نوذي فيهم الاذان مساكنا في امان الله حتى يصيحوا وسمروى في الكبير ايضا عن عبد الله بن  
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم المؤذن المختب كالشهيد المستحفظ فدمه قال لحافظ عبد العظيم المندري في كتابه  
 الترغيب والترهيب في هذه الرواية ابراهيم بن رستم وقد انتهى في البخاري في تاريخه والطبراني في الاوسط عن ابن عباس  
 قال جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فقال علمني وددتني عملا يدخلني الجنة فقال كن مؤذنا قال لا استطيع قال كن اماما  
 قال لا استطيع قال فقم يا زاذلا ما امرت على الطبراني في الكبير عن ابن عمر قال لولم اسمعه من رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم الا مرة  
 واحدة ومرة ومرة حتى عد سبع مرات لما حدثت به سمعت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقول ثلثة على كنان المسك يوم الجمعة  
 لا يهولهم الفرنج ولا يفرعون حين يفرح الناس بجل علم القرآن فقام به يطلب وجهه الله تعالى وما عندك ورجل نادى في كل يوم  
 خمس مرات بطلب وجه الله وما عندك ومملوك لم ينفعه والاشاعر طاعة ربه وشرى للزوار والمحاكم وقال صحيح الاسناد والطبراني  
 عن ابن ابي قاتل قال قال النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ان خيار عباد الله الذين يراعون الشخص القوم العجوز لئلا يكره الله تعالى وشرى  
 احمد بسند فيه ابن الهبة وهو ضعيف عن ابي سعيد الخدري ان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال لو يعلم الناس ما في التاء  
 لضاربوا عليه بالسيف **المقام الثاني** في ذكر احوال المؤذن وما يتعلق به فاعلم ان المؤذن اذا ابدا وشرط طامتها كونه عالما صحيح  
 به في الهداية واستخرجه من قول رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فيما روى ابو داود وابن ماجه عن ابن عباس قال قال ليؤذن  
 لكم خيالك ولو كرهتموه فاقبلوه في قول القدر يعلم منه ان السجدة كونه عالما عاملا لان العالم الفاسق ليس من خيار الله اشد على با  
 من الجاهل الفاسق على احد القولين انتهى في ذلك المختار تبعا للزم الفائق العالم الفاسق ولي بامامة واذان من جاهل بقى انتهى منها  
 ان يكون عالما بالسنة لئلا يثوابه المؤذن من ذكره قاضيهما وقد مر ذكره ومنها ان يكون رفيع الصوت كادل عليه حديث بدء  
 الاذان لكن لا يرفع صوته فوق طاقته كما في المضمهرات وقد بسطت الامور في رسالتى سباحة الفكر في المجهول بالذكري لغير اى اذان  
 لا يستحب رفع الصوت فيه قل هو الاذان لثاني يوم الجمعة الفم يكون بين يدي الخطيب لانه كالا فامة لا علام الحاضر من صرح به  
 جماعة من الفقهاء ومنها ان يكون حرا بصيرا لا اعرايا ولا ذل ولا لزام ولا يكره اذا فم كافي الخداصة والذخيرة وانما كرهت امامتهم  
 لان الناس يتفرقون من الصلوة خلفهم ولا ان العبد شغول بخدمة مولاه فلا يتفرغ للعلم كالا عرابي وهو ليس موجود في الاذان لعله  
 احتياجه الى العلم كذا في البحر الواقع وفيه ينبغي ان العبد اذا اذن لنفسه لا يحتاج الى اذن سيده وان اراد ان يكون مؤذنا للجماعة لا يجوز  
 الا اذن سيده لان فيه اضرارا بخدمة مولاه فانه يحتاج الى مراعاة الاوقات والارادة في كلامهم انتهى في النهاية في المحيط بكرة اذا ان  
 الاعشى عند الشافعي وقال النووي لا يصح اذان الاعشى عند ابي حنيفة وداود ومالك الشافعي قلت نقله عن ابي حنيفة غلط انتهى وفي  
 النهاية فان قيل قال في المبسوط البصير احب الى ان يؤذن من الاعشى فكيف جعل رسول الله ابن ام مكتوم كالا اعشى مؤذنا وغيره احب  
 منه قلنا انما يكون غيره اولى لان غيره اعلم بمواقيت الصلوة وكان مع ابن ام مكتوم من يحفظ عليه اذقات الصلوة ومتى كان مع  
 من يحفظ عليه يكون ناديه وتاذين البصير سواء ذكره شيخ الاسلام انتهى ومنها ان يكون عاقلا ولا يجعله في البحر شرط صحة الاذان  
 ويؤيده ما في لباية ان اذن صبي لا يعقل ولا مجنون يعاد لانه لم يعتد به كصوت الطير انتهى وفي البحر لا يصح اذان الصبي الذي لا يعقل  
 والمجنون والمعتوه وانما الصبي الذي يعقل فاذا كان صحيح من غير كراهة في ظاهر الرواية الا ان اذان البالغ افضل كما في السراج النافع  
 انتهى تبعه تليد في تنوير البصائر وشرحه فخر بعد صحة اذان مجنون ومعتوه وصبي لا يعقل الكج في البلاغ بكرة اذان المجنون  
 والسكران والا حبل عادته في ظاهر الرواية وفي الحاشية قد سى من سائر المؤذن كونه رجلا عاقلا صالحا عالما بالسنة والافان

المقام الثاني في ذكر احوال المؤذن

منه

منه

منه

منه

مواظبا عليه محسبا ثقة متطهرا مستقبلا لهذا يقضى صحة اذان غير العاقل كالصبي والمجنون والسكران ونحوهم كما يصح اذان  
 الفاسق والصبي العاقل والمرأة على الاصح ومنها ان يكون مسلما قال في البحر ينبغي ان يكون الاسلام شرط صحة فلا يصح اذان كافر على اى ملّة  
 كان تبعه **الحصكفي** في ذلك المختار التحقيق في هذا المقام ما ذكره ابن عابد بن الذي يظهر في التوفيق هو ان المقصود الاصل من اذان  
 في الشرح الاعلام بدخول وقت الصلاة في صان من شعائر الاسلام في كل بلدة فمن حيث الاعلام بدخول الوقت وقبول قوله  
 لا بد من الاسلام والعقل والبلوغ والعدالة وقد مرنا قبل هذا عن معين للحكام ما نصه المؤذن يكفي اخباره بدخول الوقت  
 اذا كان بالغاعا فلا عالما بالاقوات مسلما ذكرنا ويعتمد على قوله والظاهر ان قوله ذكرنا غير قيد بقول خبر المرأة فصح يقال  
 اذا قصفت المؤذن بهذه الصفات صح اذانه والا فلا يصح من حيث الاعتماد عليه بدخول الوقت وقد مرنا ايضا قبل هذا  
 الباب انه في الفاسق والمستحق يحكم راءه في صدقه وكذبه ويعمل به بخلافه لكافر والصبي المعتوه فانه لا يقبل هذا واما من حيث  
 اقامة الشعائر النافية فلا فرق عن اهل البلدة فيصح اذان الكل سوى الصبي الذي لا يعقل لان من سمعه لا يعلم انه مؤذن  
 بل يظنه يلعب بخلاف الصبي العاقل لانه قريب من الرجال وكذا المرأة فان بعض الرجال قد يشبه صوته بصوت المراهق والمرأة فاذا  
 اذن وسمعه السامع يعتد به وكذا المجنون والمعتوه والسكران فانه رجل من الرجال فاذا اذن قامت به الشعيرة لانه اذا سمعه  
 غير العالم بحاله يصدق مؤذنا وكذا الكافر في هذه الاعتبار صارت الشرط المذكورة كلها شرط كمال لان المؤذن الكامل هو الذي  
 تقام به الشعيرة ويحصل به الاعلام فيعاد اذان الكل ندبا على الاصح كما قد مرنا عن القهستاني في الظاهر ان الاعادة انما هي في  
 المؤذن الرائب اما لو حضر جماعة عالمون بدخول الوقت واذن لهم فاسق او صبي عاقل لا يكره ولا يبادا صلا لا يظهور المقصود تامل  
 انتهى كلامه ومنها ان يكون عادلا ذكرنا وجعلهما صاحب البحر من شرط الكمال حيث قال فاذا ان المجنب والفاسق والمرأة صح  
 وينبغي ان لا يصح اذان الفاسق بالنسبة الى قبول خبره ولا اعتماد عليه انتهى وقد تسامح **الحصكفي** حيث جعل الفاسق مثل الكافر  
 في عدم صحة اذانه وفي فتح القنديل للكرامة لا تستلزم الاعادة فاذا كان الفاعل الراكب في المصكره ولا اعادة ويكره اذان جماعة  
 ويبادا اذان الصبي الذي لا يعقل والمرأة والمجنون والمعتوه والسكران لعدم الاعتماد على اذان هؤلاء ولا يلتفت اليهم  
 فيما ينظر الناس الا اذان المعتبر فيؤدي الى تقويت الصلاة والشك في صحة المؤدى او يقعها في رقت مكروه وهذا لا يستهض  
 في المجنب وغايته انه يلزم رفقه وصرح المصنف بكرامة اذان الفاسق ولا يبادا فلا عادة فيه ليقع على وجه السنة انتهى ومنها  
 ان يكون محسبا غير طال بلا جرة وقد صرح اصحابنا المتقدمون وجمهور اهل العلم بكرامة اخذ الاجرة على الاذان لمزاية او رد  
 عن عثمان بن العاص قال قلت يا رسول الله اجعلني امام قوم قال انت امامهم واقتل باضعفهم واتخذ مؤذنا لا يأخذ على الاذان  
 اجرا ومزاية الترمذي عنه قال من اخبر ما عهد الي رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ان اتخذ مؤذنا لا يأخذ على اذانه  
 اجرا ومزاية ايضا الحافظ ابو نعيم في حلية الاولياء في ترجمة فضيل بن عياض ولهذا قال في الهداية لا يجوز الاستنجار على الاذان  
 والحج والامامة ونقله القرآن والفقهاء انتهى لكن المتأخرين من اصحابنا جورد الخلد لا جرة في الاذان الظهور التواني في مؤاخذ  
 وسلا بواب وظائف المسلمين كما ذكره العيني في حجة السلوك شرح تحفة السلوك وشرح الكنز وشرح الهداية ومثلها الكافي  
 وجامع المصنفات وفي البحر بدخل في كونه خيا اذ لا يأخذ على الاذان اجرا فانه لا يجل للامام وكذا المؤذن قالوا فان لم يشاهدوا من عرفوا  
 حاجته فجمعوا في الوقت شيئا كان حسنا وطيبا كذا في فتح القدير وهو قول المتقدمين اما المختار للفتوى في زماننا فهو انه يجوز  
 اخذ الاجرة للمؤذن وكلامه والمعلم والمفتي كما صرحوا به في باب الاجارات انتهى خبر من اهل العلم بان اخذ الاجرة لا يستحق ثواب

المؤذنين قياساً على ما ذكره المكيين عالمياً بأوقات الصلوة وترتجماً صاحب البحر والنهر والدر المختار بأن في أذان الجاهل جهالة موقفة  
للفرد بخلاف غير المحتسب على أن عدم محل أخذ الأجرة على الأذان وكلامه دال على تقدم من والمتأخرون يجوز منه وقال في جواب  
لا يلزم من حل الأجرة العلانية الضرورية حصول الثواب لا سيما إذا كان بحيث لو لا الأجرة لا يؤذن فإنه يحتمل أن يكون عمله للدنيا وهو لا  
لأنه لم يحتسب عمله لله تعالى فهو كمن أجار مقيس وإذا كان الجاهل المحتسب لا ينال ذلك الأجر فهذا بالأولى كيف وقد مر  
في عدة من الأحاديث لتقييد المحتسب فلو قيل إن كان قصد وجه الله تعالى لكنه بمواعته للأوقات والاستغفار به يقل  
اكتسابه عما يكفي نفسه ولعلنا في أخذ الأجرة لئلا ينعكس اكتساب عن إقامة هذه الوظيفة وكذا ذلك لم يأخذ أجره عليه  
الثواب المذكور بل يكون جمعاً بين العبادتين وهما الأذان والسعي للقيام وإنما الأعمال بالنيات انتهى مسأله شتى روي أبو  
والترمذي وابن ماجه عن ياد بن الحارث الصديق قال عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم إن أذن في صلوة  
المحجراً فاذنت فأراد بلال أن يقيمه فقال رسول الله إن احصلوا أذن ومن أذن فهو يقيه قال شاء ولي الله في حجة الله  
المباغة سره أنه لما شرع في الأذان وجب على أخوته أن لا يترجموه في ما أراد من المنافع المباحة بمنزلة قوله عليه الصلوة  
والسلام لا يخطب الرجل على خطبة أخيه انتهى فهذا الحديث كره الشافعي وبعض أهل العلم إلى كراهته أن يقيمه المؤذن  
وأما أبو حنيفة فقال لا يكره أن يقيه غير المؤذن لأن كلامهم عباداً مستقلة فلا يجب أن يتولى كلامهم رجل واحد هو قول  
ابن يوسف ومخرج كذا ذكره الطحاوي وروى في شرح معاني الآثار عن عبد الله بن زيد أنه لما أخبر رسول الله صلى الله عليه وعلى  
آله وسلم بالذي قال قال له على ما بال فندم عبد الله وكان رجلاً أن يكون مؤذناً فامره رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم  
أن يقيه وروى عن ابن عمر مكنوناً كان يؤذن ويقبل بلال وقد يكون العكس فهذا يؤيد قولنا والتحديث الأول في إسناد عبد الله  
الأفريقي وقد ضعفه أحمد بن يحيى بن سعيد القطان وغيرهما كذا قال العيني في شرح الهداية وفي المجتبى كره إقامة غير المؤذن إلا  
برضاة وغيبته وفي الأصل لا بأس به عن الحنفية راجع انتهى في البحر الرائق في الخلاصة أن أذن رجل وأقام آخر باذنه لا بأس به وإن  
لم يرض الأول كره وهذا اختيار الأمام خواهر زاده وجواب ظاهر الرأية أنه لا بأس به مطلقاً وبكل عليه إطلاق الجمع حيث قال  
لا كرهها من غير المؤذن فذكر ابن الملك في شرحه من أنه لو حضر أو لم يرض كره اتفاقاً فنفية نظر انتهى وفي الظاهرية الأفضل أن  
يكون المقيم هو المؤذن ولو أقر غير جازاً انتهى مسأله المؤذن هل يجوز إقامة في المكان الذي بدأها فيه فإن كان لا مأمور  
المؤذن أحدًا اختل فوافيه روي عن أبي يوسف أنه يفته في المكان الذي بدأها فيه لأن هذا أحد الأذنين فيعتبر به الآخر والأخر  
يقم بالمكان الذي بدأ فيه فكذلك هذا فإنه أحد بعض المشايخ وقال بعض المشايخ إذا انتهى إلى قد قامت الصلوة يسكت  
ويأخذ بلمشي فإذا أخذ مكان الصلوة منها وذكر الشيخ الأمام الصغادر شيخ الإسلام خواهر زاده أنه بالخيار أن شاء المهيكل في  
المكان الذي بدأ فيه وإن شاء المهيكل أن كان المؤذن غير المأمور ولا مأمور حاضر يفته في المكان الذي بدأها فيه كذا في  
الذخيرة وفيها أن المأمور ياتي بالتكبير فقال أبو حنيفة بكبر قبل قوله قد قامت هكذا فسرح النوادر وهذا يدل على القيام  
عند روي على الفلاح وظاهر ما ذكر في الكتاب يوجب أن يكبر بعد فراغ المؤذن عن قوله قد قامت قال شمس الأية المحجوب  
الصحيح ما ذكر في النوادر وقال أبو يوسف ينتظر بعد فراغ المؤذن من الإقامة فإذا فرغ كبر هذا بيان الأفضل والخلاف في  
الافضلانية انتهى مسأله المشهور أن الأذان لا يحتاج إلى نية كذا في فتح القدير وفي الأشباه والنظائر لا ثواب إلا بالنية  
أمّا الأذان فلا تشتط الصحة النية وإنما هي للثواب عليه انتهى وفيه بعيد هذا نقل شيخ الإسلام العيني في شرح البحار



الإجماع على أن التلاوة والأذان لا يحتاج إلى النية انتهى كلامنا فافهم بين الكلامين لأن المراد بالنية في احتياج الأذان في صحته إلى النية كما هو ظاهر من سوق كلامه **مسألة** ثبتت شعرا في شهر رمضان إلى مسجد فاحترق وبقي منه ثلاثة أودونه ليس للمؤذن وكذا للأمام أن يأخذ من غير صريح الأذن ولو كان يعرف في ذلك لموضع أنه يأخذ من غير صريح الأذن جاز له ذلك كذا في وقف لقنية ونقله عنه في المشابهة في قاعدة العادة بحكمة **مسألة** الباني للمسجد أولى بنصب المؤذن كالأمام في المختار إذا عيّن القوم أصح ما عينه ذكره خسر في وقف غرة قال في فتح القفاري صرح كثير من المحققين ومثله ذكر في فتح القدير عن النوازل وفي المشابهة ولد الباني وعشيرته أولى من غيرهم **مسألة** المؤذن إذا كان له وقف ولم يستوف حصته حتى مات فإنه يسقط وقيل لا يسقط لأنه في معنى الأجرة ذكر في الدرر نوائد صاحب المحيط وفي الفصول العبادية المؤذن والأمام إذا كان لهما وقف ولم يستوفيا حتى ماتا فإنه يسقط لأنه في معنى العلة وكذلك القاضي وقيل لا يسقط لأنه في معنى الأجرة انتهى قال في فتح القفاري ظاهر ترجيح الأول لحكاية الثاني بلفظ قيل انتهى **مسألة** بكرة أن يؤذن في مسجد بن ويصل في أحدهما ذكره قاضي خان في فتاواه **مسألة** رأيت في بعض لدفاتر ما نصه سئل العلامة شهاب الدين ابن حجر المكي الهيثمي عن فضل أحد من العلماء على استحباب الصلوة على النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم فإدراك إقامة أجاب رحمه الله تعالى لم أر من ذكره من أئمتنا لكنه صرح جوابا أن الصلوة والسلام سنتان عقيب لا إقامة كالأذان ويقول بعدهما اللهم رب هذه الدعوة التامة أه انتهى وقال العلامة الفاسي المكي في شرح دلائل الخيرات عند علم وضع استحباب الصلوة ما نصه وعند الإقامة وعقيب حاجبة المؤذن فيستفاد منه بظاهرة استحبابها عند شروع الإقامة كما هو متعارف في بعض البلاد **بقية** ههنا الأطلاع على نوائد لطيفة ومطالع شريفة **الأولى** هل أذن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم بنفسه أثبت بعض المحدثين ما ذكره بعضهم في النهاية ناقل عن الحسن بن قداذ بن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وأقام في بعض الأوقات حتى نهى عن عقبة بن عامر قال كنت مع رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم في سفر فلما زالت الشمس أذن وأقام وصلى الظهر انتهى ذكره في الدر المختار عن الضياء المعنوي زاد عليه الخطأ أي عن فتاوى الولي له أنه كان أكابر من آل الترمذي في باب الصلوة على الدابة حدثنا يحيى بن موسى أشباهة بن سوارنا عمر بن الرماح عن كثير بن زياد عن عمر بن عثمان بن يعلى بن مرة عن أبيه عن جده أنه كان مع رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم في سفر فأتهموا إلى تضيق فحضرت الصلوة فخطبوا السماء من فوقهم والبلد من أسفلهم فأذن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وهو على الدابة أحلت في أقامه فقد مر على أحلت فصلى بهم يؤمهم بما يجعل السجود أخفض من الركوع قال الترمذي هذا حديث غريب تقدم به عمر بن الرماح البخاري لا يعرف إلا من حديثه انتهى قال السهيلي كان نقله عنه القسطلاني والمواهب وتزوج بعض الناس بهذا إلى أنه أذن بنفسه انتهى وبه جزم النووي في تصانيفه لكن روى أحمد والدارقطني هذا الحديث وفيه فامر الأذان قال ابن حجر في فتح الباري فعلم أن في رواية الترمذي اختصارا فمعنى أذن أمر بالأذان انتهى وقد جزم المحافظ السيوطي في شرح البخاري في شرح الترمذي بأذان النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم بنفسه وظفر بحديث أخرجه أسعيل بن منصور في سننه عن ابن أبي مليكة قال أذن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم في الفلاح وإن شئت زيادة تحقيق في هذه المسألة فارجع إلى سألني خير الخبر في أذان خير البشر **المثانية** ما الحكمة في أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم لم يواظب على الأذان مع ومرار المنقبة العظيمة لهذه المصطفى وذكرنا في بيانها وجوها ذكرها في رسالتنا المذكورة منها ما قيل لما لم يواظب عليه لتلايقه إذا قال أشهد أن محمدا رسول الله وفيه أن مجرد هذا التوهم لا يكون سببا لترك مثل هذه المنقبة العظيمة كيف وقد ثبت عن رسول الله أنه قال في بعض خطبه

اشهد ان محمداً رسول الله وتلك الألف ثابتة في الشاهد هو قول اشهد ان محمداً عبداً ورسولاً اشهد اني رسول الله كما قاله الراضي من ان فيه تركية لنفسه وهو بعيد عن شأن الرسالة وفيه ان اظهار غاية الجميل لا يكره مطلقاً لقوله تعالى واما بنية ديك فحدث كابطه الحافظ السبوطي في بعض مسائله واما بكرة ساكن فخر او تكبيراً هو لا يتصور من رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ومنها وهو احسنها وهو العذر عن ترك الخلفاء هذا المنصب انه اما لم يواظب عليه لكونه مشغولاً بامور الدين كالجهاد والتعليم وغيره من الامور العظام التي هي خير من الأذان فاشغاله به كان موجبا لوقوع الخلل في هذه الامور فلذلك تركه الثالث من اذن لرسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم خمسة بدائل واثنان مكنون وسعدا لقرط وأبو محمد مرة وزيادة بن الحارث لصدان كانظهم الى ما روي في ذلك من الخبر الوردى خمس من القرأذ نواب بلال مذي الصوت بدل بعين و وعمر والذى لم يكنون امه و وبالقراط ذكر سعدا لقرطين واوس ابو محمد مرة وبكرة و زيادة الصدا في محل حادث لعين و ولقد كثر بنا من احوالهم اخذوا من فتح الباري في تهذيب التهذيب وتقريب التهذيب وتذويب التهذيب وتاريخ الحافظ عماد الدين بن كثير والمواهب اللدنية وشرحه وغيرها ما بدل بلال فهو ابن رباح يفتح الرء المهيبة وخفة الباء الموحدة فالق فحاء مهمل امه حمالة يفتح الحاء المهيبة وخفة الميم صحابية اصل حبشي اشتراه ابو بكر وكان مع كل واحد رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم واذن في المدينة وفي اسفاده وبعد الفتح ولم يؤذن بعد الاخذ من الخلفاء الا ان عمر لما فتح الشام ودخلها اذن له فذكر الناس رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وروى ابن عساکر بسند جيد ان بلال لما اذن لرسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم في الشام يقول يا هذه الجفوة يا بلال اما ان لك ان تزول فاني بنة خزيناً فوك راحلة واني قد انبى صلى الله عليه وعلى آله وسلم فيك فاقبل المحسنة فقبلت فاقبال تقبلي ان تسمع الاذان فضعد الموضع الذي كان يؤذن فيه فلما قال الله اكبر ارجعت المدينة فلما قال اشهد ان لا اله الا الله ردت رجليا فلما قال اشهد ان محمداً رسول الله خرجت لعواتق من خلد رهن وقالوا بعث رسول الله فمارى يوم اكثر يا كيا ولا باكية بالمدينة بعد الرسول من ذلك اليوم وكان فانه سنة سبع عشرة وثمان عشرة سنة على اختلاف الاقوال بدايا يفتح الدال والراء والياء قرية بد شق بيا ب كيسان بالفتح فوالسكون وله بضع وستون سنة وقيل من قبله فذكره ابن مندرة ورواه المندري وقال الذي دفن بجلب نخوة خالد وفتح الذي هبى انه مات سنة عشرين بد شق وجزم به النووي وزعم السمعاني انه مات في المدينة وغلطوه في ذلك كنيته ابو عبد الرحمن وابو عبد الله وقيل ابن حمالة وقيل غير ذلك واما ابن مكنون فاسم عظمى الاكثر الاشهر وقيل عبد الله وقيل كان اسمه الحصين فغيره رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم بعد الله وام مكنون لقب لامة عاتكة بنت عبد الله الخزرجية وقال بعضهم انه ولد اعني فكنت ماله به لا كنتم نور بصيرة لكن روي ابن سعد البهقي عن ابن اسحاق جابر بن ابي رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وعنده ابن مكنون فقال حتى ذهب بصرك قال انا غلام فقال قال الله تعالى فاما اخذت كريمة عبدى لم اجده بها جزء الا الجنة وما وقع في فتح الباري من ان المعروف انه عي بعد بد بسنتين تعقبه بعضهم بان نزول عبس بكرة قبل الهجرة فاعل اصل بعد البعثة وقال ابن سعد اما اهل المدينة فيقولون اسمه عبد الله واما اهل العراق فيقولون اسمه عمر ثم اتفقوا على نسبة انه ابن نيس بن زائدة وكان النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم يستخلفه على المدينة بصل بالناس في عامة غزواته وقال ابن عبد البر ثلث عشرة مرة وفاته كان في زمن عمر بن الخطاب بالشهادة في غزوة القادسية قاله الزبير بن بكار وقال الوائدي بل شهد هار رجع الى المدينة فمات بها ولم يسمع بذلك بعد عمر واما سعدا لقرط فهو ابن عاتكة وابن عبد الرحمن مولى عمار بن ياسر في القاموس سعدا لقرط صحابي نجار في القرط ففتح فخره فاضيف اليه انتهى وقيل سعدا لقرط بالتوصيف فكانه صار جزءا لقرط في فتحتهين وظاهره

وقيل

وعظم من ضمنها انه نسبة الى بنى قريظة وليس هو منهم وروى القاسم بن الحسن بن محمد بن عمر بن حفص بن عمر بن سعد الغزفي عن ابيه ان سعدا اشتكى الى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم فاذن يده فامر به بالتحية فخرج الى السوق فاشترى شيئا من القز فباعه ورجع فيه فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم فامر بالزوم ذلك اذن لرسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم نقبا ونقل ابو بكر من قبا الى المسجد النبوي فاذن فيه بعد بلال وتوارث عنه بنوه الاذان واذن لابي بكر وعمر بعدا وروى يونس عن الزهري ان الذي نقله عمر قال العسكري يقول في زمن الحجاج وذلك سنة اربع وسبعين واما ابو محمد فذكره فكان مؤذنا بمكة اسمه اوس وقيل سمرة وقيل سلمة وقيل سلمان وقيل معمر وقيل عبد العزيز قال اللباد روى لا يثبت انه اوس وقال ابن عبد الله انفق الزبير وعنه وابن اسحق على ان اسمه اوس وهم اعلو بالنساب قريش وهو مكي مجي قريش وابوه معمر بكسر الميم وسكون الهمزة وفتح التثنية هو المشهور وحكى ابن عبد البر ان بعضهم ضبطه بفتح العين وتشديد التثنية بعد هاء كون وقيل اسم ابيه سمرة وقيل محير بن وقيل عمر ومات ابو محمد ذرة بمكة سنة تسع وخمسين وقيل تاخير بعد ذلك الى تسع وسبعين واما ما ياذن بالحادث الصدائي بضم الميم فاذن لرسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم في سفر مرة فاذا بلال ان يقيم فقال رسول الله ان اخاصدا عاذن ومن اذن فهو يقيم اخرجه احمد اصحاب السنن الادوية والبايردي في كتاب الصحابة وروى الحارث بن ابي اسامة عن ابن عمر قال كان لرسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم مؤذنان احدهما بلال والاخر عبد العزيز بن الاصم فيقولون بظاهرا عبد العزيز مؤذن اخر غير الخمسة المذكورين وهو خلاص ماصح حوايه وقال الحافظ ابن حجر في الاصل ان هذا غريب جدا وفيه موسى بن عيسى وهو ضعيف ثم ظهرت له علة وهو ان ابا قرق موسى بن طارق اخرجه مثله وذلك وكان بلال يؤذن بليل يوقظ الناس وكان ابن ام مكتوم يتوكل الفجر فلا يخطئه فظهر من هذه الرواية اسم بلال كقول المشهور في اسمه عمر وقيل عبد الله بن قيس بن زائدة بن الاصر قال اصم اسرجا بيه نسب له في هذه الرواية انه بن زائدة هل الامامة افضل من الاذان ام الامام بالعكس فيه ثلاثة اقوال للنسائي ونقصيل الامامة والعكس فاختار اصحابنا الاوسط كما ذكره العيني وعلل ابن الهمام بمواظبته عليه الصلوة والسلام والمخلفاء الراشدين عليها وهو الاصح عند الشافعية سيما تحقيق الاقوال مع شرح حقيقة الحال في بحث الامامة ان شاء الله تعالى فانتظر لطيفة رايت في كتاب التقدير لابن سيرة رحمه الله تعالى ان من رأى في منامه انه يؤذن فان كان في شهر الحج حج وربما كان سلطانا ما اذا كان الاذان في غير ايام الحج فانه اخبار صحيحة وحكى ان جاء رجل اليه فقال له اني رايت كافي اذن فقال له قطع بذلك فارجع اخر في الحال وصاحب المساء الاول وافق فقال له رايت كافي اذن فقال له ابن سيرين حج فسا له جلسته ما الفرق بينهما والرؤيتان سواء فقال له اني رايت الاول سيما سيما الشرف فادلت له بقوله تعالى فاذن مؤذن ايها العباد انكم لسادقون ورايت لثاني سيما سيما الخبر فادلت له بقوله تعالى واذن في الناس الحج فكان الامم كما عبر وحكى ايضا انه جاءه رجل فقال رايت في المنام كافي اخبرني عن احوال الرجال وخرج النساء قال رايت تؤذن في رمضان قبل الفجر وتنع الناس من الاكل والحجاء تكميل روى البخاري في الاذان والحجاء عن انس قال ان النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم اذا غزينا قوما لم يكن يغزو بنا حتى يصبح وينظر فان سمع اذنا فكف عنهم وان لم يسمع اذنا اغار عليهم فخرجنا فانهما الله هم ليلنا اجمع ولم يسمع اذنا ركب وركبت خلف الى طلحة وان قدمي نفسي فقدم رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال فخرجوا اليك كما كنتم ومن احبهم فلما راوا قالوا الحمد لله محمد بن محمد بن النجاشي قال فلما راها رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال اكبر الله اكبر الله اكبر خربت خيرا انا اذا انزلنا بساحة قوم فسا صباح المذنبين وروى مسلم عن انس قال

كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يغير اذا اطلع الفجر وكان يستمع الاذان فان سمع اذانا مسلما والاغا والمحدث وسباني تيممه قال  
النوري فيه دليل على ان الاذان يمنع الاغا لان دليل على اسلامهم انتهى وفي كتاب السير من الفتاوى البزازية ان شهداء ان الذي  
كان يؤذن ويقيم كان مسلما سواء كان الاذان في الحضرة في السفر ان قالوا سمعناه يؤذن في المسجد فلا شيء حتى يقولوا هو مؤذن فاذا  
قالوا ذلك فهو مسلم لا يهرأنا قالوا له مؤذن كان ذلك عادة لفيكون مسلما انتهى قال في البحر ينبغي ان لا يكون ذلك في العيسوية  
وهو طائفة من اليهود ينسبون الى ابي عيسى الاضربها في يعتقدون رسالة نبينا صلى الله عليه وعلى آله وسلم الى العرب فهذا لا ينصير الاذان  
مسلم او اما غيره فينبغي ان يكون مسلما بنفس الاذان انتهى وذكر مثل العلامة عبد الرحمن الصفوري الشافعي في زهرة المجالس حيث  
قال لو اذن الكافر حكمه باسلامه ان لم يكن عيسويا وهو طائفة من اليهود ينسبون الى عيسى بن يعقوب اليهودي يعتقدون ان  
رسالة صلى الله عليه وعلى آله وسلم الى العرب فقط فلا يصح الاسلام الا باعقاد عموم رسالته الى كل مكان انتهى **القسم الثالث**  
في مواضع مشروعية الاذان اعلم ان الاذان شرع في الاصل للصلوة كما يعلم من احاديث بداهة وهو سنة مؤكدة لها على الاصح  
الاشهر وواجب على قول ثم تجوزت مشروعيته الى مواضع شتى لمناسبات تاتي فمنها عند اذاعة المولود فانهم يترجون  
الاذان في اذن الولد المعنى ولا قامة في ذننه اليسر كما في شرعية الاسلام ليكون السمع اول خروجه في الدنيا اسم الله تعالى تبارك  
ابو بلع الموصلة وابن السني في اليوم والليلة والبيهقي في شعب الايمان من حديث الحسين بن علي بسند ضعيف كما ذكره الحافظ  
المرق في قال قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم من ادله مولود فاذن في ذننه اليمنى واقام في ذننه اليسرى رفعت عنه  
امر الصبيان وذكره على القاري في المرقاة عن شرح السنة انه روى عن عمر بن عبد العزيز انه كان يؤذن في اليمنى ويقيم في اليسرى وروى  
احمد ابو داود والترمذي وصححه عن ابي رافع قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم اذن في اذن الحسن بن علي حين  
ولدت فاطمة ووقع في رواية احمد الحسين مصغرا قلت ذكرت في رسالتي خير الخبر باذان خير البشر ان هذا الحديث دال  
صريح على ان النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم يشر الاذان بنفسه لكن لا للصلوة بل في اذن المولود وتحمل الخلاف بين الحديثين  
اذان الصلوة هل مباشرة ام لا ونحن نتوقف في ذلك لان رواية الترمذي وان قلت على مباشرة حيث وقع فيها فاذا  
رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم واقام الحديث لكن قد عرفت ان فيه اختصاصا وامارة اية سعيد بن منصور التي  
ظفر بها السيوطي قال هذه رواية لا تقبل لتاويل فهي ليست نصا وانما صلى الله عليه وعلى آله وسلم اذن للصلوة فان حكاه  
حال ولا عموم لها فيحمل ان يكون حكاية عن اذن الرسول في اذن المولود ونحن لا نتوقف في مباشرة بطلاق الاذان بل باذان  
الصلوة فذكر لعل الله يحدث بعد ذلك **الفصل في اذاعة المولود** قد مر انه ليس التحويل عند المبعثين في الاذان الذي يؤذن به فاذا  
المولود ايضا لانه سنة الاذان مطلقا على ما ذكره في السراج الوهاج والدر المختار وقال ابن عابدين في رد المحتار هل يجيبان  
غير الصلوة كاذان المولود لمرارة لا يستألفا والظاهر نعم والى ما لم يفت في جعله انتهى ومنها عند يقول الفضلان في الصحاح وقد نص  
عليه الشافعية لانه قد ورد ان الشيطان يفر من سماع الاذان وروى مسلم عن يونس بن صالح قال رسلني في ابني جارية  
ومعى غلامنا او صاحب لنا فاداه مناد من حائط باسمه قال واشرفت الذي معي على الحائط فلم ير شيئا فذكرت ذلك لابي  
فقال لو شرفت انك لتلقى هذا امر اسلاك ولكن اذا سمعت صوتا فاداء بالصلوة فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم  
انه قال ان الشيطان اذا نودي بالصلوة ولى له حصاص قال لنووي لخصاص بالحاء المهملة المضمومة والصاد  
المهملة اي ضراط كما في رواية اخرى وقبل لخصاص شدة العدم قالهما ابو عبيدة والايتة ممن جاء بعد الاذنة انتهى وفي

القسم الثالث في مواضع مشروعية الاذان

في



مروقة المعانيخ قال الطبيب شبه شغل الشيطان نفسه واغفاله عن سماع الاذان بالصوت الذي يملأ السمع وينبذ عن سماع غيره  
 رؤسها ضراطا قبيحا وقيل هذا محمول على الحقيقة لان الشياطين ياكلون وبشرون كما ورد في الاخبار فلا يتبع وجود ذلك خوفا من ذكر  
 الله تعالى والامداد استخفاف للعين من ذكر الله تعالى من قولهم ضرب فلان به اذا استحققه ذكره ابن الملك انتهى وروى البيهقي في  
 دلائل النبوة عن عمر بن الخطاب انه قال اذا تقول لاحدكم الغيلا فليؤذن فان ذلك لا يضره اوجه الفقيه كمال الدين الدويري  
 الشافعي في كتابه حيوة الحيوان وفيه روى الطبراني والبخاري رجال ثقات عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وعلى  
 اله وسلم اذا تقول عليكم الغيلا فنادوا بالاذان فان الشيطان اذا سمع بالاذان ابر وولده حصا ص قال النووي في الاذكار هذا حديث  
 صحيح ارشد رسول الله صلى الله عليه وعلى اله وسلم الى فغضضه هابذا كرا لله تعالى وروى النسائي في اخر سننه الكبير عن جابر بن  
 عبد الله بلفظ ان النبي صلى الله عليه وعلى اله وسلم قال عليكم بالردجة فان الارض تطوى بالارض فاذا تقول لكم الغيلا  
 فنادوا بالاذان قال النووي ولذلك ينبغي ان يؤذن اذان الصلوة اذا عرض للانسان شيطان انتهى وفي الباب الخامس من  
 الاكام المرجان في احكام الجن قلت روى ابو بكر بن ابي الدنيا في كتاب مكالمة الشيطان حديثا بوشية ثنا هشام عن الشيباني  
 عن بشير بن عمر قال ذكرنا الغيلا عندهم فقال ان احدا لا يستطيع ان يتغير عن صورته التي خلقه الله عليها ولكن لهم محرقة  
 كحجر تكرر فاذا رايتهم ذلك فاذا نواخذناهم بن يزيد الا دى ثنا معن بن عيسى عن جابر بن جابر عن عبد الله بن عمر قال سأل  
 رسول الله صلى الله عليه وعلى اله وسلم عن الغيلا فقال هم مسحوق الجن حدثنا محمد بن ادريس ثنا احمد بن يوسف ثنا ابو شهاب عن  
 يوسف عن الحسن بن سعد بن ابي وقاص قال امرنا اذا اذنا القول ان ننادي بالصلوة انتهى فهداه الاخبار والانا رددت على  
 مشروعية الاذان عند روية الغيلا وتضعف بعضها لا يضر في فضائل الاعمال ومنها ما اذا استصعبت دابته او ساء خلق  
 رجل يحسن الاذان فاذا نذره ذلك في حديث ذكره الغزالي في بحث حقوق الوالدين والوالد من احياء العالم وقال رسول الله  
 صلى الله عليه وعلى اله وسلم اذا استصعبت على احدكم دابته او ساء خلق من جنه او احد من اهل بيته فليؤذن في اذنه قال يخرج  
 احاديثه الحافظ العراقي اخرج ابو منصور الديلمي في مسند الفردوس من حديث الحسين بن علي بن ابي طالب نحوه بسند  
 ضعيف انتهى وقال الرملي في حاشية البحر الرائق رآيت في كتاب الشافعية انه قد ليس الاذان لغيا للصلوة كافي اذن المولود والمهموم  
 والمصرع والفضبان ومن ساء خلقه من انسان او بهيمة وعند فرجهم الجيش وعند الحريق قيل وعندنا نزال الميت لغيا فياسا  
 على دل خروجه للدين لكن روى ابن حجر في شرح الباب وعند يقول الغيلا ان اى شرد الجن صحيح فيه اقول ولا يضر فيه  
 عندنا انتهى قال ابن عابد بن اى لان ما صح فيه الخبر بل معارض فهو مذهب للمجتهد ان لم ينص عليه لما قد ساء في المخطئة  
 عن الحافظ ابن عبد البر والعلم في الشعر عن كل من كاية الاربعة انه قال اذا صح الحديث فهو مذهبي على انه في فضائل  
 الاعمال يجوز العمل بالمحدث الضعيف كما انتهى وفي شرعة الاسلام يستحب لمن ضل الطريق في ارض قفرى خالية من الناس  
 ان يؤذن انتهى وفي المرافة قالوا ليس لهم موران يا هريرة ان يؤذن في اذنه فانه يزيل الهم كما نقل عن علي رضي الله عنه انتهى وذكر  
 الديلمي في مسند الفردوس عن علي بن ابي اسد ما ذكر اذان بلادة الا قل يرد هاكا ذكره الحافظ السخاوي في المقاصد الحسنة بقوله منه  
 ان للاذان دخلا وتأثيرا في دفع البليات وهذا هو اصل ما توافرت في بلادنا من الاذان بجاعة كثيرة عند نزول طاعون او وباء  
 عام او غير ذلك من الزلازل ونحوها لكن لا اصل لهذه البدعة في القران المشهود لهم بالخبر المقام الرابع في ما يتعلق  
 بسماع الاذان ولا قامة فاعلم انه لا بد لسماع الاذان ان يتأمل في معانيه واسرارها ويطلع على مطالبه ومستوعاته ويترنل

انما الاذان من ايقاظ القلب من سماع الاذان ولا قامة



تليده المحصن في طهرات الرد المختار فعل هذا لوقبل الظفر حياطا احيا نال باس وان التزمه واعتقد حضور ربا  
 يشبه ان يكون مكره ما قرب شيء مندوب ومباح يكون بالتخصيص الا لزام مكره هاتكا لا يخفى على ماهر الفن ومنها  
 ان يصل على النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم بعد الفريغ من الاذان لما روى البخاري ومسلم وابوداود والنسائي  
 مرفوعا اذا سمعتم الاذان فقولوا مثل ما يقول المؤذن ثم صلوا على من صلى على صلوة صلى الله عليه بها عمل  
 ثم سلوا الله على الوسيلة فانها منزلة في الجنة لا ينبغي الا لعباد من عباد الله تعالى وارحوا ان يكون انا فمن سأل الله  
 على الوسيلة حلت عليه الشفاعة ومنها ان يدعوا بعد الاجابة بالدعاء المأثور وهو ما روى البخاري وابوداود والترمذي  
 وابن ماجة مرفوعا عن قال حين يسمع النداء اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة اني عبدك  
 وابنه مقام محمود الذي وعدته وفي رواية النسائي المقام المحمود بالترتيب حلت له شفاعتي يوم القيامة وآد اليه في رواية  
 انك لا تخلف الميعاد وقال ابن حجر الهيتمي في شرح المنهاج كما نقله عنه ابن عابد بن زيادة والدرجة الرفيعة وختمه بيا ارجو  
 الراحمين لا اصل لها انتهى وفي مرقاة المفاتيح اما زيادة والدرجة الرفيعة المشتهرة على الا لسانه فقال السخاوي في المفاتيح  
 الحسنة لم ادر في شيء من الروايات انتهى ووقع في ذلك لائل الخيرات اللهم رب هذه الدعوة النافعة قال الفاسي في شرحها المار  
 لفظ النافعة الا فيما نسبته ابن الجزري في المحصن المحصنين لاحد والطبراني انتهى نقل ابن الهام عن اوسط الطبراني ومسندا احمد  
 قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم من قال حين ينادي الله عز وجل هذه الدعوة النافعة صل على محمد  
 وارضى عني رضاه لا يسخط بعد استجاب الله له دعوته وروى الطبراني في المعجم الكبير عن ابي الدرداء قال كان رسول الله صلى  
 عليه وعلى آله وسلم يقول اذا سمع الاذان اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة صل على محمد واعطه مسئولي يوم  
 القيامة وكان يسمعها من حوله وكان يحب ان يقولوا مثل ذلك اذا سمعوا الاذان قال المنذري في كتاب الترغيب والترهيب  
 في اسناد صدقته بن عبد الله وهو ضعيف انتهى واعلم انه يستجاب للدعاء عند الاذان كما رواه ابوداود والحاكم في المستدرک  
 وبين الاذان والاقامة كما رواه ابوداود والترمذي والنسائي وابن حبان وبعدها يجعلان لمن نزل به كرب وشدة كما رواه  
 الحاكم في المستدرک وتعدا قامة الصلوة كما رواه الطبراني وابن مردويه كذا ذكره ابن الجزري في المحصن المحصنين وطوبينا  
 ذكر الا احاديث على سبيل التفصيل اختصارا في ذلك ووقع السؤل عن دعاء الوسيلة بعد الاذان الثاني يوم الجمعة عند  
 جلوس الامام على المنبر هل يكن على من هب في خيفة وهو كراهة الكلام مطلقا دنيويا كان او دينيا من وقت جلوس الامام  
 على المنبر الى تمام الصلوة اجبت بانه لم ارض اصريح من اصحابنا في ذلك ومقتضى التحقيق الذي سياتي من انه لا يكره عند  
 الكلام الاخرى في ذلك الوقت على الاصح هو عدم كراهته نعم ذكر الزبلي ان الاخط هو ان نكأ على الكلام مطلقا من حين  
 جلوس الامام على المنبر ومنها الاجابة والبحث في ذلك طويل اذكر ههنا ما يشفي الغليل ويروي القليل فالكلام ههنا  
 من وجوه الوجه الاول اختلفوا في ان اجابة الاذان واجبة ام مستحبة فذهب الجمهور الى ان الامر في تولد الصلوة  
 والسلام اذا سمعتم النداء فقولوا مثل ما يقول المؤذن كما رواه البخاري ومسلم وابوداود والترمذي والنسائي وابن  
 وتولد عليه الصلوة والسلام لعبد الله بن عمر حين قال ليا رسول الله ان المؤذن يفضلوننا قل كما يقولون فاذا  
 انتهيت فسل نطه كما رواه ابوداود وليس للوجوب بل للاستحباب خلافا لصاحب المحيط وابن وهب من المالكية  
 قال في غنية المستمل اما الاجابة فظاهر الخلاصة وفتاوى قاضي خان والحقفة وجوبها وقال المحلواني الاجابة بالقدم

فلما اجاب بلسانه ولم يمش الى المسجد لا يكون محييا ولو كان في المسجد ليس عليه ان يجيب باللسان وحاصله في وجوب  
الاجابة باللسان في جماعة انها مستحبة انتهى وفي النهي قول المحلواني بوجوب الاجابة بالقدم ومشكل لانه يلزم عليه  
وجوب الاذان في اول الوقت وفي المسجد اذا سعى لا يجاب لذلك هب دون الصلوة وما في شهادات المجتبي سماع الاذان وانظر الاقامة  
في بيته لا قبل شهادته يخرج على قوله وقد سألت شيخنا الاخ عن هذا فلم يرد جوابا انتهى قال في رد المحتار اقول وبالله التوفيق مما قاله  
المحلواني سني على ما كان في زمن السلف من الصلوة بجماعة مرة واحدة وعدم تكررها كما هو في زمن رسول الله صلى الله عليه وعلى  
وسلم وزمن الخلفاء وقد علمت ان تكرارها مكرمة في ظاهر الرواية الا في رد اية عن الامام ورواية عن ابن يوسف وسيأتي ان  
الراجح عند اهل المذهب وجوب الجماعة وانه باثر يقوينا اتفاقا في وجوب السعي بالقدم للاجل الاداء في اول الوقت في السجدة  
بل لا اقامة الجماعة ولا لزوم فواتها او تكرارها في مسجد وكلاهما مكرمة فلذلك قال بوجوب الاجابة بالقدم لا يقال بمكان جميع  
اهل في بيته فلا يلزم شيء من المحل وروى انما نقول ان مذهب المحلواني سني على انه لا يسأل بذلك ثواب الجماعة وانه يمكن  
بدعة او مكرمة نعم الصحيح انه لا يكره تكرار الجماعة اذا لم تكن على الهيئة الاولى والاصح انه لو جمع باهل لا يكره وينال فضيلة الجماعة  
لكن جماعة المسجد فضل فاعتبر هذا الخبر الفردي انتهى وفي النهاية يجب الاجابة بقول النبي صلى الله عليه وعلى وآله وسلم اربع من  
الجماعة وعد منها من سمع الاذان والاقامة فلم يجز قال ابن الهمام هو غير صحيح في اجابة اللسان اذ يجزى ان يرا دبه الاجابة  
بالقدم والا لكان جواب الاقامة واجبا ولم يضر فيه عنهم كما انه مستحب انتهى **اقول** الحاصل انه ذهب جم غفيرة الى ان الامر  
في الاحاديث للاستحباب ومنهم المحلواني ومن تبعه من علمائنا وسيل الجمع الكثير من علمائنا كصاحب خلاصة وصفا  
المحيط وفاضل خان وصاحب نهج والبحر والتمراشي والمحقق في ان الامر للوجوب وان الاجابة باللسان واجبة  
وبه جزم الياس زادة في شرح النقاية واليه ميل فانه لا صارق لا من الحديث عن الوجوب الى الاستحباب وما ذكره في محله  
في غنية المستعمل من ان قوله عليه الصلوة والسلام في آخر الحديث المتفق عليه صلوا على فان من صلى على صلوة المحدث  
يصح ان يكون صارفا عن الوجوب لان مثله من الترغيبات يستعمل في المستحبات غالبا انتهى فتعذر في شأنه لا يثبت  
الا ان يكون امر صلوا للاستحباب وهو كذلك بالاتفاق في ما اعلمه منهم كما ان يكون امر الاجابة كذلك ايضا على انه  
ورد في بعض الروايات امر الاجابة بلفظ قولوا مثل ما يقول المؤذن كما مر من رواية الشيخين بغير ان يكون في اخره مغير  
فانهم واحفظه ثم ظاهر قول عليه الصلوة والسلام اذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول المؤذن انه لو لم يسمع الاذان لسمع  
او بعد الاجابة عليه وبه صرح الشافعية كالنوم في شرح المذهب والعلق في حاشية الجامع الصغير وهو ظاهر عبارات  
اصحابنا وهو المعول ولما اجاب بالفارسية لم ارد من ذكرها والظاهر انه لا ينادى بها السنة ولا يخرج عن عهد الوجب  
لوم ودالما بلفظ المثل والله اعلم ويحجب الترجيع عند الشافعية لانه من الاذان ويستنبط ذلك من قوله عليه الصلوة والسلام  
اذا سمعتم النداء فقولوا مثل ما يقول حيث لم يقل مثل ما يستمعون كما ذكره الفرزبي في شرح الجامع الصغير وقال ابن عبد البر  
هل يجيب الترجيع اذا سمعه من شافعي بناء على اعتقاده انه سنة محل تردد كما تردد بعض الشافعية فيمن سمع الاقامة من خلف  
يتنزهها واستوجه بعضهم انه لا يجيب في الزيادة كما لو زاد في الاذان تكبير لكن قياسه على الزيادة فيه نظر لانه لا فائز بها  
بخلاف ما نحن فيه فانه مجتهد فيه تامل انتهى **قلت** عبارات اصحابنا تؤول الى انه لا يجيب الترجيع لانهم يقولون يجب على  
من سمع المسنون من الاذان الاجابة وظاهر ان الترجيع عند ليس نسبة بل مكرمة عند البعض والذي يظهر من حقه





في سفره فيقول الله اكبر فقال على الفطرة فقال اشهد ان لا اله الا الله فقال خرج من النار فابتدأ فاذا هو صاحب صلابة  
ادركته الصلوة فنادى بها ثم قال فهذا رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم سمع المنادي فاجاب بغير ما قال فدل ذلك على  
ان قول اذا سمع المأذون فقولوا مثل ما يقول المأذون للاستحباب دون الوجوب كما هو مذهب جماعة انتهى **اقول** ليس هذا  
الحديث دليل على ذلك فدل رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فلا جابه بالمثل سرا وقال هذه الكلمات جهرا فاصحها من سؤ  
فربها وانظر من صرح الاوامر الوجوب كما حققنا سابقا واما المجعلتان فذهب قوم الى ان السامع يبعد كل ما يقوله المأذون  
المجعلتان وغيرهما سواء في ذلك نظائر قوله عليه الصلوة والسلام فلو امثل ما يقول المأذون قال في عليه الجمهور وهو  
مذهب صاحبنا ان الاجابة بامثل في غير المجعلتين وكذلك قال النووي هذا الحديث مخصوص منه البعض **والدليل** على ذلك  
ما رواه مسلم وابوداود عن عمر بن الخطاب والخطابي ايضا عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم اذا قال المأذون  
الله اكبر الله اكبر فقال احدكم الله اكبر الله اكبر ثم قال اشهد ان لا اله الا الله قال اشهد ان لا اله الا الله ثم قال اشهد ان محمدا  
رسول الله قال اشهد ان محمدا رسول الله ثم قال حي على الصلوة قال لا حول ولا قوة الا بالله ثم قال حي على الفلاح قال لا حول ولا  
قوة الا بالله ثم قال الله اكبر الله اكبر قال الله اكبر الله اكبر ثم قال لا اله الا الله قال لا اله الا الله من قبله دخل الجنة ثم روي  
البخاري والخطابي انه اذن المأذون يوما فقال معاوية بن ابي سفيان اشهد ان لا اله الا الله اشهد ان محمدا رسول الله لا حول  
ولا قوة الا بالله ثم قال معاوية هكذا سمعنا نبيكم صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقول ومثله روي النسائي واحمد في سننهما  
لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم قال الطبري هذه الزيادة نادرة في الروايات انتهى فهذا دليل واضح على تخصيص الممثل  
في قوله مثل ما يقول المأذون في غير المجعلتين وفي غاية البيان سامع الاذان لا يقول مثل ما يقول المأذون في المجعلتين  
لان يشبه الاستهزاء وما يفعل الجاهل فليس بشيء انتهى وفي شرح معاني الآثار ليس لقول السامع حي على الصلوة معنى  
ذلك انما يقول المأذون ليدعوه الناس الى الصلوة والفلاح والسمع لا يقول ما يقول المأذون على جهة دعاء الناس  
اليه انما يقول على جهة الذكر وليس هذا من المذكور فيجب ان يجعل مكان ذلك ما ورد في الحديث الاخر وهو لا حول ولا قوة الا  
بالله انتهى ومما ليه الشيعة الاكبر في الفتوحات حيث قالوا يختلف علماء الشريعة في ذلك فمن قال لا يقول مثل ما يقول المأذون كل كلمة  
الى اخوانه ومن قال لا يقول مثل ما يقول الا اذا اجاب المجعلتين فان السامع يقول لا حول ولا قوة الا بالله وبالفعل الاول  
اقول فانه اول ما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ذكر الحقولة في ذلك فانا نقول به انتهى وههنا قولان آخران  
الاول المجمع بين الحقولة والمجمل واختاره ابن القيم حيث قال في فتح القدر الحقولة في المجعلتين وان خالفت ظاهر قوله فقولوا  
مثل ما يقول المأذون لكنه ورد فيه حديث مفسر كذلك عن عمر بن الخطاب رواه مسلم فلو اذ لك العام على ما سوى هاتين الكلمتين  
وهو غير جار على قاعدتنا لان عندنا المخصص الاول ما لم يكن متصلا به لا يخص بل يعارض فيجرح فيه حكم المعارضة ويقدر القاع  
والحق هو الاول وانما قدم العام في مواضع لاقتضاء حكم المعارضة ذلك في خصوص تلك المواضع وعلى قول من لم يثبت ذلك  
فانما يلزم التخصيص اذا لم يكن الجمع بان تحقق معارضا للعام في بعض الافراد بان يوجب نفى الحكم المعلق بالعام عنها فخرجهما عنه  
وههنا يلزم من وعدة صلى الله عليه وعلى آله وسلم ان اجاب كذلك وقال عند المجعلتين الحقولة بدخول الجنة نفى ان يجعل  
المجيب مطلقا ليكون مجيبا على الوجه المستنون وتقليل الحديث المذكور بان اعادة المدعو عام الداعي بشبه الاستهزاء  
بمخلاف ما سوى المجعلتين لا يتم الا ما نفع من صحة اعتبار المجيب بمساعد اعيان نفسه هو كانه السواكن مخاطبا فكيف وقد ورد

في بعض الصور طلبها صريحاً كما في سند أبي يعلى حدثنا الحكم بن موسى حدثنا الوليد بن مسلم عن أبي عابد بن سليمان عن عامر بن عثمان  
عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم إذا نادى المنادي ففتح ابواب السماء واستجيب له دعاء فمن نزل به كرب أو شدة  
فليتحين المنادي إذا كبر كبير وإذا شهد وأذا قال حي على الصلوة قال حي على الصلوة وإذا قال حي على الفلاح قال حي على  
الفلاح ثم يقول اللهم رب هذه الدعوة المستجابة أحيها علينا وابسطها علينا واجعلنا من خيار أهلها آمين  
ومما تنزهنا الله تعالى حاجته وترحمنا بطبراني في كتاب الدعاء حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل حدثنا الحكم بن موسى فسأله  
وتبرأه الحاكم من طريق الهيثم بن خارجة فذكر مثل حديث أبي يعلى وقال صحيح الإسناد لكن نظره فيه بضعف أبي عابد فقد  
يقال هو حسن وتوضعه فاما مقامه فكيف فيه مثله فهذا يفيد أن مجموع كل أول معتبر وقد رأينا من مشايخ السالكين من جمع  
بينهما فيدخو نفسه في ربه من الحول والقوة ليعمل بالحدِيثين انتهى قال في البحر بهذا ظهروا ما في غاية البيان ليس بشيء  
لأنه كيف ينسب فاعلم إلى الاستهزاء والجحيل مع وجوده في بعض الأحاديث والأصول تشهد له انتهى الثاني ما ذكره  
بعض أصحابنا قول ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن فالحق في عدة المفتي بالخوف في كل من الجملتين وخير بينهما في الكافي  
وقص في المحيط بأنه يقول عند المحلة الأولى لا حول ولا قوة الا بالله وعند المحلة الثانية ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن  
لكن المختار هو الاكتفاء بالخوف في كل من الجملتين كما نقله في رد المحتار عن فوج اقتدى وهو الذي يقول به لأنه لا أثر لهذا القول  
في كتب الأحاديث ولم يصرح به المحققون من فقهاءنا وقد نبه على ذلك المحدث عبد الحق الدهلوي في شرح سفر السعادة  
وأما قول المؤذن في اذان الفجر الصلوة خير من النعم فيجيبه بقوله صدقت وبررت كافي البينة وذكر النووي في كتاب  
الاذكار أنه يقول عند ذلك صلى في رسول الله الصلوة خير من النعم وفي الفاصلة المحلة للسجدة صلى رسول الله  
كل يوم يقول كنبر من اعمامة عقيب قول المؤذن فيصبح الصلوة خير من النعم وهو صحيح بالنظر لكونه عليه الصلوة والسلام  
اقرب إلى الله على قول الصلوة خير من النعم كما بينت ذلك في القول المأثور بل قد ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم  
وسلموا بأحمد مرة يقول بذلك ولكن الأرجح أن يقول صدقت وبررت انتهى **الوجه الثالث** استثنى الفقهاء بعض الأوقات  
والمواضع وقالوا لا يجب فيها الإجابة قال في الخبى ثمانية مواضع اذان لا يجب في الصلوة واستماع الخطبة وثلاث خطب النعم  
والجنازة والجماع والستراخ وقضاء الحاجة بالنعوط وفي قهقري العلم ونعليه انتهى وقيل تعليل العلم في الجوهرة النيرة بعلم الفقه  
فيستفاد منه أنه لو كان مشتغلاً بعلم الفلسفة الساطلة أو غيرها يجب الإجابة ذكره ابن عابد بن عثمان في البرازية المتكلمة بالفقه  
يجب انتهى وفي القنية عن شرف الآية المكي يتكلم في الفقه والأصول فسمع الاذان يجب الإجابة انتهى وهذا مخالف لما مدين  
الجوهرة **اقول** الحق هو التفصيل بأنه لا يجب الإجابة بحالة التكلم بالعلوم الدينية إذا لم يكن له الإجابة ح وان أمكنه بان يجب  
المؤذن ويعلم في سكنات المؤذن يجب عليه الإجابة وفي الدار المختار لا يجب الإجابة في حالة الأكل قال الخططاوي في شرب  
وظاهرة فلا قل فيلحذر انتهى **اقول** سقوط وجوب الإجابة في الأكل القليل ما يستكتف عنه الطبع السليم والتحقيق أن لا يجب عند  
دخول اللقمة والجرعة في الفم يخرج عن ذلك ولا يجب قطعاً وهذا كما ذكره في جواب لسلامه يسقط عند وجود اللقمة في فمه  
للضرورة وبغير الضرورة لا يسقط والله اعلم وفي البحر على الخلاصة أنجب يجب لأن الإجابة ليست باذان انتهى وفي نوكر الاضطرار  
لا يجب الخافض والنفساء ليجزها عن الإجابة بالفعل فكذلك بالقول انتهى **قلت** يستنبط من أن الإجابة باللسان واجبة  
على النساء الطاهرات أيضاً وموظاها عبارات فقهاءنا وبؤيداً لما جرى في طبراني في الكبير عن مجوعة كما ذكره المسند في

في كتاب الترغيب والترهيب وقال فيه نكارة قالت قاهر رسول الله صلى الله عليه وعلى اله وسلم بين صف الرجال وصف النساء فقال يا معشر النساء اذا سمعن اذان هذا الحبشي واقامته فقلن كما يقول فان لكن بكل حرف الف درجة قال عمر فهذا للنساء يا رسول الله فما للرجال قال ضعفتان فلحقظ فان الناس عنه غافلون **الوجه الرابع** في اجابة الاقامة تخرج في فتح القدر باستجاب اجابتهما ولا تفان على عدم وجوبها وآية بشير قول الخلاصة انه ليس عليه جواب الاقامة لان على المزمع فيكون نصيا للزم وجوبها وآما قول الشمني في شرح النقاية من سمع الاقامة لا يجب ولا بأس ان يشتغل بالدعاء انتهى نعم **قول على** هذا اصل انه لا يجب عند قول قلنا للصلاة بلفظه كن اذكرة الشيخ اسمعيل النابلسي في شرح الدرر **اقول** فقول التمرنا في تنوير الابصار تبعانا استفاد من عبارة شيخه في البحر جيب الاقامة كالأذان وقيل لا انتهى ليس بجيب لانه لا يجلو اما ان يريد بقوله يجيب الاقامة وجوب جانبها واستجابها فان كان الاول فهو ليس صحيح لانه لم يذهب لحال وجوب جانبها وان كان الثاني فلا يستغنى عن ذكر المذهب الثاني بقوله قيل ان الياقين كالشمي وغيره لم يريدوا الا نفى الوجوب فلم يكن فيه الا قول احد والمحمد لم يختلف احد منهم في استجاب اجابة الاجابة وعدم وجوبها وكيف يمكن الكراهة لاستجاب قد ورد في ذلك في حديث مرثاة ابوداود انه عليه الصلاة والسلام اجاب سائرا الاقامة كما مر قال على القاري في شرح المشكوة في اسنادة مجهول قاله مبرك لكن لا يضر جملة الصحابي لا يضر كونه عدول قلنا زاد به غير الصحابي ويؤيد قول ابن جوفية راد مجهول ولا يضر لانه من احاديث الفضائل انتهى **فروع** قبل المحصنة في الداء المختار وجوب الاجابة بما اذا سمع المسنون من الاذان وهو ما كان عربيا لا محرف فيه قال ابن عابد بن الظاهر ان المراد ما كان مسنونا جمعة من لسان الجحش لا لبعضه فلو كان بعض كلامه غير عربي او ملحونا لا يجاب الاجابة في الباقي لا يضر ليس اذنا مسنونا كما لو كان كله كذلك او كان قبل الوقت او من جنب وامرأة وتجمل ان المراد ما كان مسنونا من افراد كلامه فيجب المسنون منها دون غيره وهو سيد تامل لانه يستلزم الاصفاء اليه وقد ذكر في البحر فمرصوا بان لا يحل سماع المؤذن اذا نحن كالقاري وقد مر ان لا يصح الاذان بالفارسية وان علم انه اذان على الاصح انتهى **اقول** الذي ظهر في وجوب اجابة القدر العربي من الاذان اذا كان بعضه فارسيا وبعضه عربيا ولا يلزم من عدم صحة الاذان بالفارسية عدم اصفاء اليه فمر الاذان الملحون بعضه ينبغي ان لا يصغى اليه فلا يجب اجابته وفي المجتبى قال ابو حنيفة الحافظ للنفساء لا يجوز اذا هما وكذا شأهما انتهى قال في من الفقا المراد بالثناء الاجابة وكذا لا يجب الاجابة عند الحل على ما صرحوا به انتهى وفي النهاية فالهيون قارى سمع النداء الا فضل لمان يسك ويجب لورم ذلك لا تروق فوائد المستعفى لو سمع وهو في المسجد يضي على قوائمه ان كان في بيته فذلك ان لم يكن اذان مسجد كذا ذكره الامام التمرنا شئ انتهى وفي الظاهرية لو كان رجل في المسجد يقرأ الاذان فسمع الاذان لا يترك القراءة لانه اجاب بالمحضور لو كان في منزله يترك القراءة ويجب انتهى قال في البحر وتبعه تلميذه لعلمه متضرع على قول الحلواني والظاهر ان الاجابة باللسان واجبة لظاهر الامراتي وتبعها المحصنة حيث قال في الدر المختار اما عندنا فقطع ويجب مطلقا انتهى **قلت** قطع قراءة القرآن ليس بواجب كما يفهم عنه لفظ الافضل الواقع في العيون وانما كان مستحبا لا يحتمل بنظم القرآن فواجب بلسانه وقرء القرآن عند مسككات المؤذن يحتمل البتة ويؤيده ما في النخبة يتنبى السامع ان يتكلم ولا يشتغل بشئ في حال الاذان والاقامة ولا يرد السلام ايضا لان الكل يخل بالنظم انتهى قال ابن عابد بن قول يظهر من هذا ان قوله لا يرد السلام ليس للوجوب والا لزم وجوبه في ذلك في الاقامة مع ان اصل الاجابة مستحبة فضلا عن وجوب ذلك لانه لا ينافي الاجابة فانه يمكن ان يجيب ثم رد السلام او يسلموا



عند سكنا الاذان لكنه لا ينبغي لانه يخل بالنظم لان المشرع اجابه لا يحسن فيها ولعل انما لم يجب ذلك لان السلام عليه في هذه الحالة غير مشروع كالسلام على القاري والمؤذن فلذلك لم يجب مرة اخرى في الجهر في الجهر الذي سمع في وقت الاذان من جهات ما اذا عليه قال اجابة اذان مسجد بالفعل وفي فتح القدير هذا ليس مما نحن فيه اذ مقصود السائل اي مؤذن يجب باللسان وجوبا او استحبابا والذي ينبغي اجابة الاول سواء كان يؤذن في مسجد او غيره لانه اذا سمع الاذان ندب له الاجابة او وجبت على القولين انتهى وفي غنية المستمل اذا سمع الاذان غير مرة ينبغي ان يجب الاول سواء كان مؤذنا في مسجد او غيره لانه حيث سمع الاذان ندب له الاجابة او وجبت فاذا تحقق السبب بان السبب لا يترك عليه فان سمعهم معا اجاب معا بل اذان مسجد حتى لو سبق مؤذنه او سبق بقوله دون غيره ولو لم يفت بر هذا جاز لكنه خلاف الاول انتهى قلت وبه يظهر انه لا يجب اجابة الاذان الثاني يوم الجمعة الذي يكون بين يدي الخطيب بعد اجاب الاذان الاول فيها وتسئل عن اجابته هذا الاذان هل يكره عندنا في حنيفة بناء على مذهبه انه اذا صعد الامام المنبر كره الكلام مطلقا دينيا كان او دنيويا الى ان يقض الصلوة كما صرحوا به اه لا تأجبت بان كراهة مطلق الكلام موجهة كما قال في النهاية اختلق الشايع على قول ابن حنيفة قال بعضهم ان يكره الكلام الذي هو من كلام الناس ما التسييح واشباهه فلا يكره وقال بعضهم كل ذلك والا اول اصح انتهى فعلى هذا لا يكره اجابة الاذان الثاني ايضا في ذلك الوقت لكن صرح بعض اصحابنا بكرهه الاجابة في ذلك الوقت عندنا في حنيفة فعلى كتماننا وشرح البرجندى للفتاوى عن العون المراد بالكلام المتنازع فيه هو اجابة الاذان فيكره عندنا لا عندنا وما غيره من الكلام فيكره اجابا انتهى وفي رد المحتار في باب الجمعة بعد ذكر كراهة الترقية المتعارفة في زماننا مانصه الظاهر ان مثل هذا يقال في تلقين المرقى الاذان للمؤذن والظاهر ان الكراهة للمؤذن لان سعة الاذان الذي بين يدي الخطيب يحصل بان اذان المرقى فيكون المؤذن مجيبا لاذان المرقى واجابة الاذان مكرهة انتهى وفي اذان رد المحتار عن النهرواني ينبغي ان لا يجب بلسانه اتفاقا في الاذان بين يدي الخطيب وان يجب اتفاقا في الاذان الاول يوم الجمعة انتهى قال الخطاوي لكن سياتي في الجمعة ان الاصح هو ان الاذان عند قبل شرع الامام الخطبة فلا مانع من الاجابة انتهى **وقد كنت** مضطرا في هذه المسألة من سابق الزمان متيقنا عدم كراهة الاجابة لذلك الاذان مذهبنا هذه التصريحات على القول المرجح للامام النعمان اني ان اطلقت على الحديث الذي رواه البخاري كما ذكرته فانه صريح فان معاوية قد اجاب المؤذن على المنبر قبل شروعه في الخطبة وقال يا ايها الناس افي سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على هذا المجلس يقول ما سمعتموني مقالة فاذ كان قد ثبت من الشارع ومن يسلك مسلك هذا الفعل فهل للقول بالكرهية صحة فانه في الله تعالى بصريح الالهام لا كوه من الوهم ان ما ذكره في النهرواني غير صحيح على مذهب الامام وكو صحت روايته كراهة مطلق الكلام عنه لقلنا بعدم كراهة الكلام الذي كراهية لوجه لوجه في الحديث فكيف وقد قالوا الاصح عند عدم كراهة الكلام الذي يوجب فقط والتحجج به ادعى الاتفاق على ذلك ولا وجه لكرهتها على مذهبي يوسف ومحمد في قدير وفي البحر الرائق لم ارجح ما اذا فرغ المؤذن ولم يتابعه السامع هل يجب بعد فراغه وينبغي انه ان طال لفصل لا يجب انتهى قال ابن عابدين صرح به ابن حجر في شرح المنهاج حيث قال فلو سكنت حتى فرغ كل الاذان فما اجاب قبل فاصل طويل يكفى في اصل سنة الاجابة كما هو الظاهر انتهى وفي فتح القدير في حديث عمر في امامة نصري على انه لا يسبق المؤذن بل يعقب كل جملة منه بحملة منه انتهى قال ابن عابدين قلت ظاهرة انه لا تكفي المقارنة لان الجواب يعقب الكلام بخلاف متابعة المقتدى للامام انتهى **قلت** هل يأتى بالتأخير عمدا الظاهر نعم لانه مكره خلافا لما يقتضيه

باب شروط الصلوة

ظاهر عبادة الشيخ الأكبر في الفترحات حيث قال لا شطر طان يفتح السامع المؤمن في كل كلمة ولكن ان شاء قال مثل ما يقول  
في كل كلمة وان شاء ما فخرج يقول مثله انتهى **فائدة** ذكر السيوطي في الوسائل اول ما احدث التسليم بالا ساد على المناظر في زمن موسى  
على نبينا وعليه الصلوة والسلام حين كان بالثبته واستقر بعد ذلك اليان كان زمن داود وبقى ببيت المقدس فوثب فيه علة  
يقومون بذكر بيت المقدس من الثلث الاخير من الليل الى الفجر الى ان خرب بيت المقدس من بعد قتل يحيى وقام اليهود على  
فقط ذلك في جملة ما بطل وذلك من شرائع بني اسرائيل وآما في ابتداء السنة المحمدية فكان ابتداء بصريح سببه ان مسلمة بن مخلد  
الصحابي امير مصر بنى منار بجاع عمرو بن العاص فاعتكف فيه لسمع اصوات النواقيس عالية فشك ذلك الى شرجيل بن عامر عرف  
المؤذنين فقال ان اشد الاذان في نصف الليل الى قرب الفجر ففعل فلما كان اسعد بن طولون فرجاعة يكبرون ويسبحون ويحزبون ويحجل  
لهم رذاذ واسعة ومن ثم اعتاد الناس قيام المؤذنين في الليل على المناظر فلما اولى السلطان صلاح الدين بن يوسف يوم المؤذنين ان يعلوا  
في وقت التسليم فذكر العقيدة الاشعرية فواظب له الناس على ذكرها الى وقتنا هذا واول من احدث التذكير يوم الجمعة تيمم الناس  
لصلواتهم بعد سبعمائة من الهجرة في زمن الناصر فلا دون ذكر ذلك كله المقر في خطه انتهى وفي السيرة المحلية التذكير قبل  
الاذان الاول الذي هو التسليم احدث بعد سبعمائة في زمن الناصر محمد بن قلاوون واول ما احدث للصلاة والسلام على سولي  
صلواته عليه وسلم على الكيفية اليهودية على الان بعد تمام الاذان على المناظر اى في غير المغرب في زمن السلاطون  
المنصور والحاجي ابن الاشرف شعبان بن حسن بن محمد بن قلاوون بامر المحتسب نجم الدين الطنبدى في اواخر القرن الثامن عشر  
ذلك الى ان لم يكن في غير اذان الصبح الثاني غير اذان الجمعة اول الوقت اما اذان الصبح الثاني واذان الجمعة الاصل فقد اختلفوا والصلاة والسلام  
عليه فاما ما كان احدث ذلك في زمن صلاح الدين بن ايوب لعل الحكمة في ذلك آما في الاول فلا يستحفظ النافذ وآما في الثاني فلا يلحقه  
التكبير المطلوب في الجمعة ولا يخفى انه من السنة مطلق الصلوة والسلام بعد فراغ الاذان ففي صحيح مسلم اذا سمع المؤذن فقولوا مثل  
ما يقول ثم صلوا على قيس بن ابي ارقم فقاموا فالاذان ولا قامة من المواضع التي يستحب فيها الصلوة والسلام لقوله تعالى ورفعنا لك ذكرك  
فقد قيل في معناه الا ذكره لا تذكره على لكن بعد فراغها لا عند ابتداءها لما يقع لبعضهم ان يقول لم يقبل للصلاة عند ابتداء الاقامة اللهم  
صل على سيدنا محمد الله اكبر الله اكبر فان ذلك بدعتهم انتهى فقل صاحب المنهاج الفائق عن حسن المحاضر للسيوطي ان ابتداء التسليم بعد الاذان  
كان سنة سبعمائة واحد في ثمانين ثم نقل عن القول البدع في الصلوة على الحبيب لتفريع المحافظ السخاوي انه في سنة سبعمائة واحد  
وتسعين ان ابتداء الاذان في يوم السلطان الناصر صلاح الدين بامره وان اصواب من الاقوال فيه انها بدعة حسنة وحكى بعض المالكية الخلاف ايضا  
في تسليم المؤذنين في الثلث الاخير من الليل لبعضهم منع ذلك وفيه نظر وفي الدلائل المحتملة بعد الاذان حدث في الربع الاخير سنة سبعمائة  
واحد في ثمانين في عشاء ليلة الاثنين في يوم الجمعة ثم بعد عشر سنين حدث في الكلاله المغرب ثم فيها مرتين هو بدعة حسنة انتهى قال المحطون في  
التسليم في المغرب في زماننا وليس هو من عبارة السيوطي المنقولة في الترويض انتهى وفي المحاضر لارائه في غير ذلك كان موجودا في زمن الشارح  
اولا لما يفعل عقب اذان المغرب ثم بعد بين العشاين ليلة الجمعة والاثنين هو المسموع في دمشق تذكير كالذي يفعل قبل اذان الظهر يوم الجمعة  
ولم اذكره ايضا انتهى **هذا** الخ شرح كتاب الاذان والله الحمد

باب شروط الصلوة

لما فرغ عن بيان ما يتقدم على الصلوة من السنن اذ ان يبين شروط الصلوة التي لا تتم بدونها ولا يبدئ بها من الاطلاء على مود

[illegible]

**الامر الاول** مهنا الفاظ ثلثة الشرط والاشراط والواقع في عامة الكتب الاول وسماه كصاحب المنية ذكر الثلثة في ثلثة اشياء الشرط وهو جمع الشرط بالفتح كافي القاموس فمافي النهر الشرط جمع شرط مع كاي بمعنى العلامة لا سيما عدة كتب اللغة وتسم صاحب القاموس الاول بالنام الشيء والزامه في البيع ونحوه والثاني بالعلامة ومقتضاها ان الاول لا يخفى بالعلامة وهو ظاهر صحاح الجوهري ايضا قال النحوي في كتابه لغة ان الشرط جمع شرط بسكون الراء بمعنى العلامة لم يطاع عليه واما الشرط وهو جمع شرط فيقول في المخرج ضياء العلوم مختصر من العلوم قال من عبر بالشرائط فقد خالف للغة فان فعلا لم يحفظ جمعا لفعل بفتح الفاء وسكون العين بخلاف الفرائض فانه صحيح لان مفردة فريضة كهيئت جمع صحيفة انتهى وفي رد المحتار عبر بعضهم بالشرط واعتراض عليه بانه جمع شرطية وهي مشقوقة الاذن انتهى وفي غنية المستعمل الشرط جمع شرطية بمعنى الشرط وهو في اللغة العلامة اللازمة انتهى في فعل هذا بيان حاصل المعنى **الامر الثاني** ذكر اهل الاصول ان الخارج المتعلق بالحكم ان كان مؤثرا فيه فهو علة والا فان كان مفضيا فهو سبب والا فان توقف عليه وجوده فهو شرط والا فان كان دالا عليه فهو العلامة وهذا هو الاصح وبعضهم فسر الشرط بما هو اعرف من ذلك واما قول النحوي في النام الشرط هو ما يتعلق به الوجود دون الوجوب فيغير تمام اذ لا بد فيه من قبل اخر وهو ان يكون خارجا عن ماهية الشيء يخرج به جزء فانه ايضا سما يتوقف عليه وجوده وليس يؤثر فيه قاله ابن ملك في شرحه وفي هذا يسهل الاسماء واللغات اما الفرق بين الركن والشرط فقال الرازي في اول صفة الصلوة الركن والشرط يشتركان في انه لا بد منهما وكيف يفترقان فقول كافر ان العام والخاص فكل هذا كل ركن شرط ولا ينعكس قلت وبه جزم الشيخ ابو حامد الا سفسرني في تعليق خاويل باب ما يخرج من الصلوة وقال لا يكون يفترقان ثم قسم القوم الشرط بما يقدم على الصلوة كالطهارة وسائر العورة والا كان بايشتمل عليه الصلوة انتهى **الامر الثالث** ذكر العيني في البناية ان الشرط على ثلثة اقسام عطف كالنحو والسرور وشري كالطهارة وتبطل كاللحول المتعلق به الطلاق والمراد به ههنا المعنى الثاني وفي شرح النقاية للشمس في المراد بالشرط ههنا ما لا يكون للمكلف بوصولها اشار عا في الصلوة احتراز عن التحريم فانها شرط عندنا لا يذكر في هذا الباب **الامر الرابع** ورد في السراج الوهاج الشرط الصلوة منها شرط انعقاد كنية وضحية ووقت خطبة الجمعة وشرط وامر كطهارة وسائر عورة واستقبال قبل شرط بقاء فلا يشترط فيه التقدم ولا المقارنة بائداء الصلوة قال في رد المحتار بيان للثان شرط الانعقاد ما يشترط وجوده في ابتداء الصلوة متقدما عليها او مقارنا لها سواء استمر الى اخرها ام لا قال في الخطبة متقدما ان عليها والنية والتحريمه مقدار ثان لها واما شرط الدوام فهو ما يشترط وجوده في ابتداء الصلوة مستمرا الى اخرها واما شرط البقاء فقد نسخ في السراج ما يشترط وجوده حالة البقاء ولا يشترط فيه التقدم والمقارنة اى فقد يوجد فيه التقدم والمقارنة ولا يشترط في المقارنة وقد لا يوجد ولا يخفى ان هذه الاقسام متداخلة وبينها عموم وخصوص مطلق فيجتمع في الطهارة والستر والاستقبال فانها من حيث اشتراط وجودها في ابتداء الصلوة شرط انعقاد ومن حيث اشتراط دوامها ايضا شرط دوام ومن حيث اشتراط وجودها في حالة البقاء شرط بقاء ويجمع ايضا في الوقت بالنسبة الى الجمع والمجتمعة والعيد من فانه يشترط في ابتداءها وانها في حالة البقاء حتى لو خرج قبل تمامها بطلت وينفرد شرط الانعقاد عن شرط الدوام وعن شرط البقاء في القراءة فانه يحدث في ثنائها ويسقط البقاء في سائر عاينة الترتيب في فعل غير مكر كالقعدة الاخيرة حتى لو نزل كسجدة صليبة او تلا ونية فاني بما بعد الفعل لن يسه اعادتها انتهى **الامر الخامس** لم يقيد المصنف الشرط بالتي تتقدم على الصلوة كاجل القدر وى وتبعه في الهداية لما ذكر المعنى خسر في دره شرح غرره لم يقل التي تتقدم ههنا لان من قال به جعله صفة كاشقة لا مميزة اذ ليس من الشرط سكون

هو طهر بدن المصلي من حدث ونجس

مقدّم ما حقّ يكون زاحراً عنه انتهى وفي جميع الأثر قال بعض الفضلاء لا بد من هذا القيد احترازاً عن الشرط التي لا تقدر بها بل يقادها أو يتأخر عنها وهي التي تدرك في باب صفة الصلوة كالخبرية والترتيب والخروج بصنعة والمراد شرط الصحة لا شرط الوجود ولذلك صحّ تنوعه إلى نوعين وفيه كلام لأنه قال بن الهمام وشرط الخروج والبقاء على الصحة ليسا بشرطين للصالح بل لا مخرجه وهو الخروج والبقاء وإنما يسوغ أن يقال شرط الصلوة مجازاً لا ظاهراً قال اسم الكل على اسم الجزء وعلى الوصف المجاز تامل فإنه من مواضع الأقدام انتهى **الأمر السادس** قد جرت عادة المصنفين بذكر الشروط السنة في هذا الباب ولا مضمحل له فإن ما لا بد منه للصلوة تكثيراً ولم يذكر الوقت فيه مع أنه أيضاً من الشروط وشرطية ثبتت بالكتاب كقولنا فبينما الله حين تمسون وحين يصبحون وإذ الحجر في السموات والأرض وعشيا وحين تظهرون وبالحديث كخبر إمامة جبرئيل وغيره وبالإجماع وقد ذكره صاحب تحفة الملوك في هذا الباب وهو كالأبق وقال الشنبلاني قد نص على اشتراطه في عدة من المصنفات فتذكر ذلك الوقت في باب شرط الصلوة في عدة من المعتبرات كالقنبري والخنار والهادية والكنن مع بيان أوقاها ولا أعلم سر عدم ذكره له أن كان يتصف بأنه سبب للإداء وظرف للودي وشرط للوجوب انتهى **أقول** قد تقرّر في علم الأصول أن الوقت سبب لوجوب الصلوة بخلاف باقي الشرائط فإنها ليست أسباباً لوجوبها فلأن الوقت يادة اختصاصاً بالصلوة كما يفصح عنه قوله هر صلوة الظهر وصلوة العصر ونحوها بخلاف غيره من الشرائط فإنها وإن اشتركت في كونها شرطاً لكنها ليست أسباباً للوجوب فكان للوقت مزيداً عنها فلذلك قد مرّ ذكره على كونه شرطاً للصلوة وذكره في كتاب الصلوة وهذا هو السر الذي لم يطع عليه الشنبلاني فأنصف **قال** هو طهر بدن المصلي هو يفتح الطاء وضمها لفتان مشهورتان والفتح افصح بمعنى الطهارة ذكره النووي والمراد بالبدن طاهرة وظاهرة لم يرد كونه في الدرع المتعار البدن بالجسد لدخول الأظرف فالجسد دون البدن فيلحق **قال** من حدث ونجس أطلق الحديث يشمل بنوعيه الأصغر والكبير والمراد بالنجس المانع من الصلوة على ما عرف في باب الإنجاس وإنما قد مر الحديث لكونه أقوى فإن قليلاً ليس يعقوب بخلاف قليل من الإنجاس وأعرض عليه صاحب غاية البيان بأن الفطرة من الخمر والدماء والبول إذا وقعت في البير نجس والحديث إذا دخل يده في الأثاء لا ينجسه والآول عندي أن يقال ليس فيه ترتيب لأن الواو مطلق الجمع انتهى وتردّه العيني فقال في نظره نظر لأن مراد القائل من كونه بالأحداث لا يعني قليلاً هو ما إذا بقيت لمعة ولو كانت بسيرة في بدن المصلي وفي أعضاء الحديث فإنه لا يعني بخلاف قليل من الإنجاس فإن مادون الدرهم عفو كما عرف في موضعه فيكون الأحداث أقوى من الإنجاس من هذه الحيثية وقوله فالأول هو ليس بجيد لأنه يقدر في الذكر أن يفتح وإنما اشترط الطهر من الحدث والنجس لأية الوضوء والغسل ولما مرّ في مسلم والخار عن علي قال كنت رجلاً مراً فكنيت استحيي أن أسأل رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فكان ابنته فامر المقدار فسأله فقال يغسل فركه ويتوضأ ولما مرّ في ابوداود والخار عن ابن بكرة أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم دخل في صلاة الفجر فأمأبده أن مكانه فركه فجاءه رأسه بقطر فضلى بهم وقال في آخره أنا أنا بشر في كنت جنباً ولما مرّ في ابوداود عن عائشة قالت أن فاطمة بنت أبي حبيش جاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فقالت أني امرأة استحاض فلا اطهر فأدع الصلوة قال أنا ذلك عمر وليست بالحیضة فاذا قبلت الحيضة فدع الصلوة فاذا ابرفت فامسح بك الدرع وصل في ركعة الخار عن فروة عن أنس بن مالك قال قلت لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما إذا حدثتني حديثاً في هريرة أن الصلوة الوفاة

الأمر السادس



## سُحُودُ النجاسة المحكّمة والخبث النجاسة الحقيقية هو ثوابه

في حال الحدث اذ وقع بدمها وضوء تحت ثقل لا اجماع يدفعه فقال يمكن ان يدفع من لفظ الشارح وهو ان من التمسك بدليل خارجي وذلك بان تجعل الغاية للصلوة لا لعدم القبول والمعنى صلوة احدكم اذا حدث حتى يتوضأ لا تقبل انتهى وفي الفتح المبين شرح الاربعين لابن حجر المكي في شرح حديث ان الله طيب لا يقبل الا طيبا انتقاء القبول قد يؤذن بانتفاء الصحة كما في حديث لا يقبل الله صلوة احدكم حتى يتوضأ ويفسر القبول بانّه ترتب لغرض المطلوب من الشيء عليه وقد كان في حديث صلوة الأبق ومن سخط عليه ما روي بها وشارب الخمر فيفسر القبول بالثواب ويذكرين هذين الاستماليين بالأدلة الخارجية وأما القبول من حيث ذاته فلا يلزم من نفيه نفى الصحة وان لزمن اثباته اثباتها انتهى كلامه وفي الباب احاديث كثيرة لا تحفى على الماهر **قوله** الحدث النجاسة المحكّمة أى التي حكم الشارع بها كالنجاسة بالريح والبول والجنابة فالشارح حكمه بنجاسة كل بدن او بضعة حدثت هذه العوارض **قوله** والخبث بفتحين **قوله** النجاسة الحقيقية هى التي وضعت لها لفظ النجاسة في الحقيقة من غير احتياج الى حمل الشارع **فرفع** قلع سن انسان او قطع اذنه فزاعدها الى مكانه وصلاته وفي كنهه سنة او اذنه يجوز صلاته في ظاهر الرواية وكذا لو صل في عقلة ثلاثة في رأسه كلب وذئب كذا في فتاوى قاضي خان يوصل بغير ان يستنجي بالماء والا حارجي الصلوة عند اخلافا للشافعي بناء على ان النجاسة اذا كانت قد ازيلت لم يضره بغيره الا اذا لم يمسح بها عند ذلك في الكفاية ولو مشى على الطين وصل من غير ان يغسل قدميه جاز ما لم يكن فيه اثر النجاسة ولو دخل المربط فاصاب رجله شيء من الارض ان فصله فالوا لا بأس به ما لم يمسح وان صاب لحف يقد بالربع مائة او الكعبين كذا في الخلاصة وآذ كان على جسده نجاسة وهو مسافر كان معه ماء وهو يخاف العطش فانه لا يلزمه ازالته تلك النجاسة لوجوه الضمير كذا في المنية المصل ويقرأها وصل وهو حامل دهر الشهيد يحن صلاته وذلك لان دهر الشهيد طاهر حكما مادام في موضعه ولذلك لم يجب غسله عنه وانما يأخذ حكم النجاسة اذا انفصل عنه لان طهارته حال الاتصال عرفت نصا على خلاف القياس وهكذا في فتاوى قاضي خان **قال** وثوبه أى المصل اعمر من ان يكون خفا او قنوسوة او غلا او غير ذلك ذكره البرهنة **اقول** الاحسن ان يراد به اعمر من ان يكون ملبوسة او مبسوطة او متصلا به او محمولا عليه او غير ذلك ماله تعلق بالمصل فان طهارته جميع ذلك شرط كما يعرف في الفرع واستدل صاحب الهداية لوجوب تطهير ثوبه بقوله تعالى وثيابك فطهر وهذا لا يتم الا على التفسير الواحد من التفاسير الاربعة الواقعة في الآية على ما ذكره الامام الرازي في تفسيره وبخاصة ما ذكره فيها ان في تفسيرها اربعة اقوال الأول ان يحمل لفظ الثياب والتطهير كلاهما على المجاز وعلى هذا الاحتمال ذكر وجوها احدها ان معناه طهر قلبك عن الصفات الذميمة كغيرها على الانتقال من الكفار عليه اكثر المفسرين وثانيها انه امر له بالاحتراز عن الأثام التي كانت قبل النبوة وثالثها ما نقل عن محمد بن عرفة الخولي ان الثياب قد كنى بها النساء كما قال الله تعالى هن لباس لكم والمعنى طهر نسائك وهذا الوجه بعيد لا يحسن به اتصال الآية بآياتها القول الثاني ان يحمل لفظ الثياب على المجاز والتطهير على الحقيقة وذلك بان يحمل الثياب على الجسد فان العرب لم يكونوا ينظفون جسد من عند الاستجماء فامر النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم بالطهارة القول الثالث ان يحمل التطهير على المجاز والثياب على الحقيقة وقوله احتمال الأول ان يكون معنى طهر قصر فان العرب كانوا يطولون ثيابهم ويحرقون اذبا لهم تذكر افكانت ثيابهم تنجس فامر النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم بتطهيره ونقصايره والثاني ان يكون المعنى طهر ثيابك عن ان تكون مغسوبة او مخرمة او غير ذلك من الكسب طهر القول الرابع ان يحمل الثياب والتطهير كلاهما على الحقيقة

وفيه ثلاث احتمالات الأول أنهم القوا على رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم نجاسات الخبز ورفش ذلك عليه فخرج كئيباً فأتى فقال الله تعالى يا أيها المدثر فأنذرك لا يمنعك هذا عن أنذار وربك فكبر وثيابك فطهر عن هذه القاذورات الثاني ما نقل عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم قال كان المشركون ما كانوا يصومون ثيابهم عن النجاسات فأمروا الله تعالى بأن يصوموا ثيابهم عن النجاسات الثالث ما نقل عن الشافعي أن المقصود منه الإعلام بأن الصلاة لا يجوز أن يثياب طاهرة عن النجاسات فقد ظهروا أن الاستدلال بهذه الآية إنما هو على الاحتمال الرابع فالأولى أن يستدل به بالأحاديث الواردة في غسل الثياب عند الصلاة وأمر رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم بغسل الثياب عن النجاسات وهي كثيرة منها ما رواه البخاري عن أسماء بنت أبي بكر قالت سألت امرأة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يا رسول الله أريدت احداً نأذا أصاب ثوبها الدم من الحيضة كيف تصنع به فقال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم إذا أصاب ثوب احداً يكن الدم من الحيضة فلتقرصه ثم لتغسله بماء ثم تصليه قال القسطلاني السائلة هي أسماء نفسها وأجهت نفسها بالفرض صحيح انتهى فهذا الحديث يدل على وجوب غسل الثوب عن النجاسات عند الصلاة كما هو مدلول قوله فيها ما رواه أبو داود وأبو يعلى وابن راهو عن أبي سعيد الخدري قال بينما رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يصلي باصحابه اذ خلع نعليه فوضعهما عن يساره ثم رأى القوم ذلك القوم قالوا يا رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال ما حكمكم على القائلين نعم انكم قالوا رأيناك الفقيه يملك قال القينا نعم انما فقال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ان جبريل اتاني فاخبرني ان فيها قذرة او قال اذا جاء احدكم الى المسجد فليظفر فان رأى في نعليه قذرة او اذى فليمسحه ويصلي فيها قال العيني ومرواه ابن حبان لكن لم يقل ويصلي فيها ومرواه عبد الحميد بنحو ما رواه ابو داود انتهى وفي بعض الروايات خبثاً مكان قذرة قال ابن القيم في اغنية المهفان تأويل ذلك على ما يستفاد من مخاطب وخوفاً من الطاهرات لا يصح لوجوه أحدها ان ذلك لا يسمى نجساً الثاني ان ذلك لا يؤمر مسحه عند الصلاة فانه لا يبطلها الثالث انه لا يخلع النعل لذلك في الصلاة فانه عمل لغير حاجة فان اقل احواله الكراهة الرابع سرية الدار قطني عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال ان جبريل اتاني واخبرني ان فيها دم حليمة والحلم كيار القراء انتهى كلامه ومنها ما رواه البخاري عن عائشة قالت كنت اغسل النبي من ثوب رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فخرج الى الصلاة واثر الغسل فيه بقمع الماء فخرج صلى في ثوب محشوفاً اخرج خشوة وجد فيه فارة ميتة يابسة فان كان فيه ثقب او خرق يعيد صلاة ثلثة ايام وليا اليها عند ابن خزيمة وعند هلال يعيد الصلاة يوم وليلة على ما عرفت في مسألة البير وان لم يكن فيه خرق يعيد جميع ما صلى بذلك الثوب كذلك في السنية وتوصل ومعه درهم واحد نجس جانباً لا يصح انه لا يمنع الصلاة لانه كدر هر واحد وتوصل ومعه تكة من شعر الكلب حازت لكونه تبعاً كذا في فتاوى قاضيان وتوصل ويده عنان الدابة وهو نجس ان كان موضع القبضة نجساً لا يجوز الصلاة والايجوز كذا في الفقيه عن جامع التفارين للبحالي وفيها عن القاضي عبد الجبار اذا صلى في الخيمة ورفع سقفها كتمام قيامه جاز اذا كانت طاهرة والا فلا لانه يصير حاملاً للنجاسة وفيها عن ركن الدين الزنجاني والبرهان الخدري لو وضعت كرسيها نجساً يثبت منته شيئاً اذ الركن الكائن في الفرج الخارج زائداً على قدر الدرهم يخرج الا فلا انتهى وتوضي في السراويل ويصلي معه قال بعضهم لا يجوز الصلاة فيه لان اجزاء الريح اللطيفة تتداخل في اجزاء الثوب وقيل ان الشئ الحلو ان كان يصلي بغير سراويله ولا تأويل لفعل الاخر عن الخلاف فان الفتوى على انه يجوز مطلقاً طالما كان او يابساً كذا في بحر الرائق وفي مواهب الرحمن لمخفة او سديلاً او عمامة او قباء وطرف منه نجس وهو على الارض فان كان يخرجه بركته لا يجوز صلاته لانه بعدل حاملاً للنجاسة والا لا يجوز انتهى وتوصل على

لأنه قال في الصلاة لا يجوز أن يثياب طاهرة عن النجاسات فأنذار وربك فكبر وثيابك فطهر عن هذه القاذورات الثاني ما نقل عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم قال كان المشركون ما كانوا يصومون ثيابهم عن النجاسات فأمروا الله تعالى بأن يصوموا ثيابهم عن النجاسات الثالث ما نقل عن الشافعي أن المقصود منه الإعلام بأن الصلاة لا يجوز أن يثياب طاهرة عن النجاسات فقد ظهروا أن الاستدلال بهذه الآية إنما هو على الاحتمال الرابع فالأولى أن يستدل به بالأحاديث الواردة في غسل الثياب عند الصلاة وأمر رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم بغسل الثياب عن النجاسات وهي كثيرة منها ما رواه البخاري عن أسماء بنت أبي بكر قالت سألت امرأة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يا رسول الله أريدت احداً نأذا أصاب ثوبها الدم من الحيضة كيف تصنع به فقال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم إذا أصاب ثوب احداً يكن الدم من الحيضة فلتقرصه ثم لتغسله بماء ثم تصليه قال القسطلاني السائلة هي أسماء نفسها وأجهت نفسها بالفرض صحيح انتهى فهذا الحديث يدل على وجوب غسل الثوب عن النجاسات عند الصلاة كما هو مدلول قوله فيها ما رواه أبو داود وأبو يعلى وابن راهو عن أبي سعيد الخدري قال بينما رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يصلي باصحابه اذ خلع نعليه فوضعهما عن يساره ثم رأى القوم ذلك القوم قالوا يا رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال ما حكمكم على القائلين نعم انكم قالوا رأيناك الفقيه يملك قال القينا نعم انما فقال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ان جبريل اتاني فاخبرني ان فيها قذرة او قال اذا جاء احدكم الى المسجد فليظفر فان رأى في نعليه قذرة او اذى فليمسحه ويصلي فيها قال العيني ومرواه ابن حبان لكن لم يقل ويصلي فيها ومرواه عبد الحميد بنحو ما رواه ابو داود انتهى وفي بعض الروايات خبثاً مكان قذرة قال ابن القيم في اغنية المهفان تأويل ذلك على ما يستفاد من مخاطب وخوفاً من الطاهرات لا يصح لوجوه أحدها ان ذلك لا يسمى نجساً الثاني ان ذلك لا يؤمر مسحه عند الصلاة فانه لا يبطلها الثالث انه لا يخلع النعل لذلك في الصلاة فانه عمل لغير حاجة فان اقل احواله الكراهة الرابع سرية الدار قطني عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال ان جبريل اتاني واخبرني ان فيها دم حليمة والحلم كيار القراء انتهى كلامه ومنها ما رواه البخاري عن عائشة قالت كنت اغسل النبي من ثوب رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فخرج الى الصلاة واثر الغسل فيه بقمع الماء فخرج صلى في ثوب محشوفاً اخرج خشوة وجد فيه فارة ميتة يابسة فان كان فيه ثقب او خرق يعيد صلاة ثلثة ايام وليا اليها عند ابن خزيمة وعند هلال يعيد الصلاة يوم وليلة على ما عرفت في مسألة البير وان لم يكن فيه خرق يعيد جميع ما صلى بذلك الثوب كذلك في السنية وتوصل ومعه درهم واحد نجس جانباً لا يصح انه لا يمنع الصلاة لانه كدر هر واحد وتوصل ومعه تكة من شعر الكلب حازت لكونه تبعاً كذا في فتاوى قاضيان وتوصل ويده عنان الدابة وهو نجس ان كان موضع القبضة نجساً لا يجوز الصلاة والايجوز كذا في الفقيه عن جامع التفارين للبحالي وفيها عن القاضي عبد الجبار اذا صلى في الخيمة ورفع سقفها كتمام قيامه جاز اذا كانت طاهرة والا فلا لانه يصير حاملاً للنجاسة وفيها عن ركن الدين الزنجاني والبرهان الخدري لو وضعت كرسيها نجساً يثبت منته شيئاً اذ الركن الكائن في الفرج الخارج زائداً على قدر الدرهم يخرج الا فلا انتهى وتوضي في السراويل ويصلي معه قال بعضهم لا يجوز الصلاة فيه لان اجزاء الريح اللطيفة تتداخل في اجزاء الثوب وقيل ان الشئ الحلو ان كان يصلي بغير سراويله ولا تأويل لفعل الاخر عن الخلاف فان الفتوى على انه يجوز مطلقاً طالما كان او يابساً كذا في بحر الرائق وفي مواهب الرحمن لمخفة او سديلاً او عمامة او قباء وطرف منه نجس وهو على الارض فان كان يخرجه بركته لا يجوز صلاته لانه بعدل حاملاً للنجاسة والا لا يجوز انتهى وتوصل على

طرف منه نجس قيل ان كان ذلك الطرف يتحرك بغيرك الطرف الآخر بان لم يكن البساط كبيراً لا يجوز الصلوة ولا يجوز قیاساً على مسألة  
الملبوس ولا يصح ان لا يمس في هذه تفصيل بل تجوز مطلقاً في البحر وهو الصحيح كان مواهب الرحمن وهو المختار في الخلاصة وعليه الفتوى  
كان في جامع المضمرات وتوصل في ثوب محتوي بطائنه وظهارته طاهران وحشوه نجس جازت صلاته عندنا وبوسف لا تجوز  
قال قاضيان قول ابن يوسف الحوط وتوصل في ثوب ذي طائنين فاصابته نجاسة اقل من قدر الدرهم وبعدت الى الجانب الآخر وصار  
اكثر من قدر الدرهم لا تجوز فيه الصلوة ولو كان الثوب ذا طاق واحد فاصابته نجاسة ووصلت الى الجانب الآخر وصارت اكثر من ربع  
من الصلوة هذا عند محمد وأما عندنا في سبف فلا يمنع ذلك جواز الصلوة مطلقاً لان ذا الطائنين بمنزلة ثوب واحد كذا في الذخيرة  
عن النوازل قال قاضيان قول محمد ههنا الحوط وفي الخلاصة لو كان ثوب معلق فوق رأسه وعليه نجاسة اكثر من قدر الدرهم  
ان قام لم يصل بغير الثوب على كفته فصله ركعاً معه نفساً انتهى وفي الذخيرة عن المنتقى اذا عصب يده بخرقة فاصاب خرقة دم اقل  
من قدر الدرهم وخلص الى الجانب الآخر وهو ان جميع صار اكثر فصله معه لا يجوز صلاته انتهى وفي فتاوى قاضيان مرض تحت ثياب  
نجسة بحيث انه لا يسط شيئاً الا ويتنجس على الفور يصل في حاله وكذا اذا لم يتنجس الثاني لكنه يلحقه زيادة مشقة بالتحويل انتهى وفي شرح  
الزيادات للفتاوى عريان وجد ثوباً ملوا من الدم ولم يجدوا يزيله بخيريين ان يصل عرياناً يؤمى قاعداً وبين ان يصل قائماً لا يمكن  
مع الثوب لاسواء العذر بن هلال عند الشيخين وعند محمد يجب ان يصل مع الثوب لان الصلوة عرياناً أشد من الصلوة مع النجاسة  
فان من الفقهاء من لم يجعل نجاسة الثوب مانعة لجواز الصلوة وهو قول عطاء الخراساني وأما الصلوة بدون الثوب فلم يخرج للحد  
انتهى وسيأتي ان منهم من لم يشترط الثوب بضاً لجواز الصلوة فانتظر **وصل** ذكر في كتاب آخر من المبسوط يجوز ليس الثوب  
النجس لغير الصلوة ولا يلزمه الاجتناب وذكر في البغية تلخيص الفقيه خلافاً للبحر في نصاب لاحتساب لا يجوز لیس الثوب  
النجس الا اذا لم يجد غيره انتهى وفي الفقيه عن القاضي عبد المجيد بركة استعمال الثوب النجس اذا زادت نجاسته على قدر الدرهم  
وله ثوب طاهر عن اسمعيل المستكبر لا يكره الا اذا فحش كبرج الثوب قال رحمه الله تعالى وفي شرح الصباغى اشارة الى انه يجوز  
مطلقاً انتهى **اقول** قد عرف في بحث الطهارة ان الوضوء والغسل ونحوهما من الطهارات مما تجب عند العبادات فلا يأتى  
بناخير غسل النجاسة وقد شهد لكثير من الاحاديث فان النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم كان يؤخر في بعض الليالي غسل  
النجاسة الى طلوع الفجر فاذا كان حال الحديث الحكم الذي هو اقوى لحد ثين هذا فكيف يحكم بوجوب غسل الثوب النجس قبل  
الصلوة فاذا نصحنا لما ذكر في نصاب لاحتساب والا صح عندى هو جواز ليس الثوب النجس بغير ضرورة في غير حال الصلوة  
لكنه لا يغلو عن كراهة ورمى البخاري عن عائشة قالت كانت اسلماً ناعيض ثم تفرص الدرهم من ثوبها عند طهرها فتغسله وتصل فيه قال  
العائد بالله ابن جرير في حجة النفوس يؤخذ من هذا الحديث ترك النجاسات في الثوب في غير وقت العبادة فان ذلك ليس بمنوع  
وهل ذلك اعني بقاءها في غير ما ان العبادة على الاطلاق او ليس واعني بالاطلاق اذا كانت النجاسة ما تنفك عن الشخص ولا تنفك  
كدم المحبضة لان التي لا تنفك لو كلفت تركها كان فيه مشقة فاجاب والله اعلم ان الجواز على حد احد دليل قول عائشة  
في حديث اخر من غسل الثوب التي انها كانت بفرقة ولا يكون الفرق الا بعد اليمس فلو لم يكن ذلك جائزاً لما يقع ذلك من رسول الله صلى الله  
عليه وعلى آله وسلم ولا كانت هي تذكر تاخير الغسل لان هذا موضع تقرير الحكم انتهى كلامه ملخصاً وهذا بينه ما قلنا والله الحمد  
**فرع** من صل في ثوب نجس جاهلاً او صل على مكان نجس او توضأ بما نجس جاهلاً او صل لا يحل الصلوة في الحكم لفقد شرطه لكنه  
يثاب عليه لصدق عريته وذلك لان مدار الثواب اما هو على صدق النية وخلوص القربة بخلاف العمى والفساد فان مدارها

## ومكانه

على وجود الشرائط والأركان وتتفاتها كذا ذكره الشارح في التوضيح شرح التقيع في بحث فرائض المأذون فيلحفظ **قال** ومكانه ظاهر هذه العبارة وكذا عبارة الكثر تقتضيان يشترط طهارة الثوب والمكان من الحدث والخبث كليهما وهو ظاهر الفساد ولهذا غير التمسك بأشياء في التفسير العبارة إلى قوله هي طهارة بدنه من حدث وخبث وقوبه ومكانه من الثاني لكن لا بأس بهذه المسألة بعد توضيح المراد فان طهارة الثوب والمكان من الحدث مما لا يتصور ولهذا قدم قوله من حدث وخبث إذ لو أخو لا يقتضي ان يكون قيد الكل والدليل على اشتراط طهارة المكان هو انه لما ثبت وجوب طهارة الثوب بقوله تعالى في شياك فظهر بعبارة دل ذلك على اشتراط طهارة المكان ايضا لأنه انما يجب طهارة الثوب لان حالة الصلوة حالة ساجدة مع الرغبتين اعلى حال العبد فيجب ان يكون على احسن الاحوال وذلك في طهارته وطهارة ما يحل فيه وقد يجب عليه تطهير الثوب بالنضح مع قصور الاتصال به وامكان الصلوة بدونه فلان يشترط طهارة مكانه مع كمال اتصاله به اولى كذا ذكره وقد ثبت في النهاية تطهير اليدين ايضا بدلالة هذا النص الوارد في تطهير الثوب وبقية جمهورهم وانما لم يأتوا بالاحتياج إلى ثبات طهارة المكان البدن في الصلوة اذ كالاتي النص بل هما ثابتان بعبارة النص للتصريح بما الثاني فقد عرفت ما ورد فيه من النصوص بما الأول فلان النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم نهى عن الصلوة في مواضع النجاسات كالمنزلة وغيرها كما ورد في الأحاديث الصحاح فدل ذلك على اشتراط طهارة المكان وقال العيني في النهاية نهى رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم عن الصلوة في الأماكن السبعة مائة ابن ماجه كانهما مظنة النجاسات ولما حل عمر بن الخطاب من حجرة بيت المقدس للتراب والزبل الذي كان عليها نهى الناس ان يصلوا عليها حتى يصيبها ثلث مطرات ثم نهى عن حرب باسنادة فافاد نجاسة الزبل وانها مانعة عن جواز الصلوة عليها انتهى **اقول** ظاهر كلامه يقتضي ان النهي عن الصلوة في الأماكن السبعة المذكورة ابن ماجه انما وقع لاجل كونها مظنة النجاسات مع انه ليس كذلك فان السبعة التي نهى عنها باسنادة عن ابن عمر فروعا هي المنزلة أي موضع الذي يقع فيه الزبل وهي السرجين والخزنة أي موضع الذي يفجر فيه الأبل ويذبح البقر الشاة والمقبرة وقاعة الطريق أي وسطها والخمار ومطاطن الأبل وقوق الكعبة وظاهر ان النهي عن الصلوة فوق بيت الله تعالى انما هو لتعظيمه والنهي عن الصلوة في وسط الطريق انما هو لئلا يتأذى به الناس ولا يشتغل قلبه بغير النهي عن الصلوة في المواضع الخمسة الباقية انما هو لانها محل نجاسات فانهم قد علموا ان الصلوة لا تسبغ موضع موضع القدمين والركبتين واليدين والوجهة على ما ورد في الأحاديث كما سيأتي ذكرها عتق ربه ان شاء الله تعالى فلا بد من طهارة هذه المواضع كلها كما يشهد له اطلاق المصنف في طهارة القدمين بشرط باقناق الروايات كما نقل ابن عابدين عن الجرحي ثم ادعى في شيء من الكتب ذكر الخلاف فيه وفي النهاية المعتبرين في طهارة المكان ما تحت قدميها فتفتح الصلوة وتحت قدميه أكثر من قدمي الداهم من نجاسة فصلاته فاسد لأنه لا بد له من القيام وذلك يكون بالقدح انتهى وفي البداية وكذا اذا كان تحت حدى قدميه وهو الأصح وقبل بحجزيه انتهى أما طهارة موضع اليدين والركبتين فذكر في الذخيرة والبناءية انه ان كان موضعا نجسا يجزيه عندنا خلافا للشافعي ونزله في الداهمات تبعا للبحرانية لا يشترط في ظاهر الرواية الا اذا سجد على كفه وفي منية المصلي عن العيون ان هذه رواية شاذة قال في الجرحي اختار الفقيه ابو الليث ان صلاته نفسد ويصح في العيون انتهى وفي النهر هو المناسب لاطلاق المتن انتهى وقد صح اشتراط طهارة موضع الركبتين واليدين في نور الايضاح ومنية المصل وشرحها وغيرها قال ابن عابدين فكان عليه المعول **قلت** هذا هو الأصح



وستر عورتها

فإن العضو يصل به لا محالة في الصلوة وإن كانت السجدة يمكن بدون وضع اليدين واليدين عند ألائته إذا كان صحتها نجسا ووضعها عليه صان لا صفايا للنجاسة وهو مفسد كما عرفت في الفرع السابقة نعم لو رفع اليدين واليدين كان موضعها نجسا لو نضرة البتة كما لو رفع إحدى يديه وموضع النجس لعل هذا هو محل رواية عدم الاشتراط فيلحفظ وأما طهارة موضع السجدة فردى عن أبي حنيفة أنه لا يشترط بناء على رواية جواز اقتصار السجدة على الألف عند الاشتراط طهارة موضع الألف لأنه أقل من قدر الدبر كما في شرح المنية والآصح هو أنه محد عنه أن طهارة موضع السجدة شرط وهو قولهما كذا في البداية وسيأتي أن الأصح هو عدم جواز السجدة بالألف فقط بل لا بد من السجدة بالوجهة فوجب أن يكون موضع الوجهة والألف كليهما طاهرين إذا وضعهما نغم لو وضع الوجهة فقط دون الألف وموضع الألف نجس لو نضرة على قياس ما مر في القدم وغيرها **فروع** صلة على مكان طاهر وهو بحيث إذا سجد يقع ثيابه على النجاسة جازت كما في جامع المصنفات الآية والأجزاء إذا كان أحدهما نجسا فقلبه وصل على الوجه الطاهر جازت إن كانت مفروشة وإن لم تكن مفروشة فردى عن أبي يوسف أنه يجوز عن محمد لا يجوز كذا في البداية وتوفاه على النجاسة وفي رجله جوربان أو غلجان أو فرش أو فرش عليه وصل عليه ما جازت لأنه بمنزلة ما لو بسط الثوب الطاهر على الأرض النجسة كذا في فتح القدير ولو بسط بساطا رقيقا على الموضع النجس إن كان بحيث يصلح سائر العلوم تجوز الصلوة والألا كذا في الخلاصة إذا كان موضع نفيه نجسا والباقي طاهرا جازت بخلافه لأن الاقتصار على الوجهة في السجود جائز بالاتفاق وإن كان تحت كل قدم أقل من قدر الدبر مبع وإذا حدثت النجاسة بخشبة فقلبه إن كان غليظا يقبل القطع يجوز الصلوة والألا وإذا أصابت النجاسة الأرض فظاين بطين فصل جازت ولو فرش بها القراب ولو بطين فإن كان القراب قليلا بحيث لو شمة المصلح يجزئ الحجة النجاسة لا يجوز الصلوة ولا يقضي كذا في المنية وإذا قام المصلح على مكان طاهر فتحوّل إلى مكان نجس ثم عاد إلى الأول إن لم يكت على النجاسة مقدارا يمكنه فيه أداء الركعتين جاز والألا كذا في فتاوى قاضيان وذكر في غنية المستمل في صورة التكت خلافاً فاعتدوا في يوسف لا يجوز وعند محمد يجوز ولو كان البساط مبطناً فأصابت النجاسة البطانة وصل على الظهارة وقام بحيث لو أخرج الخط المستقيم من موضع قدمه لوصل إلى موضع النجاسة فعند محمد يجوز وعن أبي يوسف لا يجوز وقيل جواب محمد في محيط غير مضرب حكمه حكيم ثوبين وجواب أبي يوسف في محيط مضرب حكمه حكيم ثوبين واحد فلا خلاف بينهما في الحقيقة كذا في الذخيرة قال في البحر وفي التحنيس لا يصح أن المضرب على الخلاف ذكره المحلواني انتهى **قال** وستر عورتها أي من غير ثياب لا يشترط سترة عورتها عن نفسه ولا يفسد الصلوة برؤية عورتها في الصلوة وهو المفعول عن أبي حنيفة رآه أبو شيعة قال وصل وهو محلول الجيب بحيث يرى عورتها لا تقصد عندنا وعند الشافعي واحمد يفسد برؤية عورتها ومنهم من من قال إن كان مفتوح الجيب فرأى عورتها تفسد كذا في الفتاوى منهم من قال إن كان كثر الخبيث لا تقصد ولا تقصد كذا في البداية واختاروا قاضيان أيضاً إن عورتها ليست بعورة في حقها وفي البحر لو رأى فرجة من ذيقه أو كان بحيث لو نظر دأفاً فيها صححت عند العامة وهو الصحيح كافي المحيط وغيرها لكن في السراج الوهاج إذا صلى في قميص يبرأ من فعله إن يزوره كما مر عن سلمة ابن الأكوع انتهى وهذا الحديث رآه أبو داود وابن خزيمة وابن حبان والبخاري في تاريخه عن سلمة بن الأكوع قال قلت يا رسول الله إن رجلاً أتصيد فأصل في القميص الواحد قال نعم ثم رآه ولو بشوكه هذا لفظ ابن حبان وقريب منه لفظ طائفة فأخذ الشافعي غيره بظاهر هذا الحديث وجعل هذا الأمر للوجوب وأما أصحابنا فقالوا إنه أمر استحباب فإن العورة كأنها ليست بعورة في حقها خارج الصلوة فكذلك فيها فيكره أن يصل وهو محلول الجيب لكونه منافياً للتشويخ كذا في

على البخاري في المقاتلة شرح المشكوة وبه جزم في الدر المختار وأقاد المصنف بالإقتصار على ذكر العورة أن ستر غيرهما ليس بشرط عند اختلاف البعض قال في البناء لا يجب ستر المنكب في الصلوة ولا في غيرها وبه قال مالك والشافعي وعامة أهل العلم وقال أحمد لا تصح صلاته بدون ستر بعض المنكبين ولو بثوب رقيق يصف ما تحته في ظاهر مذهبه حكاه عنه ابن قتيبة في المغني وقال ابن المنذر يجب ستر العاتق مع القعدة عليه لقول النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم لا يصل الرجل في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء أخرجه قلنا قد عارضه قوله على الصلوة والسلام إذا كان الثوب واسعاً فالتحف به إذا كان ضيقاً فالتز به روى البخاري وسئل رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم عن الصلوة في الثوب لو كان نقالاً ولكلكم ثوبان رواه مسلم انتهى وأطلق المصنف استرو لم يذكر ما يستربه إشارة إلى أنه ليس فيه تعيين بل كل ما يستربه العورة وإن كان ثوباً محرماً أو ثوباً لغيره والثوب نجس عند الغلام الطاهر كفي في جواز الصلوة قال في غنية المستعمل لو وجد ثوباً محرماً لا يصلع عراً باعده بالان الصلوة فيه صحيحة عندنا وإن كان حراماً كالصلوة في الأرض المغصوبة خلافاً لأحمد فإن عنده يصلع عراً بالان الصلوة في الحرير لا تجوز عندنا كالصلوة على الأرض المغصوبة ولو وجد ما يستربه كالخشيش ونحوه وجب أن يستربه انتهى وفي القنية عن القاضي عبد المجاد وغيره يجب عليه أن يستر عورته كيف ما قدره كان يخفض بالارواق ويلطخ بالطين وفيها عن شرح الصبا عن عمران وجد ثوباً يستربه أصغر العورات فلم يستر فسدت ولا فلا انتهى فحمل السراويل لا يصف ما تحته حتى لو ستر عورته بثوب رقيق يصف ما تحته لا يجوز الصلوة كما في البرازية قال العيني في منحة السلوك هذا إذا وجد غيره أما لو لم يجد غير ذلك فلا بد أن يصل في ذلك لأنه لا يكون حاله في من العاري وصلوة العاري جائزة فهذا أولى انتهى وفي غنية السوقة ما لو كان الثوب غليظاً لا يرى منه لون البشرة إلا أنه النقص بالعضو وتشكل بشكل فصار شكل العضو مثلاً فينبغي أن لا يمنع ذلك جواز الصلوة انتهى وبه جزم في الدر المختار قال الخطاوي نظر هل يحرم النظر في ذلك التشكل مطلقاً أو حيث وجدت الشهوة انتهى وفي الدخيرة وغيره أن كان على المرأة ثياب فلا بأس بان يتأمل جسدها هذا إذا لم تكن عليها ثياب ملتزمة بحيث يصف ما تحتها ولم يكن رقيقاً فإن كانت بخلاف ذلك فينبغي لمن يفض بصرة الشئ وفي التبيين قالوا لا بأس بالتأمل في جسدها وعليها ثياب ما لم يكن ثوب يبين حجمها فلا ينظر إليه ح لقول عليه الصلوة والسلام من تأمل خلف امرأة ورأى ثيابها حتى تتبين له حجم عظامها لم يرح راحة الجنة ولا عنه متى لم يصف ثيابها لما تحتها من جسدها ليكون ناظر إلى ثيابها وقامت بدون اعضائها فصار كما لو رأى خيمة هي فيها انتهى قال ابن عابد بن في كراهية رد المختار أقول مفادها أن زويرة الثوب بحيث يصف حجم العضو ومنوعة ولو كثيفاً لا ترى لبشرة منه وعلى هذا لا يحل النظر إلى عورة غيره فوق ثوب ملتزم بها يصف حجمها فحمل ما على إذا لم يصف حجمها فحمل انتهى وفي منية المستعمل من صل بقبض ليس عليه غيره فلو نظر الإنسان من تحته فهذا ليس بشئ انتهى قال المحلى في شرحه الصغير والكبير لأن الشرط حصل فإن من رآه أطلق أنه مستور العورة ومنع الروية عند التكلف ليس بشرط ولا لكان لبس السراويل أو ما يقوم مقامه فوضاً فالصلوة ولم يقل به أحد انتهى قلت يؤيده ما روى البخاري عن سهل بن سعد الساعدي قال كان الناس يصلون مع رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وهو عاقداً من ربه من الصغر على رقابهم فقبل للنساء لا توفعن رد سكن حتى يستوى الرجل جالساً لأن هذا النهي ليس لأجل فساد الصلوة بل بروية النساء عورتهن بل لا يقع بصرهن عليها فيفسد بالليل ما رواه أبو داود عن أسماء بنت أبي بكر قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقول من كان منكم يؤمن بالله واليوم الآخر فلا ترفع رأسها حتى يرفع الرجل رأسه

كراهية أن يرين من عورات الرجال وفي البحر الرائق أن يصل في الماء عرياناً فإن كان كذا صحت صلاته وإن كان صافياً يرى عورته  
لا يصح كذا في السراج الوهاج وصورة الصلوة فيه إنما هي في صلوة الجنائز ولا فلا يصح التصوير انتهى وفي النهر الفائق إذا كان له ثوب  
وصل في الماء الكدر لا يجوز له الماء للفرس لقد رتبه على أن يصل خارج الماء بالثوب بركوع وسجود انتهى قال الشيخ استعمل  
النايل في شرح الدرر في الكلامين نظر لا مكان ركوعه وسجود في الماء الكدر بحيث لا يظهر منه شيء إذا سجد متأنفاً  
بل ما يفعله الغطاس في استخراج الفريق ابلغ من ذلك انتهى قال ابن عابد بن في المختار أقول إن فرض إمكان ذلك فقد يقال  
لا يبق ذلك سائراً لأنه حين سجود وارتفاع الماء فوقه لا يصير مستوراً وتصير كما لو صل عرياناً تحت خيمة مستورة الجواز  
كلها أو في مكان مظلم أو كما دخل في كيس وصل فيه فان الظاهر أنه لا يصح صلاته بخلاف ما لو أخرج رأسه وصل فانه يصير  
مستوراً كما لو وقف في الماء الكدر ورأسه خارج وصل الجنائز ثم رأيت في الحاوي الزاهدي من كتاب الاستحسان ما نصه  
إذا أخرج رأسه عن اللحف لا يجوز صلاته لأنه كالعاري أي لا يصل تحت اللحف وهو مكشوف العورة بالأيام لا تصح لأنه  
غير مستور العورة وهذا يؤيد ما بحثناه في مسألة الكيس والله المحرر والحاصل أن الشرط هو ستر عورة المصل استترادات  
المصل من أخفى في خلوة وظلمة أو خيمة وهو عريان فلا نه مسورة وعورته مكشوفة وذلك لا يسمى ساتراً مثله بالمغطس  
في ماء كدر فتأمل انتهى ثم ظاهر كلام المحرر والسراج الجواز في الماء الكدر مطلقاً سواء وجد ثوباً ساتراً أو لا وأما الصافي فإن لم يجد  
غيره يجوز فيه لأنه فيه تقبيل لا اكتشاف ولا فلا وهو الحق لأن الماء الكدر لما كان ساتراً لعورته صار كالسأول فجوز فيه الصلوة  
مطلقاً لوجود الشرط بخلاف الصافي وأما ما يفهم من ظاهر عبارة الدخ المختار على ما قبل من اشتراط جواز الصلوة في الماء الكدر أيضاً  
بعد وجعل الثوب ساتراً فتجدد في ذلك لا كليل في استنباط التنزيل للسيوطي قوله تعالى وجعلنا الليل لباساً استدلال بعضهم  
على أنه إن صل عرياناً في الليل وظلمة فصلاته صحيحة انتهى وفي المنية لو صل عرياناً في بيت ليلاً مظلمة وله ثوب طاهر هو كذا  
على اللبس لا يجوز صلاته انتهى فتأمل ان الظلمة لا عبرة لها في الستة حال الاختيار في مجمع الأئمة قال بعض المشايخ العاري يصل قائماً في ظلمة  
الليل لا يظلمها ستر لعورته وفي الذخيرة هذا ليس عرضي لأن الستة الذي يحصل به الظلمة لا عبرة به وهذا مسلم في حالة الاختيار  
أما في حالة الاضطرار فيكتفي بها انتهى فإن قلت هذا الحكم لا يظهر له شرة لأن عادم الستة يصل كيف شاء في ظلمة كان أو في ضوء  
قلت هب ولكن لا ولي لعام الساتر أن يصل في الظلمة ليستتر الظلمة في الجمل وهذا هو معنى كفايتها في حالة الاضطرار وفي الباية  
لوصل وحده ولم يستر عورته لا يجوز صلاته بالإجماع فتأمل ان الستة لاجل الصلوة لا لاجل الناس انتهى وفيها أيضاً يفترض  
ستر العورة في الصلوة وهو شرط لها فضرها ونقلها عندنا وبه قال أحمد والشافعي وعامة الفقهاء وأهل الحديث وقال بعض  
المالكية هو واجب وليس بشرط لصحة الصلوة وقال ابن رشد في القواعد ان الظاهر من مذ هب مالك هو ان ستر العورة  
من سنن الصلوة وقال بعضهم هو شرط عند الذكركم ون النسيان انتهى ونقل في البحر الرائق الإجماع على أن ستر العورة فرض في  
الصلوة إل أن حدث بعض المالكية كالقاضي استعمل وهو لا يجزى بعد تقرر الإجماع **أقول** من ههنا يظهر أن قول شراح  
الزيادات من الفقهاء من لم يجعل نجاسة الثوب مانعة لجواز الصلوة وهو قول عطاء المحرر سافى وأما الصلوة بدون ثوب  
فلم يجز إلا أحد ليس يصح أن الظاهرة عن نجاسة وستر العورة كلاهما كسان في أنهم اختلفوا في اشتراطهما للصلوة وعدم  
اعتداد المخلاف لمخالفته الإجماع المتعقد على اشتراط كليهما والله أعلم بقى ذكر الدلائل على اشتراط ستر العورة وهي كثيرة  
فتنها قول النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم لا يقبل الله صلوة حائض إلا بخماره إله الترمذي وحسنه وأبو داود وابن

وكان لا يرى ستر العورة

فَإِنْ قُلْتَ الْحَاضِرُ لَهَا صُلَاةٌ مَعْنَى هَذَا الْقَوْلِ قُلْتَ لَمْ يَرِدْ بِهِ صُلَاةٌ أَوْ حَضَرَهَا بَلْ أَرَادَ بِهِ صُلَاةٌ الَّتِي بُلِغَتْ حُجْرٌ  
عَلَيْهَا الْقَوْلُ كَذَا قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي النَّهْيَةِ فَإِنْ قُلْتَ خَيْرَ الْوَاحِدِ لَا يَثْبُتُ الْفَرْضِيَّةُ فَكَيْفَ يَثْبُتُ فَرْضِيَّةُ سِتْرِ الْعَوَّةِ بِهَذَا  
الْحَدِيثِ قُلْتَ هَذَا الْحَدِيثُ قَطْعِيٌّ لِلدَّلَالَةِ ظَنِّي الثَّبُوتِ فَبِالْمَجْمُوعِ يَحْصُلُ الدَّلَالَةُ عَلَى الْفَرْضِيَّةِ كَذَا ذَكَرَ الْعَيْنِيُّ فِي النَّهْيَةِ  
**وعندي** أن هذا الجواب لا يغني شيئاً لأن علماء الأصول صرحوا بأن الحديث لما كان قَطْعِيًّا الدَّلَالَةُ قَطْعِيًّا الثَّبُوتِ يَثْبُتُ  
بِهِ الْفَرْضِيَّةُ وَإِذَا كَانَ قَطْعِيًّا الدَّلَالَةَ ظَنِّي الثَّبُوتِ وَبِالْعَكْسِ يَثْبُتُ بِالْوُجُوبِ الْفَرْضِيَّةُ وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا يَثْبُتُ الْفَرْضِيَّةُ فَقِيَ الْأَمْرُ  
وَالصَّحِيحُ أَنْ يَقَالَ لَا يَثْبُتُ الْفَرْضِيَّةُ بِهَذَا الْحَدِيثِ بَلْ يَثْبُتُ بِهِ الْوُجُوبُ فَحَسَبَ رَحْمَةُ اللَّهِ مِنْ زَعْمِ سُنِّيَّةٍ وَأَمَّا فَرْضِيَّةُ فَنَائِمَةٍ  
بِالْأَيَّةِ قَطْعِيًّا الثَّبُوتِ قَطْعِيًّا الدَّلَالَةَ وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ الْآيَةُ فَإِنَّ الْمَفْسِّرِينَ قَدِ اجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْمَلَأَ  
بِالزَّيْنَةِ هَهُنَا الشَّيَابَ وَلِبْسَهَا سِتْرَ الْعَوَّةِ وَظَاهِرُ الْأَمْرِ لِلْفَرْضِيَّةِ فَذَلِكَ عَلَى فَرْضِيَّةِ سِتْرِ الْعَوَّةِ فِي الصَّلَاةِ فَإِنْ قُلْتَ  
أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَطَفَ قَوْلَهُ تَعَالَى وَكَلَّوْا وَاشْرَبُوا عَلَى قَوْلِهِ خُذُوا وَكَشَكَ أَنْ هَذَيْنِ الْأَمْرَيْنِ لِلْإِبَاحَةِ فَكَذَلِكَ يَكُونُ هَذَا أَيْضًا  
لِلْإِبَاحَةِ قُلْتَ لَا يَلْزَمُ مِنْ تَرْكِ الظَّاهِرِ سَبَبُ آخَرٍ وَهَوَانُ الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ الْمَاهُو لِنَفْعِ الْعِبَادَةِ فَلَوْ وَجِبَ أَنْ يُقْبَلَ لِنَفْعِ حُرْجَاكَ أَقِيلَ فِي  
قَوْلِهِ تَعَالَى فَاصْطَادُوا تَرْكَ الظَّاهِرِ فِي الْعَطْوِ عَلَيْهِ عَلَى أَنَّ الْأَكْلَ وَالشَّرْبَ أَيْضًا وَاجِبَانِ بِقَدْرِ سِدِّ الرِّمْقِ لَا بِقَالَ هَذِهِ الْآيَةُ  
تَرَلَّتْ فِي حَقِّ الطَّوَّافِ عَلَيْهِمْ أَنْ الْمَشْرُوكِينَ كَانُوا يَطُوفُونَ بِالْبَيْتِ عَمَلَةَ الرِّجَالِ بِالنَّهَارِ وَاللَّيْلِ وَيَقُولُونَ لَا تَطُوفْ  
بِئْسَ رِبْنًا فِي شَيَابِ أَرْتَكِبْنَ فِيهَا الذُّنُوبَ قَالَى اللَّهُ تَعَالَى بِهَذِهِ الْآيَةِ عَنْ الطَّوَّافِ عَمَلًا لَا تَلِيسَ فِيهَا دَلِيلٌ عَلَى وَجُوبِ سِتْرِ الْعَوَّةِ  
فِي الصَّلَاةِ لِأَنَّا نَقُولُ قَدْ ثَبَتَ فِي أَصُولِ الْفَقْهِ أَنَّ الْعِبْرَةَ لِعُمُومِ اللَّفْظِ لِمَخْصُوصِ السَّبَبِ فَالْآيَةُ وَإِنْ تَرَلَّتْ لِمَنْعِ الطَّوَّافِ  
عَمَلًا لَكِنَّ اللَّفْظَ عَامٌ تَقْتَضِيهِ وَجُوبُهُ عِنْدَ كُلِّ حُلُولٍ فِي الْمَسْجِدِ صُلَاةً كَانَ أَوْ طَوَّافًا كَذَا ذَكَرَ الْأَمَامُ الرَّازِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ وَهَهُنَا  
سَوَاقُ الْأَخْبَارِ الْأُولَى أَنَّ النَّصَّ لَا يَتَنَاوَلُ غَيْرَ مَا وَرَدَ فِيهِ الْأَكْلُ بَتَنَاوَلُ فِي مَا وَرَدَ فِيهِ وَقَدْ تَنَاوَلَتْ الْآيَةُ الطَّوَّافِ فِي حَقِّ الْوُجُوبِ  
دُونَ الْإِفْتِرَاضِ حَتَّى كَانَ الطَّوَّافُ عَمَلًا مَعْتَدًا بِهِ عِنْدَنَا فَكَذَلِكَ فِي حَقِّ الصَّلَاةِ فَلَمْ يَثْبُتْ لِمَدْعٍ وَأَجَابَ عَنْهُ بَعْضُهُمْ بِأَنَّ النَّصَّ  
يَدُلُّ عَلَى الْإِفْتِرَاضِ لِأَنَّهُ سَقَطَ فِي الطَّوَّافِ يَدْلِيلُ الْأَجْمَاعِ وَهُوَ مَرْدُودٌ بِأَنَّهُ لَا أَجْمَاعَ مَعَ خِلَافَةِ الْأَمَامِ الشَّافِعِيِّ فَلَوْ كَانَ الْأَجْمَاعُ  
لَعَرِضَ الْبَسَةُ فَالْأَصَحُّ فِي الْجَوَابِ مَا ذَكَرَهُ الْهَلَالُادِيُّ الْجَوْنُفُورِيُّ فِي حَاشِيَةِ الْهَدَايَةِ مِنْ أَنَّ الْآيَةَ مَاؤَلَةٌ لِاحْتِمَالِ الْإِبْرَادِ بِالْمَسْجِدِ  
الطَّوَّافِ أَوْ الصَّلَاةِ أَوْ الدَّخُولِ فِيهِ أَوْ مَا يَحِلُّ فِيهِ طَوَّافًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ فَلَمْ يَثْبُتْ بِهِ فَرْضِيَّةُ السَّاتِرِ فِي الطَّوَّافِ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ تَقْيِيدُ الْمَطْلُوقِ  
وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى وَيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ لِعَتِيقِ بِالْآيَةِ الْمَأُولَةِ فَإِنَّهُ غَيْرُ جَائِزٍ كَمَا تَقَرَّرَ فِي الْأَصُولِ وَأَمَّا الصَّلَاةُ نَالِاحْتِمَالَاتٍ بِأَسْرَافِهَا  
لَا تَقْدَحُ فِي لَزْمِ السَّاتِرِ فِيهَا أَمَّا عَلَى الْإِحْتِمَالِ الثَّانِي وَالرَّابِعِ فَبِعِبَارَةِ النَّصِّ وَأَمَّا عَلَى الْإِحْتِمَالِ الثَّلَاثِ فَبِالدَّلَالَةِ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ الْأَصْلَ  
مِنَ الْمَسْجِدِ الصَّلَاةُ لِأَنَّ الْمَسَاجِدَ لَمْ يَنْبَغِ إِلَّا هَذَا فَلَمَّا ثَبَتَ لَزْمُ السَّاتِرِ عِنْدَ الدَّخُولِ ثَبَتَ لَزْمُهُ عِنْدَ الصَّلَاةِ بِالطَّرِيقِ الْأُولَى فَكَانَتْ  
قَطْعِيَّةً فِي حَتْمِهَا وَكَذَلِكَ عَلَى الْإِحْتِمَالِ الْأُولَى لِأَنَّهُ لَمْ يَأْجِبْ فِي الطَّوَّافِ وَهُوَ أَوْسَعُ مِنَ الصَّلَاةِ لِحُلِّ النُّطْقِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَفْعَالِ فَيُغْلَاظُ  
يَجِبُ فِي الصَّلَاةِ أَوَّلَى وَلَا يَكُنْ هَذَا فِي الطَّوَّافِ لَأَنَّهُ لَا يَدِيدُ بِهِ الصَّلَاةُ عِبَادَةً لِأَنَّ شَأْنَ الطَّوَّافِ أَوْضَعُ فَلَا يَلْزَمُ مِنْ لَزْمِ عَرِشِ الصَّلَاةِ  
لَزْمُ عَرِشِ فِي الطَّوَّافِ الثَّانِي أَنَّ الْعَرَبَ كَانُوا يَطُوفُونَ عَمَلَةَ فَتَرَلَّتْ هَذِهِ الْآيَةُ تَحْيَا لَهُمْ عَمَلًا كَانُوا وَتَنْصِيصًا بِأَنَّ السَّاتِرَ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ جَالٍ  
فِي الْعِبَادَةِ وَغَيْرِهَا لَأَنَّ عَمَلَهُمْ أَنْ تَزْعُمَ الثُّبُوتَ عِنْدَ الطَّوَّافِ حَسَنٌ فَكَانَتْ الْآيَةُ نَاطِقَةً بِفَرْضِيَّةِ السَّاتِرِ عِنْدَ الصَّلَاةِ مِثْلَ الْفَرْضِ  
فِي غَيْرِهَا وَلَا دَلَالََةَ لَهَا عَلَى كَوْنِهِ مِنْ فَرْضِ الصَّلَاةِ وَالْمَطْلُوبُ هَذَا لِأَنَّ الدَّخُولَ وَجَوَابَهُ أَنْ التَّعْلِيلُ الْوَارِدُ فِي قَوْلِ كُلِّ مَسْجِدٍ بَيِّنٌ عَلَى جَمْعِهِ  
لَزْمُ السَّاتِرِ لِحَقِّ النَّاسِ إِذَا لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَلْزَمُ فِي كُلِّ مَسْجِدٍ بَلْ فِي مَسْجِدٍ رَأَى النَّاسَ فِيهِ فَلَمَّا قَالَ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ عَلِمْنَا أَنَّ الْفَرْضَ يَتَبَيَّنُ لَزْمُهُ



## واستقبال القبلة

محمى العباد كما ينبغي فأئذ ذكر في البحر عن شرح منية المصلان ستر العورة خارج الصلوة بحضرة الناس واجباً عاماً كالإتيان في موضع وفي الخلو فيه خلافات وأصح وجوبه إذا لم يكن إلا اكتشاف لفرض صحيح انتهى لا يقال لستران كان حقاً للعباد ينبغي أن لا يجب التحلوة وإن كان حقاً لله تعالى فإله تعالى يرى المكشوف والمستور سواء فلا فائدة في الستار لا نقول مختار الشق الثاني لكن الله تعالى يرى المكشوف تاركاً للأدب والمستور متاداً بهذا الأدب واجبة مراعاة عند القدرة عليه في جواهر الفتاوى لكن ما كان قال الأستاذ جمال الدين الترمذي في أوقات الخلو في غير الصلوة يجوز ويكره لأن ستر العورة في الصلوة واجب ليكون بالستر تحفظاً بالملائكة الذين لا عورة لهم كأنه يلحق بهم بالوضوء في أنه لا حاجة معه فيكون من أهل الحضرة والمناجاة وفي غير الصلوة لا يجب إلا أنه يكره فإنه وإن لم يكن يصلي فإن معه الحفظ والملائكة تهرب عند كشف العورة انتهى قال واستقبال القبلة السنين في قول الفقهاء هذا ليس للطلب فإنه ليس الفرض طلباً للمقابلة إنما الفرض المقابلة فاستقبل ههنا بمعنى قبل كاستمر واستقرته عليه ابن نجيم والشر بن لاني وغيرهما فإن قلت يمكن أن يكون السنين للطلب ويكون إشارة إلى اشتراطية استقبال الكعبة قلت اشتراط نيته إنما هو قول البحر جاني ومن تبعه وأصح أنه لا اشتراطية للكعبة للصلوة كما في الخلاصة والبنية قال في البحر على هذا فتقول لهم لو نوى نية الكعبة لا يجب لأن المراد بالكعبة العروة لا البناء إلا أن يريد بالبناء جهة القبلة فيجوز ذكره في المحيط وغيره فتقول لهم لو نوى أن قبلته محراب مسجد لا يجب لأنه علامة وليس بقبلة كما في الحاشية فتقول لهم لو نوى محراب إبراهيم على بنينا وعليه الصلوة والتسليم ولم ينو الكعبة قبل لا يجب إلا أن ينو جهة وقيل إن لم يكن الرجل بمكة أجزاء إلا لا يجوز وأخذ في المحيط والبدائع فنبهني على الضعيف ما على الصحيح فيجوز كما ذكره ابن أمير حاج الحلبي انتهى وأنا فرض استقبال الكعبة لقول تعالى فوجهك شطر المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره قال بعض المفسرين معنى الشطر الوسط فتعناه قول وجهك وسط المسجد الحرام وهو الكعبة قائماً وأربعة في وسط المسجد الحرام وإلى ما لا نقاضى أيضاً ويأتى وتخرج ابن أبي حاتم عن رفيع قال شطره تلقاه بلسان الحبش فالمراد بالمسجد الحرام هو الكعبة وهذا سبق على جواز وقوع غير العرب في القرآن كما هو المذهب المختار وسبقني في ذلك الحافظ السيوطي في رسالة مفردة مسماة بالمذهب في ما وقع في القرآن من العرب ودوى البخاري في الصلوة ومسلم في المناسك والنسائي عن غطاء قال سمعت ابن عباس قال لما دخل رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم البيت دعا في تواضيه كلها ولم يصل حتى خرج منه فلما خرج حتى كعب ركعتين في قبلته لقبلته وقال هذه القبلة وسمى أبو داود في الجهاد والترمذي في الأيمان والنسائي في المحاربة والبخاري في الصلوة عن انس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فإذا قالوها وصلوا أصلاً ثم أتوا قبلتنا وذبحوا ذبيحتاً فقبل حرمات علياً ماءهم وأموالهم لا يجرأون بها على الله تعالى وسمى النسائي والبخاري عن انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا ذبيحتاً فذلك المسلم الذي له ذممة الله تعالى وذممة رسوله فلا تخفها الله في ذمته وسمى ابن ماجه عن أبي حمزة الساعدي قال كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم إذا قام إلى الصلوة استقبل القبلة ورفع يديه وقال الله أكبر وشمل يديه أبو داود في سننه وفي الباب حديث كثيرة أغنى شهرتها عن ذكرها ههنا وأعلمون المصل ما أن يكون في مكة أو في المدينة أو في غيرها فإن كان في مكة ففرضه استقبال عين الكعبة سواء كان في المسجد الحرام أو خارجه فلو صلى في مكة متوجهاً إلى الكعبة بحيث لا ينطبق الخط المستقيم الخارج من عنقه

على الكعبة ليرجع صلاته وهو ظاهر عبارة النسخ في الكثرة وصرح به في الكافي لكن الذي صححه في معراج الدراية والتحجيج بينهما في الجهر والسر  
وأفرد القمي تاشي في فتح القفاد وبه جزم الشرنلالي هو أنه أنما يشترط عين الكعبة لمن كان يحضرها فأنما من لم يكن مشاهدا لها فهو كافيا  
لا يشترط له الاستقبال جهة الكعبة كالحاج عن مكة وظاهر بعض الكتب الفقهية كالمدينة والرد وشرح النقاية لا لباس لأداه هو  
الاطلاق ولذا فإن القمي تاشي في شرح زاد الفقير اطلاق الشرح والمتون والفتاوى يدل على أن المذهب الرابع هو عدم الفرق بين  
ما إذا كان بينهما محائل ولا انتهى أقول قد تقرر في موضعه أن التصريح بالترجيح يقدم على ما يستفاد من الاطلاق فهذا وإن اقتضى اختيار  
سارجه في التحجيج في غير ذلك الرابع فهذا عندى هو الاطلاق لقوة دليل ذلك لأننا عدل عن اشتراط عين الكعبة إلى اشتراط  
جهتها لغير ذلك فدل على ترجيح غيره فانه لو قيل باشتراط عين الكعبة للفتابين كان ذلك حرجا عظيما عليهم فدل ذلك على ما اشتراط  
جهة الكعبة لهذه وهذا الأمر مفقود في المكي لغائب عن الكعبة إذا خرج هناك بل يمكن له اعتبار عين الكعبة فينبغي أن يكون  
التعويل عليه والله أعلم وفي الجهر في الدراية أن كان بينه وبين الكعبة محائل لا صح أنه كافيا وبأن المحائل أصلها كان أن  
يجتهد الأول أن يصعد ليصل به إلى اليقين وفي فتح القدير عندى في جواز التحجج مع إمكان صعوده أو اشكاله لا المصير  
إلى الدليل الظني وتركه ألقاط مع إمكانه لا يجوز وما أقرب قوله في الكتاب أن الاستحباب فوق التحريم فإذا امتنع المصير إلى  
الظني لا مكان ظني أقوم منه فكيف يترك اليقين انتهى وأن كان المصل في المدينة يجب له استقبال عين الكعبة أيضا  
قال العيني في شرح الهداية يجب أن يكون بالمدينة وبالمواضع التي صلى فيها رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم كذلك  
أي يفرض صابغة العين لأن قبلتها معلوم يتيقن لا خياره عليه الصلوة والسلام بذلك وقال أبو البقاء قبل المدينة  
حين وضعها جابر بل عرفه أن محله مناسب للكعبة وقيل كان ذلك بالمعينة بأن كشفت الجبال وأزيلت المحائل فطرى  
عليه الصلوة والسلام الكعبة فوضع القبلة عليها انتهى وبه صرح في الدر المختار وترجمه بعضه بأنه لا يلزم من ثبوت قبل  
المدينة بالوجه أن تكون على عين الكعبة لا احتمال كونها على جهتها وفي الفصل السابع من الباب الثالث والثلاثين من وفاء الوفا  
من خصائص المدينة أن لا يجتهد في محاربة لا نصوص قطعا فلا محل للاجتهاد فيه حتى بالعمنة واليسر بخلاف محارب  
المسلمين والبراد مكان مصلاته صلى الله عليه وعلى آله وسلم وقال الرافعي في معناه سائر البقاع التي صلى فيها رسول الله  
صلى الله عليه وعلى آله وسلم إذا ضبط المحارب انتهى قلت الذي يظهر لي هو أن قبله أهل المدينة إنما هي عينها لا جهتها لأن  
في خصوص محراب رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم في المدينة لأن محرابه قد بنى إلى عين الكعبة كما ترجم في بعض المطبوعات  
على ما ذكرها السهمودي منها ما رواه يحيى بن طريق ابن زبالة وغيره عن الجليل بن عبد الله الأرمزي عن جابر بن عبد الله عن  
أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم أقام رهطا على زوايا المسجد بعدد القبلة فأتاه جابر بن عبد الله فقال يا رسول الله صنع  
القبلة وانت تنظر إلى الكعبة ثم قال بيده هكذا فاما ط كل جيل بيده وبين الكعبة فلما فرغ قال جابر بيده هكذا فأتاه الجليل  
والشجر والأشياء على حالها وصارت قبلته إلى الميزاب وروى أيضا في عام ما وضعت قبله مسجدى هذا حتى رقت إلى  
الكعبة فوضعتها أمها وأما سائر البقاع التي صلى فيها رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم في غير المدينة كالطريق وغيره فلا  
التوجه هنا إلى العين لأنه لم يعلم يتيقن أنه عليه الصلوة والسلام صلى هنا إلى غير فعله صلى إلى جهة الكعبة ولزم  
في ذلك شيء فافهمه وأن كان المصل في غير الحرمين يفترض له عين الكعبة أيضا عند الشيخ أبي عبد الله الجرجاني شيخ القدر  
وأصحهم كافي الهداية عندنا هو أن فرضه جهتها لا عينها لأن التكليف بحسب الموسع قال العيني به قال جمهور أهل العلم

منهم النور ومالك وابن المبارك واحمد واسحق وابوداود والمزني والشافعي في قول واخرجه الترمذي عن علي بن عيسى  
وابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم حتى انتهى وقرئ الخلاف بيننا وبين الجرجاني نظره في اشتراطية عين الكعبة فتدركه تشتط  
ذلك لان الشرط عندنا لما كان اصابة عينها ولا يمكن الا بالنية فيفرض ذلك وهو قول الشيخ ابى بكر محمد بن الفضل وكان الشيخ ابوبكر  
ابن حامد لا يشترطها وهو المختار كما في البدائع وبعضهم اختار قول ابى حامد في الحراب وقول الفضل في الصحراء كذا في النهاية  
وفي تفسير المدارك للشيخ قوله تعالى قول بجهك شطرا مسجد الحرام اي نحوه وسميته لان استقبال عين القبلة متعسر على الناس  
وذكر مسجد الحرام دون الكعبة دليل على ان الواجب مراعاة الجهة دون العين انتهى وذكر السيوطي في الدر المنثور انه اخبر البيهقي عن  
ابن عباس مرفوعا انه قال البيت قبلته لاهل المسجد قبلته لاهل الحرم والحرم قبلته لاهل الارض في مشارقها ومقاربها من  
استى فهذا يؤيد مذهب الجمهور في الجهر الواقع لغيره الى فرضه اصابة الجهة وهي الجانب الذي اذا توجه اليه الشخص كونه مساميا  
لكعبة او هو انما تحقيقا بمعنى انه لو فرض خط من تلقاء وجهه على اوية قائمة على الافق يكون ما على الكعبة او هو انما لو كان يكون  
تقريباً بمعنى ان يكون مخرقا عن الكعبة وهو انما اخبرنا لا يزول به المقابلة بالكلية بان يبقى شيء من سطح الوجه مساميا لها لان المقابلة  
اذا وقعت في مسافة بعيدة لا تزول بارتفاع بل بزيادة المسافة فبقيت في مسافة قريبة وتلك اوضاع العلم قبلته بلداً ولبلدين وبلاد  
على سمت واحد انتهى وفي فتاوى قاضيان جهة القبلة تعرف بالدليل وهو في الامصار والقرى المحاريب التي نصبها الصحابة  
والتابعون فحين فتحوا العراق جعلوا قبلة اهلها بين المشرق والمغرب ولذلك قال ابو حنيفة ان كان بالعراق جعل المغرب عن يمين  
والمشرق عن يساره وهكذا قال محمد بن واذا قال ذلك لقول عمر بن الخطاب جعلت المغرب عن يمينك والمشرق عن يسارك فما بينهم قبلة  
لاهل العراق وحين فتحوا الخراسان جعلوا قبلة اهلها ما بين مغرب الصيف ومغرب الشتاء فقلنا انما عرفت استقبال المحاريب  
المنصوبة فان لم تكن في السؤال عن اهل ما في المغاور والبحار فالدليل القبلة النجوم لقول عمر بن الخطاب من النجوم ما قبلت ابا القبلة  
والتخلف في قبلة ما سوى ذلك فقيل اذا جعلت بنات نفس الصغرى على اذنك اليمنى واخرت قليلاً الى شمالك فذلك القبلة  
وقال بعضهم اذا جعلت الجدي خلف اذنك اليمنى فذلك القبلة وعن ابن المبارك وابى مطيع وابى معاذ وغيرهم قبلت العقرب وعن بعضهم  
اذا كانت الشمس برج الجوزاء ففي آخر وقت الظهر اذا استقبلت الشمس قبلت القبلة وعن الفقيه ابى جعفر القاضى صدر الاسلام ابى القبلة  
ما بين النسر والواقع والشرط ان انتهى لمختار في الفتاوى الخيرية سئل الفقيه خير الدين الرضائي عن اهل مدينة قدسية  
قال بلغ اجمع التواتر عن اباهم يصلون الى القبلة مستلزمين عليها بحاريب المسلمين بساجد هم التي بلغ اجتماعتهم عند التواتر من سجد  
عمر الخطاب وكان قد جاءه فلكي يقول ان هذه المحاريب ليست على جهة القبلة وانما هي جهة مستلزمة بالقواعد الفلكية فيقول على قول الجاهل  
بان فرض غير الكى اصابة الجهة عند انقضاء قول الفلك المذكور ان بطعن بالخرافات البسرة الذي لا يجاوز الحد المذكور وهو على تقدير  
صدقه لا يمنع الجواز ولهذا قال الرضائي لا يجزئ الخصر مع المحاريب وقد جعل قاضيان السؤال عن اهل مؤخر عن المحاريب وذكر  
بعضهم ان اقوى الادلة القطب فيجعل من بالشام وداره ورومله ونيابلس وبيت المقدس من جهة الشام كدمشق وحلب وجوزنا لكل  
الاعتماد على القطب لانه في ذلك من نوع الخرافات وهذا على قول من اعتبر الجهة وهو المختار انتهى مختصراً وفي جامع الرموز لابس  
الخرافات اخبرنا فليلا لا يزول به المقابلة بان يبقى شيء من سطح الوجه مساميا للكعبة ومنهم من بناء على بعض العلوم المحسنة الان  
العلامة البخاري قال في بحثه لقياس من لكشف ان اصحابنا لم يثبتوا وجهه ويشعر كلام قاضيان انتهى وذكر في البحر عن الشيخ  
اربعة اوجه في معرفة القبلة الاول اذا جعلت عين الشمس عند طلوعها على ارض ذلك البلد فذلك تذكها والثاني اجعل عين الشمس

المعروف بغيره فيكون من غير ما ذكره في قوله تعالى انما جعلت المغرب عن يمينك والمشرق عن يسارك فما بينهم قبلة

مؤخر عينك اليسرى تدركها والثالث اجعل عين الشمس على مقدم عينك اليمنى ما يلى الالف عند صيرورة ظل كل شئ مثليه بعد الزوال فانك تدركها والرابع اجعل عين الشمس على مؤخر عينك اليمنى عند غروب الشمس فانك تدركها وذكر بعضهم ان اقوى الادلة القطب وهو نجم صغير في بنات نعش الصغرى بين الفردين والجدي اذا جعل الواقف خلف اذنه اليمنى كان مستقبلا لا قبله ان كان بالكوفة او بغداد او همدان او قرظون او جرجان او طبرستان ويجعل من بصره على عاتق الكيسر ومن بالعراق على كفه الايمن انتهى وفي شرح النقاية للابريجدي اختلفت عباراتهم في تعيين القبلة فتخلى عن عبد الله ابن المبارك انه قال اهل الكوفة يجعلون الجدي خلفت لقفافا استقبالا القبلة وتحمل الجدي خلف الاذن الايمن وعن ابى يوسف انه قال في قبله اهل الرى يجعل الجدي على المنكب الايمن وقال بعضهم في غيرها اذا جعلت بنات نعش الصغرى على اذنك اليمنى واخرفت قليلا الى شمالك فتلك القبلة وعن ابن المبارك قبلت العقرب اى مغيبه وعن بعضهم اذا كان الشمس في برج الجوزاء في اخر الوقت فاستقبلت الشمس بوجهك فتلك القبلة وكان ابو منصور الماتريدي يقول ينظر الى مغرب الشمس في طول ايام الصيف ويعينه ثم ينظر الى مغربها في اقصر ايام السنة ويعينه ثم تدع الشاكين على يمينك والثلث على يسارك فتلك القبلة وعن الفقيه ابى جعفر اذا قامت مستقبل المغرب عند العشاء الاخرة في اخر الصيف يكون فوق رأسك نجمان صغيران متقابلان فالذى عن يمينك نشأ الواقع وسقوطه يكون جلاء منكبك الايمن والذي عن يسارك يستل الطائر وهو اسرع مما سقوطا وسقوطه يكون جلاء عينك اليمنى فالقبلة ما بين سبطهما الكل من الفتاوى الظهيرية وفي فتاوى قاضيان اقر به لا قايلا الى المقصود ما قاله ابو جعفر في الخلاصة المختار ما قاله الشيخ ابو منصور ولا يخفى عليك ان القبلة تختلف باختلاف البقاع وما ذكره هو كلام المجتهد من فاما يصح بالنسبة الى بقعة معينة واما القبلة اما يتحقق بالقواعد الهندسية والحساب بان يعرف بعدد مسكن عن خط الاستواء وعن طرف المغرب ثم بعد البعد المفروض كذلك ثم يقاس بتلك القواعد ليتحقق سمت القبلة وعن قد حققنا بتلك القواعد سمت قبلة هراة حيث عن الافات فظهر لنا انه اذا قسم الربع العربى الى الجوفى من الدائرة الهندية بخمسة عشر فرسا متساويا فمعد من نقطة المركز ستة اقسام منها اثنان من نقطة الجنوب تسعة اقسام تحتها انتهى يخرج منه الى مركز الدائرة خط فهو خط سمت القبلة وهذا يقع عن يسار مغرب قصر ايام السنة حيث يغرب القرب وهو موافق لما ذكره ابن المبارك وابو المطيع فيما وقع في التجنيس الملتقط انه لو صعد الى جهة خرجت ما بين مغرب لصيف ومغرب لشتاء فسلك صلاتنا يصح في بعض البقاع انتهى كلامه الابريجندى في ذكر في البحر عن عدة الفتاوى الكعبة اذا رفعت عن مكاتها لزيارة اصحاب الكرامات ففي تلك الحالة جاز صلاة التوجهين الى الارض انتهى وشبهه في لسانه خانية عن العناية فعلم ان المعتبر في القبلة العرضة لا البناء ففى من الارض السابعة الى العرش وفي البحر ايضا في باب الصلاة الى الكعبة اما جازت الصلاة فوقها لان الكعبة هي العرضة والهواء الى عنان السماء عند نادى البناء فتوصل على جبل بن قيس جازا لان الكعبة لما فيه من ترك التعظيم وقد روى انتهى عنه وفي المجتبى في البناء في عهد ابن الزبير ليس على قواعد التحليل في عهد الحاج لبعيدها الى الحالة الاولى والناس يصيرون اليها انتهى **اقول** في كلام المصنف اشارة الى حيث لو قبل استقبال الكعبة لان الكعبة مشتقة من الكعب بمعنى الارتفاع فكل بيت مربع كعبة بالفتح كقول النوى في هذبه عن ابيهم واما القبلة ففى اسمها يقابله فاعلم ان الكعبة اسم للبيت المرتفع ولا يقال للحجر العروة كعبة ومن اطلقها عليها فقد تسامح والقبلة اسم لجهة المقابلة سواء كان هناك ارتفاع او لا فاشار



## والسنية

بقوله استقبال القبلة الى ان ما يجب ان يستقبل ليس هو البناء بل العربة من الارض الى العرش **فرفع آخر** وصل متوجها الى الخطير وحده لا يحق الصلوة كما في غنية المستعمل ووجهه ما ذكره الشارح في كتاب الحج وسياق تقريره من ان شرطية الاستقبال ثبتت بنص الكتاب وكون الخطير جزءا من الكعبة انما ثبتت بخبر الواحد فينبغي الاحتياط في امر العباد بتخللات الطواف فان الاحتياط فيه ان يكون من وراء الخطير **فان ذلك** هل يعتبر ذلك في النجوم لمعرفة جهة القبلة اختلفوا فيه فقال قوم هي معتبرة وعند آخرين ليست بمعتبرة وعليه اطلاق عامة المتن كذلك في النزهة الفائق وشرح ابن عابدين فقال لو اراد في المتن ما يدل على عدم اعتبارها وقال الله تعالى وانجوم تهتدوا بها على ان محاريب الدنيا كلها انصبت بالتحريم حتى متى كان قبل في الحجر لا يخفى ان اتوى الادلة النجوم والظاهر ان الخلاف في عدم اعتبارها انما هو عند رجوع المحاريب القديمة الى الجوز الحريم معها لا يلزم خطية السلف الصالح وجهاه المسلمين بخلاف ما اذا كان في المفاوز فينبغي الاحتياط بالنجوم ونحوها النصريح علمائنا وغيرهم بكونها علامة معتبرة فينبغي الاعتماد في امرواوقات الصلوة وفي القبلة على ما ذكره العلماء الثقات في كتب المواقيت وعلى ما وضعوه لها من الاكلات كالربيع ولا سطر فاتها ان لم تقلد بغيره فقل عليه النظر للعالم بما ثبت وعلمه للظن كونه في ذلك ولا يرد على ذلك ما صرح به علمائنا من عدم الاعتماد على قول اهل النجوم في دخول رمضان لان ذلك مبني على ان الصور معان برؤية الهلال لمحدث صوموا لرؤية وقولوا لهلال ليس مبني على الرؤية بل على قواعد ملكية وهي وان كانت صحيحة في انفسها لكن اذا كانت ولا دته في ليل هكذا فقد يرى فيها الهلال وقد لا يرى والشارع علق الوجوب على الرؤية لا على الولاية هذا ما ظهر في والله اعلم انتهى كلامه **قال** والسنة هي التشديد وقد تخفف لغة بهم القلب على الشيء واصطلاحا قيل تصد للتقرب الى الله تعالى في ايجاد الفعل واورد عليه بان لا يشتمل نية المنهيات فالصواب في تفسيرها توجه القلب نحو ايجاد فعل او تركه موافق لغرض جلب نفع او دفع ضرر حال او مآل كذلك قال المحقق في حاشية الاشياء وقال السيوطي في التوضيح النية بالتشديد من نوى معنى قصد الاصل فنية قلبت الواو بياء وادغمت لياء في الياء وتخفيفها لغة من وفي بني ابي ابطان النية تحتاج الى ابطاء لتصحها انتهى والاضابط في اشتراط النية عند الشافعي ان لا يترتب عليه الثواب والعقاب من المباحات والمعاملات لا يشترط فيه النية واما ما سواها فيشترط فيه النية سواء كان عبادة مقصودة او لا واما عندنا فلا يشترط النية للصحة الا في العبادات المقصودة نعم لا ثواب الا بالنية فلا يشترط الصحة للوضوء وسائر العورة واستقبال القبلة وتطهير الثوب ولا اذان كما ذكرها ابن نجيم في الاشياء والنظام واستدل بعضهم على اشتراط النية في العبادات المقصودة كالصلوة ونحوها بقول النبي عليه الصلوة والسلام انما الاعمال بالنية وهذا هو المذكور في الهداية وشرح هذا بوجهين الوجه الاول ان معنى الحديث عندنا على ما تقر انما ثواب الاعمال بالنيات ولا دلالة على اشتراطها للصحة عمل من الاعمال واجاب عنه الشارح في شرح التقي في موقع هذا الشرح بان المقصود من العبادات المقصودة انما هو الثواب فاذا خلعت عنها لا يكون لها صحة بخلاف الوضوء وغيره من الوسائل فان المقصود منها اثبات الثواب وصحة ما شرط له فيقول الثواب لا يفوت للصحة فمن هذه الحجة قلنا باشتراط النية في الصلوة ونحوها لان الحديث دل على ذلك صراحة وقدم ماله وما عليه فلا نسي ولا خوف من اللطالة فقد ذكره والوجه الثاني هو ان علماء الاصول صرحوا بان هذا الحديث ظني لثبوت الدلالة وهو يفيد السنية والاستحباب دون الوجوب والافتراض فان الحديث ان كان قطعي لثبوت قطعي الدلالة يثبت به الفرضية كالنصوص المفسرة والحكمة وان كان ظني لثبوت ظني الدلالة كالايات والمأثورات بالعكس كما خبر الاحاد

## ق العواردة للرجل من تحت ستر المائت كبتيه

لكن مفهومها قطعاً يثبت بها الوجوب وأن كان ظني لثبوت ظني الدلالة يثبت به الاستحباب والسنية  
 بحسب كذا ذكره ابن ملك في شرح المنار وقال بعضهم إنما اشترطت النية في الصلوة ونحوها لقوله تعالى وما أمروا  
 إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين وهذا هو المذكور في صحة السلوك وفيه أن هذه الآية على ما ذكره أكثر المفسرين  
 في باب التوحيد فلا تكون ما نحن فيه فالأصح أنبات هذا الشرط بالاجماع فأمر اجمعوا من لدن رسول الله صلى الله  
 عليه وعلى آله وسلم إلى هذا الزمان على أنه لا بد في عبادات المقصودة من النية نعم اختلفوا في الوسائل قال والعورة  
 للرجل لما فرغ من شرط الصلوة وكان قد فرغ من تفصيل الشرط الثلاثة الأول في كتابه للطهارة أراد أن يبين  
 بعض تفصيل الثلاثة الباقية أي ستر العورة واستقبال القبلة والنية وقد مر ذكر ستر العورة على الاستقبال والاستقبال  
 على النية ليعوض النسيان ودأب فيهما المأزلة الوضعية فإن الصلوة لا تستقبل ثوبين في الصلوة وخص الرجل  
 بالذكر كراهة من المرأة فإنه يأتي ذكر عورتها وأصبي جداً فإنه لا عورة له ولا بأس بالنظر في عورة الصبي مسها كما في  
 الجرح عن الظهيرة وفيه عن السراج الوهاج لا عورة للصغير جداً والصغيرة ما لم يشهها ثم القبل والذكر ثم يثبته بعد ذلك  
 إلى عشر سنين ثم يكون كعورة البالغين انتهى وفيه المخارقات المحلى فسر شيخنا الصغير جداً بـ أربع سنين فأدوها  
 أدريس عزاء فقط أقول قد يؤخذ ذلك مما في جواهر الشريعة لا الية ونصه إذا لم يبلغ الصغير والصغيرة جداً حداً شهوة يغلبها  
 الرجال والنساء وقدرة في الأصل بأن يكون قبل أن يشكروا انتهى في التمهيد ينبغي اعتبار السبع لا مرها بالصلوة إذا بلغا السن  
 أقول شيئاً في المحظر أن الأمانة إذا بلغت حداً شهوة لا تعرض لسبع في إذا واحد كان ظهرها وبطنها عورة فقد أعوها حكم  
 البالغ من حين بلوغ حداً شهوة واختلفوا في تقدير مدة الشهوة فقيل سبع وقيل تسع وسيأتي في باب الأمانة تصحيح  
 عدم اعتبارها بالسن بل الاعتباران يصلح للجامع بأن تكون خفية وهذا هو المناسب اعتبارها ههنا انتهى كلام ابن عبد بن دق  
 البناء الصغيرة جداً لا بأس بالنظر إليها وقال الشافعي يساوي في لعورة المحر والعتيد الصبي حكاه النووي ولنا ما سطره  
 ابن عباس قال آيت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فرج بين فخذى الحسن وقيل ذكره ذكر الطبراني في صحيحه الكبير  
 انتهى وهل يجب على الصبي فاصط ستر العورة الظاهر أنه يشترط للصلوة في حقه أيضاً وإن كان لا يوصف بالوجوب في حقه كما قالوا  
 في القيام ونقل المحمدي عن جامع احكام الصغار أن صلت المراهقة بلا وضوء تؤمر بالأعادة بالطهارة على سبيل الاحتياط وكذا إذا  
 عرأته انتهى وبه صرح في الغنية عن الوبري ونصه صبغة صلت مكشوفة الرأس لا تؤمر بالأعادة ولو صلت مكشوفة العورة تؤمر  
 بالأعادة وكذا لو صلت بغير وضوء انتهى وهكذا في الفتاوى السراجية والبناءة وقال في نصاب الاحتساب عن الملقط الناصح  
 الغلام إذا بلغ مبلغ الرجال لم يكن صحيحاً كحكم الرجال وإن كان صحيحاً فهو في حكم النساء وهو عورة من فرقة إلى قدره يعني لا يحل  
 النظر إليه عن شهوة فاما السلام والنظر إليه لا عن شهوة فلا بأس به ولهذا لم يؤمر بالقبض انتهى في فتح القدير علم أنه لا ملازمة  
 بين كونه ليس بعورة وجواز النظر إليه فلو لم ينظر إلى بطنه عن شهوة مع استعار العورة ولذا حرم النظر إلى وجه المرأة ورجلها  
 إذا شك في شهوة ما عند عدم الشهوة فيحوز النظر إلى وجهها ووجهها لا مرد ولو كان جميلاً كما هو مقتضى كلامهم في الكتب المعتدلة  
 انتهى قال من تحت ستره إلى ما تحت ركبته أفاد بهذا أن السرقة ليست بعورة والركبة من العورة خلافاً للشافعي فيها تسنن ذكر  
 تحقيق المذهبين في شرح كتاب الكراهية أن شاء الله تعالى وقال العيص في البناءة ناقل عن النووي في عورة الرجل خمسة أرجه

هو بضم الحاء تنوين فتح ثيم معجمة الهمزة والفتحة ثم الراء المكسورة وفي آخرها واو ساكنة اسم قرية بجبال بني حنابلة اليماثلج بحوض الفصيح كذا في تاريخه والبيان ۱۱۰ من ترجمه اسد

وللمرء كل بدن فيها إلا الوجه والكف والقدم

في الصلوة استتورت فورا قبل اداء ركن بعمل قليل مع القدرة على الاستمرار تبطل صلاتها وكذا لو عجزت عن الاستمرار فان لم يستمر مع القدرة الى اتمام ركن او استمرت بعمل كثير فسدت وقيد الزيلعي الفساد باداء ركن يكونه بعد العلم بالعق وترده في المحدث بان كثير من فروع المذهب من نظائر هذه المسألة تدل على ان العلم ليس بشرط كما في فتاوى قاضيان اذا انكشف شيء من ركن في الصلوة وادى معه ركنًا فسدت علمه او لم يعلم وفي عدة الفتاوى ان رجل مات بمكة فلزم امرأته ان تعيد صلاته سنة فقل هو رجل علق عتق جاريته بوته ومات بمكة وهي لم تعلم بوته وصلت مكشوفة الرأس فانها تعيد الصلوة من ركن بوته ثم قال صاحب البحر فخرج حسن لمرأته منقولا لا يتناهى وهو مذكور في شرح المذهب لو قال ان وصلت صلوته صحيحة فان حرة فصلت مكشوفة الرأس ان كان في حال عجزها عن الاستمرار في صلاتها وتفق وان كانت قادرة على الاستمرار فصلت صلاتها ولا تعق لكانها لو عتقت صادرة حرة قبل الصلوة وجرح بعض صلاتها مكشوفة الرأس واذا التزم لم تعق فان شأت العتق يؤدي الى بطلانها فبطل وصححت الصلوة انتهى وفيه عن المجتبى لو وصلت شهرا بغير قناع ثم علمت بالعق منذ ثمها يعيد ما قال في المذهب كل بدن فيها صريح في القاموس والمغرب ومجمع البحار ان البدن سر ما سوى الرأس ولا أطراف والمجمل اسم للمجموع فالمراد بالبدن ههنا المجمل لا لا يصح الاستثناء بقول لا الوجه الا ان يكون منقطعا وهو لا يقع في كلامه الفصيح صرح به جمع من ارباب الاصول قال الا الوجه والكف والقدم اعلم ان المرأة كلها عورة كما ترى الترمذي في آخر كتاب الرضاع مرفوعا المرأة عورة فاذا خرجت استشرفها الشيطان وأخرجها الزاد وابن حبان ايضا فينبغي ان لا يجوز النظر الى عضو من اعضائها لكن الشارع رخص في بعض الاعضاء التي تحتاج المرأة الى كشفها غالبا وينعسر عليها في جميع الاحيان سترها قال الله عز وجل ولا يبدن زينتهن الا ما ظهر منها وليضربن بخمرهن على جيوبهن الآية قال المفسرون المراد بالزينة ههنا مواضعها والمراد بما ظهر منها الوجه والكفان واختلفوا في القدم بناء على اختلافهم من مواضع الزينة امر لا والتفصيل في تفسير الامام الرازي فانظر وترى ابو داود في كتابه للباس عن عائشة ان اسماء بنت ابى بكر دخلت على رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وعليها ثياب رقاق فاعرض عنها رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وقال يا اسماء ان المرأة اذا بلغت المحيض لم يصلح لها ان يرى منها الا هذا وهذا وأشار الى وجهه وكفيه وقد اتفق الفقهاء على ان وجه الحرة وباطن كفها ليس بعورة لا في حق الصلوة ولا في حق النظر فيجب النظر الى الامن من الشهوة والصلوة مع كشفها واختلفوا في مواضع الاول في ظاهر الكف هل هو عورة امر لا نظاهر الآية ان عورة واليه مال المحقق في الدر المختار وحمل المحشون كلامهم المطلق على باطن الكف بناء على ان الكف لا يتناول عرفا ظاهرة والتحقيق ان ليس بعورة كما طنه كاذرة قاضيان في المختلعات وابتداه المحقق ابن ابي حجاج الحلبي في حلية المحيط وقال شئ عليه في المحيط وقاضيان في شرح الجامع الصغير وفي غنية المستطوع قال الشيخ كالدين بن الهمام قوله لا وجهها وكفها تنصيص على ان ظهر الكف ليس بعورة بناء على ما قيل ان الكف يتناول ظاهرة لكن الحق ان المتبادر عدم دخول الظاهر من ناسل قول القائل ان الكف يتناول ظاهرة اغناه عن توجيه الدفع اذ اضافة الظاهر الى الكف يقتضى انه ليس باخلافيه انتهى كلام ابن الهمام وهذه مفصلة لان اضافة الشئ الى الشئ لا يقع عدم دخوله فيه ولا لا تقتض اضافة الرأس الى زيد عدم دخوله فيه وكما يقال ظاهر الكف كذلك يقال باطن الكف فخرج ابن الهمام مدحوخ وكان الضرورة في ابدائه اشد فكذلك لا يلية تدل عليه لان المراد من الزينة بالنظر في اليد هو الخاتم وهو غير مختص باطن الكف بل زينته في الظاهر اظهر كما في موضع الفص والنقش كذا لك حديث ابى داود يدل على ذلك



كان هذا هو الاصح وان كان غير ظاهر الرواية على ما ذكر في مختلفات فاضيفان حيث قال ظاهر الكف وباطنه ليسا بعبورين الى الرسغ وفي ظاهر الرواية ان ظاهر عورة وهذه العبارة من فاضيفان تدل ايضا على اختيارها ليسا بعبورين من تامل انتهى كلامه الجلي وقال العيني في شرح الهلاية بعد النقل قول الاكل الكف لا يتناول عرفا ظاهرة مانصة قلنا لكف سر ظاهر اليه وباطنه الى الرسغ وكونه لا يتناول ظاهر اليد عرفا لا يثبت عليه شيء وقد روي ابو داود في المراسيل عن قتادة ان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال ان المجارية اذا حاضت لم يصح ان يرى منها الا وجهها ويدها ولقظ اليد يتناول ظاهر الكف وباطنه انتهى كلامه وآلية مال الشربلا في الموضوع الثاني القديمان هل هما على ان امر لا يختلفوا فيه على ثلاثة اقوال احدها انه ليس بعورة كما اختاره المصنف لما صححه في الهلاية وعليه شيء في المحيط كما في المنية وصححه فاضيفان في شرح الجامع الصغير كما في البحر واعتدل عليه صاحب البحر في الاشياء وتبعه التمرناشي والحصكفي وناشأ انه عورة وآلية يشير عبادة القدر صرح حيث لم يستثن الا الوجه والكف وصححه في شرح الاقطع والمرعينا في كلا سبيلين كما في البناءة وصححه فاضيفان في فتاواه ان انكشاف ربع القدر يمنع الصلوة وفي البحر صرح في شرح المنية كونه عورة باحد اديته منها ما روي ابو داود والمحاكم عن امر سلمة انها سألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم في رجل عورة ربع وخمار وليس عليها اذا قال اذا كان الدرع سابقا فيظهر ظهوره من تحتها وبطانة كراوية انتهى تأثره ان عورة في حق الصلوة ليس بعورة خارجها وبه قال الطحاوي والكسري كما في الباية وصححه في الاختيار **قلت** هذا القول الحسن فليكن المعول عليه لانه قد جاء في الاحاديث ما يصرح انه عورة في حق الصلوة ولا مشقة في الحاجة الى ابدل القديمان تكون اشد خصوصا للفقير فلا يكون عورة خارج الصلوة للضرورة فاحسن التامل ليظهر لك جليلة الحال ويظهر لك حقيقة هذا المقال ثم هذا الاختلاف في باطن القدمين وظاهرهما كليهما كما قيل ان ظاهر القدمين ليس بعورة اتفاقا انما الخلاف في باطن القدمين كما يفصح عنه عبارة الخلاصة وجامع الروز وبناء عليه قال ابن الهام في زاد الفقير بعد توضيح انكشاف ربع القدم مانع ولو انكشف ظهر قدميه لنفسه وليس شيء كما في غيبة المستطيل ونقل ابن عابد بن عانة المتخفي شرح زاد الفقير للقرناشي ان في كلام العلامة تاسم بن قطلوبغا إشارة الى ان الخلاف في كليهما انتهى **قلت** ظاهر الحديث الذي رواه ابو داود دال صريحا على ان ظهر القدر عورة فكيف يقال ان ظهر القدر ليس بعورة وان انكشاف ربعه لا يفسد قال على القاري في المراجعة لا فرق بين ظهر القدر وباطنه فانه عورة خلافا لما قيل ان بطنه ليس بعورة وظاهر عورة قلت ظاهر هذا الحديث يؤيد ما قيل انتهى **اقول** عمل تخصيص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ظاهر القدر بالذكر بناء على حاله القيام فان باطن القدر عند القيام منقطع بنفسه فلا بد من تغطية ظاهرة الموضوع الثالث للذبح ان فاكترهم على انها من العورة مطلقا وهو مقتضى طلاق المتن وظواهر الاحاديث وتسمى في غير ظاهر الرواية عن الخيفة انها ليست من العورة وانما هي عورة اول وهو ظاهر الرواية كما في المنية وفي البحر الرائق عن ابي يوسف ان الذبح ليس بعورة واختاره في الاختيار للحاجة الى كشف الخد لانه من الزينة الظاهرة وهو السوار وصححه في المبسوط انه عورة وصححه بعضهم انه عورة في الصلوة ولا خارجها فذهب ما في المتن لانه ظاهر الآية كما صرح به في شرح المنية انتهى الموضوع الرابع صوتهما قد ذهب بعضهم الى انه عورة وعليه شيء في اذان المحيط ورجح الكافي فتاوى فاضيفان وآلية مال الشربلا في اذان مرقا لفلان وصححه في النوازل ان بقية المرأة عورة وبقى عليه ان يعلمها القرآن من المرأة احب من تعلمها من الاعشى ولهذا قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التسليم للرجال والتصفيق للنساء فلا يحسن الا يصحبها الرجل قال ابن الهام في فتح القدير وعلى هذا فلو قيل بانها اذا جرت بالقراءة في الصلوة فسدت كان فتحها انتهى الذي رجحه ابن امير حاج في شرح المنية وابن نجيم في البحر في الاشياء واخوة في الذهب في الحصى في الذبح والختار وغيرهم هو ان صوتهما ليست بعورة وقال الشربلا في فصل متعلقا



كما في المنية لأن الركبتين لا يبلغان قد وسرع الفخذ مع الركبة وقد وقع الاختلاف في أن فخذ الرجل عورة أم لا فقال جمهورنا إنهما  
 رابو حنيفة ومالك في صحيح إمامنا والشافعي وأحمد في صحيح إمامنا وإليه أبو يوسف ومحمد أن الفخذ عورة وذهاب بن أبي ذئب وداود  
 الظاهر في أحمد في إحدى روايتيه ولا يصح من الشافعية وابن حزم إلى أنه ليس بعورة قال في المحلى لو كان الفخذ عورة لما  
 كشفها الله تعالى من رسوله المظهر المنصور ولا رهاها النس ولا غير ذلك في إرشاد الساري وأستدل الجمهور على أنه عورة  
 بأحاديث صحيحة مرفوعة في الصحيح فرفى ابن ماجة وأبو داود في الجناز والطحطاوي عن علي قال قال رسول الله صلى الله  
 عليه وعلى آله وسلم لا تبر فخذك ولا تنظر إلى فخذ حتى ولا ميت وأخرج الترمذي في الاستيذان عن أبي النضر عن نبيعة  
 ابن مسلم بن جرهد عن جده جرهد قال قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم بحرهد في المسجد وقد انكشف فخذ  
 فقال إن الفخذ عورة وترى أبو نعير في حلية الألباء في ترجمة جرهد حدثنا أبو بكر بن خلاد نا محمد بن غالب القفيع  
 عن مالك بن انس عن أبي النضر عن نبيعة بن عبد الرحمن بن جرهد عن أبيه قال كان جرهد من أصحاب لصفه وأنه قال  
 جلس رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم عندنا وفخذى منكشفة فقال أما علمت أن الفخذ عورة وترى الفخذ  
 عن نبيعة بن عبد الرحمن بن جرهد عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وقد كشف عن فخذ  
 فقال غط فخذك إن الفخذ عورة وترى أبو داود في كتاب الحمام وأحمد بن حبان والطبراني كلهم عن جرهد مرفوعاً أن الفخذ  
 عورة لا يقال قد صرح ابن حجر ابن القطان أن أحاديث جرهد أن رها جماعة لكن فيها اضطراب إسناد فإن منهم من يقول  
 عن نبيعة بن مسلم بن جرهد منهم من يقول نبيعة بن عبد الرحمن وأيضاً منهم من يقول عن أبيه عن جده ومنهم من يقول عن  
 جده جرهد الاضطراب في الإسناد إنما لا يكون قد جاء إذا كان الذي روى من يكون معروفاً بالثقة وههنا ليس كذلك فإن نبيعة  
 وأباه كلاهما مجهولان وغير مشهور في الرواية عنهما وأيضاً قال الترمذي بعد رواية هذا الحديث حسن فيما روى سنده  
 متصل لا نقول قد ذكرنا العيب في البناءة نقلاً عن مختصر الذهبي أهذه الأسانيد أن لم تصل إلى الصحة فهي صالحة لا نضمها  
 بعضها مع بعض انتهى وقال الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب في ترجمة نبيعة بن عبد الرحمن وثقة النسائي وابن حبان في الثقات  
 ومن زعم أنه ابن مسلم فقد وهم انتهى روى أحمد في مسنده عن العلاء بن عبد الرحمن بن كثير مولى عبد الرحمن بن جحش قال  
 كنت مع رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فمر على معمر بن وهب جالس على باب دار ففخذ مكشوفة فقال يا معمر إن الفخذ عورة  
 وترى أبا الطحاوي وصححه والحاكم في المستدرک والبخاري في تاريخه الكبير كذا في البناءة وبالجملة أحاديث كون الفخذ عورة قد  
 رها أبو داود وابن ماجة والترمذي والبخاري وابن حبان والحاكم والطحاوي والطبراني وعبد الرزاق وغيرهم وبعضها  
 وإن وقع فيه الاضطراب والضعف لكن انضمام بعضها مع بعض يحصل قوة البتة وهذا هو مله سبيل امتنا وأما الذين قالوا أنه ليس  
 بعورة فسندهم في ذلك ما روى البخاري في صحيحه عن انس قال غزا رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم حير فصلينا عندها  
 صلوة غداة بغلس فركب النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ركبا بوطمخة وأنا أدبني أبي طمخة فاجرى رسول الله صلى الله عليه  
 وعلى آله وسلم في رزاق خبير وإن ركبتني لم تس فخذك فخرسك إذا رعن فخذك حتى نظرتني بياض فخذك فلما دخل القرية قال الله  
 خربت خيبر أنا أنزلنا بساحة قوم فساء صباح المنذرين الحديث قال البخاري قبيل رواية هذا الحديث في باب ما يدكر في  
 الفخذ يروى عن جرهد وابن عباس ومحمد بن جحش عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم إن الفخذ عورة وقال انس حرس  
 رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فخذك وحديث الشرا سنده وحديث جرهدا حوطا انتهى وجواب الجمهور هو أن عن

ودبرها وشعر نزل من أسفها

هذا الاستلال المذكور العيني في شرح الهداية من ان المراد بالحسرا لا تحساد بغير اختيار لضرمة الجهرى والدليل عليه ما رواه مسلم بلفظ فانحسر لا تار وقال النووي في الخلاصة هذه الرواية تبين رواية البخاري ان المراد بالحسرا لا تحساد بغير اختيار ومن مستنداتهم في هذا الباب ما رواه مسلم في مناقب عثمان عن عائشة والطحاوي عن حفصة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان في بيته كاشفا عن فخذه وفي رواية الطحاوي وقد وضع ثوبه بين فخذه و زاد مسلم عن بعض الرواة بطريق الشك او ساقية فرافقا فاستاذن ابو بكر فاذن له وهو على تلك الحال فحدث فرأستاذن عمر فاذن له وهو كذلك ثم استاذن عثمان فجلس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على فخذه وعلى له رسول وسوى ثيابه فدخل فحدث فلما ذهب قالت عائشة وفي رواية الطحاوي حفصة دخل ابو بكر فلم يمسسه ولم يتألم ثم دخل عمر فلم يمسسه ولم يتألم ثم دخل عثمان فجلس وسويت ثيابه فقال لا استحي من رجل يستحي منه الملائكة وآجاب عنه الطحاوي في شرح معاني الآثار بأنه قد مر في هذا الحديث جماعة من اهل البيت وغيرهم والذين اجمعوا على انهم لم يمسسوه من غير ذلك ما حدثنا به ابراهيم بن مزوق ناعمان بن عمر بن فارس اخبرنا مالك بن انس عن الزهر عن يحيى بن سعيد عن عاصم عن عائشة ان ابابكر استاذن رسول الله لابس موطأ الموالين فاذن له فقضى الله حاجته ثم خرج فاستاذن عليه عمر وهو على تلك الحالة فقضى الله حاجته ثم خرج فاستاذن عثمان فاستوى جالسا وقال لعائشة اجعلي ثيابه فلا يخرج قالت عائشة مالك لا تفرغ كالي بكر وعمر كافرغت لعثمان فقال ان عثمان رجل كثير الحياء فلواذنت له في تلك الحالة خشيت ان لا يبلغ في حاجته فهذا اصل الحديث ليس فيه ذكر كشف الفخذ من اصله انتهى **قلت** هذا ليس جوابا عن الاستلال بالحديث السابق لا مكان تعدد الواقعة والله اعلم وقال النووي في شرح صحيح مسلم لا حاجة لهم في هذا الحديث لانه مشكوك في المكشوف بل هو السابق انما الفخذان فلا يحصل منه الجهر بكشف الفخذ انتهى **قلت** هذا الجواب لما يستقيم على رواية الشك كما في صحيحهم واما على رواية الجهر بكشف الفخذ كما في شرح معاني الآثار فلا والله الذي اظن تطبيقا بين هذه الرواية وروايات كون الفخذ عورة هو ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان كاشفا للساقيين وكان ثوبه قد ارتفع الى ان يبلغ الى الفخذين فلما جاء عثمان سوس ثيابه وجلس مستويا فرأى الراوى انه كان كاشفا عن فخذه وهذا ليس مما يبعد من الغلط بل من باب التسامح اعتماد على العرف فان الرجل اذا كان مرفوع الثوب الى الفخذ يقال له انه كاشف الفخذين ففكر **قال** ودبرها اكتفى بذكره اشارة الى ان كلامنا لا يتبين عورة على جهة الدبر ثامنا وهو صحيح وقيل ان الدبر مع الاثنين عورة واحدة كذا في فتح القدير وتوفى العورة الغليظة كذا في الحسن من حيث الصفة عن الصراحة فانه يستحسن التلفظ عن الشيء المستنكر والعرف باللفظ الذي لا يفيد لكثرة واشمل من حيث شموله لقل المرأة ايضا وقيل رد القول من قال بغير من العورة الغليظة قدر الدرهم قياسا على نجاسة الغليظة ومن العورة الخفيفة وهو مائة السبيلين الربع كافي في نجاسة الخفيفة والاصح هو الذي ذكره المصنف كافي في النجاسة وأورد السنقي في الكافي على الفارقيين كالكرخي وغيره انه قصد ابا الفرق التعليل في الغليظة والتخفيف في الخفيفة ولا يحصل مقصودهم بذلك لان الدبر لا يكون اكثر من قدر الدرهم فاستأذنه الدرهم في يقضي جواز الصلوة وان كان الكل مكشوقا وآجاب عنه ابن الهيثم بأنه قيل ان الغليظة الدبر والقبل مع ما حوله فيجب ان يكون الكرخى اعتبارا لذلك فلا يلزم عليه ما ذكره وقد ورد صاحب الجهر على هذا الجواب كلاما يبيّن انه لم يفهم مطلب الجيب فليتبناه **قال** وشعر نزل من رأسها قيد بالزوال لان الشعر الذي هو على رأسها لا خلاف في كونه عورة انما الخلاف في الشعر النازل فانحصر الفقهاء ابو عبد الله التلجي انه ليس بعورة وهو رواية النجاة

هذا الاستلال المذكور العيني في شرح الهداية من ان المراد بالحسرا لا تحساد بغير اختيار لضرمة الجهرى والدليل عليه ما رواه مسلم بلفظ فانحسر لا تار وقال النووي في الخلاصة هذه الرواية تبين رواية البخاري ان المراد بالحسرا لا تحساد بغير اختيار ومن مستنداتهم في هذا الباب ما رواه مسلم في مناقب عثمان عن عائشة والطحاوي عن حفصة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان في بيته كاشفا عن فخذه وفي رواية الطحاوي وقد وضع ثوبه بين فخذه و زاد مسلم عن بعض الرواة بطريق الشك او ساقية فرافقا فاستاذن ابو بكر فاذن له وهو على تلك الحال فحدث فرأستاذن عمر فاذن له وهو كذلك ثم استاذن عثمان فجلس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على فخذه وعلى له رسول وسوى ثيابه فدخل فحدث فلما ذهب قالت عائشة وفي رواية الطحاوي حفصة دخل ابو بكر فلم يمسسه ولم يتألم ثم دخل عمر فلم يمسسه ولم يتألم ثم دخل عثمان فجلس وسويت ثيابه فقال لا استحي من رجل يستحي منه الملائكة وآجاب عنه الطحاوي في شرح معاني الآثار بأنه قد مر في هذا الحديث جماعة من اهل البيت وغيرهم والذين اجمعوا على انهم لم يمسسوه من غير ذلك ما حدثنا به ابراهيم بن مزوق ناعمان بن عمر بن فارس اخبرنا مالك بن انس عن الزهر عن يحيى بن سعيد عن عاصم عن عائشة ان ابابكر استاذن رسول الله لابس موطأ الموالين فاذن له فقضى الله حاجته ثم خرج فاستاذن عليه عمر وهو على تلك الحالة فقضى الله حاجته ثم خرج فاستاذن عثمان فاستوى جالسا وقال لعائشة اجعلي ثيابه فلا يخرج قالت عائشة مالك لا تفرغ كالي بكر وعمر كافرغت لعثمان فقال ان عثمان رجل كثير الحياء فلواذنت له في تلك الحالة خشيت ان لا يبلغ في حاجته فهذا اصل الحديث ليس فيه ذكر كشف الفخذ من اصله انتهى قلت هذا ليس جوابا عن الاستلال بالحديث السابق لا مكان تعدد الواقعة والله اعلم وقال النووي في شرح صحيح مسلم لا حاجة لهم في هذا الحديث لانه مشكوك في المكشوف بل هو السابق انما الفخذان فلا يحصل منه الجهر بكشف الفخذ انتهى قلت هذا الجواب لما يستقيم على رواية الشك كما في صحيحهم واما على رواية الجهر بكشف الفخذ كما في شرح معاني الآثار فلا والله الذي اظن تطبيقا بين هذه الرواية وروايات كون الفخذ عورة هو ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان كاشفا للساقيين وكان ثوبه قد ارتفع الى ان يبلغ الى الفخذين فلما جاء عثمان سوس ثيابه وجلس مستويا فرأى الراوى انه كان كاشفا عن فخذه وهذا ليس مما يبعد من الغلط بل من باب التسامح اعتماد على العرف فان الرجل اذا كان مرفوع الثوب الى الفخذ يقال له انه كاشف الفخذين ففكر قال ودبرها اكتفى بذكره اشارة الى ان كلامنا لا يتبين عورة على جهة الدبر ثامنا وهو صحيح وقيل ان الدبر مع الاثنين عورة واحدة كذا في فتح القدير وتوفى العورة الغليظة كذا في الحسن من حيث الصفة عن الصراحة فانه يستحسن التلفظ عن الشيء المستنكر والعرف باللفظ الذي لا يفيد لكثرة واشمل من حيث شموله لقل المرأة ايضا وقيل رد القول من قال بغير من العورة الغليظة قدر الدرهم قياسا على نجاسة الغليظة ومن العورة الخفيفة وهو مائة السبيلين الربع كافي في نجاسة الخفيفة والاصح هو الذي ذكره المصنف كافي في النجاسة وأورد السنقي في الكافي على الفارقيين كالكرخي وغيره انه قصد ابا الفرق التعليل في الغليظة والتخفيف في الخفيفة ولا يحصل مقصودهم بذلك لان الدبر لا يكون اكثر من قدر الدرهم فاستأذنه الدرهم في يقضي جواز الصلوة وان كان الكل مكشوقا وآجاب عنه ابن الهيثم بأنه قيل ان الغليظة الدبر والقبل مع ما حوله فيجب ان يكون الكرخى اعتبارا لذلك فلا يلزم عليه ما ذكره وقد ورد صاحب الجهر على هذا الجواب كلاما يبيّن انه لم يفهم مطلب الجيب فليتبناه قال وشعر نزل من رأسها قيد بالزوال لان الشعر الذي هو على رأسها لا خلاف في كونه عورة انما الخلاف في الشعر النازل فانحصر الفقهاء ابو عبد الله التلجي انه ليس بعورة وهو رواية النجاة



## وربع ذكره منفردا ولا نشئين يمنع الصلوة

بدليل انه لا يجب عليها غسل الشعر المسترسل في الجنابة فانه اذا لم يجب غسلها علم انه ليس في حكمه الاجزاء المتصلة بالمحسد فلا يكون عورة ولا يصحح ان عورة وهو محتار الفقيه ابى الليث واما وضع غسل في الجنابة لمكان المحرج لانه ليس من الاجزاء كذا في النهاية وفي واقعات لصلو الشهيد المرأة اذا وصلت وشعرها ما تحت لاذنين مكشوف قدر الربع لا يجوز الصلوة لان في كون المسترسل من الشعر وايتان ذكرهما في شرح الجامع الصغير واختار الفقيه ابى الليث هذه الرواية انه عورة احتياط لان تلك الرواية اقتضت ان يجوز للاجنبي النظر الى صدر المرأة وطرف ناصيتها وهو امر يؤدي الى الفتنة كما ذهب اليه ابو عبد الله البجلي انتهى وفي نوازل الفقيه ابى الليث سأل بعضهم عن شعر المرأة قال ما تحت لاذنها ليس بعورة ويجوز الصلوة اذا كانت ما تحت لاذنين من الشعر مكشوفاً واحجج بما روي عن ابن عباس انه يخص المحرمة ان تأخذ شعرها ما تحت لاذنين قال الفقيه واني لا أقول بهذا القول واقول ان شعرها كله عورة ولا يجوز الصلوة اذا انكشف ذلك والتحير عن ابن عباس غير مشهور انتهى وفي غنية المستفي قال في المخا قانية المعتبر في افساد الصلوة انكشاف ما فوق لاذنين من الشعر النازل فجعل الشعر المسترسل غير عورة في حق الصلوة وهو اختيار لصلو الشهيد وقال صاحب الخاقانية هو الصحيح وجهه انه لا يوازي الرأس فلا يحكمه واما النظر اليه من الاجنبى فلا يحل بالاتفاق لان النظر الى شعورهن فتنة ولا يصحح ان عورة لانه من اجزاء الرأس انتهى **فروع** كل اذن من اذني المرأة عورة برأسها ذكره في البداية **تنبيه** لمراد حكم الشعر الذي وصلته المرأة بشعر رأسها بخيط او نحوه وان كان وصل الشعر بشعر بني آدم ممنوعاً فلو وصلت كاشفة قدر ما وصلته هل يجوز صلاحها الظاهر نعم فان هذا القدر من الشعر ليس جزءاً لها حتى يكون عورة في حقها في باب الصلوة والله اعلم **قال** ورابع ذكره متطوف على قوله ربع ساقها ولا حاجة الى اعادة لفظ الربع الا للتذكير **قال** منفردا اي من الانثيين فلو صلى ربع ذكره مجرد مكشوف لم يحصر صلاته وهذا هو الصحيح وقال بعض المشايخ المذكور مع الانثيين عضو واحد لا اتحادهما منفعة وهي الايلاد ودفعه الجلي لان لا يلزم من اتحاد المنفعة اتحاد في حكم العورة **قال** ولا نشئين هذا توضيح لقوله منفردا **فروع** ما بين السرة الى عانة الرجل عضو **قال** ذكره في البداية **قال** يمنع الصلوة اي يمنع جواز الصلوة واعتقادها وتفصيل المقام ان لا انكشاف لا يمنع الصلوة وان بقي الى زمان كثير وكذا لا انكشاف لكن في الزمان القليل فلو انكشف ربع عورة فسدت في الحال من غير ثبوت لم يفسد ان ادى معه ركعتان فسد صلاح اتفاقا وان لم يورده ركعتان ولكن مكنت مقدار ما يؤدي فيه ركعتان وهو مقدار ثلث تسليحات ولم يثبت فسدت عندها خلاف الفهرج وكذا اذا وقع المصل للرجة في صف لا مام او وقع اماما مام او وقع نجاسة على ثوبه فالقاهها فابو يوسف يعتبر في الفساد مقدار اداء الركن ويحرم يعتبر حقيقة اداء الركن واختار قول ابو يوسف في الجميع للاحتياط كذا في شرح المنية وهذا للاختلاف انه هو في انكشاف الحادث في اثناء الصلوة واما المقادير لا ابتداء الصلوة فانه يمنع انعقادها مطلقا اذا كان المكشوف ربع العورة اتفاقا كذا نقله في رد المحتار عن الحلبي وهذا كله اذا الركن يفعل لما اذا كان يفعل فهو مفسد للصلوة في الحال عندهم وان لم يضر عليه زمان اداء الركن كذا في القنية عن الصادق الحسام **قال** صاحب البحر هذا تقييد غريب **تنبيه** انكشاف كذا من مواضع متعددة بحيث لو جمع كلها لبلغ المقال المذكور فلهذا يعتبر بالجمع بالاجزاء ابرء بالمساحة اذ عرفوا في ذلك على القولين اصلهما ما ذكر في الزيادات انكشاف من شعرها شيء ومن فخذها شيء ومن ساقها شيء ومن بطنها شيء ومن ظهرها شيء فلو انكشف بحيث يكون المجموع قدر ربع شعرها اربع ساقها اربع فخذها اربع لان كلها عورة واحدا قال للزاهد في القنية

ش والحاصل ان كشف ريع العضو الذي هو عورة يمنع جواز الصلوة قال رأس عضو والشعر المأذول عضو آخر والأذن كعضو  
والأشيان عضو آخر وهو عام مزيل للنجس صل معه

هذا نص على امرين والناس عنهما آغا فلون أحدهما ان لا يعتبر الجميع بالأجزاء كالإسباغ والسابع بل بالقدر والثاني  
ان المكشوف من الكل لو كان قد رجع أصغرها من الأعضاء المكشوفة فينبغي حتى لو انكشف من الأذن شعرا أو من الساق شعرا يمنع  
الجواز لان المكشوف قد رجع الأذن انتهى فذكر ابن ملك في شرح مجمع البحرين موافقا للزيادات وبعده شيخ زاده في مجمع لأمر  
والشرع لا في الامداد والمحصلة في الدلائل المختارة في جميع الأجزاء لو في عضو واحد فلا بد فلا بد فان بلغ ريع وأنها منع وتأشبه في الحجر  
بأنه تفصيل لا دليل عليه لكن حقيقته في النهي كما لم يرد عليه وعليه مشايخ ابن أمير حاج في الحلية والشرع لا في شرح الوهب  
والقرطبي في شرح زاد الفقير وغيرهم من الفقهاء وأوضحه العلامة ابن عابدين في منحة الخالق على البحر الرائق فليطالع وهو مفاد  
كلام الفقهستان وغيره وتأنيدهما ذكر الزيلعي في التبيين حيث قال بعد نقل عبارة الزيادات قال الراعي عقوبة ينبغي ان  
يعتبر بالأجزاء لان الاعتبار بالأذن في يؤدي الى ان القليل يمنع وان لم يبلغ ريع المكشوف ببيان انه لو انكشف نصف ثمن الفخذ  
مثلا ونصف ثمن الأذن مثلا فبلغ ريع الأذن مثلا منع وان لم يبلغ جميع العورة المكشوفة ومثله نصف عشر كل عضو فطلان  
الصلوة بهذا القدر مخالف للقاعدة انتهى وأقره عليه ابن الهمام في فتح القدير وقال صاحب البحر مفر على حاصله انه ينظر الى  
مجموع الأعضاء المكشوفة او الى مجموع المكشوف فان بلغ مجموع المكشوف ريع الأعضاء منع والا فلا وهو ظاهر كلام محمد في الزيادات  
في موضع آخر حيث قال اذا صلت وانكشف شيء من شعرها أو شيء من ظمها أو شيء من فرجها ان كان بحال لوجب بلغ ريع منع والا فلا  
**قلت** المذهب عند الفقهاء هو الاول كما ذكرنا ولم يرد من آخر الزيلعي على قوله الا ابن الهمام وصاحب البحر وهو ان كان دقيقا في  
نفسه لكن لا حوط هو الاول كما يخفى **قول** والحاصل الخ **قول** لما كان يتوهم ان يتوهم من كلام المصنف ان ريع ما ذكره  
من الأعضاء مانع للصلوة دون غيره بناء على ان مفهوم المخالفة معتبر في العبارات بالاتفاق كما ينبغي تحقيقه في شرح باب المهر  
ان شاء الله تعالى فلما اخصص المصنف هذه الأعضاء بالذكر علم ان كشف ما عداهما ليس يمانع دفعه الشايع بيان حاصله وحاصله  
انه ليس غرض المأثور ان كشف ريع هذه الأعضاء مانع فحسبنا المقصود ان كشف ريع العضو الذي هو عورة يمنع الصلوة وانما ذكر  
هذه الأعضاء تشيلا لمتي ذكر السيد الخطاوي في حاشية الدر المختار ان أعضاء عورة الرجل ثمانية الأول الذكر وما حوله  
الثاني الانشيان وما حوله الثالث الدبر وما حوله الرابع الخواصر والبيان السادس والسابع الفخذان مع الركبتين الثامن ما بين  
السرة الى العانة مع ما يحاذي ذلك من الجنبين وان كانت ثمانية فاعضاء عورة ثمانية ايضا الفخذان والانشيان والقبل لأن  
وما حوله والبطن والظهر وما يليهما من الجنبين وتزاد في الحرة الساقان مع الكعبين والشدان المستكران والأذنان والعضة  
مع المرفقين والأذراعان مع الرسغين والكفان وبطانة قدميها في رواية الأصل والصلابة والرأس والشعر والعنق وظاهر  
الكفين في ثمانية وعشرين عضوا انتهى قال ابن عابدين في رد المحتار قلت قد مرنا عن المتأخرات ان صلاحة الأمانة وثديها  
عورة وقد مرنا ايضا عن التقنية ان جنبها عورة مستقلة على احدا القولين فتزاد على الثمانية المارة في الأمانة **قال** وعدم  
مزيل النجس صل معه **قول** الظاهر ان النجس ههنا بفتح الجيم بمعنى غير النجاسة فان النجس بكسرة عند الفقهاء يطلق على  
النجس فلا يصح اضافته المزيل لية الا ان يقال ان المضاف محذوف والتقدير عام مزيل نجاسة النجس او يقال معناه عام  
مزيل النجس من حيث انه نجس ولا بد ههنا من تنقيح امور يتجمل بها المرام ويتحقق بها المقام الاول والاطلاق المصنف لعادم فمثل المقيم

ولم يرد أن صلى عرياناً أربع ثوبه طاهر لم يجز في أقل من ربعة إلا فضل صلواته فيه

والمسافر وتبخره الحلي في الغنية حيث جعل تقييد صاحب لمية بالمسافر واقعاً موقع الغالب على هذا لو تحقق الحجر عن المنزل للمقيم أيضاً يجوز الصلوة بذلك الخمس لكن قيد القهستاني في جامع الرموز العادراً بالمسافر وعلل بأن للمقيم اشتراط طهارة ما يستبرأ للعبادة وإن لم يكن ذلك في الظاهر وغيره وأقره المحصلي قال ابن عابد بن المحاصل أن صلوة المقيم لا تصح بستر خمس وإن لم يملك الطاهر بناءً على أن المقيم لا يتحقق الحجر عنه عن الملبس وغيره من الممانعات المزيلة لأن مصرطنة وجود ذلك لذلك لم يجز التيمم في المصركن هذا قولها والمقتضى به قوله حيث تحقق الحجر ومقتضاه أن يكون ههنا أيضاً كذلك انتهى وقال بخط أوى لا وجه لتقييد بالمسافر إلا بعد دليل مخصص للمقيم بالمسافر حتى في التيمم ولم يذكر المصنف في هذا الغفارة هذا القيد انتهى الأمر الثاني أطلق العدم ولم يبين أصنافاً للتشمل جميعها والمعنى عاذه المنزل من حيث أنه منزل فيشمل ما إذا لم يكن معه منزل أو كان معه وهو جاف العطش جالاً أو ملاً على نفسه أو من تلزمه مؤنة فإنه لا يلزمه إزالة نجاسة في جميع الصور كما صرح في الغنية الأمر الثالث ليس المراد بالمنزل ما يزيله بالكلية بل المحرم أن يكون منزلاً بالكلية ومنزلاً في الجملة بأن يقلل نجاسة فلو كان معه ما يقلل نجاسة يلزمه أن يقللها ولا يجوز صلواته بغير التقليل وهذا بخلاف ما لو وجد ما يكفي بعض أعضاء الوضوء دون الكل حيث يباح التيمم ولا يجب استعماله عندنا وعند الشافعي إذا وجد ما يكفي بعض أعضاء نجاسة يستعمل في تيمم قياساً على مسألة تقليل نجاسة وعلى ما وجد ثوباً يستبرأ بعض عورته فإنه يجب عليه الستر ولا يجوز الصلوة عرياناً ونحن نقول أن المراد بالمسافر قوله تعالى لم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً ما يكفي إزالة نجاسة الحكمية لأنه سبحانه وتعالى أمر بنفسه الأعضاء الثلاثة ومسح الرأس فقل عند عدم الماء إلى التيمم في الضرورة يكون التقدير فاعسلوا وامسحوا فان لم تجدوا ماءً يكفي ذلك فتيمموا صعيداً والقياس على إزالة نجاسة وستر العورة مع الفارق كما أنها بخلافه فيفيد إزالة التقليل وستر التقليل بخلاف نجاسة الحكمية فانه لا تجزى فلا فائدة في استعمال الماء القليل كما في ظنهم الفرق بين المسألة التي نحن فيها بمعنى مسألة تقليل نجاسة وبين سبعم مع وجود الماء الغير الكافي كذا في التيمم فتح القدر لا الأمر الرابع لم يبين محل الخمس فتعلم ما إذا كان على الجسد وعلى الثوب فإن كان على الجسد يصل مع ما لو كان على الثوب فإن كان الخمس أكثر بحيث لم يبق قدر الربع منه طاهر فهو مخير بين أن يصلع معها وبين أن يصلع عرياناً عندنا خلافاً للمذهب وإن كان قدر الربع طاهر يصلع مع الثوب حتماً فإن يصلع عرياناً لم يجز صلواته كذا في المنية وشرحه الأمام القهستاني قيد القهستاني في الخمس بالحقيقة وعلل بأن عاذه منزل الخمس الحكمي لا يصلع كما في أول التيمم انتهى وذكر في باب التيمم لم يجز تراها نظيفاً لم يصل وهذا عند أبي حنيفة وفي رواية عن أبي يوسف وعنه أنه يؤم بغير طهارة للتشبه بالمصلين انتهى قول ذكر المتأخرون أن الأصح هو أن يشبهه فأنظر الطهارة بالمصلين عندنا واليه صح رجوع الأمر فتميد عند القلة فالأولى في التعليل أن يقال فأنزل منزل الخمس الحكمي بعيد الصلوة عند القلة فلا ريب أن بعيد الخمس ههنا بالحقيقة فتدبر قال ولم يرد هذا الذي لم يكن الحجر من قبل العباد ويتبين لزوم عادة لو الحجر عن المنزل ولا يفعل العباد كذا ذكره في التيمم ولعلهم لم يذكره ههنا اعتماداً على ما مر قال المحقق الحلي في المحلية ونبه ابن نجيم والترمذي في المحصلي وغيرهم قال لم يجز هذا لا لقائل أن الربع حكى كناية الكمال في كثير من الأحكام فإذا كان ربع ثوبه طاهر يصير كان ثوبه كل طاهر فيجب أن يصلع فيه ولا يجوز عرياناً ولم يذكر حال الأكثر من الربع كما ذكره في الهداية لحالة على المقابلة إذا ما كان حال الربع هذا فيكون حال الأكثر منه سلباً بطريق الأولى قال وفي أقل من ربعة إلا فضل صلواته فيه يعني لو كان الطاهر أقل من ربع الثوب والخمس أكثر من ثلثة أرباعه فالصالح مخير بين أن يصلع عرياناً وبين أن يصلع معه والفضل هو الثاني وهذا مدح في حنيفة

باب يوسف لان كل واحد منهما مانع لجواز الصلاة حال الاختيار ومستوفى حق المقادير فان القليل من كل منهما غير مانع والكثير مانع فلا يخرج أحدهما على الآخر وعند محمد وهو أحد قول الشافعي مالك وإسحاق زفرانه يجلس يصلي مع الجماعة في هذه الصورة يضاقان صلى عرايا يخرجوا استدلال الجمهورين الوجه الأول ما ذكره المعتز في شراح الزيادات وصاحب الكفاية وتقريرا ان الصلاة عرايا أشد من الصلاة مع الجماعة فان من الفقهاء من لا يجعل نجاسة الثوب مانعة عن جواز الصلاة وهو قول عطاء المخزاسي وان كان خلاف الإجماع بخلاف سائر المورقة فانه لم يذهب أحد الى جواز الصلاة عرايا وقد عرفنا ذلك سابقا في هذا الدليل من نفسه وان شرم كالتقاضى سمعيل المائلي من انكر وجوب الساتر في الصلاة ايضا وجوز الصلاة عرايا فقد ساوى الصلاة عرايا والصلاة مع الجماعة فانه اختلف في جوازهما واجمع على بطلانهما لما سبق بهذا الدليل بحال الوجه الثاني ما ذكره في الهداية وشرح المسية وغيرهما هو ان الصلاة مع الجماعة أهون من الصلاة عرايا لان في الصلاة مع الجماعة ترك فرض واحد هو إزالة النجاسة وفي الصلاة عرايا ترك الفرض من سائر المورقة والقيام والركوع والسجود على قدر ان يصلي فاعلاما مؤبدا كاهو المستحب المجواب عنه من قبلهما ان ترك القيام والركوع والسجود الى خلف وهو القعود والايماء ليس بترك فلا يكون فيه ايضا الا ترك فرض واحد وهو ستر المورقة وقد مر ان ستر المورقة وإزالة النجاسة كلاهما مستويان فلا وجه للتفريق بينهما وقال ابو زيد الدبوسي في الاسرار من طرقت محمد خطاب لظهير ساقط لعدم الماء فصار هذا كثوب طاهر ودعي ان قول محمد احسن وردده ابن الهام في فتح القدير بان في كونه حسنا نظر فانه كاسقط خطاب التطهير كذا في سقط خطاب الساتر ايضا لنجاسة الساتر فصار العرايا كستره وان كان الربيع طاهر توجه الخطاب بقدره وسقط بقدر الجنس فحينئذ الوجوب حياطا وعلى هذا فيمكن المعارضة بان للمعلوم انها موجه الخطاب بالستر للصلاة بالطاهر حال القدرة على المظهر فاذا لم يكن للمعلوم انتفاء خطاب التستر بالطاهر في الصلاة كما قد روي على بطلانها لا ينص جديد ولا ينص على النفي الاصل لان نفي المدة في الشرع يكفي لنفي الحكم الشرعي واما اذا كان الربيع طاهرا فلا بد ان كل في كثير من الاحكام وامكن الحكم بتعلق الخطاب بالستر به انتهى وناقشه الحلبي في شرح المسية بان هذا المشايخ لو كان الدليل موجب للستر في الصلاة مفيدا بالساتر الطاهر ليس كذلك بل الذي استدلو به على وجوب ستر قوله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد وهو مطلق غير مقيد بالطاهر انما وجب طهارة الساتر بنص آخر وهو قوله تعالى وثيابك فطهر وعلم الفقهاء على العمل بنص اوجب حكما لا يستلزم سقوط حكم ثابت بنص آخر فالتكليف بحسب الواسع والسقوط على قدر الجهر اللهم الا ان يقال ان في لفظ الزينة إشارة الى قيدا لطهارة فان غير طاهر ليس بزين بل يشين فثبت ان الدليل الموجب للستر ومقيد للطهارة بطريق الاشارة انتهى قلت قولهما وان كان ادق نظر لكن قول محمد وزفر احسن واحوط تلخيص الاصل في هذا الباب قاعدة من مبتلى بيليتين يختاراهما وعند التساوي يختاراهما شاء فيهما يقولان ترك ستر المورقة ولو لم يرد الجماعة فلا بأس فيختاراهما شاء وانما كان الصلاة في الثوب فضل لعدم اختصاص الساتر بالصلاة فكان رعاية ما كان واجبا مطلقا اولى مما كان واجبا في حال دون حال ومحمد يقول لزوم الجماعة ههنا أهون من ترك الساتر فيختاره ولهذه القواعد فرع شتى ذكرها الفقهاء في مواضع شتى فمن ذلك ما ذكره في الغنية عن الخلاصة امرأة خرجت عرايا من الجرد مع ثوب لوصلت فيه فائسة ينكشف شيء من فخذها أو شيء من ساقيها مانع الصلاة ولوصلت قاعدة لا ينكشف شيء فانها فصل قاعدة ومن ذلك ما ذكره الزيني في النبيين انه لو كان رجل عليه جرح لو سجد سال جرحه ولو لم يسجد لم يسجد فانه يصلي فاعلا يؤم بالركوع والسجود لان ترك السجود أهون من الصلاة مع الحدث الا ترى الى ان ترك السجود جائز حال الاختيار والنظر

طلب في نزاع قاعدتين بيليتين يختاراهما



على الدابة ولا يجوز مع الحدث بحال وكذا شجر لا يقدر على القراءة قائما ويقدر عليها قائما فإنه يصلي قائدا لا يجوز ترك القعود حالة الاختيار في النفل ولا يجوز ترك القراءة بحال وتوصل في الفصلين قائما مع الحدث وترك القراءة لا يجوز ولو كان معه ثوبان نجاسة كل واحد منهما أكثر من قدر الدرهم فهو مخير بينهما ما لم يبلغ أحدهما قدر ربع الثوب لاستوائهما في المنع ولو كان درهماً قداماً للربع ودرهماً خافلاً يصلي في أحدهما ما ولا يجوز عكسه لأن للربع حكم الكل ولو كان في كل منهما قدر ربع الثوب وكان في أحدهما أكثر لكن لا يبلغ ثلثة أرباعه وفي الآخر قدر الربع صلياً أيها شاء لاستوائهما في الحكم ولا يفضل أن يصلي في أحدهما نجاسة ولو كانت ربع أحدهما طاهراً والآخر أقل من الربع يصلي في الذي ربعه طاهراً ولا يجوز العكس ولو أن امرأة لوصلت نكثت من عورتها ما منع جواز الصلوة ولوصلت قاعدة لا ينكشف منها شيء قائماً فصلت قاعدة لما ذكرنا من تركه القيام أهون ولو كان الثوب يغطي جسدها وربع رأسها وتركته تغطية الرأس لا يجوز ولو كان يغطي أقل من الربع لا يضرها تركه لأن للربع حكم الكل وما دونه لا يغطي له حكم الكل والسرا فصلت قليلاً إلا أنكشاف انتهى كلامه الزيلعي وقال ابن خزيمة في الأشياء والنظائر ومن هذا القليل ما ذكره في الخلاصة أنه لو كان أذخر الخلية لا يقدر على القيام ولوصل في بيته صلى قائماً يخرج إليها ويصلي قائداً وهو يصح وتقل في شرح الميمنة فيصيحاً آخر أنه يصلي في بيته قائماً وهو الأظهر من هذا النوع لو اضطر عند مئذنة ومال للمئذنة فإنه يأكل المئذنة وعن بعض أصحابنا من وجد طعاماً للغير لا تباح للمئذنة وعن ابن سماعه الغصب ولو من المئذنة وبه أخذ الطحاوي وغيره وخبره الكرخي كذا في البرازية ولو اضطر المحرم وعند مئذنة وصيدا كلهادونه على المعتدلة في البرازية لو كان الصيد ملحقاً بأن هو أولى وفاقاً ولو اضطر عند صيد مال للغير فالصيد أولى وكذا الصيد أولى من لحم الإنسان وعن محمد الصيد أولى من لحم الخنزير وذكر الزيلعي في آخر كتابه لا كراهة لو قال للملتقين نفسك في النار أو من الجبل ولا تقتلك وكان الالتقاء بحيث لا يجومنه ولكن فيه نوع خفة فلما تخيار أن شاء فعل ذلك وإن شاء لم يفعل وصبر حتى يقتل عند أبي حنيفة لأنه ابتلي بليتين فيختار ما هو أهون عنداه وعندهما يصبر ولا يفعل ذلك لأن مباشرة الفعل أهون لنفسه فيصبر تخامياً عنه وأصل أن الحريق إذا وقع في السفينة وعلماؤه لو صبر فيه احترق ولو وقع في الماء غرق فعند اختيارهما شاء وعندهما يصبر ثم إذا ألقى نفسه في النار فاحترق ففعل المكرة القصاص بخلاف ما لو قال للملتقين نفسك من رأس الجبل أو لا تقتلك بالسيف فلقى نفسه فمات فعند أبي حنيفة تجب لديه وهي مسألة القتل بالثقل انتهى ما ذكره ابن خزيمة وذكر الزاهد في القسبة عن نوادة الأئمة المنصوراني يخاف الحاقن أن اشتغل بالطهارة بفوته الوقت يصلي معه لأن الأداة مع الكراهية أولى من القضاء وعن شرف الأئمة المكي والسيف لسائل لو اشتغلت بالصلوة بيك لدها وإن أرضعته يفوت وقتها ترضعه أن خافت عليه ضراً غالباً وعن القاضي عبد الجبار والظاهر المرغيناني أن مع ثوب ديباج وثوب كرباس فيه نجاسة أكثر من قدر الدرهم يفر من أن يصلي في ثوب الديباج وعن جامع التفاريق للبقالي علقه فرج إذا سجد سأل لم يسجد عنداه وعندهما يسجد وكذا إذا كان يسجد لو قرأ أو ألهج أو سجد مع أبي حنيفة وعن برهان الفتاوى البخاري وبرهان المحيط به وجع السن إنما يسكن ما دام يسكن في فيه ماء بارداً ودواوين أسنانه وخاف الوقت فإنه يقتدى بغيره فإن لم يجد يصلي بغير قرينة وعن شمس الأئمة للحلوا مسألاً لا يقدر أن يصلي على الأرض لكونها نجسة فلا يبتل بالمطر يصلي كالماء ولا يسجد إذا خاف فوت الوقت ولا في غيرهما حتى يجد مكاناً يصلي فيه ويسجد وعن الركن الصباغ إذا حشمت فرجها أتدب عذرها وإن لم يفعل تسبل فصل مع السيلان لأن في هذا ذهاب جزء من اجزائها انتهى فهذا كل من فروع تلك القاعدة وأنها فروع أخر أيضاً مذكورة في باب صلوة المريض وغيره

ومن عدم ثوباً بفضل قائماً جاز وقاعلاً مؤمياً نكراً.

قال ومن عدم ثوباً أقول هذا يشمل الوجهين أحدهما أن بعد الثوب بان لا يملكه ولا يحل المسافر فيه يصلع عرياناً أن شاء صلى قائماً وان شاء صلى قاعلاً مؤمياً وهو لا فضل وثأنيهما كما إذا نسي الثوب في رجله أو ساعده فصل عرياناً يجوز اتفاقاً وقيل فيه خلاف فعند أبي يوسف يجوز وعندهما لا يجوز لأن رجله معد لوضع الثوب مع سائر الأضعة وقد ذكر هذه المسألة مع نظائر هاتذكرة والمراد بالثوب ههنا ما يستلزم العورة على طريق عموم الجواز يشمل كل ما يستلزم العورة فإنه ما دام يقدر على ستر العورة بوجه من الوجوه من طين أو ورق لا يجوز أن يصل عرياناً ويكره ليفيد العموم فإن النكرة تحت لفظي نعم فمعتكاه من لم يجد ثوباً مطلقاً فصل عرياناً لجواز ثوب جرب لا يجوز الصلوة عرياناً لأن الصلوة فيه صحيحة وإن كان حراماً كالصلوة في الأرض لضعفها وأشار إلى أنه لو وجد ما يستلزم بعض العورة وجب استعماله نقلياً لا لانكشافاً لأنه مخير كالبخاسة الحقيقية بخلاف الحكمية في عدم سترها وغلظ السوطين وبعد هما الفخذ ثم الركبة وفي المرأة بعد الفخذ البطن والظهر ثم الركبة ثم الباقي على السواضريح التحلي في الغيبة قال فصل قائماً أي عرياناً قال جاز لظهور الخبر عن السلف قال وقاعلاً مؤمياً ندباً تختلفوا في كيفية التقصير اختلافاً في الأولوية كإيه عليه في التمهيد قبل يقعد كما يقعد في الصلوة وبه صرح في النية قال في الخبر فعلى هذا يختلف الرجل المرأة في سترها انتهى وقيل يقعد ما دام رجليه إلى الكعبة واضعاً يديه على عورته الغليظة كما في الذخيرة ورجح صاحب البحر تبعاً لصاحب المحلية المذهب الأول لأنه أكثر ستر مع ما في الثاني من مد الرجلين إلى الكعبة وفي غيبة المستمل أن الثاني أولى لأنه السانفية وهو المذكور في شرح الهلاية وغيرها وعليه مشى الشرنبلالي قال ابن عابد بن قلت هو الصواب لأن من جعل مقعدته على رجليه كما في تشهد الصلوة تظهر عورته الغليظة حال الأيما للركوع والسجود أكثر من جعل مقعدته على الأرض كما هو محسوس مشاهد ولو جلس مترعاً يظهر منه الفضل فلذلك غفر الله له رجليه نحو القبلة فلا جرم مشى عليه شرح الهلاية وغيرهم كصاحب الذخيرة والسرائج والدردر والتميين انتهى في البحر الرائق تبعاً للنية وشرحهما اطلق المصنف الصلوة قاعلاً فاشتمل ما إذا كان هادراً أو ليلاً في بيت وحجر وهو صحيح كما في النية ومن المشايخ من خصه بالنهار أما في الليل فيصل قائماً لأن ظلمة الليل تسترته قال في الذخيرة هذا ليس بربض لأن السائر الذي يحصل بالظلمة لا يجوز فصار وجوده وعدمه سولاً وتعبه في شرح النية بان الاستسقاء المذكور غير متجه للفرق بين حال الاختيار والاضطرار وإطال إلى أن قال ويؤيد ما أخرجه عبد الرحمن بن سالم عن رضى عن صلوة العريان قال إن كان بحيث يراه الناس صلى جالساً وإن كان بحيث لا يراه الناس صلى قائماً وهو إن كان سنده ضعيفاً فلا تقصر عن الإفادة انتهى كلام البحر بقى وجه التحيير بين الصلوة قياماً وبين الصلوة قعوداً وهو أن في القيام إذا كان في القعود ستر العورة فيتميل إلى أيها شاء إلا أن الثاني أفضل لأن السائر واجب التحجب للناس بحق الصلوة ولأنه لا خلف له بخلاف لا وكان فان لها خلفاً شرعياً وهو الأيما وقد فعل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم حين خرجوا من البحر عراة هذا هو المذكور في الهلاية وغريباً لربيعي هذا لا يمكن قال العيني قلت روى الخليل بأسناده عن ابن عمر أن قوماً انكسرت بهم السفينة فخرجوا عراة وكانوا يصلون جلوساً بالركوع والسجود أي ما برؤسهم ورمى عبد الله بن قيس في مصنعة أخبرنا إبراهيم بن محمد عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس قال الذي يصل في الغيبة والذي يصل عرياناً يصل جالساً أخبرنا إبراهيم بن محمد عن داود بن الحصين عن عكرمة فقال إن كان بحيث يراه الناس صلى جالساً وإن كان بحيث لا يراه الناس صلى قائماً انتهى وظاهر ما في الهلاية يحكم أنه



## وقبله خائف الاستقبال

ولو كان مع رقيقه ماء يكفي لها فقال انتظر حتى اخرج من الصلوة ثم ادفعه اليك لزمه ان ينتظر ان ياتي خاف خرج الوقت  
ولو تمتم لم ينتظر لم يجز ولا يصل عند ابن حنيفة ان في المملوك لا تثبت القدرة بالبذل والاباحة وفي الماء تثبت القدرة بالاحت  
انتهى وفي الفنية عن الركن الصباغ ان كان يري وجود الثوب يؤخر ما لم يخف فوت الوقت كطهارة المكان انتهى وفي  
الثانوية ولو كان يجرى من ثوب يسأل فان لم يعطه صلى عرياناً أو وجد في خلال صلاة ثوباً استقبل قال ابن عابد  
ظاهره لغير السؤال لكن ينبغي تقييده بما اذا غلب على ظنه عدم المنع كما في التيمم انتهى وفي الدار المختار هل يلزمه الشراء  
بشئ مثل ينبغي له ذلك قال في رد المحتار البحث لصاحب البحر وتبعه في النهي وقال لم يذكره واقول قد مضى المسألة متفقاً  
عن السراج وان فيها قولين وفي تيمم مواهب الرحمن يجب ان يشترى للماء والثوب بمثل الثمن ان فضل عن ثقتك لا يراى  
غبن فاحش والله المحرراتى **قلت** كيف خفي ذلك على صاحب التيمم مع كونه مصرحاً في الفتاوى بالظهيرية ونصها  
قال الشيخ الامام ابو علي بن ابي الحسن النسفي سألت في مجلس العامة عن رجلين يصليان احدهما عريان والاخر  
مستوفى رجل فقال معي ماء فتوضأ به ايها التيمم وثوب فغذاه ايها العريان وصل فقلت تقصد صلاتهما معاً فقيل  
في الثوب لا تقصد لان لا يقبل الثوب فسألت الفقيه عبيد الله بن الفضل والفقيه اسمعيل فقال الفقيه اسمعيل  
عندى ان صلوة العريان لا تقصد لان الملك شرط فيه والاباحة في الماء تكفي فقلت لو كان الثوب عارية عندة تقام يصلي  
عرياناً هل يجوز فقال لا فقلت هذا يدل على ان القدرة على اللبس تكفي فقال اللبس انه لو ملك من الثوب لم يكلف شراءه  
ولو ملك من الماء يكلف شراءه فقلت له هذه رواية عنهم لم نقولها قال لا امرى عنهم ولكن كذا يخطر بغير ساعد في الفقيه  
عبيد الله على ما كنت اقول فقال يجب ان يكونا سواء ويجب ان يكلف بشراء الثوب انتهى وفي المجتبى امرا الى بطي يصلي العراة  
وحلانا متباعين وان صلوا جماعة بتوسطهم الامام ويرسل كل واحد جليلة نحو القبلة ويضع يديه بين فخذه يؤمى  
اياء وان اوى لقا ثم اوركع وسجد لقاعد جاز ايضاً انتهى **قال** وقبله خائف الاستقبال تنازع عن بيان ما يتعلق  
بالشرط الرابع شرع في ما يتعلق بالشرط الخامس منها على ان ليس المراد بالقبلة في القول السابق الكعبة خاصة بل كل ما يتوجه  
اليه المصلى ولو قال قبله العاجز كما هو عبارة التنوير لكان اولي ليشمل المريض ايضا فمن خاف من عدم اذمى وسبع ونحوه  
او مرض مرضاً لا يمكن ان يتوجه الى الكعبة ولم يجد من يوجهه والعاجز عن النزول عن الدابة السائرة لخوف او مرض  
او لطين وددغة او جموحها وعدم وقوفها او حجره عن ركوعها او حجره عن النزول عن خشية في البحر حيث لو تزل عنها  
او استقبال القبلة عليها غرق يجوز لكل منهم التوجه الى جهة قدرته كذا في مواهب الرحمن وشريحه وتقييده المريض بعد  
وجدان الموجه مبنى على مذهب لصاحبين فانه لو وجد الموجه يجب لتوجه عندهما خلافاً له والاصل فيه ما ذكر في باب  
النجم ان القدرة بقدره الغير معتبرة عندهما لا عندة ويتفرع عليه فروع كثيرة وتقييده الدابة بالسائرة اسادة الى انها  
لو كانت واقفة يستقبل فيه جزم في الظهيرية وفي فتح القدير نقائل ان يفصل بين كونه لو وقفها للصلوة خاف لا نقطاع  
عن الرفقة او لا يخاف فلا يجوز في الثاني الا ان يوقفها ويستقبل كما عن ابن يوسف في التيمم ان كان بحيث لو مضى الى الماء  
تذهب القافلة ويقطع عن الرفقة جاز ولا ذهب الى الماء واستحسنوها هنا كذا انتهى قال الحلبي في تحفة المستمل هذا ينبغي  
ان يراعى في جميع ما ذكرنا من الاعلا حتى لو عجز عن النزول بعدا غير اللطين ايضا ولكن يقدر على ايها من غير حصول ضرر

قلت في قوله لو كان يجرى من ثوب يسأل فان لم يعطه صلى عرياناً أو وجد في خلال صلاة ثوباً استقبل قال ابن عابد



## جهة قدرته فان جهلها

عليه لزمه ان يستقبل لان الضمومة تقدر بقدرها وما لا ضرورة الى سقوطه لا يسقط ويصرح في الخلاصة عن محرم باختاره في الظهيرية فقال وعن محمد اذا كان الرجل في السفر وامطر له السماء فمر بجبل كانا بياسا انزوله فانه يقف وابته مستقبل القبلة ويصل بلا يساء لو امكنه ايقاف الدابة فان لم يكن يصل مستد بالقبلة قال صاحب الخلاصة وهذا اذا كان الطين حديث فيجب وجهه فان لم يكن بهذه المثابة لكن الارض مثله صلى هناك وعزاه الى النواز الى انتهى كلامه الحلبي وفي جامع المصنف قال الطحاوي وكذلك اذا كان مختفيا من عدوا وغيره يخاف اذا تحرك او استقبل بوجهه الى القبلة ان يشعر به جاز له ان يصل قاعدا او قائما بلا يساء او مضطجعا حيث استقبل بوجهه انتهى ومثله خوف ذهاب المال كافي الدار المختار قال ابن عايد بن خوف ذهابه بسرقة او غيرها كان استقبال سواء كان المال ملكا له او امانة قليلا او كثيرا قاله الخطاوي ولم يعيده الى احد فراجع نعم سيا في مفسدات الصلوة انه يجوز قطع الصلوة لضياع ما قيمته درهم او يعينه انتهى **اقول** الذي ينبغي اعتبار حال المصل في حاله واما الامانة فيمنع ان يجوز ترك الاستقبال عند خوف ضاعتها وان كانت قليلة لقوله حق العبد على حق الله تعالى ولذلك صحوا بجواز قطع الصلوة عند دية حرق رجل وغرقه وهذا ايضا من فروع من استنبطت بختاراهو فها **قال** جهة قدرته لان الطاعة بحسب الطاقة فلو كلف بلا استقبال مع عدم طاقة لم تكلفه بلا بطان وهو ممنوع بالنص والشرع في ذلك ان المصل لما كان حاضرا عند الله تعالى فلا بد من الاقبال اليه وكان الله تعالى ربيا عن الجهة والمكان فبالكعبة بان يتوجهوا اليها ابتداء لمكان العباد للكعبة فانه لو سجد للكعبة نفسها كفر فلما عرضة الخوف تحقق العذر فاشبه حالة الاشبهاء في توجهه الى اى جهة قدر عليه لان الكعبة لم تقبل بنفسها بل للابتلاء وهو حاصل فهنا بالجهة المقدسة عليها وما ينبغي ان يعلم ان بعضهم فلا استدلال بهذه المسألة على الاستقبال شرط رائد يسقط في بعض الصور بخلاف الشرط الباقية وهو مرد وبان سقوطه في هذه الصورة منوط بالجزء والضمومة كما انه يسقط مع القدرة فكذلك الشرط الباقية قد يسقط مع العذر فالطهارة تسقط عن قطع يداه ورجلاه وبوجهه جراحة فانه يصل بلا وضوء ولا يتم ولا يعيد على الاحكام في الظهيرية وغيرها وكذلك في الظهيرية عن النجس الحقيقي يسقطه بالعذر لتصرحه بحربان المريض الذي تحته ثياب نجسة وهو ينادى بالتحرك الى موضع اخر يصل عليه للضرورة والنية ايضا قد تسقط في القسنة والنجس من نوات عليه الهوى تكفيه النية بلسانه وكذلك سائر العورة على ما مر فان ذلك سادى الاستقبال الشرط الباقية في السقوط عند الجزم فليبق لذلك الاستدلال مجال بل الدليل عليه بوجه اخر وهو ان سائر الشرط لا يسقط الا بالجزء لا يسقط بدون الجزم بخلاف استقبال القبلة فانه قد يسقط لغير الجزم عن التوجه كما قالوا في المسافرين يجوز اخراج المصلي انقله على الدابة ايما توجهت مع القدرة عليه وسيا في هذه المسألة في باب لو ترزوا نوافل فيثبت بهذا ان الاستقبال شرط رائد بخلاف الشرط الباقية فانهم **قال** فان جهلها اى جهة القبلة بان لم يعرف ان الكعبة الى اى جهة ولم يكن هناك محراب منصوب فانه ايضا من الدلائل فاذا لم يكن هناك رجل من اهل المكان ولا عالما بالقبلة وكان المسجد محرابا لم واسألهم فليخرجوه فانه يخرجون وان كان هناك محراب لا يخرجون له الخربة ولهذا جعل فاضحان السؤال عن اهل مؤخر عن المحارب وفي الخبر الراوى انكافا في المفارقة والسماء صحيحة وله علم لا يستدل بالجهوم على القبلة لا يجوز له الخربة لان ذلك نوقه وفي الظهيرية رجل صلى بالخربة الى جهة في المفارقة والسماء صحيحة لكنه لا يعرف النجوم فبين انه اخطأ هل يجوز ان يخطئ في ذلك او لا؟ قال رضي الله عنه قال استاذنا الظهيرية المرغيب في جزمه قال غير ذلك لا يجوز له الا في الادلة الظاهرة المعتمدة نحو الشمس والقمر غير ذلك واماد فائق علم الهيئة وصورة النجوم الثنوا

وعلم من يسأل

فهو معذور في الجهل بما والحاصل ان محل الخبر ان يحجز عن الاستقبال بالنظر من اعلامه وتراكم الظواهر كذكر المصنف في كافيته وهو يرجح ما في الظاهرية من انه اذا كانت المساء صحيحة لا يحجز له الخبر انتهى كلامه **اقول** هو ظاهر كلامه انظر اليه في الدرر هان والعيني في منحة السلوك ودرر الحقائق وعلى القارى في شرح النقاية وخسر في الدردر وغيره حيث فسره الاشتباه بنصام الغمام والنظام من اعلامه وفي حقه الملوحة من اشتبهت عليه القبلة لا يحجزه وعنده من يسأل ولا في الصحراء والسماء صحيحة واذا علمه الاكل وعلمه الخبر ايضا في الصحراء خرى وصلى انتهى **قال** وعنده من يسأل انما اشترط هذا لان الخبري انما يجوز عنده العجز فما لم يتحقق العجز لم يحجز الخبري وهذا بعد من يسأل له هذا لكن يشترط ان يكون من اهل ذلك الموضع وهو يعلم جهة الكعبة واما اذا كان لا يعلم فهو والمخبري سواء فلا يترك خبره بجزءه ولذا قال في التقيس محل كان في المفارقة فاشتبهت عليه القبلة فاخبره رجلا ان القبلة الى هذا الجانب وقعه تحريه الى الجانب الاخر فان لم يكونا من اهل ذلك الموضع وهما مسافران مثله لم يلتفت الى قولهما الا كما يقولان بالاجتهاد فلا يترك اجتهاده باجتهاد غيره كذا في النهاية وتوالت المصنف من علم من يسأل هذا لكان اولى ولهذا قال في الهداية وليس بحضرة من يسأل قال بل هما والعيني وغيرهما في اشارة الى ان لا يجب عليه طلب من يسأل انتهى وفي الخلاصة هذا في المفارقة فان كان في المسجد ولا محراب فيه وقبلته مشككة وفيه قوم من اهل لا يجوز له الخبر اما اذا لم يكن فيه قوم والمسيح في مصر في ليلة مظلمة قال النسفي فتاوا واجازا انتهى وفي فتاوى قاضي خان رجل صلى في المسجد في ليلة مظلمة بالخبري فبين انه صلى لغير القبلة جازت صلاته لانه ليس له قوع الابواب للسؤال عن القبلة ولا يعرف القبلة بلبس الجدران والمحيطان لان الحائطان كانت منقوشة لا يمكن تمييز المحراب من غيره فجاز له الخبري انتهى وفي الظاهرية رجل اشتبهت عليه القبلة في المسجد ولم يكن احد يعرف القبلة قال في الاصول يجوز له الخبري لا يحجز عن من يسأل فصار كالغياور وقال ائمة تلح منهم الفقهاء ابو جعفر لا يجوز له الصلاة بالخبري لان هذه نائبة العقبى فتعبر بنائبة الدنيا فوجدت به نائبة الدنيا فانه يستغث بخبر ان المسجد فذلك ههنا وان كان في مسجد نفسه قليل هو كالبيت لا يجوز له الخبر وقيل سجدة ومسجد غير سواء انتهى وفي فتح القدير لا وجه انه اذا علم ان المسجد قوما من اهل يقين غير اهلهم ليسوا باحاضرين وقت دخوله وهو حوله في القرية وجب طلبهم ليسألهم قبل الخبري لان الخبري متعلق بالخبر عن عرف القبلة وقد علل محمدا فكذا حيث قال جعل محل المسجد الذي لا محراب له وقبلته مشككة وفيه قوم من اهل فخرى وصل فاعلم بالخطأ فعليه ان يعيد لانه كان يقدر ان يسأل القبلة فيعلمها ويصل بغير خبر وانما يجوز له الخبري اذا عجز عن تعلمها بذلك انتهى قال الحلبي في غنية المستعمل ما فاقه بين هذا وبين كلام الخلاصة والكافي انه لا يستخرجهم من منازلهم لان المداو به اذا لم يكونوا داخل المنازل ولم يلزم الخروج من طلبهم ويتعسف المطر والظلمة او نحوه انتهى وفي المسنية لو اشتبهت عليه القبلة ولم يكن بحضرة من يسأل عنها فلم يسأل فخرى وصل فان اصاب القبلة جازت والا فلا يجوز ولو سأل من حضرة من اهل المكان عن القبلة فلم يخبره بها حتى خرى وصل فخرى لا يعيد ما صلى انتهى قال الحلبي وكذلك لا عمى انه توجه الى جهة وعنده من يسأل فلم يسأل ان اصاب القبلة جازت والا فلا انتهى ومسا ينبغي ان يعلم ان المصنف اطلق المجهل فشم ما اذا كان بكة او بالمدينة او بغيرها فانه اذا عجز فيها ايضا عن العلم جهة الكعبة يجوز له الخبري وصورته ان يكون مجوسا في السجن ولم يكن بحضرة من يسأل ولم يكن هناك ما يعرف به القبلة فانه

له العلم شرط ما  
فانما هو في ذلك الموضع  
عالم بالجهة ولا يشترط  
فانما هو في ذلك الموضع  
ان ذلك الموضع  
والظاهر ان الاراد  
من شرطه وانما  
ان ذلك الموضع  
كأنها ما بين القبلة  
لان العلم شرط  
المفارقة ولا بد ان  
الآن يرد في قولهم  
ان الاخير من  
البراءة لا يلزم  
انتم من غير ذلك  
امر من الدخيرة  
حتى لو كان من  
والعلم انما لا يفت  
ان قولهم انما لا يفت  
عالم به لا يفت

## تحرى

يجوز له التحرى حتى لو تبين أنه اخطأ روى عن محمد بن نكلا إعادة عليه وكان أبو بكر الرازي يقول عليه إعادة عند يقن الخطأ في الحرمين الشريفين والآول حسن كذا في الظهيرية وافرقة في المجلد الرابع **واقول** ينبغي أن يلزم إعادة عند يقن الخطأ في وضوء يكون المخرج منها من جانب العباد كما مسجون سواء كان في الحرمين الشريفين أو غيرهما كما صرح به في باب التيمم ونسبه عليه بعضهم في بحث ستر العورة ولعلمهم لم يذكر هذه أهمنا اعتمادا على لفظة الوقادة فافهم **قال** تحرى أى طلب حرى الأمرين أو كلاهما وفى المغرب قيل أصله فصل الحراء وهو جناب القوم ثم استعير لفيل تحريت برضائك وهو يخرج عن الصواب يتوخاه وتولهم التحول بها صوابه التحرة انتهى والسرفية ان الطاعة بحسب الطاقة فلما استبخت عليه القبلة عجز عن التوجه إليها فنع ذلك فكيف التوجه الى الكعبة تكليف بالآلة يستطيعه وهو ممنوع فلذلك جوزنا الشارع التحرى تيسيرا وهذا هو قول جمهور أهل العلم ومنهم من قال يصارح صلوات الاربع جهات ليحصل اليقين وهو قول شاذ يخالف للسنة كذا في غائاة الالهقان في مصائد الشيطان وأصله هو قصة صلوة الصحابة في ليلة مظلمة في غير جهة القبلة بالتحرى وقدر ديت من طرف ضعيفة قد يتقوى الحديث باجتماعها فترى الحاكم في المستدرک وصححه عن محمد بن سالم عن عطاء بن ابي رباح عن جابر قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم في سرية فظلمت لنا فغيرنا فاختلنا في القبلة ففصل كل واحد منا الى جهة فجعل كل منا يخط بين يديه ليعلم مكانه ذكرنا ذلك للنبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم فلم يأمركم بالاعادة قال العيني في البداية قال الحاكم محمد بن سالك اعرفه بعدالة ولا جرح وقال الذهبي محمد بن سالم يكنى بأبى سهل وهو هو اما انتهى روى الدارقطني ثم البیهقي عن جابر قال بعث رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم سرية كنت فيها فاصابت اظلمة فلم نعرف القبلة فصلوا ونظفوا خطوطا فلما اصبحت طلعت الشمس صبحت نالها خطوطا فغير القبلة فلما ارجعنا من سفرنا سألت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم عن ذلك فانزل الله تعالى والله المشرق والمغرب فايتما تولوا فثم وجه الله قال ابن القطان في ما نقل عنه العيني ان في اسنادها انقطاعا ومجهولا قال العيني فان قلت في حديث جابر اختلاف لان في احد الطرفين كنا مع رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وفي الآخر بعث رسول الله سرية كنت فيها قلت لتوفيق بينهما ان السرية كانت جديدة فجهزها رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم في العسكر فلما ذهبوا الى رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وعسكره سأله انتهى وروى عن الحسن بن سعيد السمان عن عاصم بن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن ابيه عامر بن ربيعة قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم في سفر في ليلة مظلمة ففهمنا لسماء واشكلت علينا القبلة فضليتنا واعلمنا على فلما طلعت الشمس اذا نحن صليتنا فغير القبلة فذكرنا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فانزل الله تعالى فايتما تولوا فثم وجه الله الايتقال للترمذی هذا حديث سنده ليس بذاك ولا نعرفه الا من حديث شعث بن السمان وهو يضعف في الحديث انتهى **قلت** قد ضعفه البخاري والدارقطني وابن عدى وابن عبد البر وابو حاتم وابو زرعة وابو موسى والدارمي وغيرهم على ذكره الحافظ المزني والحافظ ابن حجر وروى ابو نعيم في المحلية عند ترجمة عامر بن ربيعة حديثا على نوح المصيصي نا احمد الحليم نا ابو نعيم نا ابو الربيع بن السمان عن عاصم بن عبيد عن عامر بن ربيعة قال كنت مع رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم في ليلة سوداء مظلمة فنزلنا منزلا فجعل الرجل يحمل الحجارة فيجعلها سجيلا فيصلي اليه فلما اصبحت اذا نحن الى غير القبلة فقلنا يا رسول الله صليتنا هذه الليلة لغير القبلة فانزل الله عز وجل والله المشرق والمغرب الآية قال الحلي في غنية المستمل بعدة كرواية الترمذى والدارقطني هذان الحديثان وان كانا ضعيفين فقد تأيلا بالاجماع فان الاجماع على ان الحكم

عند الاشباة هو التحريم انتهى **شرح** يجوز التحريم لسبب التلاوة كما انها تجوز للصلوة كذا في المخرج عن الظاهرية ونقل الخطأ عن الجوهرية انه يجوز للصلوة الجحارة ايضا **تنبيه** باب التحريم باب وسيع اعتبره الفقهاء في مواضع كثيرة وبنوا عليها أساسا على بداهة فتنها ما ذكره في الاشباة في قاعدة اذا اجتمع المحال والمحرر على المحرم عن شرح المجمع لابن ملك من انه لو اختلط الشايب الطاهرة بالنجسة ان كان له ثوب طاهر لم يخرج اصله لعدم الضرورة ولا التحريم لكل حال سواء كان الاكثر نجسا او طاهرا وكذا يخرج في الاواني اذا اختلطت ببعضها طاهرة وبعضها نجسة بشرط ان يكون الاقل نجسا والغرض بينهما انه لا خلف للشايب في سفر العورة وللوضوء خلف في الظاهر هو التيميم وهذا كله في حالة الاختيار اما في حالة الاضطرار فيجوز التحريم مطلقا للشرب انتهى في غائته اللهم ان لابن القيم اذا اشتبه الطاهر بالنجس من الشايب ذهب مالك في رواية واحمد الى انه يصلي في ثوب بعد ثوب حتى يتبين انه صلي في ثوب طاهر وقال ابو حنيفة والشافعي ومالك في رواية وغيرهم يخرج ويصلي صلوة واحدة كالقبلة وقال المزني وابو ثور يصلي عزاء لان الثوب النجس في الشريعة كاللعنة والصلوة فيه حرام وقد عجز عن السربط اهر فيسقط فرض السرة وتوضيعة والاقول بالتحريم هو الراجح انتهى وفي تحريم الخلاصة لو اختلطت روايته باواني صاحبه في السفر وهو غيب واختلط رغبه بارغفة غيره قال بعضهم يخرج وقال بعضهم لا يخرج بل يترص الى ان يحج صاحبه وهذا في حالة الاختيار اما في حالة الاضطرار رجاء التحريم مطلقا انتهى وفي زكوة الهلاية قال ابو حنيفة ومحمد اذا دفع الزكوة الى رجل يظنه فقيرا اثر بان انه غنى اراه شمي وكافوا دفع زكاته في ظلة فبان انما ابوه وابنته فلا اعادة عليه وقال ابو يوسف عليه لاعادة لظهور خطاه بيقين وامكان الوقوف على هذه الاشياء وصار كالأواني والشايب ولها حد يثمن من بن يزيد قال فيه يا يزيد لك ما نويت ويا معن لك ما اخذت وقد دفع الى معن وكيل ابيه صدقته ولان الوقوف على هذه الاشياء بالاجتهاد القطع فينتهي لامر فيها على ما يقع عنده نصا كما اذا اشتبهت القبلة وهذا اي عدم الاعادة اما تحريمه وقع في رايه انه مصرف اما اذا شك فلم يخرج لم يخرجى ووقع في الكبرائه انه ليس بصرف لا يخرج من الا اذا علم انه فقير فخرج به هو الصحيح انتهى وفي الخلاصة لو اختلطت سائر النجاسة كالسباغ الملية ولا علامة للتمييز في الغلبة الملية واسواق البحر تناول شي منها ولا بالتحريم الاعدا للنجسة اما اذا كانت الغلبة للملحاة فانه يجوز له التحريم ان الاختلط وذلك الملية بالزيت ونحوه لم يوجب كل الاعدا للضرر في التحريم قال صاحب الاشباة مقتضى الثانية انه لو اختلط ابن بقر بلين اثنان او ماء وبول عدم جواز التناول ولا بالتحريم انتهى وفي تحريم الزاوية اختلط الاواني الطاهرة بالنجسة ان الغلبة للطاهرة تحريمه والا الا في حالة الضرورة للشرب لا للوضوء بل يتيمم ومع هذا لو توضأ بالماءين ومسح ان مسح موضع واحد بالماءين لا يخرج لانه اختلط الطاهر بالنجس وان مسح موضعين يجوز لان المسح بالطاهر يخرج عن المعهود فاما مسح موضع اخر من النجس بنجس لكن ليس عنده ما يفصله فيعدله بجملته انتهى وفي الاشباة في قاعدة الاصل في البضائع التحريم لا يجوز التحريم في الفروج وفي كافي الحاكم الشهيد من باب التحريم لو ان رجلا له اربع جوار اعتق واحدة منهم بعينها فترسها فليزيد ايتها من اعتق لم يسعه ان يخرجى للوطى ولا للبيع ولا يسع للحاكم ان يخله ببيته وبينهم حتى يتبين المقتة من غيرهما وكذلك اذا طلقها فترسها فترسها قال الحاكم ولو اعتق جارية من رقيقه فترسها ومات لم يخرج للقاضي التحريم ولا القول للورثة اعتقوا ايتها من اذ اعتقوا التي اكبر فتركها فاحرة ولكنه يسألهم فان زعموا ان الملية اعتقوا هذه بعينها اعتقها واستحلها هم على علمهم في الباقيات فان لم يعرفوا من ذلك شيئا اعتقهم كلهم واسقط عنهم قيمة احد من اوسعهم في ما قبل انتهى وخرج عن هذا الاصل مسألة في فتاوى قاضيان وهي هذه صبية ارضعها اكثر من اهل القرية اقامهم واكثرهم ولا يدري من ارضعها



ولم يعبد ان اخطأ

واراد واحد من اهلها ان يترجها قال ابو القاسم الصغار اذا لم تظهر له علامة ولا يشهد له احد بذنبا لم يجز نكاحها وهذا من باب الرخصة كيلا ينسد باب النكاح فلو اختلفت للرضعة بنساء لا تحصى لوارده الى الآن فترأيت في الكافي للمعتمد الشهيد ما يفيد الحل انتهت عبارة الاشباة وفي الظهيرية يجوز التحريم في الثياب ان كان نجس عاليا وفي الانباين لا يجوز الامرابية عن ابي يوسف لكنه اذا توضأ بها واحد بعد واحد وصلى ينظر ان توضأ بالاول وصله جاز كان وضوءه بالاول محرمة انما هو كما لو قال لامرأته احدكم طابق فرطى احدهما بعينها طلقت الاخرى فلما توضأ بالثاني فرطى بغيره لا يجوز لانه توضأ بأمر نجس وان لم يحدث او لم يصل بعد ما توضأ من الاول حتى توضأ من الثاني قال عامتهم لا يجوز ان لا أعضاء صادرة نجسة وقال بعضهم يجوز هو الصحيح انتهى **قال** ولم يعبد ان اخطأ أعلم أنهم اختلفوا في ذلك على ثلاثة اقوال الاول اعادة مطلقا عند ظهور الخطأ وهو قول المالكية على ما نقل القسطلاني وذلك لان الله تعالى امرنا بالتوجه الى القبلة حيث قال نول وجهك شطر المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره الا في غيرها ولذلك لو صلوا الى غير القبلة لم يجز اتفاقا فذلك اذا ظهر خطأ كلاته علمية ان صلاته كانت لغير القبلة فلا يجوز قطعاً فحجب الاعادة القول لثاني قول الشافعية وهو انه يعيد ان ظهر لانه استدبر الكعبة لا في الصور الباقية فانه ظهر خطأ به يقيان فصار كما لو صلى الفرض قبل دخول الوقت على ظن دخوله او صار قبل وانه فانه لا يجوز الصور والصلوة بالاعتقاد لظهور الخطأ بيقين وكذا لو صل في ثوب نجس وتوضأ بأمر نجس بلا جتهاد او حكم المحاكم في قضية ثم وجد نضاً يخالفه فانه يلزمه الاعادة هذا نقله غير واحد من علماء ائمة في البنية هذا ظاهر من هب الشافعي وقوله الاخر كمد هبنا وفي الحلية هو المختار في قول في فتح القدير لا يخفى ان يتيقن الخطأ ثابت في توجهه الى جهة اليمنة واليسرة فيجعل المداير يوجب الاعادة في الصور كلها نعم في الاستدبار تمام البعد عن الاستقبال والتوجه الذي يظهر مؤثر ترك الجهة استدبارا او غير **ففي حقيقة** النظر ان يقول بشمول لعدم هذا انتهى **اقول** الذي رأيت في كتبه لشافعية كارشاد الساري والاقناع وفتاوى الاكابر هو ذكر وجوب الاعادة عند يتيقن الخطأ على الاظهر من دون تقييده بالاستدبار فليراجع القول الثالث ما ذهب اليه اصحابنا وهو ما ذكره المصنف من انه لا يعيد مطلقا عند ظهور الخطأ سواء ظهر استدبارا او بتأسره او بتمامه ولنا عليه دليلان الاول ما ذكرنا من الاحاديث المروية في الباب فان فيه تصريحاً بان النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم لم يأمر بالاعادة بل حكم باجزاء صلاتهم والثاني ان التكليف مقيد بالوسع ولا وسع عند الاشتباه بالجهة الاخرى ولذلك قال الله تعالى ايما قولوا فتروجه الله فلزم استكمال الكعبة في هذا الوقت تكليف بالاطاؤه وذلك يجوز وتحقيقه ان الكعبة انما جعلت قبلة للصلوة عند القدرة على التوجه اليه واما عند العجز فلا يربط لزوم التوجه اليه بل كل جهة مقدرة للعبد فهو قبلته في هذا الوقت كما في مسألة العجز فهنا كما استبهمت لقليل لتحقيق العجز عن التوجه اليها فلم يبق الكعبة قبلته بل صار قبلته جهة التي توجه اليها بالعجز فلا يلزم الاعادة عند ظهور خطأ كلاته قد لا يبا كان مقدرا في حقه ومن ههنا يظهر ان دفاع سند المالكية واما الجواب عن دليل الشافعية فهو ان التكليف بالشئ الذي غاب عن العبد علمه حقيقة على نوعين احدهما ما غاب عنه علمه حقيقة عن جنس الانس ولا يمكن ان يدرك حقيقة وان استقصاه والثاني ما غاب عنه علمه ولكنه يمكنه الاطلاع عليه باستقصاء وتامل فاعرفت هذا فتقول ما ذكره من النظائرين قيل الثاني

فانما اصله في ثوب نجس ونوضا بما نجس لا يجزى ان ثوبه ان خطا فقد جاء التقصير من قبله بعدم التامل والا مستفسرا عن الناس كل  
الحاكم اذا حكم بحكم فظهر خلافه فانما جاء التقصير منه حيث لم يتامل حق التامل فانه لو طلب حق الطلب لاصاب ونس عليه  
نظارة فلذلك حكمت بالاعادة فيها عند ظهور الخطا وانما امر القبلة فهو من قبيل الاول لان مبنى علمه بحقيقة الكعبة وعينها  
لما هو على العلامات كالنجوم وغيرها فانه لو سأل احدا للمستول عنه ايضا انما يجزى عنها بهذه العلامات وقد فرضنا الجز  
عن العلامات عند الاستبابة فانه لو ظهر بها لامة من العلامات لو يكن لا اشتباهها وقد اقلد العلامات تضام الغام انما هو من جانب  
الله تعالى فسقط في حقه خطاب الله تعالى للتوجه الى الكعبة وتعلق بالجهة المتخورة فلا يجب الاعادة وان ظهر خطا لم يبق له  
ثواب في المأمورية وايضا النجاسة وانما لها ليست مما ينتقل من محل الى محل فامتحله العمل لا بما اده تحريمه ثم اذا ظهر ما هو اقوى  
منه ابطله لانه لا يقبل الانتقال بخلاف امر القبلة فانه ما يقبل الانتقال الا ترى الى انه انتقلت من عين الكعبة الى جهةها  
تبعيد ومن جهة الكعبة الى سائر الجهات اذا كان راكبا مستغلا في السفر فلم يصح قياس امر القبلة على المسائل المذكورة لوجوه  
الفارق كما لا يخفى وينبغي ان يعلم ان هذا الخلاف كله في ما اذا صلى بالخرى في ظهر خطا اما اذا صلى بالخرى ولم يظهر له شيء او  
ظهر له انما اصاب فيجوز صلاته اتفاقا ذكره قاضيان **قال** وان علم به مصليا اى بالخطا المذكور حال كونه مصليا بان  
زال الظلمة واستارت الكواكب فعرى جهة الكعبة واخبره عن غير عالمها في الصلوة ففي هذه الصورة يستأنف عنه  
الشأضية والمالكية ويستدير في الصلوة وينبني عندنا وهو قول الشافعية وصححه النووي ولعلك عرفت من ههنا  
ان النصير الجرد في قوله به راجع الى الخطا المذكور ضمننا كما في قوله تعالى اعدوا هو اقرب للتقوى وان قوله علم ثلاث  
ضميره راجع الى المصل بالخرى وقوله مصليا حال عنه لان علمه بالشك بل من باب التقييل ويكون ضميره راجعا الى  
المعلم ويكون مصليا مفعوله ويكون المعنى وان علم احد مصليا بالخطا استأنف المصل لانه يلزم على هذا التركيب  
استئذان الضامر وحمل الكلام على خلاف لظاهر واليه اشار الشارح البارع في تفسيره الا في كما هو الظاهر **قال** وتحويل  
رأيه الى جهة اخرى المراد بالراى غلبت نظره كانبه عليه الشارح في تفسيره **قال** وهو في الصلوة قيد به لانه لو تحول رأيه  
بعلا الصلوة لم يعد ما صلى كما مر وفيه اشارة الى انه لو تحول رأيه في سجدة السهو استأنف ايضا لانه داخل في الصلوة فلم لم  
يستأنف بعد صلاته لاداء بعض اجزاء الصلوة الى غير القبلة **قال** استأنف لان تحول الراى بمنزلة النسخ فعمله في استقبال  
دون الماضي فيلزم عليه الاستئذان والبناء كما فعله الصحابة في النسخ الحقيقي وكيفية ما علم في البناء عن الكافي ان يبدا من الجانب  
اليمين لاسم الاستسراجه ان البداية في جميع الافعال من الجانب الايمن احسن كما مر في ان النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم كان يجلس اليمن  
في كل شيء حتى في طهارة وتعلله بترجله وشانه كذا في وفاء الوفاء وروى ابن اوجان في تفسيره من طريق قوله بنت اسلم قالت صليت  
الظهر بالصرخ في المسجد بن حارثة فاستقبلت مسجدا ليليا فصليا مسجدين اي ركعتين ثم جازنا من جازنا ان رسول الله صلى الله عليه  
وعلى آله وسلم قد استقبل البيت الحرام ففعل النساء مكان الرجال والرجال مكان النساء فصليا المسجدتين اليائيتين الى البيت  
الحرام **قوله** استأنف والاصل في هذا الباب قصة استئذارة الصحابة في الصلوة حين سمعوا نسخ التوجه الى بيت المقدس قد  
مررت بوجوده متعددة فمرى مسلم عن البراء بن عازب قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم الى بيت المقدس







هذان شرع بلا تحريم يجوزان اصاب شئ لان القبلة جهة تحريم ولم توجد

في الفوائد الحادية عشر قد يقال كيف يجوز الاستدانة منهم في الصلوة مع كونها عملاً كثيراً وهو مفسد لها وأذا حته بوجوده  
 الوجه الاول ان هذه القضية يجوز ان تكون قبل تحريم العمل الكثير الثاني ان الاقدام عليها لم تنوأل عند الاستدانة بل ردت  
 منفردة الوجه الثالث وهو الذي يحظر بالبال صحته ان العمل الكثير وان كان مرد النهي عنه لكن فلا يستثنى مواضع الضرر في الاقدام  
 الى بناء المحلات حيث يجوز البناء ما لم يتكلم مع مشيه وتوضيئه وغير ذلك من الاعمال الكثيرة فكذلك هذه الصورة التي  
 نحن فيها وهذا من فرع قاعدة الضرر وان تبيح المحظورات ولا مجال للاعتراض بعد ثبوتها من الصحابة وعلموا انما النبي  
 صلى الله عليه وعلى آله وسلم عليه بل وقد ثبت في رواية ابن سعلان امر الخويل نزل في صلوة رسول الله صلى الله عليه وعلى  
 آله وسلم فتقول وتحول من خلفه الثانية عشر استدلال فقهاءنا بهذه القضية على وجوب الاستدانة في ما نحن فيه في ما اذا علم  
 من اشتبهت عليه القبلة جهة الكعبة واعترض عليه بان بين المحكمين بوجوب البعد لا يصح قياس احدهما على الاخر وقد فقه ظاهر  
 بادي تأمل لان الصحابة انما استداندوا لان الصلوة الى غير الكعبة بعد علمها حقيقة لا يجوز وهذا الوجه موجود ههنا فان الوجه  
 الى جهة الكعبة فرض وانما سقط عند الجزع عنه الى جهة القارعة والخرم فلما علم انه محط في تحريم وعرت جهة الكعبة لم يسبق قبلته  
 المتحررة فوجب عليه فعل الاستدانة في الصلوة لا محالة والله اعلم **فروع** في فتح القدر عن مجموع النوازل لو كان شرع الكل بالتحريم  
 فيهم مسبق ولا حق فلما فرغ الامام ما الى القضاء فظهر لها خلاف ما كانوا عليه امكن للمسبوق اصلاح صلواته بان يتحول الى القبلة  
 دون الاخر انتهى وجه الفرقان المسبوق منفرد في ما يقضيه فيمكن ان يستدبر ويجوز صلواته بخلاف الاخر فانه يقتضي ما يقضيه  
 والمقتضى لا يظهر وهو وراء الامام ان القبلة غير الوجهة التي يصلي اليها الا ما لا يمكنه اصلاح صلواته لانه لو استداند خلف امامه  
 في الجهة فصلا وهو مفسد ولا كان سمحاً صلواته الى غير القبلة عندئذ فكذلك الاخر وفي الجهر الرائع عن البغية وصل الى جهة بالخرم ثم  
 تحول رايه في الركعة الثانية الى جهة اخرى فتقول ثم تذكر انه ترك سجدة من الركعة الاولى فسد صلواته انتهى وفي غنية المستعمل  
 اخذت لنا اخرون في ما اذا تحول رايه في الثالثة او الرابعة الى الجهة الاولى منهم من قال بتم الصلوة ومنهم من قال يستقبل كذا  
 في الخلاصة والاول وجه انتهى وبالاول جزم الفهستاني وتبعه في الدلائل المختار **لغز** اي رجل صلى اربع ركعات الى اربع جهات  
 وجازت صلواته فنقل هو المحوى الذي تحول رايه في كل ركعة الى جهة **قال** وان شرع ائمة من اشتبهت عليه القبلة **فقول**  
 لان القبلة جهة تحريم ولم توجد يعني ان من اشتبهت عليه القبلة لم يبق الكعبة في حقها قبلته لجهة عن التوجه اليها بل القبلة  
 في حقه جهة تحريم فلا بد ان يتحريم ويصلي الى جهة تحريم وظاهر هذا التعليق يقتضي عدم المجاوز مطلقاً سواء علم بالاصابة  
 في الصلوة او بعد المخرج منها وكذا ظاهر قول المصنف وان اصاب ظاهر قول المصنف وان اصاب ظاهر قول المصنف وان اصاب ظاهر قول المصنف وان اصاب  
 لم يتحرر واليه مال بن الهام في بعض تحرياته وقال تليد كقاسم بن ظلو بنافي رسالتهم للفوائد المحلة في اشتباه القبلة بعد نقل  
 هذه العبارات وعادة مختارات النوازل لو صلى بلا تحريم لم يترك الواجب عليه وهو التحريم وان اصاب لم يفهم من هذه العبارات  
 ما هو الظاهر منها وهو ان من اشتبهت عليه القبلة فصل بلا تحريم علم بعد الفراغ انه اصاب لم يخرج صلواته وعليه الاستدانة  
 وقيل هذه العبارات انما هي في ما اذا شرع بلا تحريم علم في صلواته انه اصاب لان صاحب الوفاية قال قبل ذلك فاجلها  
 وعدم من يسأل تحريم ولم يعلم ان اخطأ وان علم به مصلياً او تحول رايه الى اخرى استدانت ليس في عبادة الوفاية دليل  
 على هذا المراد بوجه من وجوه الدلائل ولو كان فرض المسألة في من علم بالاصابة في الصلوة للزم التكرار وهو بعيد من

القبلة جهة تحريم

وجه في اشتباه القبلة

في هذا القول ان الذي انما استدان سبوقاً ايضاً وقد جزم الفهستاني في المحققين الاول وفي كتابه في النوازل والوجه في اشتباه القبلة

برهان الشريعة انتهى لمخصا وذكر صاحب غنية المستعمل وغيره أنها تقتضيا وهو أنه ان شرع في الصلوة بغير تحريم جرد  
صلاته وان اصاب في الواقع لان القبلة كانت جهة التحريم ولم توجد فبطلت صلاته هذا اذا لم يعلم انه اصاب واخطأ  
اما اذا علم انه اصاب فان علم في الصلوة انه اصاب يستقبل عندهما لان حالة العلم اقوى مما قبله وبناء القوي على  
الضعيف لا يجوز وعندنا في يوسف يبنى لان الفرض هو التوجه الى الكعبة وقد وجد فيجوز ما قل صلى وان علم بالاصابة  
بعد الفراغ فلا إعادة عليه بالاتفاق والفرق هما بين هذه المسألة وبين ما اذا تحريم وخالف جهة تحريمه ان ما فرض لغيره يشترط حصوله  
مطلقا لا حصوله فضلا كالسعي الى الجمعة لكن مع عدم اعتقاد الفساد وعدم الدليل عليه وهو موجود في صورة عدم التحريم بخلاف  
تلك الصورة فان مخالفة جهة تحريمه اقتضت فساد صلاته في اعتقاده فصار كالوصلة في ثوب نجس عندا فتبين انه طاهر او صلي  
ظان انه محدث فتبين انه متوضئ او صلي الفرض وعندنا ان الوقت لم يدخل فظهر انه كان قد دخل لا يجزيه في ذلك كله فذلك  
هذا واما صورة عدم التحريم فانه لم يعتقد الفساد فيها بل هو شك في الجواز وعدمه فاذا ظهر انه اصاب بعد تمام الصلوة  
زال احتمالان ونقره الاخر فجازت صلاته ومن ههنا تظهر الفرق عند ههنا بين علم الاصابة بعد التمام وبين علمه قبل فانه  
اذا علم الاصابة في الصلوة يلزم بناء القوي على الضعيف ولا كذلك بعد التمام وقد اندفع هذا التقرير بما اردته ابن التمام من ان  
هذه المسألة بمعنى مسألة عدم الاجزاء بالعدل عن جهة التحريم مشكلة على قولهم لان تعليلها في هذه المسألة وهي ان القبلة في جهة  
جهة التحريم وقد تركها يقتضي الفساد مطلقا في صورة ترك التحريم ايضا وان علم اصابته لان ترك جهة التحريم يصدق مع ترك التحريم  
وتعليلها في تلك بمعنى في التي شرع بدون التحريم بان ما شرع لغيره يشترط حصوله لا تحصيله يقتضي الصحة في هذه المسألة وجبه  
الفرق ظاهر ما ذكرناه من الفرق **قلت** قولها في البابين ادق نظر واحسن فكر اقل عمل عليه به جزا من باب شتون ومال اليه  
رباب الشرح **فروع** من صلا الى جهته في الصحيح من غير شك ولا تحريم فان تبين انه اصاب القبلة او كان اكبر رأيه ذلك ولم يظهر  
من حاله شيء حتى ذهب عن ذلك الموضع فصلاته جائزة لان فعل المسلم محمول على الصحة وان تبين انه اخطأ فصلاته فاسدة وان  
شك في القبلة فصل الى جهة من غير تحريم فان تبين انه اخطأ القبلة او كان اكبر رأيه ذلك ولم يتبين منه شيء فصلاته فاسدة لانه  
ترك ما هو الواجب عليه من التحريم وان تبين انه اصاب فصلاته جائزة لا لا يفرض لغيره يشترط حصوله لا تحصيله وان كان  
اكبر رأيه انه اصاب القبلة اختلفوا فيه قال الامام السرخسي الصحيح انه لا يجوز صلاته وان صلا الى جهة بالتحريم فان لم يظهر من حاله  
شيء او ظم انه اصاب وكان اكبر رأيه انه اصاب فصلاته جائزة بالاتفاق وان ظهر انه اخطأ فذلك عندنا خلافا لما لك على  
ما من من التفصيل وان صلى من اشتبه على طرف القبلة بعد ان تحريم الى جهة اخرى فصلاته فاسدة وان تبين انه اصاب لانه  
ترك ما هو الواجب عليه وهو الفرض لغيره وان لم يشترط حصوله لكن يشترط عدم فساد البتة وههنا فساد معتقده  
هذا اذا تبين الامر بعد الفراغ وان ظهر الامر في خلال الصلوة فتقوى الوجه الاول وهو ما اذا صلا الى جهة من غير شك ولا تحريم  
ان ظهر انه اخطأ يلزمه الاستقبال لانه لو ظهر له بعد الفراغ ذلك كان يلزمه الاعادة فكذلك هذا وان ظهر انه اصاب اختلف  
فيه والصحيح انه يلزم ولا يستقبل لان صلاته كانت جائزة ما لم يظهر الخطأ فبعد ظهور الاصابة تبقى جائزة وفي الوجه الثاني  
وهو ما اذا صلا الى جهة من غير تحريم بعد شكه فان ظهر خطأ لا يلزم عليه ان يستقبل ان اصاب فذلك لان اشتدحه كان  
ضعيفا فلا يجوز بناء القوي على الضعيف بخلاف ما اذا علم بالاصابة بعد الفراغ لانه لا بناء منه وفي الوجه الثالث وهو  
ما اذا صلا الى جهة التحريم ان تبين انه اخطأ يستدبر ولا يستقبل وان ظهر انه اصاب يمضي على صلاته كما ذكر في المتن

وفي الوجه الرابع وهو ما اذا شك وتحري وصل الى غير جهة التحري ان ظهر خطاه سيقبل ويظن يستقبل الصلوة وان  
 ظهر انه اصاب فكل ذلك لان افتتاحه كان فاسدا هذا بسط مسائل التحري على ما ذكره قاضيان في فتاواه وفي البحر عن  
 الظهيرية تحري رجل فاستوى لخالن عنده ولم يتبين بشيء ولكنه صلى الى جهة ان ظهر انه اصاب جاز وان ظهر انه  
 اخطأ لم يحز وان لم يظهر شيء جازت صلاته انتهى وفي البرازية رجل تحري واقعدى به من لم يحز فان اصاب الامام  
 جازت صلاتهما وان اخطأ الامام فصلا به جائزة لصلوة المقتدى انتهى وفي البحر عن فتاوى العنابي تحري فليقع تحري  
 على شيء قبل يخر وقيل يصلي الاربع جهات لكل جهة مرة وقيل غير انتهى وظاهر عبارة زاد الفقير يقتضي الجزم بالاول  
 واختار الحلبي في الفقيه القول الاوسط وقال هو الاوسط وفي المضمرة الا صوب هو الاداء وبه جزم في الدلائل المختارة وفي  
 جامع الرموز لو تحري ولم يتبين بشيء فصل الى اي جهة كانت جازت ولو اخطأ فيه وقيل ان لم يقع تحريه على شيء لصلوة  
 وقيل يصلي الى الجهات الاربعه كافي الظهيرية انتهى قال ابن عابدين ظاهرة ترجيح الاخير من الاقوال الثلاثة وهو الذي يظهر في  
 ان التحدير هو ان يصلي مرة واحدة الى اي جهة كانت وبه صرح الشافعية والحنابلة واما ما في شرح المنية الكبير من تفسير  
 بقوله ان شاء اخر وان شاء صلى الصلوة اربع مرات فالظاهر انه من عنده لان عبارة فتاوى العنابي ليس فيها هذه الزيادة  
 انتهى ثم اورد على ما حرمه المحصف بانه اذا صلى الى الجهات الاربع يلزم عليه الصلوة الى الجهات الثلاث لغير القبلة قبيلا  
 وهو منهي عنه وترك المنهي عنه مقدم على فعل المأمور به ثم قال على ان المأمور به ساقط لان التوجه الى القبلة انما يؤسر  
 عند القدرة عليه وعند المحرجه التحري ولما لم يقع تحريه على شيء استوت في حقه الجهات الاربع فيختار واحدة منها ويصل  
 اليها ويصح صلاته وان ظهر خطاه فيها لا ينافي في وسعه وهذا الوجه يقوى الوجه الاخير وهو التحدير على المعنى الذي  
 ذكره الفهستاء بضعف ما ذكره الشايع وادعى انه الاحتياط قال وللقول الاول الذي اختاره الكمال في زاد الفقير وجه ظاهر  
 ايضا وقواه لما كانت القبلة عند عدم الدليل هي جهة التحري ولم يقع تحريه على شيء صار فاقدا لشرط صحة الصلوة فيوجد  
 كفاذا لظهوره في لكن القول الاخير وهو وجوب الصلوة في الوقت مع التحدير الى اي جهة شاء احوط كما لو وجد ثوبا اقل من ربعه  
 طاهر وعموم قوله تعالى فايما تولوا فاثروا وجه الله فانه قيل انما نزل في مشيئة القبلة انتهى **اقول** وبالله التوفيق ومنه الوصول  
 الى التحقيق لا يخفى على المتأمل الذي اختاره وان كان احوط بالنسبة الى القول الاول لكن القول الاوسط الذي اختاره الحلبي المحصف  
 اعدل لاقوال الثلاثة وعليه اعتمادى فانه اذا صلى اربع مرات الى اربع جهات لا حرم يكون صلوة واحدة الى جهة القبلة وثبت  
 ما هو المقصود قطعا بخلاف ما اذا اخير وصل الى اي جهة شاء فانه يحتمل ان لا يكون تلك الجهة جهة القبلة حقيقة واما اية  
 فايما تولوا فاثروا وجه الله فانما نزل في حق تحريم من استبهم عليه جهة القبلة فالمعنى انما تولوا فاثروا وجه الله عند العجز ولا دلالة لها  
 على تحريم من لا راي له انه يصلي الى اي جهة شاء كما لا يخفى على من لا يدق في ساس بكتب التفسير والحديث ولا يراى عليه بانه اذا صلى  
 الجهات الاربع يلزم الصلوات ثلث مرات الى غير القبلة قبيلا وهو منهي عنه الحزم في نوح بان انما نزل في ظاهر عند العلم بالقدرة  
 واما ما اذا لم يعلم ذلك فلا بأس عليه على ان في الصلوة الى الجهات الاربع يتادى المأمور به تطعا ويكون ارتكاب المنهي عنه  
 لا اثر عليه وفي الصلوة الى جهة واحدة اي جهة شاء لا يقطع يتادى المأمور به فكان الاول احوط قطعا وما ذكر من ان الجهات  
 الاربع فلا استوت في حقه فيصل الى اي جهة شاء فلا يخفى لانه ثبت ان يكون الوجه الاخير احوط بالنسبة الى الاول لا بالنسبة الى  
 الوجه الاوسط ومطلوبه هذا لانه لا شك وبالحمل لكل وجه من الوجوه الثلاثة وجه لكن الاوسط احوط واحسن فانظر بين الانصاف

من ان يخرج من كل جهة بلا علم حال امامه وهو خلفه جاز لا من علم حاله او تقدمه شي اى صلى قومه في ليلة مظلمة بالجماعة وخبر القليل من كل واحد الى جهة تحريه ولم يعلم احدا ان الامام الى اى جهة توجه لكن يعلم كل واحد ان الامام ليس خلفه جازت صلاتهم وامان علم حالهم في الصلاة جهة توجهه امامهم مع ذلك خالفه لا يجوز صلاته وكذا اذا علم ان الامام خلفه فقولهم خلفه فيه تساهل لا يلائم في ما اذا لم يعلم احد ان الامام الى اى جهة توجه فكيف يعلم من خلفه الامام والملازم انه يعلم ان الامام امامه وهذا امر من ان يكون هو خلف الامام ولا لانه اذا كان الامام قد اقامه يجتهد ان يكون وجهه الى وجه الامام او الى جنبه او الى ظهره وانما يكون هو

واخرج عن بقية التقليد المصنف الموجب للاعتسان قال يخرج كل بالرفع والنهوين فاعلى اى يخرج كل رجل من المقتدين قال مقتول للمخبر قال بلا علم حال امامه وهو خلفه اى لم يعلم حاله او تقدمه الامام قال جازا لا اقتدار قال لا من علم حاله او تقدمه اى لا يجوز الاقتدار من علم حال الامام انما الى اى جهة توجهه او تقدمه لان مخالفة الامام ومفسدة فان علم حاله بعضهم دون بعضهم لا يصح للمعالم وبعضهم لا غيره قوله اى صلى قومه في ليلة مظلمة بالجماعة اما الوصلوا منفردين صحت صلاة الكل ولا ينافي فيه التفصيل واعتدلهما بان وضع هذه المسألة مشككة لان صلاة الليل جهرية فيعلم كل من المقتدين حال الامام وجوبه قطعاً واجب عنه وجوه الاول ان يجتهد ان يكون الجماعة في قضاء صلاة جهرية الثانية انه يجوز ان يترك الامام الجهر سرهما الثانية لا يلزم من سماع صوته معرفة جهته فلو لم يعرفوا بصوته انه ليس خلفهم ولكن لم يحصل لهم التمييز انه الى اى جهة توجهه كذا في البينة وغيرها قول نفسه للشارح ههنا بقوله اى صلى قومه في داخل بالمقصود ان وضع المسألة لا يتوقف على ان يكون من اقتدى بثلاثة فصاعداً بل لو كان من اقتدى به اثنين او واحد يكون الحكم كذلك وهو ظاهر القوم انما يطبق على الثالثة فتأويلها ولذا عدها علماء الاصول من الفاظ العموم فايراد هذا اللفظ عيب بل مقرر ان قلت هذه المسألة ليست مختصة بالشارح بل سبقه فيها المصنف فانه وضع هذه المسألة بايرادها ثم اجمع ثلث ضلها بالجمع وكذا صيغة الجمع قد يطلق على الاثنين ايضا واما لفظ القوم فلم يستعمل فيها تحت الثلاثة فتدبر قوله وخبر القليل: وتوجه كل واحد الى جهة تحريه ولم يعلم احد الخ لان كل واحد منهم مستقبل قبلته وهي جهة تحريه وهذه المخالفة لا تنصرف في جهة الاقتدار كما في خوف الكعبة فانه لو جعل بعض القوم ظهره الى ظهر الامام صحت صلاته بخلاف ما اذا علم جهة تحريه وخالفه فانه لا يصح صلاته لان مخالفة الامام مانعة عن صحة الاقتدار وكذا اذا علم ان الامام خلفه لا يلزم من قلبه لموضوع قوله واما ان علم احد من العلمين باليقين والنظر وتعيين القوم تارة في غير كمال البصائر باليقين كما لا وجه له في زيادة قوله في الصلاة الذي هو ظرف للعلم ايادى انه لو علم مخالفة جهة امامه بعد الصلاة لم يضر ذلك وجازت صلاته وكذا هذا القيد في الصورة الثانية اشارة الى ان تقدمه على امامه يضر صلاته مطلقاً علمه حاله لا اذا بعد نعم لا يضر مجرد التقدم بلا علم به صريح به القوم تارة في الحصول ان علم تقدمه يضر مطلقاً سواء كان بعد الصلاة او قبلها لا التقدم مطلقاً ومخالفة الجهة انما يضر علمه اى الصلاة لا غير هذا هو الذي يدل عليه عبارات المتن في ذكر وجه الكل ظاهر في فكر قوله فتقوله هو خلفه فيه تساهل الخ هذا اعتراض على المصنف سبناه على ان الشارح حل قوله وهو خلفه على علمه بما هو خلفه تقريره انه يفهم من قول المصنف وهو خلفه انه يعلم ان الامام امامه فانه لا تساهل فان كلاً من انما لم يعلم احد من المقتدين جهة الامام انه الى اى جهة توجهه فلو علموا انه خلفه فقد علموا جهة الامام لان خلفه لا يكون الا بان كذا ويصح حل ظهر الامام فيعلم جهة توجهه الامام لا محالة مع ان وضع المسألة كان في ما اذا لم يعلم احد ذلك والواجب عنه ان المتبادر من عبارة المصنف انه خلف الامام في نفس الامر لا علمه بانه خلفه ذكره الفاضل الجليلي فمؤخرة العقبي في الخبرين قال



خلفه لا مأمرا إذا كان وجهه إلى ظهر الإمام وكون جهة توجه الإمام معلومة وكلامنا ليس بهذا وهذا وتعبارة المختصر لا يصح جهل جهة الإمام

إذا علم أنه ليس خلفه بل علم مخالفته أي إذا علم أن الإمام ليس خلفه هو ويصل قصد قلبه صلاة بغيره

يمكن أن يجاب عنه من جانب الشارح بأن يقال إن فقد العلم بما لا بد منه لأنه لو لم يقدر ذلك لفهم اشتراط كونهم خلفه في نفس الأمر وليس كذلك فأنهم لو افتدوا على اعتقاد أنهم خلفه جازت صلواتهم قطعا وإن فقدوا عليه انتهى **أقول** لا يخفى أنه يقال مثل ذلك في تقيد الصلاة بالعلم بأنه يفهم على فقد العلم اشتراط العلم بأنهم خلفه وليس كذلك فأنهم لو افتدوا وهو خلفه في الواقع ولم يحصل لهم العلم بذلك يجوز الصلوة أيضا ومن ههنا ظهر أن الأحسن في وجه تساهل المصنف أن يقال إن لم يقيد بالعلم لفهم اشتراط كونهم خلفه لا مأمرا في الواقع وليس كذلك وإن قيد لفهم اشتراط العلم وليس كذلك ولكن لا يخفى أن مثل هذا يرد على عبارة المختصر أيضا فتفكر **قوله** خلف لا مأمرا إذا كان وجهه إلى ظهر الإمام وكون جهة توجه الإمام معلومة وكلامنا ليس هذا لأنه مناقشة ظاهرة فإنه يمكن أن يقال كون الشخص خلف لا مأمرا عبارة عن عدم كونه أقرب من الإمام إلى قبلته كما هو المتعارف سواء كان إلى جنبه أو يكون وجهه إلى ظهره كما أن الإمام أعرف فلا فرق بين الخلف والإمام في حملهما على المعنى العام كما لا يخفى على ذوي الألبان **قوله** وبعبارة المختصر لا يفهم جهة الإمام إذا علم أن ليس خلفه بل علم مخالفته أي لا يصح المقتدى في صحة صلواته جهله جهة الإمام أنه إلى أي جهة توجه يشترط أن يعلم أن الإمام ليس خلفه سواء كان قدامه أو إلى جنبه بل يصح علم مخالفته إمامه بأن يعلم جهة إمامه ومخالفته **قوله** أي إذا علم أن الإمام ليس خلفه هذا تفسير لقوله إذا علم أن ليس خلفه ولا فائدة فيه إلا بيان مرجع الضمير **قال** ويصل قصد قلبه صلواته بغيره بشرط أن لا يكون في مسائل النية التي هي الشرط السادس وبه ينظم الباب أي ويصل المصل من الوصل وقوله قصد قلبه مفعول له وقوله صلواته مفعول للمصدر والظن متعلق بالفعل والكل هو في النية في مواضع في وقتها وتفسيرها وكيفياتها والمصنف ذكرها أمّا وقت النية فاشاد إليه بقوله ويصل بغيره وهذا بيان وقته المستحب وتوضيحه أن قيامه للصلوة متردد بين القيام للعبادة والقيام للعادة ولا يقع التمييز إلا بالنية المتقدمة فلذلك لا يجوز بالنية المتأخرة عن تكبيرية الأحرار عندئذ لأن ماضى لا يكون عبادة لعدم النية فكذلك ما بنى عليه وعن الكرخي أنه يجوز بالنية المتأخرة واختلاف في خبره قوله فقيل ما دام في الشارح وقيل لا التعوذ وقيل أنه ما بعد الفاتحة وقيل إلى الركوع كذلك في البناء وفي القبة كبر ففعل عن النية ثم نواه يجوز انتهى وهذا يخرج على قوله وكذلك ما في فتاوى العتبات في نية نية عند قوله الله أكبر فتوى عند قوله لا اله غيرك يصير شارعا انتهى استدلال على ما ذهبنا إليه بان الصلوة كالصوم والصوم يجوز فيه النية المتأخرة في رمضان عندنا وفي الغل بالاتفاق فكذا هذا ورواه في الهداية بأن القياس أن لا يجوز تأخرها في الصوم أيضا لكنها جازت فيه للضرورة فإن اشتراط وصل النية بوقت فجاء الصبح الصادق فيه خرج عظيم بغير كثير من الناس عن الأطلاع عليه كذلك في الصلوة وفي الأشباه ونقل ابن وهبان خلافا بين المشايخ عمدا عن المذهب موافقا لقول الكرخي فقيل يجوز تأخير النية إلى الركوع وقيل إلى الرفع منه وقيل إلى الشراء وقيل إلى التعوذ والكل ضعيف والمعتد أنه لا بد من إقرار حقيقة استحبابها في الجوهرية أنه لا معتبر بقول الكرخي انتهى ثم المستحب ما ذكره المصنف أن يصل النية بالشرع ويجوز تقديمها عليه عندنا في الخلاصة لو نوى قبل الشروع عن محمد لو نوى عند الوضوء أنه يصل العصر والظهر مع الإمام ولم يشغل بعد النية بما ليس من جنس الصلوة إلا أنه لما انتهى إلى مكان الصلوة لم يحضره النية جازت وهكذا روي عن أبي حنيفة وابن يوسف انتهى وفي التبيين إذا توضأ في منزله يصل الظهر ثم حضر المسجد افتتح الصلوة بتلك النية وإن لم يشغل بعمل آخر كيفيه

## في هذا تقسيم النية

ذلك هكذا قال محمد بن حنفية في الرقيات لأن النية المتقدمة تبقى إلى الشرع ما لم يبد لها انتهى قال في القدر قلت فقد اشترطوا عدم ما ليس من جنس الصلوة لصحة تلك النية مع العلم بأنه يتخلل بينها وبين الشرع الشيء في مقام الصلوة وهو ليس من جنسها فلا بد أن يكون المواد باليس من جنسها ما يدل على الاعتراض بخلاف ما لو اشتغل بكلام أو أكل عند المشي فإنه غير قاطع للنية انتهى في البحر أما قول الشارح الزيلعي يجوز التقدير بحيث لو سئل عنها أسكنه أن يجيب من غير فكرة وعزلة في نية المصلي إلى الأجناس فأنما هو قول محمد بن سلمة كما ذكره في البدائع والخانية والخلصة والآل هذا منه أنه يجوز نية متقدمة مطلقاً سواء كان بحيث يقدر على الجواب من غير فكرة أو لا انتهى وفيه أيضاً ظاهراً لا فقهه في الدين النية بمن دخول الوقت صحيحة كالطهارة قبله لكن ذكر ابن أمير حاج عن ابن هبيرة أن شرط دخول الوقت للنية المتقدمة عند أبي حنيفة وابن يوسف وهو مشكل وفي ثبوته تردد لعدم وجوده في كتب المدن هبيرة انتهى وتبعه أخوه في النهر وقال المحصن في الدر المختار جاز تقديمها ولو قبل الوقت وفي البدائع خرج من منزله يريد الجماعة فلما انتهى إلى الأما مكر ولم تحضر النية جاز ومفاده جواز تقديم نية الاقتداء أيضاً فيلحظ أنه قال في الخطاوي في حاشية هذا المقادير عارضه ما ذكره القهستاني أن لا يصح تقديم نية اقتدائه على تحريمه الأما مكر ويفرض أن يكون بعد ما هو قول بعض إمامية بخاري وقيل بنوي بعد قول الأما مكر الله قبل قوله أكبر وقيل بنوي حين وقف الإمام موقف الإمامة وهو قول عامة العلماء وهو جاز وأما الأول هو الصحيح وأما الثاني القهستاني فلو جاز تقديمها قبل الوقت أو قبل وقوع الإمام وعليه فيطلب الفرق بين نية أصل الصلوة ونية الاقتداء انتهى قلت فالحاصل أن نية الاقتداء مع تكبيره لا يحرم من جنسها ولا يحرم من جنسها ما يدل على الاعتراض كما ذكره الزيلعي وابن الهمام وأما تقديمه على الوقت فلم أر من صرح بجواز ذلك فقد قل ابن هبيرة خلافه فمعه قد استخرج ابن أمير حاج في حلية المحل جوازها من إطلاق كلما فهم وتبعه ابن أبي عمير والمحصن والخ الذي يظهر أنه هو اعتبار ما ليس من جنس فعله فان وجد بين النية وبين تكبيره الاحتياط ما يدل على الاعتراض لا يجوز تلك النية وإن كان في الوقت وأن لم توجد يجوز وإن لم يكن في الوقت فإن نوى الظاهر عند طلوع الشمس مثلاً ففعل ما ليس من جنسها كالأكل والشرب وقضاء الحاجة وغيره فهو صلي ولم تحضر النية لم يحرم وإن قضا ونوى الصلوة قبل الوقت ثم مشى إلى المسجد ففعل به غير حضور وجازت فتشكر لصل الخ لا يتجاوز عنه وتوقيل أن قول المصنف ويصل شارة إلى هذا لم يبعد بأن يكون المعنى يصل المقصد بالخيرية سواء كان الوصل حقيقياً بأن يكوناً في وقت واحد أو وصلاً عرفياً بأن لم يتخلل بينهما ما ليس من جنسه وأشار المصنف بالاكتماء على قصد الصلوة إلى أنه لا يشترط في الصلوة نية غير هافلا يشترط نية الكعبة على الصحيح كما مر وقول الزيلعي في شرح الكناز المصلي يحتاج إلى ثلاث نيات نية الصلوة التي يدخل فيها ونية الإخلاص لله تعالى ونية استقبال القبلة منطلقاً فيه كما في البحر وقال القهستاني في شرح خلاصة الكيداني يجب حضور القلب عند التحريم فلو اشتغل قلبه يتفكر مسألة مثلاً في أثناء الأركان لا تسحب لإعادة وقال البقال لا ينقص أجره إلا إذا قصر قيل يلزمه في كل ركن ولا يؤخذ بالسهرولانه معفو عنه لكنه لم يستحق ثواباً كما في النية ولم يعتد بقول من قال لا قيمة لصلوة لم يكن قلبه فيها معها كما في الملتقط والخزانة والسراجية فأعلم أن حضور القلب فاعه عن غير ما هو ملائمه وهو هذا العلم الفهم والقول الصادر من عن المصلي وهو غير التمهيد فان الفهم بنفس اللفظ غير العلم بمعنى اللفظ انتهى قوله هذا تقسيم النية

## مراد القصد مع لفظه افضل

اشارة الى قوله قصد قلبه واللام للعهد اي النية الاعتبارية في الصلوة وفيه اشارة الى انه لا بد فيها من القصد اي الارادة  
 المرجحة ولا يكفي مطلق العلم ونقل في البياية عن شيخ الاسلام ان الاصح هو ان العلم لا يكون نية لانه غير ها الا ترى الى ان  
 من علم الكفر لا يكفر ولو نواه يكفر انتهى وفي الدردر شرح الغري قال في مجمع الفتاوى قال عبد الواحد اذا علم اي صلوة  
 يصلي عن محمد بن مسلمة ان هذا القدر نية وكذا في الصوم والاصح انه لا يكون نية لانها غير العلم لا ترى الى ان المسافر  
 اذا علم الاقامة لا يكون مقيماً ولو نواه يكون مقيماً انتهى وفيما ينبغي ان يعلم انه قال في الهداية النية هي الارادة  
 والشرط ان يعلم بقلبه اي صلوة يصليها الذكر باللسان فلا يعتد به وبحسن ذلك اجتماع عزيمته واعتراض عليه  
 بان هذا يرجع الى تقدير النية بالعلم وهو غير صحيح واجاب عنه بعضهم بان مراده ان المجزء يتحصيصل لصلوة التي يدخل  
 فيها وتميزها عن فعل العادة ان كانت نفلاً وعما يشتركها في اخص واصنافها وهو الفرعية اذ كانت فضلاً عن التخصيص والتميز  
 بدون العلم لا يتصور رده ما لا يخسر في الدردر بان هذا الجواب بقوى الاعتراض ولا بد نفعه لان المجزء علم خاص انتهى  
 فالاحسن في الجواب هو ما اشار اليه العيني وصوبه صاحب الدرر من ان مراده بيان ان الاعتبار في النية التي هي الارادة  
 عمل القلب لا لغير الارادة وهو ان يعلم بداهة اي صلوة يصلي وان لم يقدر على الجواب الا بتأمل لم يجز صلاته فعمل  
 من ذلك ان العلم غير النية ولكنه شرطها وقريب منه ما ذكره ابن ملك في شرح مجمع البحرين لتاويل كلام محمد بن  
 مسلمة قال والقصد مع لفظه افضل اعلم ان ههنا تلك صيغة الاولي الاكتفاء بنية القلب والثانية الاكتفاء بال  
 بغير قصد القلب والثالثة الجمع بينهما اما الصورة الاولي فقد انفقوا على جواز الصلوة بها كيف لا وهو المنقول  
 عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم والصحابة والتابعين ونقل بعضهم كما مضى في ان فتاواه انه لا بد  
 من التلطف باللسان عند الشافعي وهو نقل غير مطابق لما رأيت في كتب الشافعية من انه ينبغي التلطف وقال في البحر اجمع  
 العلماء على انه لو نوى بقلبه ولم يتكلم بلسانه يجوز كما حكمه غيره حذفاً في الثانية عند الشافعي لا بد من الذكر باللسان مردود  
 انتهى واما الصورة الثانية فقد حكى الخطيب الشربيني في اقطاع الاعجام على انه لا يجوز الصلوة به ربه مرجح اصحابنا بآبائهم  
 الا ان الزاهد في نقل في شرح القدر في شرح الصائغ من عجز عن احضار القلب في النية بكيفية اللسان لان التكليف عسير  
 الوسع واقره الحلبي في غنية المستعمل وتبعه المحصني في شرط صلوة الدردر المختار وقال في دائله مرجح اعلى من زعم ان التلطف شرط  
 لا يسقط اصلاً هذا مردود وفق في النية وغيرها من نوات عليه الهوم بكيفية النية بلسانه انتهى لكن رده الحلبي في حلية المحل  
 وتبعه صاحب البحر انه يلزم عليه نصب الابل بالروي لانه اذا سقط الشرط للجزء فقد يسقط الابدل كما في التيمم والابدل  
 كسائر العورة وقد يسقط المشرط كما في العاجز عن الطهورين فانبات احد هذه الاحتمالات لا بد من دليل واجاب عنه  
 الجمهور في حاشية الاشباه بقوله اقول حيث كان لا يقدر على نية القلب صادراً لذكر اللسان في اصلاً في حقه لا بد ان انتهى الى ان عاين  
 في رد المختار اقول نصب الابدل فلا يجوز بالروي بالاولى ولا يبعد القول بسقوط الاداء من وصل في هذه  
 الحالة فان من لا يمكنه معرفة اي صلوة يصلي فهو بمنزلة المجنون وسيد كرم المصنف في باب صلوة المريض انه لو اشتبه عليه  
 اعداد الركعات والسجرات النعاس يلحقه لا يلزمه الاداء انتهى واما الصورة الثالثة فقد اخذ المصنف عنها افضل قال هذا  
 الهداية يحسن ذلك لاجتماع عزيمته قال ابن الهائم قد يفهم منه انه لا يحسن لغير هذا الفصل هذا لان الانسان

فلا ينبغي عليه نقر في خاطره فاذا ذكر بلسانه كان عوناً على جمعة قراءته في التجنيس قال النية بالقلب لا بفعله ولا يعتبر بالنكح  
ومن اختاره اختاره لجمع غريبته انتهى كلام ابن الهامر وقد اختلفت عبارات فقهاءنا وغيرهم في التلفظ باللسان انه ما نهى  
هو سنة ام مستحب ام بدعة ام مكروه فذكر جمع انه حسن او مستحب كصاحب الهداية وآقعه عليه شرحها وتبهم المصنف الشافعي  
في مختصره ولها شيخان والشافعي في الكافي وصححه الزاهد في التجنيس وفي النية هو المختار وبه جزم في الفرع والتنوير وهو مذهب  
الشافعية ومنهم من قال انه مكروه لان عمر بن زجر على من سمع ذلك منه نقله العيني عن جامع الكروبي والشربلاني عن جمع الزيات  
وهو مذهب المالكية كالحكاية في المراقبة واجيب عن زجر عمر انه انما زجر من جهريه لا على التلفظ مطلقاً وقد نقل على الفاري عن الاجماع  
على ان المجهر بالنية غير مشروع فلا يثبت من زجر عمر كراهة مطلق التلفظ ومنهم كصاحب التحفة من قال انه سنة وتكراره في الاختيار  
الى محمد بن عابد بن عبد الله عن البلاغ ان محمد بن زجر لم يذكر في الصلوة بل في الحج فخلوا الصلوة على الحج وهو محل مع الفاري عن ما ذكره في حلية  
من ان الحج لما كان ما يند وتقع فيه العوارض والموانع ويحصل بافعال شاقة استحب فيه المجهر بالنية بقوله اللهم اني اريد الحج  
الى اخره ولم يشرع مثله في الصلوة لان وقتها يسير انتهى وقال العيني في شرح التحفة لا عبرة بالذكر باللسان لانه كلام لانية فان  
فعله ليجتمع غريبته عليه فهو حسن وهو معنى قول المصنف للفظ سنة انتهى **اقول** هذا التأويل لا يشجع لفظ صاحب التحفة  
فالاول ان يؤول بما ذكره الشربلاني في مرقا الفلاح من ابن قال من مشايخنا ان التلفظ سنة لم يرد به سنة النبي صلى الله  
عليه وعلى آله وسلم بل سنة بعض المشايخ لاختلاف الزمان وكثرة الشواغل على القلوب بعد زمان التابعين انتهى منهم  
من قال انه بدعة ليس بمستحب وهو مذهب المالكية ونقل في المراقبة عن زاهد المعاد في هدى خير العباد لابن القايون كان  
رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم اذا قام الى الصلوة قال الله اكبر ولم يقل شيئاً قبلها ولا تلفظ بالنية ولا قال اصل صلوة  
كلام مستقبلاً للقبول اربع ركعات ما ادا ما سوما ولا قال اداء ولا قضاء ولا فرض الوقت وهذا بدع لم ينقل عنه احد قط لا  
بسند صحيح ولا بسند ضعيف ولا مسند ولا مرسل بل ولا عن احد من اصحابه وما استحب احد من التابعين ولا الاية لا اربعة  
وانما غرضنا من تأخير قول الشافعي في الصلوة انها ليست كالصباح ولا يدخل فيها الا بدع كقولنا ان الذكر تلفظ المصلي بالنية  
وانما اراد الشافعي بالذكر تكبيراً لا احكاماً وليس الا كيف يستحب لشافعي امره بفعله رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم في صلاته  
واحدة ولا احد من خلفائه هذا هدير وسير قمر فان رجلاً احدهم في ذلك قبلناه ولا هدى لكل من هدى هدى ولا سنة  
الامانة فوه عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم انتهى كلامه وقال على الفاري قبيل هذا النقل الغريب بن حجر المكي حيث  
قال ان النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم نطق بالنية بالحج تقسنا على سائر العبادات فلما له ما ورد في نية الحج وانما ورد اللهم اني  
اريد الحج وهو دعاء واخبار لا يقوم مقام النية الا ان يجعله انشاء وهو يتوقف على قصد النية والقصد لا انشاء غير معلوم فمع  
الاختلاف لا يستلزم مع عدم صحته جملة مقبلاً عليه محال ثم قال ابن حجر عدم ورد ذلك لا يدل على عدم وقوعه فلما هدموا  
فان الاصل عدم وقوعه حتى يدل دليل على وجوده وقد ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم انه قام الى الصلوة  
فكبر فلونطق بشيء اخر لنقلوه عنه وورد في حديث المسيء صلاته اذا قمت الى الصلوة فكبر وهذا يدل على عدم وجود التلفظ  
وذكر ابو داود قال قلت للبخاري هل يقول شيئاً قبل التكبير قال لا انتهى كلام الفاري وفي فتح القدير قال بعض الحفاظ لم يثبت  
عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم بطريق صحيح ولا ضعيف انه كان يقول عند افتتاح الصلاة لا عن احد من التابعين  
بل المنقول انه اذا قام الى الصلوة كبر فهذا بدعة انتهى قال في البحر ظاهر اختياره بدعة وهو بدعة حسنة عند قصد



بمع الغيبة وقد استغاض ظهو العمل بن لا شئ في كثير من الأعصار في عامة الأمصار انتهى وقال ابن القيم في غائباته في مصائد  
الشیطان النية هي قصد العزم على الشئ ومحلها القلب لا يتعلق بها باللسان ولذلك لم يقل عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم  
ولا عن أصحابه لفظ جاحل وهذه العبادات التي أحدثت عند اقتتاح الصلوة والطهارة جعلها الشيطان معركا لا هلا لوسوس  
يحبسهم عند ما يريد يجرهم فيها وليست في الصلوة من شئ وإنما النية قصد فعل الشئ وكل عازم على فعل فهو نية من العبادات  
وسوس حال قيامه حتى يركع الإمام فإذا خشي فوت ركوع كبير سرها ومن لم يحصل لدا النية في الوقوف تطويل مع فرائع البال  
كيف يحصلها في الوقت لضيق مع شغل باله بقوات الركعة وكيف تقول هذا في صلوة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم  
وأصحابه وسائر المسلمين الذين لم يفعلوا فعله هي عندنا ناقصة أم تامة فاضلة فإن قال هذا مريض بليت به قلنا نعم لكن  
سببه قبول الشيطان ولم يبد الله أحد بذلك فلا عذر ذلك في تركه السنة وقال شيخنا ياقا أحد هم عشر ربيع لم يفعلها  
رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ولا أصحابه واحدة فيقول اعوذ بالله من الشيطان الرجيم نويت أصل صلوة <sup>الظ</sup>  
فريضة الوقت اداء لله اما ما اربع ركعات مستقبل القبلة ثم يركع اعضاءه ويحني جبهته ويقوم عروق عينية ويصبر  
بالتكبير كما يكبر على العدة انتهى كلامه ملخصا اقول فليس المراد بالمستحب في قول صاحبه لنية وغيره المستحب الشرعي  
وهو الذي فعله رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم احيانا وتركه في اكثر الاوقات كسجدة الرقبة لانه لم يثبت ذلك في  
صلوة واحدة ايضا بل المستحب العرفي بمعنى ما احبه العلماء والمشايخ وبه ظهر ان عبادة المصنف حسن من عبارة من قال  
انه مستحب وعبادته احسن من عبادة من قال انه سنة واحسن من ذلك كل عبارة الهلالية حيث ذكر وجهه المحسن  
فانما ان المحسن ليس ليقب له بل لغيرة فاخفظ هذا التحقيق فانك لا تجد في مطاوي الزبال الكبيرة فضلا عن الدقائق الصغيرة  
**فروع** ينبغي ان تكون النية باللفظ الماضي ولو فارسي لانه الاغلب في الانشاءات وتصح بلفظ المال كذا في جامع الوقت  
وفي الذخيرة سئل نجم الدين النسيقي عن يقول بلسانه عند الشروع في الصلوة قبل التكبير ادم بنماذيا كما يد  
اقتد اكرم بامر هل يحسن اخبارا عن الماضي قال المعتبر قصد القلب فان كان من قصده ان يدخل في صلاته ويشروع  
متابعا للإمام بكيفية ذلك ولا يضر خل اللفظ كما لا يضر عدم اللفظ انتهى وفي القنية اذا ادا النقل والسنة يقول  
الله في اريد الصلوة فيسهال وتقبلها مني وفي الفرض اللهم اني اريد فرض الوقت او فرض كذا فيسهل في وكذا في سائر  
الصلوات وفي صلوة الجنازة اللهم اني اريد ان اصلي لك وادعوا لهذا الميت فيسهل في وتقبلها مني وللقندي ان يقول اللهم  
اني اصلي فرض الوقت متابعا لهذا الامام فيسهل في انتهى وتقبل في المحيط والبدائع والحائري غيرها قال في البحر هذا كل يفيد  
ان السلف يكون بهذه العبارة لا بنحو نيت او انوى كما عليه عامة السلفين بالنية من عامي وغيره ولا يخفى ان سوال  
القبول والنفيق شئ آخر غير السلف بها انتهى وفي جامع الرواة عن القنية لو قصد الظهر وتلفظ بالعصر هو اجزاء  
انتهى وهذا من فروع قاعدة اذا اختلفت اللسان والقلب فالمتبر القلب كما ذكر في الاشياء قال وبكفي للنفل هذا بالاتفاق  
فانه اذا نوى مطلق الصلوة والعمل بموجوم افرادها متعذر اذا اجمع بين الفرائض والنوافل في تحريمية واحدة غير مشروعة فكل  
المراد احدها فكان صرف اسم الصلوة الى النقل ولا يلائم ان يكون النقل مشروعا في كل الاوقات فكان بمنزلة الحقيقة فغوى  
بمنزلة المجاز كالسنة في باب الصوم والحج والصدقة قال والارواح اختلفت في نية السنن ومنها العراوج فظاهر الرواية كما

فإن الأخيرة والتجنيس هو ما ذكره المصنف وصححه في الهداية ونسبه في فتح القدير إلى المحققين وحققه بان معنى السنة كونه النافذة  
مواظبا عليها من رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم بعد الفريضة وقبلها فإذا وقع المصطلح النافذة في ذلك المحل صدق عليه أنه  
فعل بالفعل المسمى سنة فإن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم لم يكن ينوي السنة بل الصلوة لله تعالى فعلم ان وصف سنة ثبت  
بعد فعله على ذلك لوجه تسمية ما لفعل المخصوص وفي الأصل هو تفكيكه بأنه يتوقف حصوله على نية السنة ثم قال قد حصل مقابلة  
في كتاب بعض شياخ حبلان الأربع التي يصلى بعد الجمعة ينوي بها آخر ظهر أحد ركعتيه ولم أذكر في موضع يشك فيه صحة الجمعة  
إذا ظهرت صحته أتوب عن سنة الجمعة وأنكره الأخر واستفتي بعض شياخ مضر فأنى بعدم الأجزاء فقلت هذه الفتوى تنفرد  
على شرط تعيين النية في السنة وما قاله الحلبي بنى على التحقيق فإنه إذا نوى آخر ظهر فقد نوى صل الصلوة بوصفها فإذا اشتبه  
استقى الوصف في الواقع وقلنا على المختار من المذهب ان بطلان الوصف لا يوجب بطلان أصل الصلوة فيبقى نية أصل الصلوة بها  
ينادي السنة ثم راجعت المفتي المصريح وذكرته لهذا فرجعت انتهى وتبعه الظاهر ليس في الدرهمان وهو قول عامة المشايخ كما في المحيط  
وصححه في جامع المضمرات وفي الدر المختار وهو المعتبر في خزائن الفتاوى ونية المفتي هو المختار وقال صاحب البحر طلق المصنف  
السنة فتشمل سنة الفجر حتى لو صلى ركعتين فجعلتا ركعتين أنه صلاهما بعد الطلوع الفجر جزأنا عن السنة وفي آخر العهد للصدر الشهية  
أن أصل أربع ركعات تطوعا قبل الفجر فرفع ركعتان بعد الطلوع بحسب من ركعتي الفجر قال في الخلاصة به يفتي لكن فيه نظر لأن السنة  
إنما تكون مخبرية مبتدأة بعد الطلوع ولم يحصل وقد قالوا في سجود السهو أنه لو قام في الصلوة إلى الخامسة بعد العود على الرابعة  
سأهيا فإنه يضم سادسة ولا تنوبان عن سنة الظهر لما قلنا فكذا في سنة الفجر اللهم إلا أن يقال لما كان التقليل مكرها في الفجر  
جعلناها سنة المخرج خلافا في الظهر انتهى كلامه وآقول الثاني ههنا أنه لا بد في السان من نية متابعة الرسول صلى الله  
عليه وعلى آله وسلم وهو الذي صححه بعض المشايخ ونقل في البناية عن شرح الوجيز أنه نوى الشافعي في فتاوى قاضيان  
في فصل نية التراجع أن نوى الصلوة أو صلوة التطوع وقال بعضهم لا يجوز وهو الصحيح لا فاصلة مخصوصة فيجب مراعاة الصفة للخروج عن  
يجوز أداء السان بنية الصلوة أو التطوع وقال بعضهم لا يجوز وهو الصحيح لا فاصلة مخصوصة فيجب مراعاة الصفة للخروج عن  
العهد وذلك بان ينوي السنة أو متابعة الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم في المكتوبة وترى الحسن عن أبي حنيفة في سنة  
الفجر أنها لا تنادي بنية التطوع وإنما تنادي إذا نوى السنة أو نوى متابعة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ففعل هذا  
إذا صل التراجع مقتديا بمن يصلي المكتوبة أو بمن يصلي نافذة أخرى غير التراجع اختلف فيه وأصح أنه لا يجوز وكذا لو نوى  
الأمم التراجع فاقترى به رجل ولم ينو التراجع ولا صلوة الأمم لا يجوز كما لو اقتدى برجل يصلي المكتوبة ونوى لا اقتداء به ولم  
ينو المكتوبة ولا صلوة الأمم فإنه لا يجزئ انتهى وفيه هل يحتاج لكل شفيع من التراجع ان ينويه قال بعضهم يحتاج لأن كل  
شفيع صلوة على حدة ولا يصح أنه لا يحتاج لأن لكل بمنزلة صلوة واحدة انتهى وفي البرازية ان نوى في التراجع مطلق  
الصلوة أو نقلا لا يصح أنه لا يجوز لا فاصلة مخصوصة فيراعى صفة الخاصة للخروج عن العهد وأكثر المتأخرين على  
ان السان والتراجع تنادي بمطلق النية انتهى ومثله في الظهيرية فالحاصل أنه اختلف في الصحيح في هذه المسألة فلما  
كوجع تخف من أصحابنا منهم صاحب السراجية وصاحب المنية وصاحب الظهيرية وابن الهكمر وغيرهم ان الاحتياط  
ان لا يقتضي بطلان النية بل ينوي سنة أو متابعة الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم وفي فتاوى العلامة قاسم بن  
تطو بقاء ان نوى صلوة مطلقة أو نقلا في التراجع اختلف المشايخ فيه فذكر بعض المتقدمين ان الأصح أنه لا يجوز

وسائر السنن نية مطلق الصلوة واللفظ شرط تعيينه لانية عدد ركعاته وللقنديل نية صلاته واقتلانه

لانه سنة والسنة لا تنافي بنية التطوع او نية الصلوة كما روي الحسن عن ابي حنيفة في ركعتي الفجر لاها صلوة مخصوصة  
كالمنكوبات وذكر اكثر المتأخرين ان التراجع وكذا سائر السنن تنادي بطلق النية لكن واظب عليها رسول الله فلا حيتا

ما في الظاهر

ان ينوي التراجع او سنة الوقت وفي سائر السنن ينوي السنة او الصلوة متابعا لرسول الله فانه ابعد عن الخلاف  
انتهى قال وسائر السنن انما افرج التراجع مع دخوله في السنن لمزيد لا هتأمر به والسائر هتأمر به بمعنى الباقي من السنن

محمود ابعث ليقية ونقل بومنتور الانزهري في كتابه تهذيب اللغة اتفاقا على ان السائر بمعنى الباقي ولذلك لا اعتراض الشيخ  
تقي الدين السبكي على قول الغزالي في اول الوسيط الظهريه مخصوصة بالماء من سائر المنافع بان هذا استعمال سائر بمعنى

الجميع وذلك مردود عند اصل اللغة معد في اغلاط العامة واشباههم من الخاصة ولا التفات الى كلام الجوهري من ان سائر  
الناس جميعهم فانه من لا يقبل ما ينفرد به وقد غلط من وجهين احدهما تفسير ذلك بالجميع وثانيهما انه ذكره في فصل سائر

وحقه ان يذكره في فصل سائر لانه من السنن بالهجرة وهو بقية الشرب ونحوه انتهى قال لنوي في تهذيب الاسماء واللغات  
قد استعمل الغزالي السائر بمعنى الجميع في مواضع كثيرة وهي لغة صحيحة ذكرها غير الجوهري ايضا ولم ينفرد به الجوهري بل واقفه عليه

الامام بومنتور الجواليقي في اول كتابه شرح لمذهب الكاتبان سائر بمعنى الجميع واذا اتفق هذان الامامان على شئ فمضى لغة انتهى فرج  
قال ابن خبيرة في الاشياء والنظر ينبغي ان تلحق الصيامات المسنونة بالصلوة المسنونة فلا يشترط تعيين ولما روى عنه عليه انتهى

قال نية مطلق الصلوة فيه اشارة الى انه لا يجب ان يقول الصلوة لله تعالى يكفي ان يقول نية الصلوة لان المسلم لا يصلح الله تعالى  
وقد صرح به في البحر وغيره قال واللفظ شرط تعيينه لان الفرضية وصف زائد على نفس الصلوة فلا بد من نية تعيينه ولا يتبادر

بطلق النية لان وقتها ظرف يفضل عن الصلوة ويسع غير هذا كل جزء من اجزائه يصلح ان يصل فيه غيره فالربيع يصلح ان يصل فيه  
ولا يسقط التعيين بضيق الوقت لان التضييق عارض وفي الاصل هو موسع فلا بد من تعيين كافي المنار وغيره وهذا بخلاف

صور رمضان فانه لا يحتاج الى نية بل يتبادر بطلق النية عند لان وقته معيار متعين من جانب الشارع حتى لو نوى  
واجبا اخر لم يقع الا عن رمضان الا اذا كان مسافرا فان رمضان في حقه كشعبان ويجوز تفرده في موضعه ان شاء الله تعالى

والمراد بالتعيين ان يعين الظاهر في العصر نحوها ليشتمل ما يصلح عن غيره ولو نوى فرض الوقت او فرض اليوم جاز سواء خرج  
الوقت او لا غاية انه بعد الخروج قضاء بنية الاداء وهو جائز على الصحيح ولو نوى العصر مثلا مطلقا قيل لا يجوز لان هذا الوقت

كما يقبل عصر هذا اليوم كذلك يقبل عصر يوم آخر وقيل يجوز وهو الصحيح لان الوقت متعين له كذا في الظاهرية والاصل في اشتراط  
التعيين قول صلى الله عليه وعلى آله وسلم انما لكل امرء ما نوى مرأه البخاري وغيره قال النوى اذا دلت على شرائط تعيين المنوع

كذا في فتح الباري قال لانية عدد ركعاته اي لا يشترط نية عدد ركعات ما يصلح لانه لما عين الصلوة تعينت ركعاتها  
بالضرورة قال نية صلاته اي صلوة الامام فلا بد في الاقتداء من الموافقة فلا يجوز اقتداء من يصل فرضا من يصل فرضا

اخر كما سيأتي قال واقتلانه لانه يلحق به الفساد والصحة من امامه فلا بد من نية متابعته فله مقتدى يلزم تلك نيات نية  
اصل الصلوة ونية التعيين ونية المتابعة ونية الاقتداء يعني عن نية التعيين حتى لو نوى صلوة الامام ولم يعينه لا يجوز

عند البعض ولا يحرم هو الجواز كافي التبيين وفي الكلام اشارة الى انه لا يلزم نية تعيين الامام بل قال في الظاهرية ينبغي  
للمقتدى ان لا يعين الامام عند كثرة القوم وكذا لا يعين الميت في صلوة الجماعة انتهى وفي البحر لو نوى الاقتداء بالامام







بش وهي قول الله أكبر وما يقوم مقامه هو شرط عندنا

**قوله** وهي قول الله أكبر هذا اللفظ هو المنقول عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم أنه كان يستفتح به الصلوة مرواه بن مساجة وغيره وفي حديث ابن جبريل الساعدي كان عليه الصلوة والسلام إذا قام إلى الصلوة اعتدل قائماً ورفع يديه ثم قال الله أكبر بحجة ابن حبان وابن خزيمة **قوله** وما يقوم مقامه أي قاله لا على التعظيم وقد رفع الاختلاف في لفظ التسمية على أربعة أقوال على ما هو مبسوط في الهداية وشرحها الأول قول مالك وإسحق وأورد الظاهر من تبعهم وهو أنه لا يجوز الشروع في الصلوة إلا بلفظ الله أكبر لأنه المنقول من رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم والصحابة والتابعين والأصل في هذا الباب التوقيف والثاني قول الشافعي وهو أنه لا يجوز إلا بلفظين أحدهما الله أكبر لكونه منفكلاً من التواتر والثاني الله الأكبر بإدخال الألف واللام لا فادته المحصر كان مناسباً لمقام التثنية ونحوهما والثالث قول أبي يوسف وهو أن أفضل وفيه اختلاف صفات الله سواء فيجوز بأربعة ألفاظ الله أكبر والله الأكبر واللام والله الكبير والله أكبر باللام وبدونه كما ذكره في المبسوط وهو الصحيح من مذهبه وأقصر صاحب الهداية والبدائع والمفيد والتابع على التثنية الأول ولا وجه له فإن دليله يقتضي جوازها بالرابعة أيضاً والرابع قول أبي حنيفة ومحمد وهو أنه يجوز بكل ما دل على التعظيم المحل الصريح المشوب بالدلالة لأن التكبير هو التعظيم قال الله تعالى وربك فكبر أي عظمه وقال تعالى وذكر اسم ربه **فصل** وذكر اسمه أعمر من أن يكون باسم الله أو باسم الرحمن أو غير ذلك مما يدل على التعظيم غاية ما في الباب أن يكون اللفظ المنقول سنة مؤكدة لا أنه الشرط دون غيره وفي سنن أبي بكر بن أبي شيبة عن أبي العالية أنه سأل بآي شيء كان الأنبياء يفتحون الصلوة قال بالتوحيد والتسليم والتحليل وعن الشعبي بآي اسم من أسماء الله تعالى فتحت به الصلوة أجزاءك ومثله عن الخفي فإن روى الطبراني من حديث رفاعة بن رافع في قصة الرجل الذي لم يذكر الصلوة وقال له رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم صل فانك لم تصل أنه قال لا ياتر صلوة لأحد من الناس حتى يتوضأ فيضع الوضوء من مواضعه ثم يستقبل القبلة ثم يقول الله أكبر الحديث فهذا يؤيد مذهب مالك قلت هذا الحديث دليل لنا لا كقول النبي عليه الصلوة والسلام أنا غلق به تمام الصلوة لا نفس جواز الصلوة وكمر من فرق بين التمام والجواز كذا في البداية فقلت قد ورد في الحديث ونحوها التكبير وقال الله تعالى وربك فكبر وهو يدل على اشتراط خصوص الله أكبر دون الله أجل نحو قلت العبارة للعاني لا لالفاظ فليس معنى الحديث تحريمها لفظ التكبير بل معنى تحريمها أي يدل على التعظيم فليس عليه كناية لا يقال قد أُلوا في اشتراط لفظه أشهد نحيها في الشهادة أنها اشتراط لظواهر النصوص بقوله تعالى وأقيموا الشهادة لله وخود ذلك فبالجم اعتبارها هناك الألفاظ المنصوصة وههنا اعتبار والمعنى لا نقول لفرق بينهما معنوي وهو أن لفظ الشهادة أقوى في إفادة تأكيد متعلقها من غيرهما من الألفاظ كما علمنا سبقنا ما فيها من اقتضاه معنى لمشاهدة والمعلنة وقد وقع الأمر بلفظة الشهادة فلزمت لذلك بخلاف التكبير فإنه التعظيم وليس لفظ الله أكبر المبلغ من الله أجل وأعظم فكانت هذه الألفاظ سواء فلم تثبت خصوصية توجب تعيين الله الأكبر كذا حققه ابن الهمام في كتاب الشهادات عن فتح القدير **فروع** لو افتتح الصلوة بالتحميد والتسبيح بكرة وقيل لا بكرة ولا أول أصح كذا في الظاهرية وعلمه في الذخيرة بأنه يلزم فيه ترك السنة المتواترة **قوله** وهو شرط عندنا أدعى الحلبي في شرح النية إجماع امتنا عليه وجعله في البدائع قول المحققين وفي غاية البيان هو قول عامة المشايخ وفي البحر هو المذهب وقائدة الخلاف بيننا وبيننا أنشأ في القائل بركنيتة تظهره في بناء الصلوة

## لقوله تعالى وذكر أسمر به فصل

بعضها على بعض فعندنا يجوز أن أداء المشرطات المتعددة بالشرط الواحد عند لا يجوز لعدم جواز الأشياء الكثيرة بالركن الواحد ولذا ربح صور يقتضي سدها الجواز في كلها لكن جمهور فقهاءنا فصلوا فيها بالصورة الأولى بناءً النقل على الفرض هي متفق على صحتها عند أصحابنا صرح به قاضيان وصاحب الهداية والمحيط والبدائع وغيرهم بناءً على أن النقل لدني حاشا من الفرض فيجوز بناءً عليه نعم هو مكره كما في الدر المختار وغيره لما فيه من تأخير السلام وعدم كون النقل بحريسة مبتلاة وقال في شرح المختار هذا في العمل فإنه لو سمي بعد قاعدة الفرض فلا خامسة يضوسا دسة بل كراهة انتهى في الصلوة الثانية بناءً الفرض على الفرض الوجه وإن كان يقتضيه جوازه وهو الذي نقله الزاهد عن شرف الأئمة المكي إلا أن أبا زيد الدبوسي صرح في الأسرار بعدم جوازه وفي الظاهرية بناءً الفرض على الفرض لا يجوز قال صدر الإسلام جواز انتهى في فتح القدر برتبة كونه شرطاً أن يجوز بناءً الفرض على الفرض وعلى النقل وقد روي إجازة ذلك عن أبي اليسر الجمهور على منعه انتهى وفي المجتبى عن شرح البرزوي لا يجوز أداء فرضين بتكبيره وقال أبو الفضل الكرماني لا يجوز بناءً الفرض على الفرض ولا الفرض على النقل دون عكسه كالأقضية انتهى وفي النهاية ذكر الدبوسي في الأسرار جواز بناءً النقل على النقل وعدم جواز الفرض على الفرض حيث قال في جواب الشافعي هذه المسألة فينادي النقل بحريسة الفرض كما ينادي النقل بطهارة الفرض وكذلك كراهة الفرض إلا أن فرضنا أخرك ينادي به لأنه مع كونه شرطاً عقد على الأداء كقيد الإجازة على أداء عمل في مقابلته أجرو العقد على الفرض تضمن النقل لأنه صلوة مثل النقل وزيادة فمن حيث أنه نقل فالأبواب واحد كمن شرع ركعتين فله أن يزيد ما شاء إلا أنه يكره له ذلك أي بناءً النقل على الفرض لترك الخلط عن النقل على الوجه المشرع وهو التسليم كما يكره ذلك إذا تكلم ولم يسلم انتهى وحاصل الفرق أن ههنا جهتين جريمة الشرطية وجهة أن الصلوة عقد والعقد لا يكون سبباً على العقد الآخر كالبيع فعملنا بجهة العقد في بناء الفرض على الفرض فقلنا بعدم جوازه وفي غير معنى الشرطية فقلنا بجوازه وهذا بخلاف الطهارة فإنها شرط محض ليس فيه شوب كونه مقصوداً بالذات فلذلك جازت بها أي صلوة كانت ثم نقل في النهاية عن شرح الجامع الصغير فتح الإسلام رجل صلوات ففصل الظهر ثم قام إلى العصر من غير تكبير إلا فتاح لم يصير شارعاً لأن أحرام الظهر لا ينقطع العصر كما يشمل النقل انتهى والصورة الثالثة بناءً الفرض على النقل نقل الزاهد عن شرف الأئمة جوازه بناءً على القاعدة المذكورة وقال في النهاية لأجل فيه رواية ولكن يجب أن لا يجيء ما على ما اختاره صاحب الأسرار وغيره إلا سلام فظاهر فإنه لما لم يجز بناءً الفرض على الفرض مع كونه مثله فهذا أولى وأما على ما اختاره صدر الإسلام فلأنه إنما يجوز بناءً المثل على المثل وهو لا يدل على تجويزه بناءً لا قوى على الأدنى والمعنى أيضاً يدل عليه لأن الشيء لا يستعمل ما فوقه انتهى وتبعه صاحب العناية وصاحب المعراج وشرح العيني بأن قوله لم توجد رواية غير صحيحة لأنه روي عن أبي الحجاج جواز ذلك ذكره في البداية انتهى والصورة الرابعة بناءً النقل على النقل وهو جائز اتفاقاً وفي النهج اتفاقاً لا خلاف في جواز بناءً النقل على النقل والفرض عليه انتهى وفيه ان المخلاف في بناء الفرض على النقل موجود بل الجمهور على عدم جوازه

**قول** لقوله تعالى وهذا دليل على أن التكبير شرط خارج من الصلوة لا ركن وتقريره أن الله تعالى قال قد أفكركم في وذكر أسمر به فصل والمراد بذلك أسمر به تكبيره الافتتاح وقد عطف على ذكر أسمر به الصلوة بقاء التعقيب والأصل في العطف للمغايرة فعلم منه أن تكبيره الافتتاح مغايرة للصلوة وهي تعقيباً وذلك ما أمرناه والقول بأن أصل

## وعند الشافعي ركن

قوله تعالى وذكر اسم ربه فصل صلى ذكر اسم ربه بلفظي ان التكبير جزء للصلوة كما صدر عن الشافعية صرحوا <sup>في</sup> الظاهر  
لا ضرورة داعية اليه فيتميز على التقدير المذكور انه انما يستقيم لو كان المراد بالذكر تكبيراً الاحرام كما ذكره الفقهاء وهو  
ممنوع لا يجوز ان يكون المراد بالذكر تكبير التثنية وبالصلوة صلوة العيد وتقولون في زكاة الفطر كما رواه عبد بن  
حميد وابن المنذر وابن ابى حاتم وعبد الرزاق وابن ماجة والبيهقي وغيرهم عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما وابن  
عمر وغيرهم ان هذه الآية ما نحن فيه فان قلت كيف يكون المراد من هذين الايتين زكاة الفطر تكبيراً التثنية وصلوة  
العيد فان هذه العبادات ثمرت بالندبة وهما مكيان قلت يجمل تقدير نزول الآية على الحكم كما ذكره البغوي والواحد مثل  
في القرآن كثير على ان كلامه على السند الاخص فلا ينفذ ذلك ان يستند بسند آخر وهو ما ذكر في بعض التفاسير ان المراد بالآية  
ذكر الثواب وعقابه وبالصلوة التوحيد والدعاء فلا تكون ما نحن فيه ايضا ونحن نقول ان كان المراد بالتكبير في هذه الآية  
تكبيراً لا افتتاح كما ورد في رواية ابن جرير وابن المنذر عن ابن عباس فيها ولا فلنا دليل اخر على مدعانا وهو قول علي الصلوة  
والسلام مفتاح الصلوة الظاهر تحريمها بالتكبير وتحليلها بالتسليم فاضان التحريم الى ضمير الصلوة والمضات غير المضات اليه  
فلم يرد محرم الاشارة في الصلوة الذي هو التكبير غير ما يكون خارجا عنها بشرط الظاهر هذا نظر في قولنا لا يسلم احصاء الظواهر  
فان قلت يعارضه ما رواه ابو داود وغيره من نواحي هذه الصلوة لا يصح فيها شيء من كلام الناس ما هي التكبير والتسليم  
وقراءة القرآن فانه دال على جزئية التكبير قلت هذا الحديث متروك الظاهر لا يلزم كون التسليم ركناً منها وليس كذلك  
بالاجماع على انه يمكن ان يراد به تكبيراً لا انتقال من ركن الى ركن كما قال الزبلي في شرح الكفر <sup>في</sup> وعند الشافعي ركن وهو  
قول احمد ومالك قاله العيني وآسند لواعلى مدعاه بوجوه الأول انه يشترط لتكبير التحريم ما يشترط للصلوة من استقبال  
القبلة وسائر العورات وطهارة الأعضاء وغير ذلك فلو كان ركن لما شرط ذلك واجاب عنه في الهداية والكافي ومجمع البحرين  
وشرح صحيح البرهان وغيره بانه انما شرط لها ما شرط لها باعتبار اتصالها بالقيام الذي هو ركنها باعتبار كونها ركناً وظاهر  
هذا الجواب انه يشترط لتكبير الاحرام ما يشترط للصلوة عندنا ايضا وهو الذي بحث <sup>في</sup> المحقق في ترتيب الاعمال والالتفات  
شرحى تنوير البصائر على المحذور بالاشتراط وليس كذلك عندنا كما صرح به جماعة من الفقهاء ولذلك حمل ابن الهيثم جواب  
الهداية على التسليم حيث قال قول مروا عااة الشرط لما يتصل بهما من القيام فيجوز منع الاشتراط فيقال لا نسلم انه يشترط  
لهما بل هو لما يتصل بهما من الادكان لانفسهما ولذلك قلنا لو احرم حامل النجاسة او مكشوف العورة او قبل ظهور الزوال  
او مخرج من القبلة فالتقاءها واستتبعيل يسيرا وظهر الزوال واستقبل مع اخراج جزء من التحوية جاز وذكر في الكافي عن  
بعض اصحابنا انه ركن وهو ظاهر كلام الطحاوي فيجب على قول هؤلاء ان لا نفهم هذه الفرع انتهى كلامه فهذا انهم  
لا يشترط عندنا بالتكبير ما يشترط للصلوة وجواب الهداية وغيرهما سبني على التناول في الدلالة المتحد من المحذور كما اشترا  
صايد عن غفلة وفي جامع الرموز تكبيراً الظاهر شرط عندنا اكثر من كافي المستصفى ولذلك لظاهرة ليست بشرط لها حتى  
لو كبر المحدث فحس في الماء ورفع رأسه وصلح جاز كما جاز بناء الفرض على تحريمه الفرض والنفل وعكسه والفضاء على الاداء  
كافي الكفاية انتهى وتجدد الظاهر ان الاولى في الجواب عن دليلهم المذكور ان يقال انما لا نسلم اشتراط شرط الصلوة لتكبير  
التحريمية ولو سلمنا فنقول هو لما يتصل به لانفسه كما فعل الزبلي ونسبه صاحب البحر الرائق وغيره الوجه الثاني لهم



## واما رفع اليدين فسنه

انه لا يجوز صلوة بغيره صلوة اخرى ولو كان شرطاً لجواز البناء كسائر الشروط وجوابه ان هذا الاستدلال دوري لان عدم جواز صلوة بغيره صلوة اخرى سبني على كونه ركناً ثابتاً الركينة به مصادرة على المطلوب وقد عرفت جواز البناء عندنا لا مانع الوجه الثالث قول النبي صلى الله عليه وعلى اله وسلم انه هو التسبيح والتكبير وقد عرفت جوابه الوجه الرابع قوله عليه الصلوة والسلام السنن صلاته انما فسد مثل الصلوة فكبر فقرأ قوله ما تيسر منك من القرآن ثم اركع الحديث مرداه الشيخان وغيرهما وجوابه انه ليس في الحديث ما يدل على جزئية التكبير كما لا يخفى **قلت** الذي يقتضيه النظر اللدقيق هو ان من هبنا في هذا المقام ادق مسلكتا فانه ليس في حديث من الاحاديث ما يدل على ركنيته صريحاً وقد استخرجنا من بعضها انه شرط فتنبه **فالسؤال** ذكر العارف بالله ابن جمره في شرح مختصر صحيح البخاري ما الحكمة في جعل مفتاح الصلوة التكبير فاجاب انه ان قلنا ان هذا التعبد بغيره محمول على العرف فلا بحث وان قلنا وهو الحق ان التكبير لا يفعل شيئاً الا بالحكمة فنقول لما كانت الصلوة توجبها الى الله تعالى كما اخبر رسول الله صلى الله عليه وعلى اله وسلم بقوله فاما يا ناسي ربه وقد جرت المادة ان لا يدخل على الملوك الا بالاذن وعند الاذن منهم يدخل وقلبه حاضر ملتزم اذا به فيعمل التكبير فمنا دال على الاذن للوقوف بين يدي الله تعالى ليحضر قلبه ويعرفه بهذا الاسم الذي لا يشارك فيه احد من خلقه انتهى **قلت** هذه الحكمة تؤذن بان التكبير شرط خارج من الصلوة شرع الاذن للدخول فيها كما عرفت تحقيقه وبما يظهر من حديث الفضل عليه السلام لا كبراي من كل شيء ليفيد العموم وصرف النظر من جميع ما سواه اليه تعالى **قول** واما رفع اليدين أي غناء تكبيرة الاحرام **قول** فسنه أي موثقة بثبوت مواظبة النبي صلى الله عليه وعلى اله وسلم على ذلك كالمشهدات به اجاديت الصحاح والسنن والسائد المرفوعة في كيفية صلاته واليه ذهب الجمهور وقال احمد بن حنبل في سنن المروزي والاوزاعي والحمد لله شيخ البخاري وابن جرير وداد والظاهر في وجوبه كما حكاه العيني والقسطلاني فيما في العناية من انه لا خلاف في كونه سنة لا يخلو عن شيء من الذخيرة لوتره رفع اليدين قال بعض شايخنا لا يأثم وبعضهم قالوا يأثم وردي عن ابن حنيفة انه لو ترك رفع اليدين جاز وان رفع كان افضل وكان الشيخ الصفا يقول لو تركه احياناً لا يأثم ولو اعتاده يأثم **قلت** جمهور اصحابنا بل جمهور ائمة صرحوا بكون رفع اليدين عند تكبيرة الاحرام سنة ويرد عليه انه لما ثبت مواظبة رسول الله صلى الله عليه وعلى اله وسلم عليه يكن واجباً و آجاب عنه الشيخ الهادي الجوفوري في حواشي الهداية بان النبي عليه الصلوة والسلام حين علم الاعراب في السنن صلاته كيفية الصلوة ذكر الواجبات ولم يذكر الرفع فعلم انه ليس بواجب وفيه ان حديث الاعراب ليس بمستوعب لجميع الواجبات كما صرحوا به في مواضع فلا يلزم من عدم الذكر فيه عدم وجوبه بعد ثبوت مواظبة واجاب عنه صاحب النهاية بان المواظبة انما تدل على الوجوب لو لم يكن الترك ثابتاً واما اذا كان الترك ثابتاً فمضى دليل السنن وثبته صاحب العناية كما هو دأبه ورحم العيني بانه لا يعلم من امين اخذ هذا ومن روى هذا فان جميع الاحاديث التي مررت في كيفية صلوة رسول الله صلى الله عليه وعلى اله وسلم تدل صريحاً على رفع اليدين في اول الصلوة ولو ثبت منه تركه حتى قال ابن المنذر لم يختلف احد من اهل العلم فان سأل الله صلى الله عليه وعلى اله وسلم كان يرفع يديه اذا افتتح انتهى كلامه فتأمل لعل الله يحدث بعد ذلك امراً **ثم** لا اختلاف في حكمه رفع اليدين في بدء الصلوة فقال الشافعي فعلته اعظم اللذات وسأعا الرسول وقال غيره استكانة واثبات او استسلاماً وقيل هو اشارة الى استعظام ما دخل فيه وقيل اشارة الى طرح امور الدنيا والقبال بكليته الى الله تعالى كما تضمنه قوله الله اكبر في طابق قوله فعله وقيل غير ذلك

## هو والقيام

كما ذكره النووي في شرح صحيح مسلم قال والقيام لقوله تعالى وقوموا لله قانتين فان الامر للوجوب ولا وجوب خارج الصلوة فتعين ان يكون في الصلوة وعليه اجمع المفسرون ولا احاديث القولية والفعلية في ذلك ولا اجماع على فرضية والدليل المعقول وهو ان غاية التعظيم للخدام عند سلاطين الدنيا هو القيام متباد بانما ظنك بسلاطان السلاطين وحده على ما في السراج الوهاج ان يكون بحيث اذا مدي يد ينال ركبتيه وفرضه اذا ناله لا امتدادا وعليه يتفرع ما في القنية قمرى القاضى علاء الدين المردى كبر قائما فركع ولم يقف صار موديا فرضى التكبير والقيام ولم يلزم الوقف بعده كص اي الركن الصباغى مثله قال رضى الله عنه لان ما في من القيام الى ان يصير اقرب الى الركوع يكفيه انتهى ومثله في الكفاية وفي الدرر بان لا يركع الا امام ركعا فأكبر وحتى ظهره ان كان اقرب الى القيام صح وان اراد به تكبيرة الركوع وتلغويته لان ذلك الامام في الركوع لا يحتاج الى التكبير مرتين خلافا لبعضهم وان كان الى الركوع اقرب لا يصح الشروع انتهى وفي جامع الرموز القيام لغة لا تنصاف شرعا استواء الشق الاسفل والا على فالركن اصل القيام لا امتدادا لا ترى الى ان الامام لو لم يطول القيام في الشفع الثاني اجزاء لانه لا قراءة فيه كافي جمعة المبسوط وذكره الاسرار ان الامتداد انما يجب لتخصيل القراءة التي هي ممتدة وبكافة يسقط القراءة فلا يجب الامتداد كما لو ادرك الامام في الركوع انتهى وفي الدرر المختار وخزانة الاسرار عن المحامى مفروضه ومسئونه ومنه بده بقراءة قال الخطاوى في حواشيه فهو بقراءة فرض وبقراءة الفاتحة واجب وبقراءة ما يقرؤه سورة الاعلى والكافرون والصمدية في الترسنة وبقراءة طوال الفصل واساطة وقصاره في محالها مندوب انتهى لكن في الفوائد الشقى من الاشباة والنظائر في الفن الثالث قال اصحابنا لو قرع القرآن كله في الصلوة يقع فرضا ولو اطال الركوع والسجود وقع فرضا واختلفوا في ما اذا سجد جميع رأسه فقبل يقع الكل فرضا والمعتد وقوع الرابع فرضا والباقي سنة واختلفوا في تكرار النفس فقبل يقع الكل فرضا والمعتدان الا في فرض الثانية مع الثالثة سنة مؤكدة انتهى ومقتضاها انه لو اطال القيام يقع كل فرضا كقراءة قال في شرح المختار قد يقال بان هذا التقسيم قبل ايقاعه كان القراءة قبل ايقاعها تنوعت الى فرض وواجب ومستحب وسنة وبعده يقع الكل فرضا وتظهر ثمرته ذلك في الثواب والعقاب فاذا قرع اكثر من قراءة يثاب ثواب لفرض اذا ترك القراءة لا يعاقب على تركه الزائد على الآية هذا ما ظهر الى انتهى وهو توجيه حسن واعلم ان الصلوة ان كانت بطلا لا يفترض القيام فيها بل يجوز اداؤه قاعدا مع القعدة على القيام كما سيجي في باب الوتر والنوافل فالقيام ليس بركن فيه ومثله السنن لما انها نوافل في الاصل كما مر تحقيقه ولذلك تجوز بنيته النقل على الاصح واختلفوا في سنة الجوفري الحسن عز الله عليه خيفة انها لا تجوز قاعدا لانها اذا السنن فشاها لواجب هذا عندنا لقائل يكونها سنة واما على القول بوجودها فظاهر نقل الخطاوى عن مرقى الافلاح ان الامم جوازها فتود او تجزم في البزارية بعد مجوزها فاعدا حيث قال في بحث التراخي اداء صلوات التراخي قاعدا يجوز وهو المختار ولو بلا عذر لكن لا يستحب بخلاف سنة الفجر فانها لا تجوز قاعدا انتهى في بحث التراخي من فتاوى تاييها ان اختلفوا في اداء التراخي قاعدا فقال بعضهم لا يجوز بغير عذر واستدلوا بما روى الحسن بن زيد عن ابي حنيفة انه لو صلى سنة الفجر قاعدا بغير عذر لا يجوز فكذلك اداء التراخي اذ كل واحد منهما سنة مؤكدة وقال بعضهم يجوز قاعدا وفرقوا بينهما وهو الصحيح لان ثوابه يكون على النصف من ثواب القادر وجه الفرق ان سنة الفجر

## والقراءة

موكدة بلاخلات والتراخي في التأكيد. وهذا لا أسوية بينهما انتهى وأقره ابن أمير حاج في شرح المنية ومثله في الظهيرية وغير هاد في فتاوى الشيخ فاسم من قتلوا بفنا فلا على الإمام حكام الدين الشهيد لا جمعوا على أن ركعتي الفجر قاعد من غير عذر لا يجوز لها سنة شابت فرض الفجر ما لا نزاع في الصحيح أنها تجوز قاعداً غير عذر ولكن لا تستحب انتهى وقال الطحاوي في حواشي الدر المختار انظر حكم قضاء النافلة الفاسدة هل يفترض فيه القيام أو لا كصلها انتهى قلت الظاهر هو لا يفترض لأن قضاء ما أقبل من النفل صار لحقاً بأسائر الواجبات ويؤيده قولهم في بحث النية أنه يشترط لها التيقن الصلوة في قضاء النفل كغيره من الواجبات لعين ما ذكرناه وإن كانت الصلوة قضاء ومثله الواجب كالسنة وغيره فلا يخلو ما إن يكون المصل قاعداً على القيام أو لا على التقدير الثاني يسقط القيام كإسباقي في باب صلوة المريض وإن كان قادراً على القيام فلا يخلو ما إن يكون قادراً على السجود أو لا فإن كان قادراً على القيام فقط دون السجود لا يتحتم عليه القيام بل لا فضل هناك للعود مؤمياً للركوع والسجود كإسباقي ذكره في الباب المذكور أيضاً وإن كان قادراً على القيام مع الركوع والسجود فلا يخلو ما إن يبتلى ببليّة هي أشد من ترك القيام ولا على الثاني يفترض عليه القيام حتماً ولا يجوز تَعَوُّدُهُ قطعاً وتحمل الأول يسقط القيام لما مر من لبثه ببليتين يختاراهو فها قد مرّت فروع هذه القاعدة ومن ذلك ما في الذخيرة وغيرها رجل إن صام رمضان يضعفه ويصل قاعداً وإن أظفر قائماً يقوم ويصل فانه يصوم ويصل قاعداً ومن ذلك أيضاً ما في المحبّة وحكاية عنه صاحب البحر وغيره رجل لو صل منفرداً في بيته يقد على القيام ولو صل مع الإمام في المسجد لا يقد عليه فانه يخرج إلى الجماعة ويصل قاعداً وهو لا يحكم به عاجز عنه حاله الأدام وهو المعتمدة وإن كان في نفسه قادراً عليه فاشتبا هو لصحيح لكن الذي صححه في الخلاصة وقال به يفتى وقال به البحر هو الاستنباط واختاره المحصفي وغيره هو أنه يصل في بيته قائماً لأن القيام فرض فلا يجوز تركه لأجل الجماعة التي هي سنة مؤكدة ولا يعد هذا عذراً في تركها واختار صاحب المنية في هذه المسألة أنه يشرع قائماً فيقف فإذا حان وقت الركوع يقول فيركع قال شارحها هذا أنا هو إذا قدر على هذا القدر من القيام وما إذا لم يقدر عليه أيضاً فالحكم بما مر وحاصل المرام أن القيام ما يفترض في صلوة الفرض للقادر عليه وعلى السجود من غير ابتلاء ببليّة التي هي أشد من تركه فاحفظ هذا التفصيل لعلاكم لا تجلّه في الشرح والحواشي بهذا النمط **فروع** يستحب أن يكون بين الرجلين عند القيام مقدار أربعة أصابع كافي للبرازية وغيره أن يكونه أقرب إلى الخشوع قال الطحاوي لا يظهر ذلك في السمين فالأولى الإطلاق والأحوال على العادة إلا أن يقال حالة الضرورة مستثناة انتهى وفي القبة عن القاضي عبد المجاد من صل قائماً على أصابع رجله أو عقبيه غير عذر لم يجز وعن الركن الصبانى ومجملاته الترجما في أنه يجزى ونقل عنها صاحب جامع الرموز وغيره بلا ترجيح قلت الظاهر هو يجوز فإن القائم على العقبة لا ضابط يعد قائماً عرفاً فهو مكروه أشد كراهة قال والقراءة لقوله تعالى فاقرا فلما تيسر ما عاك من القرآن وتورود الأحاديث القولية والفعلية في فرضيتها وحكى الزبلي في شرح الكنز والعيني في شرح الهداية وصاحب غانية السان وغيرهم الإجماع على كون القراءة ركناً وقالوا إن أبا بكر إلا صور القائل بعدهم دكتيته بأخارق للإجماع ولعله لم يسمع الصوطل الواردة في ذلك وفي البحر الرائق اختلفوا في كون القراءة ركناً فذهب صاحب الحواشي القدسي إلى أنها ليست بركن والجمهور إلى أنها ركن غير أنها ركن زائد فاتهمموا الركن إلى ما هو أصل وهو لا يسقط إلا الضرورة وزائد وهو ما يسقط في بعض الصور غير

تحقق الضرورة وجعلوا القراءة من هذا القسم ليقطعوا عن المقتدى بالاعتداء عندنا وعن المدرك في الركوع بالإجماع انتهى وذهب ابن ملك مخالف للجمهور إلى أن القراءة أيضاً ركن أصل كما ترك الأركان وجهه في النهي للفائق بأن لا نسلم سقوط القراءة عن المقتدى بالضرورة ليلزم كونه زائداً لأن سقوطها بضرر ردة الاعتداء ودفع بان لا نسلم أن الاعتداء ضرر إذا الضرورة الجزئية لم تترك أداء الركن والمقتدى قادر على القراءة لكنه ممنوع شرعاً والمنع لا يسمى عاجزاً إلا ابتداءً ولذلك قال صاحب البحر قد خالف ابن ملك في شرح الجمع المحمّد الغفيري في قوله أن القراءة ركن أصل انتهى **قلت** الظاهر أنه نزع لفظي فإن فرضت الضرورة في تعريف الركن الزائد والأصل بطلان الجزئ وإن كان شرعاً فالحق مع ابن ملك وإن فرضت بالبحر الحقيقة فالحق مع الجمهور فإن قلت ركن الشيء ما يكون دخلاً في ماهية الشيء فكيف يوصف بالزيادة والنقصان قلت ركنيته باعتبار قيام ذلك الشيء به في حاله وطبقاً له بانقضاءه بزيادة من حيث قيامه بدونه في حاله آخر فالصلوة ماهية اعتبارية يجوز أن يعتبرها الشارع تارة بأركان وتارة بأقل منها فاجتماع الركنية والزيادة في القراءة إنما هو باعتبارين والمنافاة إنما هي باعتبار واحد لا يقال فعله هذا تلزم تعمية غسل الرجل في الوضوء ركناً زائداً لأنه يسقط بالضرورة عند مسخ الخفين لأننا نقول الزائد هو ما سقط بالأخف وغسل الرجلين يسقط إلى خلف كذا ذكره الأكل في شرح أصول البرزوي وفي البحر قد يخرج الجواب عن بقية أركان الصلوة فإنها تنقطع عما ليست زائداً لأنها تسقط إلى خلف انتهى وترد ههنا أن قراءة الإمام خلف عن قراءة المقتدى عندنا بقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم من كان له إمام فقرأه الإمام فقرأه الإمام من حيان والدارقطني فسقوط القراءة عن المقتدى أيضاً فلا تكون ركناً لأن الأكل لا يجاب عنه الخطأ ويؤيده بأنه ليس المراد في الحديث الخلفية بل المراد أن الشارع منعه عن القراءة وأتقى بقراءة الإمام عنه انتهى **قلت** ظاهر لفظ الحديث يشعر عن الخلفية فلا أحسن في الجواب ما ذكره المحقق تبعه الفاضل عبد المولى الدريسا في حواشي الدر المختار من أن المراد بها خلف ههنا خلف يأتي به من فاته الأصل وههنا قراءة الإمام وإن كانت خلفاً عن قراءة المقتدى لكنها ليست فعل من فاته الأصل **فروع** جعل به وجع الأسنان وإمرة الطبيب بأن يسلك في فيه ماء بارد أو دواء ووضاؤه وقت الصلوة ذكر في الفتية عن برهان القناري البخاري وبرهان المحيط أنه إن وجد إماماً مقتدى به ولا يصلح بغير قراءة للضرورة انتهى ولو كان رجلاً لا يمكنه أن يقرع عن ظهر القلب ويمكنه أن يقرع بالنظر إلى المصحف قال الإمام أبو بكر محمد بن الفضل البخاري يصلح بغير قراءة لوقوع الضرورة فإن القراءة من المصحف مفسدة عند أبي حنيفة خلافاً لما فهمه الأئمة إلا بسلامة هذه المسألة كذا في الذخيرة وفي جامع الرواة عن صلوة الجليلي العاجز عن القراءة كالآخرس والأعمى لا يجب عليه تحريك لسانه وكذا لا يمكنه أداء الحروف باجتهاد تام كبعض أهل الهند والترك انتهى وفي الأشباه في قاعدة التابع تابع يخرج من هذه القاعدة الآخرس فإنه يلزمه تحريك اللسان في تكبيرة الاقتراح طلبية على القول المفتى به وأما بالقراءة فلا على المختار مع أن المتبوع قد سقط بالتلفظ انتهى وهو مخالف لما في المحيط وشرح المنية من أنه لا يلزم للآخرس تحريك لسانه في التكبير أيضاً وقوله عليه صاحب الأشباه في البحر لذلك نأشده المحقق بأن يصحح أنه لا يجب تحريك اللسان ويوجد في بعض النسخ لفظ على القول به بدل على المفتى به وهو أول والله أعلم لعرف في الذخائر الأشرفية لابن الشحنة أن قيل أي رجل إذا قرأ قراءة صحيحة نفسه صلاته فاجواب أنه رجل سبقه الحدث في الصلوة فذهب ليتوضأ ربن يقرع في طريقه يفسد صلاته لأنه أداء جزء



[illegible]

## والسجود

من مبشرات النبوة ألا الرؤيا الصالحة وإن نُميت أن اقرأ أمركا أو ساجدا فلما الركوع فعظموا الرب فيه وأما السجود فاجتمع فيه في الدعاء وقال الخطابي في معاني السنان لما كان الركوع والسجود وهما غاية النذل مخصوصين بالذكر والتسبيح نهي عن القراءة فيها كانه كره أن يجتمع بين كلام الله تعالى وكلام الناس انتهى وروي عن الترمذي في الصلوة وأبو ذر في اللباس وأبو بصير في ترجمة عبد الرحمن بن مهادي من حلية تالوا ليا عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس القطن وعن لبس المنصف وعن ثخن الذئب وعن القراءة في الركوع والسجود وفي أفكاد النوى أعلم أن الذكر في الركوع سنة عندنا وعند جماهير العلماء فلو تركه عمدا أو سهوا لا تبطل صلاته ولا يسجد للمسهو وذهب أحمد بن حنبل إلى وجوبه فتبني الصلح الحافظة عليه للأحاديث الصحيحة الصريحة في الأمر به كحديث ما الركوع فعظموا الرب ويخرج عن عمدة الخلاف ونكرة قراءة القرآن في الركوع والسجود فإن قرأ غير الفاتحة لم تبطل صلاته وكذا لو قرأ الفاتحة على الأصح وقال بعض أصحابنا تبطل وروينا في صحيح مسلم عن علي رضي الله عنه قال فأنى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن قرأ ركعا أو ساجدا وروينا فيه أيضا عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال ألا وإن نُميت عن أفكاد القرآن ركعا أو ساجدا انتهى كلامه قلت يعلم من هذه الأخبار ولما لها أن الكراهة تخريبية لورود صريح النهي فيه وأن النهي عام بكل من يصلي لا خصوصية له بأحد ومن أحد كافيهم من ظاهر قول علي أنه نهى أن يقرأ القرآن في الركوع والسجود ولا أقول نهى عن الحذف منه إلا أنه عنه النسائي في سننه قال والسجود هو لغة الخضوع كما في القاموس وفي النهاية أنه في الأصل وضع الجبهة على الأرض والتحقيق أنه منقول فمنقول عنه ما في القاموس والمنقول إليه ما في النهاية ومن ثم قال بعض المفسرين أن المراد في قوله تعالى في قصة ملائكة يعقوب وبنيه مع يوسف على نبينا وعليهما الصلوة والسلام وسر السجدة العظيم بالاختصاص لا السجدة الحقيقية لكن السجدة المراد بها في هذه الآية هو المعنى الشرعي بوضع الجبهة على الأرض فإن قلت السجدة مخصوصة بالله تعالى لا تخفى فليؤخذ قال الفقهاء من سجد للسلطان تعظيما له كفر فكيف سجد يوسف قلت المخصوص به تعالى إنما هو السجدة التعظيمية وسجود هو ليوسف كانت تحية فقد روي ابن جرير وابن المنذر وأبو الشيخ عن ابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم عن ابن زيد قال ذلك السجود شرف كما سجد الملائكة لأدم وليس سجدة عبادة ثم فوضي أصل السجدة في الصلوة ثابتة بالكتاب والسنة والإجماع وكونها مشاة في كل ركعة ثابت بالسنة والإجماع لا بالكتاب كذا في البحر تبناه على أن الأمر لا يدل على التكرار كما هو مذكور في كتب الأصول فلا دلالة له على قتالي وسجود أعلى تكرار السجدة فإن قلت لو لم يدل الأمر على التكرار لما فرضت الصلوة وغيرها من العبادات كالمرة قلت تكرارها بتركها أساسا كما بنفس الأمر لذلك لم يفرض الحج في العمر مرة لتوحد سببه وهو الكعبة وأعرض على المصنف وغيره من الفقهاء أن الأولى لهم أن يقولوا أو السجدة لأن الفرض في كل ركعة هو هذا ودفع الفهم بان المراد بالسجود السجدة بناء على أن أسماء الأجناس تدل على العدد عند أهل العربية وفيه ضعف ظاهر فإن كان اسم الجنس عندنا هو على التوحد لا على التثنية بل قد صح عند محققهم أيضا أن لا دلالة لاسم الجنس على العدد

في فتح القاف وقد ذكره شيخنا سيدنا ميرزا محمد باقر بن بابويه في كتابه في شرح القرآن في قوله تعالى في قصة يوسف وبنيه مع يوسف على نبينا وعليهما الصلوة والسلام وسر السجدة العظيم بالاختصاص لا السجدة الحقيقية لكن السجدة المراد بها في هذه الآية هو المعنى الشرعي بوضع الجبهة على الأرض فإن قلت السجدة مخصوصة بالله تعالى لا تخفى فليؤخذ قال الفقهاء من سجد للسلطان تعظيما له كفر فكيف سجد يوسف قلت المخصوص به تعالى إنما هو السجدة التعظيمية وسجود هو ليوسف كانت تحية فقد روي ابن جرير وابن المنذر وأبو الشيخ عن ابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم عن ابن زيد قال ذلك السجود شرف كما سجد الملائكة لأدم وليس سجدة عبادة ثم فوضي أصل السجدة في الصلوة ثابتة بالكتاب والسنة والإجماع وكونها مشاة في كل ركعة ثابت بالسنة والإجماع لا بالكتاب كذا في البحر تبناه على أن الأمر لا يدل على التكرار كما هو مذكور في كتب الأصول فلا دلالة له على قتالي وسجود أعلى تكرار السجدة فإن قلت لو لم يدل الأمر على التكرار لما فرضت الصلوة وغيرها من العبادات كالمرة قلت تكرارها بتركها أساسا كما بنفس الأمر لذلك لم يفرض الحج في العمر مرة لتوحد سببه وهو الكعبة وأعرض على المصنف وغيره من الفقهاء أن الأولى لهم أن يقولوا أو السجدة لأن الفرض في كل ركعة هو هذا ودفع الفهم بان المراد بالسجود السجدة بناء على أن أسماء الأجناس تدل على العدد عند أهل العربية وفيه ضعف ظاهر فإن كان اسم الجنس عندنا هو على التوحد لا على التثنية بل قد صح عند محققهم أيضا أن لا دلالة لاسم الجنس على العدد

## بالجمعة والائف

فانه موضوع لنفس الطبيعة والعدد يستقاد من الخارج على ان دلالة على العدد انها وفي اسم الجنس المنكر  
 لا المعنوي فالأولى في الجواب ان يقال غرضهم في هذا المقام ليس الاتقاد بجنس الفروض من دون تعيين كمياتها  
 ولذا افردهم والقيام والركوع مع كونهما متعددين في الصلوة في كمال الاختلاف في حكمه التعدد فمنهم من قال انه امر يقيد  
 ليس بمفعول المعنى وعليه أكثر مشايخنا ومنهم من جعله مفعول المعنى فذكر ذلك وجوهاً الأول ان السجدة لما كانت ما بلغ في  
 الخضوع فان الانسان يضع فيها وجهه الذي هو أشرف أعضائه على الارض مناسب ان يكون عزيمتين زيادة في التواضع انما  
 ان الملائكة الساجدين رفعوا رؤسهم ليل للمعراج وسلموا على رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فعادة والاسجدة  
 فلذلك صارت السجدة مرتين الثالث ان ابليس امر بالسجود لادم على نبيته وعليه الصلوة والسلام فلم يسجد فناسب  
 تكراره ترغيباً له الرابع ما نقل عن بعضهم ان جبريل اقر رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم في المسجد الحرام فلما سجد  
 ابطانية فظن رسول الله انه رفع رأسه من السجدة فرفع رأسه فاذا هو لم يرفع فعاد الى السجدة فلذلك صارت السجدة  
 مرتين الخامس ان المؤمنين في الآخرة يكشف لهم عن سائر ويدعون الى السجود فيسجدون والكفا لا يقدر من  
 على السجود فيسجد المسلمون ثانياً لشكر الله تعالى فلا يشاءة في ذلك جعلت الصلوة مرتين ذكر هذه الوجوه الخمسة  
 العلامة شمس الدين محمد بن احمد بن عماد شمس الدين في كتابه الذريعة للاعداد الواردة في الشريعة السادس  
 ما ذكره النيسابوري في كتابه السجدة ثانياً لشكر الله تعالى فرفع رأسه من السجدة فرفع رأسه من السجدة فرفع رأسه من السجدة  
 الضعيف في نزلة المعجزة من ان الملائكة لما سجدوا لم يسجدوا ابليس سجدة وثانياً لشكر الله تعالى فشرح  
 ذلك التكرير في شريعتنا الثامن ما في البحر الرائق من ان السجدة الأولى امتثال لأمر الله تعالى والثانية ترغيباً بعد الله  
 التاسع ما فيه أيضاً من ان الأولى لشكر الايمان والثانية لقباقع العاشر ما فيه أيضاً من ان الأولى اشارة الى قوله تعالى  
 منها خلقناكم والثانية اشارة الى قوله تعالى وفيها نفيدكم الحادي عشر ما فيه أيضاً من انه لما اخذ الله الميثاق على خلقه  
 اذ امرهم بالسجود قصد بقوله قالوا ان يسجد المسلمون ولم يسجد الكفار فلما رفعوا رؤسهم ورأوا ان الكفار لم يسجدوا  
 سجدة وثانياً لشكر الله تعالى ذلك شرعاً السجدة مشاة كذا ذكره شيخنا الاسلام وغيره الثاني عشر ان الأولى بحصول الامتثال  
 والثانية بحصول الافتقار اخذ من قوله تعالى واسجد واقترب فهذه اثنا عشر وجهاً لتكرار السجدة بعضها بحاجة  
 الى تصحيح النقل وبعضها ناقصة غير تامة كالا يخفى على من تأمل لغزاً من رجل يصلي الفجر يشرب من سجدة فنجوابه انه رجل  
 ادرك الامام في سجدة في الركعة الثانية وعلى الامام سهو فوجد سجدة تين فترك سجدة التلاوة فوجد لها  
 وسلم ثم سجد سجدة تين للسهو فترك سجدة صلاتية من الركعة الأولى فوجد لها فتشهد وسلم وسجد للسهو سجدة تين ف  
 قام المسبوق وقراءة السجدة ونسي ان يسجد لها وسجد سجدة في الركعة الثانية فترك كونه بعد بين الركعتين فاستأجر  
 فوجد للسهو سجدة تين فترك سجدة التلاوة فوجد لها فتشهد وسلم وسجد للسهو سجدة تين فترك سجدة الأولى  
 من سجدة في الركعة فوجد لها فوجد للسهو سجدة تين كذا في الدخائل اشرفية في الانفلاخية قال بالجمعة  
 والائف تحريماً للمرام على ما خلت عنه فانزله المحققين لكرام ان ههنا ثلاث صوراً للسجدة بالجمعة والائف عليها  
 والاقتصار على الجمعة فقط والاقتصار على الائف واما الاقتصار على الخدين او الذنوب فلا يحسن اجماعاً لان حالة العذر

(السماء — ١١٤)

ولا في غير ذلك كان به عذر لا يمكنه السجود على الجبهة ولا نفاد على أحد هاتاه يوحى برأسه أيما ولا يسجد كذا في  
المقدمة الغزنوية أما الأولى فهي لمروية العليا وزعم في الهداية أنه صلى الله عليه وعلى آله وسلم واظب عليها وهي  
مفهومة من جملة الأحاديث التي رويت في هذا الباب منها رواية الترمذي عن ابن حنبل الساعدي رضي الله تعالى  
عنه أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم كان إذا سجد لم يكن أنفه وجبهته ونحو يديه عن جنبه ووضع كفيه جذا  
منكبيه ومنها رواية البخاري عن ابن سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه قال اعتكف رسول الله صلى الله  
عليه وعلى آله وسلم العشر الأول من رمضان واعتكف معه فأتاه جبريل وقال إن الذي تطلبه أمامك واعتكف  
العشر الأوسط واعتكف معه فأتاه جبريل فقال إن الذي تطلب أمامك فقام رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم  
خطيباً صبيحة عشرين وقال من اعتكف مع النبي فلا يرجع فاني أريت ليلة القدر واني نسيتها وأنها في العشر الأوسط  
وتراني رأيت كافي السجدة في طين وماء وكان سقف المسجد جريد النخل وما نرى في السماء شيئاً فجاءت قرعة فطهرنا  
فصل بنا رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم حتى رأيت أثر الطين والماء على جبهته وأرنبته تصديقاً لروايتها  
هذه القصص بالفاظ مختلفة عند أبي داود ومسلم ومالك في فضائل ليلة القدر وعند النساء في الصلوة في جميعها  
أنه رأى الطين والماء على جبهة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وأنفه ومنها ما رواه الطبراني وأبو يعلى عن  
وائل قال كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يضع أنفه مع جبهته في السجدة ومنها ما رواه أبو داود والنسائي  
 وغيرهما عن أبي حميد حدثنا طويلاً في صفة صلاته فيه ثم سجد فامكن أنفه وجبهته ونحو يديه وذهب به حمد بن حنبل  
وابن حبيب عن المالكية وسعيد بن جبير والحفيظ والحقوقي ومن تبعهم إلى أن الجمع بين الجبهة والآنف ضربه  
ولا يجوز إلا كفاء على الجبهة مستنداً لما رواه مسلم والنسائي والبخاري عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال قال رسول الله  
صلى الله عليه وعلى آله وسلم أمرت أن أسجد على سبعة أعظم الجبهة وأشار بيده إلى أنفه واليدين والركبتين والظرفين  
القديمين ووقع في بعض طرق مسلم النسائي عن عروة أن ابن السجدة على سبع الجبهة والآنف اليدين والركبتين القدمين الجنا  
النوى عنه بأن لا أكثر على الجبهة والآنف لهما حكم عضو واحد قال في الحديث سبعة فلو جعلوا عضوين صلوات ثمانية  
وفد كرا لآنف استحبها انتهى ويؤيد ما وقع في بعض طرق النسائي عن سفيان قال قال لنا ابن طاووس الرازي ووضع يديه على  
جبهته وأمره على أنفه وقال هذا واحد وأما الصورة الثانية أي لا تقصّر على الجبهة فاتفق أصحابنا الثلاثة على أنه  
يجوز السجدة به صرح به صاحب المنية وكثير من شراح الهداية وهو قول الشافعي وظاهر عبارة المفيد والمزيد يوم  
أن لا تقصّر على الجبهة لا يجوز عند محمد بن أبي يوسف ونسها وضع الجبهة وحدها والآنف وحده بكرة ويجوز عند  
وعند مالك إتيانها لا بوضعها إلا إذا كان باحدهما عذراً انتهت وتقبية الزيلعي في شرح الكذب أنه خلاف المشهور عنهما  
حتى ذكر السقناني في النهاية إتيانها به الصلوة بالاجماع وكذا ذكر صاحب الهداية المخلاف في لا تقصّر على الآنف  
فقد يجوز لا عند مالك وأما الصورة الثالثة يعني لا تقصّر على الآنف فتختلف فيها فذهب الأكثرون ومنهم من  
وأبو يوسف ومحمد إلى أنه لا يجوز وعند أبي حنيفة وابن القاسم من المالكية يجوز كذا ذكره النووي وسنعرّف تحقيقه  
عن قريب ونقل النووي في شرح المذهب وابن فلامية في المغني عن ابن المنذر أنه قال بلغنا عن أبي حنيفة تجوز لا تقصّر  
على الآنف ولا علم أحداً سبقه إل هذا القول ولا نابعه عليه انتهى وتقبية العيني في شرح الهداية بقوله فلت

لعمري أن كان في ذلك عذر لا يمكنه السجود على الجبهة ولا نفاد على أحد هاتاه يوحى برأسه أيما ولا يسجد كذا في المقدمة الغزنوية أما الأولى فهي لمروية العليا وزعم في الهداية أنه صلى الله عليه وعلى آله وسلم واظب عليها وهي مفهومة من جملة الأحاديث التي رويت في هذا الباب منها رواية الترمذي عن ابن حنبل الساعدي رضي الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم كان إذا سجد لم يكن أنفه وجبهته ونحو يديه عن جنبه ووضع كفيه جذا منكبيه ومنها رواية البخاري عن ابن سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه قال اعتكف رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم العشر الأول من رمضان واعتكف معه فأتاه جبريل وقال إن الذي تطلبه أمامك واعتكف العشر الأوسط واعتكف معه فأتاه جبريل فقال إن الذي تطلب أمامك فقام رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم خطيباً صبيحة عشرين وقال من اعتكف مع النبي فلا يرجع فاني أريت ليلة القدر واني نسيتها وأنها في العشر الأوسط وتراني رأيت كافي السجدة في طين وماء وكان سقف المسجد جريد النخل وما نرى في السماء شيئاً فجاءت قرعة فطهرنا فصل بنا رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم حتى رأيت أثر الطين والماء على جبهته وأرنبته تصديقاً لروايتها هذه القصص بالفاظ مختلفة عند أبي داود ومسلم ومالك في فضائل ليلة القدر وعند النساء في الصلوة في جميعها أنه رأى الطين والماء على جبهة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وأنفه ومنها ما رواه الطبراني وأبو يعلى عن ووائل قال كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يضع أنفه مع جبهته في السجدة ومنها ما رواه أبو داود والنسائي وغيرهما عن أبي حميد حدثنا طويلاً في صفة صلاته فيه ثم سجد فامكن أنفه وجبهته ونحو يديه وذهب به حمد بن حنبل وابن حبيب عن المالكية وسعيد بن جبير والحفيظ والحقوقي ومن تبعهم إلى أن الجمع بين الجبهة والآنف ضربه ولا يجوز إلا كفاء على الجبهة مستنداً لما رواه مسلم والنسائي والبخاري عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم أمرت أن أسجد على سبعة أعظم الجبهة وأشار بيده إلى أنفه واليدين والركبتين والظرفين القديمين ووقع في بعض طرق مسلم النسائي عن عروة أن ابن السجدة على سبع الجبهة والآنف اليدين والركبتين القدمين الجنا النوى عنه بأن لا أكثر على الجبهة والآنف لهما حكم عضو واحد قال في الحديث سبعة فلو جعلوا عضوين صلوات ثمانية وفد كرا لآنف استحبها انتهى ويؤيد ما وقع في بعض طرق النسائي عن سفيان قال قال لنا ابن طاووس الرازي ووضع يديه على جبهته وأمره على أنفه وقال هذا واحد وأما الصورة الثانية أي لا تقصّر على الجبهة فاتفق أصحابنا الثلاثة على أنه يجوز السجدة به صرح به صاحب المنية وكثير من شراح الهداية وهو قول الشافعي وظاهر عبارة المفيد والمزيد يوم أن لا تقصّر على الجبهة لا يجوز عند محمد بن أبي يوسف ونسها وضع الجبهة وحدها والآنف وحده بكرة ويجوز عند مالك إتيانها لا بوضعها إلا إذا كان باحدهما عذراً انتهت وتقبية الزيلعي في شرح الكذب أنه خلاف المشهور عنهما حتى ذكر السقناني في النهاية إتيانها به الصلوة بالاجماع وكذا ذكر صاحب الهداية المخلاف في لا تقصّر على الآنف فقد يجوز لا عند مالك وأما الصورة الثالثة يعني لا تقصّر على الآنف فتختلف فيها فذهب الأكثرون ومنهم من وأبو يوسف ومحمد إلى أنه لا يجوز وعند أبي حنيفة وابن القاسم من المالكية يجوز كذا ذكره النووي وسنعرّف تحقيقه عن قريب ونقل النووي في شرح المذهب وابن فلامية في المغني عن ابن المنذر أنه قال بلغنا عن أبي حنيفة تجوز لا تقصّر على الآنف ولا علم أحداً سبقه إل هذا القول ولا نابعه عليه انتهى وتقبية العيني في شرح الهداية بقوله فلت



وبما أخذ من يجوز عند لا كقوله بالانف

ذكر الطبري في تهذيب الآثار أن حكم الجبهة والانف سواء وعن طائفة أنه سئل عن الانف فقال ليس من الوجه وقال أبو هلال سئل ابن سيرين عن الرجل يسجد على انفه فقال وما تقرر في القرآن ونحوه ولا أدق أن سجدة الآية قال الله تعالى مدحهم على خروجهم على الأذقان في السجود فإذا لم يسقط السجود بالذوق أجماعاً يصرف الجواز إلى الانف لأنه أقرب إليه وقال تقي الدين هو قول مالك وذكر في المبسوط جواز الانقصار على الانف عن ابن عمر فيقول ابن المنذر لا أعلم أحداً جعل وما جهل أكثر ما عليه وما ذكره تجاهل ونصب وقد بينا من قال به قبله وبعده من السلف والخلف انتهى كلامه فائدة يعلم من حديث السجود على سبعة أعضاء كون هذا العدد اشرف من جميع الأعداد واجب إلى الله تعالى لأن السجدة على العبادات وأرضها فلما بناها الله تعالى على هذا العدد علم أنه اشرف الأعداد التي حواه ولا فضلية هذا العدد شواهد كثيرة قال وبه أخذ هكذا وجد في جميع نسخ المتن وعبارة مختصر الوفاة والسجود بالجبهة والانف وبه يفتى وقد اختلفت أقوال شراح هذا المتن ومختصره في حل العبادتين فزعم القهستاني في شرح المختصر هاتين العبادتين لبيان مذممة في حنيفة وضمير به راجع إلى الاكتفاء بكل منهما حيث قال وبه أي وبان السجود يتأدى بكل منهما يفتى كما فهم من الوفاة لكن ذكر المصنف في شرحه للوفاة أن الفتوى على قولهما وهوانه يجوز الاكتفاء بالجبهة فقط وعنه مثله انتهى وعلى هذا يحصل التناهي بين كلام الشارح ههنا حيث فتن على قولهما وكلامه في المختصر حيث فتن على قوله وزعم البرجندي في شرح المختصر أن الضمير المحرور راجع إلى الجمع أي بان السجود بالجبهة والانف فرض يفتى نادره عليه بأن وضع الجبهة دون انفه يعني اتفاقاً وإن كان بالعكس فكذلك عندنا في حنيفة وقال لا يجوز وردى سد عنه مثل قولهما وعليه الفتوى كما في الخزائن وهكذا ذكر الخلاف في الهداية والكافي والخلاصة وسائر الكتب المشهورة وبالجمل لا يوجب في الكتب المشهورة أن وضع الجبهة عندنا في حنيفة وأصحابه مع وضع الانف فرض كما يفهم من عبارة المتن ولوحلت على أن المراد وضع الجبهة أو الانف فرض لا يلائم قوله به يفتى انتهى كلامه وهكذا ذكر بعض شراح هذا المتن والفاضل الأسفرايني وغيرهما فهنا احتمال ثالث وهوان يكون الضمير راجعاً إلى الجمع ويكون كلامهما بياناً لمذممة بيان يوسف ومحمد على ما يفهم من المفيد لكن قد عرفت حاله فهذا أيضاً لا يفيد وأحق أن العبادتين لا يتخلوان عن محل قوله ويجوز عندنا في حنيفة وهل يكره ذلك ظاهر البدائع والتحفة أنه لا يكره عندنا وذكر صاحب المنية والمفيدة أنه يكره قال الحلبي هو الأظهر لما فيه من مخالفة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم قوله الاكتفاء بالانف تحقيقه على ما في الهداية وشرحه وأشربه الكثر وغيرهما أنه ورد في بعض الروايات في ذكر أعضاء السجدة الوجه فروي أصحابنا لسان الأربعة وأبو نعيم في ترجمة عبد الرحمن بن مهدي من حلية الأولياء وأحمد بن حنبل والطحاوي وابن حبان والمحاكم وغيرهم عن عباس بن عبد المطلب رضي الله تعالى عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقول إذا سجد العبد بسجدة معه سبعة أرباب وجهه وكفاه وركبناه وقد ما وأرباب بالمذموم جمع أرباب بكسر الهمزة وسكون الراء المهملة بمعنى الحاجة وبعض النصوص هو المراد ههنا وأما الأرباب فتحتين فهو بمعنى الحاجة هو لا يسمع في الحديث كذا في المغرب وفيه نظر لو روي الأرباب فتحتين أيضاً في بعض أحاديث الصحاح كرواية البخاري في كتاب الزكاة من فروع الأتقي الساعة حتى يكسر كرام المال فيفيض حتى يهرق مالاً من قبيل صدقته ويعرضه فيقول الذي يعرض عليه لا أرى

<https://t.me/faizanealahazrat>

ما رآه بسند إلى أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم لا تسان سجدة على سبعة أعظم  
جبهته ويديه وركبتيه وصدور قدميه وليس فيه ذكر الألف كذا في فتح القدير وفيه أيضا الحق ان مقتضى الحديث  
المذكور مقتضى المواظبة الوجوب ولا يبعد ان يقول به ابو حنيفة ونحوه لكرهه المروية عنه على كراهة التحريم  
وعلى هذا فيجعل بعض المتأخرين الفتوى على قولهما الموافق للموافقة الأخرى عنه لموافقة دلاية ولا مردية هذا ولو حمل  
قولهما لا يجوز الاقتصار كما من عدم على وجوب الجميع كان احسن فيرفع الخلاف بناء على حمل الكراهة عنه على كراهة  
التحريم والتحريم من الأصول اذ تلزمهما الزيادة على الكتاب بخبر الواحد وهما ينغناهما انتهى كلامه قال صاحب الجفر في أصل  
انه لا خلاف بينهم فيقول الامام بكراهة الاقتصار على الألف المراد بها كراهة التحريم وهي في مقابلة ترك الواجب وقولهما  
بعد الجواز المراد به عدم الحمل وهو كراهة التحريم فالسجدة على الجبهة واجبة اتفاقا كراهة مقتضى الحديث والمواظبة المذكورة  
في جامع الترمذي لكن هو يفتي بوجوب السجدة على الألف لان المواظبة للنقولة تتم بها مع ان النقول في البدائع والاختيار  
عدم الكراهة بترك السجدة على الألف وظاهرها في الكتاب بخلافه حيث قال وكره اي الاقتصار على أحدهما سواء كان  
الجبهة أو الألف وهي عند الإطلاق منصفة الى كراهة التحريم وهكذا في المفيد والمزيد فالقول بعدم الكراهة  
ضعيف انتهى وفي المقدمة الغزوية روى عن أبي حنيفة انه رجع عن هذه المسألة الى قولهما انتهى وذكر الطبري في  
مواهب الرحمن ثم اشترط في الابل ثم انحصر في تباعها في شرح التنوير وشرح الملتقى الاصح رجوع الامام الى قولهما  
في هذه المسألة قلت التقرير الذي ذكره ابن الهمام ومن تبعه لرفع الخلاف من البين احسن عندي من اثبات الرجوع  
بل صوب وهو الذي اختاره ابن امير حاج في النية حيث قال بعد ما اطال الكلام فلا شبهة رجوب وضعهما معا كراهة  
ترك وضع كل خيرا اذ كان الدليل ناهضا عليه فلا بأس بالقول به انتهى وقرأه ابراهيم الحلبي في شرح النية ايضا فعليه  
المعول وتمايشت وجوب وضع الألف كراهة الاقتصار على الجبهة ما رآه الدارقطني عن عائشة رضي الله تعالى عنها  
قالت بصريح رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم امرأه من اهل تصلي ولا تضع انفها بالارض فقال يا هذا في وضع انفك  
بالارض فانه لا صلوة لمن لم يضع انفه بالارض مع جبهته وروى ايضا عن ابن عباس مرفوعا لا صلوة لمن لا يصيب انفه  
من الارض وقال مرثاة ثقات لكن الصواب انه مرسى وروى ادا بن عدي ايضا من طريق آخر وروى الطبراني عن  
ام عطية الا نصارى رضي الله تعالى عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ان الله لا يقبل صلوة  
من لا يصيب انفه الارض تنبيهه بقي حال الاعضاء الباقية للسجدة هل يفترض وضعها ام لا يختلفوا فيه فيصح الراجح  
من رؤساء الشافعية استجاب وضعها وقال لا يجب وضع اليدين ولا الركبتين اذ لو وجب وضعها لوجب  
الايماء عنها عند الجهر واذا ليس فليس فيصح النووي في شرح صحيح مسلم فرضية وضع كل منها لورد حديث السجدة على السبعة  
وهو من هب احمد واسحق على ما حكاه القسطلاني واصحاب الحنفية ايضا يختلفوا في ذلك والظاهر على سنوالت التحقيق  
السابق هو الوجوب في الهداية وضع اليدين والركبتين سنة عند التحقيق السجدة بدونها واما وضع القدمين فقد ذكر  
القدر روى انه فرض انتهى وفي النهاية عبارة مبسوط شيخ الاسلام تفتي بان ما سوى وضع الجبهة والألف ليس بفرض  
وفي المحيط اذا لم يضع المصلي ركبتيه على الارض لا يجزئه وهكذا اختاره الفقيه ابو الليث لان امران ان يسجد على سبعة  
اعضاء وفتوى مشايخنا انه يجزئه انتهى وفي الكفاية السنة في السجدة عند ثنائ ان يسجد على الجبهة والركبتين في اليد

والرجلين وقال الشافعي وزفر هو واجب لحديث ابن عباس ولنا ان طلق السجود لا يستدعي وضع الركبة واليد لغة ولا هم  
محمول على المندوب وفي مختصر الكرخي لو سجد ورفع اصابعه بجلية لا يجزئ وفي صلوة الجلال في أعضاء السجود سبعة فضية  
تتعلق بواحد منهما في قول ابي حنيفة وهو الوجه قال زفر الشافعي تتعلق جميعها انتهى وفي المجتبى ظاهرهما في مختصر الكرخي  
والحيط ويختصم القدر في يقتضيه انه اذا رفع احدا لقدمين دون الاخرى انه لا يجزئ وقد رأيت في بعض النسخ ان في يمين  
انتهى وفي جامع الرموز وضع اليد ليس بفرض وكذا وضع الركبة وهو اختيار بعض المشايخ كما في الخزانة وعليه الفتوى كما في  
المحيط وكذا وضع رءوس الاصابع وفيه اختلاف المشايخ فقبل انه سنة ولا يصح ان رفع القدمين مفسد كما في الفقيه انتهى وفي  
جامع المصنوعات بوضع الرأس القدمين ولو وضع اليدين جائز وكذا اذا رضع الركبتين وهو قول ابي يوسف وعليه الفتوى  
وضع القدمين فرض فان وضع احد هما دون الاخرى لا يجزئ انتهى وفي البرازية المراد بوضع القدم ههنا وضع الاصابع  
او جزء من القدم وان وضع اصبعاً واحداً او ظهر القدم بملا اصابع ان وضع مع ذلك احدى يديه حرم ولا فلا انتهى قال  
في شرح النية بعد نقل ذلك فهو منه ان المراد بوضع الاصابع توجيهها الى القبلة ليكون الاعتماد عليها في لا فهو وضع  
ظهر القدم وقد جعلوه غير معتبر وهذا مما يجب التنبيه له فان اكثر الناس عنه غافلون انتهى وتبعه صاحب الدر المختار  
ورده ابن عابدين في شرح المختار بانه مخالف لما في الكتب المتبعة ان توجيه الاصابع سنة كما صرح به في جامع الرموز ناقلاً  
عن صلوة الحلال والحلية وزاد الفقير وغيرهما في فتح القدير تحت ابي الليث على ما سلفنا عنه في باب الانحاس  
ان المصلحة اذا رضع ركبته على الارض لا يجزئ وانه رد رواية عدم وجوب طهارة مكان الركبتين في الصلوة فهو يشهد  
الى الاقتصار وما اخترته من الوجوب ولزوم الاثر بالركعة مع الاجزاء اعدل ولما افتراض وضع القدم مرفلان السجود  
مع رفعهما هو بالتأصيل شبيه منه بالتعظيم وبكفيه وضع اصبع واحدة منهما انتهى وفي البحر الرائق بكفيه وضع اصبع واحدة  
من القدمين فلو لم يضع الاصابع اصلاً ووضع ظهر القدم كما يجوز واذا وضع احدهما ورفع الاخرى يجوز مع الكراهة من  
غير علم كما افادنا في خيخان وذهب شيخ الاسلام الى ان وضعهما سنة فتكون الكراهة تنزيهية والاوجه على منوال  
ما سبق هو الوجوب فتكون الكراهة تحريمية كما سبق من الحديث وذكر القدر في ان وضعهما فرض وهو ضعيف  
واما اليدين والركبتان فظاهر الرواية عدم افتراضهما وعليه فتوى المشايخ واختار ابو الليث انه فرض ولا دليل عليه لان  
القطع انما افاد وضع بعض لوجه على الارض والظن المتقدم لا يفيد لكن مقتضاه ومقتضى المواظبة الوجوب واختاره  
ابن الهام وهو اعدل الاقوال الموافقة للاصول وان صرح كثير من مشايخنا بالسنية ومنهم صاحب الهداية انتهى  
فروغ لو سجد على مفروق رأسه لا يجوز لانه لم يقع السجود على محله كذا في التاتارخانية وفي التمهيد الفائق اعلم ان  
ظاهر الشرح يفيد ان وضع اكثر الجبهة شرط اذا نقل عن نصيبه انه سئل عن وضع جبهة على حجر صغير فقال ان  
وضع اكثرها جاز ولا لا فتيل ان وضع قدر الاثنتي عشرة يفي ان يجزئ على قوله فاجاب بانه عضو كامل قال في البحر فيجب  
لان السجود يصدق بوضع بعض الجبهة ولا دليل على اشتراط اكثر نعم هو واجب للمواظبة واستدل باني المجتبى  
سجد على طرف من اطراف جهته جاز ثم نقل عن نصيبه فدل على ضعفه وفي المعراج وضع جميع اطراف الجبهة ليس  
بشرط بالاجماع فاذا اقتصر على الجبهة جاز وان قل كذا ذكره ابو جعفر انتهى وذكر الخطيب الشيرازي الشافعي في الانتفاع  
لو خلق لرجل اربع ايد واربع ارجل وراسان هل يجب عليه وضع بعض كل من الجهتين وغيرهما اهلاً الذي يظهر انه



## من القعدة الأخيرة

ينظرون ذلك ان عرف الزائد فلا اعتبار له الاصل والاكتفى بالخروج عن عهد الواجب بوضع بعض احدى اليدين  
 وغيرها اذا كانت كلها اصلية فان شئنا اصلها بالزائد وجب وضع جزء من كل منها انتهى وقواعد اصحابنا المخفية  
 لا تباها وقد صرح بعض اصحابنا بخروج في بحث لوضوء قال والقعدة الأخيرة أي التي تكون في آخر الصلوة سواء  
 تقديمتها قعدة أو لا فيشمل قعدة صلوة الفجر و صلوة المسافر وليس المراد به ما يكون آخر الصلاة يقتضى سبق الأول  
 وهذا ظاهراً وجه اختيار لفظ الأخيرة على الثانية وأما وجه اختيار لفظ القعدة على الجلسة مع كون الجلوس والقعود  
 مترادفين على ما ذكره اهل اللغة هو انه ذكر في القاموس انها لقنان حيث قال لقعود الجلوس وهو من القيام والجلوس  
 من الضجعة فناسب استعمال القعدة في قعدة الصلوة لا الجلسة لأنها لا تكون بعد الضجعة وتؤيد ما حكاه انقضي  
 شميل الحضريين يدي المأمون فقال اجلس فقال يا امير المؤمنين است مضطجعا فقال المأمون فكيف قول فقال قل  
 اقم ولا هذا ورد في بعض روايات حديث سوال القبر اذا وضع في نبره اياه ملكان فيجلسانه قال المحدثون هذا ادلى  
 من رواية فيقعدانه لان القعود عند الفصحاء في مقابلة القيام والجلوس في مقابلة الاضطجاع وقال الطيبي في شرح  
 لعل من روى فيقعدانه ظن ان اللفظين يتزانان منزلة واحدة وقد فاته دقة المعنى ولهذا انتهى كثير من السلف  
 رواية الحديث بالمعنى انتهى هذا ما ذكره على القاري في شرح المشكوة قلت الذي مرأته في القاموس القعود  
 واقعد الجلوس وهو من القيام والجلوس من الضجعة ومن السجود انتهى فعلى هذا ينبغي ايراد الجلسة بدل القعدة كما تقدم  
 الصلوة لا تكون الا بعد السجود وعليه يدل كلام العلامة احمد بن فارس للغوي في كتابه فقه اللغة حيث قال فيها ان قعد  
 معنى ليس في جلس لا ترى انا نقول قام ثم قعد وقعدت المرأة عن الحوض ونقول كان مضطجعا فجلس فيكون لقعود عن  
 قيام والجلوس عن حاله اخرى دون الجلوس لان المجلس المرتفع والارتفاع عماد وانه يكون جلوساً انتهى وفي شرح المقامات  
 لابن الانباري ذكر التحليل انه يقال لمن قام اقم ومن كان نائماً او ساجداً اجلس عليه بعضهم بان القعود هو الانتقال  
 من علو الى سفلى ولهذا قيل لمن اصاب برجله مقعد والجلوس الانتقال من سفلى الى علو ومنه سميت نجد جلسا  
 لا ارتفاعها وقيل لمن اناها جلس انتهى كلامه ونقله عنه السيوطي يضاف منزه اللغات وقرره فعلم ان الجلوس ليس  
 يختص بابتداء الضجعة والقعود بابتداء القيام حتى يكون وجهها لاختيار لفظة القعدة ههنا على الجلسة بل هو شامل  
 لما بعد الاضطجاع وما بعد السجود والقعود خاص بابتداء القيام و الجلسة الصلوة تكون بعد السجود قطعاً والظاهر ان  
 استعمال الفقهاء ههنا لفظة القعدة لما تبعه النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم فانه عليه السلام وكذلك اصحابه كثيراً  
 ما يستعملون لفظ القعود دون الجلوس في قعدة الصلوة كما لا يخفى على من تتبع الروايات فاحفظ هذه الفائدة فانها وان كان  
 غريبة لكنها جلية واختلف الفقهاء في حكم القعدة الأخيرة بعد انقضاءهم على انه لا بد منها في الصلوة فقبل انها شرط  
 صحة الخروج كالخروج شرط للشروع وصحة القهستان في شرح المقدمة الكيدانية وجزم به المحصلي في الدال المختار  
 معللاً بانها شرعت للخروج ودرجة الخطاوى وغيرها بانه لا يلزم من كونها مشروعة تغيرها كونها شرطاً فقد يكون ما شرع  
 تغيره كذلك كالقيام فانه شرع وسيلة للركوع والسجود مع ان سركن مستقلاً وذكر في كشف البرزوى وغيرها انها  
 واجبة لكن الواجب ههنا كالفرض في العمل كالوتر ودرجة في الكفاية في باب السهو بانه مذهب غير منصوص

فصل في القعدة بين القعود والجلوس

والجهميين على انها فرض ونقل صاحب البحر عن شرح الدرر للشيخ قاسم انه وردت ادلة كثيرة بانخت حل التواتر  
دالة على انها فرض به جزم في التبيين وقال ابن الهمام قوله تعالى ربك فكبر وقوله فوموا لله فانتين وقوله  
واقرؤا وقوله اركعوا واسجدوا واداموا ومقتضاها الا فترض ولم يفرض خارج الصلوة شيء منها فوجب ان يرد بها الاثر  
في الصلوة اعلم الا للنصوص في حقيقتها حيث امكن وهو لا ينافي اجمال الصلوة اذا حصلت ان الصلوة اصل يشتمل على هذه  
بقي كيفية ترتيبها في الاداء وهل الصلوة هذه فقط ومع امور اخر فوقع البيان في ذلك كله ببياننا صلى الله عليه وعلى  
آله وسلم وقوله وهو لم يفعلها قط بدون القعدة الاخيرة قطعا والمواظبة بدون الترك دليل الوجوب فاذا وقعت  
بيانا للفرض الجمل اعني الصلوة كانت فرضا متعلقا بها ولو لم يقرر الدليل في غيره على السنية لكان فرضا ولو لم يلزم  
تقييد مطلق الكتاب بخبر الواحد في الفاحشة والطائفة وهو نسخ للقاطع بالنظر لكانا فرضين ولو كان صلى الله  
عليه وعلى آله وسلم لم يعدل القعدة الاولى لما سمى ثم علم لكانت فرضا فقد علمت ان بعض الصلوة عرف بتلك  
النصوص ولا اجمال فيها وانه لا ينفى اجمال الصلوة بوجه آخر وعما ذكرنا كان تقدير القيام على الركوع والركوع على  
السجود فرضا لانه عليه الصلوة والسلام بينهما كذلك انتهى كلامه وفي النهاية ذكر في الاسرار في حق فرضية القعدة  
الاخيرة قد ثبت باتفاق الاخبار انه عليه الصلوة والسلام ما سلم الا بعد القعدة الاخيرة والا مباد الصلوة في كتاب  
الله مجمل فالحق فعليه بياننا له بخلاف القراءة يعني انه لم يجعل مواظبة على القراءة بياننا للجمل الصلوة لما ان الالية ظاهرة  
في حق القراءة مستغنية عن البيان فكان فعله صلى الله عليه وعلى آله وسلم مواظبة من ياداة على كتاب الله لو اتقى  
الفرضية فلذلك حمل فعله هناك على بيان الكمال انتهى وفتح في البدائع ان القعدة الاخيرة ركن زائد لحسن خلط  
لا يصح بالرفع من السجود قلت الحكم عليها بما فيها ركن زائد بالمعنى الذي سبق ذكره في بحث القراءة لا يستقيم  
ههنا فان القعدة الاخيرة لا تسقط بالضرورة واعتبار المعنى الاخر ههنا قليل الفائدة ونقل بعضهم عن  
مناسك الحجام الصغير للامام المحبوبي ان القعدة الاخيرة فرض لا ركن اذا ركن هو الداخل في الماهية وماهية  
الصلوة تنمى بدون القعدة بدليل ان من حلف لا يصلي بحت برفع الرأس من السجدة فعمله انه انما شرعت لاجل  
الاستراحة والفرض ادنى حاله من الركن لان الركن يتكرر فعلم التكرار دليل على عدم الركنية انتهى في النهاية  
عن الايضاح اما القعدة الاخيرة فمن جملة الفروض وليس من الاركان والفرق بين الركن والفرض ان الركن مما  
به الشئ وتفسير الصلوة لا يقع بالقعدة وانما يقع بالقيام والقراءة والركوع والسجود ودرجة القراءة في الركنية  
احط من غيرها والفقهاء في اعلام الركنية عن القعدة ان الصلوة فعل هو تعظيم واصل التعظيم في القيام فزيداد  
بالركوع وينتهي بالسجود فاما القعدة فمجرد وج من الصلوة فكانت معتبرة لغيرها لا لعينها فلم يكن من جملة الاركان  
وانما فصلنا بينها وبين القعدة الاولى لان النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قام الى الثالثة فسبح له فلم يرجع وقا  
الى الخامسة فسبح به فوجع فدل ذلك على اختلاف حكمها انتهى فالحاصل انه وقع الخلاف في ان القعدة الاخيرة  
شروط وفرض على التقدير الثاني هل هو ركن ام لا على الاول هل هو ركن زائد او اصل والحق انه فرض ركن بمعنى انه لا تتم  
الصلوة به وهي داخلية فيها غير ركن بمعنى انها لا تدخل في تفسير الصلوة اصل بالمعنى الذي سبق زائد بمعنى اخر  
وقال في البحر بعد ذكر الخلاف بين الركنية وعدم الركنية لم اثرثرة الخلاف انتهى وفي مراقي الفلاح اذا ركع وسجد

نائباً لم يستد به وإن طرأ فيه النوم محجبا قبله وفي القعدة الأخيرة خلاف على لمسية إذا لم يجد ما بطلت وفي جامع الفتاوى بعد بمائة لا نهاليت بركن ومبناها على الاستراحة قلت وهوثرة الخلاف بين الفقهاء في شرطية القعدة وذكر كثيرها انتهى وقال صاحب السراجية القعدة الأولى واجبة والثانية فرضية ولكن من أنكر فرضيتها لا يكفر به أفتى القاضي عبد الواحد الشهيد انتهى ووجهه أنه وقعت الشبهة في فرضيتها فمنهم من قال بوجودها كما نقل القهستاني عن النظم والمحققين والشبهة تمنع التكفير وإن كان الصحيح هو الفرضية تسليية استدلل على فرضية القعدة صاحب الهداية بقول النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم لا ين مسعود بعد ما علمه الشهيد إذا قلت هذا أو فعلت هذا فقد تمت الصلاة ثم أه أبودا أودق سنة وهذا الحديث كما استدللنا به على فرضيتها كذا استدل لنا به على الشافعي في عدم فرضية الصلاة في القعدة وعدم فرضية لفظ السلام وآمره عليه بوجوده الأول أن هذا الحديث لا ثبت منه فرضية القعدة لأن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قد ورد بين قراءة التشهد والقعدة حيث قال إذا قلت هذا أو فعلت هذا وجوابه أن معناه إذا قلت هذا رأت قاعدا وقعدت ولم تقبل وذلك لأن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم علق تمام الصلاة بأحد الأمرين قراءة التشهد والقعود وقراءة التشهد لم تشرع بعد من القعدة إجماعاً ولم ينقل فعله عن صاحب الشرع فكان الفعل موجوداً على نقد القراءة أيضاً فليس لاختيار بين الفعل والقول بل بين قراءة التشهد وعدم قراءتها الوجه الثاني أن هذا الخبر كما ثبت به فرضية القعدة كذلك ثبت به فرضية التشهد أيضاً وهو خلاف المذهب وجوابه ظاهر مما مر فإن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم لم يعلق تمام الصلاة إلا بالقعدة فصارت فرضاً وأما القراءة فقد خبر بين فعلها وبين تركها بكلمة أو يتجدش هذا الجواب ما ذكره ابن الهمام من أن الذي ثبت في سنن أبي داود إذا قلت هذا وقضيت هذا بالواو وهو تعليق بها فلزم أن يكونا فرضين نعم هو ياد في رواية الدارقطني فوجب حمل أو على الواو فإنه أكثر في ما اظن انتهى قلت الذي في نسخة سنن أبي داود الموجودة عندي إذا قلت هذا وقضيت هذا بالواو والتحجير وهو الذي نقله عنه الزيلعي في تخرجه أحاديث الهداية وقد روى أبو حنيفة كما في مسند الخوارزمي عن الحسن بن الحسن بن الحر عن القاسم بن مجمر عن علقمة عن عبد الله بن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم أخذ بيده فعلمه التشهد التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك يا نبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين شهدان لا إلا الله وأشهدان محمداً عبده ورسوله ثم قال له إذا فعلت ذلك فقد تمت صلاتك فإن شئت أن تقوم فقمر ولا فاقعد فهذا يؤيد رواية الدلالة على التحجير ونص في عدم فرضية التشهد الوجه الثالث أن الحديث المذكور من أخبار الأئمة فكيف ثبت به فرضية القعود وجوابه أنه الحق بياناً للجمع كما مر تحقيقه الوجه الرابع أن قوله إذا قلت هذا أو قضيت هذا فقد تمت صلاتك وإن مر أه أبودا أود متصلاً ولفظه حدثنا عبد الله بن محمد الثقفيلي حدثنا زهير حدثنا الحسن بن الحر عن القاسم قال أخذ علقمة بيدي فخذ ثني أن ابن مسعود أخذ بيدي وأن رسول الله أخذ بيده فعلمه التشهد مثل دعاء حديث الأعمش في التحيات لله والصلوات والطيبات إلى آخره إذا قلت هذا أو قضيت هذا فقد قضيت صلاتك لكن البيهقي وابن حبان صرحا بأنه ليس من كلام رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم بل هو من كلام ابن مسعود أدرجه في آخره زهير بن معاوية فقال البيهقي بين ذلك وشبابه بن سوار في رواية عن زهير وفصل كلام ابن مسعود من كلام رسول الله وبراهين ثوبان عن الحسن بن محمداً من كلام ابن مسعود انتهى

## قد الشهد

وقال ابن حبان بعد ان اخرج هذا الحديث قد هزم من يحكم بهذا الحديث ان الصلوة على رسول الله صلى الله عليه وعلى اله وسلم ليست بفرض فان قوله اذا قلت هذا زيادة اخرجها زهير بن معاوية عن الحسن بن الحر قال ابن حبان ذكر ان الزيادة بن كلام ابن مسعود فاخرجه عن ابن ثوبان عن الحسن بن مسعود قال ابن مسعود فاذا فرغت من صلاتك فان شئت فانبت وان شئت فانصرفت فاخرجه عن حسين بن علي عن الحسن بن حريبه وفي اخره قال الحسن وزاد محمد بن ابان بهذا الاسناد قال اذا قلت هذا فان شئت فقم وان شئت فاقعد انتهى كلام ابن حبان وقال الدارقطني في سننه بعد تخرجه الحديث هكذا ادرجه بعضه في الحديث عن زهير واصله بكلام النبي صلى الله عليه وعلى اله وسلم وقضيه شبابة عن زهير يجعله من كلام ابن مسعود وهو اشبه بالصواب انتهى وهكذا ذكره الحافظ زين الدين العراقي في شرح الفية وغيره ان الصحيح انه مدحج فكيف ثبت به فرضية القعدة وجوابه من حمين احد هما ما ذكره العيني في شرح الهالاية من ان اتصال هذا الحديث الصحيح من ادرجه بوجوه متبها ان ادا و روى هذا الحديث متصلا وسكت ولو كان فيه ادراج لبيته لان عادته في كتابه ان يبين مثل هذه الاشياء وكفى به حجة ومتبها ان من روى متصلا لا يقطع به كونه مدحجا لاحتمال ان يكون نسيه فذكره فصبغه هؤلاء متصلا وهذا منفصلا ومتبها ان رواية من وقف على تقدير صحة السند لا يعطل به رواية من رفع لان الرفع زيادة مقبولة على ما عرف هذا من مذاهب اهل الفقه والاصول فجعل على ان ابن مسعود سمعه من رسول الله صلى الله عليه وعلى اله وسلم فراه بذلك مرة وافق به مرة اخرى وهذا اولى من جعله من كلامه قلت وقد ذكرنا ان اباحنيفة ايضا راه عن الحسن بن الحر بن سندا ومتنا موصولا وليس في هذا السند زهير الذي نسبوا الادلة اليه والله تعالى اعلم وثانيهما ما ذكره ابن الهمام من ان غاية الادراج ان يكون موقوف على ابن مسعود والموقوف في مثله لا يحكم المرفوع لانه مكالايد راه بالراى فيثبت به كون القعدة الاخيرة فرضا قطعاً وعدم فرضية الصلوة على النبي صلى الله عليه وعلى اله وسلم في القعدة ولفظ السلام جزما والجب من ابن حبان كيف نسب الوهم الى من أثبت بهذا الحديث عدم فرضية الصلوة على النبي صلى الله عليه وعلى اله وسلم في القعدة ولم يد رانه بعد تسليم كونه موقفا لا يضره والكلام ههنا وان انضى الى التطويل لكنه لا يخلو عن زيادة التحصيل قال قد الشهد اى مقلا بما ياتي فيه بكلمتي الشهادة وقيل قد ما يمكن فيه من قراءة الشهد من اوله الى قوله عبده ورسوله وهو الاصح كذا في البناء عن الينايع ومثله في منحة السلوك وجامع المضمات وغيرهما فروع اذا تذكر المصل بعد القعود قد الشهد ان عليه سجدة التلاوة فعاد اليها ارتفعت تلك لقعدة فان محل السجود قبل القعود الاخير حتى انه لو لم يقعد مقلا والشهد بعد سجدة التلاوة فسدت صلاته بخلاف سجود السهو فانه لو سجد للسهو لم يقعد بعد قد الشهد حيث لا تنفس صلاته فان محله آخر الصلوة فلا ترتفع بها القعدة كذا في المسئلة وفي مسائل متفرقة من الخرفاوى الوالو الحى رجل صلى اربع ركعات وجلس جلسة خفيفة فظن ان ذلك ثالثة فقام ثم تذكر فجلس فقرأ بعض الشهد وتكلم ان كان كالا الجلستين مقلا والشهد جات



## والخروج بصنعه

صلاته وإن كانت اقل فسدت انتهى قال صاحب البحر بهذا علم أن القعود قد لا يشترط فيه الموالاة عند  
 الفاصل انتهى قال والخروج بصنعه أي الخروج من الصلاة تصلا من المصلي بقول أو عمل ينافي الصلاة بعد تمامها سواء  
 كان قوله السلام عليه كراهوا الواجب أو كان كلام الناس أو الأكل أو الشرب أو خذ لك ما يكون مكرها تجريا  
 لكونه مفقوا للواجب كذا في البحر وفي التارخانية الصنع أن يبنى على صلاته صلاة ما فرضا أو نفلا أو يفصح في فقهه  
 أو يحدث عمدا أو يتكلم أو يذهب أو يسلم انتهى وفي النهاية فإن قلت لا فائدة في تقييد بصنعه فإنه إذا حاذت  
 المرأة الرجل بعد التشهد تنقض صلاته أيضا كما في المبسوط مع أنه لا يصح هنا من المصلي قلت المحاذاة مفاعلة تقتضي  
 الفعل من الطرفين فكان الفعل موجودا من الرجل كوجوده من المرأة وإن لم يكن اختيارا أو نقول وجود الصنيع  
 المفسد من غير المصلي إذا كان عن ذي اختيار وقد اتصل في ذلك الفعل بالمصلي يجعل ذلك الفعل كأنه وجد من المصلي اختيارا  
 ألا ترى أن المرأة المصلية لو سلمها أو قبلها بشهوة تفسد صلاتها كما في المحيط وغيره مع أنه لا اختيار لها فيه فكذا  
 ههنا انتهى كلامه وليعلم أن الخروج بصنعه ليس بفرض عندهما وأما بوجيفة فلم ينص فيه بشئ فاختلفوا فيه  
 على حسب مذهبه فخرج البردعي من حكمه في حيفه بطلان الصلاة في المسائل الاثنا عشرية التي يأتي ذكرها أن  
 الخروج بصنعه فرض عندة وعليه المتون والشرح وذهب الكرخي إلى أن الخروج بصنعه ليس بفرض عندة أيضا  
 ووجه حكم المسائل الاثنا عشرية بوجه آخر وصححه الزيلعي واقعه التمرناشي وستطلع على تحقيق ذلك كله في باب الحذف  
 في شرح المسائل الاثنا عشرية إن شاء الله تعالى تنجئة بقي من الفرائض ما لم يذكره المصنف ههنا وإن ذكره في موضع  
 آخر صراحة أو إشارة فمنها تقدير القيام على الركوع والركوع على السجود كما ذكره ابن الهمام فلور كع ثم قام لم يمتس  
 ذلك الركوع فإن ركع ثانيا صححت صلاته ولزم سجدة السهو وكذا إذا فرض ليقاع القعدة الأخيرة بعد جميع الأركان  
 ولهذا لو تذكر بعد القعود أن عليه سجدة التلاوة فسجد لم يقعد بعدها فسدت كافي المنية ولو تذكر بعد ركوع أو سجدة  
 صلبية أو ركعة فأنى أعادها كما في البحر وأشار المصنف إلى هذا الترتيب ههنا بالترتيب المذكور ومنها إتمامها لا انتقال  
 من ركن إلى ركن لأن النص الموجب للصلاة يوجب ذلك إذا وجب للصلاة بدون إتمامها وذلك يستند على الأمرين  
 لذا قال ابن الهمام والبراد من إتمامها عدم القطع لقوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم لكن يستثنى منه ما إذا كان القطع لا يكمل فإنه  
 جائز كما سيأتي في باب أدراك الفريضة ومعنى الانتقال من ركن إلى ركن الاتيان به بعد الفراغ عما قبلها ما لا يتيان  
 بالبعد عقيب ما قبله بلا فاصل فهو واجب حتى لو أدخل ركوعا آخر بين الركوع والسجود أو سجدة ثلث سجدة  
 أو قعد عن النهوض إلى الثانية أو الرابعة ثم قام يجب عليه سجدة السهو كما في غنية المستمل وبهذا تندفع المناوأة  
 بين عبادة ابن الهمام حيث عد الانتقال من ركن إلى ركن فرضا وبين عبادة المنية حيث عده من الواجبات ومنها  
 عدم تذكر فائنة لصاحب الترتيب فإنه لو صلح الوقت مع تذكر الفائنة وعدم مضيق الوقت لم يصح صلاته كما  
 سيأتي في باب قضاء القوائت ومنها عدم محاذاة امرأة بشر وطها كما سيأتي في فصل الجماعة ومنها تمييز المفروض عن غير  
 فلو لم يعلم أن الصلوات الخمس فرض على العباد إلا أنه صلاها في وقتها لم يجز وعليه قضاءها لأنه لا ينوي الفرض ولو علم  
 أن بعضها فريضة وبعضها سنة ونوى الفرض في الكل أو لم يعلم شيئا ونوى صلاة الأمام عند اقتلائه في الفرض وإن كان

## وواجبها قراءة الفاتحة

يعلم الفرائض من النوافل لكن لا يعلم ما في الصلوة من الفرائض والسنن جازت صلاته كذا في الظهيرية وأشار  
المصنف الى هذا في الباب السابق ومنها عدم مخالفة المقتدى الامام في جهة القبلة ومنها صحة صلوة امامه في رايه ومنها  
عدم تقديم المأمور على الامام بالعقب ومنها ما يقتضيه الامام في اداء الفرائض والنوافل وذكر بعض الفقهاء فرضاً  
اخر ايضا تركها خوفاً لا طمأنينة واستغناء عنه بما يأتي في ما بقي من شرح الكتاب قال وواجبها المأثور عن ذكر فرائض  
الصلوة عقبه بذكر الواجبات لاستواء الفرض والواجب في حق العمل وهذه الواجبات لا تنفصل الصلوة بتركها عمداً كان  
او سهواً بل يجب سجود السهو في السهو جبراً للمقصد والاعادة في العمد والسهو اذا لم يسجد وهذا هو المحكم في كل صلوة  
اديت مع كراهة تحريم كحقيقة في تقدير رتبة ظهر ضعف ما في المجتبى من انه لو ترك الفاتحة يوم اعادة الصلوة ولو ترك  
قراءة السورة لا يؤمر بالاعادة انتهى الاول فرق بين واجب وواجب في وجوب الاعادة قال فراءة الفاتحة ان اريد بالفاتحة  
معناه اللغوي فاللام فيه عوض عن المضاف اليه اي فاتحة القرآن ويمكن ان يكون للمعنى للاشارة اليه وان اريد بمعناه  
العلمي بناء على ما قبل ان الفاتحة علم للسورة التي هي فاتحة القرآن فان كان اللام دخل في العلم كما في النجوم والصقن فالامر  
ظاهر وان لم تكن داخل في العلمية كما هو الظاهر فادخال اللام عليه بناء على ما قبل من جواز ادخال اللام على الاعلام سواء  
محمد على سماء الصلوة والسلام وعلى رضى الله عن سماء خصوصاً اعلام العلوم والكتب والسور ونحوها وتسميتها بها  
أما من قيل تسمية المكان باسم الفاعل وأما من قيل تسمية المكان بالمصدر اذ كان الفاتحة مصدراً كالعافية ولوقيل  
سورة الفاتحة للغة عنه فان اضافة السورة اليها ليست الا بيانية وأشار بعد تقييد الفاتحة بالاكتر الى ان كل آية  
منها واجبة بسجود السهو بترك آية منها ايضا ويرى عنهما خلاف ذلك قال القهستاني كل الفاتحة واجب عند الاما  
عندها فاكترها ولذلك لا يجب السهو بنسيان الباقي كما في الزاهد انتهى وقال في المختار بسجود السهو بترك اكثر الفاتحة  
لا اقلها لكن في المجتبى بسجود بترك آية منها وهو ادنى انتهى قلت الاولى تبدل الاولى بالصواب فان ثبت وجوب  
الفاتحة انما هو مواظبة النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم واخباراً لا احاداً التي يأتي ذكرها وهي لا تفصل بين الاكثر  
والاقل فلا هو وجوب الكل ولذلك قال صاحب البحر علموا انه مما لو ان في باب سجود السهو انه لو ترك الفاتحة يجب عليه سجود السهو  
ولو ترك اقلها لا يجب وظاهره ان الفاتحة بتمامها ليست واجبة وانما الواجب اكثرها ولا يعرف هذا عن تاسل انتهى كلامه  
وأما قول تليدة في مخالفته معارضاً عليه من ان المذكور في باب سجود السهو لا يدل على ما ذكر لان ايجاب السجود انما  
بتركها وهو اذ ترك اكثرها فقد تركها حكماً لان الاكثر حكم الكل واما اذ ترك اقلها فلم يترك اقلها لا حقيقة ولا حكماً انتهى  
فلا يفهمه حتى للفقهاء فانه لو كان تمام الفاتحة واجباً وليس معناه الاكون كل آية منها واجبة على حدة يلزم وجوب سجدة  
السهو بترك اقلها قطعاً لا لانه ترك الفاتحة بل لانه ترك واجباً مستقلاً فقد ايجاب سجدة السهو بترك اقلها يدل الضرورة  
على ان تمامها ليس واجب فتعوله لا يدل على ما ذكر غير صحيح والذي يثبت عليه فهمه من لفظ التمام معنى غير كل آية وليس كذلك  
فانه مما فانه دقيق في وجوبها في الفرض ليس في كل الركعات بل في الركعتين الاوليين واما ركعات النفل والوتر والعبدان  
فوجب كلها كما في البحر الرائق وكذلك ليس بالنسبة الى كل مصل بل بالنسبة الى المنفرد والامام والمقتدى فلا تجب عليه  
عندنا كما استمره وثبت شرط ايضا ان يكون قادراً عليها والا فلا وجوب لها كالاخروس كما ذكر في بحث فرض القراءة ومنها

ايضاً من امره الطيب باسأل الله دواء في فيه يسقط عنه القراءة فيعلم منه ان وجوب الفاتحة وكذا السورة انما هو اذا لم يبتل ببلية هي اشد من تركها ولا فلا وهو من فروع من ابتلى ببلتين يختاراهو فها ومنها ايضا ما في الفقيه بخان المصل فوت الوقت ان قرأ الفاتحة والسورة فيجوز له ان يقرأ في كل ركعة بآية انتهى فمضى ذكر الدلائل على وجوب قراءة الفاتحة وهي كثيرة قد بسطت في كتب الاصول والحديث ولندن كرنبدا منها بحيث يتضمن جواب مستندات الشافعية والماكية القائلين بركنية الفاتحة واليه ذهب احمد في المشهور عنه فمنها ما رواه ابن ابي شيبة وابن ماجه عن عايشة رضي الله تعالى عنها قال قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم كل صلوة لا يقرأ فيها بام الكتاب فهي خداج وفي السنة وما لك وسفيان بن عيينة في تفسيره وابوعبيد في فضائل وابن ابي شيبة في مصنفه واحمد في مسنده وابن جرير وابن الاثري في كتاب المصاحف وابن حبان في صحيحه والدارقطني والبيهقي وغيرهم عن ابي هريرة رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم من صلى صلوة لم يقرأ فيها بام القرآن فهي خداج فهي خداج فهي خداج تلك مرث قال ابو السائب الرازي عن ابي هريرة قلت يا ابا هريرة اني احيا ناكون وراء الامام فغضب ابو هريرة ذراعي وقال اقرء بها يا فارسي في نفسك فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقول قال الله عز وجل قسمت الصلوة بيني وبين عيسى بن مريم فنفصها لي ونفصها لعيسى ولعيسى ما سأل يقول الحمد لله رب العالمين فيقول الله حمد في ربي ويقول العبد الرحمن الرحيم فيقول الله اشق على عبيدي ويقول مالك يوم الدين فيقول محمد في عبيدي ويقول اياك نعبد واياك نستعين فيقول هذه بيني وبين عبيدي اولى هالي واخرها لعبيدي لئلا يسأل ويقول اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين فيقول هذا لعبيدي ولعبيدي ما سأل فيها ان الروايتان واما الهادليل على عدم ركنية الفاتحة فان الخداج بغير الحاء المحجة بمعنى الناقص ولو كانت ركناً لقال في باطله فان ترك الركن انما يوجب البطلان والنقصان من موجبات الوجوب فلو ان قراءة الفاتحة واجبة وهذا يسقط استناد الخصوم لاثبات الركنية بقوله عليه الصلوة والسلام لا صلوة لمن لم يقرأ فاتحة الكتاب راحة السنة وابن ابي شيبة واحمد والطحاوي وغيرهم وفي رواية احمد وابن حبان عن ابي هريرة قال امرني رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ان انادي لا صلوة الا بقراءة فاتحة الكتاب بناء على ان معنى لا صلوة نفى الصحة وجبة السقوط ظاهر فافهم ان ادعوا ان مثل هذا التركيب موضوع لنفي الصحة جزمنا شققت حديث لا صلوة لجاد السجلا في السجل فخذ ذلك وان ادعوا ان هذا التركيب في هذا الحديث خاصة لنفي الصحة فضع كونه مطالباً بالدليل مدفوع بما ذكرنا من حديث الخداج فانه يبين ان المراد من التركيب المذكور ايضا نفى الكمال لا نفى الصحة وقول ابن حجر المكي في شرح المشكوكات <sup>مقدمة</sup> قوله عليه الصلوة والسلام في خداج فهي باطلة بدليل ما صح عن ابي سعيد مرفوعاً امرنا ان نقرأ الفاتحة وما يتيسر انتهى مدفوع بان الامر في حديث ابي سعيد ليس محمولاً على الافتراض والا لزم ان يكون ما يتيسر سوى الفاتحة فنفها وهو ليس من هذا الباب وقال ايضا مروي ابن خزيمة وابن حبان والحاكم في صحاحهم باسناد صحيح مرفوعاً لا تجزى صلوة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب ورداه الدارقطني باسناد حسن وقال النووي رحمه الله تعالى في شرح المشكوكات في هذا الحديث دال على الافتراض وهو ما لا يقبل التاويل انتهى وترده على القاري في شرح المشكوكات بانه محمول على الاجزاء الكاملة انتهى على اننا لو سلمنا ان نفى لا صلوة نفى للصحة وان المراد بقوله لا تجزى مطلق الاجزاء فلا يضرنا ايضا فان هذا اختيارنا

في عدم ركنية الفاتحة وجواب الخلق

المراد بما سأل من غير الفاتحة من قبل اطلاق كل حكم على الجرح والبيان وادراك الدارقطني في استحقاقه لضعف عن ابي هريرة مرفوعاً ايضا قال الله تعالى في سورة النجم: يا ايها الذين آمنوا اذكروا ان الله عز وجل قد خلقكم من نوره فاعرفوا ان الله عز وجل هو العزيز الحكيم

أحاديث ظنية الثبوت فلا يثبت بها الافتراض كيف ولوثبت للزم نسخ اطلاق الكتاب وهو قوله تعالى فاقروا ما تيسر من القرآن بها فما يثبت بالكتاب وهو مطلق القرآن يكون فرضاً وما ثبت بها يكون واجباً لا يقال خبر لا صلوة إلا بفاتحة الكتاب ونحوه ليس من أخبار الأحاديث بل من المشاهير التي تجوز الزيادة بها الكتاب لا نقول بعد تسليم ذلك أيضاً لا يضر فإن المشهور أنما زاد به على الكتاب إذا كان قطعي الدلالة وما إذا كان ظني الدلالة هذا الخبر المحتمل أن يكون نفي النكال فلا كذا في مبسوط شيخ الإسلام وغيره وعقيقه في كتب الأصول فعلم أن ما استنبطه الركبة لا يضر تأويل هو عندنا مثبت للوجوب فهو حجة عليهم لا علينا وجعل ابن حجر من أدلة مذهبه ثبوت مواظبة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم على قراءة الفاتحة وهو ضعيف فإن المواظبة ما يثبت الوجوب لا الافتراض ولو لمواظبة لقلنا بسننها فهو أيضاً حجة علينا لا عليهم فإن قلت المواظبة النبوية التحقت ببيان القول تعالى فاقروا ما تيسر من القرآن فيثبت بها الافتراض قلت البيان إنما يكون للمحل وقوله تعالى ما تيسر من القرآن ليس محل حتى تلتقي المواظبة ببيان بل مطلق فيحل عدا طلاقه ولا يبطل بالمواظبة كذا في منحة السلوك وغيره وأورد ابن حجر من أدلة مذهبه أيضاً قول عليه الصلوة والسلام للشيء صلواته فاقروا بآم القرآن وقال له في آخره افعل ذلك في صلاتك كلها وهو في ما رواه البخاري وسلم داود وأبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه واحمد وابن حبان وغيرهم عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أنه دخل رجل فصله فسلم على النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم فقال له رسول الله ارجع فصل فانك لم تصل فرجع فصله الأتم جاء فسلم فقال له رسول الله ارجع فصل فانك لم تصل فرجع فصله فرجاء وسلم فقال ارجع فصل فانك لم تصل فقال يا رسول الله والذي بعثك بالحق ما أحسن عمرك فلعنني فقال له رسول الله إذا نزلت في الصلوة فكبر ثم اقرأ بآم القرآن ثم اركع حتى تطمئن راكعاً ثم ارفع حتى تستدل قائماً ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ثم ارفع حتى تطمئن جالساً وافعل ذلك في الصلوة كلها فهذا الحديث دال على الافتراض لورده صريحاً لا مرفياً والتجواب عنه أيضاً ما ذكرنا سابقاً من أنه خبر أحاديث لا يثبت بالظنية على أنه ورد في سنن أبيه البخاري وغيره ثم اقرء ما تيسر معك من القرآن من دون تعيين آم القرآن فهو حجة لنا ووقع في رواية أبي داود ثم اقرء بآم القرآن ما شاء الله أن تقرأ وهذا يؤيد أن الأمر ليس للافتراض والألزم ركنية ما شاء الله أن يقرء أيضاً سوى الفاتحة وليس كذلك بإجماع بيننا وبينهم وكذلك رواية احمد وابن حبان ثم اقرء بآم القرآن ثم اقرء بما شئت أيضاً تؤيد مذهبنا وخلاصة المذهب هذا القامر أنه لا ريب في ثبوت مواظبة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم والصحابه ومن بعدهم على قراءة الفاتحة في الصلوة مع ورود أخبار الأحاديث أكد قرأتها وشئ من ذلك لا يوجب الافتراض بالمعنى الذي ذكره بل غاية الأمر الوجوب وافتراض مطلق القراءة الثابت بالكتاب وفيه القدر اعلم أن الشافعية يثبتون ركنية الفاتحة على معنى الوجوب عندنا فأنهم لا يقولون بافتراضها قطعاً بل ظناً غير أنهم لا يخصصون الفرضية والركنية بالقطع فلهما أن يقولوا نقول بموجب الوجه المذكور أن جواز الزيادة بخبر الواحد على الكتاب لكنها ليست بلازمة فأنما قلنا بركنيتها وافتراضها بالمعنى الذي سمعناه وجواباً عما محل الخلاف في التحقيق زمانه مفسد وهو الركن لا يكون إلا بقطع ولا نقول إلا لأن الصلوة بمحل فكل خبرين فيها امر يوجب الركنية وقلنا بل يلزم في ما أصله قطعي لأن الوجوب لما لم يقطع به فالفساد بتركه مظنون والصحة القائمة بالشرح الصحيح قطعية فلا يزول اليقين إلا بمثل ما انتهى كلامه وهو كلام لطيف وأملك تقطعت بما ذكرنا من التفصيل



## وَضُمَّ سُورَةُ

جواب استنادات مالك في افتراض ضم السورة ايضا على ما روى عنه كحديث لاصولة لمن لم يقرأ بالحمد وسورة  
رواه الترمذي وابن ماجة وسنده ضعيف وكحديث إلى داود عن أبي سعيد أنهما قرعا فاتحة الكتاب وما تيسر  
وكحديث لاصولة الألفاظ في الكتاب وأبين من القرآن رده الطبراني وكحديث لا تجزى المكتوبة الألفاظ وثلاث  
آيات فصاعدا رده ابن عدي وضعف من رده أنه عمر بن زيد وقال أنه منكر الحديث وكحديث لا تجزى صلاة الألفاظ  
فاتحة الكتاب وشئ منها كرهه الحفاظ أبو غنيم كذا في البرهان وفي المحل شرح الموطأ قال الجمهور أن ضم السورة بعد الفاتحة  
سنة وبه قال الشافعي ومالك أحمد وأدعى ابن حبان والقرطبي الإجماع على عدم وجوب قراءته عليها وفيه نظير  
فقد قال أبو حنيفة وصاحبا أنه يجب ضم السورة ورواه ابن المنذر عن عثمان بن أبي العاص لصحابي وبه قال ابن  
الملك وهو ردة عن أحمد يرويه ما في الصحيحين عن أبي هريرة وإن لم يقرأ على أم القرآن اجزأه ومن زاد فهو أفضل ولا ين  
خزبة عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وعلى آله وسلم قام فصل ركعتين لم يقرأ الألفاظ في الكتاب واحتج بحنفية  
بأرواه النسائي عن عباد لاصولة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب فصاعدا وروى ابن أبي شيبة عن أبي سعيد مرفوعا  
لا صولة لمن لم يقرأ في كل ركعة بالحمد لله وسورة في الفريضة وغيرها انتهى قال وضم سورة أختلفوا في ما أخذ السورة  
وفي تفسيرها أما الأول فقبل هو ما أخذ من السور بمعنى البقية فهو مضموع أو غير مضموع بأبدال الهرة وأو قبل هو  
ما أخذ من سور البناء وهي المنزلة منه وقبل من سور المدينة وقبل من السور بمعنى العلو والارتفاع وعلى هذه  
الآثار الثلاثة لا هرة فيه ولا يخفى وجه التسمية على كل تقدير كذا في عناية القاضى وأما الثاني فمرغه الفضل في شرح مختصر  
ابن الحاجب بالبعض المترجما وله وأخره توقيفا أى إعلاما من الشارع فإنه الذى يبين أن من ههنا إلى هناك سورة  
وخذشه المحقق التفتازانى في حواشى لشرح المذكور بأنه يصدق على الآية أيضا وظن الشارح في التوضيح أن القرآن داخل  
في تعريف السورة فهو معرف بجزء من القرآن أو نحوه وبناء عليه أورد على تعريف ابن الحاجب القرآن بالمنزل للأعجاز بسورة  
منه بأنه دورى كعريفه بالمنقول بين دفتى المصاحف حيث قال عرف ابن الحاجب القرآن بأنه الكلام المنزل للأعجاز بسورة  
منه فإن حاول تعريف الماهية يلزم الدور أيضا لأنه ان قيل ما السورة يقال بعض من القرآن أو خذ ذلك فيلزم الدور  
وان لم يحاول تعريف الماهية بل التخصيص يعنى بالسورة هذا المعهود المتعارف كما عينا بالمصنف لا يرد الاشكال  
بالدور عليه ولا علينا انتهى كلامه وأورد عليه التفتازانى في التلويح بقوله لا نسلم توفت معرفة مفهوم السورة على  
معرفة القرآن بل هو بعض مترجما وله وأخره توقيفا من كلام منزل فإنا كان أو غير ذلك ليل سورة الانجيل والزبور  
ولهذا احتاج ابن الحاجب إلى قوله منه انتهى وأنت تعلم أن منعه وإن كان صحيحا لكن تعريفه بالبعض المترجما وله وأخره  
توقيفا هو الذى ذكره الفضل ورواه هو في حواشيه فكيف اختاره ههنا والآول في تعريف السورة أن يقال هي الطائفة  
المسماة باسم خاص توقيفا فلا يصدق على الآية فاذهر في المفارقة فصل ليس هذا موضعه ونكر المصنف السورة ليفيد  
أن الواجب أنما هو اقصر سورة كسورة الكوثر والاختلاف وما زاد عليه سنة أو مندوب ولو قال وضم سورة  
لكان أولى لما صرحوا من أنه لو قرأه فند وانصر سورة غوثه نظر ثم عسى يسر ثم أدير واستكبر خرج عن عهد الوجب  
ولهذا قال العيني في شرح تحفة الملوك الواجب قراءة السورة مع الفاتحة وقد ردها انتهى وفي نعتة المستعمل أن منعه

لن سب ما حب أمارة القول بركنية ضم السورة قال مالك وخطاه السور وحي في شرح هجره

ثلاث آيات فصاها وكانت الآية الأولى آيات تغدل ثلاث آيات خرج عن حد الكراهة المذكورة بمعنى كراهة التحريم انتهى  
وقال المحقق في شهر منلقى الأجر لمراد لا فائدة وهو مهم فيه ليس عظيم لدفع كراهة التحريم انتهى **قلت** هو ليس  
قائمه كسورت في الصلاة فقد ذكره العيني أيضا كما نقلنا وأيضا مثل مذكو في الدار ونور الأيضاح وما هو الممنوع  
وغيرها من الكتب المتداولة بين الفقهاء وفي البحر ثلاث آيات تقوم مقام السورة في الأعيان فكذلكها وكذا الآية الطويلة  
فلذا انقص عنها نقل ركيب كراهة التحريم للترك الواجب وإذا اتى بما خرج عن كراهة التحريم فإن قرأ القدر المستوفى  
خرج عن كراهة التنزيه أيضا ولا تغدل ركيبهما كما صرح به في شرح منية المصلين فاني يخرج عن الكراهة إذا قرأ الواجب  
أراد التحريمية ومن قال لا يخرج أراد التنزيهية انتهى وأشار بقوله في ذكر الفاتحة على ضرب السورة إلى واجب آخر وهو تغدل  
على كلها فإنه أيضا واجب فلو بدء بالسورة ساهيا فلما قرأ البعض تغد كونه يقرأ الفاتحة ثم السورة ويسجد لله ساجدا  
في فتاوى قاضيهان وفي البحر الرائق لو قرأ حرفا من السورة ساهيا ثم نزل كقراءة الفاتحة ويلزمه سجود السهو وقيل في  
فتح القدير بأن يكون مقلدا ما يتأدى به ركن انتهى فوجب ضم السورة إلى الركعتين الأولى من الفرض ولو ضم  
في الآخرين بكرة تنزيها ولا يجب سجود السهو لأن القراءة فيها مشروعة من غير تغديل ولا تقصار على الفاتحة فيها مسنون  
ولا واجب كذا في شرح منية **قال** ورعاية الترتيب في ما تكرر هكذا وقع الإطلاق في المتن ولم يقيده بما تكررت  
الركعة أو بما تكررت في جميع الصلوة فوقع الاختلاف بين الشراح فمنهم من فسره بالتكرار في ركعة واحدة ومنهم من فسره  
بالتكرار في مجموع الصلوة ومنشأ ذلك وقوع التعارض بين كل آية في هذا البحث وبين كلما تكرر في باب سجود السهو  
ومن ثم ترى جمعا من الفقهاء يتعبرون في هذا المقام كركنتيه الأقدام وتفصيل المرامان المشرع فوضا في الصلوة ثلاثة  
أنواع أحدها ما يتجدد في كل الصلوة كالقعدة فانها في الشائبة متحدة وفي الرباعية والثلاثية وإن تعددت لكن لم تعدد  
على سبيل الفرضية فإن الأولى منها واجبة وثانيها ما يتجدد في كل ركعة وإن تعدد في كل الصلوة كالقيام والركوع والقراءة  
وكاعداد الركعات وثالثها ما يتجدد في كل ركعة كالسجدة فالمسكوك على قسمين متكرر في الركعة ومتكرر في كل الصلوة دون  
الركعة والمتجدد على نحو واحد وهو ما يكون متجدا في كل الصلوة وأما التحديد الركعة فلا بد أن يكون متجدا في الصلوة فيدخل  
في القسمين الثاني وبه ظهر ما في كلام ابن الهام حيث جعل الأنواع أربعة وجعل القيام قسميا لأعداد الركعات ولا وجه له أما النوع  
الأول فاتفقت كلها على أن الترتيب بينه وبين ما سواه من القسمين الباقيين شرط لكن لا بمعنى أنه يفسد الصلوة بتركه  
بل بمعنى أنه لا يستلزمه حتى قالوا لو ترك ركعة القعدة الأخيرة أنه ترك شيئا من الأفعال السابقة يجب عليه أن يودبه ضم  
يقعد ثم يسلم ولا يقعد بالقعدة السابقة قال قاضيهان في فتاواه المصطلح إذا سلم ناسيا وعليه سجدة التلاوة فيجدد هاتم  
خرج عن الصلوة قبل أن يقعد مقلدا للشاهد فسدت صلاته لأن العود إلى سجدة التلاوة يرفع القعدة في رواية  
كالعود إلى السجدة الصليبية يرفع القعدة باتفاق الرواية وأما العود إلى سجود السهو فلا يرفعها باتفاق الروايات وإذا سلم  
الإمام وعليه سجدة التلاوة فتذكر في مكانه بعد ما تفرق القوم فإنه يسجد للتلاوة ويقعد فلا تشهد فإن سجد لم  
يقعد فسدت صلاته لأن نقاض القعدة ولا يفسد صلاة القوم لا لقطع المتابعة انتهى فعلم أن معنى كون الترتيب  
بين القعدة الأخيرة وبين ما قبله شرط هو أن القعدة المتقدمة تلفو وتلزم أعادتها مرة لا أن الصلوة تفسد بمجرد

ترك الترتيب وفي البرازية صل الفجر ثم تذكر قبل السلام أو بعده أنه ترك سجدة يسجد لها ثم يشهد ويسجد السهو وان علم انها من الأولى صلى ركعة ويشهد ان لم يعلم كيف ترك من الركعة الأولى امر من الأخيرة يسجد سجدة بنو القضاء ويصل ركعة لاحتمال كونها من الأولى ويشهد ويسلم انتهى وهكذا في غيرها من الفتاوى والشرح وأما النوع الثاني فظهر عبارته فيه ففى سهو الذخيرة تكلم المشايخ في ما يجب به سجود السهو واكثرهم على انه يجب بستة اشياء بتقدير كونها ركناً وبتركها ركناً وبغيرها واجب وبترك واجب وبترك سنة تضاعف الى جميع الصلوة ما تقدمه الركناً ركناً وبترك قبل القراءة او يسجد قبل ان يركع وتأخير الركناً ان يترك سجدة صلبية سهواً فتذكرها في الركعة الثانية وتكرار الركوع ان يركع ركوعين وتغيير الواجب ان يجهر بالقراءة فيما ليس مثلاً وترك الواجب ان يترك القعدة الأولى وترك السنة المضافة الى جميع الصلوات بخوان يترك التشهد في الأولى وكان القاضي صدر الاسلام يقول وجوبه شئ واحد وهو ترك الواجب وهذا اجمع ما قيل فيه فان هذه الوجوه الستة تخرج على هذا اما التقديم والتأخير فلان مراعاة الترتيب واجبة عند اصحابنا الثلاثة لان فرضاً كما قال في فرائد ترك الترتيب ترك واجباً ملح وهذا الكلام صحيح في ان الترتيب بين القيام والقراءة والركوع وغيرها مما يتحد في الركعة واجب فانه ان كان فرضاً نفس الصلوة لم يجز تركه ولا يجب سجود السهو ومثله قول صاحب الكافي في باب السهو ان قدم ركناً على ركناً يسجد للسهو انتهى بل يفهم من قول جميع الفقهاء من ارباب المتن والشرح والفتاوى في باب سجود السهو مثل هذا وتجاهله ما في باب صفة الصلوة من الكافي اما ترتيب الركوع على القيام وترتيب السجود على الركوع فنظر لان الصلوة لا توجد بدون ذلك انتهى وفي رافي الفلاح يشترط لصحة الركوع والسجود تقدم الركوع على السجود كما يشترط تقدم القراءة على الركوع انتهى وفي النهاية وقوله في ما شرع مكرراً في كل ركعة احتراماً لما شرع غير مكرراً كالركوع فان الركوع بعد السجود لا يقع معتدلاً به بالاجماع انتهى وهكذا في الكفاية وغيرها وقد نقلنا سابقاً في بحث فريضة القعدة الأخيرة من فتح القدير ايضاً ان تقدم القيام على الركوع وتقدم الركوع على السجود فرض وفي الجواهر لنفسه شرح الدرة المنيفة ومن واجبات الصلوة ايضاً رعاية الترتيب في ما تكرر في ركعة واحدة فخرج به ما لم يكن مكرراً كالركوع فانه لا يكرر عن محله لانه فرض مقيد بمجلد انتهى وأما النوع الثالث فانفقوا على وجوب الترتيب بين السجدة الثانية وبين ما بعدها حتى لو ترك سجدة من ركعة وتذكرها في ما بعدها من قيام او ركوع او سجود فانه يقضيها ولا يقضيه ما فعله قبل قضاها بل يلزمه سجود السهو لكن يختلف في لزوم اعادته ما تذكرها فيه فذكر في الهداية انه لا يعيد لان الترتيب ليس بفرض بين ما يتكرر من الافعال وذكر في الحاشية انه يعيد ولا فسدت صلاته لا رتفاضه بالعود الى ما قبله فلو تذكر في الركوع ان يسجد سجدة ثانية من الركعة الأولى يجب عليه ان يقضه السجدة ثم يعيد الركوع نعم لا يجب عليه اعادته القيام لانه بعد ما لم يقبل الرضا كذلك في شرح المنية وتحقق في الجرحان المعتمد في باب الاعادة ما في الهداية انه لا يعيد ما تذكر فيه ايضاً الاستحسان في الدرر ترك السجدة الثانية فتذكر قبل السلام او بعده قبل التكلم قضى بها في الصلوة ولم تقصد الصلوة بقواتها عن محلها لوجود المحل في المحل لقيام الحرية فلا بد من قضائها لانها ركناً ولو لم يقض حتى خرج عن الصلوة فسدت يشهد عقيب السجدة انتهى اذا انتفى على صفحة خاطرك هذا التفصيل فاعلم ان النوع الاول ليس مراد من قولهم ومراعاة الترتيب ان ما تذكر قطعاً لانه ليس بتكرار بقى النوعان الاخوان فذهب كثير من شراح الهداية الى ان المراد بالتكرار ما تكرره في الركعة احتراماً عما تكرره في الصلوة دون الركعة فان الترتيب بين ما تكرره

شئ في الهداية ومراعاة الترتيب في ما شرع مكرراً من الأفعال وذكر في حواشي الهداية نقلاً عن المبسوط كما سجد  
ثانيه لو قام إلى الثانية بعد ما سجد سجدة واحدة قبل أن يسجد الأخرى يقضيها أو يكون القيام معتبراً لأنه لم يتركها  
الواجب أقول قوله في ما تكره ليس قيداً احترازياً يوجب نفياً لحكمه عما عداه فإن مراعاة الترتيب في الأركان التي لا يتكرر  
في ركعة واحدة كالركوع وخوضه واجب أيضاً على ما سياتي في باب سجود السهوان وسجود السهو يجب بتقدير ركن إلى أخره  
وأورد في الظاهر تقدير الركن الركوع قبل القراءة وسجدة السهو لا يجب إلا بترك الواجب ثم ان الترتيب بين الركوع والقراءة واجب مع أنها  
غير مكررة في ركعة واحدة

في كل الصلوة فرض لا واجب والشارح البارع استند بما أدهم في باب سجود السهو المفيدة لكون الترتيب مطلقاً واجباً سواء  
كان في ما تكره في الركعة أو في ما تكره في كل الصلوة كما استفت عليه وصاحب البحر الرائق أراد الرد على الشارح ودفع التناقض  
بين كلما فهم فقال بعد نقل عبارة سهو الكافي وقد وقع نظيره أيضاً في الذخيرة حتى استدله به صدر الشريعة في  
شرح الوفاية على أن الترتيب بين القراءة والركوع واجب بدليل وجوب سجود السهو بتركه وليس كاطن وليس بين  
الكل ما بين تناقض لأن قولهم ههنا هذا الترتيب شرط معناه أن الركن الذي هو فيه يفسد بتركه حتى إذا ركع بعد السجود  
لا يقع معتداً به بالإجماع كما صرح به في النهاية فتلزمه إعادة السجود وقوله هو في سجود السهوان هذا الترتيب واجب معناه  
أن الصلوة لا تفسد بتركه إذا عاد الركن الذي أتى به وإذا أعاد فقد ترك الترتيب صورة فيجب سجود السهو لا  
كلامه وحاصله على ما يظهر بالتعمق أن الشارح زعم أن عرض محشي الهداية فرضية الترتيب في النوع الثاني مطلقاً فأورد  
عليه ما ينافي ذلك لمخالفته لعبارة أدهم الواقعة في باب سجود السهو وليس كذلك فإن عرض المحشين إنما هو الفرضية  
بعضي عدم الاعتداد بما وقع بدون الترتيب وبناء عليه قيد والتكرار بالتكرار في كل ركعة لا أنه ثبتوا الفرضية  
مطلقاً حتى يخالف بسلامهم هناك وبهذا يندفع التناقض الواقع بين كلامهم ههنا وبين كلامهم هناك وسجدة المرام أن  
الترتيب بين التكرار في الركعة واجب مطلقاً بين التكرار في كل الصلوة فقط واجب من حيث عدم نساد الصلوة بتركه  
فرض من حيث عدم اعتداد ما وقع بعد تركه من الأركان فحشوا الهداية أنما جعلوا قولهم في ما تكره احترازاً عن التكرار  
في كل الصلوة لا اعتبار الثاني لا عنه مطلقاً فإنهم وبعض المحشين ههنا كل من خيفة لا تضع الوقت بذكرها وفي ما ذكرنا  
كفاية لدهم أقول في الهداية أنه عبارة عما هكذا فيها واجبات كقراءة الفاتحة وضرب السورة إليها ومراعات الترتيب في ما شرع  
مكرراً من الأفعال والقعدة الأولى وقراءة التشهد في الأخيرة والقنوت في الوتر وتكبيرات العبد من الخ قول ذكر في  
حواشي الهداية الظاهر أنه مجهول وعلى تقدير كونه معروفاً يرجع الضمير إلى الذكر ولا يبعد أن يرجع الضمير إلى المصنف فإن الضمير  
حاشية للهداية قيل فما الكفاية ولا يحسن أنها غير ما قول كما سجدة الكاف استقصائية إذ لم يتكرر في الركعة الواحدة سواها  
قوله حاصل أن المفهوم من حواشي الهداية كون الوجوب متحصراً في ما تكره في ركعة واحدة وهو ممنوع مستنداً بسند  
أحد ما الظاهر أنه أخر قول صاحب الذخيرة وعلى هذا أقول المصنف في ما تكره وكذا أقول صاحب الهداية في ما شرع  
مكرراً لا يكون قيداً احترازياً بل بياناً للواقع وأورد عليه بعض المحشين بأن الشارح قال في باب المهر عند قول الماتن ولا ينافي  
المنع بقض الكل في المختار أن التخصيص بالذكر في الروايات يدل على نفى الحكم عما عداه فبين عبارته منافية انتهى قلت  
هذا تخفيف جداً فانا لا نسلم أن ما ذكره الشارح هناك كلية مطلقة بل هو مشروط بما إذا لم يوجد التخصيص على خلافه ههنا



وقد قال في الذخيرة وأما تقدير الركوع بركعة قبل القراءة فلان مراعاة الترتيب واجبة عند أصحابنا الثلاثة بخلاف الزفر فانها فرض عندنا فعلم ان مراعاة الترتيب واجبة مطلقاً فلا حاجة الى قوله في ما تكره فلهذا لم يذكر في المختصر ويخطر ببال ان المراد بما تكره ما تكره في الصلوة على سبيل الفرضية احترازاً عما لا يتكره في الصلوة على سبيل الفرضية وهو تكبير الافتتاح والقعدة الأخيرة فان مراعاة الترتيب في ذلك فرض

لما وجد التخصيص على خلاف ما يفهم من التخصيص كما ذكره لم يجر ما ذكره هناك فلهذا لا منافاة وتوسلنا انه كناية مطلقه غير مشروط بشرط فنقول الشارح خصص هذا المقام منها بدليل لا يحل له والتخصيص من التعميم لا يسمي منافاة كما لا يخفى على من لاد في مسكة **قول** وقد قال الحنفية اصل ان المفهوم من النظير من عبارة الذخيرة هو ان انه لو قدر الركوع على القراءة يجب سجود السهو لكون الترتيب بينهما واجبا مع انها ليس من الافعال المتكررة في كل ركعة فعلم ان قولهم ما تكره على تقدير ارادة ما تكره في كل ركعة منه ليس قيدا احترازياً وقال بعض شرح المتن القول بان تقدير الركوع على القراءة ترك الواجب لا يستلزم ان يكون تقدير الركوع الذي هو ركوع الصلاة على القيام الذي مثله وتقدير السجود على الركوع من ترك الواجبات لان في القراءة وقع الخلاف بخلاف القيام والركوع والسجود وفي النهاية ذهب بوبكر الاصم وسفيان بن عيينة والحسن الى ان القراءة سنة وح فيمكن ان ينزل في ترتيبها يقال ان في تأخيرها عن الركوع ترك الواجب ولا يلزم منه عدم الفرضية في الترتيب بين الركوع التي لا خلاف لاحد فيها ضا في الصلوة من قوله فعلم ان الترتيب واجب مطلقاً محل نظر انتهى كلامه ثم قال بعيد هذا الذي ظهر عندى ان الترتيب بين الركوع المتفق عليها فرض فلو تعمده في اسقاطه وترك بعد السجود لا يقع معتداً به وتطول به صلاته سواء تلا ذلك أم لا وأما ما ذكره في باب سجود السهو فهو انه لو اسقط الترتيب سهواً لم يترك بان يأبى ما قدمه عن محل بعد ما يتقن انه سهواً في محل يجب سجدة ويترك صلاته بعد ما انتهى قلت كلا الكلامان فاسدان بالاول فلان الشارح إنما استند هنا بما رآه في باب سجود السهو وهو قد صرحوا فيه ان الترتيب مطلقاً واجب حتى قالوا ان من قدر السجود على الركوع وهما من الأركان المتفق عليها يجب عليه سجود السهو والفرق الذي ذكره هذا البعض من الشارح بتزليل محبة القراءة عن محبة غيرها إنما هو من مخترعات ترجيحته ولم يسبقه سابق في ذلك فكيف يصحك ان يراد به على قول الشارح البارع فعلم ان مراعاة الترتيب واجبة مطلقاً على أن الفرق في نفسه أيضاً غير صحيح فان مباهة اعتبار خلاف من جعل القراءة سنة مع أنهم لم يعتبروه وقالوا ان القراءة أيضاً ركن اجتماعاً ولا اعتداد بقوله من جعلها سنة كيف ولا اعتبار للخلاف بعد قوة دليل خلافه وأيضاً يحرم مثل هذا التقرير في القيام أيضاً فانه ليس بفرض في النقل اتفاقاً وكذا على من لم يقدر على السجود كما مر تفصيله فكان القيام احط منزلة عن الركوع والسجود فينبغي ان يكون الترتيب بين القيام والركوع واجبا وبين الركوع والسجود فرضاً ولو يقبل به احد هذه الفائل ولا غيره وأما الثاني فلانه اذا كان الترتيب بين الأركان المتفق عليها فرضاً يلزم بطلان الصلوة بتركه عمداً كان أو سهواً وسجد للسهو ولم يسجد فان تركه الركن سبطل مطلقاً فلا معنى لقوله فلو تعدد أهوية يظهره في قوله وأما ما ذكره من الفساد أيضاً فحق اليه فلهذا لم يذكر في المختصر أى مختصر لوقاية المسمى بالحقاية **قول** ويخطر ببال أي الفرض منه توجيه قولهم ما تكره بحيث يكون قيدا احترازياً وهو انه ليس المراد بما تكره ما تكره في كل ركعة كما فهمه محشوا الهداية بل المراد منه ما تكره في الصلوة على سبيل الفرضية واحترازه عن ما ليس كذلك كتكبير الافتتاح فانه ليس بتكراراً صلاً والقعدة فانها وان تكررت في الرابعة والثلاثية لكنها ليست بتكررة فرفضاً

عن القعدة الأولى والتشهد أن ش ذكر في الذخيرة أن القعدة الأولى سنة والثانية واجبة وفي الهداية أن قراءة  
التشهد في القعدة الأولى سنة وفي الثانية واجبة

فالترتيب بين هذين فرض حتى لو أخر تكبير الافتتاح عن قعدة الصلوة بطلت صلاته وأورد عليه بأنه على هذا يكون  
قوله في المختصر على الإطلاق صحيحاً وبأنه لما كان لقوله هم ما تكره هذا المحل الصحيح فأي ضرورة دعت إلى خلافه في المختصر بل كان  
عليه أن يذكره ويريد به هذا المعنى وبأن المراد ههنا بيان رعاية الترتيب بين أجزاء الصلوة كما هو مصرح به وتكبيره  
الافتتاح خابجة عنها والأقوال الترتيب بين الطهارة مثلاً والقعدة الأخيرة فرض أيضاً وشدة اتصال تكبير الافتتاح بصلوة  
لا تستدعي قيدا يخرجها الترتيب مع القعدة الأخيرة ويمكن الجواب عن الثاني بأن عنوانه يحظر يدل على أن خطورة كان بعد  
تأليف المختصر عند تأليف هذا الشرح فلا يراد عليه وعن الثالث بأن تكبيره الافتتاح وإن لم يكن ركناً عندنا لكن شدة اتصاله  
بمحل الركن لا تزي إلى قولهم يشترطها ما يشترطها لا ركناً لشدة اتصالها بها وقد ذهب غيرنا وبعض علمائنا أيضاً إلى أنها  
إلى كونها ركناً بهذا الاعتبار وعت الضرورة إلى إيراد قيد يخرجها وتجعلها يظهر الجواب عن الأول أيضاً هذا ما خطر بالبال والله أعلم  
بحقيقة الحال **قال** والقعدة الأولى سواء كانت الصلوة رباعية أو ثلاثية وسواء كانت فرضاً أو نفلاً كما ينبغي في باب الخ تر  
والنوافل وهذا هو قول الجمهور وهو الصحيح وفي البدائع أطلق أكثر شايخنا عليها اسم السنية لئلا يأن وجوبها عرف بالسنة  
فعلا لأن السنة المؤكدة المذكورة في معنى الواجب انتهى وفي البحر الرائق المراد بالأول غير الأخير لا الفرد السابق إذ لو أريد  
به السابق لوقفهم القعدة الثانية التي ليست الأخيرة لأن القعدة في الصلوة قد تكون أكثر من اثنين فإن المسبوق بثلاثة  
في الرباعية يقعد تلك فدادات كل واحد من الأولى والثانية واجبة والثالثة هي الأخيرة وهي فرض كسائر بيانها في  
مسائل الاختلاف ولم أر من نبه على هذا انتهى **قال** والتشهد أن أي قراءة التشهد في القعدة الأولى وقراءة التشهد  
في الأخيرة **قال** في المخرج باب سجود السهو يجب سجود السهو بترك التشهد ولو قليلاً في ظاهر الرواية لأنه ذكر واحد منظوم  
فتركه بعضه كترك كل **قول** ذكر في الذخيرة الخ قد مرّت عبارة الذخيرة سابقاً وذكر في المحيط مثلاً وفي الظهيرية  
القعدة الأولى سنة لا تقصد صلاته ولكنه بكثرة تركها وألا حصرها واجبة حتى لو تركها المصلحة ساهياً يلزمه سجود السهو  
انتهى في فتح النفاذ وجوب القعدة الأولى هو الصحيح وذهب الكرخي والطحاوي إلى أنه سنة انتهى **قول** وفي الهداية أنه اعترض  
عليه بعض الشرح بأنه لو يذكر في الهداية ما نقله الشارح ولجواب عنه في ذخيرة العقبي بأن صاحب الهداية قد قيد  
القعدة بالأخيرة وهو يوزن بأن قراءة التشهد في الأولى ليست بواجبة إذا التخصيص بالروايات يدل على نفى التحريم أعاده  
**قلت** عبارة الهداية في باب صفة الصلوة عند قول القعدة وسجده وما سوى ذلك أي لفراض السنة هكذا أطلق  
اسم السنة وفيها واجبات كقراءة الفاتحة وضم السورة ومعااة الترتيب في ما شرع مكرهاً من الأفعال والقعدة الأولى وتكرار  
التشهد في الأخيرة الخ وفيها في باب سجود السهو ذكر التشهد بحمل القعدة الأولى والثانية والقرعة وفيها ما وكل ذلك واجب  
وفيها سجدة السهو وهو الصحيح انتهى وأعرض على العبارة الأولى بأن من الواجبات قراءة التشهد في الأولى أيضاً فالعبارة المذكورة  
قاصرة مع كونها متضمنة بالعبارة الأخرى وأجاب شرحها صاحب النهاية والبناءة وغيرهما بوجهين أحدهما أن تقييد التشهد  
بقوله في الأخيرة ليس احترازاً بل اتفاقاً بديل ما صححه في باب سجود السهو من أن قراءة التشهد في الأولى أيضاً واجبة  
يجب سجود السهو بتركها ولو يرد ههنا استيعاب جميع الواجبات بديل لأنه لم يذكر بديل الأركان وهو أيضاً منسهاً

فكن المصنف لم يأخذ بهذا لأن قوله عليه الصلوة والسلام لا ينسب إليه ما لا يوجب الفرق في قلادة التشهد في الأولى والثانية بل يوجب الوجوب كليهما

وثانيهما أناسا منهم قدام احترازي لكنه لا منافاة بينه وبين ما ذكره في باب سجود السهو فان ما ذكره هنا هو إشارة إلى ما ذهب إليه الكرخي والطحاوي وما ذكره هناك هو الصحيح عنده إذا عرفت هذا فنقول الظاهر أن الشارح اختار الجواب الثاني فجعل قيدا لا خيرا احترازيا لا لأنه سأل في العبارة وكان الأولى أن يقول ويفهم من الهداية أنه والفاضل الأسفل اثنين لم يطالع على هذا التفصيل فأورد على الشارح بأن عبارة صاحب الهداية الواقعة في باب سجود السهو التي على أن تقييد التشهد بالآخيرة الواقع في باب صفة الصلوة ليس لنفي الحكم عما عداه ولم يفهم أنها لا دلالة لها على ذلك لا مكان أن يكون التقييد احترازيا إشارة إلى مذاهب البعض كما ذكرنا وما ينبغي أن يعلم أنه اعترض على قول صاحب الهداية في باب السهو و ذلك واجب بأن الفعلة الثانية فرض وهذا يثبت وجوبها وأجابوا عنه بوجوه منها ما ذكره صاحب غاية البيان من أن الصحيح هو أن فرضه وإرادته بالوجوب ههنا أنه إذا سمي عنها بان قام إلى الخامسة ثم عاد إلى التشهد يلزمه سجود السهو ترك الواجب وذية ما أورده العيني من أنه لا يدل شيء من العبارة على ما ذكره ومنها ما ذكره صاحب معراج الدار بأنه التخصيص في كلامهم شائع فعنه كل ذلك سوى الفعلة الآخيرة بدليل ما سبق في باب صفة الصلوة من أنها فرض وهو قوله تعالى وأنت من كل مع تقبها فما توت كثيرا من الأشياء وترجمه العيني أيضا بأنه يناقض الظاهر والتخصيص في قوله تعالى وأنت من كل شيء بالحسن ولا كذلك ههنا ومنها ما ذكره صاحب النهاية من أن كلامه هذا محمول على رواية الحسن عن أبي حنيفة بأنه تجوز الصلوة بدو الفعلة الآخيرة ومنها ما أورده العيني بقوله لا وجه أن يقال الفعلة الآخيرة فرض وفاقا ولكنها واجبة محلا وموضع ألا ترى أنها إذا قام إلى الخامسة يعود إلى الفعلة ما لم يقيد بها بالسجدة ويسجد للسهو ولا تبطل صلاته فعلم أن اتصالها بالركعة الآخيرة واجب البتة أشار ههنا ولا بد من الإشكال لا بهذا وحده بل على من حمل على السهو كما فعله بعضهم انتهى ولا يخفى عليك أنه لا فرق بين هذا التقرير وتقرير صاحب غاية البيان إلا بالعبارة فالقرار عليه مع الفرار عنه عجيب **قول** لكن المصنف لم يأخذ بهذا أي لم يعتمد ما ذكر في الآخيرة وما ذكر في الهداية وفي بعض النسخ لم يأخذه والمودى واحد وفي بعضها لم يأخذ بها أي روايته لها والآخيرة **قول** لأن قوله عليه الصلوة والسلام لا يروى البخاري عن عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه قال كنا إذا صلينا خلف رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم قلنا السلام على جابر بن ميكائيل **قول** فلان وفلان قال قلت يا رسول الله فقال إن الله هو السلام فإذا صلى أحدكم فليقل التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فانكروا قلتموها أصابت كل عبد لله صالح في السماء والأرض أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله وروى أبو داود ومثله وزاد في آخره قلتموها أحدكم من الدعاء العجبة إليه فيدعوه وفي رواية له عن القاسم قال أخذ علقمة بيدي وقال اخذ ابن مسعود بيدي وقال إن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم أخذ بيده فعليه التشهد في الصلوة وروى الطحاوي في شرح معاني الآثار أيضا مثل رواية البخاري وفي رواية له عن قال أخذت التشهد من في رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وتلقيتها كلمة كلمة التحيات لله والصلوات والطيبات الخ وكانوا يخفون التشهد ولا يظهره نه وروى ابن مسعود عنه قال كنا إذا صلينا مع رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم قلنا السلام على الله قبل عبادة السلام على جابر بن ميكائيل وعلى فلان وفلان يعنيون به الملائكة فسمعنا

ولما كانت الركعة في القعدة الأولى واجبة كانت القعدة الأولى أيضاً واجبة لاسنة

رسول الله فقال اذا جلستم فقولوا التحيات لله والصلوات الخ وترى النجاشي والنسائي عنه قال كذا لا ندرى ما نقول في كل ركعتين غير ان نسجود ونكبر ونحمد ربنا وانما يصل الله عليه وعلى اله وسلم علم فواتحه الخير وخواتمه فقال اذا قعدت في كل ركعتين فقولوا التحيات لله الخ وفي رواية للنسائي كذا لا نعلم شيئاً فقال لنا رسول الله فقلوا في كل جلسة الخ وترى مسلم والترمذي وغيرهما ايضا مثل رواية البخاري اذا انتقش هذا على صفحة خاطرة فنقول حاصل استدلال الشارح ان النبي صلى الله عليه وعلى اله وسلم امر ابن مسعود بالشهاد بلقظ قل التحيات لله والصلوات الخ ولم يفصل بين القعدة الأولى والثانية فعلم انه واجب في كليهما من غير فرق لا يقال الامر بالافتراض فينبغي ان يكون الشاهد فرضاً لا نقول خبراً واحداً لا يجب الافتراض فان قلت ليس في الروايات التي ذكرت قوله عليه الصلاة والسلام قل التحيات لله اه قلت هب ولكن الشارح تبع فيه صاحب الهداية وهو تبع فيه سلفه ولا يلزم من عدم وجدان لفظ عدم وجوده فقد صنف كتب الحديث بحديث لا تخصي وانتشرت في الآثار فعدم وجود رواية في الكتب المتداولة لا يثبت عدمه في الواقع خصوصاً اذا تأيدت بنقل الفقهاء المعتمدين كما يروى عن كابر على ان عدم وجود اللفظ المذكور لا يضر بان لفظ الامر كقوله نليلقل ونحوه موجود وهو كانت المطالبين ان كان الأولى للشارح ان يستدل بالنصحات الواردة في هذا الباب بقوله صلى الله عليه وعلى اله وسلم اذا قعدت في كل ركعتين وقوله فقلوا في كل جلسة وذكر اية مسلم عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وعلى اله وسلم يستقيم الصلاة بالتكبير الى ان قالت وكان يقول في كل ركعتين التحية فهذه الروايات وامثالها صريحة في وجوب الشاهد في القعدة الأولى ايضا من دون احتياج الى ان يستنبط وجوبه فيها من رواية ابن مسعود التي ذكرها فافهم قوله ولما كانت الخ لما فرغ عن اثبات وجوب الشاهد في القعتين استدلى على وجوب القعدة الأولى بانه لما كانت ركعة الشاهد واجبة في القعدة الأولى كانت هي ايضا واجبة لاسنة لان ما لا يتم الواجب له لا يكون واجبا كما حققه الاحمد وليون ولا يخفى على الفطن ما فيه فانه منقوض بالقعدة الأخيرة بان يقال للشاهد فيها واجب وما لا يتم الواجب له لا يكون واجبا فيلزم ان تكون القعدة الأخيرة ايضا واجبة مع انها فرض لا يقال يجب ان لا يكون ما يتربى الواجب له في من الواجب بان يكون سنة مثلاً لا يلزم ان يكون مثله او فوقه عليه اشارة بقوله لاسنة لا نقول في لا يحصل المقصود لجواز ان تكون القعدة الأولى ايضا فوق الشاهد بان تكون فضاهل خلف اللهم الا ان يقال غرض الشارح من هذا الاستدلال ليس الا نفى السنية التي ذكرها صاحب الأخيرة لا اثبات لوجوب الاصطلاح بل هو ثابت بل دليل اخر وهو ما روى عبد الله بن يحيى عن رضي الله تعالى عنه ان رسول الله صلى الله عليه وعلى اله وسلم صلى بنا ركعتين من بعض الصلوات فقام ولم يجلس فقام الناس معه الى الثالثة فسجوا به فمضى فلما قضى صلاته ونظر الى تسليمه كبر فسجد سجدة ثالثة وهو جالس ثم سلم ثم السنة وابن خزيمة والطحاوي في شرح معاني الآثار ومالك في الموطأ ومحمد بن الحسن في مواهب وغايرهم وقع في بعض روايات البخاري فامر من اثنتين من الظاهر وقع في رواية ابن ماجة عن بعض الرواة اثنان انها صلاة العصر فلهذه الروايات ان القعدة الأولى ليست بفرض وكالعادة رسول الله صلى الله عليه وعلى اله وسلم اليها عند تسبيحهم وترى ابوداود عن المغيرة بن شعبه وابن ماجة ايضا عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وعلى اله وسلم اذا قام الامام في الركعتين فان ذكر قبل ان يستوي قائماً فليجلس فان استوى قائماً فلا يجلس يسجد سجدة في السهو ترى ابوداود والترمذي والطحاوي وغيرهم باسانيد متقدمة ان المغيرة بن شعبه صلى بالناس فقام من الركعتين واستقر قائماً فسبحوا به فاشاء اليهم ان يوصوا



وهو لفظ السلام **ش** خلافا للشافعي فإنه فرض عند

فلما فرغ من صلاته سلم وسجد السهو قبل التصريح قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم صنع كما صنعت وسمعت على الخطباء  
عن ابن عمر أنه قام في الركعة الثانية فيسبحه القوم فاستنوا بغيره ثم سجد سجدتين بعد ما سلم وقال إذا رخصتم فاضلوا هكذا واتي سنن  
ابن داود فعل سعد بن أبي وقاص مثل ما فعل المغيرة وعمران بن حصين والفتح بن قيس ومعاوية بن أبي سفيان وابن عباس <sup>في</sup>  
بذلك وعمر بن عبد العزيز أيضا انتهى قال ولفظ السلام هكذا وقعت عبادة الفقهاء في هذا المقام وفيها إشارات <sup>كثيرة</sup>  
أنها لثقات يمنية وتيسرة ليس بواجب وإنما هو سنة مؤكدة والثانية أن الواجب لسلام فقط دون لفظ عليكم <sup>والثالثة</sup>  
أن لفظ آخر لا يقوم مقامه حيث كان قارئا عليه بخلاف التشهد في الصلوة حيث يجوز بأي لسان كان مع قدرته على الفهم  
ولذلك لم يقولوا هاتين ولفظ التشهد لكن هذه الإشارة تخالف صريح المنقول فإنه نقل الزيلعي الإجماع على أن السلام لا يختص  
بلفظ العرب كذا في البحر الرائق والرابعة أن السلام في المرة الثانية أيضا واجب وهو الأول وهو واجب والثالثة  
سنة كما في البرهان وجه هذه الإشارة عدم التقييد بالمرّة **فرع** لا ما إذا فرغ من صلاته فلما قال السلام جاء رجل  
واقترى به قبل أن يقول عليكم لا يصير دخلا في صلاته لأن القدوة تقتضي بلفظ السلام الأول كذا في التبيين في  
البحر الرائق السلام على الوجه الأكمل أن يقول السلام عليكم ورحمة الله وبركاته فان قال السلام عليكم والسلام عليكم والسلام عليكم  
السلام بغيره وكان تاركاً للسنة **قول** خلافا للشافعي الذي ذهب إلى أن أحمداً في حجة الأئمة في اختلاف الآية **قوله** فإن فرض عند أي لفظ  
السلام يلزم عليكم كفي في هذا المعنى مع شرح ابن حجر المكي الثاني عشر من كتاب السلام بخبر تخليها بالنسب إلى أبيه انتهى عليه السلام  
حال لقوله أو بدله في الصلاة كالألفاظ <sup>التي</sup> فيها أنه كان مشغولاً عن الناس ثم أقبل عليهم فكأنهم حضروا فلهذا السلام عليكم لأنه  
الثابت عنه صلى الله عليه وعلى آله وسلم فإن قال عليك أو السلام عليكم أو سلامي عليكم فتعددت صلواته وأما  
جواز سلام عليكم كما يجوز في التشهد لقيام التنوين مقام ال قلت لأصح المنصوص أنه لا يجزئ به بل تبطل صلاته إن علموا فعدا  
لأنه لم ينقل بخلاف سلام التشهد والتنوين لا يقوم مقام ال في التعريف والهوم وغيرهما انتهى كلامهما وقال العيني في  
منهاج السالكين السلام ليس بفرض عند النسخ بل هو من غير الوجوب وقال الشافعي هو فرض لقوله عليه الصلوة والسلام تحريمها بالكبر  
وتخليها بالنسب ولنا ما روي عن عبد الله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم إذا فعلت أماً في آخر صلاته  
فأحدث قبل أن يتشهد تمت صلاته وفي رواية قبل أن يسلم وفي رواية قبل أن يتكلم بها أو بدأ أو د والترمذي والبيهقي  
ومكرهاه أن لا يفيد الفرضية لأنها لا تثبت بخبر الواحد وإنما يفيد الوجوب وقد قلنا إنه انتهى في البرهان فرضه الشافعي  
ومالك الحديث تخليها بالنسب ولأن التحليل مقابل للتحريم لا للترجيح وهذا الدخول ثم ما شرع به للتحريم فرض فكذا ما شرع  
به التحليل ولنا قوله عليه الصلوة والسلام إذا قضى أماً الصلوة وقعد فأحدث قبل أن يتكلم فقد تمت صلاته ومن كان  
خلفه من آخر الصلوة رواه أبو داود والترمذي وقال هذا حديث أسنداه ليس بقوي وقد اضطررنا إليه في كتابنا <sup>في</sup>  
عن ابن عمر مر فوعا إذا قضى أماً الصلوة وقعد فأحدث هو واحد فمن آخر الصلوة معه قبل أن يسلم أماً فقد تمت  
صلواته ولا يلحق التحليل بالتكبير لأن التكبير عبادة خالصة بذاته لأنه شأن محض وبجاء حيث يؤدى مستقبل القبلة وتباً لآثاره  
لأنه للدخول في العبادة فصا فرضاً فاما السلام فكل من الناس من وجه لصيغة الخطاب وثناء من ربه لا سمى السلام وهو <sup>المراد</sup>  
من العبادة فلا يقاس أحدهما على الآخر انتهى وفي كتاب المرد على صلوة القفال على القاري تحقيق الكلام أنه لم يورد عنه عليه الصلوة

**مردقنوت الوتر**

والسلام برواية على كرم الله وجهه انه قال تحليلها التسليم وقد روي عن علي ايضا باسناد ذكره الطحاوي انه قال اذا رفع المصلي رأسه من آخر سجدة فقد تمت صلاته فكان معنى تحليلها التسليم انه ينبغي ان يحل به لا بغيره فيفقد الوجوب لانه خبر واحد معارض بمثله فينبغي الجمع بينهما وهو مذاهب أهل التحقيق وذكر الشيخ ابو الحسن بن بطال في شرح صحيح البخاري ان لفظ السلام ليس بواجب اي ليس بفرض وهو قول علي وابن مسعود وسعيد بن المسيب والحنفي والثوري والاوزاعي واقول صل هذه المسألة ما خوذ من الروايات الحديثية كما رواها الطحاوي وغيره باسناد مختلفة عن ابن عمر فروعا اذا قضى الامام الصلوة الحديث وفي رواية اذا رفع المصلي رأسه من آخر صلاته وقضى تشهدا ثم احدث فقد تمت صلاته وتروى الدارقطني فروعا اذا جلس الامام في آخر ركعة ثم احدث رجلا من خلفه قبل ان يسلم الامام فقد تمت صلاته فتبين بهذا الكلام وتحقيق هذا المأواه ان من اعترض على الامام لا قدمه والهامر لا عظم في امثال هذه المسائل المبرهنة بالدلائل فهو بالتحقيق اعترض على سيدا الرسل وهادي السبل انتهى وفي كتاب الرد على صلوة الفقهاء لشرف الدين ابى القاسم بن عبد السلام القزويني المجلة لنا في عدم وجوب السلام ما رواه ابو داود والترمذي والدارقطني والبيهقي عن ابن عمر وعن علي فروعا وموقوفان قيل قال الترمذي هذا حديث ليس بسناد به بالقوى وفيه عيب الله بن زياد الا فرقي قد ضعف بعض أهل الحديث منهم يحيى بن سعيد القطان واحمد بن حنبل قيل له قد قوى امره بالبخاري وهو يقول فيه مقارب الحديث فلم يسقط الاحتجاج به وقد سكت ابو داود عن هذا الحديث وهو اذا سكت عن حديث كان عنده حسنا وصححا وقد قال الترمذي كل ما ذكرته في كتابي هذا حجة الا اربعة احاديث وليس هذا الحديث منها وقد عضده ما روى ابو داود عن القاسم بن مخيمرة قال اخذ علقمة بيدي فحدثني ان ابن مسعود اخذ بيدي وان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم اخذ بيدي عبد الله صلى الله عليه والشهادة اذ قلت هذا او قلت هذا فقد تمت صلاتك وهذا نص في ان السلام ليس بفرض وقال الطحاوي الذي يدل على ان السلام ليس بفرض وان تركه السلام ليس بفسد للصلوة ان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم صلى الظهر خمسا قبل الخبر بضعه ثني فوجد مجديين فقد خرج منها الى الخامسة بلا تسليم فدل ذلك على ان السلام ليس بركن لهذه الحج فاطعة وبراهين ساطعة لا ينكرها الا من غلب الرأى على قلبه واكب العناد والحذر لان بقلبه انتهى كلامه لمخصا قال وقوت الوتر اعلم ان الفتوى على ما ذكره العلامة الرازي في جواهر القرآن يستعمل في معان منها الطاعة كما في قوله تعالى كل له قانتون وكذا قوله تعالى يا مريم ائمتي لربك اي اعبيديه واطيعيه ومنها القيام في الصلوة ومنه ما روى ان رجلا سئل رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم اي الاعمال افضل قال طول الفتوى ومنها الصمت والسكوت كما في قوله تعالى وقوموا لله قانتين قال زيد بن ارقم كنا نكلم في الصلوة حتى نزل قوله تعالى وقوموا لله قانتين فامسكنا عن الكلام منها الدعاء كما في الحديث قنت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم شهرا في صلوة الصبح وهو المراد بقوت الوتر قيل اضافة الجزء الى الكل اي الدعاء الذي في الوتر وهو بالفتح والكسر اشهر الفردي يطلق على صلوة المغرب وصلوة الوتر التي بعد العشاء وغلب استعماله مطلقا في الاخير ومن ههنا يعلم ان الاضافة في قوله دعاء الفتوى بيانية وفي كلام المصنف اشارة بان الواجب هو مطلق الدعاء في صلوة الوتر واما خصوص اللهم انا نستعينك ونستغفرك الحمد اللهم اهدني فيمن هديت الخ فسنه كما سألني تحقيقه في موضعه وفي غنية المستعمل للفتوى قيل ليس فيه دعاء موقت وبكرة ان يوت

[illegible]

## وتكبيرات العيدين وتعيين الأوليين للقرآن

لأنه إذا وقت جهر على لسانه من غير أن يحضر قلبه <sup>الصحيح</sup> وأما ذلك أي علم التوقيت إنما هو في ما عدل المأثور الذي علمه روى  
بالفاظ مختلفة واحسنها اللهم اننا نستعينك ونستغفر لك الخ والأول أن يضعها عليه ما تقدم عن الحسن أنه قال علمني رسول الله  
صلى الله عليه وعلى آله وسلم كلمات قولهن في الوتر اللهم اهده في من هديت الخ ومن لا يحسن القنوت يقول ربنا أنت الأول  
حسنة وفي الأخرى حسنة وقنا عذاب النار قال أبو الليث يقول اللهم اغفر لي ثلثا وتقبل يقول يارب ثلثا ذكره في الذخيرة  
وفي إضافة القنوت إلى الوتر احتراز عن قنوت الفجر فإنه ليس بمشروع عندنا خلافا للشافعية وفي المقدمة الغزوية أن كان  
لا يحسن القنوت يقرأ ثلث مرات قل هو الله أحد وثلث مرات اللهم اغفر لي وللمؤمنين والمؤمنات انتهى وذكر في  
الكفاية والنهية وغيرهما أن القياس أن يكون قنوت الوتر وتكبير العيد سنة لأن الأصل في الأفعال السنية  
وجه الاستحسان أنها أضاف إلى جميع الصلوة يقال قنوت الوتر وتكبيرات العيدين فيتركه يتمكن النقصان في تمام  
الصلوة وآل هذا أشار المصنف بإيراد الأضافة في كلا الموضعين **قال** وتكبيرات العيدين أي كل واحد منهما  
فإن كل تكبيرة واجب مستقل فلو ترك واحدة منها وجب سجود السهو كما في الفقيه ناقلا عن العلامة محسن وهكذا  
في رواق الفلاح وغيره وفي الجواهر النفيسة شرح الدلالة السنية وجوب تكبيرات العيدين هو الصحيح حيث يجب سجود السهو  
بتركها والقياس أن لا يجب لأنها من الأذكار كالنحو والثناء وسبغ الصلوة على الأفعال ومن الأذكار لا بد من قبلها أن عليه الصلوة  
والسلام سجود السهو لا في الأفعال وجه الاستحسان أن هذه الأذكار تضاف إلى جميع الصلوة يقال تشهد الصلوة وقنوت الوتر  
وتكبيرات العيدين فصارت من خصائصها بخلاف تسبيحات الركوع انتهى **قال** وتعيين الأوليين للقرآن أي من الفرض  
الرباعي والثلاثي وأما الفرض الثلاثي فالقراءة فرض في ركعتيه وكذا في جميع ركعات النفل وإن كان رباعيا فصاعدا اتفاقا  
وكذا في جميع ركعات الوتر كما في شرح تحفة الملوك واختلفوا في هذه المسألة على قولين فذكر القدر في شرح مختصر الكرخي  
أن تعيين الأوليين للقراءة أفضل وعليه مشي صاحب غاية البيان وصاحب المنية فلهذا لم يقر في الأوليين  
وقرر في الآخرين لا يكره لأن تركه لا فضل ليس بمكروه ولا يجب عليه سجود السهو أيضا والصحيح الذي اختاره  
أصحاب المتون واختاره الشراح وأبواب الفتوى هو أن تعيين الأوليين لها واجب فالوتر كما فيه عمل اليكركه تحريرا لوتر  
سهو يجب سجود السهو وفي باب سجود السهو من البحر الرائق اختلفوا في قوله في الآخرين هل هي أداء أم قضاء فذكر  
القدر في أنها أداء لأن الفرض القراءة في ركعتين غير عين وقال غيره أنها قضاء في الآخرين استدلالا بقدر  
 صحة اقتداء المسافر بالمقيم بعد خروج الوقت وإن لم يكن قرأ الإمام في الشفع الأول فإنه لو كانت في الآخرين أداء  
لجازا لكون اقتداء المفترض بشبه في حق القراءة فلما لم يجز علم أنها قضاء وإن الآخرين خلطوا عن القراءة وتوجب القراءة  
على مسبق إدراك امامه في الآخرين ولم يكن قرأ كما في البدائع انتهى وفي حلية المحلى وجوب تعيين القراءة في  
الأوليين عند القائلين بأن محلها الركعتان الأوليان عينا وقد عرفت أنه الصحيح وعليه مشي في الخلاصة والكا  
نما عند القائلين بأن محلها ركعتان بغير عينا فظاهر قولهم أن القراءة في الأوليين أفضل وليس بواجب بل الظاهر  
أنه سنة وغيره أن مرة الخلاف يظهر في وجوب سجود السهو إذا تركها في الأوليين أو في أحدهما انتهى وقال صاحب  
البحر في باب الوتر والنوافل عند قول النفس والقراءة فرض في ركعتي الفرض أي فرض على كافي المراجع الوهاج للاختلاف

فيه بين العلماء ولم يقيّد الركعتين بالأوليين لأن تعيينهما ليس بفرض وإنما هو واجب على المشهور في المذهب  
وصرح به المصنف في عدا الواجبات وصح في البدائع أن محلها الركعتان الأوليان عينا في الرابعة وقال بعضهم ركعتان  
منها غير عين مع اتفاقهم على أنه لو قرع في الأخيرين فقط فإنها صحيحة وأنه يجب عليه سجود السهو إن كان ساهيا وفاقدا  
الاختلاف إنما هو في سبب سجود السهو فليكن ما صححه صاحب البدائع سببه تغيير الفرض عن محله ويكون قراءته  
في الأخيرين قضاء عن قراءته في الأوليين وعلى قول البعض سببه ترك الواجب وقراءته في الأخيرين إذا لم  
لا قضاء وما في غاية البيان من أن تعيين الأوليين أفضل فضعيف انتهى كلامه وهذا مخالف لما نقلنا من المحلية  
بوجود أحدهما أن صاحب المحلية جعل القول بوجوب التعيين عند القائلين يكون محلها الركعتين الأوليين عينا  
وصاحب البحر جعل الوجوب عند القائلين يكون محلها الركعتين غير عين وثانيهما أن صاحب المحلية فرغ من الفضلية  
على القول بكون محلها غير عين وصاحب البحر فرغ من عيب الوجوب وثالثهما أن صاحب البحر جعل القول بغير الفضلية  
قولا ثالثا سوى الأوليين وصاحب المحلية لم يجعل كذلك ولعلنا قال ابن عابد بن في مرجع المحتار الذي يظهر أن في  
المسألة قولين وأن القول الأول والثاني واحد فقوله محلها الركعتان الأوليان عينا معناه أن التعيين فيها  
واجب وهو المراد بالقول الثاني فيكون تأخير القراءة إلى الأخيرين قضاء ويقابل ذلك القول بأن تعيين الأوليين  
أفضل وعليه فالقراءة في الأخيرين أداء لا قضاء وهما القولان اللذان ذكرهما صاحب البحر في باب سجود السهو عن  
البدائع ويدل على ذلك كلام صاحب المحلية فظهر بهذا أن صاحب البحر لم يصب في بيان الأقوال وكذا في التصريح  
عليها في باب الوتر والنوافل انتهى كلامه لمختصا قلت ليس هذا أول فائدة كسرهما صاحب البحر بل سبقه إلى  
ذلك القهستان فقال في شرح النفاية عند قول الشارح فيها في بيان الفرائض وقراءة آية في كل من وكفى الفرض  
فيه إشارة إلى أنها في الأوليين والأخيرين والمتوسطين والأولى والأخرى والأولى والثانية والرابعة جميعا  
سواء كان في الخالصة والظهيرية وهو قول بعض المشائخ والصحيح من مذهب أصحابنا أنها فرض في الأوليين حتى  
لو تركها فيهما وقرع في الأخيرين كان قضاء كما في الخفاة انتهى ومثله في شرح المقدمة الكيدانية فهذا صريح في أن  
القول بالأوليات فرض غير القول بالوجوب ومثل ذلك مسلكه الخطاوي في حواشي الدرر المختار وفي حواشي مرآة  
الفلاح والحق أن القول بالأوليات فرض ضعيف جدا إذ لو كان كذلك لوجب القول بفساد الصلوة بتركها في  
الأوليين ليقول بما حدثنا من هذا المقام فإنه مما زلت فيه الأقدام قال وتعديل الأركان هو تسكين  
الجوارح في الركوع والسجود حتى تطمئن من مفاصله وإدائها مقلداً لتسبيحة وهو واجب على تخرجه الكرخي وهو الصحيح  
كما في شرح المنية وسنة على تخرجه الجرجاني وفرض على ما نقله الطحاوي عن الثلاثة والذي نقله الجرجاني أنه  
واجب عندهما وعند ابن يوسف فرض كذلك في الجهر في الهداية ثم القومة والمجلس سنة عندهما وكذا الظاهر  
في تخرجه الجرجاني وفي تخرجه الكرخي واجبة حتى تجب سجدة السهو بتركها عند الانتهاء وهذا صريح في أن الخلاف  
على قولها إنما هو في الطائفة وأما القومة والمجلس سنة عندهما باتفاق الروايات وصريحه في المحيط ولا يضاف  
أيضاً في الحديث الندية تأخراً عن كتب القدماء اتفقت الروايات عن أبي حنيفة ومحمد على أن القومة بين  
ركوع والسجود والمجلسة والأهميان بينهما سنة لا واجب انتهى كلامه لمختصاً وفي النهاية ذكر شيخ الإسلام



فان لم يأت بالطمأنينة ولكن كما انحنى ظهره رفع راسه وسجد فانه يجزئه ويكون مسئلاً وهذا قول ابى حنيفة ومحمد خلافاً  
 لابي يوسف وذكر في شرح الطحاوي القومة التي بين الركوع والسجدة ليست بفرض في ظاهر الرواية حتى لو تركها جازت  
 صلاته وعن ابي يوسف انه فرض وقال الفقيه ابو الليث لم يذكر هذا الاختلاف في الكتب ولكن تلقيناً من الفقهاء جعفر  
 وكذلك لم يذكر في الاسرار وانما قال قال علماء الطمأنينة في الركوع والسجود وفي الانتقال من ركن الى ركن ليس بركن  
 وكذلك الاستواء بين السجدين وبين الركوع والسجدة وقال الشافعي هو ركن ثم الطمأنينة في الركوع والسجود هل هو واجب ام  
 سنة على قول ابى حنيفة اختلف المشايخ فيه فكان ابو الحسن الكرخي يقول انه واجب وكان الشيخ ابو عبد الله الجرجاني  
 يقول بانه سنة كذا في مبسوط شيخ الاسلام وفيه ايضاً انما اختلف الكرخي والجرجاني في طمأنينة الركوع والسجدة وانما  
 في الطمأنينة المشروعة في الانتقال فانفقوا على انه سنة على قول ابى حنيفة ومحمد فوجه الجرجاني هو ان هذه طمأنينة مشروعة  
 لا كمال ركن فيكون سنة لا واجباً كالطمأنينة في الانتقال ووجه الكرخي ان هذه الطمأنينة مشروعة لا كمال ركن  
 مقصود بنفسه فيكون واجباً قياساً على القراءة بخلاف الانتقال فانه ليس بمقصود وانما المقصود به اداء ركن اخر انتهى  
 كلام النهاية و**خلاصة الامران** الطمأنينة في الركوع والسجود وفي القومة وفي الجلسة كلها فرض على رأي الشافعي  
 وابى يوسف وانما عند ابى حنيفة ومحمد الطمأنينة في الاولين واجب على الاصح خلافاً لما أخرجه الجرجاني والخوانساري  
 وكذا الطمأنينة فيما سئلهما اتفاقاً فخرجهما هذا هو المستفاد من كتب القداماء واختار المحققون من المتأخرين وجوب  
 القومة والجلسة مع وجوب الطمأنينة فيما أيضاً عند ابى حنيفة ومحمد وهو الاصح بالنظر الدقيق فقال ابن الهمام في  
 فتح القدير ينبغي ان تكون القومة والجلسة ايضاً واجبتي للمواظبة ولما روي أصحاب السنن الاربعة والداقطنى والبيهقي  
 من حديث ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم لا تجزئ صلاة لا يقبل الرجل فيها ظهره في الركوع والسجود  
 قال الترمذي حديث حسن صحيح ولعله كذلك عندنا ويبدل عليه الجواب بسجود السهو ما ذكر في فتاوى قاضين  
 ان المصل اذا ركع ولم يرفع راسه من الركوع حتى خر ساجداً ساهياً تجوز صلاته عند ابى حنيفة ومحمد وطيلة السهو انتهى كلام  
 ابن الهمام وتبعه تليذه ابن امير حاجه في حلية المحلى في غيبة المسئلة مقتضى الدليل في كل من الطمأنينة والقومة  
 والجلسة الوجوب كما قال الشيخ كمال الدين ولا ينبغي ان يعدل عن الداراية اذا وافقتها فرأية على ما تقدم عن قاضين  
 ومثله ما ذكر في الفقيه من قوله وقد شد دلتا في الصدق في شرحه في تعديل الاركان جميعاً تشديداً بلغيافاً قال  
 واكمال كل ركن واجب عند ابى حنيفة ومحمد وعند ابى يوسف والشافعي فريضة فيمكث في الركوع والسجود وفي القومة  
 بينهما حتى تظن كل عضو منه هذا هو الواجب عند ابى حنيفة ومحمد حتى لو تركها أو شيئاً منها ساهياً يلزمه السجود ولو  
 تركها عمداً يكره اشد الكراهة ويلزمه ان يعيد الصلوة وتكون معتبرة في سقوط الترتيب ونحوه انتهى كلامه في البحر الرائق  
 مقتضى الدليل وجوب الطمأنينة في الاربعة اى في الركوع والسجود وفي القومة والجلسة وجوب نفس الرفع من  
 الركوع والجلوس بين السجدين للمواظبة على ذلك كله ولا ريب في حديث المسئلة صلاته وما ذكره قاضين ان من لزوم  
 سجود السهو لرفع من الركوع ساهياً وكذا في المحيط فيكون حكماً بالجلسة بين السجدين كذا في القول بوجوب  
 الكل هو مختار المحقق ابن الهمام وتليذه ابن امير حاجه حتى قال انه الصواب انتهى وفي فتح القدير شرح المنار صاحب الجرد  
 الاعتدال في القومة والجلسة سنة عندنا اتفاقاً ومقتضى المواظبة الوجوب في الشكل برحمته في فتح القدير

<https://t.me/faizanealahazrat>

من أن هذا الحديث يشهد لنا لا للخصم لأن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ترك الأمر إلى حين فرغ من صلاته ولو كان ما تركه  
 ركناً للفساد صلاته فكان الضيق بعد ذلك من الأمر إلى عبثاً ولا يحل الرسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم أن يتركه فكان  
 تركه دلالة منه أن صلاته جائزة لأنه ترك الأفعال فأمراً بالأعادة فزجره عنه هذه العادة وهذا الوجه ضعيف لما ذكره العيني  
 في البداية من أن الخصم يقول كانت صلاته فاسدة ولذا أمرنا بالأعادة وقال له لم تفعل وأما تركه عليه لأنه ركنه فممتد إلى  
 الصلوة الصحيحة ولم يتركه عليه لأنه كان من أهل المبادئية كما شهد به رواية الترمذي عن رفاعه بن رافع عن رسول الله صلى الله  
 عليه وعلى آله وسلم كان جالساً في المسجد وشح من أذ جاء رجل كالبدوي فصل فاخت صلاته ثم انصرف فسلم الحديث  
 ومن العلوم أن أهل المبادئية لهم جفاء وغلظ فلو أمره بابتداءه لكان يقيم في خاطره شيء وكان المقام مقام التعليم وبالجملة  
 لا دلالة لعدم انكاره عليه الصلوة والسلام على صلاته ابتداءً وأمره بالأعادة على ما دعوته **ومنها** ما في النهاية أيضاً نقل  
 عن كتب القدماء أن آخر الحديث المذكور دليل عليهم وشاهد لنا فإنه قال ما نقصت فأما نقصته من صلاتك فلو كان  
 تركه تعدل لمفسداً لما سماه صلوة ثم قال لا يجوز السجود وضعفه العيني أيضاً لأن الخصم يقول إنما سماه صلوة بحسب عم المصل كما  
 تدل عليه الأضافة على أنه ورد في بعض الروايات وما نقصت شيئاً من هذا أي ذكر سابقاً ومنه الكروم والسجود أيضاً فيلزم أن يسمى الكروم  
 ركوعاً فيلزم أن يسمى أيضاً صلوة بعين التقدير المذكور إذ ليس **ومنها** ما ذكره فخر الإسلام البزدوي في صلواته ذكر أن الخاتم  
 قطع لا يحتمل البيان في ذلك قول القائل وأركعوا مع الركعين فالركوع اسم لفعل معلوم وهو الميلان عن الاستواء ما يقطع اسم الاستواء فلا يكون  
 التعديل به على سبيل الفرض حتى تفسد الصلوة بتركه بياناً صحيحاً لأنه بين بنفسه بل يكون رفعاً لحكم الكتاب بخبر الواحد  
 لكنه يلحق به الحاق الفرع بالأصل لصيرته واجباً ملحقاً بالفرض كما هو منزلة خبر الواحد انتهى كلامه وتبعه جمهور الأصوليين  
 وهو المذكور في الهداية وغيرها وتوضيحه أن الله تعالى أمر بالركوع والسجود بقوله وأركعوا مع الركعين وقولاً أيها  
 الذين آمنوا أركعوا واسجدوا وأركعوا والسجود لفظ خاص معناه معلوم فالركوع هو الانحناء يقال ركع الشيخ أي انحنى وقال  
 وركعت النخلة إذا مالته إلى الأرض والسجود هو الانخفاض قال الله تعالى إذا دخلوا الباب سجداً أي متخفضين واضعين  
 جبهته على الأرض فمطلق الميلان عن الاستواء ووضع الجبهة على الأرض فرض بهذه الآيات وفرضية التعديل الثابتة  
 بقوله عليه الصلوة والسلام فإنك لم تفعل وكذا فرضية القومة والجلوسية محدث لا يجزى صلوة لا يقيم الرجل فيها طهر في  
 الركوع والسجود وأمثاله أن تحقت بالقرآن على سبيل البيان فهو ليس بصحيح لأن البيان إنما يكون للجميل ولا إجمال في الركوع و  
 السجود كما ذكرنا وأن تحقت على سبيل التفعيل لطلاق القرآن فهو ليس بجائز أيضاً لأن نسخاً لطلاق القرآن بأخبار الأحاد  
 لا يجوز كما حققه الأصوليون ولما لم يجز الحاق ما ثبت بهذه الأخبار بالثابت بالقرآن ولم يكن ترك أخبار الأحاد  
 بالكليتين أقلنا ما ثبت بالقطعي وهو مطلق الركوع والسجود فرض وما ثبت بهذه الأخبار الظنية الثبوت واجب  
 لا يقال الصلوة المأمورية بقوله تعالى أقيموا الصلوة وهل والمحتمل بخبري بانه خبر الواحد حتى الحقنا القاعدة الأخيرة  
 الثابتة فرضية بها على سبيل الفرضية **لأننا نقول** يجب أن أمر الصلوة بجلد لكن أمر الركوع والسجود ليس بجلد فظهر الفرق  
 بين الحاق القاعدة الأخيرة وعدم الحاق التعديل بغيره لم يكن في القرآن أمر الركوع والسجود لا حقيقة التعديل أيضاً  
 بأمر الصلوة وأن اختلف في ذلك أن هذا الاعتدال يصح في القومة والجلوس لأنها أمران متغايران للركوع والسجود  
 لا ذكر لهما في القرآن فينبغي أن يلحق بأمر الصلوة على سبيل الفرضية فأنه بآن شرعية القومة والجلوس ليست لهما

باب صفات الصلوة

باب صفات الصلوة

باب صفات الصلوة

باب صفات الصلوة

باب صفات الصلوة

باب صفات الصلوة

باب صفات الصلوة

باب صفات الصلوة

باب صفات الصلوة

باب صفات الصلوة

منه و هو المسمى  
مطابق ما في الجليل  
على ما في الابرار  
منه و هو المسمى  
الاسفنجي  
عصا الدين  
في الابرار



## محرم الجهر والاختفاء في ما يجهر ويخفي

الدرية وعليه الاعتماد عند المحققين من المتأخرين فالشاكم أيضاً اختار هذا التحقيق فلا يراد عليه أصلاً ولعلك  
تظنت من ههنا أنه لأحاجة لصرف عبارة عن الظاهر بأن يقال قوله كذا ليس خلاً تحت تفسير التعديل بل هو متعلق  
بقوله قد وتقديره كذا نقدر لا الظهينان بين الركوع والسجود بتسبيح كما ذكره الفاضل الأسفلين أو بأن يقال قوله وكذا  
ناظر إلى مجرد فرضية الكل عند الشافعي أبي يوسف فقط لا إلى الوجوب على قولهما كما ذكره الفاضل الجليلي قال الجهر آت  
للإمام وأما المنفرد فيجوز قال والاختفاء آت للإمام والمنفرد كليهما على الأصح قال فيما يجهر ويخفي لف نشره تب وستره  
عليك تفاصيله الخائفة الله تعالى **تمت** ذكر المصنف ههنا ثمانية عشر جزءاً الأول قراءة الفاتحة والثاني ضم السورة  
والثالث رعاية الترتيب في ما تكرر في الأربع القعدة الأولى والخامس والسادس التشهدان والسابع لفظ السلام والثامن قوت  
الوتر وقد عرفت أن معنى قوله تكبيرات العبد ين كل واحد منها فهو متضمن لست واجبات فصارت أربعة عشر جزءاً  
تعيين الأولين للقراءة والسادس عشر تعديل الأركان والسابع عشر الجهر في ما يجهر والثامن عشر الاختفاء في ما يخفي هذا  
بحسب النظر المحل وان دقت النظر عرفت أن المذكور ههنا سبعة وعشرون واجبا وذلك لأن قوله قراءة الفاتحة  
يتضمن سبع واجبات فإن كل آية منها واجبة على الأصح وهي سبع آيات عندنا بل عند الشافعية أيضاً لكن عندهم بسلة  
آية دون انعت عليهم وعندنا انعت عليهم دون البسلة وهذا هو معنى قول الزمخشري ثم البيضاء أي ثم النفس صاحب  
المدا رك الفاتحة سبع آيات بالاتفاق أي باتفاق بين الحنفية والشافعية والاتفاق الكل فان عند الحسن هي ثمان آيات  
بعد البسلة وانعت عليهم كليهما وعند بعضهم ست آيات يتركها أو عند بعضهم تسع آيات بعد ما وأيا لك فعيد كما بسطه  
المفسرون والثامن ضم السورة والثاسم مراعاة الترتيب والعاشر القعدة الأولى والحادي عشر والثاني عشر التشهدان  
والثالث عشر لفظ السلام والرابع عشر قوت الوتر والخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر والثامن عشر والثاسم عشر  
والعشرون تكبيرات العبد ين والحادي والعشرون تعيين الأولين للقراءة والثاني والعشرون تعديل الركوع والثالث و  
العشرون تعديل السجود والرابع والعشرون تعديل القعدة والخامس والعشرون تعديل الجلسة وهذه الأربع تنطوي تحت  
قوله تعديل الأركان كما افكار إليه الشاكر وقد مر من تحقيقه والسادس عشر الجهر في ما يجهر والسابع والعشرون  
الاختفاء في ما يخفي وان جعلت قوله مراعاة الترتيب في ما تكرر متضمناً الواجبين **احد** ههنا مرعاه في ما تكرر في كل ركعة  
**وثانيهما** في ما تكرر في كل الصلوة يبلغ العدد ثمانياً وعشرين فاحفظ هذا التفصيل فإنه من فضل الجليل لم اذن  
تعرض له وههنا واجبات اخر أيضاً لم يذكرها المصنف ههنا صراحة واشكال بعضها متضمنة تقديم الفاتحة على السورة كما  
قد منا ومنهم ما ضم اللف مع الجهر في السجود فإنه أيضاً واجب كما ذكرنا تحقيقه ومنها القيام إلى الركعة الثالثة مرغياً  
تأخر بعد قراءة التشهد قال قاضي خا في فتاواه فان زاد على التشهد الأول حرفاً ولم يتم الصلوة على رسول الله صلى الله  
عليه وعلى آله وسلم عزى المحسن عن أبي حنيفة أنه يلزمه السهو انتهى وفي البرزاني تيزاد في القعدة الأولى على التشهد  
ان عمداً يكره وان ناسياً لم يكره قبل السهو قبل يلزمه اقل وعلى آل محمد والخيار أنه اذا قال اللهم صل على محمد وآل محمد يلزم  
تأخير الأركان ولو تكرر التشهد في الأولى يلزمه في الثاني لأنه مقام الدعاء انتهى ومنها تعيين لفظ الله أكبر لا فتتاح  
كل صلوة لمواظبة النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم عليه فيكونه تحمياً للشروع بغيره كما في نور البصاح وشرح ملتقى الجهر

نفسه واجبات الصلوة

من عدد آيات الفاتحة

وسن غيرها أو ندب شئ أي ماعد الفرائض والواجبات أما سنة وأما مندوب وعند المشافهي لا فرق بين الفرض والواجب  
 المحصن وفي المنافع رعاية لفظ التكبير في الافتتاح واجبة في صلاة العيدين حتى يجب سجود السهو إذا قال الله اجل  
 أو أعظم دون غيرها انتهى وفي البحر الراسب وجوبه في كل صلاة انتهى ومنها تكبير ركوع الركعة الثانية من صلاة العيد  
 قال في المحرر النفيسة شرح الدر المنيفة هذا التكبير واجب حتى لو تركه يجب سجود السهو وأما تكبير ركوع الركعة الأولى  
 فلا يجب تركه شئ انتهى وقال في القضية ذكر البزدوي أنه لو ترك تكبيرة الركوع من صلاة العيد يلزمه السهو دون غيرها  
 قلت الظاهر أنه أراد بها تكبيرة الركوع الثاني لأنها تقوى تكبيرات السيد لكونها تبعاً لها انتهى وفي حواشي مرقى الفلك  
 للخطاوى هذا لا يظهر إلا إذا أخر التكبيرات عمداً بالمندوب فأما إذا خالف وقد معها أو لا الركعة فلا يجب لعدم العلة  
 المذكورة في ما يظهر انتهى ومن ههنا يظهر كلام قاضيين أن لا يجب السهو ترك تكبيرات الركوع والسجود مخصوص بما سوى  
 التكبير المذكور ومنها تكبير القنوت على رأي البعض قال صاحب الظهيرية أنه لو ترك تكبيرة القنوت فإنه لا روية  
 لهذا قيل يجب السهو اعتباراً بتكبيرات العيدين وقيل لا يجب انتهى في قول صاحب البحر جزم المشافهي بوجوب سجود السهو  
 بترك تكبير القنوت وينبغي ترجيح عدم الوجوب لأنه الأصل ولا دليل عليه بخلاف تكبيرات العيد فإن دليل الوجوب هو  
 مع قوله تعالى وإذا قرأ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم تتقون وأما رفع اليدين عند تكبير القنوت فليس بواجب كرفع اليدين عند  
 تكبيرة الافتتاح وتكبيرات العيدين فلا يجب السهو تركه كما في فتاوى قاضيين أن تركها صاحب الدر المختار تبعاً لصاحب  
 النهضتها تكبيرة ركوع الثالثة والوتر ونسبها إلى الزيلي وتعقبها المفتي أبو السعود بأنه لا وجود لهذا في كلام الزيلي  
 ولعله سبق لظهور كلام الزيلي بقوله لو ترك التكبير التي بعد القراءة قبل القنوت سجود السهو فتوهم أن هذه تكبيرة  
 الثالثة من الوتر وليس كذلك وإنما هي تكبيرة القنوت ومنها أن كل واجب وفرض في محله ومنها أنصافاً لمقتضى  
 ومنها متابعة الإمام وسنن عليك تفصيل كل ذلك وذكر بقية الواجبات في شرح الإوابية لأمية خصوصاً باب  
 سجود السهو إن شاء الله تعالى قال وسن غيرها أو ندب فمثل المشاء والتعوذ والقسمية ورفع اليدين في تكبيرة  
 الاحرام وتوجيه اصابع الرجلين نحو القبلة في السجود وغير ذلك مما سياتي ذكرها سنن وحكمها على ما في كتب الأصول  
 أن تركها لا يوجب فساداً ولا سهواً ولا إساءة دون الإساءة التي تلزم بترك الواجب إن تركه عمداً غير مستخف وأما  
 إن تركه سهواً فلا اثر عليه وإن تركه مستخفاً كفر ومثل زيادة تسبيحات الركوع والسجود على الثلث وتطويل القيام  
 وغير ذلك مندوباً وبات يثاب فاعلمها ولا يأن تأتركها **قوله** أي ماعد الفرائض والواجبات الخ لله دلل المشار حيث  
 أصل عبارة المصنف أنه كان المتبادر منها أن ماعد المذكورات أما سنن وأما مندوبات مع أنه ليس كذلك لما  
 عرفت أن لها فرائض وواجبات غير المذكورات أيضاً فاصحها أن يجعل المرجع المذكورات بل الفرائض والواجبات  
 فصار المعنى سنن غير الواجبات والفرائض سواء كانت مذكورات قبل أو لا أو ندب فتبصر **قوله** وعند الشافعي  
 لا فرق إلا توضيحه على ما في كتب الأصول أن الفرض عندنا عبارة عما ثبت لزومه بدليل قطعي وحكمه أنه يكفر جاحداً  
 ويستغنى تاركه العقاب والواجب عبارة عما ثبت لزومه بدليل ظني كالعام بخصوص البعض وخبر الأحاد ونحو ذلك  
 وحكمه اللزوم عمداً لا عملاً فلا يكفر جاحداً ويفسق تاركه ما لم يستخف وذكر أبو يزيد الديوسي أن هذا الفرق مستسا  
 تبعين اللغوي أيضاً فإن الفرض في اللغة التقدير والوجوب السقوط والثابت بالقاطع هو الذي يعلم من حاله

عليه كبريت في أصول الفقه فمن ذلك أفعال الصلوة أما فرائض وأما سنن وأما مستحبات هم فاذا اراد الشرع كبر  
 أن الله تعالى قدر علينا والثابت بما فيه شبهة ساقط عنا ولا يعلم تقديره علينا انتهى فقالت الشافعية الفرض الواجب  
 مترادفان لا فرق بينهما إذ لا ينقل عن أحد من أصحاب الشرع وأصحابه أن الواجب غير الفرض والقول الفصيل في هذا  
 المقام على ما ذكره المحققون أن أصحابنا كان أرادوا أن الفرض والواجب في الشرع كالكتاب السنة وأقوال الصحابة  
 متفاوتان فغير واضح ولا بد من الدليل عليه بل المظاهر إنما يعنى لزوم في الشرع لا غير وكيف والشبهة في الدلائل إنما  
 طرأت لأن ولم تكن في ذلك الزمان وإن أرادوا الاصطلاح في ذلك فلا وجه لا تكار أحدهما على الآخر لا مشاحة في  
 الاصطلاح وإن أرادوا أن أحكام الواجبات متفاوتة بتفاوت قوة الدليل وضعفه فالأشبه بالتحقيق هو تخصيص باسم  
 ليسهل ترتيب الأحكام والظاهر أن الشافعية أيضاً لا يذكرون تفاوت الأحكام في أصول فخر الإسلام البردوي بعد ذكر  
 الفرق بين الواجب والفرض بما ذكرنا الشافعية هذا القسم والحقيقة بالفرائض فقلنا أنه إن أنكر الاسم فلا معنى له بعد إقامة  
 الدليل على أنه يخالف الاسم للفرضية لأن الفرائض مقدرة في الشرع والفرض يشير إلى شدة الرعاية وأما الواجب فأنما  
 اخذ من الوجوب وهو السقوط وإن أنكر الحكم بطل تكار أيضاً لأن الدلائل نوعان ما أشبهه فيه من الكتاب السنة  
 وما فيه شبهة وهذا الأمر لا ينفك إذا تفاوت الدليل تفاوتاً كثيراً وسيأتى ذلك إن اتصل وجب قراءة القرآن في الصلوة  
 وهو قوله تعالى فاقرأ ما تيسر من القرآن وخبر الواحد وفيه شبهة عين الفاتحة قلتم يحجز تغيير الأول بالثاني بل يجب  
 العمل بالثاني على أنه تكميل للحكم الأول مع إقرار الأول وذلك في ما قلنا وكذلك الكتاب وجب الركوع وخبر الواحد  
 وجب التعديل وكذلك الطواف مع الطهارة فمن رخصه الواحد فقد ضل عن سواء السبيل ومن سواه بالكتاب  
 السنة المتواترة فقد أخطأ في رفعه عن منزلته ووضع الأعلى في منزلته وإنما الطريق المستقيم ما قلناه قولاً فنفذ  
 أفعال الصلوة أه أقول المتبادر من الفعل عند هو ما يصدر من الأيدي والأرجل مقابل القول فيدخل على الشارح أنه  
 لا وجه لتخصيص الأفعال بالذكر بل الأقوال عند الشافعية أيضاً والظاهر أنه أراد به المعنى الأعم الشامل لفعل  
 اللسان أيضاً فيندفع الإشكال قال فاذا اراد الشرع كبراً فما فرغ عن بيان فرائض الصلوة وواجباتها وأشار  
 إلى السنن والمندوبات إجمالاً شرع في بيان ترتيب أجزاء الصلوة وبينها هيأتها بحيث ينطوي ذكر السنن و  
 المندوبات تفصيلاً وعبارة الهداية في هذا المقام وإذا شرع في الصلوة كبراً كان معنى وإذا شرع إذا اراد  
 الشرع من قبيل قوله تعالى وإذا قرأت القرآن وكان قوله في الصلوة مما لا حاجة إليه لأن البحث يبحث صفة  
 الصلوة فلا يفهم من الشرع إلا الشرع فيها ترك المصنف تلك العبارة واختار ما هو أحسن منها وهذا من عادة  
 المصنف أنه لا يترك عبارة الهداية إلا المصلحة تدعو إليه أي إذا اراد الشرع في الصلوة فلا كانت أو فوضا  
 واجبا كانت أو سنة قال الله أكبر وفيه إشارة إلى أنه لا يصير شأناً مجردنية الصلوة وهذا بالتناقض الآية الراجعة  
 خلاف الزهري وإسماعيل بن علية وإبي بكر الأصم والأوزاعي ومن تبعهم فأنه يقولون يصير شأناً مجرد السجدة كما في البناء  
 والى أن من شرط صحة التحريم الرجعة الشرع في الصلوة وذكر الشارح أن المحتمل أن يكون الأول أن توجد مقارنة  
 للنية بلا فصل اجنبى كالأكل والشرب ونحوهما وأشار المصنف إلى هذا الشرط بهذا القول والثاني الاتيان  
 بالتحريم قائماً أو منحنياً قليلاً قبل النية الكبر قال في البرهان لو ادعى الإمام أنها فتن ظهر ثم كبران كان إلى

في مادة المصنف في تغيير عبارة الهامية

بدر صحة النية

حاذفا

القيام اقرب من الشروع ولو اراد به تكبير الركوع وتلفونيتها انتفى وهذا التعليل لم يذكره المصنف ولا الشارح بل وكذا  
 الهداية ولا بد منه **والثالث** عدم تأخير النية عن التحريمة خلافا للكرخي ولا اعتداد بقوله كما مر تحقيقه واشاد  
 المصنف الى هذا بقوله هذا حيث رتب التكبير على رادة الشروع فيعلم منه انه لا يجوز ترتيب رادة الشروع على التكبير  
**الرابع** النطق بالتحريمة بحيث يسمع نفسه يدون صم فان نطق به بحيث يسمع نفسه لا يصح على الصحيح لو كان به صم او كما  
 اصوات كثيرة تنم السماع للشيطان يكون بحيث لو ازيل لما تم مكمل السماع كذا قال القهستاني وشار المصنف الى هذا  
 الشرط بقوله في فصل القراءة ادنى الحاقة اسماع نفسه هو الصحيح كذا في كل ما يتعلق بالنطق وسيأتي توضيحه **الخامس**  
 نية المتابعة مع نية اصل الصلوة للتقدي واشار اليه المصنف بقوله في الباب السابق وللقدي نية صلاته واقتدا  
**السادس** تعيين الفرض **والسابع** تعيين الواجب واشار اليه المصنف بقوله سابقا وللغرض شرط تعيينه  
**والثامن** ان لا يبدأ لغز في الله ولا ياء اكبر واشار اليه المصنف بقوله حاذفا وستطلب على توضيحه **التاسع**  
 ان يأتي بجملة تامة فلو قال الله لا يصير شارفا في ظاهر الرواية وذكر الخسني انه يصير شارفا عند ابى حنيفة لا عند غيره  
 كما في الذخيرة واشار المصنف اليه بقوله كبراي قال الله اكبر **والعاشر** ان يكون بذكر خالص لله تعالى وسيد ذكره  
 المصنف بقوله وبالله اغفر لي **الحادي عشر** ان لا يكون بالبسملة لان البسملة تترك فكذا قال اللهم يا رحمن  
 وكذا باعوذ بالله من الشيطان الرجيم كما في الذخيرة واشار اليه المصنف بالقول المذكور **الثاني عشر** ان لا يجيء  
 الهاء من الجلالة **الثالث عشر** ان يأتي بالالف في الهم الثانية من الجلالة **الرابع عشر** ان لا يقرأ التكبير  
 يفسده بان يكون شبيها بكلام الناس **الخامس عشر** كونها بلفظ العربية للقادر عليها في الصحيح كما ذكره العيني في  
 شرح الكفر فهدا ما اوجزه الشرنبلالي في مراق الفلاح ونور الايضاح وذكر في نظم مستقل عشرين شرطا لها كثر

ثم ادخلها في رسالة ورد الكون وشرح الوهبانية وهو هذا	شرط التحريم حظيت بجميعها	هذه حسانة لا بد من
دخول الوقت واعتقاد دخوله	ونية اتباع الامام ونطقه	وتعيين فرضه وتحصيله
بجملة ذكر خالص عن مراده	وعن تركها اولها جلاله	وعن مدحها بآدابها
وعن فاصل فعل كلامها	قد وثقت هذا مستقيما للقبلة	لعلك تحظى بالقبول وتشكر
فجملتها العشر بل يزيد غيرها	وان كان صلاته مع سلام المصطفى	ذخيرة لعل الله لا ينقص

**قلت** لا يخفى على من له تبصران من جملة هذه الشروط شرط الصلوة من حيث هي صلوة لا شرط التحريم فقط  
 فالاول حذفها وما بقي بعد حذفها بعضها متاخلة في بعض فالاول الاختصار والاقتصار مع انه لا يصح بعضها  
 كالمشرط الخمس عشر فانه تبع فيه العيني ولم يصب التابع ولا المتبوع كما فصلته في رسالتي اكامل النفا  
 في اداء الاذكار بلسان الفارس قال حاذفا المراد بالحذف الاسراع وتركه التدا كما ذكره الشارح وهو  
 من حله على حذف حركة الاخر المسمى بالحزيم في الاصطلاح كما لا يخفى وذكر التمر تاشي في شرح الغفار يحذف الراء  
 في التكبير لقوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم الاذان جزم والاقامة جزم والتكبير جزم انقضى وفي المحلية  
 اعلم ان السنون حذف التكبير سواء كان للاقتراح او في انشاء الصلوة قالوا الحديث ابراهيم النخعي موقوف عليه

مطلوب  
 في حديث التكميل جزم ولا بد من حذفها



بعد رفع يديه

ومرفوعاً الأذان جزء والتكبير جزء انتهى وفي المقاصد الحسنة للسرخسي حديث التكبير جزء لا أصل له في المرفوع مع وقوعه في كتاب الرافعي وإنما هو من قول إبراهيم النخعي حكاه الترمذي في جامعه عنه عقيب حديث حذف السلاسل ستة مؤثر جهته من إمام سعيد بن منصور في سننه بزيادة والقراءة جزء والأذان جزء وفي لفظه كأنه جزء من التكبير واختلف في لفظه ومعناه فقال المروزي في الغريبين عوام الناس يضمنون الراء من الله أكبر وقال أبو العباس المبرد الله أكبر بالتسكين فان الأذان سمع موقوفاً غير معرب في مقاطعه وكذا قال ابن الأثير في النهاية إن معناه أن التكبير والسلام لا يمدان ولا يعز التكبير بل يسكن أخره ونوعه المحل الطبري وهو مقتضى كلام الرافعي في الاستدلال به على أن التكبير جزء لا يمد ويمكن الاستشهاد له بما أخرجه الطيالسي في مسنده من طريق ابن عبد الرحمن بن أبي عن أبيه قال صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فكان لا يتم التكبير لكن خالفوه شيعي رحمه الله تعالى قائلان في ما قالوه نظراً لاستعمال لفظ الجزء في مقابل الأعراب اصطلاحاً حدث لأهل العربية فكيف تحمل عليه الألفاظ النبوية يعني على تقدير الثبوت وجزءان المراد بجزء السلام وجزء التكبير الأسرع به وقد استدل الحاكم عن أبي عبد الله أنه سئل عن حذف السلام فقال لا يمد وكذا استدل الترمذي في جامعه عن ابن المبارك أنه قال لا يمد ما أقال الترمذي وهو الذي استجبه العلماء وقال الغزالي في الأحياء يحد السلام ولا يمد ما أقال السنة وقيل معناه أسرع الأمامية ثلاثاً يسبقه المأموم وأما لفظ جزء فهو بالجمع والزاي الجمعة وقضبه بعضهم بالحاء الملهة والذال الجمعة ومعناه السرعة حكاه ابن سيد الناس وكذا الحديث السرخسي من الخفية ومحدث حذف السلام سنة أخرجه أبو داود والترمذي وابن خزيمة والحاكم انتهى كلامه ملخصاً وفي رسالة الأحاديث المشتهرة للجزيري سئل السيوطي عن حديث التكبير جزء فقال هو غير ثابت كما قال الخفاظان حجر وإنما هو من قول إبراهيم النخعي ومعناه كما قال جماعة منهم الرافعي أنه لا يمد وأغرب المحلل الطبري فقال معناه لا يمد ولا يعرب أخره وهذا الشا مردود وبوجه أحد هاتين الفتن لتفسير الراوي عن النخعي والرجوع إلى تفسيره أولى وثانينها ما نقلته لما فسره به أهل الحديث والفقه وثالثها اطلاق الجزء على حذف الحركة الأعرابية ولو لم يكن معهوداً في الصد لا الأول انتهى قال بعد رفع يديه تكبر القدر ويرى في مختصر رفع يديه مع التكبير فأشار إلى اشتراط المقارنة وهكذا ذكره قاضيان والبقالي وشيخ الإسلام خواهرزاده وهو المروزي عن أبي يوسف والحكم عن الطحاوي وبه قال أحمد واليه ذهب مالك والأصح هو أنه يرفع يديه أولاً ثم يكبر كما ذكره المصنف وعليه أكثر شائخنا لأن رفع يديه أشار إلى نفى الكبرياء عن غير الله تعالى والأعراض عما سواه والتكبير اثبات لكبريائه والنفي مقدم على الإثبات كذا في شرح مختصر القدر ويرى وشروط الهداية وفي البحر الرائق في وقت الرفع ثلاثة أقوال الأول أنه يرفع مقارناً للتكبير وهو الحكم عن الطحاوي فعلاً المروزي عن أبي يوسف واختاره شيخ الإسلام وقاضيان وصاحب الخلاصة والتحفة والبلا ثم المحيط قال البقال هو قول صحيحاً بجميعاً ويشهد له المروزي عن علي عليه وعلى آله وسلم أنه كان يرفع يديه مع التكبير وأما أبو داود وفسر قاضيان المقارنة بأن تكون يدايته عند بدليته وختمه عند ختمه **والقول الثاني** أن وقت قبل التكبير نسبة في الجمع إلى أبي حنيفة ومحمد وفي غاية البيان إلى عامة علماءنا وفي الميسوط إلى أكثر مشائخنا وصحة في الهداية ويشهد له في الصحيحين عن ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم إذا افتتح الصلوة رفع يديه حتى يكون أحدهم منكبيه **والقول الثالث** أنه يكبر أولاً ثم يرفع يديه

نشر المراد بالحذف ان لا ياتي بالمدة في هزئة الله ولا في باء اكبر

وفيه يدل ما في صحيح مسلم ان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم اذا صلى كبر ثم رفع يديه ورجح صاحبا هداية ما صححه  
 بأفعله تعالى الكبرياء عن غيره تعالى والنفي مقدم على الاشياء كما في كلمة الشهادة واورد دليلين ذلك في اللفظ فلا يلزم في غيره  
 بأنه لم يدم لزوم في غيره وانما الكلام في الاولوية ففي الاقوال الثلاثة رواية فيونس انه عليه الصلوة والسلام فعل كل ذلك ويتبرح  
 من بين افعال تقديم الرفع انتهى قلت روى النسائي في سننه وابوداود ومسلم عن ابن عمر قال رأيت رسول الله صلى الله  
 عليه وعلى آله وسلم اذا قام الى الصلوة رفع يديه حتى تكونا حذو منكبيه ثم يكبر وكان يفعل ذلك حين يكبر للركوع ويقعد ذلك  
 حين يرفع رأسه من الركوع ويقول سمع الله لمن حمده ولا يفعل ذلك في السجود وروى مسلم عن ابن قدامة انه رأى مالك بن  
 الحويرث اذا صلى كبر ثم رفع يديه واذا اراد ان يكبر رفع رأسه وحدث ان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم كان يفعل هكذا  
 وروى ابوداود عن عبد الجبار بن وائل قال حدثني اهل بيته عن ابي ابيهم انه رأى رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم  
 وسلم يرفع يديه مع التكبير وروى ابن حبان في زوائد عن ابي حميد الساعدي كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم  
 وسلم اذا قام الى الصلوة استقبل القبلة ورفع يديه حتى يجاذى بهما منكبيه ثم قال الله اكبر فهذه الروايات وامثالها تشهد  
 بان النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم فعل كل ذلك في زمرة مختلفة من ثم اختلفوا في وقت الرفع اختاروا في الاولوية  
 بعد ان تقام على جوارحه واحد منها فروى في المحيط الادب ان يخرجه اليمين من الكفاية وفي جامع الرموز عن القاضي  
 ترمذي الاخر اخرج عبد في حق الرجال سنة في حق النساء انتهى وقد ورد في الاخبار والآثار ما بين جوارحه كلا الامر في روى  
 ابوداود عن وائل بن حجر قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم رفع يديه حياك اذنية ثم اتيتهم فرائيتهم يرفعون  
 ايديهم الى صدورهم في افتتاح الصلوة وعليهم يانس واكسية وروى ايضا عنه قال اتيت رسول الله صلى الله عليه وعلى  
 آله وسلم في الشتاء فرائيت صاحب يرفع يديه في شياهم في الصلوة وفي القنية عن الوري رفع اليمين للتكبير خارج الكبير  
 وفيها ما ساء في الفضل لكن خارج الكمين اول انتهى وفي شرح صحيح مسلم للنووي لو كان قطع اليمين من المعظم فمع الساعد  
 وان قطع من الساعد رفع من العضد على الاصح انتهى وقواعد الانا بآه وفي التبيين لو كبر ولم يرفع يديه حتى فزع التكبير  
 لم يأت به لقوات محله وان ذكره في اثناء التكبير فمع وان لم يمكنه الى الموضوع المسنون رفعها قدرا يمكن وان امكنه رفع احد عما  
 دون الاخرى رفعها قوله المراد بالحذف انه كان الاولى ان يذكره قبل قول المصنف بعد رفع يديه وتفسير الحذف بهذا  
 ما ثور عن السلف وفي النهاية لابن الاثير حديث حذف السلام سنة هو تخفيفه وترك الالطالة فيه ويدل عليه حديث  
 النخعي التكبير جزم والسلام جزم انتهى وفي المغرب الحذف القطع والاستقاط يجعل عبارة عن ترك القطيطة والتطويل في  
 الاذان والقراءة وهو من باب ضرب يضرب انتهى وتوضيح المقام ان المد في التكبير لا يخلو اما ان يكون في الله او في اكبر فان كان  
 في لفظ الله فلا يخلو اما ان يكون في اوله او وسطه او اخره فان كان في اوله كان خطأ ولكن لا يفسد به الصلوة وقال بعض  
 مشائخنا يوم الكفر ان كان في وسطه فالصحيح انه لا يفسد الصلوة وان كان في اخره فهو خطأ لكن لا يفسد ايضا واما اذا كان  
 المد في اكبر فانه يفسد الصلوة سواء كان في اوله او وسطه او اخره واذا اتعمل في وسطه كقولنا اكبر لاسم للشيطان و  
 ان لم يتعمد لا يكفر ويستغفر ويتوب كذا في جامع المضمرات وفي الهداية يحذف التكبير حذو فان المد في اوله خطأ من  
 حيث الدين لكونه استغفاما وفي اخره نحن من حيث اللغة انتهى قال العيني في شرحها اذا مد الهزئة في اول الله حاملا يكفر

هو غير مفرج أصابعه ولا ضام شبل يتركها على حالها

ولا تخفى الصلوة لكونه شاكاً في كبرياء الله تعالى هكذا قاله الأثرى والذي قاله المصنف هو الحق لأن الهضرة لا انكار وضعا ولكن يجوز أن تكون للتقريب فلا يلزمه الكفر انتهى وفي البحر الرائق لو مد الفات الله لا يصير شاكاً وخيف عليه الكفران كان قاصداً وكذلك لو مد الفات لا يصير شاكاً لأن اكبار جمع أكبر وهو الطبل وقيل اسم للشيطان وقد بحثنا الأكمل في العناية في قولهم أنه إذا مد الهضرة في الله نفساً الصلوة ويكفران تعدد بانه يجوز أن تكون الهضرة للتقريب فلا يكون هذا الكفر كافياً وفي هذا البحث نظر لأن ابن هشام قال في معنى للبيب الرابع التقرير ومعناه حمل الخطاب على الأقوال والإقرار بالامر قد استقر عند ثبوته وأبعيته انتهى وليس الله أكبر من هذا القبول وليس هو مخاطب كما لا يخفى لكن ذكر في المطول أن التقرير يقال على التحقيق والثبوت ويقال على حكاية الخطاب لئلا يخلو لاد المعنى الأول انتهى وفي النهاية لو أدخل المدين الباء والراء في لفظ أكبر عند افتتاح الصلوة لا يصير شاكاً في الصلوة بخلاف ما لو فعل المودن في إذا نه حيث لا تجب الامادة وإن كان خطأ لأن امر الأذان أوسع كذا في الجامع الصغير الإمام المحمدي انتهى في حلية الحل الممدان كان في الله فاما في أو اوسطاً وأخره فإن كان في أوله لم يصير شاكاً وفسد الصلوة لو في ثنائها أو يكفر إن كان جاهلاً لأنه جائز الكفر للشك في مضمون الجملة وإن كان في وسطه فإن بالغ حق حدثت الفات ثمانية بين الله والهاء كره قيل والمختار أنها لا تفسد وليس بعيد وإن كان في آخره فهو خطأ ولا يفسد أيضاً وقياس عدم الفساد فيهما صحة الشرع بها وإن كان الممد في أكبر فإن في أوله فهو خطأ مفسد وإن تعدد قيل يكفر للشك وقيل لا ولا ينبغي أن يختلف في أنه لا يصح الشرع به وإن في وسطه فسد ولا يصح فيه وقال الصمد الشهيد يصح في المبتغى لا يفسد لأنه اشباع وهو لغة قوم وقيل يفسد لأن اكبار اسم ولد ليس فإن ثبت أنه لغتفا الوجه الصحة وأن في آخره فقد قيل تفسد الصلوة وقياسه أن لا يصح الشرع به أيضاً انتهى لمخصراً فروعاً إذا افتتح الموتر وفرغ من قوله الله قبل أن يفرغ الإمام من قوله الله لا يجزئ به سواء قال أكبر مع الإمام أو بعده وقبله وهو رواية الحسن عن ابن حنيفة وقال أبو يوسف إذا قال أكبر بعد الإمام يجزئ به ولو قال الله مع الإمام وبعده وفرغ من قوله أكبر قبل فراغ الإمام أو بعده فقد قيل على قول ابن حنيفة يجزئ به لأنه لو اقتصر على قوله الله فقط يجزئ به فكذلك ههنا وقيل لا يجزئ به بالأدنى ثم الأفضل في حق المقتدى في تكبيره الافتتاح عند ابن حنيفة أن تكون مع الإمام وقيل لا أكبر بعد تكبيره لأن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم جعل وقت تكبير المقتدى ما بعد تكبير الإمام فانه إذا قال أكبر قبل وفات بتكبير المقتدى يجوز الفاء وأنه التعقيب وعلى قولهما إذا أكبر المقتدى مقارناً لتكبير الإمام قال أبو يوسف في رواية المصلح يجزئ به وقال في رواية أخرى لا يجزئ وقد أساء وإذا لم يعلم الموم أنه أكبر قبل الإمام وبعده ذكر هذه المسألة في الهاء نيات وجعلها على ثلاثة أوجه إن كان في رأيه أنه أكبر بعد الإمام يجزئ به وإن كان غالباً به أنه أكبر قبل الإمام لا يجزئ به إن استوت الحالتان يجزئ كذا في الذخيرة وذكر علاء الدين الموفق في العون أن المختار الفتوى في الأفضلية قولهما وفي صحة الشرع قولهما نقله الكفوي في اعلام الأخيار وطبقاً فيهم مذهب النعمان الخنق قال غير مفرج أصابعه ولا ضام شبل يتركها على حالها في ضمها بل يتركها عند الرقع كما كانت قبله واختار بعضهم استحباب التفرج مستدلين بما رواه ابن حبان من طريق يحيى بن يمان عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يشترط أصابعه في الصلوة نشر الأصابع على خلافه ولم يعتبروا بالرواية المذكورة لقول الترمذي في جامع بعد روايته هذا الحديث من طريق يحيى بن ابن ابن ذئب حديث أبي هريرة قد مره وغير واحد عن ابن أبي شيب

هم ما تشا بابهاميه شحمتي اذنيهم

عن سعيد بن سمعان عن ابي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم كان اذا دخل في الصلوة رفع يديه ملا وهو اجمع من رواية يحيى بن اليان واطحان بن اليان في هذا الحديث ثم جرى لتروى عن عبد الله عن عبد الله عن ابن ابي ذئب عن سعيد قال سمعت ابا هريرة يقول كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم اذا قام الى الصلوة رفع يديه ملا ثم قال لا اظن الله وهذا الصريح من حديث يحيى بن يمان وحديث يحيى بن يمان خطأ وفي الموقاة شرح المشكوة لا يندب التفرج في الاق حائل وضو الراحتين على الركبتين ولا الضم الا في حال السجود وفي ما سواهما وهو حال الرفع عند التحمية والوضع عند التشهد يترك على ما عليه العادة من غير تكلف ضم ولا تفرج كما في شرح المنية انتهى في جامع الرموز قال بوبكر الحلي لا يسن ترك تفرج الاصابع بالرفع وينشر يجل الكف الى قبل فكل في النظم وعليه الاعتماد عن بعض المشائخ ان الصواب ان يضم اصابعه في الارتفاع ثم يسط وقتا للتبكير في المحيط انتهى وفي حاشية الفارسي من نشر الاصابع وكيفية ان لا يضم كل الضم ولا يفرج كل التفرج بل يتركها كل حالها منشورة لان النبي عليه وعلى آله الصلوة والسلام كان اذا كبر رفع يديه ناشرا صاعدا انتهى وفيه اشارة الى ان المراد بالنشر المروى الحديث هو ترك التفرج والضم لا التفرج به بالتكلف كما زعمه البعض قال ما تشا آخر حال ثالث مترادفة في لا مسابطة في ابهاميه شحمتي اذنيه بغض الشين اي ما كان من اسفل الاذن معلق القوط وعبارة الهداية برفع يديه حتى يجاذى بابهاميه شحمتي اذنيه بغير المصنعة المحاذاة الى المس تعالفاً ضيقاً فانه قال في فتاواه برفع يديه حذاء اذنيه وليس طرف ابهاميه شحمة اذنيه واصابعه فوق اذنيه انتهى وذكر صاحب الهداية ايضا في مختارات النور الى المس وقال القهستاني في جامع الرموز ذكر في النظر ان محاذاة الابهام الشحمة مسنونة وفي ظاهرها اصول محاذاة اليد الاذن ويكره التجاوز عنها والمس لم يذكر في المتن ولا في الاشارة في فتاوى قاضيه في الظهيرية والقول بانه لتحقيق المحاذاة ليس بشئ انتهى في شرح صحيح مسلم للنووي المشهور من مذهبه ومن ذهب اليها هيران برفع يديه حذ ومنكبيه بحيث يجاذى اطراف اصابعه فروع اذنيه اي اعلاها وابهاما شحمتي اذنيه وراحتاه منكبيه وبهذا اجمع الشافعي بين روايات الاحاديث فاستحسن الناس منه انتهى وتفصيل المقام انه قد ورد عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم واصحابه روايات مختلفة في كيفية الرفع فروي الجماعة الاسلام عن ابي حميد الساعدي في حديث طويل انه قال كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم اذا قام الى الصلوة رفع يديه حتى يجاذى بهما منكبيه وجرى ابن حبان ايضا مثله وروى النسائي وابوداود والطحاوي ومسلم عن ابن عمر وابوداود والطحاوي عن علي بن رباح قال سمعت ابا هريرة يقول كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم اذا قام الى الصلوة رفع يديه حذاء اذنيه وهو المشهور من مذهبه الشافعي والمنقول في كتاب اصحابنا عنه واختاره بعض المالكية ايضا والذي في كتب الشافعية المعتبر عليها كشرح مختصر ابن شجاع والاوراق المهاجر والتحفة وغيرهما على ما رأيته هو ما ذكره النووي في شرح صحيح مسلم وهو تفصيل حسن واستدل اصحابنا بما رواه مسلم وابوداود والنسائي والطبراني والدارقطني والطحاوي وغيرهم عن ابي بن حجر انه رأى رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم رفع يديه ووضعهما حذاء اذنيه الحديث وروى احمد واسحق بن راهويه في مسنديهما والدارقطني والطحاوي وغيرهم عن البراء بن مازب قال كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم اذا صلى رفع يديه حتى تكون ابهاما حذاء اذنيه اذا الدارقطني فيه ثم لم يعد وروى الحاكم في المستدرک والدارقطني في البيهقي عن انس قال رايت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم كبر فاجاذى بابهاميه اذنيه وجرى ابوداود والنسائي ومسلم



## والمرأة ترفع حذاء منكبها فان ابدل التنكب

والدارقطني وغيرهم عن مالك بن الحويرث قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يرفع يديه اذ تكبر واذا رفع رأسه من الركوع حتى يبلغهما فرفع اذنيه ورمى النساء وابوداود عن ابي هريرة قال لو كنت قد امر رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم لرأيت ابطينه يعني اذكبر لرفع يديه قال العيني في البناية وجه الاستدلال به ان من رفع يديه الى منكبيه لا يرى ابطنه ولا يرى الا من يرفع يديه الى اذنيه انتهى وقال المحاكوي في شرح معاني الآثار بعد تخرجه رواية ابن عمر في الدعاء وغيرهما فلما اختلفت هذه الآثار عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم لم يلق فيها بيان لرفع الي اي موضع هوارد فان تنظر فاذا فهمد بن سليمان قد حدثنا عن محمد بن سعد قال حدثنا شريك عن عاصم عن ابيه كليب عن وائل بن حجر قال اتيت النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم فرائيته يرفع يديه حذاء اذنيه اذكبر واذا ركع واذا سجد فرائيته من العام المقبل وعليه من الكسبية والبرانس فكانوا يرفعون ايديهم فيها وأشار شريك الى صدره فاخبر وائل في حديثه هذا ان رفعه الى منكبيه فما كان لان ايديهم كانت تحت ثيابهم واخبرهم فكانوا يرفعون اذا كانت ايديهم ليست في ثيابهم الى حذاء واذا هم فعملنا بروايتين فجعلنا الرفع اذا كانت اليدين تحت الثياب لعلنا لا نورد الى منتهى ما استطاع الرفع اليه وهو التنكب وان كانا باديتين رفعهما الى الاذنين وهو قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد بن حنبل انتهى كلامه وفي البناية قلت لاحاجة الى هذه التكاليف وقد صح الخبر في ثلثنا وفي ما قاله الشافعي فاخترنا الشافعي حديث ابي حميد واخترنا صاحبنا حديث وائل وغيره انتهى وذكر في الهداية للزجيج مذهبا بان رفع اليدين لا علام الاصر وهو رفع اليدين الى حيال الاذنين وهو ترجيح حسن وزيادة تحقيقه في حواشي الهداية للمصنف فلنطالع التحقيق في هذا المقام ما ذكره العلامة الجوفوري في حواشي الهداية من ان مذهبا ومن ذهب الجماهير انه يرفع يديه حذاء ومنكبيه بحيث يحاذي اطراف اصابعه فرفع اذنيه وابها ما تشتمل اذنيه وراحتاه منكبيه وبهذا اجمع الشافعي بين الروايات فلا اختلاف بيننا وبينه في الحقيقة كما يفهم من ظواهر الكتب فانهم و قال ابن المصمك لامعا رضى بين الاحاديث فان محاذاة الشكنتين بالابها مين شيوخ حكاية المحاذاة بالين المنكبين فالذي نص على محاذاة الابها مين بالشكنتين وفق في التحقيق بين الروايتين فوجب اعتباره نذكر اينا سر داية ابي اود عن وائل مرسية في ذلك بحيث قال انه ابصر النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم حين قام الى الصلوة فرفع يديه حتى كانتا بجبال منكبيه وحاذى بابها سية اذنيه انتهى وقال علي القاري في شرح المسند الاظهر انه صلى الله عليه وعلى آله وسلم كان يرفع يديه معين بتقييد الى هياة خاصة فاحيانا كان يرفع الى حيال منكبيه واحيانا الى شكنتين اذنيه انتهى قال والمرأة التي هذا هو الصحيح عند صاحب الهداية وجمهور المتأخرين وييل اليه قاضيان حيث قال في فتاواه المرأة ترفع كاي يرفع الرجل في رواية المحسن عن ابي حنيفة وقال محمد بن مقاتل الرازي ترفع المرأة حذاء منكبها ويرى في ذلك حديثا وذلك اقرب الى السمت انتهى وأطلق المصنف المرأة فتشعل الحرة والامة وهو الظاهر قبل الامة فهناك الرجل لان كفيها ليست بموسرة ذكره في السراج الوهاج وهو ضعيف يشيد اليه ما نقله الزاهد عن علي صلوة البقال ترفع المرأة يديها الى منكبيه احدا من يديها قيل هو السنة في الحرة فاما الامة فكان الرجل انتهى حيث حذر عن الفرق بقيل الدال على الضعف وجزم بعد الفرق بين الامة والحرة ابن امير حاج وابن نجيد وغيرهما من محقق المتأخرين قال فان ابدل التنكب برفية اشارة الى ان غير الله اكبر مما يدل على التطهير يدل لا خلف والفرق بينهما ان البديل يكون





## تحت سرته

ومن ههنا قال بعض المحققين ان الاوسال اثبتت من طريق لا صحيح ولا ضعيف ولو كانا على التقاوى للمك رساله تحقّق فيها ثبوت الوضع وزيفه لا إرسال  
وقال المحدث الدهلوى في فتح المشان رأيت بعض الفقهاء المالكية وسألته عن هذه المسألة فقال الوضع في الظاهر علامة الادب والمحضور  
واذا لم تكن هذه الحالة في الباطن كان لباطن مخالفا للظاهر وهذا يشبه النفاق ثقلت هذا يؤيد مذهب الوضع لكونه علامة الادب  
نسكت وقال يجوز عندنا الوضع ايضا انتهى وتذهب الاوزاعى ومن تبعه الى انه يجزى بين الوضع ولا إرسال وفي ما ذكرناه غنية عن  
دفعه وأما مكان الوضع فذكره المصنف بقوله تحت سرته وهو مختار بعض اصحاب الشافعى لان الوضع تحت السرّة اقرب الى الخطب لبعده  
من التشبه باهل الكتاب واقرّب الى سائر العورة وحفظ الاوزاعى السقوط وقد روى ابو داود عن ابى حنيفة ان عليا رضي الله عنه قال السنة  
وضع الكف على الكف في الصلوة تحت السرّة وهو وان كان ضعيفا كما ذكره النووى بناء على ان في سنده عبد الرحمن بن اسحق وهو  
عند المحدثين لكن له شواهد فمنها ما روى ابو داود ايضا عن ابن جبريل الضبي عن ابيه قال رأيت عليا رضي الله عنه شماله يمينه  
على الرسغ تحت السرّة وروى ايضا وقال ليس بالقوى عن ابى هريرة قال اخذ الكف في الصلوة تحت السرّة وروى احمد والبيهقى  
والدارقطنى وروى في كتابه عن علي رضي الله تعالى عنه نحوه واختار الشافعى ومن تبعه الوضع فوق السرّة على الصدر  
كما هو المشهور عنه والمصرح به في الحاوى وغيره وأتته كما ذكره النووى والخطيب وغيرهما من فقهاء مذهبهم مستندا  
بما رواه ابن خزيمة عن وائل قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فوضع اليمين على يده اليسرى على  
صدره وروى عن ابن عباس وعلى رضي الله عنهما أنهما قالوا في تفسير قوله تعالى فصل لربك وانحر اى وضع اليد على الفخذ وهو الصدر  
وأجاب عنه اصحابنا كما ذكره ابن الهمام ان مدلول اللفظ طلب الخرفه وهو غير طلب وضع اليدين على الفخذ فالمراد  
هناك على الاصح تركه لا ضحية ثم قال ابن الهمام ان الثابت هو وضع اليمين على اليسرى وكونه تحت السرّة او الصدر لم يثبت  
فيه حديث يوجب العمل فيحتمل على المعهود من وضعها حال قصد التطهير في القيام والمعهود تحت السرّة انتهى في فتح المشان  
مذهب الامام احمد ايضا جعلهما تحت السرّة كمذهب ابى حنيفة لكن قال شارح كتاب الخرفة عنه والرواية الثانية  
ان الافضل جعلهما تحت صدره لما روى قبصة بن الهلب عن ابيه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله  
وسلم يضع يده على صدره والثالثة التخيير بين الوضعين واختارها ابن ابى موسى وابو البركات لورود الامر  
بهما فلا امر فيهما واسع ومذهب مالك ارسال اليدين والوضع رخصة والعجب انه لا يوجد حديث يقسك له  
لا في جامع الاصول الذي جمع احاديث الكتب الستة التي منها الموطا ولا في الجامع الكبير بسبب جمع الجوامع للسيوطي  
لا من رواية مالك ولا من غيره واستعجب من ذلك انه لم يذكر في رساله ابن ابى زيد في مذهب ابيه في هذا كله في حوت  
الرجال واما في حق النساء فاتفقوا على ان السنة لمن وضع اليدين على الصدر لانه استر لها في البنية وفي السنة المرأة تضعها  
تحت ثدييها وفي بعض نسخها على ثدييها قال ابن امير حاجز في شرحها كان الاولى ان يقول على صدرها كما قاله الجهم  
التفسير لا على ثدييها وان كان الوضع على الصدر قد يستلزم ذلك بان يقع بعض ساعد كل على الشدى لكن هذا ليس  
المقصود انتهى وفي المضمرات ناقد عن الطحاوى المرأة تضع يديها على صدرها لان ذلك استر لها انتهى وفي  
الدرّة المنيفة المرأة تضعهما وسط الصدر انتهى وأما وقت الوضع فلا هم عند اصحاب الشافعى انه يرسل يرسلا  
خفيفا بعد التكبير ثم يضع كما ذكره النووى ومثله روى عن محمد في النوادر وعند ابى حنيفة وابى يوسف يضع



كالقنوت وصلوة الجنازة وبرسل في قومة الركوع وبين تكبيرات السيد بن

كافغ من التكبير ولا يرسل وبه جزمنا فاضيفنا في فتاواه ولم يرد كرخلافوه ومن كورخلافوه من كورخلافوه والهداية وغيرهما  
 فالوضع سنة القيام الذي له قرار في ظاهر المذهب وسنة القراءة عند محمد في القراءة شرح المشكوة في شرح حديث  
 دائل انه رأى رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وضع يده حين دخل في الصلوة وكبر ثم التحف بثوبه ثم وضع اليد اليمنى  
 على اليسرى الحديث الظاهر انه وضع من غير رسالة وهو المتمد في المذهب وقيل انه يرسل ثم يضع جمعا بين الرايتين ثم يخرج  
 عن خلاف المذهبين وعلى كل فهو حجة على من قال بكراهة الوضع فما قاله ابن حجر من ان فيه التصريح بمشروعيته وانه  
 اولى من الارسال مطلقا خلافاً لاولى لقول البغوي ويكراهه ارسالهما ولعله ثبتت الارسال من فعل رسول الله  
 صلى الله عليه وعلى آله وسلم وقوله اصلا ولو ثبت لكان اولى ان يحل على الضرورة او بيان الجواز انتهى **واما صفة الوضع**  
 فاختلغا فيها بناء على اختلاف روايات الحديث ففي بعضها رد الوضع وفي بعضها الاخذ ورسم في رواية النسائي عن  
 دائل وضع اليمنى على كف اليسرى ورسمه وساعده واستحسن كثير من المشايخ الجمع بينهما بان يضع باطن كف اليمنى على  
 ظاهر كف اليسرى ويحلق بالخنصر الا بهام على الرسغ ليكون عامداً بالحدِيثين كذا في النهاية وفي البداية قال الوبري لم يرد في ظاهر  
 الرواية كيفية الوضع فقيل يضع كف اليمنى على كف اليسرى وقيل على ذراعه الايسر الاصح وضعها على المفضل وقال  
 الا سيبيعي عند ابى يوسف يضع اليمنى على رسغ اليسرى وعند محمد يضعها كذلك ويكون الرسغ وسط الكف وقال  
 ابو جعفر الهندي وافي قول ابى يوسف احب الى وفي المفيد ياخذ بالخنصر الا بهام وهو المختار وفي البداية ياخذ كوعه  
 الايسر بكفه اليمنى وبه قال الشافعي واسمعه داود وقال ابو يوسف ومحمد يضع باطن اصابعه على الرسغ طويلا ولا يقبض  
 استحسن كثير من المشايخ الجمع بينهما انتهى ومثله في فتح القدير والتيبين وجامع المصنوعات وشرح الخلاصة الكيد انسية  
 وغيرها ان المستحسن هو الجمع وقال في معارج البداية بعد ما نقله عن المبسوط والمجتبى والظاهرية وقيل هذا خارج عن  
 المذهب الا احاديث فلا يكون العمل به احتياطاً انتهى وفي نهاية المرام شرح هدية ابن العماد للعلامة عبد الغنى التتليسي  
 بعد ذكر قول الجمع وفي هذا نظر لان القائل بالوضع يريد وضع الجمع والقائل بالاخذ يريد اخذ الجميع فاخذ البعض وضع البعض  
 ليس اخذاً ولا وضعاً بل المختار عندي واحد منهما لموافقة السنة انتهى وفي اسداد الفتاوى شرح نوراً لا يضاهى قيل هذا  
 الجمع خارج عن المذهب قلت على هذا ينبغي ان يفعل بصفة احد الحديثين مرة وبالأخرى اخرى ليكون جامعاً بين  
 المريدين بحقيقة انتهى وقال ابن عابدين في رد المختار يرد عليه انه في كل وقت عمل باحدهما يكون تاركاً للأخر والوارد  
 في الاحاديث في بعضها الوضع وفي بعضها الاخذ والذي استحسنه المشايخ فيه العمل بهما جميعاً والقاعدة الاصولية انه  
 مهما امكن الجمع بين المتعارضين ظاهر لا يدل عنه انتهى **قال** كالقنوت المختلف المشايخ على قول ابى حنيفة  
 في قنوت الوتر فقال بعضهم يرسل وهو قول ابى يوسف وقال بعضهم يضع وذكر شيخ الاسلام في شرح كتاب الصلوة ان  
 في القومة يرسل على قولهما ايضا كقول محمد فلا ارسال فيها بالاتفاق وقال اصحاب الفضل منهم القاضي ابو علي النسفي  
 والحاكم عبد الرحمن بن محمد الكاتب والشيخ اسمعيل الزاهد وغيرهم ان السنة في صلوة الجنازة وتكبيرات السيد بن  
 والقومة الوضع وقالوا المذهب الرافض الا ارسال فيس محال فقههم وقال الامام ابو حفص السنة في صلوة الجنازة  
 وانحواتها الا ارسال وقال الشيخ المحلواني كل قيام ليس فيه ذكر سنون ففيه الاعتماد كافي حالة الاعتماد والقنوت

**مشرفاً لحاصل ان کل قیام فیه ذکر مسنون ففیه الوضع وکل قیام لیس کذا ففیه الارسال**  
 و صلوٰۃ الجنائز وکل قیام لیس فیه ذکر مسنون کما فی تکبیرات العیدین فالسنة فیها الارسال و ید کان یفتی شمس الایمة الشریعی  
 والصد والکبیر یهان الایمة والصد الشہید کذا فی الذخیرة **قوله** فالحاصل ان کل قیام الخ ذکرها تین الکلیتین یہذہ  
 العبارة صاحب الذخیرة وصاحب الہدایة وشرحہا وشرح مختصر القدر وری وصاحب الجرم وصاحب مواہب الرحمن  
 شرحہما وغیرہم وقالوا ہا کان الحلیتان علی مذہبہما وھو المعتدل والمختار للفتویٰ واما عند محمد فالاعتبار بالقراءة فیرسل  
 فی الشاء و صلوٰۃ الجنائز واما لھما و اعترض علیہم بوجہ احادیثہا ان حکم القعود ایضاً کذا لک فلا وجہ للتخصیص بالقیام  
 واجاب عنہ شیخ نزادہ فی مجمل الاثر بان المراد بالقیام اعم من الحقیقی والحکمی سبقہ الی ذلک علی المقارنۃ المکن فی شرح  
 النقایۃ حیث فسر قول الشارح فیہا وضع مینہ علی شالہ تحت سرتہ فی کل قیام فیه ذکر مسنون الخ بقولہ **حقیقی** و حکمی  
 اماصل قاعد التہم وتفہم من قولکما اذاصل قاعد اعلی سبیل التمثیل ان الاصلح ایضاً کذا لک لایضاً قیام حکمی و  
 ہو ظاہر و **تأییدہا** ان تفسیر الذکر المسنون یخرج القراءة فانہا فرض فیلزم ان لا یكون الوضع فی القیام وجوباً علی  
 ما اشار الیہ البرجندی والقہستانی کلاھما فی شرح النقایۃ ان المسنون ہنما بمعنی المشرع فان السنة ھی الطریقۃ المستویۃ  
 فی الدین فی شمل الفرض والواجب والسنة قلت نفس عدا یشمل قولہم ہذا القیام الذی فی ذکر کھندوب کما فی ما بین  
 تکبیرات العیدین فانہ ذکر صاحب الفنیۃ عن عین الایمة ان التسمیۃ بینہما اولی فیلزم سنیۃ الوضع فی ما بینہما ولیکن لک  
 فالاولی ان یقال المسنون ہنما مقابل المندوب بقرنۃ الفرع المذكورۃ فی کلاھما فیدخل فیہ الفرض والواجب السنة  
 لا المندوب و **تأییدہا** انھما صرحوا قاطبہ بان فی القومۃ لیس الارسال علی المذہب الاصح بل ادعی بعضهم فیہ (الافتاقیم)  
 و نحو الذکر المسنون فیہا وھو التمجید والتسمیۃ وانتقض قولہم کل قیام فیه ذکر مسنون ففیه الوضع بہا وکان مقتضاه ان یكون  
 فیہا ایضاً الوضع علی قولہما علی ما ذکر صاحب الذخیرة والجواب عنہ بان التمجید والتسمیۃ لیس ستہ فیہما بل فی تفسر  
 الانتقال الیہما مریدہما قال ابن الھمام من انہ خلاف النصوص الظاہرۃ فان ظواہر النصوص دالة علی انھما من سنن  
 نفس القومۃ و بہ یظهر ضعف ما ذکرہ العینی فی السبائیۃ من انہ لیس فی القومۃ ذکر مسنون ولا احسن فی الجواب علی  
 ما اشار الیہ الیاس نزادہ فی شرح النقایۃ وغیرہما المراد من الذکر الذکر الطویل فیکون الحاصل ان کل قیام فیه ذکر  
 مسنون طویل ففیه الوضع وکل ما لیس کذا لک سواء لم یکن فیہ ذکر مسنون اصلاً کما بین تکبیرات العیدین او کان ولیکن  
 طویلاً کالقومۃ ففیه الارسال واما القول بان ہذہ المسالۃ علی قولہما کالمستثنایۃ من تلک الکلیۃ کما صدر عن البرجندی  
 فی شرح النقایۃ فضعیف کما لا ینحی وجعل صاحب البدائع الاصل علی قولہما ان الوضع ستة قیام لہ قرار ونقل صاحب  
 المحلیۃ عن شیخ الاسلام انہ ذکر فی موضع انہ علی قولہما یرسل فی قومۃ الکوعر فی موضع اخر انہ یضع ثم وفق بان منشأ ذلک  
 اختلاف الاصلین لان فی ہذہ القومۃ ذکر مسنون وھو التسمیۃ والتمجید کما مشی علیہ فی الملتقط وھذا اشاہد عدلہ  
 علی ان الاصل المذکور فی البدائع والاصل المذکور فی عامۃ الکتاب الذی ذکرناہ سابقاً مختلفان وھو وان کان فروق  
 لطیفاً وتوفیقاً شرفاً الا انہ لا یتستقیم علی ما فعلہ صاحب الہدایۃ وغیرہ من المتأخرین حیث افترقا علی الارسال فی القومۃ  
 علی قولہما و ذکر الاصل ان کل قیام فیه ذکر مسنون ففیه الوضع ولایدان یقید الذکر الطویل کما مر سابقاً و فیجوز  
 الاصلان و یكون الاصل المذکور فی البدائع کالتفسیر للاصل السابق ولہذا جعلہما صاحب البحر واحد ولم یفرق بینہما

وتبعه تليد، صاحب التنوير، لكن بقي ههنا أمر آخر وهو أن المانع من الذكر الجليل وكذا عدم القرار في كل قومة ما  
 صرحوا من أن المصلّي ولو سئد ليس له أن يأتي بعد التمجيد الأدعية الواردة في الأحاديث، وصرحوا بوجوب القرار في الذكر الطويل  
 أن ليس فيها الوضع ولا يفيد تقييد الذكر بالطويل ولا تبدل به بالقليل ولا يخلص عنه إلا بالقرار الوضع في القومة عند أداء  
 الذكر الطويل فيها لا مطلقاً وهذا وإن كان مخالفاً لما عليه ظاهر عامة الكتب من أنه لا وضع في القومة مطلقاً لكن لا مضاً  
 في اختياره بعد ظهور موافقته الأصول كيف وقد ذكر في السراج الوهاج أنه لا يرسل بين تكبيرات العيدين لعدم  
 عالم يطل القيام فيضع انتهى أي فإن حاله لكثرة القوم يضع وقال الطحاوي في حواشي الدر المختار ظاهره بعدم كل قيام عليه  
 فيضع في قيام صلوة التسليم الذي بين الركوع والسجود انتهى وقد بفي هذا المقام فإنه من مزال الفرق لا محذورات فيه الإقدام  
 وتحررت فيه الإلهام ولما من فصل المرام كما تقتضيه في هذا المقام والمحذور الذي الجلال والكرام **فرع** سئلت في سنة  
 وثلاثين بعد الألف المتئين من الهجرة عن القيام الذي بعد التكبير الثالث من تكبيرات الركعة الثانية من صلوة  
 هل يضع اليدين فيما كما أنه يضع بعد التكبير الثالث من تكبيرات الركعة الأولى أم يرسلهما كما أنه يرسل في ما بين التكبير  
 فطاعت كتب الفقه التي كانت حاضرة عندي في ذلك الوقت فلم أفرجها سوى قولهم يرسل اليدين في ما بين تكبيرات  
 العيدين فأجبت بأن لم أجد فيه التصريح الصريح إلا أن قولهم كل قيام فيه ذكر سنون ففيه الوضع وما ليس كذلك  
 ففيه الإرسال ينأى عما على أن لا وضع هنا لأنه ليس فيه ذكر سنون كما ذكر ابن الهمام وغيره وترتيبه على  
 فحج الدليل هكذا هذه القيام المسؤول عنه ليس فيه ذكر سنون وكل ما ليس فيه ذكر سنون ليس فيه الإرسال فهذا  
 القيام ليس فيه الإرسال ثم وجدت التصريح به في محال لا يرسل بعد الركوع وعبارته هكذا إذا دخل وقت  
 صلوة العيد صلى الإمام بالناس ركعتين يكبر الأولى لا تقتصر ثم يضع يديه تحت سترته ثم يثني ثم يكبر تلك تكبيرات يفصل  
 بين كل تكبيرتين بقدر ثلث تسبيحات لأنها أقام بجمع عظيم وبالمؤلة يشتهى على من يكون بعيد أو فردي به عند كل  
 تكبيرة ويرسلهما في اثنا عشر موضعاً تحت سترته بعد الثالثة ويتعوذ ويسمي ويقرأ الفاتحة وسورة ثم يكبر ويكرّم فإذا  
 قام إلى الركعة الثانية يبداً بالقراءة ثم يكبر بعد ثلاث يفصل بينهما بقدر ما ذكرنا وأقرأ ويرفع يديه ويرسلهما عند كل  
 تكبيرة وليس ههنا وضع ثم يكبر ويكرّم انتهت فحجت الله حمد أكثيراً وكان هذا كله حين أقامتي بالوطن المعروف بالثنو  
 ولما دخلت في آخر السنة المذكورة في حيد الأباد نقأها الله عن البدع والفساد رأيت بعض أئمة صلوة العيد يضعون  
 أيديهم في القيام المذكور قياساً على ما بعد التكبير الثالث في الركعة الأولى فرفضت عليه ولم أجواب مع التصريح المذكورين عليهم  
 فتكروه فحجت الله ثانياً ومن ههنا يخرج الجواب عما سئلت في سنة ست وثلاثين أيضاً من أنه هل يضع مصلّي بخاتمة  
 بعد التكبير الأخير من تكبيرة ثم يسلم أم يرسل ثم يسلم وهو أنه ليس بعد التكبير الأخير ذكر سنون فيسن في الإرسال  
**تنبيه** مهم قد دار الأمر بين رفقائنا في السفر المبارك حين دخلنا المدينة المنورة في أوائل سنة إحدى وثلاثين  
 بعد الألف المتئين من الهجرة مع الوالد المرحوم نور الله مرقداً ورأيت أن الناس يزورون قبر النبي صلى الله عليه وعلى  
 آله وسلم وأصحابه قائلين واضعين أيديهم على شامهم كهيئة الصلوة في أن هل هذه الهيئة من خصائص الصلوة  
 فلا تجوز عند الزيارة أم لا فتحقق بعد مطالعة كتبتين أن هذه الهيئة تجوز عند زيارة قبر النبي صلى الله عليه وعلى آله  
 وسلم كما ذكره الأكرام من علماءنا ونقله عنه المحدث الدهلوي في جذب القلوب إلى ديار المحبوب وفي بابنا

فإن اليد من هذا التكبير الثالث من تكبيرات الركعة الثانية  
 من صلوة العيدين ويدان تكبيراً لا يجوز تكبيرات صلوات

فإن وضع اليدين على الشمال في القيام هل هو من خصائص الصلوة

عبدہ بالفتح ابن ابی بنیانہ لم تصح عن عوف کھدیت سوسو کہ قال النوری ۱۲ منہ بح

---



## ولا يوجه

يقول سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك وهذا الجهر كان لتعليم غيره قاله ابن الهمام ويؤيد ما في بعض روايات الطحاوي عن عمر بن ميمون قال صلى بنا عمر بن الخطاب في صلاة الجمعة فقرأ الحمد لله وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك فسمع من يليه وقد قرأ أصحاب السنن أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم كانت له صلاته في صلاة الجمعة التكبير قبل القراءة وسكنة بعد الفراغ من ولا الضالين فعلم أنه كان يشيئ سرور في سعيد بن منصور وابن أبي شيبة وابن جرير وابن المنذر عن الضحاك في قوله تعالى وسبح بحمد ربك حين تقوم قال حين تقوم ال صلوة تقول هؤلاء الكلمات سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك قال ولا يوجه فيه خلاف الشافعي واسحق بن راهويه ومن تبعهم فقد ألوا بحمد المصلي بين الدعاء والتوجيه مستدلين بما رواه الطبراني كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم إذا افتتح الصلوة قال وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض خنيقاً وما أنا من المشركين سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا من المسلمين قال العيني في إسناده عبد الله بن عامر ضعه جماعة كثيرة وعن ابن معين أنه ليس بشيء انتهى وقرئ لي به من حديث جابر بن عبد الله قال كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم إذا افتتح الصلوة قال سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض خنيقاً ما أنا من المشركين أنا من المسلمين انصرفت نفسي وأنت ربّي وأنا عبدك اعظمت نفسي واعتزيت بك يا غفرل ذنوبي جميعاً لا يغفر الذنوب إلا أنت وأهدني لأحسن الأخلاق لا يهدي لأحسنها إلا أنت واصبرني عني سيئها لا يضرني سيئها إلا أنت لبك وسعديك وأخبر كل بهديك وأنا بك واليك تباركت تعاليت استغفر لك أتوب إليك ويظهر من هذه الرواية أخذ الشافعي فلم يقل بالشأن واكتفى على التوجيه والتحقيق أن معنى قوله في هذا الحديث كبر ثم قال أي بعد الشنم كما يظهر من روايته الأخرى لصحة هذه الأحاديث ونظائرها اختار أبو يوسف أيضاً الضم لکن إلى قوله وأنا من المسلمين لاكتفاء أكثر الرواة على هذا القدر واختلفوا على قوله في وقت التوجيه فقال بعضهم إن شاء قدم التوجيه على الشأن وإن شاء أخره ذكره الطحاوي وغيره وذكره قاضي خان أنه يقدم الشأن على التوجيه وهو الأصح كما في المجتبى وكذا اختلفوا في أنه هل يقول أنا من المسلمين أو أنا أول المسلمين قال الزاهد في المجتبى لا صح أن يقول أنا من المسلمين لأن الأول كذب وفي فساد الصلوة به اختلاف المشائخ انتهى وفي النهاية لوقال أنا أول المسلمين اختلف المشائخ فمنهم من يقول تفسد صلاته لأنه كذب ومنهم من يقول لا تفسد لأنه يحمل على أنه أراد بقراءة القرآن لا بالنبأ عن نفسه انتهى وفي الجهر الرائع لوقال أنا أول المسلمين اختلفوا في فساد الصلوة به الأصح عدم الفساد وينبغي أن لا يكون فيه خلاف لما ثبت في صحيح مسلم من الروايتين بكل منهما وتعليل الفساد بأنه كذب مع رد

لأنه إنما يكون كذا إذا كان مخبراً عن نفسه لا نالياً وإذا كان مخبراً عن الفساد عند الكل انتهى قلت هكذا ذكر ابن أبي حنيفة  
فقد مضى صاحب الجرح وهو حاديه وتبعها صاحب المال المختار في خبره من المتأخرين والظاهر أن حذف الأول أصح كما ذكره  
القهستاني وغيره وصححه الروايتان عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم لا ينافيه فإن قوله أنا أول المسلمين صادق في  
حقه لأنه صلى الله عليه وعلى آله وسلم أول من دخل في الإسلام وأما في حقنا فهو كاذب لا يقال هو ليس بصادق في حق النبي صلى  
الله عليه وعلى آله وسلم أيضاً إذ قد سبقه في هذا الوصف إبراهيم عليه السلام والتسليم قال الله تعالى إذ قال  
له ربهم أسلم قال أسلمت لرب العالمين وقال تعالى ما كان إبراهيم يهودياً ولا نصرانياً ولكن كان حنيفاً مسلماً وما كان من  
الذين أتوا الإسلام معنا فكذلك معنى الانقياد لاهل الدين الحاصل إذ لم يكن لوجود في ذلك الزمان وأما في قوله وأنا أول المسلمين  
فالمراد هو هذا الدين كما قال الله تعالى إن الدين عند الله الإسلام ولا شك في أنه عليه الصلوة والسلام متفرد وسابق  
في هذا الوصف والقول بأنه إنما يكون كذا إذا كان المصل إذا كان مخبراً عن نفسه وأما إذا كان نالياً فإن كما ذكره صاحب النهاية  
والجرح وغيرهما ففيه أن قراءة التوجيه في هذا الموضع ليس من حيث أنه قرآن بل من حيث أنه ذكر وأقر بالعبودية وخبر  
عن نفسه فيكون قوله وأنا أول المسلمين كذا باقياً قطعاً ونقيداً لما ذكرنا في النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم لفظ أول تارة  
وأثبت أنه تارة ولو كان المنظور قراءة القرآن لما تركه وأيضاً الواضح في القرآن قل إن صلاتي ونسكي لله المقصود قراءته  
لما حذف قل كما في قراءة قل يا أيها الكافرون وأمثاله وتوحيده أيضاً أنه لم يقل أحد بتقديم التعمود على التوجيه ولو كان  
المقصود منه قراءة القرآن لقالوا بتقديمه عليه بناء على المختار من أن التعمود تتبع القراءة وأيضاً قوله في وجهته الحياة  
من سورة الأنعام وقوله إن صلاتي ونسكي لله من موضع آخر منها وقراءة القرآن في الفرائض على هذه الكيفية بأن  
يقرأ من ههنا آية ومن ههنا آية مكرهة عندهم ولم يقل أحد بكراهة التوجيه المذكور فدل من هذا كله أن المقصود من  
التوجيه في ابتداء الصلوة هو ما ذكرنا لا القراءة فاحفظ هذا فإنه من سوانح الوقت هذا كله عند ابن يوسف وأما  
عند محمد وإبي حنيفة ومن تبعهما فالتوجيه ليس بمسنون كما ذكره المصنف وأجابوا عن الأحاديث المذكورة بأنها  
محمولة على صلوة التجهيز وغيرها من النوافل يدل ما رواه أبو عوانة والنسائي أنه صلى الله عليه وعلى آله وسلم كان إذا قام  
يصل تطوعاً قال الله أكبر وجهته وجهي للذي أتخبر فيكون مفسراً لما في خبره بخلاف سبحانه الله وحده فإن الأحاديث الواردة  
فيه تدل على أنه الأمر المستقر في الفرائض كذا في فتح القدير وفي المجتبى لا يقول أن وجهته التي في الفرائض عندهما  
لا قبل التكبير ولا بعده وهو قول ابن يوسف في الأصول وأنفقوا على أنه يقرأ في النوافل بعد الشاء انتهى وفي البحر الرائق يذكر  
حمل الأحاديث على التافلة ما رواه ابن حبان في صحيحه كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم إذا قام إلى الصلوة  
المكتوبة يتجهج بين يديها ومنهم من أجاب بأن ذلك كان في أول الأمر يدل عليه أن عمر رضي الله تعالى عنه حين جهزهم  
بالثناء فقط ليقندى الناس به ويعلو منه فهو ظاهر في أنه الذي كان آخر الأمر في الفرائض انتهى قلت الأظهر  
أن يأتي المصل في الفرائض بالثناء وحده مرة ويضموع التوجيه أخرى عملاً بالأحاديث الواردة في ذلك وإرجاع جميع  
روايات الضم إلى النوافل مشكلاً وقال علي القاري في شرح النقاية الأظهر أن يأتي بالتسبيح تارة وبالتوجيه أخرى لعدم  
ورود الجمع بينهما انتهى ولا يخفى عليك ما فيه فإنه قد ورد الجمع أيضاً في بعض الروايات كما ذكرناه فافهم في رواية  
ابن مردويه في كتاب الدعاء وابن أبي شيبه زيادة وجل ثناؤك في الشفاء وترى الحافظ أبو شجاع في كتاب الفردوس عن

## ش اراد بالثناء سبحانك اللهم

ابن مسعودان من احب الكلام الى الله تعالى قول العبد سبحانك اللهم محمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك وجل ثناؤك ولا اله غيرك وانقص الكلام الى الله ان يقول الرجل للرجل اتق الله فيقول عليك نفسك قال في الهداية جل ثناؤه ولا اله يذكرك في المشاهير فلا يأتى به في الفرائض انتهى في البنائية قال السروجي زاد محمد هذا في كتاب الحج على اهل المدينة وفي شرح الطحاوي ليس عن القدماء قول في جل ثناؤه ولو قال به لا بأس به انتهى وقال صاحب الهداية في مختار النوافل قوله جل ثناؤه لم يذكر في المشاهير ما جرى فهو في صلوة التيمم انتهى وهذا يؤيد ان قوله في الهداية فلا يأتى به في الفرائض له مفهوم اي ويأتى به في النوافل وفي البحر ان زاد جل ثناؤه لا يمنع وان تركه لا يؤمر في الكافي انه لم ينقل في المشاهير وفي البداهة ان ظاهر الرواية الانتصار على المشهور فالحاكم ان الاول تركه في كل صلوة نظر الى الحافظة على المهرى من غير زيادة عليه في خصوص هذا المثل وان كان ثناء لله تعالى انتهى **قلت** هكذا ذكر صاحب الدر المنثور في كتابه وقد سبق بما الى ذلك ابن امير حاتم وليس بشيء فان جل ثناؤه ايضا امر في بعض الاخبار بتركه في المشاهير فينبغي تركه في الفرائض نظر الى الحافظة على المشاهير وزيادته في النوافل نظر الى بعض الروايات كما ذكر في المختارات وعلى هذا فيجب قول المحلل في شرح المنية الصغير وان زاد جل ثناؤه لا يمنع من زيادته وان سكنت عنه لا يؤمر به لانه لم يذكر في الاحاديث المنثورة والاولى تركه الا في صلوة الجنازة انتهى على ان معناه الاول تركه في جميع الفرائض الا صلوة الجنازة فانها من فروض الكفاية لكن لا بأس بزيادته فيها فالمستثنى منه الفرائض لا مطلق الصلوة حتى يكون معناه الاول تركه في جميع الصلوات الا في صلوة الجنازة لما عرفت من انه لا بأس بزيادته في النوافل وفي سبب الانهشهرج ملحق بالبحر تأخر عن المحلل الاول تركه جل ثناؤه الا في صلوة الجنازة وهكذا في الدر المنثور في غير ذلك الطحاوي في حواشي مراق الفلاح لعل وجه الفرق ان صلوة الجنازة يطلب فيها الدماء فهو محالها اليق تنبيه قد ورد في الاحاديث المروية في الصحاح والسنن كثير من الادعية دعائها رسول الله صلى الله عليه وعلى اله وسلم بعد تكبير الاحرام قبل القراءة واستدلت الشافعية بها فجوزوا قراءتها في الفرائض ايضا واما اصحابنا فحملوا كل ذلك على النوافل بدليل ما صرح في بعض روايات السنن انه صلى الله عليه وعلى اله وسلم كان يقولها في التطوع وصلوة الليل والحق ان ارجاع كل ما اليه مشكل لتصرح قوله في الفرائض في بعض الروايات ولو لاحقنا بطول المقام لفصلت العلم **قوله** اراد بالثناء سبحانك اللهم الخ يريد انه ليس المراد بالثناء الثناء مطلقا بل الثناء المتعارف وهو سبحانك اللهم محمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك وشرح هذه الكلمات وان كان مذكورا في البنائية والبحر غيرهما لكنه لما كان مختصرا اختار وغرضنا في هذا التاليف التوضيح لزم علينا ان نشرحها شرحا يكشف العلم من قول اضطربت كلما تهتم في تحقيق لفظ سبحان فانه من قال انه مصدر سبح لازم ما يقال سبح الماء سبحا اذا ذهب في الارض وابتعد واليه مال الفير وزيادته في القاموس وفي شرح ديباجة اللغات ومنهم من قال انه علم للتسبيح دائما وهو على جنس كاسامة الاسد واستدلوا عليه بقول الاعشى سبحان من علقمة الفاخر وهو من قصيدة طويلة له وسببها على في حواشي تفسير البيضاوي للحفاجي انه لما تنازع علقمة بن علاثة وابن عمه عامر بن الطفيل الصحابي ان يرضى الله عنهما على ما جرت به عادة في الجاهلية في الشرف وعوى الكبر وكان علقمة كرميا ثيبا وعامر عامر سقيها وساقا ابلا كثيرة التسبيح لمن قرأه الفضل وطال النزاع بينهما هاب

(التمهيد - ٥٠)





وبالتوجيه قراءة اى وجهت وجهي بعد التحريم وهو يتعدى

المفرد والتقدير سبحتك بجميع الالهة يا الله سبحنا ونحمدك وذكره القمستانى **والثالث** ان تكون الواو حالية اى وقد اشتغلت بشرك **والرابع** وهو اضعفها ان تكون زائدة قال القمستانى لا ينبغي ان يقال زيادة الواو لانها ليست بقباس انتهى وفي الظهيرية عن ابى حنيفة انه لو قال سبحانك اللهم لمحمد بكبحذ والواو لا بأس به لعدم تغير المعنى وعلى هذا فالباء اما لا الاستدلال بسبحك تسبيحا متلبسا بغيره ولو للمصاحبة كذا قال الخطاوى فى حواشى مرقا الفلاح وقوله تبارك اسمك معناه دام او ثبت ونفزه اسمك وهو فعل لا يتصرف لا يستعمل الا لله تعالى من البركة وهو الخير الدائم لكثيرا من تكاثر خير اسمائك الحسنى مشتق من برك الماء فى الحوض اى دام او من برك الابل وهو الثبوت كذا قال الخطاوى وهو يشعر بان اضافة الاسم الى التكليف واستغراقية ويمكن ان تكون عهدية والمراد به علم تعالى ومعنى قوله تعالى جدا طارفعنه سلطانك وعظمتك فان الحجة بفتح الحاء يطلق على اب الاب واب الام وعلى شاطئ النهر على العظمة وهو المراد ههنا كذا قال الخطاوى وقوله لا اله غيرك يفتح هاء وضمها وفتح الاول ورفع الثانى وبالعكس كما فى المحيط والمشهور هو الثانى بناء على ان اله اسم للا اله الذى هل فى الجنس غيرك خبره ويرد عليه ان المقصود ههنا انما هو نفى تعدد الاله فى الوجود لا نفى مغايرة الله تعالى به والمستفاد بهذا الكلام هو هذا لادالك وجوابه اننا لانسلم ان المقصود هو ما ذكره المولى بل المقصود الاصل من وضع هذه الجملة ما نفاه لان وضعها انما هو لرد اعتقاد المشركين القائلين بمغايرة بعض الالهة له تعالى وتوالتنا ذلك فنقول نفى مغايرة ما سوى الله تعالى من الالهة به يستلزم نفى الوجود عنه اذ لم يقل احد بوجود الاله الا شرا مع كونه عين الله تعالى كذا قيل ولاولى ان يقال الخبر ههنا محذوف كما فى لا اله الا الله وغيرك صفة اجريت على محل اسم لا اله الا اله غيرك موجودا وفى الوجود او ممكن ونحو ذلك كذا فى حواشى التلويح وغيرها **قولهم** وبالتوجيه قراءة اى وجهت انحر معنى التوجيه الاقبال وتخصيص الوجه بالذكر لكونه اشرف ارب السجود وذكر الصفورى فى زبدة المجالس ان الانسان لما سجد بوجهه اكرمه الله تعالى برفع الطعام الى وجهه بخلاف سائر الحيوانات حيث ينخفضون الوجوه للطعام اما شاء الله تعالى ولا يبعد ان يكون المراد بالوجه الذات كما فى قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا فمروا بوجوه الله ومعنى فطرو السموات والارض خلقها وفى جميع السموات واذا الارض اشارة الى تمايز طبقات السماء وفصل بعضها عن بعض بخلاف طبقات الارض وتقديم السموات عليه لكونها اشرف وفيه خلاف بينهم مذكور فى موضعه والحنيف المائل عن الشيء والمراد به المائل عن الباطل الى الحق والنسك بضم النون والسين الطامع والعبادة والحيا والمات مصدران كذا فى البناء **قولهم** بعد التحريم قيدة به لتكون المسألة وفاقية فان فى التوجيه قبل التحريم اختلاف واختار المتأخرون الوجود قرائته قبله قال فى الهداية الاولى ان لا يأتى بالتوجيه قبل التكبير لتصل النية بالتكبير هو الصحيح انتهى وقال فى البناء ناعلا عن النظم لا يقرأ فى الفراغ اى وجهت انحر لا قبله ولا بعده ولا بعد الشاء وهو قول ابى يوسف فى الاصل واختار المتأخرون انه يقول قبل الا فتتأخر انتهى وفى فتاوى قاضى خان عند ابى حنيفة ومحمد لو قال ذلك قبل التكبير لا حضار القلب فهو حسن انتهى وفى النهاية قال المتأخرون يقول قبل التكبير منهم الفقيه ابو الليث لانه ابلغ فى العزيمة وليكون علامة لارى فى الاخبار ومنهم من يقول لا يستحب ذلك لانه يؤدى الى ان يطول مكثه فى الحجاب قائما مستقبلا القبلة انتهى **قال** ويتعدى الكلام فى التعوذ فى مواضع فى حكمه فى موضع وفى لفظه اما الاول فذهب عطاء الى وجوب عند قراءة القرآن



للقراءة لا للشأن، ش الحثارة، التعوذ تبع للقراءة لا تبع للشأن، هم في قوله المسبوق لا الموتش مبتاء على أن المسبوق  
 كيفية، ان يقول استعبد بالله من الشيطان الرجيم على ما اختاره الهندوان وهو اختيار حمزة من القراءة واختيار شمس الرمي  
 ان يقول اعوذ بالله وهو قريب من الاول وهو ظاهر المذهب انتهى وفي فتاوى قاضي خان الحثارة في التعوذ هو اللفظ المنقول للعود  
 بالله واختار ابو جعفر استعبد بالله انتهى وفي البحر المختار عندنا اعوذ بالله وهو قول الأكثر من اصحابنا لأنه المنقول من استعادت  
 صلى الله عليه وعلى آله وسلم وهذا يضعف ما في الهداية من ان الاول ان يقول استعبد بالله وذكر في البدائع انه لا يزيد بعد  
 التعوذ ان الله هو السميع العليم يعني كما اختاره نافع وعامر لان هذه الزيادة من باب الشناء وما بعد التعوذ محل القراءة لا محل الشناء  
 انتهى وفي فتح القدير اختار المصنف استعبد وغيرها اعود لان استعبد طلب للتعوذ وقوله اعوذ مطابق لمقتضاها انتهى  
**قال** للقراءة لا للشأن، هذا قول محمد خافق ابي يوسف وذكر الشيخ خواهرزاده والامام الزاهد الصغار في شرح كتاب  
 الصلوة ان قول ابن حنيفة مثل قول محمد واحالة الى الزكيات وقال في الذخيرة قد طلبنا قول ابن حنيفة في الزكيات  
 واستقصينا في ذلك فلم نجد شيء من الكتب لظاهره وقد رأيت في متفرقات الفقيه قول محمد في رواية الحسن عن  
 ابن حنيفة انتهى وفي النهاية التعوذ تبع للشأن عند ابي يوسف لأنه شرع بعده وأنه من جنسه لأنه دعاء كما لا بد من التعوذ  
 ما كان بعده وعندنا تبع للقراءة لأنه شرع لاقتسام القراءة فكان كالشرط لها وشرط الشيء ما يكون تابعا للشرط وان كان  
 سابقا عليه انتهى وفي جامع الرموز نقلا عن المحيط يوجد ذكر ابن حنيفة مع محمد في شيء من الكتب وفي المنظومة وشرحهما  
 ليس عنده رواية انتهى وفي البحر ذكر في الهداية وجماعة الخلاف بين ابي يوسف والصاحبين وفي عامة نسخ الميسر و  
 المنظومة وشرحها بين ابي يوسف ومحمد ولم يذكر في البحر رواية بل وذكر في الميسر رواية عن محمد كما عن ابي يوسف  
 فلذا والله اعلم صاحب الخلاصة انتهى وذكر في مجمع الانهار في شيء من ابي حنيفة مثل قول ابي يوسف ايضا قوله  
 المختار الحثارة اختيار قول محمد انه تبع للقراءة مذکور في كثير من الكتب كالكافي وشرح الهداية والاختيار شرح المنية  
 وجهه انه موافق لقوله تعالى فاذا قرأت القرآن الآية وفكر في الخلاصة ان الاصح هو قول ابي يوسف قال عل القاسم  
 في شرح النقاية كيف يكون اصح وهو مخالف لظاهر القرآن **فرع** قال في الذخيرة اذا قال الرجل سحله الله الرحمن الرحيم  
 فان اراد به قراءة القرآن يتعوذ قبله للآية وان اراد افتتاح الكلام كما يقرأ التلخيص على الاستاذ لا يتعوذ قبله لأنه لا يرد  
 به قراءة القرآن الا ترى ان رجلا لو اراد ان يشكو فيقول الحمد لله رب العالمين لا يحتاج الى التعوذ قبله وعلى هذا  
 الجنب ان اراد بذلك القراءة لم يجز او افتتاح الكلام جائز انتهى ملخصا وقال صاحب البحر في المصنف بقراءة القرآن  
 لا يشترط الى ان التلميد لا يتعوذ اذا قرأ على ستاذه كما نقله في الذخيرة وظاهره ان الاستعادة لم تشرع الا عند قراءة  
 القرآن او في الصلوة وفيه نظر ظاهرا انتهى وقال صاحب النهر الفائق اقول ليس ما في الذخيرة في المشروعية وعددها بل في  
 الاستئذان وعددها انتهى فالحاصل انه اذا اراد ان يتكلم بشيء فأكبر كان قرأنا وقصد به القراءة تعوذ قبله ويسل وكل  
 منها سنة سواء كان في الصلوة او غيرها وان لم يكن قرأنا بل كلاما آخر وكان قرأنا ولم يقصد به القراءة بل احاء الشكر  
 ونحوه لا يسن قبله التعوذ وان كان مشروعا وقد يسن التعوذ في غير الكلام ايضا كوقت دخول الخلاء حيث يسن  
 اعود بالله من الخبث والخبائث فافهم في زيادة التحقيق في هذا المقام مذکور في رسالتنا احكام القنطرة في احكام الصلاة  
 فارجم اليها قال في قوله المسبوق لا المؤمن الفاء للتفريم على ما ذكره سابقا من ان التعوذ تبع للقراءة لا للشأن وفرع عليه





## صوميسى لا بين الفاتحة والسورة

ثم يركع وان لم ينل على ظهر ذلك بل نحن خلافه وشك نبيركم ويتابع الامام ويتراءى الشاء لثلاث نغمة الركعة كذا في المنية وشكها  
 وفيها ايضا ان ادرك الامام في القعدة الاولى والاخيرة قال بعضهم يكبر ويقعد وقال بعضهم ياتي بالشاء والاولى في التحصيل فضيلة  
 زيادة المشرك في القعدة انتهى لكن حزم قاضيان بالثاني كما نقلنا يدل على انه المختار عنده وهو الاصح فافهم وفيها ايضا  
 لا يتعوذ الا بعد الشاء كما لا يحام وذكر الفقيه ابو جعفر في النوادر انه ان كبر وتعوذ ونسى الشاء لا يعيد ولا ان كبر وبدأ بالقراءة  
 ونسى الشاء والتعوذ او التسمية لفوات محلها ولا يسمي عليه كما ذكره الزاهدى انتهى وفي الخلاصة لو نسي التعوذ حتى قراء الفاتحة  
 لا يتعوذ بعد ذلك انتهى قال شاحر المنية يفهم منه انه لو تذكر قبل كمالها يتعوذ وحسب ينبغي ان يستأنفها انتهى ولا يخفى  
 عليك ما فيه فان الظاهر ان معنى قوله حتى قراء الفاتحة حتى شرع في قراءة الفاتحة فكما يدل عليه ما نقله عن الفقيه ابو جعفر  
 كيف لا وبعد الم شروع فات محل التعوذ فلو فرض القراءة لقراءة ثم فرض الغرض للسنة وهو لا يجوز عندهم كذا ذكره في المختار  
**فائدة** المعنى في الاستعاذة ان الشيطان عدو لك وانت تحمده كما قال صلى الله عليه وعلى آله وسلم رجعا الى الغزو والكبرى  
 من الصغرى وانما سماها كبرى لانه باطن وانت لاتراه وهو الشك كذا في الضمير **قلت** الحديث الذي ذكره مذكور على السنة  
 الفقهاء بالفاظ مختلفة فمنهم من يذكر بهذا اللفظ ومنهم من يذكره بلفظ رجعا من الجهاد الاصغر الى الجهاد الاكبر  
 قالوا وما الجهاد الاكبر يا رسول الله قال جهاد القلب وقال الحافظ ابن حجر في التلخيص احاديث الكشاف حديث  
 انه صلى الله عليه وعلى آله وسلم رجع من بعض غزواته فقال رجعا من الجهاد الاصغر الى الجهاد الاكبر هذا ذكره  
 الثعلبي بغير سند واخرجه البيهقي في الزهد من حديث جابر قال قدم على رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم قور غزاة  
 فقال قد مت خير مقدم من الجهاد الاصغر الى الجهاد الاكبر قال مجاهدة العبد هواه وقال فيه  
 ضعف قلت وهو من رواية عيسى بن ابراهيم عن يحيى بن يعلى عن ليث بن ابي سليم والثلاثة ضعفاء واورثه النسائي في  
 الكبرى من قول ابراهيم بن ابي عتبة احد التابعين من اهل الشام انتهى كلامه في الدر المنثور للسيوطي وفي الخطيب  
 في تاريخه من حديث جابر قال قدم رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم من غزاة لفقالم قدم خير مقدم وقد من  
 الجهاد الاصغر الى الجهاد الاكبر قالوا وما الجهاد الاكبر يا رسول الله قال مجاهدة العبد هواه قال ويسمى آخر الكلام ههنا  
 في مواضع الاول هل هي سنة او واجبة الثاني هل هي اية من كل سورة ام لا الثالث في محلها الرابع في صفته فقرأتها  
 اما الاول فيل الشيوخ حافظ الدين النسفي في كتبه وقاضيان وصاحب الخلاصة بل جمهور اصحابنا الى انها سنة وذكر  
 الزيلعي في شرح الكلز ان الاصح وجوب قراءتها وكذا ذكره الزاهدى عن الحسن وقال ابن وهبان في منظومته  
 ولو لم يسلم ساهيا كل ركعة فيسجد اذ ياتي بها قال الاكثر وهذا هو الاحوط فان الاحاديث الصحيحة تدل على  
 مواظبة صلى الله عليه وعلى آله وسلم عليها كما الثاني فذهبنا ومذهب الجمهور انها ليست اية من سورة لامن الفاتحة  
 ولا من غيرها وعند الشافعي اية من الفاتحة قوله لا واحد او من كل سورة في قول مشهور عنه واما الموضع الثالث ففي  
 رواية عن ابن حنيفة ان محلها اول الصلوة والصحيح ان محلها اول كل ركعة واكثر المشائخ على هذا ونقل في الكفاية  
 عن الحسن انه قال الاحسن ان يسمى في اول كل ركعة عند اصحابنا بخلاف ومن زعم انه يسمى في الاول فحسب  
 فقد غلط لكن الخلاف في الوجوب ففي اية العمل عن ابن حنيفة انه يحب التسميت في الثانية كوجوبها في الاولى

حديث رجعتا من الجهاد الاصغر الى الجهاد الاكبر

ويسرهن نفس اى الشك والتمش والتسمية خلاف الشافعي في التسمية بناء على انها آية من الفاتحة عند لا عندنا  
كثير من الاحاديث الصحاح وارد في نه عليه السلام والخلفاء الراشدين كانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين ثم قرأوا  
وفي رواية الحسن عن ابنه لا تحب الا عند الافتتاح والصحيح وجوبها في كل ركعة واستدلوا عليه بالاحتياط لاختلاف العلماء  
في انها آية من الفاتحة او لا فكان الاشيان بها الخروج من الخلاف واما في اول كل سورة فليست بواجبة ولا احسن الاثيان  
بها خروجا عن الخلاف واما الموضوع الرابع فعندنا ليس فيها السر وكذا عند احمد في اصح الروايتين عندنا وعند الشافعي  
السنة فيها ان الجهر كذا في غنية المستمل وغيره وعندنا مالك على ما هو المشهور عند كراهة التعود والبسلة في الفريضة كما في  
المقدمة العزيزية وقال في المداونة لا يقرأ البسلة في الفريضة سرا ولا جهرا الا الامام ولا غيره وذلك في النافلة واسعد ان شاء  
قرا وان شاء ترك واستدل القرافي على ترك البسلة بقول انس صليت خلف النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم واني بكر وعمر غنما  
فكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين لا يدرون يسبحوا به الرحمن الرحيم في اول القراءة ولا في اخرها كذا في المنظر الوفية شرح  
والمقام طويل الذي قد فرغنا عن التفصيل فيه كما ينبغي في احكام القنطرة في احكام البسلة فاغنا ذلك من زيادة التفصيل  
قال ويسرهن هو المروي عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم والمأثور عن ابن مسعود رواه عنه ابن ابي شيبة  
محمد بن الحسن في كتاب الاثار عن ابراهيم النخعي قال اربع يخفيهن الامام التعود والتسمية وتسبيحناك الحمد وعبدك وامين  
ودرو عبد الرزاق في مصنفه عنه قال حسن يخفيهن الامام فزاد ربنا لك الحمد قوله بناء على انها آية من الفاتحة  
عنده انما اختلفوا فيه على قول تسعة ولكل وجهة هو موليها فاختار الشافعي انها آية من سورة الفاتحة بل ومن كل سورة  
وقد ذهب متقدمي اصحابنا انها ليست آية من القرآن انما انزلت للفصل بين السور واختار المتأخرون من اصحابنا انها  
آية من القرآن انزلت للفصل لكن لا من سورة وقروا عليها من لم يقرأ البسلة في صلوة التراويح في تمام القرآن مقر واحدة  
ايضا لا تنادي سنته وهذا هو الاصح كما حققنا لفتنا في حواشي الكشف والزليعي في نصب الراية لاحاديث الهداية  
وغيرها وتفصيل جميع المذاهب مع ذكر دلالتها والجواب عنها ما ذكر في رسالتنا احكام القنطرة في احكام البسلة فلتطالع  
قوله وكثير من الاحاديث الصحاح اه قروي مسلم وابو نعيم في حلية الاولياء عن عائشة قالت كان رسول الله صلى  
عليه وعلى آله وسلم يستفتح الصلوة بالكبير والقراءة وترى مسلم والخطيب من حديث انس قال صليت خلف  
رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وخلف ابن بكر وخلف عمر وخلف عثمان فكانوا يستفتحون القراءة بالحمد لله رب  
وفي رواية لا يعل عنه فكانوا يستفتحون القراءة في ما يجهر به بالحمد لله رب العالمين وفي رواية الطبراني في معجمه وابن خزيمة  
والطحاوي عنده فكانوا يسرون ببسما الله الرحمن الرحيم وفي رواية ابن حبان والنسائي عنه فلم اسمع احدا منهم يجهز  
وذكر الترمذي ان الاسلام بالبسلة هو مذاهب ابن بكر وعمر عثمان وعلي وغيرهم من الصحابة والتابعين واما روايات  
الجمهور فكما هي ضعيفة ساقطة عن الاعتبار وعلى تقدير شيوئها يمتثل ان يكون الجهر بها احيا للتعليم وقال بعض  
اصحابنا انه منسوخ كان في اول الاسلام وتحقق كل ذلك مع مالك وعليه بسوطي رسالتنا المذكورة فلتطالع  
فانها منسوخة في ما يقرأ في غير اى قدر الواجب الذي علم سابقا من الفاتحة وسورة معها او قدرها ما كان او  
منفردا لا الموت كما سياتي في التبيين عند قول صاحب الكزوري الفاتحة وسورة وثلاث آيات اما  
الفاتحة والسورة فواجبان على ما بينا لكن الفاتحة اوجب حتى يومئذ لا إعادة بتركها دون السورة وثلاث آيات تقوم مقام

ويؤمن بمد وكذا الضالين

السورة في النجاء فكذلك انتهى قال صاحب المحرر في نظرها هولا على منهما واجب اتفاقا وترك الواجب تثبت كراهة التحريم وقد قالوا كل صلاة أدت مع كراهة التحريم يجب أمانتها فتعين القول بوجوب إعادة ذلك السورة وما يقوم مقامها كذلك الفاتحة نعم الفاتحة أكد في الوجوب من السورة للاختلاف في ركبتها دون السورة والأكاديمية لا تظهر في ما ذكره لأن وجوب الامادة حكم ترك الواجب مطلقا لا الواجب المتأكد وإنما يظهر في الآثم لأنه مقول بالتشكيك كما قد مناه انتهى **قلت** لعل مستند الزيلعي في ما ذكره من إفراد ابن خزيمة عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم قام فصلى ركعتين لم يقرأ إلا بفاتحة الكتاب وقرأ بوعبيد عن ابن المنهال سيار بن سارة أن عمر بن الخطاب سقط عليه رجل من المهاجرين وهو يتجهد بالليل يقرأ بفاتحة الكتاب لا يزيد عليها ويسبح ويكبر ويقرأ فصار الرجل ذكر ذلك لعل عمل ليست تلك صلاة الملائكة قال السيوطي في الدر المنثور فيه أنه اذن للملائكة قراءة الفاتحة فقط وذكر ابن الصلاح في فتاواه أن قراءة القرآن خصيصا أدبتها البشرون الملائكة هو أنهم يحضون على سماع من الأنس انتهى فهذا ان الروايتان وامثالهما تشهد عدم وجوب إعادة بترك السورة لكنه ليس موافقا للمذهب فافهم في فتح القدير الواجب بدلا لفاتحة ثلث آيات قصار وأية طويلة سواء كان ذلك سورة أم لا نظر في رواية لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب معها غيرها بقرآن يقال ثبوت الوجوب بهذا الظن إنما هو إذا لم يعارضه معارض كنه ثابت بقوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم لا إله إلا الذي خففت صلاته لما علمه فكيف قرأ ما تيسر معك من القرآن ومقام لتعليم لا يحسن في تأخير البيان فلو كانت واجبتين للنس عليه ما له والجواب عنه بأن وجوبها كان ظاهرا ولم يظهر في الحال حفظها فقال له فقرأ ما تيسر معك أي سواء كان ما معك الفاتحة أو غيرها وفي سنن ابن داود في حديث المسئ صلاته إذا نيت فتوجهت إلى القبلة فكيف قرأ ما من القرآن وما شاء الله أن تقرأ وفي رواية رواها قال فيها فتوضأ ثم قرأ ما شاء الله ثم قرأ ما كان معك قرآن فقرأ ما شاء الله وكبره وهله فاول في الجمع الحكم بأنه قال له ذلك كله ثم الرواية رواها المعنى انتهى **فروعه** في الفتية برمز خير الوبري شك قبل السورة في أنه هل قرأ الفاتحة أم لا يتخير فإن لم يثبت له رأى يستدرك السورة لا غير ويترتب يوسف المزجاني الصغير يقرأ الفاتحة ثم السورة واليه أشار الصباغى ويترتب شرف الأمانة الملكي قرأ الفاتحة على قصد الثناء والمدح ينبغي أن لا ينبغى عن القراءة ويترتب الفتاوى الصغير والركن الصباغى تجزئة انتهى وفي البحر أعلم أنهم قالوا أن القرآن يتغير بالعزيمة فأورد الحاشي بأن العزيمة لو كانت مغيرة له لكان ينبغي أنه إذا قرأ الفاتحة في الأولين بنية الداء لا تكون مجزئة مع أنه نصوا على أنها مجزئة فاجاب بأنها إذا كانت في محلها لا تتغير بالعزيمة حتى لو لم يقرأ في الأولين فقرأ في الآخرين بنية الداء لا تجزئه انتهى **قلت** لو قرأ بعد الفاتحة ثلث آيات منها أو كبرها هل تجزئه في أداء الواجب وعدم وجوب إعادة لم أر صريحا سوى قولهم تكرر الفاتحة في ركعة غير مشروع وظاهر اطلاقهم أن الواجب قدر ثلث آيات سوى الفاتحة حيث لم يقيدوا بقيد من غيرها أنه تجزئه لكن كلفوا الروايات يتنافيه وهو الحق بالنظر الدقيق **قال** ويؤمن أي يقول المصلح ما كان أو منفرح أمين بمد قوله ولا الضالين وهو على ما قال الجوهري ونحوه من أرباب اللغة مددور ومقصود وتشديد الميم خطأ وهو مبنى على الفتح مثل ابن وكيف واختلفوا في معناه فحل عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال مدناه

افعل وقال فتأذنه كذلك يكون وقال عبد الرحمن بن زيد أمين كثر من كثرة العرش لا يعلم تأويله إلا الله وقال أبو بكر الوراق  
أمين قوة للمدعاء وقال عطية العوفي أمين كلمة عبرانية وسر بآية لا عربية هذا كله ما ذكره الثعلبي وقال الواحدى  
في أول كتابه البسيط أمين فيه لغات ألمد وهو المستحب لما روى عن علي بن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان  
إذا قال ولا الضالين قال أمين يمد بها صوته والقصر كما قال عمر بن الخطاب ما بيننا بعداء ولا مالة مع المد روى ذلك  
عن حمزة وأكسأ والتشد يد مع المد روى ذلك عن الحسن والحسين بن الفضل وشحقت ذلك ما روى عن جعفر  
الصادق أنه قال معناه قاصدين نحوكم وانت أكرم من أن يجيب قاصدا وتحكى عن أبي اسحق إن قال معناه اللهم استجب  
وهي كلمة واقعت في موضع الاستجابة كما أن صه موضوع للسكوت انتهى وفي الأكمال شرح صحيح مسلم للقاضي عياض العرو  
في أمين المد وتخفيف الميم وحكى ثعلب في القصر أنكروه غيره وقال إنما جاء مقصورا في ضرورة الشعر هي كلمة عبرانية  
عربت مبنية على الفتح وحكى لداودى تشديد الميم مع المد وهي لغة شاذة انتهى وفي تهذيب الأسماء واللغات للتو  
ناقل عن ابن قزوين بضم الفهافين صاحب مطالع الأنوار أمين مطول الألف ومقصود أنكر أكثر العلماء تشديد الميم أنكر  
ثعلب قصر حمزة الألف ضرورة الشعر وصححه يعقوب في الشعر غيره واختلف في معناه قليل كذلك يكون وقيل هو اسم  
من أسماء الله أصله القصر فدخلت عليه حمزة النداء وهذا لا يصح لأنه ليس في أسماء الله تعالى اسم مبنى مع ان أسماء  
لأنثى الأقران أو سنة متواترة وقد عدم الطريقان في أمين انتهى وفي فتح الباري كونه من أسماء الله تعالى رواه عبد البر  
عن أبي هريرة بسند ضعيف وأنكره جماعة انتهى وفي المستقصى شرح النافع عن ابن عباس قال سألت رسول الله صلى  
عليه وسلم عن معنى أمين فقال فعل وقيل أمين تعريب هين أي هين يخوهم أو هي ميايد انتهى وفي الهداية  
المد والقصر فيه وجهان والتشديد خطأ انتهى قال العيني في شرحها ألمد كفساد الصلوة ههنا لأن فيه خللا وهوان  
الفساد قول ابن حنيفة وعند ههنا لا تفسد لأنه يوجد مثله في القرآن وهو قوله تعالى ولا آمين البيت الحرام وعلى قومها  
الفتوى فلذلك لم يتعرض له انتهى وفي الخلاصة المد اختصارا لفقهاء لموافقة المروى عن رسول الله صلى الله عليه  
وعلى الدونسلم والقصر اختصارا لبعض انتهى وفي المجتبى ناقل عن تفسير السامك لا خلاف في أن أمين ليس من القرآن  
وأنه مسنون في حق القارى خاتمة الصلوة واختلف في قراءته بعد الفاتحة إذا زاد ضم سورة اليها أو لا صح أنه يأتيها  
انتهى هذا كله كان كلاما لتحقيق لفظ أمين ومعناه بقى الكلام في ذكر اختلاف المذاهب فيه فأعلم أن المحكى عن مالك  
في كتب أصحابنا أن الإمام لا يقول أمين وفي رسالة ابن أبي زيد إذا قلت ولا الضالين فقل آمين إن كنت وحدك  
أو خلف إمام وتخفيها ولا يقولها الإمام في مأجهر فيه ويقولها في ما سفي وفي قوله في الجهر اختلاف انتهى والمحكى عن  
أبي حنيفة أيضا على ما ذكره محمد في موطأه والزاهدى في المجتبى أن الإمام لا يقولها وأستدلوا على ذلك بما رواه البخارى  
واللفظ له ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذى ومالك في الموطأ والبخارى في معالم التنزيل وغيرهم من حديث  
أبي هريرة رضى الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قال الإمام غير المقصود عليه هو ولا  
الضالين فقولوا آمين فإنه من وافق قوله قول الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه وخبرى أبو يعلى من رواية ليث بن  
أبي سليم عن أبي هريرة مرفوعا إذا قال الإمام غير المقصود عليه هو ولا الضالين وقال الذين خلفه آمين التفت أهل  
السماء وأهل الأرض غفر الله للعبد ما تقدم من ذنبه ومثل الذي لا يقول آمين مثل الذي غزا مع قوم فآذوا ففتر



سہ

سہا مہر ولم یخرج سہمہ فقال ما کسہم لم یخرجہ فقیل انک لم تقبل الامین وترى الطبرانی فی الکبیر عن سمرق بن جندب  
رضی اللہ تعالیٰ عنہ قال قال رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم اذا قال الامام ولا الضالکین فقولوا امین یحبکم اللہ ورضی  
وابوداود والنسائی فی حدیث طویل عن ابی موسیٰ الاشعری رضی اللہ تعالیٰ عنہ فوما قال فیہ اذا صلیت فاقیموا صوفی کمر  
لیومکم احدکم فاذا کبر فکبروا واذا قال غیر المغضوب علیہم ولا الضالکین فقولوا امین یحبکم اللہ قہذہ الروایات شاهدة علی  
القصة بان الامام یقول غیر المغضوب علیہم ولا الضالکین ومن خلفہ یقول امین والقصة تناو الشکره وايضا کسۃ المد عائد تامل  
السامع دون الداعی واخر الفاتحة دعاء فلا یؤمن الامام لا نداع وقد ذهب جمهور اصحابنا واصحاب الشافعی وغيرہم الی ان الامام  
ایضا یقول امین واجابوا عن الاول بانہ لا حجة فیہ لہم فانہ قد مر انہ النساکی فی سننہ وزاد فیہ فان الامام یقولہا وکذا  
عبدالرزاق فی مصنفہ وابن حبان فی صحیحہ فعلمہ ان الروایات المذكورة مختصرة وعن الثانی بان الداعی ولی بالاستیجاب  
وقد مر علی الستة عن ابی ہریرۃ عن رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم انہ قال اذا امن الامام فاموا فانہ من وافق  
تأمینہ تامل الملائکۃ غفرلہ ما تقدم من ذنبہ قال لہری وکان رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم یقولہا ولفظ  
النسائی وابن ماجہ فیہ اذا امن القاری وزاد فیہ البخاری فی کتاب الدعوات فان الملائکۃ تومن فمن وافق تأمینہ  
الحديث ورواہ ابن حبان ایضا فی صحیحہ وزاد مسلم فی مزاہیہ اذا قال احدکم فی الصلوة قال الربیع فی نصب الرایۃ ہی  
زیادة حسنہ علیہا عبدالحق فی الجمع بین الصحیحین وفيہ ما فائدة اخرى وهي ان دارج المنفرد فیہ وغيرہ هذه الروایات لثنا  
هوفی الامام اوفی المأموم وفيہما انتہی قہذہ الروایات صریحہ فی تأمین الامام فان قلت هذه قضیۃ شرطیۃ لا تدل علی  
الوقوع قلت التعیین بآد اشعر بتحقیق الوقوع واختلف فی ان امین واجب ام مستنون فخلی عن بعض اهل العلم وجوبہ  
علی المأموم لظاہر الامر واجبه الظاہریۃ علی کل مصل لکن جمهور العلماء علی ان الامر للندب کذا فی فتح الباری  
قال سراً هذا هو قول مالک فی رلیۃ عنہ والشافعی فی قوله الجدید ان المنفرد والامام والمأموم کل منہم یسبکین  
جمہریۃ کانت الصلوة او سربۃ لکری احمد وابوداود والطیالسی وابو یعلی الموصلی فی مسانیدہم والطبرانی فی مجمعہ  
والدارقطنی فی سننہ والحاکم فی المستدرک من حدیث شعبۃ عن سلمۃ بن کھیل عن حجر بن العنابس عن علقمہ بن  
وائل عن ابیہ ان رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم لما بلغ غیر المغضوب علیہم ولا الضالکین قال امین واخفی  
صوتہ ولفظ الحاکم خفض بها صوتہ وقال صحیح الاستاد ولم یخرجہ لکن الحدیثین فی هذه الروایۃ کلام قال الترمذی  
فی جامعہ سمعت البخاری یقول شعبۃ فلا خطای مواضع من هذا الحدیث فقال عن حجر بن العنابس فاما حجر بن العنابس ویکفی ایا السکر  
وزاد فیہ عن علقمہ بن وائل ولس فیہ عن علقۃ وانما هو حجر بن عنابس عن وائل بن حجر وقال وخفض بها صوتہ  
وانما هو مد صوتہ انتہی وتردہ العینی فی البتایۃ بان تخطیۃ شعبۃ خطأ کیف وهو امیر المؤمنین فی الحدیث وقوله  
انما هو حجر بن العنابس لیس ہو کما قال بل هو ابو عنابس حجر بن عنابس ذکرہ ابن حبان فی الثقات وقوله ینبکی ایا السکر  
لا ینفیہ لانہ لا مانع ان ینبکی لشیخ واحد کثرتان وقوله زاد فیہ علقۃ لا یضر لان زیادة الثقة مقبولة انتہی وقال  
الدارقطنی بعد رلیۃ الحدیث المذكور هكذا قال شعبۃ واخفی صوتہ وبقال انہ وهو لان سفیان الثوری ومحمد  
ابن سلمۃ وغيرہم روى عن سلمۃ بن کھیل فقالوا رفع بها صوتہ انتہی وقال البیہقی فی المعرفۃ استناد هذه الروایۃ

سہا مہر ولم یخرج سہمہ فقال ما کسہم لم یخرجہ فقیل انک لم تقبل الامین وترى الطبرانی فی الکبیر عن سمرق بن جندب  
رضی اللہ تعالیٰ عنہ قال قال رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم اذا قال الامام ولا الضالکین فقولوا امین یحبکم اللہ ورضی  
وابوداود والنسائی فی حدیث طویل عن ابی موسیٰ الاشعری رضی اللہ تعالیٰ عنہ فوما قال فیہ اذا صلیت فاقیموا صوفی کمر  
لیومکم احدکم فاذا کبر فکبروا واذا قال غیر المغضوب علیہم ولا الضالکین فقولوا امین یحبکم اللہ قہذہ الروایات شاهدة علی  
القصة بان الامام یقول غیر المغضوب علیہم ولا الضالکین ومن خلفہ یقول امین والقصة تناو الشکره وايضا کسۃ المد عائد تامل  
السامع دون الداعی واخر الفاتحة دعاء فلا یؤمن الامام لا نداع وقد ذهب جمهور اصحابنا واصحاب الشافعی وغيرہم الی ان الامام  
ایضا یقول امین واجابوا عن الاول بانہ لا حجة فیہ لہم فانہ قد مر انہ النساکی فی سننہ وزاد فیہ فان الامام یقولہا وکذا  
عبدالرزاق فی مصنفہ وابن حبان فی صحیحہ فعلمہ ان الروایات المذكورة مختصرة وعن الثانی بان الداعی ولی بالاستیجاب  
وقد مر علی الستة عن ابی ہریرۃ عن رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم انہ قال اذا امن الامام فاموا فانہ من وافق  
تأمینہ تامل الملائکۃ غفرلہ ما تقدم من ذنبہ قال لہری وکان رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم یقولہا ولفظ  
النسائی وابن ماجہ فیہ اذا امن القاری وزاد فیہ البخاری فی کتاب الدعوات فان الملائکۃ تومن فمن وافق تأمینہ  
الحديث ورواہ ابن حبان ایضا فی صحیحہ وزاد مسلم فی مزاہیہ اذا قال احدکم فی الصلوة قال الربیع فی نصب الرایۃ ہی  
زیادة حسنہ علیہا عبدالحق فی الجمع بین الصحیحین وفيہ ما فائدة اخرى وهي ان دارج المنفرد فیہ وغيرہ هذه الروایات لثنا  
هوفی الامام اوفی المأموم وفيہما انتہی قہذہ الروایات صریحہ فی تأمین الامام فان قلت هذه قضیۃ شرطیۃ لا تدل علی  
الوقوع قلت التعیین بآد اشعر بتحقیق الوقوع واختلف فی ان امین واجب ام مستنون فخلی عن بعض اهل العلم وجوبہ  
علی المأموم لظاہر الامر واجبه الظاہریۃ علی کل مصل لکن جمهور العلماء علی ان الامر للندب کذا فی فتح الباری  
قال سراً هذا هو قول مالک فی رلیۃ عنہ والشافعی فی قوله الجدید ان المنفرد والامام والمأموم کل منہم یسبکین  
جمہریۃ کانت الصلوة او سربۃ لکری احمد وابوداود والطیالسی وابو یعلی الموصلی فی مسانیدہم والطبرانی فی مجمعہ  
والدارقطنی فی سننہ والحاکم فی المستدرک من حدیث شعبۃ عن سلمۃ بن کھیل عن حجر بن العنابس عن علقمہ بن  
وائل عن ابیہ ان رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم لما بلغ غیر المغضوب علیہم ولا الضالکین قال امین واخفی  
صوتہ ولفظ الحاکم خفض بها صوتہ وقال صحیح الاستاد ولم یخرجہ لکن الحدیثین فی هذه الروایۃ کلام قال الترمذی  
فی جامعہ سمعت البخاری یقول شعبۃ فلا خطای مواضع من هذا الحدیث فقال عن حجر بن العنابس فاما حجر بن العنابس ویکفی ایا السکر  
وزاد فیہ عن علقمہ بن وائل ولس فیہ عن علقۃ وانما هو حجر بن عنابس عن وائل بن حجر وقال وخفض بها صوتہ  
وانما هو مد صوتہ انتہی وتردہ العینی فی البتایۃ بان تخطیۃ شعبۃ خطأ کیف وهو امیر المؤمنین فی الحدیث وقوله  
انما هو حجر بن العنابس لیس ہو کما قال بل هو ابو عنابس حجر بن عنابس ذکرہ ابن حبان فی الثقات وقوله ینبکی ایا السکر  
لا ینفیہ لانہ لا مانع ان ینبکی لشیخ واحد کثرتان وقوله زاد فیہ علقۃ لا یضر لان زیادة الثقة مقبولة انتہی وقال  
الدارقطنی بعد رلیۃ الحدیث المذكور هكذا قال شعبۃ واخفی صوتہ وبقال انہ وهو لان سفیان الثوری ومحمد  
ابن سلمۃ وغيرہم روى عن سلمۃ بن کھیل فقالوا رفع بها صوتہ انتہی وقال البیہقی فی المعرفۃ استناد هذه الروایۃ

صحيح وكان سفيان يحفظ من شعبة وقال يحيى بن معين وابن القطان إذا خالف شعبة سفيان فالقول قول سفيان وقد أجمع البخاري وغيره من الحفاظ على أن شعبة أخطأ في هذا الحديث فقد روى من أوجه فجهل بها انتهى وقال ابن القطان في كتابه هذا الحديث فيه أربعة أمور **أحدها** اختلاف سفيان وشعبة فشعبة يقول بخفض وسفيان يقول رفع الثاني اختلافهما في حجر فشعبة يقول حجر أبو العنيس وسفيان يقول حجر بن عيسى وصوب البخاري وأبو زرعة قول الثوري ولا أدري لولا بصوفا قولهما جميعا حتى يكون حجر بن العنيس هو أبو العنيس **الثالث** أن حجر الأيمري حاله فإن المستور الذي روى عنه أكثر من واحد مختلف في قبول حديثه **والرابع** أن الثوري جعله من رواية حجر عن وائل وجعله شعبة من رواية حجر عن علقمة بن وائل وصحح الدارقطني رواية الثوري وكأنه حرم من حال حجر الثقة الوصل ولم يره منقطعا بزيادة شعبة علقمة في الوسط وهذا هو الذي حمل المزمل على أن حسن حديث الثوري والحديث إلى الزهري أقرب منه إلى الحسن انتهى وقال الزيلعي في نصب الراية هذا الذي قاله ابن القطان تفهيمًا قاله ابن حبان صحيحًا فقال في كتاب الثقات حجر بن عيسى هو أبو العنيس الكوفي يروي عن علي ووائل بن حجر وروى عنه مسلم بن كهيل وطعن صاحب التنقيح في حديث شعبة هذا أباه قد روى عنه خلافه كما أخرجه البيهقي في سننه عن أبي الوليد الطيالسي حدثنا شعبة عن سلمة بن كهيل قال سمعت حجرًا أبا عيسى يحدث عن وائل أنه صل خلف رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فلما قال ولا الضالين قال آمين رافعًا بصوته فهذه الرواية توافق رواية سفيان انتهى فاستدل صاحب الهداية على إخفاء آمين بقول ابن مسعود أربع مخفيات في الأمام التعوذ والتسمية وأمين ورث ذلك الحديث وكان أمين دما فيكون مبناه على الإخفاء وقال العين في شرحهما أن قلت وشر الجهر الإخفاء فغير ذين قلنا إذا تكرر الضم لا يترك الأثر فيميل بالأصل والأصل في الدلالة على الإخفاء لقوله تعالى ادعوا اليك نصرها وخفية أو يحمل الجهر على أنه وقع اتفاقًا أو على التسليم أو على ما ابتدأه من انتهى وفي فتح القدير بعد ذكر رواية سفيان وشعبة قد خالف سفيان وشعبة في الرفع وفي أن حجر بن عيسى وفي عدم ذكر علقمة وفي علة أخرى ذكره الزمزمي في علة الكلب فقال سألت البخاري هل سمع علقمة عن أبيه فقال أنه ولد بعد موت أبيه بستة أشهر غير أن هذا النقط أعمر من وقد رجح الدارقطني وغيره رواية سفيان لأنه أحفظ ولما اختلف في هذا الحديث عدل المصنف إلى ما عن ابن مسعود فإنه يؤيد أن المعلوم منه صلى الله عليه وعلى آله وسلم الإخفاء لكن تقدم أن الذي ذكر فيه آمين إنما هو النسخ والله أعلم به انتهى وقال علي القاري في المرقاة معان الأصل في الدلالة على الإخفاء وكان أمين ليس من القرآن إجماعًا فلا ينبغي أن يكون على صوت القرآن كما أنه لا يجوز كتابته في المصحف ولهذا الجمع على إخفاء التعوذ لكونه ليس من القرآن والمخلاف في الجهر لا يسلمة ببنى على أنه من القرآن أم لا انتهى وفي آثاره لا ما محمد أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم قال أربع مخافات لمن الإمام سجداتك اللهم والتعوذ ويسم الله وأمين قال محمد وبه نأخذ وهو قول أبي حنيفة انتهى وورد عليه أنه قد ذكر محمد في موطأه أن الإمام لا يقول آمين على قول أبي حنيفة حيث قال بعد رواية إذا من الإمام فامنوا الحديث قال محمد وبهذا نأخذ ينبغي إذا فرغ الإمام من أمر اللذان يؤمن الإمام ويؤمن من خلفه لا يجهرن بذلك فأما أبو حنيفة فقال يؤمن من خلف الإمام ولا يؤمن الإمام انتهى كلامه فكيف جعل إخفاء الإمام بأمين قول أبي حنيفة ومثله يروى في المستوطان قال أبو حنيفة يخفي الإمام بأمين أيضًا والجواب عنه على ما

شاه الميسوطان ابا حنيفة قد عرفت ان بعض الآية لا ياخذون بقول فقير الجواب على قولها كما فزع مسائل المزارعة على قول من يرى جوازها هكذا كان كلاما على الاخفاء بآمين وذهب الشافعي في المشهور عند المختار عند جمهور اصحابه واحمد وعطاء وغيرهم الى ان الجمهور لا اقام في جهة مسنون مستدلين بما رواه ابو داود والترمذي من حديث سفيان عن سلمة عن حجر بن عنبس عن وائل بن حجر واللفظة لابي داود قال كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم اذا قرأ غير المنصن عليهم ولا الضالين قال آمين ورضع بها صوته وكلف الترمذي سمعت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم قرأ الضالين قال آمين ومد بها صوته قال لترمذي حديث وائل بن حجر حديث حسن وبنيقول غير واحد من اهل العلم من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم والتابعين ومن بعدهم وبنيقول الشافعي واحمد واسحق وتروى شعبة هذا الحديث عن سلمة عن كهيل عن حجر ابى العنابس عن علقمة بن وائل عن ابيه فقال وخفض بها صوته وسألت ابا زرعة عند فقال حديث سفيان في هذا اصحابهم ملخصا وروى النسائي عن قتيبة عن ابى الرحوص عن ابى اسحق عن عبد الجبار بن وائل عن ابيقال صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فلما افتتح الصلوة كبر ورفع يديه حتى حاذق اذنيه ثم قرأ فاتحة الكتاب فلما فرغ منها قال آمين ورفع بها صوته وروى ابو داود والترمذي عن علي بن صالح ويقال لعلاء بن صالح السدي عن سلمة عن كهيل عن حجر بن وائل بن حجر انه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فجهر بآمين وسلم عن يمينه وشماله تروى ابو داود وابى ماجة من حديث بشر بن رافع عن ابى عبد الله بن عم ابى هريرة عن ابى هريرة رضى الله تعالى عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم اذا تلا غير المنصوب عليهم ولا الضالين قال آمين حتى يسمع من يليه من الصف الاول زاد ابن ماجة في ترجم بها المسجد ورواه ابن حبان في صحيحه في النوع الرابع من القسم الخامس ولفظه كان اذا فرغ من قراءة القرآن قال آمين ورفع بها صوته ورواه الحاكم وقال على شرط الشيخين قال الزيلعي في نصب الراية ليس بحاكم فقد مر اه الاقطر في سنته وقال اسناده حسن وبشر بن رافع ضعفه البخاري والترمذي والنسائي واحمد وابن معين وقال ابن القطاذ في كتابه بشر بن رافع الحارفي ضعيف وهو يروى هذا الحديث عن ابى عبد الله ولا يعرف حاله ولا تروى عنه غير بشر الحارفي لا يصح من اجله انتهى وروى اسحق بن راهويه في مسنده عن النضر بن شميل عن هارون عن اسمعيل بن مسلم عن اسحق عن ابن ابي الحصين عن امه عن امرأة انها صلت خلف النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال ولا الضالين قال آمين فسمعتهم وهي في صف النساء وروى الشافعي في الام اخبارنا مسلم بن خالد الزنجي عن ابن جريج عن عطاء قال كنت مع آمين من ابن الزبير وجدته وذكر البخاري عنه تعليقا قال امن عبد الله بن الزبير ومن ورائه حتى ان المسجد للجنة وتروى ابن حبان في كتاب الثقات في ترجمة خالد بن ابى نوف حدثنا عبد الله بن محمد نا اسحق بن ابراهيم نا علي بن الحسين نا ابو جعفر السكوي عن مطوف بن طريف عن خالد بن ابى نوف عن عطاء بن ابى ياقح قال ادركت مائتين من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم في هذا المسجد يعني المسجد الحرام اذ قال الامام ولا الضالين رفعوا اصواتهم بآمين وقال ابن الهمام في فقه القدر لو كان في الخفض شيء لوفقت بان رواية الخفض يراد بها عدم القرع العنيف ورواية الجهر بمعنى قولها في ذيل الصوت يدل على هذا اما في ابن ماجة في ترجمتها المسجد وان تجاوزه اذ قيل هكذا فانه الذي يحصل منه دوى بخلاف ما اذا كان يقرع وعلى هذا فينبغي ان يقال على هذا الوجه لا يقرع كما يفعل بعضهم انتهى واجاب الزيلعي والعيني وغيرهما من اصحابنا عن احاديث الجمهور بانهم لا يعلمه كان للتعليل او يقال انه كان في ابتداء الامر

## كلاماً موم ثم يكبر للركوع

أورث قال إنه كان أحياً قال لا سمع كما كان اسماع الأية والأيتين أحياً كما يؤيده ما رواه ابن ماجه عن محمد بن الصباح وعمار بن خالد قال أحدهما أبو بكر عن ابن سحوق عن عبد الجبار بن وائل عن أبيه قال صليت مع النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم فلما قال ولا الضالين قال آمين فسمعناها منه وتقصيرا عن رواية أبي هريرة التي رواها أبو داود وابن ماجه وغيرهما بأنه ضعيف يبشر بن رافع وابن عبد الله وعن رواية الشافعي في الأمر بأن مسلم بن خالد شيخ الشافعي ضعيف **قلت** ه لقد طفت كما طفت مسيئاً بهذا البيت طرا جميعاً فوجدنا بعد التامل والامعان أن القول بالجهريين هو الأصح لكونه مطابقاً لما جرى عن سيد بني عدنان ورواية الخفض عنه صلى الله عليه وعلى آله وسلم ضعيفة لا توازي روايات الجهر ولو صحت وجب أن تحمل على عدم القرع العنيف كما أشار إليه ابن الهمام وإي ضروره داعية إلى حمل روايات الجهر على بعض الأحيان أو الحكم للتعليم مع عدم ورود شيء من ذلك في رواية والقول بأنه كان في ابتداء الأمر ضعيف لأن الحكم قد صححه من رواية وائل بن حجر وهو اتفاقاً مسلم في أو آخر الأمر كما ذكره ابن حجر في فتح الباري وأما إن إبراهيم النخعي ونحوه فلا توازي الروايات المرفوعة والله أعلم قال كلاً موم قال لفاضل الأسفرايني إن جعل الموم مشبهاً بالمتامين لأن تميز الموم لأخلاقه فيمواختلفت في تأمين الإمام فتمتع مالك وهو رواية عن أبي حنيفة انتهى **قلت** فيه اختلاف **الاول** إن الظاهر من عبارته أنه أجمع ضهير يؤمن إلى الإمام وجعله مشبهاً وجعل الموم مشبهاً به في نفس التامين والظاهر أن ضهير يؤمن راجع إلى المصل ما ما كان لو منفرد أوج لا يظهر هو بالتشبيه كالموم في نفس التامين وجهه لأنه كما لا خلاف في تأمين الموم كذا لك لا خلاف في تأمين المنفرد أيضاً فالأول أن يقال إن قوله كالموم متعلق بقوله سر يعني أن الإمام والمنفرد يسران به كما أن الموم يسر فأنما شبهه به لأن أسرار الموم أظهر من أسرار المنفرد والإمام فإن الموم مأمور بالانصات في جميع الأذكار فينبغي أن يكون كذلك في التامين أيضاً ولا كذلك غيره **والثاني** في قوله فتمتع مالك فانه يشعر بأن تأمين الإمام عنده ممنوع وليس كذلك لما في البناء فيم يقل مالك بيان الإمام لا يقولوا بل قال إنه يقولوا على وجه الفضيلة دون السنية على ما حكاه القاضى أبو محمد عند ذكره في الجواهر انتهى **فروع** لو سمع المقتدى من الإمام ولا الضالين في صلوة لا يجهر بها هل يؤمن قال بعض شائخنا لا يؤمن لأن ذلك الجهر لغو فلا يثبت وعنه الهندوانى أنه يؤمن لظواهر الحديث كذا في الظهيرية وفي السراج الوهاج في صلوة الجمعة والعديد إذا سمع المقتدى من المقتدى التامين قال الإمام ظهير لدين أنه يؤمن انتهى وفي الدلائل عند قول المصنف وأمن الخ ولو في السرية إذا سمعته لو من مثله في نحو جمعة أو عيداً وأما حديث إذا أمن الإمام فأمنا فمن التعليق بمعلوم الوجود فلا يتوقف على سماعه منه بل يحصل بتمام الفأخية بدليل إذا قال الإمام ولا الضالين فقولوا آمين انتهى وأما قوله بخوال أن التقسيم بالجمعة والعيد الواقع في السراج وغيره اتفاق بل الحكم في الجماعة أكثر من ذلك **قال** ثم يكبر هذا التكبير سنتوناً تكبير السجود بل جميع تكبيرات الانتقال عند جهر ولا يصح أن يتروا التابعين منهم أبو بكر وعمر وجابر والشعبي والأوزاعي وما لك والشافعي وأبو حنيفة وأصحابهم وقرئ عن سعيد بن المسيب وعمر بن عبد العزيز والحسن البصري أنه لا يشترط التكبير لانتقال وتقله ابن المنذر عن القاسم بن محمد وسألم بن عبد الله بن عمر بن قنقله ابن بطال في شرح صحيح البخاري عن جماعة منهم معاوية وسعيد بن جبير وقال البغوي اتفقت الأمة على أنها سنة وليس كما قاله وقد قالت الظاهرية



<https://t.me/faizanealahazrat>

ويعتمد يديه على ركبتيه

يقضي التكبير في حالة القيام وهذه رواية القدير وروى به قال بعض مشائخنا انتهى وفي بعض شرح المتن رواية القدير في تكبير في محض القيام كذا في كفاية قضاها وقيحها عبارة القدير في محض القيام وان يكون في حالة الانحطاط اذا والوا لطلق الجمع ولا يعتبر فيه الترتيب قال في مغني الملبس يجوز ان يكون معطوفا مقارنا أو على سبيل الترخي على انه صريح ايضا ان الواو للمعية عند بعض الحنفية بخلاف عبارة الجامع الصغير فانه صريح في ان التكبير حالة الانحطاط فالاولى ان يقال عبارة القدير تحتلها انتهى قلت سياق عبارة القدير في ما ذكره فانه ذكره ولا واجب القراءة وقال بعده ثم يكبر فعلم ان التكبير بعد القراءة كما هو مفاد ثم لا بعد القيام لان ثم انما يقتضي التاكيد عما هو في قوله وهذا هو مرادهم وليس مرادهم ان الواو يقتضي ان يكون التكبير في حالة القيام حتى يرد عليه ما اوردوه فلا إشكال عليه وما ذكره من كون الواو للمقارنة قول مرجوح لم يذهب اليه محققوا صحيحا فاعتباره ههنا بعيد عن شأن المصليين وبه يظهر العجب عن العيني حيث قال في شرح التحفة عند قول مصنفها فاذا فرغ من القراءة تكبر وركع الخ أي كبر مع الركوع لان في الواو معنى للمعية انتهى فان كون التكبير مع الركوع وان كان هو المختار لكن استنباطه من الواو بعيد قطعاً وفي جامع الوتر عند قولنا لشارح خافضاً حال فيفيد سنة هي كون ابتداء التكبير عند اول الخوض والنهاية عند استواء الظهر قال بعض المشائخ انه يكبر قائماً والاول هو الصحيح كما في المصنفات لمحلل الثاني عن الذي ذكر في بعض الاجزاء ولوفي الظهيرية ان الصحيح انتهى قلت هذه السنة التي ذكرها مذكورة في الخلاصة وغيرها ولا وجه لاستنباطها من قوله خافضاً فانه انما يدل على ان التكبير عند الخفض ولا يدل على هذا التفصيل فيحتمل ان يكون التكبير ابتداء وانتهاء كالأمر في حالة الخوض وقبل استواء الظهر ولقد تنبه لهذا البرجدي حيث قال في شرحه اختلف المشائخ في وقت التكبير فقال بعضهم يكبر قائماً ثم يركع وقال الطحاوي يخجل الركوع مكبراً وفي كشف البرذوي هذا الصحيح والمصنف اختاره كما يفصح عنه قوله خافضاً وفي الخلاصة السنة ان يكون ابتداء التكبير عند اول الخوض ورافعه عند الاستواء انتهى مخصصاً فجعل التفصيل المذكور مغايراً لاختاره الشارح والمصنف وذكره على حدة وفي المنية ينبغي ان يكون ابتداء التكبير عند اول الخوض وانتهاه عند الاستواء وهو الصحيح الاقوال انتهى قال في الفتية كذا قال الطحاوي وهو مفاد عبارة الجامع الصغير انتهى قلت عبارة الطحاوي والجامع لا يدل واحد منهما على هذا التفصيل كما لا يخفى فافهم واستقم قال ويعتمد أي يتكئ يديه على ركبتيه بان يضع راحتيهما عليه ما حال كونهن غير منحنيت كالغور ويأخذها بالاصابع كذا قال القهستاني فان لم يضع يديه عليه ما وعلى الارض في المسجود كذا قاله قاضيان وهذا هو مدح الشافعي ومالك واحمد واسحق والثوري وعامة العلماء لما روى ابو داود والنسائي عن عتبة بن عامر انه صلى فكبّر فلما ركع وضع يديه على ركبتيه الحديث وفي آخره ثم قال هكذا رأيته رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي وروى الطبراني في معجمه الصغير والوسط عن انس قال قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم على الرسول المدينة وأنا يومئذ ابن ثمان سنين فذهبت بي امي اليه فقالت يا رسول الله ان رجالاً انصأ من نساء هم قد اتفقوا ولم اجدا ما اتفقت الا ابن هذا فاقبله مني فخذ منك ما شئت فخذت رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمل الله ولم عشر سنين الحديث وفيه ثم قال لي يا بني اذا ركعت فضع كفليك على ركبتيك واقر بين اصابعك وارفع يديك عن

جنيبك وترماه ابو يعلى الموصل في مسنده ايضا وراه ابن عدي في الكامل والعقيل في كتاب الضعفاء مثله وتروى  
ابوداود في حديث المسي صلاته اذ ركعت فضع راحتيك على ركبتيك الحديث وتروى ابوداود والنسائي وغيرهما  
في حديث ابى حميد الساعدي انه رفع فوضع يديه على ركبتيه وقال انا اعلمكم بصلوة رسول الله صلى الله عليه  
عليه وسلم فلم فهذه الاخبار اما لها صحيحة في سنية الوضع وتروى الطحاوي في شرح معاني الآثار بطرق متعددة عن  
ابن مسعود انه صلى فطبق بين يديه وجعلهما مابين فخذييه وقال هكذا رايت رسول الله صلى الله عليه وعليه وسلم  
فعله وتروى مسلم ومحمد بن في كتاب الآثار مثله وعند جمهور العلما التطبيق منسوخ لما روى الستة عن مصعب بن  
سعد قال صليت الى جنب ابى فطبقت بين كفي ووضعتهما مابين فخذي فنهال ابى وقال كنا نفعله فهم يتابعونه وامرأتان  
ايدينا على الركبتين وتروى الترمذي عن ابى عبد الرحمن السلمي قال قال لنا عمر بن الخطاب ان الركبتين سنتكمن فخذ بالركب  
قال الترمذي حديث عمر حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند اهل العلم لا خلاف بينهم الا ما تروى عن ابن مسعود و  
بعض اصحابه انهم كانوا يطبقون وهو منسوخ عند اهل العلم انتهى وفي آثارها خبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم  
عن عثمان انه كان يجعل كفاه على ركبتيه فقال البراءة صبيح عمر احب الي قال محمد وبه ناخذ وهو قول ابى حنيفة ولا  
ناخذ بقول ابن مسعود وانتهى وفي ارشاد السامري نقلنا عن كتاب الفتوح لسيف عن مسروق انه سأل عائشة  
عن التطبيق فاجابته بانه من صنع اليمهود وان النبي صلى الله عليه وعليه وسلم كان يجبه اولاً موافقة اهل الكتاب  
في عالم ينزل فيه امر ثم امر بخالف الفتح وفي حديث ابن عمر عند ابن المنذر باساند قوي ان التطبيق اذا فعله رسول الله  
صلى الله عليه وعليه وسلم مرة وتروى عبد الرزاق عن علقمة والاسود قال اصلينا مع ابن مسعود فطبق ثم لقينا  
عمر فصليا معه فطبقنا فقال ذا الشئ كنا نفعله فتركه وقيل لعل ابن مسعود لم يبلغه النسخ واستبعد لانه كان كثير  
الملازمة للرسول صلى الله عليه وعليه وسلم انتهى وفي زيادة التفصيل في نسخ التطبيق في شرح معاني الآثار قال  
**قال** مفرجا اصابعه قال في الهداية لابنداب الى الفرع الذي في هذه الحالة ليكون امكن من الاخذ والا للضم  
الا في حالة السجدة وفي ما وراء ذلك يترك على العادة انتهى وقال العين في شرحها وما تروى من نشأ الاصابع في رفع اليد  
عند التحية فهو عندنا محمول على النشر الذي هو ضد المضي لا التفرغ انتهى **قال** باسطا ظهره أي تجعله مبسوطة  
مستوية بحيث لو صب عليه قدح من ماء لاستقر لما تروى ابن ماجه من حديث وابسته قال كان رسول الله صلى  
عليه وسلم اذا ركع سوى ظهره ولو صب عليه الماء لاستقر فقرى الطبراني من حديث ابن عباس ابى ردة  
الاسلي مثله وتروى ابو العباس محمد بن اسحق في مسنده حدثنا الحسين بن علي بن يزيد حدثني ابى عن ثركيان ابى  
عن ابى اسحق عن البراء قال كان رسول الله صلى الله عليه وعليه وسلم اذا ركع بسط ظهره واذا سجد وجهه اصابعه  
قبل القبلة **قال** غير رافع أي حال كونه غير رافع راسه من تجزئة واخره **قال** ولا منكس راسه اصل لنكسل فجعل  
راس الانسان الى اسفل ور جلالة الى اعلى يقال فلان ناكس التشكيس بمعناه قال الله تعالى ولوترى اذ المجرمون  
ناكسوا رؤوسهم اي مطأؤا رؤوسهم خيلاء وخزيا وقال تعالى ثم لنگسوا على رؤوسهم وقرئ مشهور بالتشديد كما في  
جوهر القرآن وبه ظهر ان الراس وان كان داخل في مفهوم التشكيس لكنه قد يستعمل معه ايضا فلا يراد به المصنف

(السابعة — ٥١)

في ذكره الرأس بعد التكبير ثم يرفع يده عن الركعتين فيقول ولا خافض لانه لو خافض راسه قليلا كان خلاف السنة ايضا كما في مجمع الزهر في العجب من العلامة ابن كمال باشا من انه تبع المصنف في ايراد المنكس في كتابه الاصلاح مع دعواه انه يصلح فيه ما في الوقاية من الخطأ والزلل والاحمال انه لا يجعل راسه منخفضا من عجز بل يجعل راسه مستويا لما روى ابن حبان في النوع الثالث والرابعين من القسوس الخامس من صحيحه والترمذي في جامعه عن ابي حميد الساعدي قال وهو في عشرة من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم كان اذا قام الى الصلوة اعتدل قائما حتى يحاذي منكبيه فاذا ركع رفع يديه ثم قال الله اكبر وركع ثم اعتدل فلم يصب راسه ولم يقنع وضع يديه على ركبتيه الحديث وروى مسلم من حديث ابى الجوزاء عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يستفتح الصلوة بالحمد لله رب العالمين وكان اذا ركع لم يشخص راسه ولم يصوبه ولكن بين ذلك الحديث قال النووي في شرحه لم يصوبه بضم اليا وفيه الصادق الملهة وكسر الواو والمشددة اي لم يخفضه خفضا بليغا بل يعدل فيه بين الاشخاص والتصويب انتهى فان قلت ابى الجوزاء متكلم فيه وسامعه عن عائشة فتختلف فية قلت يكفيك في صحة هذا الحديث انه اودعه مسلم في صحيحه وقر بآية التفصيل فيه في رسالتى احكام القنطرة في احكام البسلة فافهم تنبيهه بظاهر عبارة المصنف والشايع في النفاية ان المراتبة في هذه الاحكام كالرجل لكن في الزاهدى وغيره انها لا تعتمد على الركبتين ولا تفرج الاصابع ولا تجأ في العضد بل تضع عليه ما وتضم وتغني ركبتيهما كذا في جامع الرموز وفي الغنية هذا اكمل في حق الرجال فاما المرأة فتغني في الركوع قليلا ولا تعتمد ولا يفرج اصابعها وتضع يديها على ركبتيها وضعا ولا تغني لان ذلك استر لها كذا ذكره الزاهدى في شرح مختصر القندوري انتهى في الاشباة في بحث احكام الانثى تضم المراتبة في الركوعها وتبجحها ولا تفرج اصابعها في الركوع انتهى قال المحمدي في حاشيته يعني حرة كانت او امه كما قد مناه عن السراج تنبيه من السنن التي تسن في الركوع ولويذكرها المصنف نصب الساقين لكونه المتوارثا احتاؤها شبه القوس مكروه كما في المجتبى ونورا لايضا حرم غيرها ومنها تخفية اليدين عن جنبه لما روى الترمذي في جامعه عن ابي حميد ان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ركع فوضع يديه على ركبتيه كانه قابض وتزيد فيهما عن جنبه قال الترمذي حديث ابي حميد حسن صحيح وهو الذي اختاره اهل العلم ان يحا في الرجل يديه عن جنبه في الركوع والسجود انتهى ومنها الصاق الكعبين ذكره جمع من المتأخرين وجمهور الفقهاء لم يذكروا ولا اثر له في الكتب معتبر كالهداية وشرحها النهاية والعناية والنباية والكفاية وفيه القدر وغيرها ولكن شرحه للعيني وشرح النفاية لالياس زادة والبرجندى والشمس وفناوى قاضى خان والبرانية وغيرها وامام الذين اوجروا في ذكره الزاهدى حيث قال في المجتبى بربط يسن في الركوع الصاق الكعبين واستقبال الاصابع القبلة ونقله عنه القهستان في جامع الرموز وفي شرح الخلاصة الكيدانية والحلبى في الغنية وابن نجيم في البحر وتقليد التماس في منة انفق واقوة وذكره صاحب النهر صاحب الدر المختار على سبيل الجزم لكن لو يبين واحد منهما المراد من الصاق الكعبين وقال خير المتأخرين شيخ مشايخنا محمد عبد السندى المدانى في طوابع الانوار شرح المختار قوله والصاق كعبيه اي حالة الركوع قال الشيخ الرضوى مع بقاء تفرجه ما بين القدمين قلت لعل المراد من الصاق



الحجاة وذلك بأن يجاذى كل من كعبيه الآخر (تقدم أحدهما على الآخر وظاهر لفظ الشارح يقتضي المصوق ونفي التفرج  
ولذا قال السبل أحمد هذا إلى الصاق كعبيه أن تيسر له ورأيت كلام الشيخ محمد حيث السندى يقتضي اثبات سنينة التفرج  
ونفي سنينة الصاق انتهى كلامه وقال يضاق موضع آخر من الطوالع يسبق في حال الركوع كما في المجتبى زاد أبو السعود في السجود  
أيضاً أن يلصق كعبيه قال الشيخ أبو الحسن السندى في تعليقه على الدر المختار هذه السنة أعاد ذكرها من ذكرها  
من المتأخرين تبعاً للمجتبى وليس لها ذكر في الكتب المتقدمة ولم يرد في السنة على ما وقفنا عليه وكان بعض مشائخنا  
يرى أنه من أوهاهم صاحب المجتبى وكافهم وهو ما أورده في الصحاح كما هو المأثور بسداً للخلل في الصغوف حتى يضمن الكعب  
والمنكبي ولا يخفى أن المراد بهذا الصاق كل كعب صاحب كعبه مع الكعب الآخر انتهى كلام الشيخ قدس سره  
الشيخ أباً الحسن محط الأثر الواردة في أن التراجع بين القدمين أفضل من الصاقهما فمن ذلك ما أخرجه ابن أبي شعبة  
في مصنفه عن أبي عبيدة قال رأى عبد الله بن مسعود رجلاً يصلي صافياً بين قدميه فقال لولم يورس هذا لكان  
أفضل وفي رواية أما هذا فقد أخطأ السنة وعن عتبة بن عبد الرحمن قال كنت على في هذا المسجد فرأى رجلاً صافياً  
بين قدميه الزق أحدهما بالآخرى فقال لقد رأيت في هذا المسجد ثمانية عشر من أصحاب رسول الله صلى الله  
عليه وعلى له وسلم رأيت أحداً منهم فعل هذا قط وعن أبي إسحق قال رأيت عمر بن ميمون يورس بين قدميه في  
الصلوة وروى مثل ذلك عن أبي يوسف ومكحول وسالم انتهى كلامه ملخصاً وفي رد المحتار قوله ليس أن يلصق كعبيه  
قال السيد أبو السعود ولذا في السجود وسبق في السنن أيضاً ولا يخفى أن هذا سبق نظر فإن شارحنا لم يذكر ذلك لافي  
الدر المختار ولا في الدر المنتقى ولم أره غيرهما في هذا من أنه إذا كان السنة في الركوع الصاق الكعبين  
ولم يذكرهما بعده فلا يصل بقاءهما ملصقين في حالة السجود أيضاً تأمل هذا انتهى كلامه قلت لقد  
دارت هذه المسألة في سنة أربع وثمانين بعد الألف والمنتبين بين علماء عصرنا فأجاب أكثرهم بأن الصاق الكعبين  
في الركوع والسجود ليس بمسنون ولا أثر له في الكتب المعتمدة والقرول الفيصل أن يقال إن كان المراد بالصاق الكعبين  
أن يلزق المصلي أحدهما بكعبيه بالآخر ولا يفرج بينهما كما هو ظاهر عبارة الدر المختار والنور وضررها وسبق إليه فهم الفقهاء  
أبي السعود أيضاً فليس هو من السنن على الأصح كيف وقد ذكر المحققون من الفقهاء أن الأولى للمصلي أن يجعل بين  
قدميه نحو أربعة أصابع ولم يذكر أنه يلزقهما في حالة الركوع والسجود وقال العيني في البناية نقل عن الواقعات  
ينبغي أن يكون بين قدمي المصلي قدر أربع أصابع إليه لأنه أقرب إلى الخشوع والمراد من قوله عليه الصلوة والسلام  
الصقوا الكعبين بالكعب اجتماعهما انتهى فهذا صريح في أن السنن هو التفرج مطلقاً ولا كفيده بحالة القيام وإن  
المراد بالصاق الكعبين بالكعب الواسع في الخبر غير الزاوية وتويدة ما أخرجه أبو داود وصححه ابن خزيمة وذكره  
البخاري تعليقا عن النعمان بن بشير قال رأيت للرجل منا يلزق كعبه بكعب صاحبه وفي رد المحتار نقل عن فتاوى سمرقند  
ينبغي أن يكون بين القدمين مقدار أربع أصابع وما روى أنه الصقوا الكعبين بالكعب يريد به الجملة انتهى فإن كان  
المراد به حجاة أحدهما لكعبين بالآخر كما ذكر العلامة السندى فهو امر حق ولا بعد في حمل الصاق على الحجاة فإنه جاء  
استعماله في القرب وتويدة عدم سنينة الزايق الكعبين بالمعنى الأول أي ترك التفرج بينهما أنه يلزم فيه تحريك إحدى  
الكعبين إلى الأخرى وتحريك عضو في الصلوة من غير ضرورة ليس بخائر عند هو حتى أن منهم من لم يحول رفع المسبكية

ويسجد ثلاثاً وهي أدناه

في التشهد لهذه العلة ومنهم من لم يجز رفع اليدين عند الركوع لهذه العلة والظاهر أن حمل كلامهم على المعنى الثاني أولى من حملهم على أنه من أوهام أصحاب الجنبى فاحفظ هذا التحقيق فإنه من النفاش المختصة بهذا الكتاب وقل من تنبه عليه من العلماء الأمن شاء الله أن يتنبه قال ويسجد ثلاثاً أى يقول سبحان ربى العظيم لما رواه أبو داود والترمذى و ابن ماجة عن عون بن عبد الله عن ابن مسعود رضى الله تعالى عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم إذا ركع أحدكم فليقل ثلاث مرات سبحان ربى العظيم وذلك أدناه وإذا سجد فليقل سبحان ربى الأعلى ثلاث مرات وذلك أدناه وألفظ الترمذى إذا ركع أحدكم فقال فى ركوعه سبحان ربى العظيم ثلاث مرات فقد ترك ركوعه وذلك أدناه وإذا سجد فقال فى سجدة سبحان ربى الأعلى ثلاث مرات فقد ترك سجدة وذلك أدناه قال أبو داود وهذا مرسل عون فإنه لم يدرى أن عبد الله انتهى وقال الترمذى هذا حديث ليس أسنده بمقتضى عون لم يلق عبد الله انتهى وقال صاحب تهذيب الكمال عون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلى الكوفى لأحد يقال إن روايته عن الصحابة مرسله وذكر الراقطى أن روايته عن ابن مسعود مرسله وقال البخارى سماعاً بغيره وابن عمر انتهى لم يصرحوا وقال العلامة ابن حجر المكي فى شرح المشكوة بعد نقل قول الترمذى لا يضر ذلك فى الاستدلال به ههنا لأن المتكلم يعامل به فى الفضائل إجماعاً انتهى واختلفوا فى معنى قوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وذلك أدناه فتنقل الميرمقى عن الشافعى أنه قال معناه أدنى الكمال وصرح صاحب الهذلية بقوله أى أدنى كمال الجهم وقال صاحب العناية إن قيل المشهور فى مثله أدنى الجهم ثلاثة فما معنى كمال الجهم قال الجهم إن أدنى الجهم لغة يتصور فى الاثنين وأما كماله فهو ثلاثة فإن قيل كمال الجهم ليس بمدى كماله جيب بأنه سبق ذكره دلالة بذلك الثالث انتهى فترده العين فى السبابة بأنه إذا أطلق الجهم لا يراد به المعنى الملقب وكمال الجهم ليس بثلاثة بل هو أقل الجهم والجهم ليس بالحدىث دلالة فالصواب فى معناه أدنى كمال السنة أو أدنى كمال التسبيح انتهى ملتقطاً وفى غاية البيان قال شمس الأئمة فى مبسوطه المراد منه أدنى الكمال فإن الركوع والسجدة يجزى بدون هذا الذكر لا على قول ابن مطيع وقال حميد الدين فى شرحه أى أدنى الجهم المسنون فإنه إذا لم يقل صلاة تجزى صلاته وإذا نقص من الثلاث يكون تاركاً للسنة وإذا زاد على الثلاث يكون أتياً بالفضل والاحتياط فيكون الثلاثة أدنى الوجوه المسنون انتهى لم يصرحوا وروى أبو داود وابن ماجة بسند فيه إياس بن عامر عن عتبة بن عامر الجهمى قال لما نزلت فسيح باسم ربك العظيم قال لنا رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم اجعلوها فى ركوعكم فليأتى سجد أسود بك الأعلى قال لنا اجعلوها فى سجدةكم ورواه ابن حبان فى صحيحه والحاكم فى مستدركه وقال قد اتفقنا على الاحتجاج برواية غير إياس وهو صحيح الإسناد ولم يخرجاه انتهى وفى التهذيب إياس بن عامر الفافى المصرى قال ابن بونس كان من شيعة على بن رضى والوفاد بن عليه من مصر له عند ابن داود وابن ماجة حديث واحد فى الصلاة انتهى زاد عليه الحافظ ابن حجر فى تهذيب التهذيب قال البخارى لا بأس به وذكر ابن حبان فى الثقات ومن خط الذهبى فى تلخيص المستدرك أنه ليس بالقوى انتهى وفى المروقة قال ميرك سكنت على هذا الحديث المندرى وقال النووى أسنده حسن وقال الذهبى فى سنده إياس وليس بالمعروف لكن قال ابن حجر فى التقرىب أنه صدوق انتهى وروى الترمذى وقال حسن صحيح وأبو داود والداريمى عن حذيفة رضى الله عنه صلى الله عليه وسلم روى عنه صلى الله عليه وسلم



## توضيح

شرح المحامدي قيل يقول الامام ثلثا وقيل اربعاً ليقدر المقتدي من ان يقول ثلثا وعن التحفة المقتدي يسبح الى ان يرفع  
الامام راسه انتهى وفي ح المختار نقلا عن شرح در البحار السنة في تسبيح الركوع سبحان رب العزيم اذا كان لا يحسن الظاهر  
فيبدل به العزم لئلا يحرج على سائر العزم بالزاي فتفسد به الصلوة انتهى وفي فتاوى قاضيهان لو رفع الامام راسه  
من الركوع والسجدة قبل ان يسبح المقتدي ثلثا الصحيح انه يتابع الامام لان المتابعة فرض فلا تترك بالسنة وقال بعضهم يتم  
ثلثا انتهى وفي الحاشية لو رفع الامام راسه قبل ان يتم الماسم التسبيحات وجب متابعتها على الصحيح بخلاف سلامه  
قبل تمام المقتدي التشهد لان قراءة التشهد واجبة انتهى وفي الخلاصة اذا رفع المقتدي راسه من الركوع او السجدة  
قبل الامام ينبغي ان يعوذ ولا يصير ركوعين واذا لم يعد لا تفسد صلاته انتهى وفي المنية لا ينبغي ان يطيل الامام على وجوبه  
به القوم لانه سبب التفتير ولانه مكروه انتهى قال شارحها في العنية هذا اذا اتى بقدر السنة فالطويل لمكروه وهو زيادة  
على قدر ما داء السنة حتى ان رضوا بالزيادة لا يكره وكذا ان ملوا من قدر السنة لا يكره فانه صلى الله عليه وعلى آله  
نهي عن التفتير بالطويل وقد كانت قراءته وسائر افعاله على وجه السنة فلا بد من كون ما هي عنه غير ما كان داء الضرورة  
واما حال الضميمة فهو مستثنى كما في تخفيفه صلى الله عليه وعلى آله وسلم ليجاء الصبي وليس المراد بالتخفيف الاختلال  
بالواجب والسنة بغير ضرورة كما يفعلها الكثير من ائمة زماننا محتجين بلفظ الحديث مع الغفلة عن معناه كما قرأناه  
وعن قول النسخة ولا تترحم وصفت صلوة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم بالائمة مع التخفيف وهل  
توصف بالائمة صلوة ترك فيها شيء من الواجبات او السنن انتهى مخصصا وفي الدر المختار ذكره تحريما طالة الركوع والفرقة  
لادراك الحائث ان عرفوا الا لا بأس به ولو اراد التقرب الى الله تعالى لم يكره اتفاقا لكنه بما ذكره تسمى مسألة الربا انتهى  
وفي زيادة التفصيل في هذه المسألة مع ذكر الاختلاف فيها قد فرغت عنها في رسالتي غاية المقال في ما يتعلق بالنعاء والرفع  
قال ثم يستمر من التسميم وفسر صاحب القاموس بالتشهير واذالة الخول بنشر المذكور الاسماع واستعمل في عرف الفقهاء  
بافسره الشارح وهذا الذي ذكر من خواص هذه الامتة لم يعرف في صلوة الامم السابقة قال السيوطي في رسالته الاما  
بحكم عيسى عليه السلام بعد ما ذكر ان عيسى حين ينزل قرب القيامة يحمله أربعة نبيين اخرجه ابن حبان في صحيحه  
عن ابي هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقول ينزل عيسى بن مريم فيؤمهم فاذا رفع راسه من  
الركوع قال سمع الله لمن حمده قتل الله الدجال واظهر المؤمنين وجه الاستدلال بهذا الحديث ان عيسى يقول في  
صلواته سمع الله لمن حمده وهذا الذي ذكر في الاعتدال من خواص صلوة هذه الامة كما ورد في حديث ذكره  
في كتاب الحجرات والخصائص انتهى بحلله والسنة فيه الاخفاء كما في المحيط ولعله انما تركه لانه من الاذكار السنة  
فيها الاخفاء كما في الكشف كذا في جامع الرموز وفي الاكتفاء بالتسميم اشكر الى انه ليس عند رفع الرأس من الركوع  
تكبير مستنون وعليه عامة المتأدلات وصرح في العمان به حيث قال للتكبير ليس عندنا في ذلك الزمعة وذكر في  
خزانة الفقهاء ان تكبيرات الصلوة في فرائض يوم وليلة لرب و تسعون ولكن يكون ذلك الا اذا لم يكن عند الرفع تكبير  
واقترع عليه بان حديث كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يكبر عند كل خفض ورفع يدل على خلافه  
ولذا اصرح في المحيط اخذنا منه ان التكبير عند الرفع من الركوع ايضا سنة واجيب عنه من وجهين احدهما



**شئ** ای بقول سميع الله من حمدة هم رافعاً رأسه ليكتفي بالأم  
ما اختاره صاحب المجمع صاحب الفوائد البيان من ان المراد بالتكبير ان لا يخلو جهر من اجزاء الصلوة خالياً عن الذكر فبعد الركوع  
يسمى والمقتدى يمجّد والمنفرد يمجّد بينهما فلا يخلو ذلك الجزء عن الذكر فلم يكن فيه التكبير لهذا وذكره صاحب  
الكفاية على سبيل التحقيق فقال يمجّد ان يكون المراد بالتكبير الذي ذكره في تعظيم الله تعالى قلت فيه ما فيه  
فانه لو اريد بالتكبير مطلق الذي ذكره اياه اللفظ عنه يلزم ان يتأدى السنة في الانتقالات بطلاق الذكر وهو مضموم  
تأمل وثانيهما ما اختاره الشرنبلالي في مراقب الافراح من ان حالة رفع الرأس من الركوع مخصوص من كل رفع  
حيث قال ليس تكبير الركوع لان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم كان يكبر عند كل خفض ورفع سوى الرفع  
من الركوع فانه كان يسمي فيه انتهى قلت هذا الجواب اصح كيف لا وكثير من الاحاديث الصحيحة والروايات المتقرّرة  
صريحة في انه صلى الله عليه وعلى آله وسلم كان يسمي عند الرفع من الركوع ولم يذكّر فيها التكبير بل لم يرد في رواية قوية  
صريحة انه كبر عند الركوع من الرفع نعم في البخاري وغيره عن ابي هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم  
اذ كبر اذا رفع راسه يكبر لكن فشرة المحدثون برفع الرأس من السجود وبأجملة فقوله كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم  
الله وسلم يكبر عند كل خفض ورفع عام مخصوص ببعض ولا بعد في ذلك فما من عام الا وقد خص منه البعض والجميع  
انما اطلقوا اعتقاداً على ما اشتهر ان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم كان يسمي عند رفع الرأس من الركوع وما في  
شرح الأثر الطحاوي ان النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم واياكرو غير علياً وابا هريرة وغيرهم كلهم كانوا يكبرون عند  
كل خفض ورفع فكانت هذه الاقوال المروية في التكبير في كل خفض ورفع قد تواتر العمل بها الى يومنا هذا انتهى  
والظاهر ان مراده من كل رفع وخفض المغالب والافتقار العمل بالتكبير عند الرفع من الركوع منعه اظهر من الشمس اذ  
لو كان لبقى له اثر ولو اجتمعت الامة على تركه في جميع بلاد الاسلام كان ذلك صاحب الغنية قوله اي يقول سميع الله  
لمن حمده معناه قيل الله حمد من حمده كما يقال سميع الامير كلام فلان ابا نلقاه بالقبول ومنه حديث اللهم  
اني اعوذ بك من دعاء لا يسمع اي لا يستجاب وذكر الرضوي ان اللام قد يجمع بمعنى ال كما في سميع الله لمن حمده اي اسمع  
الي من حمده وفي البناية عن الفوائد الحميدة ان الهاء في حمده للسكنة والاستراحة لا للكتابة كذا نقل عن  
الثقات وعن المستصفي ان الهاء للكتابة كما في قوله تعالى واشكروا لله انتهى وفي المضمرات ينبغي ان يمجزها بالضمير  
كما هو شأن الوقت انتهى وفي صلوة المسعوي من قال حمد غير ما تنقصد صلواته انتهى قلت اي وجه للتفاسد فانه  
لو لم يقل سميع الله لمن حمده بالكلية لانقصد صلواته فما يكاله اذا تراخى فامته قال رافعاً رأسه اشار به الى مقارنته  
التسميع لايتلوا الرفع وعليه عامة المتداولات وهو الموافق لاكثر الروايات قالوا تركه حتى استوى قائماً لا ياتي به لغواً  
محله كما لو لم يكبر حال الانحطاط حتى ركع وسجد كما في الغنية وذكر في المحيط انه يرفع راسه من الركوع ثم يسمي  
قال ويكتفي به الامام آي بالتسميع فلا يقول ربنا لك الحمد هذا عند ابن حنيفة وفيه قال مالك كما في رسالة  
ابن ابي زيد وهو قول احمد وحكاية ابن المنذر عن ابن مسعود وابي هريرة والشعبي وقال وبه اقول واستدلوا على  
ذلك بقوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم اذا قال الامام سميع الله لمن حمده فقولوا ربنا لك الحمد رواه الايمه  
الستة عن حديث انس والخمسة ايضاً سوى ابن ماجة عن حديث ابي هريرة ومسلم والنسائي وابن ماجه واحد



## والتحمید الموقوم

غالب احوال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم الامامة والتكلمة فالاكتفاء بالتسميع وان كان مشى عليه اربابا المشتمين  
لكونه قول ابي حنيفة لكن الدليل يسا على الجمع فهو الاصح باختیار خصوصاً اذا وجد اختياري من جماعة من المتأخرين  
ذهب اليه صاحبان ورى مثله عن الامام هذا ما عني وفي شرح معاني الآثار للطحاوي بعد رواية حديث الطرفين  
اما من طريق النظر فاهم اجمعوا فيمن يصلي وحده على انه يقول ربنا لك الحمد وسجدنا لك ما نفعك في كل صلاته مثل ما  
يفعل من يصلي وحده فنبت ان الامام ايضا يقولها وسناخذ وهو قول ابي يوسف ومحمد انتهى لمخصا قال والتحميد الموقوم  
أي يقتضي بالتحميد الموقوم من انتم براقدي أي المقتدي ولا يقول سمع الله من حمد لان الآثار متظاهرة والاخبار متوافقة على  
ذكر التحميد فقط للموقوم ولو كان التسميع مشرفا لنقل ايضا واما ما روى عن ابي هريرة كنا اذا صلينا خلفت رسول الله صلى  
عليه وعلى آله وسلم فقال سمع الله من حمد قال من وراءه سمع الله من حمد فقال للدارقطني انه غير محفوظ والمحموظ فيقول  
من وراءه ربنا لك الحمد كما بسطه شرح صحيح البخاري وفي جامع الرموز لا يجمع الموقوم بينهما بخلاف انتهى قلت هكذا  
ذكره صاحب الذخيرة وفيه القدير وغيرهم ولعلهم ارادوا بان ليس فيه خلاف معتد به بين ائمتنا والا فقدرى عن  
ابي حنيفة الجمع للموقوم ايضا ذكره الاقطر في شرح مختصر القدرى لكن ذكر العيني وغيره من المحققين انها رواية شاذة ومالك  
الى الجمع الشافعي ومن تبعه ايضا قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري لم يصح في الجمع بينهما الموقوم شيء ولم يثبت عن ابن المنذر  
ان قال ان الشافعي انفرد بذلك لانه قد نقل في الاشراف عن عطاء بن سيرين ايضا الجمع للموقوم انتهى ولم يذكر المصنف لفظ  
التحميد لاختلاف الروايات في ذلك ففي بعضها ربنا لك الحمد وفي بعضها اللهم ربنا لك الحمد وفي بعضها ربنا ولك الحمد  
وفي بعضها اللهم ربنا ولك الحمد وكلها في الصحاح ومن ثم اختلف اصحابنا في الشافعية ايضا في لفظ التحميد وان  
اي لفظ منها اول فالمدكور في الجماع الصغير ربنا لك الحمد وعبارته يقول الامام سمع الله من حمد ويقول من خلفه  
ربنا لك الحمد ولا يقولها هو وقال ابو يوسف ومحمد يقولها هو ايضا انتهت وفي خزنة المفتين ناقل عن شرح الطحاوي  
اختلفت الاخبار في التحميد في بعضها ربنا لك الحمد وفي بعضها اللهم ربنا لك الحمد ولا يظهر هوالا ولا انتهى في ذلك  
ثم ان محمدا ذكر في التحميد لفظين ربنا لك الحمد والله ربنا لك الحمد والثاني افضل لان فيه زيادة شاء وهما لفظ آخر  
وهو ربنا ولك الحمد حكى عن ابي جعفر انه لا فرق بين ربنا لك الحمد وربنا ولك الحمد وذكر شيخ الاسلام في بعض  
الروايات ربنا ولك الحمد والله ربنا ولك الحمد انتهى وفي شرح النقاية لالياس زيادة في التحميد اربع روايات ربنا لك  
الحمد وربنا ولك الحمد والله ربنا لك الحمد والله ربنا ولك الحمد وهو الاحسن والحل منقول عن رسول الله صلى الله  
عليه وعلى آله وسلم انتهى وفي جامع الرموز اللهم ربنا لك الحمد وربنا لك الحمد وربنا ولك الحمد او اللهم ربنا  
ولك الحمد والا اول افضل كما في المحيط والثاني المشهور في كتب الحديث كما في الكرماني وهو الصحيح كما في القنية انتهى وفي  
افضلها اللهم ربنا ولك الحمد كما في المجتبى وتلييه ربنا ولك الحمد ويليه المعروف ربنا لك الحمد كما في المحيط من فضلية  
الثاني محمول على فضليته على بعده لا على النكاح واختلافوا في الروايات فقليل زائدة وقيل على لغة تقديرة ربنا لك الحمد  
الحمد انتهى وفي فتح الباري قال ابن دقيق العيد اثبات الواو يدل على زيادة معنى لانه يكون التقدير مثلا ربنا استجب  
ولك الحمد فيشمل على معنى الدعاء ومعنى الخبر وهذا من بناء على ان الواو عاطفة وقد قيل انها واو الحال قاله ابن القيم

## والمنفرد يجمع بينهما

وضعت ما ملأه انتهى وما ينبغي ان يعلم ان ابن القيم قد انكر ثبوت اللهم ربنا أولئك الحمد حيث قال في زاد المعاد في هذا الباب  
كان عليه الصلوة والسلام اذا استوى قائماً قال ربنا أولئك الحمد وربما قال ربنا لك الحمد وربما قال اللهم ربنا لك الحمد ثم كان  
كلمه عنه وأما الجمع بين الواو والهم فله نصيب انتهى فخره القسطلاني في المواهب اللدنية حيث قال قلت وقمر في صحيح البخاري  
من حديث أبي هريرة رواية الأصيل مرفوعة اذا قال الامام سمع الله من حمده فقولوا اللهم ربنا أولئك الحمد فجمع بين اللهم  
الواو وهو ما يرد على ابن القيم انتهى وقال الزرقاني في شرح المواهب لا ردف فيه لان ابن القيم انما قال لم يصح من فعله عليه الصلوة  
والسلام وهذا ما هو عاقلون ولا يجران من السنة امره لا يحل له في ما كان يقول هو في صلاته علانية لو سلم انه يرد  
عليه لا يمكنه ان يدعي شذوذاً في رواية الأصيل هذه لخالفته بجمع رواية البخاري الذين منهم المستل وهو حافظهم  
فأهمروا به دون الواو لكن الجواب عنه ثم من المصنف الى النهاية فانه صح الجمع بينهما من فعله صلى الله عليه وعلى آله  
وسلم ففي صحيح البخاري قبل هذا الباب في باب ما يقول الامام ومن خلفا من روى فيه عن أبي هريرة قال كان رسول الله صلى  
الله عليه وعلى آله وسلم اذا قال سمع الله من حمده قال اللهم ربنا أولئك الحمد قال المصنف في ارشاد الساري بانبات الواو  
ونصل الحمد في ما رواه الأئمة على ثبوتها في عدة احاديث وفي فتح الباري كذا ثبت زيادة الواو في طرق كثيرة وفي بعضها كجدها  
فكان الاتفاق ذكر هذا في الرد لا نه ثبت من فعله صلى الله عليه وعلى آله وسلم في أكثر الروايات فسيحان من لا يسهوا انتهى  
قال والمنفرد انتهى من هو ليس بامام ولا بمؤتم بجمع بين التسميع والتحميد وهو احد اقوال ثلثه فيه صححه صاحب  
الهداية في الهداية وفي مختارات النوازل وصاحب مجمع البحرين وملتقى البحر والصد الشهيدي والباقي والحصاكي  
في الدر المختار وفي خزانة الاسرار ومشي عليه الشرنبلالي في مراقي الفلاح ونور الايضاح وصاحب تنوير الابصار  
المصنف والشاكر في النفاية وشرار النقاية وشرار الكنز وغيرهم وفي القنية راجع الشرح السخري اما المنفرد فيقول  
سمع الله من حمده واد الاستوى قائماً قال ربنا لك الحمد في الجواب الظاهر قال رضي الله عنه هو الصحيح انتهى والقول  
الثاني انه يكتفى بالتحميد وهو رواية الجاهل مع الصغير اختاره النفس في الكنز وقال في الكافي روى عن أبي حنيفة ان المنفرد  
يجوز بينهما كما هو مذهبهما والصحيح من مذهبه انه يأتى بالتحميد لا غير ذكره في المحيط لان التسميع حيث من خلفه على  
التحميد وليس معه احد ليحييه فلا يأتى بالتسميع انتهى والقول الثالث انه يكتفى بالتسميع وهو رواية المعلق عن أبي يوسف  
عن أبي حنيفة وقال لعين انها رواية النوادر وقال صاحب البحر ينبغي ان لا يقول عليها ولم اذكر من صححها انتهى لكن نقل  
الحصاكي في خزانة الاسرار عن المعراج تصحيحه عن شيخ الاسلام وفي البحر حيث اختلف التصحيح كما رايت فلا بد من الترجيح  
فالرجح من جهة المذهب في المتن لانه ظاهر الرواية على ما صدر به فاضحيان في شرح الجاهل مع الصغير والمرجح من  
جهة الدليل ما صح في الهداية انتهى وفي خزانة المفتين ناقلاً عن الاختيار شرح المختار وشرح الطحاوي وغيرهما  
ان كان المنفرد يأتى بالتسميع ولا رواية في التحميد عن أبي حنيفة واختلف المتأخرون فيه والاصح انه يأتى بالتحميد أيضاً  
وروى عن أبي يوسف يأتى بالتحميد لا غير وعليه أكثر المشائخ انتهى وفي فتح الباري ان الطحاوي وابن المنذر ادعيا  
الاجماع على ان المنفرد يجمع بينهما للاتفاق على اتحاد حكم الامام والمنفرد لكن اشرك صاحب الهداية من الحنفية الى  
خلافه عندهم في المنفرد انتهى تنبيهه قد وردت الروايات الصحيحة والاخبار الصريحة في زيادة الادكار



والأدعية في الركوع والسجود والقنوت والجلوس بين السجدين قروي مسلم وابوداود عن أنس قال كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم إذا قال سمع الله لمن حمده قام حتى نقول أنه قد أومر فمجلسه ونقعد بين السجدين حتى نقول أنه قد أومر إلى السجدة ألا ترمذي وأحمد وغيرهم عن عائشة رضي الله عنها قالت كان النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم يكثر أن يقول في ركوعه وسجوده سبحانك اللهم ربنا وبحمدك اللهم اغفر لي يا ذا القرنين قال ابن حجر الملق في شرح المشكاة وفي رواية لمسلم سبحانك اللهم لا اله الا انت فيسبح كل من أومر عن ابن مسعود أنه قال لما نزل على رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم إذا جاء نصر الله كان يكثر إذا قرأها وركع أن يقول سبحانك اللهم وبحمدك اللهم اغفر لي يا ذا القرنين أتوا بالرحم انتهى قروي مسلم وابوداود والنسائي عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقول في ركوعه وسجوده سبحانك سبحانك سبحانك قدوس رب الملائكة والروح قروي مسلم وابوداود والنسائي عن ابن سعيد الخدري رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم إذا رفع راسه من الركوع قال اللهم ربنا لك الحمد ملأ السموات وملأ الأرض وملأ ما شئت من شيء بعد أهل لثناء والمجد الحق ما قال العبد وكلنا لك عبد اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجحدين منك الجحدين قروي النسائي عن عوف بن مالك رضي الله عنه قال قلت مع رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فلما ركع مكث قد روى سورة البقرة ويقول في ركوعه سبحان ذي الجبروت والكبرياء والعظمة قروي الخمسة سبو البخاري عن عائشة قالت فقدت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ليلة من الغرashed فالتفت فوجدت يدي على بطن قدس فيه وهو في السجدة وهو يقول اللهم اني اعوذ برضاك من سخطك وبمعافاتك من عقوبتك واعوذ بك منك لا احصى ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك قروي ابوداود والترمذي وابن ماجه والحاكم وصححه والبيهقي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال حكاه النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقول بين السجدين اللهم اغفر لي وارحمي وارزقني زاد الترمذي والبيهقي واجبرني وازل فقرى وتراد ابن ماجه والحاكم ووافعني قروي النسائي والبخاري عن رفاع بن رافع الزرقاني رضي الله تعالى عنه قال كذا يوم أنصلي وراء النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم فلما ركع راسه من الركعة قال سمع الله لمن حمده قال رجل ربنا ولك الحمد حمد كثير لخصيا مبارك فيه فلما أنصرف قال من المشكم قال أنا قال رأيت بضعة وثلاثين ملكا يبتدونها إليهم يكتيها أول قروي الطبراني مثله من حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال قال لقسطلان في رشا دالسا رى الرجل لمدكور هو رفاعة بن رافع قال في المصاحف هل هو راوى الحديث او غيره يخبرنا الى تحرير تجزء الحافظ ابن حجر بأنه راوى الحديث وكذا قال ابن شكوان وأما كني عن نفسه لقصد اخفاء عمله ونقل البرماوى عن ابن مسعود أنه جعله غير راوى الحديث وإن الحاكم جعله معاذ بن رفاعة فوهم في ذلك انتهى وقد اخذ الشافعي بهذه الأحاديث وأما لها أقسن هذه الأذكار وأشباهها للمصلي وسوى في ذلك بين المنفرد والمأمور والأمام والمكتوبة والنوافل وربه قال عطاء وابن سيرين وداود على ما حكاه العيني وأما أصحابنا فلم يخبروا هذه الأذكار في الغرائض قال محمد في الجامع الصغير قال ابو يوسف سألت أبا حنيفة عن الرجل يرفع راسه من الركوع في الغريضة يقول اللهم اغفر لي قال يقول ربنا لك الحمد ويسكت وكذلك بين السجدين يسكت انتهى وقال العيني في البناءة يستحب عند الشافعي أن يقول سمع الله لمن حمده فإذا استوى قائما يقول ربنا لك الحمد ملأ السموات وملأ الأرض الحمد واصحبا أحملوا مثاله على النوافل وتبين عليه حديث ابن أبي ليلى أنه عليه الصلوة والسلام زاد بعد ذلك اللهم

طهرني بالثلج والبرد والماء البارد ثم اه مسلم وهذا لا يقال في الفرض اتفاقاً انتهى وقال علي لقارئ في المراقبة في شرح حديث انس الظاهر ان هذه الاطالة كانت في النوافل وفي الفرائض حياً كما لبيان الجواز في لفظه كان للرابطة لا للواطبة انتهى وقال ايضا في شرح حديث عائشة عند قولها كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم اى احياها وقال ايضا في شرح حديث ابن عباس هو محمول على التطوع عندنا انتهى قلت يعلم من ههنا ان اصحابنا سلكوا في هذه الاحاديث على سلكين احدهم حملوها على التطوع وثانيهم حملوها على بعض الاحيان والثاني اوجه بل اصح كيف فان بعض الاحاديث مما ذكرناه صريحة في زيادة الاذكار في المكتوبة وتقر بالرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم رفاعة على زيادة الذكر في القومة وضاه منه ادل دليل عليه فالاصح هو استحباب زيادة امثال هذه الاذكار للمنفق في المكتوبات كما لا يخفى على من تأمل فان بعد ثبوت الاخبار فيها لا يكون للعقل مجال الانكار وسلك الطحاوي في شرح معاني الآثار في اذكار الركوع والسجود مسلك النسخ حيث روى او لا من حديث علي بن ابي طالب رضى الله تعالى عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقول وهو راكع اللهم ركعت وبك امنت ولك اسلمت وانت ربى خشع لك سمى وبصرى وشمى وعظمى وعصى الله رب العالمين ويقول في سجوده اللهم لك سجدت ولك اسلمت وانت ربى سجدت حتى للذي خلفه شق سمى وبصرى بارك الله صلى الله عليه وسلم في حديث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم نهيت ان اقرأ كما وسأجد اقاماً الركوع فعضوا فيه الرب واما السجود فاجتهدوا فيه في الدعاء فقم ان يستجاب لكم ثم روى من حديث ابن عباس رضى الله تعالى عنه انه قال كشف رسول الله صلى الله عليه وسلم الستارة والناس صفوف خلف ابى بكر فقال نهيت الحديث ثم روى من حديث عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول في ركوعه سبحانك اللهم وسبحك واشتغرك واشتغرك اليك فاغفر لي انك انت التواب الرحيم ثم روى عنها قصة من قد روى رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى آله وسلم في السجدة ثم روى من حديث ابن عمر رضى الله تعالى عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في سجود الله اغفر لي ذنبى كله واولاه وآخره وعاليت وسرع ثم قال فذهب قوم الى هذه الآثار انه لا بأس في الركوع والسجود بان يدعوا الرجل وتجاهلهم في ذلك آخرون فقالوا لا ينبغي له ان يزيد في ركوعه على سبحان ربى العظيم وفي سجوده على سبحان ربى الاعلى واحتجوا في ذلك بما اخبرنا عبد الله بن الجارود قال حدثنا ابو عبد الرحمن المقرئ قال ثنا موسى عن عمه اياس عن عتبة بن عامر قال لما نزلت في سجود باسم ربك العظيم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اجعلوها في ركوعكم الحديث وكان من الحجة لهم في ذلك انه قد يجوز ان يكون ما كان من رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى آله وسلم في الآثار الاول انما كان قبل نزول الايتين اللتين ذكرنا في حديث عتبة فكان امرنا نسخاً لما تقدم من فعله وقد روى عنه انه كان يقول في ركوعه وسجوده ما امر به في حديث عتبة وقال آخرون اما الركوع فلا يزد فيه على تعظيم الرب واما السجود فيجهد فيه في الدعاء والنجوا في ذلك بحديث علي وابن عباس اللذين ذكرناهما في الفصل الاول فكان من الحجة عليهم في ذلك انه لم يزلوا يقولوا اما الركوع فعظموا فيه الرب ناسخاً لما تقدم من افعله فيحتمل ان يكون امرهم بالتعظيم لما نزلت في سجود باسم ربك العظيم واباحت الدعاء في السجود قبل ان يزل سبحان ربك الاعلى فلا نزل ذلك امرهم بان ينتموا اليه في السجود فان قال قائل انما كان ذلك بقرب وفاته لان في حديث ابن عباس كشف الستارة والناس صفوف خلف ابى بكر فنف هذا الحديث

ان تلك الصلوة هي الصلوة التي توفي رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم عقبها أو ان تلك المريضة هي مريضة التي توفي فيها ليس في هذا الحد يثبت من هذا شيء وقد يحتمل أن يكون هي الصلوة التي توفي عقبها ويحتمل أن تكون غيرها فإن كانت هي الصلوة التي توفي بعد ها فقد يحتمل أن يكون نزول سبحانه اسم ربك الأعلى بعد ذلك قبل وفاته فهذا وجه هذا الباب من طريق تصحيح الآثار وأما من طريق النظر فأننا رأينا مواضع فيها ذكرها كتبيرة دخول الصلوة ومنها كتبيرة الركوع والسجود والقيام من القعود وكان ذلك التفسير تكبيراً قد وقف لعباد عليه ولم يجعل لعل أن يجاوزوه إلى غيره فلما كان في الركوع والسجود قد اجتمع على أن فيها ذكرها وأنه لم يشر فيها كل الذي ذكر كان النظر أن يكون ذكرها كسائر الأذكار فيكون ذلك قولاً خاصاً لا ينبغي مجاوزة غيره وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد أنهم كلهم ملخصاً **قلت** الطريق الذي ذكره للجمع بين الآثار ليس بذلك فإن دعوى السجدة في هذا الباب متسقة ولا تثبت هي بالاحتمال بل يعلم التأخير وإذ ليس فليس والظاهر أن كشف الستارة الذي ذكر في حديث ابن عباس كان في مرض موته في يوم وفاته فإن صفته الناس خلف أبي بكر والنبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم في المرض لم يكن ذلك إلا في يوم وفاته كما حققه البيهقي وغيره من أرباب الفن واحتمال أنه لعله كان في مرض آخر سابقاً قطباً وتجوز أن يكون نزول سبحانه اسم ربك الأعلى يوم وفاته بعد كشف الستارة الذي كان في صلوة الفجر من غير سند ليس بذلك فإن آخر ما نزل من الآيات فختلف فيه فمنهم من قال آية الرابطة ومنهم من قال واتقوا يوماً ترفعون الخ وهو لا يجمع ومنهم من قال غير ذلك كما هو بسوط في الاتقان في علوم القرآن ولم أر أحداً ذكر أن آخرية نزول اسم ربك بل لم يقل أحد بنزول شيء يوم وفاته كما لا يخفى هذا ما ظهر لي ثم رأيت في نصب الراية أن البيهقي أيضاً عقب الطحاوي بخوماً ذكرت فحدث الله على حسن التوارد **وليعلم** أنه قد يرد ههنا أن الأخبار والآثار قد اختلفت في أذكار الركوع والسجود وما بينهما فالعمل بأحد ها يفوت العمل بالأخر فماذا يفعل ويحاج عنه بأنه يفعل تأخر هذا وتأخر هذا والعمل بأحد ها كلياً في العمل بالأخر وإنما يكون كذلك لو كان الخلاف خلافاً متضاداً وههنا ليس الخلاف في موضوعه على ما أورثه شيخ الإسلام أحمد بن حنبل في منية في منهاج السنة أن الخلاف على نوعين خلافاً متضاداً وخلاف تنوع فالأول أن يوجب شيئاً ويحرم الأخر فيكون العمل بأحد ها منافياً للأخر والثاني مثل القراءات التي يجوز كل منها وإن كان هذا يختار قراءة وهذا يختار قراءة كما ثبت أن القرآن أنزل على سبعة أحرف ومن هذا الباب أنسواء التشهد كتشهد ابن مسعود الذي أخرجه في الصحيحين وتشهد أبي موسى الذي رواه مسلم وتشهد ابن عباس الذي رواه مسلم وتشهد ابن عمر جابر وعمر اللواتي رواها أهل السنن فكل ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم فهو سابق وجاز أن يختار بعض الناس بعض التشهدات أما لكونه هو الذي علمه أو لا اعتقاده رجحانه من بعض الوجوه وكذلك الترجيع في الأذان وركه وكذلك أنواع صلوة الخوف ومن ذلك أنواع الاستفتاحات في الصلوة كاستفتاح برهيمة الذي رواه في الصحيحين واستفتاح على الذي رواه مسلم واستفتاح عمر متفق عليه وغير ذلك ومن ذلك صفات الاستعداد وأنواع الأدعية في آخر الصلوة وأنواع الأذكار التي يقال في الركوع والسجود مع التسليم المأمور ومن ذلك صلوة التطوع بخير فيها بين القيام والقعود وغير ذلك ومن ذلك تغيير الحائض بين التجيل في يومين من أيام منى والتأخير إلى ثالث وهذا الاختلاف قسمان **أحدهما** أن يكون القسمان مخيراً فيه ما بدون اجتهاد في صلحهما **والثاني** أن يكون تحديده بمسب ما براه من المصلحة كما يكون لولي التبدير وناظر الوقف والوكيل والمضارب غير ذلك

ثم يكبر ويسجد

ومن هذا الباب أمر الشودي وهو ما خلافة الذي تركه عمر بن شوري بين ستة انتهى كلامه لمخصا قال ويقوم مستويا  
أي يقوم المصل من الركوع أما ما كان أو سوتا أو منفردا أو في حديث أبي حميد الساعدي في وصفت صلوة رسول الله  
صلى الله عليه وعلى آله وسلم فإذا رفع رأسه استوى حتى يعود كل فقا يمكنه ذكره البخاري تعليقاً في باب الظمانينة في أثر  
من الركوع وصله في باب سنة الجالوس والفقا يفتح الفاء خرات الصلب أي مفصله واحدة فقارة وبيتك  
أيضا فقرة بفتحين وفقرة يسكون القاف وجمعها فقر كذا في مشارق الأنوار في غريب صحاح الآثار للقاضي عياض  
وهذا الاستواء قائما ليس بفرض عند أبي حنيفة والصحيح من مذهبه أن الانتقال من فرض إلى فرض وفرض وفرض ورفع الرأس  
من الركوع ليس بفرض إلا أن الانتقال من السجدة إلى السجدة بلا رفع الرأس غير ممكن فذلك شرط لتحقيق الانتقال فلا بد  
رفع الرأس بنفسه فرض حتى لو تحقق رفع الرأس بدونه بأن سجد على وسادة فزعت من تحت رأسه وسجد على  
الأرض يجوز كذا قال الليث زادة في شرح النقاية وفي لقينة قد شد القاضى لصد في شرحه في تعديل الركبن  
فقال الحكماء كل ركبن واجب عند أبي حنيفة ومحمد وعند أبي يوسف والمشافعي فرض فيمكن في الركوع والسجدة والقوة  
حتى يطمن كل عضوه نه هذا هو الواجب حتى لو تركها أو ترك شيئا منها ساهيا يلزم سجود السهو ولو عدل يكره أشد الكراهة  
فيلزم أن يعيد الصلوة وتكون معتبرة في حق سقوط الترتيب ونحوه انتهى وقد مر من التحقيق وجوب القومة و  
الخلاص فيه فتذكره واعترض على المصنف ههنا وكذا على المشرك في النقاية أن قيد الاستواء مستدركا فأنطلق  
القيام إنما يكون باستواء الشقين والجواب عنه من وجه واحد **أما اختاره القهستاني** من أنه إنما زاد هذا  
القيد للتأكيد لغفلة الأكثرين عنه فليس بمستدرك **وأما اختاره البرجندى** وهو وجه آخر أن القيام أمر  
الاستواء إذ يمكن أن يقوم ما تلا إلى إحدى الجهات الأربع فهو ليس بمستدرك ولا بتأكيد بل قيد مفيد احترازا  
**وثالثها** أن المراد بالاستواء التعديل **قال** ثم يكبر أو ران النبي صلى الله عليه وسلم كان يكبر مع كل خفض و  
رفع كما في قوله بود أو دبسنده عن ابن عبد الرحمن بن أبى عن أبيه أنه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى آله وسلم  
وكان لا يتو التكبير قال بود أو دبسنده إذا رفع رأسه من الركوع وأراد أن يسجد لم يكبر وإذا قام من السجود لم يكبر وجرى  
الطحاوى في شرح معاني الآثار هذا الحديث وقال فذهب قوم إلى هذا فكانوا لا يكبرون في الصلوة إذا خفضوا وإذا  
رفعوا كبروا وكذلك كان بنو أمية يفعلونه وخالفهم في ذلك آخرون فكبروا في الخفض والرفع وذهبوا في ذلك إلى ما  
تواترت به الآثار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال بعد تخرج الآثار الدالة على التكبير في كل انتقال فكانت  
هذه الآثار المروية أظهر وأكثر من حديث عبد الرحمن بن أبى وقد عمل بها أبو بكر وعمر على وتواترها العمل إلى يومنا  
هذا لا ينكره منكر ولا يرفعه رافع ثم النظير شهد له أيضا وذلك أننا رأينا الدخول في الصلوة يكون بالتكبير ثم الخروج  
من الركوع والسجود يكونان أيضا بالتكبير وكذلك القيام من القعود فكان النظر على ذلك أن يكون تغيير الأحوال أيضا  
من الركوع إلى السجود ومن القيام إلى الركوع بالتكبير وهذا أقول أبي حنيفة ومحمد وأبي يوسف انتهى كلامه في الوسائل  
إلى معرفة الأوائل أول من تفصل التكبير معاوية ثم كان إذا قال سمع الله لمن حمده انحط إلى السجود لم يكبر أسنده  
العسكري عن الشعبي وأخرج ابن أبي شيبه عن إبراهيم أنه قال أول من نقص ذلك **قال** ويسجد أقول لم يقل





الحافظ ابن حجر في بلوغ المرام من حديث الأحكام حديث إلى هزيمة أقوى من حديث وائل لأن له شاهدًا من حديث ابن عمر صحاح خزيمة وذكر البخاري معلقًا موقوفًا انتهى وأجاب الجمهور عنه بوجوه أحدها أن حديث وائل ثبت لأن جماعة من الحفاظ صححوه ولا يقدح فيه أن في سنده شريكًا القاضى وليس بالقوى لأن مسلمًا يرى له فهو على شرطه مع أن له طرقًا أخرى أيضًا فيجوز الضعف بها كذا ذكره الخطابي وابن حجر في شرح المشكوة وقال الخطاوي في شرح معاني الآثار لما اختلفت عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فيما يند ابوضعه نظر باقي ذلك فكان سبيل تصحيح الآثار أن لا يعلل لم يختلف عنه وإنما اختلف عن ابن هزيمة فكان ينبغي أن يكون ما يرى وائل وائل انتهى وثانيها ما نقله ميرك عن غير المصنف أن حديث ابن هزيمة منسوخ كما يرى ابن خزيمة عن مصعب بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه قال كنا نضع اليدين قبل الركبتين فأمرنا بوضع اليدين قبل الركبتين فلو كان حديث ابن هزيمة سابقًا على ذلك لزم النسخ مرتين وهو على خلاف الدليل انتهى وفي الأشاد الساري عن سعد بن أبي وقاص قال كنا نضع اليدين قبل الركبتين فأمرنا بالركبتين قبل اليدين في رواية ابن وادعي أنه ناسخ لتقديم اليدين قال في المجموع ولذا اعتمد أصحابنا ولكن لا حجة فيه لأنه ضعيف بين اليدين وغيره ضعفه لأنه من رواية يحيى بن سلمة بن كهيل وهو ضعيف باتفاق الحفاظ وكذلك قال النووي لا يظهر ترجيح أحد المذاهب على الآخر من حيث السند انتهى وثالثها أن في حديث ابن هزيمة تناقضًا في نفسه فكانه وهو يعرض الرواة وحرف لا يضع بقوله وليضع يديه إذا وضع يديه قبل ركبتيه فقد برك برك البروك البكرين البكرين يديه قبل ركبتيه عند البروك فيوافق حديث وائل وقال بعض الناس لركبة من الإنسان في الرجلين ومن ذوات الأربع في يدين فالإنسان إذا وضع ركبتيه قبل يديه كان كالبعير الذي يركب على ركبتيه فيجتمعا نهى عن البروك ووضع اليدين قبل الركبتين فالبروك هو وضع الركبة من الإنسان بوضع الرجلين ومن البعير بوضع اليدين وقال صاحب سفر السعادة هذا وهم غلط ومخالفة لقول الأئمة اللغة وقال في القاموس الركبة بالضم موصل ما بين أسفل أطراف الفخذ وأعلى الساق ولا شك أن الفخذ والساق إنما يكونان في الرجل دون اليد كذا في فتح المنان ورأيهم أن حديث ابن هزيمة مقلوب فإن رواه انقلب عليه وكان الأصل وليضع ركبتيه قبل يديه فقلب عمداً أو انقلب عليه ما فرى ركبتيه قبل يديه وتوיד أنه يرى ابن أبي شيبة في مصنف حديث ابن هزيمة وفيه تقديم الركبتين على اليدين وخامسها أن حديث ابن هزيمة مضطرب لأنه روى عن ابن هزيمة ما يخالفه ويوافق رواية وائل والقلب لا اضطراب من أسباب الضعف وإن شئت تفصيل هذين الجوانب فأرجع إلى شرحي المتعلق باختصار المنسوب إلى الجمهور في أصول الحديث السمي بظفر الأمان في بحث المقلوب وقد ذكر هناك ما في كلام ابن حجر الذي نقلناه سابقًا من الخلل بوجوه ومما يؤيد مذاهب الجمهور أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم نهى في الصلاة عن تشبه الحيوانات كافتراش السبع وهو أن يضع ساعديه على الأرض في السجود وكقتر الغراب أي المبالغة في تخفيف السجود وغير ذلك كما هو روى في السنن ولا ريب في أن وضع اليدين قبل الركبتين تشبه بافتراش البعير فيكون منهياً عنه وما يقال من أن تقديم اليدين أحسن في خشوع الصلوة ممنوع وأيضا فإن تقديم الركبتين أحسن في رأي العين وفي شرح معاني الآثار لما نقلناه رأينا الأعضاء التي أمر بالسجود عليها سبعة أعضاء بذلك جاءت الآثار عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فظهر تأكيده حكمها اتفق عليه منها ليعلم حكمها ما اختلفوا فيه فوينا الرجل إذا سجد بدأ بوضع أحد يديه أما ركبتها أو يديه ثم رأسه بعدهما ورأينا ما إذا رفع يديه فبدأ برأسه فكان إذا

فوجهه بين كفيه ويد يجزا اذنيهما كما صابعا

مقد ما في الرفع موخر في الوضع ثم يثنى بعد رفع الرأس مرفعه يديه ثم ركبتيه هذا اتفاق منهم جميعا فكان النظر على ما وصفتنا في حكم الرأس ان يكون اليدين كذلك لما كانا مقدمتين على الركبتين في الرفع ان يكونا مؤخرين عنها في الوضع فحقق بذلك ما روى وائل فهذا طريق النظر به ناخذ وهو قول ابى حنيفة وابى يوسف ومحمد بن النضر مخلصا وفي شرح النفاية للبرجندى ذكر الغزالي في الوسيط ان عند ابى حنيفة يضع اليدين اولا وهذه الرواية غير مشهورة في كتب الحنفية **قال** ثروجهما أي ثم يضع وجهه بان يضع الفم ثم جبهته فان الاصل ان يضعه اولا ما كان اقرب الى الارض كما في المضمرات لكن في التحفة يضع الجبهة ثم الانف وقيل يضعهما معا كذا في جامع الرموز وفي البناية عن شرح الطحاوي كيفية الاشتغال بالسجود والقيام من ان يكون اول ما يكون يقع على الارض ركبته ثم يدها ثم جبهته وقال بعضهم يضع انفه ثم جبهته واو لا وان يضع اولا ما كان اقرب الى الارض واذا رفع يرفعه ما كان اقرب الى السماء انتهى وفي البداءة ثم منها أي من السنن ان يضع جبهته ثم انفه وقال بعضهم انفه ثم جبهته انتهى ومثله في المعارج وغيره واختار في البحر والدالتا تقرأ تقدم الانف **قال** بين كفيه كما روى ان النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم كان يفعل ذلك اخرجه الطحاوي من حديث وائل والبراء **قال** ويديه حذاء اذنيه **اقول** كان الاول ان يزيد قوله حذاء اذنيه بعد قوله سابقا يديه فلم يحتج الى اعادة يديه والوضع بهذه الكيفية مروي عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم واخرجه مسلم والطحاوي وعبد الرزاق في مصنفه واستحق بن راهويه في مسنده من حديث وائل واخرجه النسائي عنه قال قدمت المدينة فقلت لا نظرن الى صلوة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فكبر ورفع يديه حتى رأيت ابهاميه قريباً من اذنيه فلما اراد ان يكبر رفع يديه وكبر ثم رفع راسه فقال سمع الله على حمده ثم كبر وسجد حتى رأيت ابهاميه قريباً من اذنيه على الموضع الذي استقبل بهما الصلوة وذهب الشافعي ومن تبعه الى انه ينبغي ان يضع اليدين حذو المنكبين لما روى ابو داود والترمذي وقال حسن صحيح والبخاري والطحاوي من حديث ابى حميد الساعدي انه صلى الله عليه وعلى آله وسلم فعل كذلك واجاب عن اصحابنا بوجهين **احدهما** ما في غاية البيان انه محمول على حال الكبر وثانيهما ما في البناية ان الذي رويناه اولى بالآخذ من حديث ابى حميد لان في مسنده فليح بن سليمان وهو وان اخرج له الاية السنة لكنه تكلم فيه فضعفه النسائي وابن معين وابو حاتم وابو داود وابن القطان وغيرهم كما قال الذهبي في ميزان وقال الطحاوي في شرح معاني الآثار كل من ذهب الى الرفع في افتتاح الصلوة الى الاذنين جعل وضع اليدين في السجود حيا لا لاذنين وكل من ذهب الى ان الرفع في افتتاح الصلوة الى المنكبين جعل وضع اليدين في السجود حيا لا للمنكبين وقد ثبت في ما تقدم تصحيح من ذهب في الرفع في افتتاح الصلوة الى حيا لا لاذنين فحقق بذلك ايضا قول من ذهب في وضع اليدين في السجود بحيا لا لاذنين وهو قول ابى حنيفة ومحمد وابى يوسف انتهى والتحقيق في هذا المقام ما اختاره ابن الهمام وتبعه المحلى وغيره ان السنة ان يفعل بهما شاء جميعا بين الروايات بناء على انه صلى الله عليه وعلى آله وسلم فعل هذا احيا كان وهذا احيا كان لان بين الكفين افضل لان فيه زيادة المحاجة المسنونة **قال** ضامما اصابعه فشرحه في الكافي وغيره بان يجعل بعضها ملصقا بجانب بعض ووقع في الخزانة ناشر اصابعه قال البرجندى لعل المراد به هنا خلاف القبض وهو ان تكون رؤس اصابعه مستقبل القبلة ولا منافاة بينه وبين الضم المعنى المذكور انتهى وانما ليس المهم

(السابعة — ٥٢)

السودان  
منسوخه  
في البحر  
تبانغ  
لنظر الخادم  
بدر  
العليه  
الاعطات  
على اى  
منسوخه  
البريد  
نافع  
انه  
اشغال



## موجها أصابع رجليه نحو القبلة

حيث لا يلزم البطن والخص من جف السجدة عن الفرس أي أبعد عنه واجفيتها أي رفعه وقال الله تعالى تتجافى جنوبهم عن المضاجع أي تتباعد واستدل عليه صاحب الهداية بما روي أنه عليه الصلوة والسلام كان إذا سجد جأ في بطنه عن فخذه حتى أن بهمة لو أرادت أن تمر بين يديه مرت قال الزيلعي في نصب الرماية أخرجه مسلم عن يزيد بن الأصم عن ميمونة أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم كان إذا سجد جأ في حتى لو شكت فمته أن تمر بين يديه لمرت وهو في مسند أبي يعلى الموصلي أن تمر تحت يديه وقراه الحاكم في مستدركه والطبراني في معجمه <sup>بفتح الهاء الميمانية حجة المصنف</sup> وفيه أهمية بالية ورايت على الباء ضمة بخط بعض الحفاظ تصغير مهمة وهو الصواب وفتح الباء فيه خطأ وقراه اليهم في المعرفة عن الحاكم بسند في أخره قال في تهمة يعني أن الحاكم رواه مهمة وسكت عنه واليهوم بفتح الباء صغار أولاد الضان والمعرز أقصر الجوهري على أولاد الضان وخصه القاضي عياض بأولاد المعز قال الجوهري المهمة تقع على المذكر الموثق وقال المذمري في مختصره في قوله عليه السلام للرجل ما ولدت قال مهمة يدل على أنها اسم للاثني ولا فقد علمنا أنها ولدت أحد هما وقراه ابوداود من حديث لقيط بن صبرة في باب الاستئثار وفيه قصة وفي الصحيحين أنه صلى الله عليه وعلى آله وسلم كان إذا صلى فمر بين يديه حتى يبد ويأخض ابطنه ولابن داود عن حمزة بن جندب الصحيحين رضاه عليه السلام كان إذا سجد جأ في عضديه عن جنبه قال النووي في المحلى استأده صحيح انتهى كلام الزيلعي تنقطة من السنن أيضا كجافات الوركين عن عقبه لما روي أبو يعلى الموصلي في مسنده من حديث البراء بن عازب أنه وصف يحيى رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فرفع عجزه وقال هكذا كانت يفعل والتعجيز مؤخر الشيء كما في مجمع البحار ومنها أصل الفخذين لما قرأه ابوداود من حديث أبي هريرة مرفوعا إذا سجد أحدكم فلا يفرش يديه افتراش للكلب ليضم فخذه والمراد من افتراش للكلب أن يضع ساعديه على الأرض يضم المرفقين بالركبتين إلا أنه جاء عند الضريرة لما روي ابوداود من حديث أبي هريرة قال اشترك أصحاب محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم إليه مشقة السجود عليهم إذا تفرجوا فقالوا استعينوا بالركب وروي محمد في كتاب الأذان عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم أن ابن عمر كان إذا طألك السجود اعتمد بمرفقيه على فخذه ثم قال محمد ولست أرى بذلك بأسا وهو قول أبي حنيفة قال موجها أصابع رجليه نحو القبلة أي نحو القبلة وجهها كروي النساء في باب الاستقبال بأطراف القدم للقبلة عند التقعقوع عن عبد الله بن عمر عن أبيه أنه قال من سنة الصلوة أن ينصب القدم اليمنى واستقبالا لأصابعها القبلة والجلوس على اليسر وذكر صاحب الهداية في الاستدلال عليه حديث إذا سجد المؤمن سجد كل عضو منه فليوجه من أعضائه القبلة ما استطاع ولو لم يجد المخرجون وقال ابن الهمام المحفوظ رواية ذلك من فعله عليه الصلوة والسلام أخرجه البخاري وغيره انتهى وقال بعض شراح المتن أظن أن قول فليوجه مخرج من صاحب الهداية انتهى قلت هذا الظن يأباه سياق كلام صاحب الهداية كما لا يخفى على من تدبر فيه ولو سلمنا أنه مخرج من كلامه فالأيراد على قوله أنا سجد المؤمن سجد كل عضو ياق على حاله فإنه لم يوجد مرياً بهذا اللفظ تصور وسى بلفظ إذا سجد العبد سجد معه سبعة أرباب البتة أخرجه الطحاوي وغيره فروع لم يوجه نحو القبلة يكره صرح به في التيسر جامع الرموز وقال ابن عابد بن قدامن أن في وضع القدم ثلث روايات الفرضية والوجوب والسنية وإن المراد به وضع أصابعها ولو واحدة وإن المشهور في كتب المذهب الرواية الأولى وإن ابن أمير حاج رحمه الثانية وصرح

ويسجد فيه ثلاثاً فان سجد على كور عما مته

بان توجيه الاصابع سنة ثبتت به ما قد مناه ان الخلاف السابق انما هو في اصل الوضع لا في التوجيه وان التوجيه سنة عندنا قول واحد اطلاقاً لما مشى عليه تبعاً لشرح المدينة ويؤيد ما قلنا ان ابن الهمام قال في زاد الفقير ومنها كى من سنن الصلاة توجيه اصابع رجله الى القبلة ووضع الركبتين واختلف في القدر من هذا صريح في ما قلنا حيث جزم بان توجيه الاصابع سنة وذكر الخلاف في اصل وضع القدر من فاعتذر بهذا الخبر فاني لم ارض بنيه عليه انتهى كلامه تنبيه كما بين توجيه اصابع الرجلين عند السجود ليس توجيه اصابع اليدين ايضاً ولهذا ايراد الشافعي في النفاية على ما يوجد في بعض نسخها ويدينه بعد رجليه وانما لم يذكر المصنف كتفاء بفهمه عن سنية الضم فافهم قال ويسجد في ثلاثاً اي قولاً فيه سبحانه ربنا لا على ثلاثاً وهو ادناه كما تم تحقيقه قال على كوراً تحته هذه العبارة اولى من قول صاحب التنوير بكور عما مته وهو نفتح الكاف كما في لقاموس والذي في الشبذ لم يمس على المواهب عن عصام انه بالضم وبالفتح شاذ وهو دور المعامة كذا في حواشيل المختار للخطاط اوى وفي صحاح الجوهري كاد العمامة على راسه يكورها كوراً اي لا تهاو كل دور كور قولهم يغوذ بآله من الحور بعدل كوراً اي من النقصان بعد الزيادة انتهى ثم ذكر معاني الكور بالضم فعلم ان كور العمامة بالفتح وفيه ايضاً في فصل العين مع المير العمامة واحدة العمامة وعمته البسمة العمامة واعتم بالعمامة وقوم بها بمعنى وفلان حسن العمامة اي حسن الاعتماد انتهى وفي منتهى الارب كوراً الفتح يجمع دستار يجرى اذ هو جيزى ويزى بمعنى افرونى و يسايرى اذ هو جيزى ويجهدين دستار كرم كرم جيزى وكوراً بالضم لان يا كيان باسا خلت ان انتهى لخصاً وفي عمامة بالفتح زخوة كره زرقانسه وبادستار سرعما ثم وعمام بالفتح جمع انتهى ذكر الزرقان ايضاً في شرح المواهب الا الكور بالفتح وتفصيل الامر في هذا المقام انهم اتفقوا في سقوط مباشرة الارض في اعضاء السجود غير الجمجمة حديث ابن مسعود قال رايت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يصلي في الثعلين والخفين وراه ابن ماجة وسئل انس اكان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يصلي في ثعلبيه قال نعم متفق عليه فهذا يدل على سقوط مباشرة الرجلين للارض وفي كرتين اول لانها عورة فلا يكشفان وسقوط مباشرة اليدين قول اكثر اهل العلم على ما قاله ابن تيمية لما فرغ من احدى ارجل ابن ماجة عن عبد الله بن عبد الرحمن قال جاءنا رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فصل بنا في مسجد بنى عبد الاشهل فركبته واضعاً يديه على ثوبه اذا سجد وفرى ابن ماجة عن عبد الله بن عبد الرحمن بن ثابت بن الصامت عن ابيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم صلى في مسجد بنى عبد الاشهل وعليه كساء يضع يديه عليه يقيه برد المحصى واختلفوا في الجهة فذهب الحسن وعبد الله الانصاري ومسروق وشريح والنخعي والاوزاعي وسعيد بن المسيب والزهري ومحمول والامام مالك واسحق واحمد في صلواتها وايتين عنها واصحابنا الى سقوط مباشرةها بالارض ايضاً فتبين السجدة على كور العمامة وفاضل ثوبه وغير ذلك وذهب الشافعي واحمد في رواية عندنا خلافها فلا يجزئ السجود عندنا على كور العمامة وعلى كمره نحوذ لك وذكر في التجنيس المختلف ان الخلاف في ما اذا وجد حجم الارض ما بينه فلا يجوز اجاماً وتفسير وجد ان الحجم ما قالوا انه لو كان لا يستغل راسه بلغ من ذلك كذا في البناية واختار المالكون بوجوه منها حديث ابرد واباظهر فبان شدة الحر من فيجهم فانه لو جاز السجود على الثوب ونحوه يستحب لابراد لعمامة الحر ولم يستحب الا لانه اذا صلى في شدة الحر يسجد على الارض كما يقع في حرج والجواب عن احتج الاستحباب لابراد استفاد من قوله

فإن شدة الحر من فيجهم ولم يستحب إلا لها لما ذكره **ومنها** ما روى الترمذي وغيره عن ابن حنبل قال كان النبي صلى الله عليه وسلم  
وعلى له وسلم إذا سجداً مكن بجبهته وانفذه الأرض وقرى البخاري وغيره عن ابن سبيد نزل الله عليه صلى الله عليه وسلم سجد في طين ورأى  
جبهته وانفذه فنادى على أنه صلى الله عليه وسلم على المؤمن ليس في سجدة واحدة قال صاحب المواهب اللدنية لم يذكر عنه صلى الله عليه وسلم  
وعلى له وسلم أنه سجد على كور عمامته ولكن روى عبد الرزاق في مصنفه عن ابن هريقة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى له وسلم  
وسلم سجد على كور عمامته وهو من رواية عبد الله بن محرز وهو من رواة البخاري في الجواب عن ما ذكره من أحاديث تمكين الجبهة  
والنفذ الأرض ليدل على عدم جواز السجدة على ما كلف وقوى عنده صلى الله عليه وسلم بطريقه روى عبد الرزاق عن عبد الله  
ابن محرز عن يزيد بن الأصم أنه ما كلف يقول كان رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى له وسلم سجد على كور عمامته فكان قلت قال  
ابن أبي حاتم في مله هذا حديث باطل وعبد الله ضعيف كذا نقله الألباني في نصب الراية وفي تهذيب التهذيب عبد الله  
ابن محرز براهمة مكرمة العاصم الجعفي روى عن قتادة والزهرى وأبو عروة وعنه الثوري وهو من إقرانه وعبد الرزاق وبقية  
قال حمدان عن أحمد ترك الناس حديثه وقال معاوية بن صالح عن ابن معين ضعيف وقال عثمان الدارمي عنه ليس بثقة  
وقال عمر بن علي وأبو حاتم والدارقطني متروك الحديث وقال عبد الرزاق في روايته عنه عن قتادة عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم  
وعلى له وسلم عرق عن نفسه بعد النبوة أنما ذكره في حال هذا الحديث وله في ابن ماجة حديث واحد قلت وقال هلال بن  
العلاء في تاريخه ذكر أن مات في خلافة أبي جعفر هو منكر الحديث انتهى لمخضاً قلت ضعف هذا الحديث بعبد الله بن جعفر  
بغيره من الروايات وروى أبو نعيم في الحلية في ترجمة إبراهيم بن آدم بسند عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم وعلى له وسلم  
كان يسجد على كور عمامته وروى الطبراني في الأوسط بسند عن عبد الله بن أبي وفي قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى له وسلم  
وسلم يسجد على كور العمامة قال الطبراني لا يروى عن ابن أبي وفي هذا الحديث إلا بهذا الإسناد انتهى فمرى بن حدى في  
الكامل من حديث عمرو بن شمر عن جابر الجعفي عن عبد الرحمن بن شابط عن جابر بن عبد الله بن نوح قال الزبلي ضعف عمرو بن شمر  
والنسائي وابن معين وروى ابن أبي حاتم في كتابه لعل عن أنس بن نوح وقال قال في هذا حديث منكر وروى حافظ الباقام  
تمام بن محمد الرزقي في فوائده عن ابن عمر نحوه وفي الباب ثمانية فأن قلت قال البيهقي في المعرفة وأما ما مرى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عليه وسلم وعلى له وسلم أنه كان يسجد على كور عمامته فلا يثبت منه شيء وفي حديث ابن هريقة عبد الله بن محرز ضعيف وفي  
حديث جابر بن عمر بن شمر ضعيف وقال أبو حاتم حديث أنس منكر قلت حديث ابن عباس وإن ابن أبي وفي وابن عمر جيد  
والضعيف يستند بالقوى وأخرج البيهقي في سننه عن هشام عن الحسن قال كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وعلى له وسلم يسجدون وأبديهم في شياهم ويسجد الرجل منهم على كور العمامة وذكر البخاري في صحيحه تعليقا فقال الحسن  
كان القوم يسجدون على العمامة والقلنسوة وروى ابن أبي شيبة في سننه عن ابن وهب قال رأيت ابن أبي ليلى يسجد على كور  
عمامة انتهى في آثار الأمام محمد بن أحمد بن أبي حنيفة حديثاً عن إبراهيم قال لا بأس بالسجود على العمامة قال محمد وبه  
ناحل لا نرى به بأساً وهو قول أبي حنيفة انتهى فهذا الأثر الأخبر كلها أدلة على جواز السجود على كور العمامة  
فمن أنكره لم يترك دليل **ومنها** ما نقله في المواهب عن مراسيل بن داود أنه صلى الله عليه وسلم وعلى له وسلم رأى رجلاً يصلي  
فسجد بجبينه وقدا عثم على جبهته فحس رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى له وسلم عن جبهته فهذا الحديث يدل على  
عدم جواز السجود على كور العمامة والأما حصر عن مراسيل والجواب عنه على ما في نصب الراية أنه مروي عن ابن أبيهية

وعنه من الحارث عن بكون سواد عن صاحب بن حيوان وقال عبد الحق صاحب بن حيوان لا يخرج به وهو كالحاء المهملة ومن قال بالنقطة فقد غلط فليس في هذا الرسل حجة **ومنها** ما ورد في بعض طرق حديث المسح بصلاته ان رسول الله صلى الله عليه وعلى اله وسلم قال له في كيفية السجود ومكن جهتك وانفك من الارض والجواب عنه على نحو ما لم يرد لا يدل على عدم جواز مع الحائل بل على وجوب ان يحجم الارض **ومنها** ما كثر في المحاوي في شرح معاني الآثار عن حكايان ما جئة عن ابن مسعود قال شكونا الى رسول الله صلى الله عليه وعلى اله وسلم حرا لثمنا فلم يشكنا اي شكونا حرا لثمننا من شدة حرها واحراقها اجسامنا في صلوة الظهر فلم يزل شكونا ولم يرض في التاخير فهذا يدل على انهم كانوا يسجدون بغير حائل فانهم لو سجدوا بأحائل لم يشكوا عند الجواب عنه على ما في النهاية وغيره انه ليس في حديث خباب ذكر الجبهة واللائف ولو ذلك فهو ليس بنص في ما ذكره وقد ورد خلاف ذلك فروى الستة في كتمان عن انس قال كنا نصل مع رسول الله صلى الله عليه وعلى اله وسلم في شدة الحر فاذ لم يستطع احدنا ان يركن وجهه من الارض من شدة الحر بسط ثوبه وسجد عليه وروى ابن ابي شيبة في مصنفه واحمد واسحق بن راهويه وابو يعلى الموصلي في مسانيدهم والطبراني في معجمه وابن عدي في الكامل عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وعلى اله وسلم صلى في ثوب واحد يثقي بفضول الارض وخرجها فان قلت هذا لا يجوز على الثوب الفاصل الذي لا يخرجك حركته او الثوب الغير الملبوس قلت هذا بعيد لقلة الثياب عندهم ثم جواز السجود على كوة العمامة عندنا مشروط بشرط **احد** ها ان يكون الكور على الجبهة ولو بعضها فان كان على الراس فقط وسجد عليه لم يصب جبهته الارض على القول بتعيينها ولا انقه على القول بعدم تعيينها لا تصح الصلوة لعدم السجود على محله وكثير من العوام يتساهلون في ذلك فيظنون الجواز مطلقا كذا في حلية المحل وحسنه صاحب البحر واختاره الشرنبلالي ومن جاء بعده **وثانيها** طهارة المكان فلو سجد على كورة عمامة على موضع نجس لم يخرج ولا يجعل الكورة طاهرة لانه وبين النجس كونه متصلا بالمصل **وثالثها** ان يحجم الارض قال في المحتجب انما يجوز السجود على كوة العمامة او طواف القلنسوة اذا اعتقد حتى جحد حجم الارض وهو المرد بقوله عليه الصلوة والسلام مكن جهتك من الارض ولهذا لو سجد على لبساط جاز بالاجماع انتهى وفي التاتارخانية لو سجد على كورة عمامة قيل انما يجوز اذا لم يكن غليظا انتهى في اختلاف عباراتهم في كراهة السجود على الكور وعدمها فاقتصر القدر في مختصره وتبعه صاحب الهداية والمصنف على الجواز من دون التعرض للكراهة وعدمها وادخله الشارح في التقاية وصاحب المنية وصاحب الكفر في المكروهات وقال صاحب البحر الظاهر ان الكراهة تنزيهية لنقل فعله صلى الله عليه وعلى اله وسلم واصحابه من السجود على العمامة تعليم الجواز فلم تكن تحريمية وفي كلام المصنف اشتباهه فانه جعل الكراهة في الاقتصار على الجبهة واللائف وفي السجود على الكور واحدة وقد حققنا انها في الاول تحريمية وفي الثانية تنزيهية انتهى والحق ما في البحر من اني لافلاح وغيرهما انه ان كان لعذر كدفع الحر والبرد وخشونة الارض لم يكن ولا يكره وقال العلامة ابن كمال باشا في الايضاح الظاهر من تعليل اصحابنا المذكور في الهداية وغيرها بان النبي صلى الله عليه وعلى اله وسلم كان يسجد على كورة عمامة عدم الكراهة فيه عندنا لان في عبارة كان دلالة على التكرير الفعل مرات انتهى ثم قال في ما علق عليه العجب من صاحب الكافي حيث نقل ما ذكرته قال في الكفر انه يكره انتهى **قلت** لعله لم ينظر تصحيح اصحابنا المحققين على الكراهة ودلالة ان كان على التكرار ممنوعة كما صرح به النووي في باب صلوة الليل شرح صحيح مسلم فليجمع اليه والحق انه لم يكن فعله صلى الله عليه وعلى اله وسلم الا لدفع الضرر وتعليم الجواز فيكره في



## افاضل ثوبه

وقال بعض المحققين الظاهر ان يجوز بدون الكراهة تقريية ما عطف عليه من قوله وعلى فاضل ثوبه او شيء يحججه فانها جازان  
 بغير كراهة في التزام المناقاة بين كلاميه حيث يفهم من هذا الكلام بلا حظ العطف ان جاز ان يغير كراهة وذكر في ما بعد في باب  
 ما يفسد الصلوة وما يكره ان السجود على كور العمامة مكروه والجواب ان العطف لا يقتضي ان يحجم المعطوف عليه في الاحكام بل  
 يكفي في بعض الاحكام وهو من اجواز الصلوة انتهى قال وفاضل ثوبه أي ما فضل من ثوبه الملبوس كلبه وذيله بشرطين  
 احدهما ان يحجم الارض فلا يسجد على ثوب محشون بسجد حجوم الارض جاز والا لا وتفسيره انه لو لم يكن لا يستقل راسه  
 ابدا من ذلك كذا في خزنة الفقه وثانيهما ان يكون المكان طاهرا اما ان كان نجسا فاختلغا فيه فنقل الزيلعي عن  
 المرغيناني جواز ذلك حيث قال لو بسط كمره على النجاسة فسجد عليه يجوز وقيل لا يجوز لان الكمر تبع له فكانه سجد على النجاسة كما  
 لو جلس على الارض فسجد عليها حدث ولهذا لا يجوز منس الصلوة والصحيح الاول ذكره المرغيناني انتهى الذي اختاره  
 المحققون هو عدم الجواز قال صاحب البحر قيدا يكون ما تحته طاهرا حتى لو سجد بكمه على نجاسة فالاصح عدم الجواز  
 انتهى وفي مجمع الاثر لو بسط كمره على النجاسة وسجد فالاصح عدم الجواز وصح الشيخ والزيلعي الجواز انتهى وفي فتح القادر  
 الام لا يمكن طاهرا فلا يصح في الاصح وان كان المرغيناني صح الجواز لانه ليس بشيء انتهى مثله في الزهر الفائق وتنویر الابصار  
 والدال المختار غيرهما ولو قيد كل المصنفات لكراهة ههنا ايضا لا يكفي على الجواز تبع الصاحب الهداية وذكر قاضيان انه لا يكره  
 به فافادته خلاف الاول لا كلمة لا بأس تستعمل ما لباقي ما ذكره اولي كماله عليه صاحب البحر وغيره وفي المسحوق اذ بسط  
 كمره وسجد على يمينه للتراب عن وجهه يكره ولو بسط لغير التراب عن منديله او ثيابه لا يكره انتهى في الفتا خاتمة انه ان  
 كان يدغم لذي لا يكره وان كان لا يصيبه التراب يكره انتهى في الزاد لو سجد على كمره ان كان ثمة تراب او حصة لا يكره لانه يدغم  
 التراب عن عمامته او ثيابه فلا يكره ولا يكره انتهى في الزاد لو سجد على كمره ان كان ثمة تراب او حصة لا يكره لانه يدغم  
 الاذي عن نفسه وان لم يكن جازا انتهى وقوسا صاحب البحر يحمل ما في الذخيرة على ما اذا لم يخف وقصدا لترفعه يكره تحملا وحمل  
 ما في قاضين على ما اذا لم يكن ترفعا ولم يخف اذ في فكره تنزيها وحمل ما في الزاد على ما اذا لم يكن ترفعا وخاف الاذي فيكون  
 مباحا ودل كلام المصنف على انه لو سجد على الارض ويدينه يدينها حائل منفصل عنه جاز ذلك بالطريق الاول كالتحصير  
 السجادة وذكر الاكمل في التقرير ان الاول للامام ومن يقتدى به كالمفتي ترك السجادة حتى لا يحمل العوام على ما فيه حرج  
 عليهم بخلاف من في الخلوة ومن لا يقتدى به انتهى وفي البرازية في كتاب الكراهية يسجد على الارض ويسجد على خرقة  
 يتقى بها حر الارض ويكرهها لا يكره وعن الامام الاعظم انه فعل ذلك بالسجود محارمها واحدا فقال من اين انت قال  
 من خوازم فقال له كمين ورائي اي يحمل ملل الفقه من ههنا الى خوازم لا العكس ثم قال اتصلون على البواري والحشيش  
 فقال نعم فقال تجوز الصلوة على الحشيش ولا تجوز على خرقة انتهى في لقنية تجزى بكر خوازم رده ما اعتاده اهل بلدنا  
 من مشيهم خفاة بالجرموق ويطاؤون العذرات والسرقين ودرغسة السلث والاسواق ثم يطاؤون بسط المسجد  
 ويطاؤون بها لا يلزم للمصل حمل ثوب طاهر يصل عليه ولا يلتفت الى احتمال النجاسة قال رضي الله تعالى عنه هذا في من  
 الورع والاحتياط اما في زماننا في بلدنا لا ينبغي ان يصل على ما حتى يلقى عليه شيئا طاهرا فيحتاط في الصلوة انتهى لم يذكر  
 المصنف ما اذا سجد على فاضل بدنه ويضع بعض اعضائه على الكفين والخذنين وغيرها وفيه تفصيل واختلاف ففي خزنة

## أَوْشَىٰ يُجِدُّ حِمْمَهُ

لو وضع وجهه السجدة على الكف لم يجز خلاف الجواز والاول اصح انتهى في الخلاصة لو سجد على فخذه ان كان غير عذر  
لا يجزى وان كان عذرك فيه الايمان انتهى في الجواز النفيسة لو سجد على فخذه من غير عذر لا يجزى على المختار انتهى في التبيين لو  
عذر فله من غير عذر لا يجزى على المختار ولو سجد على ركبتيه لا يجزى في الوجهين لكن الايمان يكفيه ان كان بعد ما انتهى  
وفي نسخة السلوك لو سجد على كفه وهي على الارض جاز على الاصح ولو سجد على فخذه من غير عذر لا يجزى على المختار وعلى كتيبه  
لا يجزى انتهى في غنية المستمل لو سجد على فخذه بسبب الرضا وحاز وكذا لو كان به عذر اخر منعه من السجود على غير الفخذ يجوز  
على المختار ولا يجزى بغير عذر على المختار كذا في الخلاصة ولو وضع كفيه على الارض وسجد عليه لا يجزى على الصحيح بل لا بد من الوجه كذا  
ان السجود لا يشترط ان يكون على الارض بلا حائل وان لا يكون موضع السجود ارفع عن موضع القدمين وسر كان السجود على الكف  
بمنزلة السجود على فاصل الثوب فيجوز مطلقا والسجود على الفخذ غزاة السجود على الوسادة لكن مع ذلك لما كانت بعضا منه و  
لعمري لو سجد على الارض لم يجز الا على الكف وفي التقنية لو سجد على ركبتيه وسجد عليه ما يجزى وبكره قال الجواز لما قلنا وانما الكراهة  
لما فهم من مخالفة المأثور من مواظبة النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم من بعده ولهذا قال الشيخ بحال الدين ان الهام ان الذي  
ينبغي ترجيح الفساد على الكف والفخذ لكن ما في التقنية هو الوسط قال المصنف وهو ان السجود على الفخذ حال عذر قول  
ابن حنيفة والظاهر انه مرى عنه ولم يرو عن الصالحين فيه شيء فلذا خصه بالذكر وان سجد على ركبتيه لا يجزى سجدة قال  
في الخلاصة بعد ما لا يغيره عن ذلك الشيخ ان الهام لا يجزى في الوجهين ولم نعلم فيه خلافا لكن ان كان بعد كفرا واعتارا واعتبرا  
وكذا على خلاف فيكون السجود مفعلا على حركته والركبة هو لا يندفع الواجب في التجنيس لو سجد على حجر صغير كان كذا الوجهة على الارض جاز  
فلا تنهى كلام الشيخ وفي الزاهد على الحسن لا يصح انما سجد على فخذه او ركبتيه بعد جاز ولا فلا انتهى كلام صاحب الغنية وفي حلية الجمل  
الذي ينبغي ان يقللنا ما يجزى السجود على فخذه بالعد الشرعي الجواز للايمان به باعتار ما في ضمنه من الايمان كما قلنا في ما اذا  
رفع الى وجهه شيئا يسجد عليه وخفض راسه ومن المعلوم ان الرضا ليس بعد رجوعه للايمان بالسجود انتهى قتال  
ابن عابد بن في المختار قلت الظاهر انه يجوز لان ما ياتي من تجويزه على ظهره مصل صلاحه فيه فاعلم وتامل والظاهر ان  
هذه المسألة مفروضة على تقديرا لا إمكان والا فلا يسجد على الفخذ غير ممكن عادة انتهى في الدار المختار كذا احكم كل  
متصل ولو بعضه كلفه في الاصح وفخذه لو بعد ركبتيه لكن صح الحلبي انها كفتة انتهى قال محشوا الدار المختار الخلا  
مبنى على ان الشرط في السجود وضع اكثر الاجهزة او بعضها وان قل ومعلوم ان الركبة لا تستوعب اكثر الاجهزة وقد تحقق  
ان الاصح هو الثاني فلذا صح الحلبي الجواز قال أو شى يجد عظمته على كور عمامته اى فان سجد على شى يجد حجمه  
جاز وهو الغاية عبارة عن ثبوت الشى اى رفعة كذا في الصحاح وفى منتهى الريب حجم يرون امدك هرجيركه ازامروست  
محسوس كذا حجوز جمع يقال مرق له حجم اى ثبوت انتهى هذه قاعدة كلية تشمل فروعا كثيرة فلو وصل في مسجد فيخشى  
كثيره ووجد حجمه جاز ولا فلا ولو وصل على التبن ان استقر وجهه عليه جاز ولا فلا ولو سجد على الارز والجاورس  
لا يجزى وعلى الحنطة والشعير بحرية كذا في خزائن الفقه وفى الخلاصة لو سجد على الحشيش والقطن ان استقر وجهه  
وانفه ووجد حجمه يجزى وان لم يستقر وكذا لثا اصل على الثلج ان لم يلبس الجوز وان لم يلبس وكان بحال يغيب وجهه  
فيه لا يجوز كما السجدة في الهواء ولو سجد على الحنطة والشعير يجوز وعلى الدخن والجاورس لا يجزى ولو سجد على ظهر بيت

لو وضع وجهه السجدة على الكف لم يجز خلاف الجواز والاول اصح انتهى في الخلاصة لو سجد على فخذه ان كان غير عذر لا يجزى وان كان عذرك فيه الايمان انتهى في الجواز النفيسة لو سجد على فخذه من غير عذر لا يجزى على المختار انتهى في التبيين لو عذر فله من غير عذر لا يجزى على المختار ولو سجد على ركبتيه لا يجزى في الوجهين لكن الايمان يكفيه ان كان بعد ما انتهى وفي نسخة السلوك لو سجد على كفه وهي على الارض جاز على الاصح ولو سجد على فخذه من غير عذر لا يجزى على المختار وعلى كتيبه لا يجزى انتهى في غنية المستمل لو سجد على فخذه بسبب الرضا وحاز وكذا لو كان به عذر اخر منعه من السجود على غير الفخذ يجوز على المختار ولا يجزى بغير عذر على المختار كذا في الخلاصة ولو وضع كفيه على الارض وسجد عليه لا يجزى على الصحيح بل لا بد من الوجه كذا ان السجود لا يشترط ان يكون على الارض بلا حائل وان لا يكون موضع السجود ارفع عن موضع القدمين وسر كان السجود على الكف بمنزلة السجود على فاصل الثوب فيجوز مطلقا والسجود على الفخذ غزاة السجود على الوسادة لكن مع ذلك لما كانت بعضا منه و لعمري لو سجد على الارض لم يجز الا على الكف وفي التقنية لو سجد على ركبتيه وسجد عليه ما يجزى وبكره قال الجواز لما قلنا وانما الكراهة لما فهم من مخالفة المأثور من مواظبة النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم من بعده ولهذا قال الشيخ بحال الدين ان الهام ان الذي ينبغي ترجيح الفساد على الكف والفخذ لكن ما في التقنية هو الوسط قال المصنف وهو ان السجود على الفخذ حال عذر قول ابن حنيفة والظاهر انه مرى عنه ولم يرو عن الصالحين فيه شيء فلذا خصه بالذكر وان سجد على ركبتيه لا يجزى سجدة قال في الخلاصة بعد ما لا يغيره عن ذلك الشيخ ان الهام لا يجزى في الوجهين ولم نعلم فيه خلافا لكن ان كان بعد كفرا واعتارا واعتبرا وكذا على خلاف فيكون السجود مفعلا على حركته والركبة هو لا يندفع الواجب في التجنيس لو سجد على حجر صغير كان كذا الوجهة على الارض جاز فلا تنهى كلام الشيخ وفي الزاهد على الحسن لا يصح انما سجد على فخذه او ركبتيه بعد جاز ولا فلا انتهى كلام صاحب الغنية وفي حلية الجمل الذي ينبغي ان يقللنا ما يجزى السجود على فخذه بالعد الشرعي الجواز للايمان به باعتار ما في ضمنه من الايمان كما قلنا في ما اذا رفع الى وجهه شيئا يسجد عليه وخفض راسه ومن المعلوم ان الرضا ليس بعد رجوعه للايمان بالسجود انتهى قتال ابن عابد بن في المختار قلت الظاهر انه يجوز لان ما ياتي من تجويزه على ظهره مصل صلاحه فيه فاعلم وتامل والظاهر ان هذه المسألة مفروضة على تقديرا لا إمكان والا فلا يسجد على الفخذ غير ممكن عادة انتهى في الدار المختار كذا احكم كل متصل ولو بعضه كلفه في الاصح وفخذه لو بعد ركبتيه لكن صح الحلبي انها كفتة انتهى قال محشوا الدار المختار الخلا مبنى على ان الشرط في السجود وضع اكثر الاجهزة او بعضها وان قل ومعلوم ان الركبة لا تستوعب اكثر الاجهزة وقد تحقق ان الاصح هو الثاني فلذا صح الحلبي الجواز قال أو شى يجد عظمته على كور عمامته اى فان سجد على شى يجد حجمه جاز وهو الغاية عبارة عن ثبوت الشى اى رفعة كذا في الصحاح وفى منتهى الريب حجم يرون امدك هرجيركه ازامروست محسوس كذا حجوز جمع يقال مرق له حجم اى ثبوت انتهى هذه قاعدة كلية تشمل فروعا كثيرة فلو وصل في مسجد فيخشى كثيره ووجد حجمه جاز ولا فلا ولو وصل على التبن ان استقر وجهه عليه جاز ولا فلا ولو سجد على الارز والجاورس لا يجزى وعلى الحنطة والشعير بحرية كذا في خزائن الفقه وفى الخلاصة لو سجد على الحشيش والقطن ان استقر وجهه وانفه ووجد حجمه يجزى وان لم يستقر وكذا لثا اصل على الثلج ان لم يلبس الجوز وان لم يلبس وكان بحال يغيب وجهه فيه لا يجوز كما السجدة في الهواء ولو سجد على الحنطة والشعير يجوز وعلى الدخن والجاورس لا يجزى ولو سجد على ظهر بيت

ويستقر جهته جازواً لم يستقر لا وإذا السجدة للزحام على ظهر من يصل صلاة لا من لا يصلها  
 ان كان على الميت ليد لا يجزئ جملته جازواً وجد جمعه لم يجزئ حتى أتمته في الظهيرة قال ويستقر جهته كأنه نفسه  
 توضيح لقريته وكان الأولى أن يزيد عليه أيضاً الصحيح صفة في الجنب عن فتاوى ابن حفص لم يحصل له يضر جهته على ما  
 يستقر وان كان يتحرك كل مل ولا يجزئ على النائم المتجاف وما أشبهه حتى يلبس فيجده قال جازواً القول فان سجد آة  
 وهذا الجواز لما عمن المباح فيه عدم الكراهة في السجود على الكوفة فاضل الثوب وأما معنى ما يقال لفساد فيسمل الكراهة أيضاً  
 تنبيهه الأصل في السجدة ان تكون على الأرض بلا حائل ليدل على كمال الخضوع والخشوع كما في التبيين فان كان مم الحائل  
 جازواً أيضاً مع الكراهة في بعض الصور وبعضها لا يجزئ أيضاً على ما هو في حكم الأرض كالستر المبسوط على الأرض ونحو مما له  
 قرار بالأرض فلا تجزئ على العجلة ان كانت على البقرة وإن كانت على الأرض يجزئ لأن قرارها في الأول بالبقر في الثاني بالأرض  
 فصارت كالسجدة على الأرض كذا في الخلاصة وقد أقيمت عن مخاض مجد الأمانة البخاري شدا البساط على الأشجار القائمة لا تجزئ  
 الصلوة عليه انتهى ذكر في الجواز السجدة لا تجزئ على العجلة التي على البقرة لأن قرارها بالأرض فصار كالبساط المشدود بين  
 الأشجار لم تجزئ مثله في فتح القدير البتة والجنب وغيرهما قلت لو وصل على سريره يجزئ له رجال على عتاقهم هل تجوز الصلوة  
 عليهم أم لا في كتبنا وقد صرح القسطلاني في الإرشاد السأري شرح صحيح البخاري بجواز ذلك حيث قال لو وصل على هودج  
 على راحلة وهي واقفة صححت وكذا لو كان في سريره رجال ولو مشوا به انتهى عدم جواز الصلوة على العجلة على البقرة وعلى  
 البساط المشدود وبين الأشجار فيعدم الجواز ههنا لكون قراره بالسرير بالرجال لا بالأرض لأن تعرض ضرره بأن حمله  
 رجال على سريره على عتاقهم ولحيته كونه يصل فينبغي له ان يصل عليه ثم يعيد هاتماً مسألة البساط تدل على أنه لو وسط  
 سريره على سريره لا تجوز الصلوة عليه لأن قراره ليس بالأرض بل بالسرير لأن الكف في المال وجب جواز الصلوة على البساط المشدود  
 بالأشجار لأن قراره وان كان بالأشجار لأن قراره ليس بالأرض فتأمل في هذا المقام لعل الله يحدث بعد ذلك  
 أمراً ينحل به المار قال وإذا السجدة للزحام أي يجزئ السجود على ظهر من يصل فحصوله الساجد عند الزحام بالكسري  
 الزحام لما أخرجه البيهقي من طريق أبي داود والطحاसी بسنده إلى عمر قال فإذا اشتد الزحام فليسجد على ظهر أخيه ومن  
 طريق آخر عن ابن عمر أن الشدة لم تجزئ السجود على ثوبه وإذا اشتد الزحام فليسجد على ظهر أخيه كذا ذكره الحافظ ابن حجر في فتح  
 الأحاديث شرح الوجيز للرافعي ثم قال في الباب عن ابن عمر فوعا كراهة البيهقي بلفظ صلى رسول الله صلى الله عليه وعلى  
 آله وسلم فقرأ النجم فوجد فيها ما ظاهراً للسجود فكثر الناس فصل في بعضهم على ظهر بعض انتهى وقد أفهم ان جواز السجود على  
 عضون أعضاء الغير ليس مطلقاً بل هو مقيد بثلاثة قيود أحصلها أن يكون على ظهر الغير أن يسجد على عضون  
 أعضاء الغير لا يظهر لا يجوز وقال المحصلي في الدر المختار هل هو قيد احترازي لم أره انتهى قال ابن عابدين في مختار الأصل  
 التوقف للشرع بل وهذا بناء على القول الشارط أن يكون السجود على ظهر من يصل صلاته وهو الذي مشى عليه في المتن كالكوفة  
 والملتقى والكمال وابن الكمال والخلاصة والواقعات وغيرها ولا يخفى أن مفاهيم الكتب معتبرة انتهى قلت والذي ي  
 وهو الصحيح أن شاء الله تعالى أن التقيد بالظهر من وقع عن أكثر الفقهاء بل عن كلهم لكنه ليس احترازي بل اتفاق خرج  
 عنخرج العادة والفقهاء أنه يجوز السجود على عضون أعضاء من يصل صلاته يمكن السجود عليها عضو كان ظهره مكان أو ذرا  
 أو عقبا أو غير ذلك وكيف لا وهم يعملون جواز السجود على الظهر والصبر الواقعة عند الزحام وان كان القياس يأبى عنه وهذه

العلة يستوى في الظاهر غيره وإى خصوصية في الظاهر حتى يجوز السجود عليه دون غيره واعتبار ما هيو الكتب إنما هو إذا لم يدل دليل على خلافه وإما إذا ساعد الدليل خلافه فلا اعتبار لها كما لا يخفى وفي جامع الرموز عند قول الشارح وعلية من يصل صلاته في الزحام يخرج في الكلام إشارة إلى أن المستحب هو التأخير حتى يزول الزحام كما في المجالس والآن لا يخفى على غير الظاهر لكن في الزاهد ييجوز على الفخذين والركبتين بعدد على المختار على اليدين ولكن مطلقاً حتى فظاهر قوله لكن في الزاهد ما أنه بياض يجوز السجود على عضو آخر من أعضاء الغير غير الظهور كالفخذين ونحوها فإن كان كذلك فهو خطأ واضح فإنه كيف يتصور السجود على ركبتين من يصل بصلاته أو يديه والمذكور في الزاهد ليس حكم جواز السجود على ركبتين الغير أو يديه بل على ركبتين المصل نفسه أو يديه فإن عبادة هكذا حتى يسجد على ظهر المصل ويجوز وعلى ظهر غير المصل لا يجوز لعدم الحاجة وذكر البرزوي أنه إذا سجد على ركبتيه أو يديه أو كفيه جاز خلافه للشافعي بحسن الأصح أنه إذا سجد على فخذه أو ركبتيه بعدد جاز خلافه ولا يصح أنه إذا وضع يديه على النجاسة أو طوى رداءه وسجد عليه لا يجوز انتهى فتلعل صاحب جامع الرموز زعم أن قوله وذكر البرزوي أنه من متعلقات حكم السجود على الغير هو زعم باطل بل هو كلام لا يتعلق بما قبله مسوق لحكم السجود المصل على بعض أعضائه كما لا يخفى على من له أدنى تأمل ونسب صاحب الدر المختار إلى القميستانى أنه نقل جواز السجود على غير الظهور كالفخذين للعذر وتفسير ابن عابد بن بقولهم في فخذى نفسه وهو تفسير يأتى عنه سياق كلام القميستانى شدة الأمان فاستقم ولا تزل وثأيم ما أن يكون ذلك الغير من يصل بصلاته وعليه مشى صاحب الخلاصة والخزانة وعامة الفقهاء قال (يجوز) على ظهر حيوان لا تنفاه الضميمة ونقل القميستانى عن تميم الزاهدى جواز على ظهر كل مائل وكذا ما لا يجوز على ظهر من لا يصل مطلقاً أو يصل بصلاته وفي الظهيرية ذكر في الأصل أنه يجوز الصلوة على ظهر الغير في الزحام مطلقاً وعن ابن حنيفة أنه إنما يجوز إذا سجد على ظهر المصل فذكر المصل مطلقاً وثالثها الزحام الموجب للضرورة فإن لم يكن هناك زحام لا يجوز ولا تظن أن نفس الزحام مبيح كما يفيد ظاهر عبارة المصنف وغيره بل المبيح هو الضرورة وعد ما فلو وجد الزحام ولم توجد الضرورة لا يجوز ولهذا قال قاضى أن كما نقله القميستانى عند لو وجد فرجة وسجد على ظهر جل الجرح انتهى وفي الظهيرية هذا إنما يجوز بشرط أن لا يجد فرجة صلا فإنه لو وجد فرجة لا تجوز السجدة على ظهر الغير إذا انتظر حتى يقوم الناس فوجد فرجة وسجد يجوز أيضاً انتهى فهذا وأمثاله صريح في جواز السجود على ظهر الغير بقيد بالضرورة وهو عدم وجود الفرجة فلا يجوز بدونها والعجب من صاحب الدر المنيفة حيث قال لم يقيد بالضرورة بل قال لو سجد على ظهر من هو في صلاته جاز ثم قال في شرح الجواهر لنفسه خصوصاً عند ضيق المسجد كما هو مشاهد في بعض الجوامع في الجملة ولكن عبارة القوم مطلقة بقيد بالضرورة وفي بعض عدما انتهى فقلعه لم ينظر تصريحات الفقهاء بتقييد الضرورة ولو فتح بصره لنظروا ثم ههنا شرط آخر أيضاً في المسألة لم يذكر المصنف منها أن يكون المسجد عليه ساجداً على الأرض ذكر في المحققين بصيغة قيل وأقوله صاحب البحر وغيره ونقل القميستانى في صدر القضاء أنه يجوز وإن كان سجود الثاني على ظهر الثالث وهلم جرا وأخذ شه الطحطاوى في حواشى مرقا الفلاح بأنه في هذه الحالة يكون الساجد الثالث في صفة الركعة أو يزيد ومنها أن تكون ركبتا الساجد على الأرض فإن لم تكن ركبتا أيضاً على الأرض لا يجوز نقله الزاهدى في لفنية سن ابن المقاتل وجزم به صاحب الكفاية في باب الجمعة وغيره في معراج الدراية بقيل تنبيه المذكور في عمدة المتداولات أن من شرط صحة السجود أن لا يكون موضع رفعه من



ش أي لا على ظهر من لا يصل صلاته وهو ما أن لا يصل أصلاً أو يصل لكن  
لا يصل صلاته ص والمرأة تنخفض وتلزم بطنها بفخذها

موضع القدم بأكثر من لبنتين منصوبتين فإن كان أكثر منه لا يجزئ والمراد باللبنة لبنة تجازي وهي ريم ذراع عرض  
ست أصابع فقلد ارتفاع المنصوبتين نصف ذراع طول اللبنة عشر أصابعاً وقال في الخلاصة قال مشائخنا أن يسجد  
على لبنة جازية على لبنتين لا يجزئ إذا كانتا واحدة بما فوق الأخرى وإن كانتا جرتين يجزئ لأن الارتفاع قليل انتهى قال  
الحليم في الغنية هو لا ينافي ما هنا لأن لبنة تجازي بمقدار الأضحية انتهى وقد يورد ههنا أن السجود على ظهر مصل خرم فوت  
لهذا الشرط لأن ارتفاعه يزيد على نحو ذراع واجب عن بيان هذه المسألة كالمستثناة من تلك الحكيمة للضرورة كما هو  
بدي نورا أيضاً والمراد بالاحتياط غيرهما قوله أي لا على الأضحية إلى أن ضمير في قوله من لا يصلها راجع إلى الصلوة المضادة  
إلى المصل إلى الصلوة مطلقاً قوله وهو ما أن لا يصل أصلاً الخ إنما لم يجز في هذه الصورة لعدم الضرورة فإن الضرورة  
المراد بها الخ لك للزعة إنما تتحقق عند الاشتراك في الصلوة لا عند عدمه كما قال الحليم في الغنية وسيأتي يفيد أن  
المراد بالاشتراك في الصلوة وحدها الصلوة مع الجماعة قال والمرأة تغمه فمثل المرأة والامة قال تنخفض تنخفض لخط  
يقال خفضته فأنخفض أي الخط ومنه قولهم الله يخفض من يشاء ويرفع أي يضعه كذا في الصحاح وذلك لما جرى من جوارده  
في مراسيله أنه صلى الله عليه وعلى آله وسلم مر على مرأتين تصليان فقالا لا تسجدن إنما فضا بعض اللحم للأرض فإن المرأة ليست  
في ذلك كالرجل ورجل أبيه يهوى ضعفه وإن عدى في المكمل عن ابن عمر فروعا إذا جلست المرأة في الصلوة وضعت  
فخذها على فخذها الآخر فإذا سجدت الصقت بطنها على فخذها كما ستوما يكون لها فإن الله ينظر إليها يقول يا ملائكتي شهدكم  
أني قد غفرت لها قال وتلزم مضاعفة من من الألفاظ بمعنى الاتصال أي يلصق بطنها بفخذها قال البرجندى في شرح  
النقاية هذا كما لتفسير الانخفاض وحاصله أنها لا تجازي بطنها عن فخذها وظاهر عبارة المتن يدل على أن المرأة أيضاً  
تبدى ضبيها وعبارتها الخاصة تشعر بأنها لا تبدى انتهى قلت الأول أن يجعل الألفاظ عبارة عن ترك الجفاف  
والانخفاض عبارة عن عدم إبداء الضبعين كما لا يخفى ثم رأيت أن الحاص كفى سرف في لدراختا خزائن الأسرار المنخفض  
بعد إبداء العضدين وقال في هامش الخرائن هذا رد على الحليم حيث جعل الثاني تفسير الانخفاض مع أن الأصل في  
العطف المغيرة تنبيهه انتهى فحمدت الله على حسن التواضع وفسر لقهستان المنخفض بقوله أي توفعه المنخفض المعنوي لا تنصب  
أصابع القدمين ولا تبدى الضبعين وتفتش لذرعين تنبيه المرأة تحالف الرجل في فعال الصلوة وما يتعلق بها  
في كثير من الأحكام ذكرها في مواضع متفرقة فذكر صاحب الهداية منها ثلاثة عشر الأول أن لا تؤذن فإن أذنت  
بعباد الثاني أنها ترفع يديه عند الافتتاح هذا بمنثبيه لأنه استر لها والثالث أنها تنخفض في السجود والرابع  
أنها تلزم بطنها بفخذها فيه والخامس أنها تتورك في القعدة والسادس أن جماعة من مكروهة والسابع أن ما من  
أن صليين بالجماعة يقوم وسطهم والثامن أن محذاتون مفسدة للصلوة والتاسع كراهة حضورهن الجماعة  
والعاشر عدم جواز اقتداهن والحادي عشر تأخرهن في الصف والثاني عشر عدم وجوب الجمعة والعيد  
عليهن والثالث عشر عدم وجوب تكبير التثنية بعد الصلوات عليهن الاتبعوا المصنف أيضاً ذكرها تعالى  
بما في موضعه وذكر الزاهد في المجتبى راجعاً لبطان المرأة تخفى في الركوع يسيراً ولا تعتد ولا تفرج أصابعها ولكن تضم



## مكبر أو يجلس

ورضع موضع آخر جاز ولا يكون ذلك سجدة أخرى بل لكل سجدة واحدة انتهى قوله في النهر الفائق اختلفت في مقدار الشطر منه فتقبل هو ان يكون الى القعود اقرب وهو الاصح وقيل ان لا يشك على لناظره صار افعما وجهه في البدل ثم وقيل هو ما يطلق عليه اسم الرفع وجهه في المحيط قال في الداراية وهذا قريب من الاول ولا يخفى قرب الثاني منه ايضا وقيل الحسن للبعث وهي مقدار ما قرأ الخمينية وبين الارض وظاهر الكافي رجوعها الى الثالثة والذي ينبغي التعويل عليه هل لاوى انتهى ومثله في البرهان في الشربلية وغيرهما وهذا الاختلاف كله في ادنى ما يتعلق به الركنية كما اشار اليه في النهي قوله في مقدار الشطر فيستفاد منه انه لا خلاف في كونه مكروها وكذا قال في فتح القدير ثم اعتقادي انه اذا لم يستوصل به في الجلسة والقومة فهو ثم انتهى قال الحلبي في الغنية هذا اختيار الصحاح السجدة مع ادنى الرفع لكن مع كراهة التحريم وهو الموافق لما قد مناه في تعدل الاركان ان القومة والجلسة فرض عند ابى يوسف واجب عند هما المواظبة النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم عليها من غير ترك فيكون انما بالترك مع صحة السجدة كما صححه شيخ الاسلام وهو القائل في الكافي انتهى وما ينبغي ان يعلم ان سجدة الصلوة تترعد عند محمد برفع الجهة من الارض وعليه الفتوى لان نهاية السجدة بالرفع ونهاية النسي جزؤه الاخير فيكون داء خلافه وعند ابى يوسف بالوضع لان حقيقة السجدة ان كانت وضع الوجه على الارض فالرفع انتقل منه ومضاد له فلا يكون جزؤه وان كانت التطاطع فعدم كونه جزءا اظهر والرفع نهاية اطالتها وهي فرع وجود حقيقتها وقائدة التحالوف تظهر من صلى الظهر سنا ولم يقعد على راس الرابعة وقيل الخامسة بالسجدة وسبقه فيها الحديث فعند محمد يمكنه اصلاح صلاته بان يوضأ ويقعد وعند ابى يوسف تبطل صلاته وذكر في الخاتمة ان سجدة التلاوة لا تتر بالوضع اتفاقا حتى لو تكلم فيها او اجث بعيد ما اتفاقا كذا في البرهان ومجموع البحرين وشرحه قال مكبرا اي حال كونه مكبرا لكونه للاعلام وقد مر ان النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم كان يكبر في كل رفع ووضع قال ويجلس اختيارا للجلوس ههنا على القعود مبنى على ما مر من الفرق بين القعود والجلوس ان الاول من القيام والثاني من الضجعة ومن السجدة ولم يذكر كيفية تفسره القهستان في نقولها يوقع الجلوس المبرود من الرجل والمرأة انتهى فاشار الى ان كيفية هذا الجلوس هو كيفية جلوس التشهد عندنا وقال العلامة قاسم بن قطلوبغا في رسالته الاسوس في كيفية الجلوس بعض خوان سألني عن كيفية الجلوس بين السجدين عن علماءنا فاجبته بانها جلسة التشهد فقال ان بعض فقهاء العصر قال ان كيفية تان ينصب قدسية كما في السجود ويجلس على احد و قد مية فقلت هذا نوع من الاعداد وقد نصوا على كراهته فسل لناظر اين ذكر هذا في كتب علماءنا فقال انه لا يعلم ذلك في كتاب وانما سمعته من سيدنا المرحوم سراج الدين قاري الهلالية انتهى كلامه ثم قال بعد كلام طويل ما نصب القدمين والجلوس على العقين فمكره في جميع الجلسات من غير خلاف نعرفه الا ما ذكره النووي في شرح المذهب في قول للشافعي انه يستحب الجلوس بين السجدين بهذه الصفة قال محمد في الموطأ لا ينبغي ان يجلس على عقبه بين السجدين ولكن كجلوس التشهد وهو قول ابى حنيفة وذكره الطحاوي عن ابى حنيفة وابى يوسف ومحمد وجه قولنا ومن وافقه ما روى ابو حميد في صفة صلوة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ثم كان يهوى الى الارض فيجأ في ثم يرفع راسه ويثني رجله اليسرى فيعتمد عليها بالحديث متفق عليه وعن ميمونة كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم اذا سجد اهلوا يديه واذا قعد اطمأن على

## مطهرنا

فقد روى البيهقي رواه النسائي وأبو داود الشافعي بما في مسلم عن طائفة عن ابن عباس في الأفعال فقال هي سنة نبيناكم  
وما رواه ابن أبي شيبة عن عطية قال رأيت المبدأة يقولون في الصلوة بين السجدةتين قال البيهقي محتمل أنه وخرجه جابر  
التشديد فلا يكون منافياً قلت هذا لا دليل عليه بعد بيان أهل المسألة وقد مر في أبو حميد ما مر في النوى في شرح  
المذهب هذا هو الذي كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يواظب عليه لتصدق عشرة من الصحابة على ذلك  
وما رواه ابن عباس كان ما فعل قليلاً للجواز وفلظ الخطأ في دعواه نسخ ما روى عن ابن عباس زعموا أن الأثر متفق  
تماماً لا يمكن الجمع قلت في ما قاله النوى نظرون وجهين أحدهما أن الجمع المذكور لا يتأتى ما رواه ابن ماجه عن علي  
مروعي أنه قال أحب ما أحب لنفسى وأكره ما أكره لنفسى لا تقع بين السجدةتين والثاني أن الدليل يصير مخالفاً  
للدعوى لأن الدعوى استحباب الجلوس على تلك الهيئة كما صرح به عن النوى ومقتضى الدليل على ما ذكره مطلق الجواز  
انتهى كلامه قال مطهرنا قال في مختارات النوازل حداً لما بينة في الركوع والسجود الملتك قد رثك تسبيحات وفي  
القوة والمجلة قد رثبحة وليس بين السجدةتين ذكر مسنون عندنا انتهى قلت ظاهره أنه بيان للسجدة المسنون والآ  
فالتقدم للواجب في الطمأنينة الركوع والسجود قد رثبحة واحدة كما مر سابقاً وشرح فقد رثبحة بين السجدةتين بيان  
للاكثر ويؤيد قوله ليس بينهما ذكر مسنون وذكر الخطأ في حواشي لدلالتها أخذاً من قوله كل زيادة تتخلل بين فرض  
واجب أو فرضين توجب سجدة السهو وأنه لو طال قيام الركوع والرفع بين السجدةتين أكثر من تسبيحة واحدة بقدر تسبيحة  
سأهياً يلزمه سجود السهو وقال ابن عابدين لم يره إلا أحد نعم ذكر نحوه ابن عبد الرزاق في شرحه على هذا الشرح فقل  
كما حالة وقوفه بعد الرفع من الركوع ولم يره إلا أحد ولم يره غيرهما أيضاً إلى نقل صريح نعم رأيت في سجود السهو من المحلية  
عن الذخيرة والتمتة نقل عن غريب الرواية أنه ذكر البلخي في نوادره عن أبي حنيفة أن من شك في صلاته فأطال تفكراً  
في قيامه أو ركوعه أو قومه أو سجدة أو قعدته لا سهو عليه وإن في جلوسه بين السجدةتين فعليه السهو لأن له أن يطيل  
اللبث في جميع ما وصفنا إلا في ما بين السجدةتين وفي القعود في وسط الصلوة وقوله لا سهو عليه مخالفت المشهور في كتب  
المذهب ولكن هذه رواية غريبة نادرة فليتأمل تنبيهه اتفقت كلمات أصحابنا في هذا المقام على أنه ليس بين السجدةتين  
ذكر مسنون كما في مختارات النوازل وخزانة المفتين والمجوهرة النيرة ونور الأبصار وغيرها وفي المحلوي ذكر المصنف بين  
السجدةتين ذكر مسنوناً وهو المذهب عندنا وكذلك بعد الرفع من الركوع وما ذكره في ما من الدعاء محمول على التمجيد قال  
يعقوب سئل أبا حنيفة عن الرجل يرفع رأسه من الركوع في الفريضة يقول اللهم اغفر لي قال يقول ربنا الله المحمود  
وكذلك بين السجدةتين فقد أحسن حيث لم يمه عن الاستغفار صريحاً انتهى وقال ابن عابدين في رد المحتار بل فيه إشارة  
إلى أنه غير مكروه فإنه لو كان مكروهاً لزم عنه كما يجرى عن القراءة في الركوع والسجود وعدم كونه مسنوناً لا ينافي الجواز كالتسمية  
بين الفاتحة والسورة بل ينبغي أن يندب الدعاء بالغفر بين السجدةتين خروجاً عن خلاف الإمام أحمد لا بطاله الصلوة  
بتركه عامداً ولما من صريح بذلك عندنا لكن صرحوا باستحباب مراعاة الخلاف انتهى وفي خزانة الأسرار ما ذكر محمول على  
النقل فجددنا كان أو غيره انتهى وقال في هامشه فيه رد على الزيلعي حيث خصه بالسجدة انتهى وقال ابن عابدين هذا المحل صريحه  
المشأن في الوارد في الركوع والسجود وصرح به في المحلية في الواو في القومة والجلوسه وقال عليه أن ثبت في المكتوبة فليكن في حاله



ويكبر ويسجد مطمئناً ويكبر ويرفع راسه ولا يفريديه ثم ركبته ويقوم مستوياً بلا اعتماد على الأرض  
 إلا لفرداً أو الجماعة والمأمون محصورون لا يتنقلون بذلك كما خص عليه الشافعية ولا ضرر في التزامه وإن لم يصح به مشأخنا  
 فإن القواعد الشرعية لا تنبئ عنه كيف والصلوة التسليم والتكبير والقراءة كما ثبت في السنة انتهى **قلت** قد مونت أن حل جميع  
 الأخبار الواردة في الأدكار الواردة من التوافق مشكل مع أنه لا حاجة إلى التزامه فالحق هو ما ذهبنا إليه ويحبل إليه كلام صاحب الحلبة  
 وابن مابدين هو أن الأخبار الواردة في ذلك لا تثبت الدوام لتدل على السننية كما اختاره الشافعية بل هي محمولة على الأتيان بها  
 أحياناً فتكون من المستحبات فأحفظه **قال** ويكبر الأول ن يقول ويسجد مكبر اليدل على أن ابتداء التشديد عند ابتداء السجدة و  
 انتهائه عند انتهائها كما مر **قال** ويسجد ثم يمين كيفية اكتفاء بالسابق من الالين السجدة إن سواسيان في الكيفية وقس على القسمين  
 بقوله أي يوقم السجدة المعمود **قلت** فيه وفي مثله من تفسيراته تداخل بين ما صرحوا في مواضعه أن المصادر المعتمدة في الشفا  
 وحكم النكرة فلا دلالة عليها على المبدأ أصلاً فافهم **قال** مطمئناً قال الفاضل لا سقرائني لا فرق في وجوب الأطمئنان بين السجدة  
 الأولى والثانية فتخصيص الثانية بتخصيص الأولى لا يخصص الأولى **قلت** ليس التخصيص إلا في رفعه فإن المصنف رحمه قال سابقاً  
 ويسجد فيه ثلثاً فأغناه عن أن يقول مطمئناً لأن من المعلوم أن الأطمئنان المسنون في السجدة بين ليس إلا بقدر ثلث تسبيحات  
 وهما قال مطمئناً فأغناه عن أن يقول ويسجد ثلثاً وهذا يظهر أنه فاع ما يقال كان على المصنف أن يذكر التسبيحات في السجدة  
 الثانية أيضاً وتخصيص الأولى بها بلا تخصص **قال** ويرفع راسه الأول أن يقول ويرفع راسه مكبراً وجعل ويرفع راسه  
 بتقدير هو تكلف لئلا قال الفاضل لا سقرائني **قلت** لا حاجة إليه فإنه قد أشار في رفع السجدة الأولى أنه مع التكبير  
 فأغناه عن الإشارة إليه ههنا ولم يذكر للترتيب بين رفع الوجه والافت كما لم يذكر بين وضعهما وقوله ويرفع راسه أولاً ما وضعه  
 أخراً مع اختلافه في الوضع كما ذكرنا يقتضي الاختلاف ههنا أيضاً لكن لا يخفى أن رفع الجبهة أولاً لا سهل **قال** ثم يديه  
 الأولى أن يقول فيديه تركبته لأنه لا تراخي ههنا لئلا قال الفاضل لا سقرائني **قلت** مثله يرد على قوله سابقاً فيضم  
 ركبته أولاً ثم يديه آخرهما وجهه تخصيص هذا المقام به وأظاهران ثم في كلا الموضعين لجم الترتيب الذي **قال** ثم  
 ركبته هكذا الترتيب هو المنقول عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وعلموه بأن وضع ما يكون أقرب إلى الأرض أولاً  
 والرفع على عكس الموضع أسهل وهذا عند عدم العذر ولا فقد ذكر في المقدمة الغزوية أنه إن كان لا يمكنه رفع يديه  
 أولاً يرفع الركبتين ثم يديه **فرع** يركبته تقدم أحد الرجلين عند النهوض كذا في فتح القدير **قال** ويقوم مستوياً أي عند  
 العجز عنه ففى القنية عن شمس الحلية المحلوان لو قدر على بعض القيام يؤمر بقدر ما يقدر فإذا عجز يقعد **قال** بالاعتماد  
 أي لا يعتمد عند القيام بيديه على الأرض بل على ركبته لما مرى أبو داود عن ابن عمر قال سمى رسول الله صلى الله عليه وعلى  
 آله وسلم إن يعتمد الرجل على يديه إذا خفض في الصلوة وفي رواية أخرى أن يوصل الرجل وهو معتمد على يديه وفي رواية أخرى  
 أن يجلس الرجل في الصلوة وهو معتمد على يديه وفي رواية أخرى أن يعتمد الرجل على يديه في الصلوة وفي رواية أخرى في حديث  
 صلوة مالك بن الحويرث أنه قال أريد أن أركب صلوة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فصل فإذا رفع راسه عن  
 السجدة الثانية جلس واعتد على الأرض **قال** الشراعى بباطن كفيه كما يعتمد الشيخ المأجور إذا مجن الخبير وهو محمول  
 على حالة العذر والكبر **قال** صاحب البحر ترك الاعتماد مستحب لمن ليس به عذر عندنا على ما هو ظاهر كثير من الكتب  
 المشهورة **وقال** الوهمى لا بأس بكن يعتمد براحتيه على الأرض عند النهوض من غير فصل بين العذر وعدمه ومثله ما في

والأول  
 على يديه  
 الجبهة  
 على

## ولا تمنع

الحیطة عن الطحاوی لا یأس بأن یستند علی الارض شیخاً کان اوشباً وهو قول عامة العلماء والاوجه ان یتوکل  
 بکونه تنزیهاً لما یقتضی من النهی ان یتوکل علی غیره فروعاً ان من السنة فی الصلوة المكتوبة اذ انھض الرجل فی الاولین  
 ان لا یستند علی الارض لان یتوکل شیخاً کثیراً لا یتسطیع به **قال** ولا تعود آی من غیر ان یقعد بعد الرفع من السجدة الثانية  
 لما روی ابن ابی شیبہ فی مصنفه عن عبد الله بن مسعود انه کان ینفض فی الصلوة علی صدور قد میہ ولم یجلس وروی شیخ  
 عن علی وابن عمر وابن الزبیر وعرقم عن الشعبي قال کان عمر علی واصحاب رسول الله صلی الله علیه وعلی له وسلم یفوضون  
 فی الصلوة علی صدور اقل ما یجوز عن النعمان بن ابی عیاش قال ادركت غیر واحد من اصحاب رسول الله صلی الله علیه وعلی  
 الله ولم یتوکل اذا رفع احدھما من السجدة الثانية فی الركعة الاول والثالثة فھض کما هو ولم یجلس فی اخرہما عبد الله بن  
 فی مصنفه فخرج عن ابن مسعود وابن عباس وابن عمر فخرج الیه یسقی عن عبد الرحمن بن زید انه رأى عبد الله بن مسعود  
 علی صدور قد میہ ولا یجلس اذا صلی فی اول رکعة واخرہ عن عطیة العوفی قال رايت ابن عمر بن عباس بن الزبیر وابا سعید  
 الخدری یقومون علی صدور اقل ما یجوز فی الصلوة وقال هو عن ابن مسعود صحیح وعطیة لا یحجج به انتهى واستدل صاحب الہدایہ  
 فی هذا الباب بما روی ان النبی صلی الله علیه وعلی له وسلم کان ینفض فی الصلوة علی صدور قد میہ وهو روی فی جامع الترمذی  
 بسند فیہ خالد بن ایاک عن صالح مولى التومة عن ابی هریرة واعترض علیه بوجهین **الاول** انه ضعف لمکان خالد وصاحبه  
**قال** الترمذی بعد تخريجہ حدیث ابی هریرة هذا علیہ العمل عند اهل العلم وخالد بن ایاک وبقال ابن الیاس ضعيف  
 عند اهل الحديث انتهى وقرأه ابن عدی ایضاً فی الکامل واصله بخالد واستند تضعیفه عن البخاری والنسائی واحد وابن معین  
 وثی تھذیب التھذیب فی فصل الخفاء المجبة خالد بن ایاک وبقال ابن الیاس بن صخر بن ابی الجهم العدوی المدنی قال احمد  
 متروک الحدیث وقال ابن معین لیس شیئ وقال ابو حاتم ضعيف الحدیث منکر الحدیث وقال ابو نضر عیسی بن عقیل وقال  
 ابن عدی احادیثہ كلها غرائب ومناکیر وقال الساجی فی الضعفاء سمعت ابن مشی يقول خالد بن الیاس یضعف فی الحدیث  
 وقال ابن حبان یروی الموضوعات عن الثقات انتهى ملخصاً وفيه فی فصل الصادقین صالح بن نبهان مولى التومة هو صاحب  
 ابن ابی صالح قال ابن عیینة لقبیته ولعابه یسبیل یعنى من الکبیر ما علمت احداً من اصحابنا یحدث عنه لاما لک ولا غیرہ  
 وقال بشر بن عمر سمعت مالکاً یقول لیس بثقة وقال عبد الله بن احمد سالت ابن معین عنه فقال لیس بالقوی قلت قال  
 احمد بن سعید بن ابی مرز سمعت ابن معین یقول صالح ثقة حجة قلت له ان مالکاً تراک السماع منه فقال ان مالکاً انما ادکره  
 بعد ان کبر وخرق والثوری انما ادکره بعد ما خرف وسمع منه احادیث منکرات ولكن ابن ابی ذئب سمع منه قبل ان یخرف  
 وقال ابن عدی لا یأس به اذ ارى عنه القداماء وهو محتاط انتهى ملخصاً وفي کتاب الاختیاط عن رمی بالاختلاط للحیاء  
 بهان الدین الحلبي خالد بن ایاک الکلام فی تضعیفه معروف وقال ابو الحسن بن القطان کانتقله عنه الامام جمال الدین  
 الزبیری فی تخريج احادیث الہدایة فی حدیث انه علیه الصلوة والسلام کان ینفض علی صدور قد میہ الامر الذى اعل به  
 خالد موجود فی صالح مولى التومة یعنی الاختلاط انتهى والجواب عنه بطریقین **احدھما** ما اشار الیه ابن الہمام فی  
 فتح القدیر ان قول الترمذی العمل علیہ عند اهل العلم یقتضی قوة اصله وان ضعف خصوص هذا الطريق فلا یقدر ضعف  
 فی هذا المقام **وثانیھما** ما اشار الیه العینی فی البیان من انه وان کان ضعيفاً لکنه مؤید بالاثار المروية فی هذا الباب والوجه الثاني

## ش وفيه خلافاً للشافعي

انه معارض بما جرى البخاري وابوداود والنسائي عن مالك بن الحويرث انه رأى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم يصلي فإذا كان في ركن من صلاته لم يهضم حتى يستوي قائداً أو ركباً الترمذي أيضاً قال هذا حديث حسن صحيح والعمل عليه عند بعض اهل العلم ويقل أصحابنا انتهى قرئ النسائي عن أبي قلابة قال جاءنا أبو سليمان مالك بن الحويرث إلى مسجدنا فقال أريد أن أذكر كيف كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يصلي قال ولم يصلي قال فقد في الركعة الأولى حين رفع رأسه من السجدة الأخيرة وقرأى ابوداود والبخاري عن أبي يرب عن أبي قلابة قال جاءنا مالك بن الحويرث فقال والله اني لأصلي وما أريد الصلوة ولكني أريد ان أذكر كيف رأيت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يصلي قال قلت لأبي قلابة كيف قيل قال مثل صلوة شيخنا هذا يعني عمر بن سلمة أما ما ذكره انه كان اذا رفع رأسه من السجدة الأخيرة في الركعة الأولى فقد تم قام وقعد الا حديث استند الشافعي في جعل جلسة الاستراحة سنة وضم معها الاعتقاد بالكيد بن علي لأرض لما جرى ذلك في صلوة مالك بن الحويرث في صحيح البخاري والنسائي وغيرهما قال في هذا حديث في رواية عنه والشهور عنه المختار عند أكثر أصحابه مثل مذهبي أصحابنا وأجواب عنه من وجهين أحدهما ما في فتح القدير وغيره انه قد اتفق أصحابنا على ان مالك بن الحويرث كان مسعود بن عباس وابن عمر وغيرهما الذين كانوا اقرب إلى رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم واشد اعتقاداً لآثاره والزم أصحابه من مالك بن الحويرث على خلاف ما قال فوجب تقديمه وثانيهما ما في الهداية وغيرها ان جلسة النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم للاستراحة محمولة على حالة الكبر قال صاحب الجريدة عليه ان هذا الحمل يحتاج إلى دليل وقد قال عليه الصلوة والسلام صلوا كما رأيتموه في صل فلذلك والله اعلم قال المحلوان في الخلافة في الانصاف حتى لو جلس فلا بأس به عندنا انتهى فخره اخوه صاحب النور والهاوي لا تنافي بين ما في الهداية وما قال المحلوان اذ المدعى طلب التوضؤ وتركه واجب خلاف الأولى وهو معنى لا بأس به في غلب استعماله ولا ينافيه ما في المعارج من ان جلسة الاستراحة مكروهة عندنا اذ المراد بها التنزيه وكذا قال الهاوي لا بأس بان يعتقد على الأرض شيخنا كان أو شاباً وهو قول عامة العلماء فقوله في البحر الوجه ان يكون سنة فيكون تركه ممنوع انتهى وفي فتح الباري في شرح حديث مالك فيه مشروعية جلسة الاستراحة واخذ بها الشافعي وطائفة واليه يستجيب الأكثر وأجزم الهاوي بخلاف حديث أبي حميد الساعدي عنها فانه ساقه بلفظ فقام ولم يتوضأ واخرجه ابوداود أيضاً كذلك فلما تخلفوا احتمال ان يكون ما فعله في حديث مالك لعله كانت به فقام من اجلها وبأنها لو كانت مقصورة بالشرع لكان لها ذكر مخصوص وتعب يأتى الاصل عدم العلامة وثان مالك بن الحويرث هو الذي في حديث صلوا كما رأيتموه في صل ولا يستدل بحديث أبي حميد المذكور على عدم وجوبها فكأنه تركها البيان الجواز وما ذكره بخصوص فانها جلسة خفيفة استغنى فيها بالتكبير المرفوع للقيام ولم تنفق الروايات عن أبي حميد في نفى هذه الجلسة بل أخرجه ابوداود أيضاً من وجه آخر يثبت انها انتهى لمخصاً وتقول العلامة قاسم في الاسوس في كيفية الجلوس عن شرح هداية أبي الخطاب للعلامة محمد الدين عبد السلام بن تيمية ان الصحابة قد اجمعوا على ترك جلسة الاستراحة فلا جرم يحمل حديث مالك على العذر لا انتهى وفي شرح المواهب للزرقاني قد تمسك من امر يقل باستحبابها بحديث لا يتبادر من بالقيام والقعود فان قد بدلت فدل على انه كان يفعله لهذا السبب فلا شرع الا في حق من اتفق له نحو ذلك قوله وفيه خلاف الشافعي في كل واحد من مسألتين الاعتقاد والتعريفان عند الشافعي يسكن كل منهما كما صرح به صاحب الحاوي وغيره من علماء مذهب وفيه اشعار الى انه لا يخالفنا في عدم استحبابها بعد

(السابع - ٥٣)

٤  
 بن كزيب  
 الاصل  
 عليه  
 رايته  
 اجابها  
 فيخط  
 الاستدلال  
 كونهما  
 الزرقاني  
 في الحديث  
 ان حديث  
 الاصل  
 انما هو  
 لا بد من  
 الاستدلال  
 في الحديث  
 في الحديث

ويسمى جلسة الاستراحة **وهو الركعة الثانية كالاولى لكن لا تشاء ولا تعود ولا رفعة سيد عيناها**  
 سجدة التلاوة كما صرح به صاحب المواهب وذكره في حقه المالك بن ابي زيد في رسالته ثم تسجد الثانية كما فعلت الاول ثم يقوم من  
 الارض كما كانت معتلا على يديك لا ترجع كما لا تقوم من جلوس حتى وظاهرة ان مذهب مالك في الاعتماد مثل مذهب  
 الشافعي وفي الجلسة مثل مذهبنا لكن المشهور المحكي عنه في كتبنا ان مذهبنا فيه ما كذبنا **قوله** ويسمى جلسة  
 الاستراحة قال الفاضل الاسفراغيني كانه اشار بهذا القول الى تزييف قوله بما قيل انه ليس في الصلوة موضع للاستراحة انتهى  
 قلت تزييفه بهذا وان كان مذكورا في الهداية وغيرها لكن السكوت عنه اولي فان الصلوة وان كانت مشقة لكنها  
 ليست مشقة محضة بل مع الراحة ولذا وضعت الجلسات فيها كجلسة التشهد والجلسة بين السجدين فلو وضعت  
 هذه الجلسة ايضا للاستراحة لم يكن فيه بأس لاسيما اذا ثبت فعلها عن صاحب الشريعة فالاولى ان يتكلم في امثال هذا المقام  
 بالتفصيل كما تكلمنا بالامعقولات ولعلنا نعلم اختلافنا في كيفية هذه الجلسة فنقل عن الزكشلي ان يقعد على البتية وقد ميه ويسن بها  
 الارض ويسن بيديه الارض وعليه محل قول ابن عباس في لاقعاءه سنة نبكم وتقل عن الامدي ان يجلس على قد ميه  
 ولا يعلق البتية بالارض كذا في فتح المنان ونقل ابن قطلوبغا عن موضة النورى ان كيفية ان يجلس مفترشا قال والركعة  
 الثانية كالاولى في جميع ما قدم من الاركان والواجبات والسنن والاداب من الاقوال والافعال قال لكن اراه قد لما  
 بتوهم مما قبله من مماثلة الركعة الثانية بالاولى بناء على كونها تكرار لها من المماثلة في جميع الاحكام بان التفارق بينهما ثابت  
 من وجوه وهذا المبدأ اولي من عبارة الاستثناء الواقعة في الهداية والذكر وغيرهما فانه يرد عليها ان ظاهر معناها ان الركعة  
 الثانية تماثل الاولى في جميع الاحكام الا في هذه الثلاثة مع انه ليس كذلك فانها تفارقها في بعض احكام اخر ايضا وجاز ما به  
 التفارق سبعة احكام **احدها** انه لا تلي للتحريم فيها لانه شرع عند ابتداء الصلوة وهذا ليس ابتداءها وقد اشار اليه  
 المصنف بقوله سابقا فاذا اراد الشرع كبر حيث قيده بأرادة الشرع فافاد انتفاؤه عند انتفاؤه والاولى ان يقال التحريم  
 خارجة عن الركعة الاولى فان ابتداءها انما هو بعد ما فلا حاجتنا الى نفيها **وثانيها** ان لا يسمى في الركعة الثانية بخلاف  
 الاولى على ما روى الحسن عن ابي حنيفة رحمه وروى ابو يوسف عنه وهو قولهما ان يأتي بها في كل ركعة وهو الاحوط ثلثا  
 حقيقته في احكاما فنظرة فليرجع اليه ولعل عدم ذكر المصنف لها همها مع ذكر التعود اشارته الى اختياره لا طوطا لثباتها  
 ان لانية لها لانها انما شرعت عند ابتداء العمل لاني وسطه وظهوره لم يذكر المصنف ههنا **وثالثها** ان تكون الركعة  
 الثانية اقصر قراءة من الاولى كما في الجامع الصغير بطول الركعة الاولى من الفجر على الثانية وركعتا الظهر سواء قال محمد  
 ان يطول الركعة الاولى على الثانية في الصلوات كلها انتهى وذلك لما روى البخاري ومسلم وابوداود والنسائي وغيرهم  
 عن جابر بن سمرق قال شكى اهل الكوفة سعد بن ابي وقاص الى عمر بن حفص له واستعمل عليهم عامرا فاشكوا حتى ذكر ان لا يجسر  
 يصل فارسل عمر الى سعد فقال يا ابا اسحق ان هؤلاء يزعمون انك لا تحسن تصل قال ابو اسحق اما انا والله فاني اشد في الركعتين **الف**  
 واحد في الاخيرين ولا الوما اقتديت به من صلوة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فقال عمر صدقت ذاك الظن بك  
 الحديث وفي بعض طرق كنت اصل لهم صلوة العشاء الخ وروى البخاري ومسلم وابن ماجه وابوداود والنسائي وغيرهم عن  
 ابن قتادة قال كان النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقرأ في الركعتين الاولىين من صلوة الظهر بقراءة الكتاب وسورتين يطول في  
 الاولى ويقصر في الثانية وكان في العصر يقرأ بقراءة الكتاب وتبين وكان يطول في الاولى من صلوة العصر في الثانية وقصا مسها



وإذا افتتحها افتتح رجله اليسرى وجلس عليها ناصباً يمينه

إن لاشك فيها لأنه شرع في أول الصلوة دون ثنائياتها ولذا سمي دعاء الافتتاح ودعاء الاستفتاح **وشاردها** أن لا تفرقها لأنه شرع في ولا القراءة لدفع الوسوسة فلا يكثر لا بتبدل المجلس كما لو تفرق أو لم تسكت قليلاً أو قرأه أو لم يذكره ابن أمير حاجر في حلية المحل أنه ينبغي على قول ابن يوسف ومحمد أن يتعذر في الثانية أيضاً لأنه سنة القراءة والقراءة تتجدد في كل ركعة كما في البحر **وسأبهرها** أن لا يرفع يديه فيها فاته إنما شرع في الركعة الأولى عند ابتداء التحية لأن ما سواها ولو قال لا يرفع يديه إلا في التكبير الأولى كما قال في الهداية لكان أولى ليفيد عدم سنية الرفع عند الركوع وعند الرفع منه كما هو مذهب أصحابنا وخالف فيه الشافعي وغيره وقد طال فيه الكلام من الفريقين وحقق في موضعه كل من الفريقين والحق أنه لا شك في ثبوت رفع اليدين عند الركوع والرفع منه عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وكثير من أصحابه بالطرق القوية والأخبار الصحيحة وثبت تركه أيضاً منهم فلهذا مرسل وأغرب بعض أصحابنا حيث ذهب إلى أنه يرفع يديه عند الركوع فسدت صلاته وقد مر بأحسن من العلامة محمد بن أحمد بن مسعود القنوي عامله الله بلطفه الخفي في رسالته التي صنفها في خصوص هذه المسألة وسنة نبذ منه في شرح باب ما يفسد الصلوة انشاء الله تعالى وتكون هذا المقام غريباً لا يرجع ما يتعلق بهذا المرام فيه وذكر في الفتاوى والكتز وغيرهما أن الأيدي لا ترفع على وجه السنية المؤكدة إلا في ثمانية مواضع عند الافتتاح والقنوت وتكبير العبد واستلام الحجر للصعود على الصفا وعلى المروة وعرفات وعند الحجرات **قال** وإذا اتهم أن الركعة الثانية سواء كانت من الفرائض والنوافل وذكر في المجتبى عن صلوة الحجال في سنية الافتتاح في الفرض وفي النفل يقعد كيف شاء كما لمريض قال صاحب البحر هو مخالف لاطلاق الكتب المعتبر المشهور ثم نعم النفل مبتدأه على التخفيف ولذا يجوز أن يعلم مع القدر على القيام لكن الكلام إنما هو في السنة **قال** افتتح رجله اليسرى الخ أعلم أن للجلوس كيفيات منها التزم ومنها أن يضع قدميه ويجلس عليها أو منها أن ينصب ساقيه ويلزق البتية بالأرض وهو الأقعاء المشهور ومنها أن ينصب رجله اليمنى ويؤخر اليسرى ويجلس على الأرض وهذا هو المنثور ومنها أن ينصب قدميه اليمنى ويفترش اليسرى ويجلس عليها وهذا هو الافتتاح والجلوسات في الصلوات بين السجدين وبعد السجدة الثانية عند القيام وبعد السجدة الثانية من الركعة الثانية في الرباعية والثلاثية وبعد الرفع من السجدة الثانية في الثالثة عند القيام وعند الرفع من الأخيرة للشهادة أما التزم فمكروه في جميع الجلوسات من غير خلاف إلا من عذر وقد مر عن ابن عباس ومجاهد وأنس وجعفر بن محمد وابن سيرين وغيرهم أنهم كانوا يصلون متربعين وهو عند أهل العلم محمول على عدم القوة إلى القيام أو التفل جلوساً وأما اجتماع القدمين فمكروه أيضاً في جميع الجلوسات من غير خلاف إلا ما حكاه النووي في الروضة وجهها ضعيفاً شاذ في الجلوس بين السجدين وأما نصب القدمين والجلوس على عقبين فمكروه في جميع الجلوسات أيضاً وذكر النووي في شرح المذهب في قول الشافعي لا يستحب في الجلوس بين السجدين **قال** ابن عبد البر في التمهيد اختلفوا في هيئة الجلوس فقال مالك يفرض بالبتية الأرض وينصب رجله اليمنى ويؤخر اليسرى وهذا عند كل جلوس لرجل والمرأة في ذلك سواء وأما ما به السجدة الثانية عند القيام إلى الثانية أو الثالثة فلا جلوس عندنا ولم يقل إلا الشافعي وحده والسنة فيها الافتتاح وأما الأقعاء فمكروه عند جمهور أهل العلم لما روى أحمد وابن أبي شعبة عن أبي هريرة قال نهى رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم عن ثلاث نفرة كنقرة الديك واقعاء كاقعاء الكلب والنفات كالنفات الثعلب وروى ابن أبي شعبة أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم كان يفر عن عقبة الشيطان

تعالى المسدود من السنن النبوية  
التي ذكرها في كتابه المسدود من السنن النبوية  
التي ذكرها في كتابه المسدود من السنن النبوية

يديه على فخذييه موجها أصابعه نحو القبلة مبسوطة

ومن مساحات صاحب الهلاية في هذا المقام أن قال افترش بجله اليسرى وجلس عليها ونصب اليمنى نصبا ووجهه أصابع نحو القبلة هكذا وصفت عائشة عاتقة بنتي صلى الله عليه وسلم في الصلوة انتهى فظاهره شاهد على أن توجيه الأصابع أيضا مروى في حديث توصيف عائشة مع أنه ليس كذلك فتنبه ولم ار من نبه عليه من شراحنا قال يديه أي تقيهما فإن وضع اليدين بما مخرق العقول والمنقول قال على فخذي يدي اليمنى على اليمنى واليسرى على اليسرى هكذا روى عن محمد بن غير رواية الأصول وعنه أن يكون أطراف الأصابع عند الركبة وذكر المحاملي أنه يضع يديه على ركبتيه كما في حال الركوع كذا في المجتبى وذكر في الخلاصة وخزانة المفتين الأصابع لا يأخذ الركبة وتعلق في المبداء كما نقله عنه صاحب النهران عند الوضع تكون الأصابع متوجهة إلى القبلة وهو الأول وعند اخذ الركبة تكون متوجهة إلى الأرض وقد اختلفت الأخبار في ذلك فروى الطبراني من حديث معاذ بن جبل وضع كل من اليدين على كل من الفخذين من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وروى سعيد بن منصور في سننه من حديث وائل وضع كف اليسرى على فخذه اليسرى ورفقه الأيمن على فخذه الأيمن وروى عبد الواق من حديث وضع ذراع اليمنى على فخذه اليمنى ووضع يده اليسرى على فخذه اليسرى وروى النسائي من حديث غير الخزازي وضع الذراع اليمنى على فخذه اليمنى وروى الترمذي وأبو يعلى من حديث عاصم بن مكي عن أبيه عن حماد بن مسلم من حديث عبد الله بن الزبير النسائي من حديث ابن عمر وضع اليدين على الفخذين وروى أبو داود من حديث ابن حمير النسائي من حديث ابن الزبير ومسلم وأحمد والترمذي من حديث ابن عمر وضع اليدين على الركبتين وقد بسط هذه الروايات وأمثالها على القاري في رسالته تبيين العبارة لتحسين الأشارع وقد أشار صاحب البحر إلى أن أحاديث وضع اليدين على الفخذين ليس بالافضلية وأحاديث اخذ الركبة ليس بالاجواز قال موجها أصابعه أي أصابع كل واحد من يديه قال مبسوطة أي حال كون الأصابع مبسوطة لا مقبوضة فهو في مقابل المقبوضة لا خلاف المضمومة كذا قال البرجندى قلت البسط بهذا المعنى يعني عنه قوله موجها أصابع نحو القبلة فإن التوجيه إليها لا يتصور عند القبض فلا حاجة إلى زيادة البسط لا يقال أنه لا يشترط أن لا يقبل ولا يشير بالسبابة عند الشهادة كما ذهب إليه كثير من مشائخنا وافق به كثير من فقهاءنا بل قد صرح البعض أنه مكروه ونص البعض على أنه أمر سوء فقي البرازية لا يشير عند قوله أشهد أن لا إله إلا الله في المختار انتهى وفي السراجية يذكر أن يشير بالسبابة في الصلوة عند قوله أشهد أن لا إله إلا الله هو المختار انتهى وفي التآخري خاتمة إذا انتهى في التشهد إلى أشهد أن لا إله إلا الله هل يشير قد اختلفت لمشائخ فيه منهم من قال لا يشير وفي الكبرى وعليه الفتوى ومنهم من قال يشير انتهى وفي الخلاصة إذا انتهى إلى قول أشهد أن لا إله إلا الله المختار لا يشير انتهى وفي مقاتيح الجنان شرح شرعة الإسلام قيل لا يشير وعليه الفتوى لأن مبنى الصلوة على السكون كذا في الواقع انتهى وفي الفتاوى الحاكمة فورية عن النصاب لا يشير بالسبابة وهو المختار انتهى في مقدمة الكليات في الباب الخامس للمعقود لبيان حرمة الصلوة والأشارع بالسبابة كما هل الحديث انتهى قال القمستان في شرحه أي مثل أشارع جماعة أشارع جماعة مجمعهم العلم الحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم على له وسائر فيخلق بأهلام اليمنى وسبابتها ملصقا لاسبابها وبهذا المعنى لا ينصرف بالسبابة عند أشهد أن لا إله إلا الله فغيره عند لا يضع عند لا إله ليكون كأنه في الفساد في أشارع إلى لا يشير وهذا ظاهر أصول الصحابة وعليه الفتوى كما في المضمرات والخلاصة وغيرهما وعنهم جميعا كالمدينين والكوفيين أنه سنة فالعمل به أولى كما في الزاهد انتهى وفي جامع المضمرات عن الكبرى لا يشير عليه الفتوى لأن مبنى الصلوة على السكون والوقار هكذا ذكرهم متاود ذكره لا مخرجا هذا من السنة أن يشير هذا هو قول محمد وأبي حنيفة انتهى

وق التبيين كثير من المشايخ لا يرون الاشارة وكبرها في مذبة المفتي انتهى في خزائنه الرواية عن العتبية لا يشبه السبابة والخيار  
وفي النفاشية هو المختار وعليه الفتوى انتهى وفيه عن ترغيب الصلوة برداشت انكشيت شهادت در تشهد سندت علمي متقدم  
اما على ما ذكره في انكشافه انكشافا لا يشبه ولا تقيد وهذا ظاهر اصولا صحاحنا في الزايد وعليه الفتوى كما في المضمرات والاولا  
والخلاصة هو انكشافا لا يشبه ولا تقيد وهذا ظاهر اصولا صحاحنا في الزايد وعليه الفتوى انتهى وقال مصنفه في شرحه في المغار  
كما في المولود الحجة والتجسس الفتاوى الصغرى وعمدة المفتي وفي الخلاصة هو المختار لا يصح الصلوة على السكون والوقوف وكبرها في مذبة المفتي  
ويجوز في القيد القول بالاشارة وانه مروي عن ابي حنيفة لكن قد علمت ما هو المعتمد عند اهل المذهب ومن ثم عولنا عليه في  
المختصر كل من غيره انتهى في الظهيرية لا يشبه عند قولنا اشهد ان لا اله الا الله وعليه الفتوى انتهى لا نقول عدم الاشارة وان سلك عليه  
هو لا ولكنه مسلك بعيد عن الحق لنسبوا في الاخبار عن النبي صلى الله عليه وعلى اله وسلم واصحابه بحيث تكاد ان تكون متواترة  
وقد رويت عن ائمتنا الثلاثة وفقها ثناء المتقدمين واختارها محققو المتأخرين في روى ابن ماجة عن ثمر الجراحي قال رأيت النبي  
صلى الله عليه وعلى اله وسلم واضعا يده اليمنى على فخذه اليسرى في الصلوة ويشير بأصبعه وروى عن وائل قال رأيت رسول الله  
صلى الله عليه وعلى اله وسلم قد خلق الابهام والوسطى ورفع التي يليها يده عن يمينه في التشهد وروى عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه  
وعلى اله وسلم كان اذا جلس في الصلوة وضع يده على ركبتيه ورفع أصبعه اليمنى التي تلي الابهام فيده عن يمينه واليسرى على ركبتيه  
بأسطرها عليها وروى ابو داود من حديث وائل قال قلت لانظرن الى صلوة رسول الله صلى الله عليه وعلى اله وسلم كيف يصلي قال  
فقام ثم اخذ شمله بيمينه الحديث وفيه ثم جلس فاقرش رجله اليسرى ووضع يده اليسرى على فخذه اليسرى وكف يده اليمنى  
على فخذه اليمنى وقبض ثنتين وخلق حلقته ورأيت يقول هكذا او خلق يشير وهو من احد رواة الابهام والوسطى اشارة السبابة  
وروى عن علي بن عبد الرحمن قال سألني عبد الله بن عمر انما اعجب بالحصاني الصلوة فلما انضمت نهاني وقال صنع كما كان رسول الله  
صلى الله عليه وعلى اله وسلم يصنع فقلت كيف كان يصنع قال اذا جلس في الصلوة وضع كفه اليمنى على فخذه اليمنى وقبض  
أصابعه كلها وأشار بأصبعه التي تلي الابهام ووضع كفه اليسرى على فخذه اليسرى وروى عن عبد الله بن الزبير قال كان رسول الله صلى الله  
عليه وعلى اله وسلم اذا قعد في الصلوة جعل قدما اليسرى تحت فخذه اليمنى وساقه وفرش قدما اليمنى ووضع يده اليسرى على ركبتيه  
اليسرى ويده اليمنى على فخذه اليمنى وأشار بأصبعه وروى عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وعلى اله وسلم كان يشير بأصبعه اذا دعا ولا يحركها  
وفي رواية عنه قال كان لا يحركها ويصغر اشارته وروى عن ثمر الجراحي قال رأيت النبي صلى الله عليه وعلى اله وسلم واضعا يده  
اليمنى على فخذه اليمنى راخا أصبعه السبابة قد حثها شيئا وروى الترمذي في حديث ابي حميد ووضع كفه اليمنى على ركبتيه اليمنى  
وكفه اليسرى على ركبتيه اليسرى وأشار بأصبعه اليمنى السبابة وروى عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وعلى اله وسلم كان اذا جلس في  
الصلوة وضع يده اليمنى على ركبتيه ورفع أصبعه التي تلي الابهام يده اليمنى على ركبتيه وقال هذا حديث حسن غريب لا يعل عليه  
عند بعض اهل العلم من الصحابة والتابعين مختارون الاشارة في التشهد وهو قولنا صحاحنا انتهى في روى النسا عن علي بن عبد الرحمن  
ان ابن عمر لم يحررك الحصى يده وهو في الصلوة فلما انصرف قال له لا تحرك الحصى يده في الصلوة فان ذلك من الشيطان  
ولكن اصنع كما كان رسول الله صلى الله عليه وعلى اله وسلم يصنع قال وكيف يصنع قال فوضع يده اليمنى على فخذه اليمنى وأشار  
بأصبعه التي تلي الابهام الى القبلة ورمى ببصره اليها ثم قال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وعلى اله وسلم يصنع وروى

٢  
٣  
٤  
٥  
٦  
٧  
٨  
٩  
١٠  
١١  
١٢  
١٣  
١٤  
١٥  
١٦  
١٧  
١٨  
١٩  
٢٠  
٢١  
٢٢  
٢٣  
٢٤  
٢٥  
٢٦  
٢٧  
٢٨  
٢٩  
٣٠  
٣١  
٣٢  
٣٣  
٣٤  
٣٥  
٣٦  
٣٧  
٣٨  
٣٩  
٤٠  
٤١  
٤٢  
٤٣  
٤٤  
٤٥  
٤٦  
٤٧  
٤٨  
٤٩  
٥٠  
٥١  
٥٢  
٥٣  
٥٤  
٥٥  
٥٦  
٥٧  
٥٨  
٥٩  
٦٠  
٦١  
٦٢  
٦٣  
٦٤  
٦٥  
٦٦  
٦٧  
٦٨  
٦٩  
٧٠  
٧١  
٧٢  
٧٣  
٧٤  
٧٥  
٧٦  
٧٧  
٧٨  
٧٩  
٨٠  
٨١  
٨٢  
٨٣  
٨٤  
٨٥  
٨٦  
٨٧  
٨٨  
٨٩  
٩٠  
٩١  
٩٢  
٩٣  
٩٤  
٩٥  
٩٦  
٩٧  
٩٨  
٩٩  
١٠٠



عن عبد الله بن الزبير قال كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم إذا جلس في الثلثين أو الأربع يضع يده على ركبتيه ثم أشار بأصبعه وقرأى الطحاوى في شرح معاني الآثار عن وائل قال صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فقلت لأحفظن صلاته قال فلما أقعد للشهد فرش رجله اليسرى ثم أقعد عليها ووضع كفه اليسرى على فخذه اليسرى ووضع مرفقه الأيمن على فخذه الأيمن وعقد أصابعه وجعل حلقة الأبهام والوسطى ثم جعل يده عويلاً أخرى وقرأى مسلم عن ابن عمر كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم إذا أقعد في الصلوة يضع يده اليسرى على ركبته اليسرى ويده اليمنى على ركبته اليمنى وعقد ثلاثة وخمسين وأشار بالسبابة وقرأى ابن الزبير قال كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم إذا أقعد يد عويلاً يقرأ التحيات يضع يده اليمنى على فخذه اليمنى واليسرى على فخذه اليسرى قد أشار بأصبعه السبابة ووضع إبهامه على صبعه الوسطى وثقل مرفقه اليسرى ركبته أى يداخل ركبته في راحة كفه اليسرى حتى صارت كاللقمة في كفه وقرأى الترمذى والنسائى والبيهقى عن أبى هريرة عن رجل كان يده عويلاً أصبعيه فنهت آل رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم أن يحلوا يده عن نافع قال كان عبد الله بن عمر إذا جلس في الصلوة يضع يده على ركبتيه وأشار بأصبعه واتبعه بصره ثم قال قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم لم يشد على الشيطان من الحدايد قال على القارى في رسالته تزيين العبارة لتحسين الإشارة معناه أن الإشارة بأصبعه أصعب على الشيطان من استعمال الحدايد من السلام في الجهاً فكانه بالاشارة إلى التوحيد يقطع طعم الشيطان من أخلاقه ووقوعه بالشر انتهى وقرأى عبد الرزاق في مصنفه عن أبى حنيفة قال كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم إذا جلس في الصلوة في الأولين نصب قدمه اليمنى واليسرى وأشار بأصبعه التي على الأبهام وإذا جلس في الآخرين أفضى بمقعدته الأرض ونصب اليمنى وقرأى عبد الرزاق وابن عدى في الكامل على ما في الجامع الصغير فروعا أن جزء من سبعين جزء من النبوة تأخير السجود وتكبير الأضفار وإشارة الرجل بأصبعه في الصلوة وقرأى الطبرانى في الكبير عن معاذ قال كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم إذا جلس في آخر صلاته اعتد على فخذه اليسرى ويده اليمنى على اليمنى ويشير بأصبعه إذا دعا وقرأى ابن أبى شيبة عن ابن عمر قال إن رفعكم أيديكم في الصلوة لبدعة والله ما أراد رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم على هذا يعني الإشارة بأصبعه وقرأى عبد الرزاق عن ابن التيمي قال سئل ابن عباس عن الإشارة في الصلوة فقال ذلك الأخلاص وقرأى الحاكم في تاريخه أَوْ حَرَّ السُّيُوطِيُّ فِي الْجَامِعِ الْكَبِيرِ عَنْ عَقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ يَكْتُبُ فِي كُلِّ إِشَارَةٍ يَشِيرُ بِهَا الرَّجُلُ فِي صَلَاتِهِ عَشْرَ حَسَنَاتٍ وَكَرَّمَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِرْزَى قَالَ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ فِي صَلَاتِهِ هَكَذَا وَأَشَارَ بِأَصْبَعِهِ السَّبَابَةِ وَكَرَّمَ مِنْ حَدِيثٍ وَائِلٌ ثُمَّ جَلَسَ فَأَفْرَشَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى ثُمَّ وَضَعَ يَدَهُ الْيُسْرَى عَلَى رُكْبَتِهِ الْيُسْرَى وَوَضَعَ ذِرَاعَهُ الْيُمْنَى عَلَى فَخْذِهِ الْيُمْنَى ثُمَّ أَشَارَ بِالسَّبَابَةِ وَوَضَعَ الْأَبْهَامَ عَلَى الْوَسْطَى وَحَلَقَ بِهَا وَقَبَضَ سَائِرَ أَصَابِعِهِ وَكَرَّمَ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ فِي سَنَنِهِ مِنْ حَدِيثِهِ فَلَمَّا أَقْعَدَ يَنْشَاهُ فَرَشَ قَدَمَهُ الْيُسْرَى عَلَى الْأَرْضِ وَجَلَسَ عَلَيْهَا وَوَضَعَ كَفَّهُ الْيُسْرَى عَلَى فَخْذِهِ الْيُسْرَى وَوَضَعَ مَرْفَقَهُ الْأَيْمَنِ عَلَى فَخْذِهِ الْأَيْمَنِ وَعَقَدَ أَصَابِعَهُ وَجَعَلَ حَلَقَةً بِأَبْهَامِ الْوَسْطَى ثُمَّ جَعَلَ يَدَهُ عَوِيلاً أُخْرَى قَدْ هُوَ أَشْرَفُ تَوَارِثَ عَلَى أَنْبَاءِ الشَّارِقِ وَوَضَعَتْ بَعْضُهَا مِنْ حَيْثُ السَّنَدُ لَا يَضُرُّهُ أَنْ يَصِلَ إِلَى الشَّارِقِ وَكَانَ هَهُنَا مِنْ وَجْهِ **الْحُجَّةِ الْأُولَى** فِي أَصْلِ الشَّارِقِ فَاعْلَمُوا أَنَّ الْأُيَمَةَ الثَّلَاثَةَ وَاتَّبَعُوا مَا اتَّفَقُوا عَلَيْهِ عَلَى كَوْنِ سِتَّةٍ كَمَا حَكَاهُ الْعَيْنُ فِي شَرْحِ الْهَدَايَةِ وَكَانَ اتَّفَقَ عَلَيْهِ ائِمَّتَا الثَّلَاثَةِ وَقَدْ مَا اتَّبَعُوا مِنْ خِلَافَاتٍ أَيْ جَاءَ مِنْ مَتَابِعِهِمْ وَلَا اعْتِلَادَ بِمَجْلَاهُمْ فَقُلْنَا تَأْخِذُ خَانِيَةَ ذِكْرِ جَمْعٍ فِي غَيْرِ رَأْيَةِ الْأَصُولِ حَدِيثًا عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ كَانَ يَشِيرُ قَالَتْ خَمْسٌ وَنُصْنَمُ بِنْتُهَا ثُمَّ قَالَ وَهَذَا قَوْلٌ وَقَوْلُ ابْنِ حَنْفِيَّةٍ أَنْتُمْ وَفِي الْمَوْطَأِ الْحَدِيثُ مِنْ حَدِيثِ مَا لَكَ أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ ابْنُ مَرْيَمَ

عن علي بن عبد الرحمن انه قال رأى عبد الله بن عمر إذا أعبث بالحصى في الصلوة قبل أن تصفون نهائى وقال اصنع كما كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يصنع فقلت كيف كان يصنع قال كان إذا جلس وضع كفه اليمنى على فخذه اليمنى وقبض أصابعها وأشار بأصبعه التي تلي الإبهام ووضع كفه اليسرى على فخذه اليسرى فقال محمد وبنصير رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم تأخذ وهو قول أبي حنيفة انتهى وقال علي القاري في تزيين العبارة مفهومة أن أبا يوسف مخالف لما قدم عنده من الدليل وما ثبت لديه من التعليل والله اعلم بصحته وإن لم يكن لنا معرفة بشيئ من انتهى وفيه تأمل فإن من عادات الأمام محمد في الموطأ وفي كتاب الآثار أنه يصح بما خذوه وينص على مذاهب استأذنه أبي حنيفة فحسب لا يتعرض لسلك أبي يوسف لأنفيًا ولا اثباتًا فلا يكون تخصيصه بذلك مذهبه ومذهب الإمام الأعظم إلا على أن أبا يوسف مخالف لها وذكر الثماني في شرح مختصر الوقاية أنه ذكر أبو يوسف في الأمان أنه يعتقد أن الخطأ البصر يحلق بالوسطى والإبهام ويشير بالسبابة انتهى وفي الذخيرة إذا انتهى إلى الشهادتين لا اله الا الله هل يشير بسبابة يده اليمنى لم يذكر محمد هذه المسألة في الأصل وقد اختلف المشايخ فيه فمنهم من قال لا يشير لأن معنى الصلوة على السكينة والوقار ومنهم من قال يشير وذكر محمد في غير رواية الأصول حديثاً عن النبي عليه الصلوة والسلام أنه كان يشير وقال نصنع كما كان يصنع ثم قال هذا قول وقول أبي حنيفة انتهى وفي فتح القدير في صحيح مسلم كان النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم إذا جلس وضع كفه اليمنى على فخذه اليمنى وقبض أصابعه وأشار بأصبعه التي تلي الإبهام ووضع كفه اليسرى على اليسرى ولا شك أن وضع الكف مع قبض الأصابع لا يتحقق حقيقة فالمراد والله اعلم وضع الكف ثم قبض الأصابع بعد ذلك للاشارة وهو الروى عن محمد وكذلك عن أبي يوسف في الأمان وهذا فرع تصحيح الإشارة وعن كثير من المشايخ لا يشير أصلاً وهو خلاف الداراية والرواية فعن محمد أن ما ذكره في كيفية الإشارة بما نقلناه قول أبي حنيفة انتهى وفي النهاية قد نص على هذا في الإشارة محمد في كتاب المشيخة وروى فيه حديثاً وقال نحن نصنع بصنع رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وهو قول أبي حنيفة هو قولنا انتهى وفي شرح المجموع لابن ملك قال صاحب منية المفتي دفع سبابة اليمن في التشهد عند التحليل مكروه لكن في المحيط أنه سنة وهو قول أبي حنيفة ومحمد وكثرت به الأخبار والآثار فكان العمل به أولى انتهى وفي مواهب الرحمن ووضع يديه على فخذه ويسط أصابعه وأشار بالسبابة في الصحيح انتهى وقال مصنفه في شرح احترازه في الصحيح عن قول كثير من المشايخ أنه لا يشير أصلاً وهو خلاف الرواية والداراية انتهى وفي نوازل لفتاوى أبي الليث قال بذكر الإشارة بالسبابة عند قوله اشهد أن لا اله الا الله حسن ولا يشير في صلاته في موضع منها إلا في هذا الموضع خاصة انتهى وفي غنية المستمل عند قول صاحب المنية عن كثير من المشايخ لا يشير إلا في الصحيح وفي الخلاصة وهو خلاف الداراية والرواية أما الداراية فما تقدم من الحديث الصحيح ولا محل له إلا الإشارة وأما الرواية فعن محمد أن ما ذكره في كيفية الإشارة قوله قول أبي حنيفة ذكره في النهاية وغيرها انتهى وفي الخاتمة الإشارة عند قول لا اله الا الله لا خلاف فيه انتهى وفي المجتبى قيل رفع سبابة يده اليمنى في التشهد عند أبي حنيفة ومحمد والشافعية من السنن وفي ظاهرها الأصول لا يرفعها وكذلك روى عن أبي يوسف قلت لكن لما تفقت الروايات عن أصحابنا جميعاً في كونها سنة وكذا عن الكوفيين والمدينة وكثرت الأخبار والروايات والآثار كان العمل بأولى انتهى وفي نهج الفائق في اطلاق البسط أشار إلى أنه لا يشير وهذا قول كثير من مشايخنا وعليه الفتوى كما في عامة الفتاوى ووجهه في فتح القدير بأنه خلاف الرواية والداراية وفي التحفة الإشارة مستحبة وهي الأصح قال العيني انتهى لخصاً ومثله في البحر الرائق وفي مراقي الفلاح تسن الإشارة في الصحيح لأنه صلى الله عليه وعلى آله وسلم رفع أصبعه السبابة وقال حاتماً

شيئا ومن قال انه لا يشير اصلا فهو خلاف الرواية والدلالة انتهى في ذلك المختار المعتمد ما صححه الشراح ولا سيما المتأخرون كالكمال  
والحاجي والهمس والباقي وشيخ الاسلام الحنفي غيرهم انه يشير لفعله عليه الصلوة والسلام ونسبوا لمحمد والامام بل في متن  
در البحار وشرح غرر الاذكار المقتضب عند تائيد يشير باسقاط اصابعه كلها انتهى وقال على التقارى في ترتيب العبارة اما ذلك الاشارة  
فمن الكتب باسقاط قوله تعالى وما انا الا رسول قد خلت من قبله الانبياء من قبلي كذبوا بالبينات وانما هم قوم لا يصدقون  
احاديث كثيرة وتقل عن بعض المأنفين للاشارة ان فيها زيادة رفع لاحتاج اليها فيكون التركاوى وهو مردود لانه لو كان الترك  
اول لما فعله رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ثم لا شك ان الاشارة بالتفريد مع العبارة بالتوحيد نور على نور وزيادة على  
سرها فهو محتاج اليه بل ملا الصلوة والعبادة والطاعة عليه وعلى بعضهم بان فيها موافقة فقرة الرخصة فكان تركه اول تحقيقا  
للحكمة وهذا ايضا ظاهر البطلان من وجوه **اما اولها** فان عامةهم على ما نشاهد في هذا الزمان لا يشير اصلا  
وانما يشيرون بايديهم عند السلام ويضربون على فخذهما كما فعلوا في فوات الاسلام فيقلب الدليل عليهم حجة نسب  
واما ثانيا فلا بد على تقدير صحة النسبة اليهم فلا محال ما فعلوا ونحن مأمورون بخالفهم حتى يشمل فعالهم موافقة للسنة كما لا كل  
باليمن ونحو ذلك بل المستحب ترك موافقتهم في ما ابتدعوه وصار شعارا لهم كوضع الحجر فوق السجادة ثم من ادلتها الاجماع لم يعلم  
من الصحابة ولا من علماء السلف خلاف في هذه المسألة بل قال به امامنا الاعظم وصاحبنا مالك والشافعي وأحمد وسائر  
علماء الامصار وقد نص عليه مشايخنا المتقدمون وكما اعتدوا لما ترك هذه السنة الاكثر من سكان ما وراء النهر واهل  
خراسان والعراق والروم وبلاد الهند من غلب عليهم التقليد وقابلوا التحقيق والتأييد من التعلق بالقول السديد وقد  
اغرب الكليل في حيث قال لعاشر من المحرمات بالاشارة بالسبابة كاهل الحديث وهذا منه خطأ عظيم وجرم جسيم منشاء  
الجهل عن قواعد الاصول ومراتب الفروع من النقول ولو لاحسن الظن به وتاويل كلامه لكان كفر صريح وانما قد صرحنا قبل  
بجملته من ان يحرم ما ثبت من فعله عليه الصلوة والسلام ما كان ان يكون متواترا في نقله ولو لم يكن الامام نص على الامام لكان  
المتبعين على اتباعه من العلماء الكرام فضلا عن العوام ان يعلموا بما صح عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وكذا الصحيح  
عن الامام نفي للاشارة وصح انبائها عن صاحب البشارة فلا شك في ترجيح المذهب المستدل برسول الله صلى الله عليه وعلى آله  
وسلم فكيف وقد طابق نقله الصريح فمن انصف لم يتعسف عرف عن هذا سبيل هبل للدين من السلف والخلف وغاية  
ما يعتد رعن بعض المشايخ حيث منعوا الاشارة وذهبوا الى الكراهة عدم وصول الاحاديث اليهم وقد راوا في ذلك اختلاف  
في فعلها وتركها فظنوا ان تركها اول انتهى كلامه ملخصا **الوجه الثاني** في وقت الاشارة قالوا بالثابت بالاخباران وقتها عند  
قول اشهد ان لا اله الا الله والمنقول انما هو ان لا يرفع يديه ويضعهما عند الله ليكون الرفع للنفي والوضع للاشبات وتفصيل  
حسن واختار كثير من الفقهاء ومنه يعلم انه لو لم يرفع عن الشهادته عمل او سهوا لا يرفع بعد ما لفوات وقته **الوجه الثالث**  
في ما به الاشارة قاله فيقول عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم واصحابه انهم كانوا يشيرون بالسبابة يده اليمنى وعليه اتفاق علماءنا  
وغيرهم وقد نصوا على انه يكره ان يشير يسار يده كما في فتح القدير ورواه وسنده خيرا عند اخذ **الوجه الرابع** في  
تحريك السبابة عند الاشارة اختلفوا فيه فمنهم من جوزها ومنهم من منعه قال ابن ابي زيد في رسالته اختلف في تحريكها  
فقيل يعتد بالاشارة بها ان الله واحد ويتناول من يحركها انها مقبحة للشيطان واحسب تاويل ذلك ان يذكر ذلك  
من اهل الصلوة ما ينه عن شاء الله عن السهو فيها والشغل عنها انتهى وفي المرواة في شرح حديث ابن ابي نعيم كان رسول الله صلى الله

ما

ما

ما





ما

ما

**ش** وفيه خلاف الشافعي فإن عنده يعقد الخضر البصر بخلق الوسطى والجمام ويشترط السبابة عند التلفظ بكتبتين  
 ان من قال لا شارة مع البسط ليس كلامه غير مستند وان كان جمعا وصحبا بنا على خلاف الوجه السادس في وقت  
 العقد فيه اختلاف فجمهم والشافعية كما يعلم من كتبهم على انه يعقد حين يجلس في المختار عند اصحابنا انه يبسط ولا ثم يعقد  
 عند لا شارة كما اشار اليه في فتح القدير وفي ترتيب العبارة المعتد عندنا انه لا يعقد حين لا عند الاشارة لا خلاف  
 الفاظ الحديث واصناف العبارة وما اختارنا يحصل لجمع بين الادلة فان بعضها يدل على ان العقد من اول وضع اليد على  
 الخضر وبعضها يشير الى انه لا يعقد اصلا مع الاتفاق على تحقيق الاشارة فاختارنا بعضهم انه لا يعقد ويشير وبعضهم انه يعقد  
 عند قصد الاشارة ثم يرجع الى ما كان عليه والصحيح المختار عندنا هو اصحابنا ان يضع كفيه على فخذه ثم عند وصوله الى  
 كلمته التوحيد يعقد الخضر البصر بخلق الوسطى والجمام ويشير بالسبابة رافعا لها عند النفي واضعا لها عند الاشارة ثم  
 يستمر على ذلك لانه ثبت العقد عند ذلك بالاختلاف ولم يوجد من يوجب تغييره فالاصل بقاء الشيء على ما هو عليه واستصحابه  
 الى الختام وما له اليه هذا انتهى **الوجه السابع** في بقاء العقد او التحليق وعدم بقاءه المختار هو لا بقاء كما ذكرناه عن  
 ترتيب العبارة مد لا بالمعقول ويمكن استنباطه من المنقول وهو ما مر في الترمذي في كتاب الدعوات عن جماعة بسند عن  
 عاصم بن حبيب عن ابيه عن جده قال دخلت على النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم وهو يصلي وقد وضع يده اليسرى على فخذه اليسرى  
 ويضع يده اليمنى على فخذه اليمنى وقطع اصابعه بسبب السبابة وهو يقول يا مقلب القلوب ثبت قلبي على دينك قال لا الترمذي في هذا حديث  
 غريب من هذا الوجه فهذا الحديث يدل على ان النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم بعد ما عقد استقر عليه ولم يرجع الى مكان  
 عليه فاحفظه فانه من سوانح الوقت ولقد اطنبنا الكلام في هذا المقام واتبعنا في تحقيق المرام قطعنا ما زعمه العوام  
 كما لانهم من كراهة الاشارة وقبعا كما فهمه الخواص والعوام من ان المفتي هو عدما كما اتفق باصحاب الجساسة والى الله المشتكى  
 من تقلد الخمان وزعم الجاهل انه من فضل الدال وان يفترق بما لا يعلم ولا يعلمون بما يعلمون لا يتجاوز نظرهم عن عبادة  
 الفتاوى فمما نحار في الصحاح ما ذكرنا العبرة لما ثبت عن صاحب الرسالة وان اتفق على مخالفة جمعة من ارباب الطائفة  
 اما هو ان الاعتبار في المسائل تحقيق الدلائل لا لما قيل ويقال فالعبرة بمن صدقهم ما في الحق بالرجال اما علموا ان على الحق  
 ان يبقى ما ثبت نقله عن الائمة بما نقل المسديد لاسيما اذا ايدته المحققون بحسن التأييد لا بما نقل في كتب الفتاوى التي  
 هي كالصحاح في فهم كل رطب وبابس لا يفتي بكل ما فيها الا التام والناعس **قوله** وفيه خلاف الشافعي في بسط الاصابع  
 فان عنده السنة هي عقلا صابعا اليمن من ابتداء الجلوس ووضع اليسرى مبسوطة الاصابع فقل ايضا ما اذا فرغ من  
 الثانية جلس للشهادة على رجله اليسرى ونصلي اليمن ويبسط كفها اليسرى على فخذه اليسرى ويقبض كفها اليمنى على فخذه اليمنى  
 السبابة فانه يشير فاقصد التحويل انتهى وفي مختصرنا في شجاعة بسط اليسرى ويقبض اليمنى لا السبابة فانه يشير كما تستدل  
 وقال الخطيب الشربيني في شرحه لا فتاة الا فضل قبض اليها ثم يضعها على طرف راحته لا لئلا يباع فلو اسلمها او قبضها فوق الوسطى  
 او طوى بينها او وضع غلة الوسطى بين عقد في الايام اى بالسنة لكن ما ذكرنا فضل انتهى ولعلك تظن من ههنا ان ما  
 ذكره الشارح في كيفية العقد غير المختار المعلوم عندنا هو وانما هو المختار عند اصحابنا كما مر تفصيلا فان قالوا ان المختار اليسرى  
 الاصبع الصغرى والجمع المختار البصر اليسرى اليسرى صعب على المختصر لجمع البنات الوسطى الاصبع التي تلي البصر والسبابة  
 بتشد يد الاء الاولى الاصبع التي تلي الايام وهي الاصبع العظمى جمعها يا ميم مؤنثة كان في الصحاح في المرواة قال ابن حجر

ومثل هذا جاء عن علمائنا أيضاً ومن شهد كابر مسعود

سميت السبابة به لأنه كان يشكربها عند الحاجة والمسعى سميت أيضاً بسبحة لأنه يشربها إلى التوحيد والتزكية وهو التسبيح  
فإنه فم النظر في تسميتها بذلك لأنها ليست إلا التسبيح **قوله** ومثل هذا الخ أي ومثل ما ذكر في كيفية العقد لا يشكرك  
عن علمائنا أيضاً كما جاء عن الشافعية **قلت** قد كنت حين أقرأ هذا النسخ من الولد المرحوم نور الله موقدة ووصلت إلى هذا  
المقام حاصيئة كرام على المشارع وهو أن المنقول عن علمائنا هو هذه الكيفية المدكورة في عينها لا مثلاً فكيف يصح قوله ومثل  
هذا بل الصواب أن يقول وهذا جاء عن علمائنا أيضاً فأجاب عنه الولد المرحوم بأن مراده مثل هذا هذا ولحق عليه في نسخة  
ثبتت أقرأ فيها أي هذا وهذا كما يقال مثلاً لا يتجلى أي أنت لا تتجلى انتهى فارتفع الكلام في ذلك الوقت من البين وظننا أن الكلام  
الشارح برى من الشين ثم ظهر لي في هذا الجواب خلل فقول الشارح ومثل هذا لا يمكن أن يكون من جنس مثلاً لا يتجلى  
أي أنت لا تتجلى لما صرح به علماء الأدب أنه من باب الإخراص وهو قسم من أقسام الكناية المنسقة على الصريح باللفظ الدال  
على معنى يخفى جملة على جملته الحقيقة والمجاز بوصف جامع بينهما ويراد بالمجاز ولا بد في الإخراص من وجود الزوم بينهما كما  
قال العلامة نضياء الدين أبي الفتح نصر الله الموصلي المعروف بآبن الأثير في كتابه المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر في بحثه في  
الكناية ولما لا يخفى أن فأنضرب من اللفظ المركب لأنه اختص بصفة تخصه هي أن تكون الكناية دليل على ما كنى عنه ولازمة لا يتجلى  
غيرها من الكنايات الأخرى لأن طول النجاء دليل على طول النفاة ولا زومه وكذلك يقال فلان عظيم لما دأى كثير طعام الطعام ومن  
لطفت هذا الموضوع وحسنه ما يأتي بلفظ مثل قول الرجل إذا فرغ من نفسه القخير مثل لا يفعل هذا إلى إلا فعله فنغفر لك عن مثله  
ويريد فيه عن نفسه لأنه إذا نفاه عن مثله فقد نفاه عن مثله لا فعله إذا هو يغفر لك الجحد وكذلك يقال مثلاً إذا سئل  
اعطى أي أنت إذا سئلت أعطيت انتهى كلامه مختصاً من العلوم أن الزوم ههنا منتفع فإن ثبوت مثل الكيفية المدكورة من علمائنا  
لا يستلزم ثبوت الكيفية المدكورة عن غيره حتى يرد بمثل هذا وهو على الوجه المذكور والذي ظهر في هذا الوقت في دفع الكلام المذكور  
وجوه **أحدها** أن يقال المثل لابد أن يكون قولاً كما في قوله تعالى فإن آمنوا بمثل ما آمنوا به أي بما آمنوا به وثابتين بها أن المنقول عن علمائنا  
أن كان الكيفية المدكورة بعينها لكنها متغايرة من حيث كونها منقولة عن الشافعية نفسها من حيث أنها منقولة عن أصحابنا فهذا  
التغاير الاعتباري كما كان في إطلاق لفظ المثل **وثالثها** أن يرد بمثل الكيفية المذكور لمقتضى من التحقيق فإنه أيضاً منقول عن  
فقهاءنا كما هو مثل الكيفية المدكورة لا عينها لكن على هذا لا يرد بعلمائنا أي بما آمنوا به وثابتين بها أن المنقول عنهم هو التحقيق لا العقد بل  
التأخرون من فقهاءنا **ومثل** يعبر بها أن المثلية باعتبار تبدل وقت العقد فإن أصحابنا والشافعية وإن اتفقوا على الكيفية المذكورة  
لكن الشافعية قالوا بإحلالها من ابتداء الجلسة وأصحابنا قالوا بالوضع مع البسط ولا ثم التحقيق عند الاشتراك فالمراد من قوله  
السابق فإن عنده يعقد أنه اعتد الشافعي يعقد من ابتداء المجلس ولا يبسط كما هو مذهب ومعنى قوله ومثل هذا الخ أي مثل  
ما ذكرناه هو العقد بعد البسط جاء عن علمائنا أيضاً فالمنقول عن علمائنا وعن الشافعية مختلف فافهم **قال** ويشهد كابر مسعود  
أي يقر التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين  
أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله كما هو المروي عن ابن مسعود مرفوعاً والسنة فيه الإختفاء كما أخرجه أبو داود  
والترمذي وغيرهما عن ابن مسعود وعليه عمل الأئمة بالإختلاف وذكر في المحققين والدار المنجزة ولا ملأه وغيرها أي ينفي التشبه بالإنسان  
يقصد بألفاظ التشهد معانيها مرادة على وجه الانتفاء لا الإخبار عن ذلك ولا حكاية ما وقع في ليلة المعراج والتشهد فعمل

من الشهادة قسميه لاشكاله على النطق بشهادة الحق تغليباً على بقية ادكارة لشرفها كذا قال الزرقاني وقد اختلفت الاخبار في لفظه وتختلف الآثار في عباراته قوي ما ذكر في الوطاع عن عبد الرحمن بن عبد القاري انه سمع عمر بن الخطاب وهو على المنبر يعلم الناس التشهد يقول قولوا التحيات لله الزاكيات لله الطيبات الصلوات لله السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمداً عبده ورسوله ونحن نأفمن ابن عمر بن الخطاب يشهد ويقول بسم الله التحيات لله الصلوات لله الزاكيات لله السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين شهد ان لا اله الا الله شهد ان محمداً رسول الله يقول هذا في الركعتين الاوليين ويدعو اذا قضى تشهداً بما بدأ له فاذا جلس في اخر صلته تشهد كذا في الحديث وعن القاسم عن عائشة انها كانت اذا شهدت التحيات الطيبات الصلوات الزاكيات لله اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وان محمداً عبده ورسوله للسلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين السلام عليكم وعنه انها كانت اذا شهدت تحيات الطيبات الصلوات الزاكيات لله اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمداً عبده ورسوله للسلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين وروى النسائي وابن ماجه والطبراني في المعجم كلهم عن طريق ابي بن تامل عن ابي الزبير عن جابر بن عبد الله قال كان رسول الله صلى الله عليه وعلى اله وسلم يعلم التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن بسم الله وبالله التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمداً عبده ورسوله اسأل الله الجنة واغفر لي من النار وروى الديلمي عن حديث محمد بن ثابت بن نهرى عن نافع عن ابن عمر بن الخطاب صلى الله عليه وعلى اله وسلم كان يقول قبل ان يشهد بسم الله خير الاسماء وكان ابن عمر يقول قال الشيخاوي في المقاصد الحسنة ثابت بن نهرى ضعفه ابراهيم واورد هذا الحديث في ترجمته وروى في المسئلة في التشهد غير ذلك ولكن قد صرح غير واحد بعدد صحته كما اوضحه شيخنا في تحريه احاديث الائمة انتهى وروى بوداود ومسلم وابن ماجه والطحاوي في شرح معاني الآثار والنسائي عن ابي موسى الاشعري قال ان رسول الله صلى الله عليه وعلى اله وسلم خطبنا يومئذ لنا سبعتا وعلينا صلواتنا فقال اذا صليتم فكان عند القعدة فليكن من اول قول احدكم التحيات الطيبات الصلوات لله السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمداً عبده ورسوله وروى الطحاوي عنه من طريق اخر عن محمد بن الطيبات وروى ابوداود عن مجاهد عن ابن عمر بن الخطاب صلى الله عليه وعلى اله وسلم في التشهد التحيات لله الصلوات الطيبات للسلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته قال ابن عمر ردت فيها وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله قال ابن عمر ردت فيها وحده لا شريك له واشهد ان محمداً عبده ورسوله وروى الطحاوي عن عبد الله بن الزبير ان التشهد الذي كان يشهد به رسول الله صلى الله عليه وعلى اله وسلم بسم الله باسمه خير الاسماء التحيات لله الطيبات لله اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمداً عبده ورسوله اسلمه بالحق بشيرا ونذيرا وان الساعة آتية لا ريب فيها السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته للسلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فهذه تشهدات ستة الاول تشهد عمر الثاني تشهد ابن عمر والثالث تشهد عائشة والرابع تشهد جابر والخامس تشهد ابي موسى والسادس تشهد ابن الزبير سابعها تشهد ابن عباس وهو رواية الجماعة الا البخاري قال كان رسول الله صلى الله عليه وعلى اله وسلم يعلم التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن فكان يقول التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته للسلام علينا وعلى عباد الله الصالحين





**وثالثها** أن استأخذ حديث ابن عباس حجازي واستأخذ حديث ابن مسعود كوفي والحجازي مقدم على الكوفي وفيه أن العبدة إنما هو صاحب الحديث وقد اتفقوا على ترجيح حديث ابن مسعود في هذا الباب على غيره واختار الإمام أبو حنيفة وأصحابه من تبعه وأحمد ومن تبعه تشهد ابن مسعود وحجوه على تشهد ابن عباس وغيره بوجوه ذكرها ربعتها في الهداية **الأول** أن فيه الأمر واستله الاستحباب المراد به قول صلوات الله عليه وعلى آله وسلم قولوا في كل جلسة وقوله إذا قلتم في الركعتين فليقولوا على قدر قصيله وليس مثل ذلك في تشهد ابن عباس في رواية من الروايات **والثاني** أن فيه الألف واللام على السلام وهما الاستغراق وليس مثله في تشهد ابن عباس وخرجه الزيلعي في نصب الراية بأن مسلماً وأبا داود وابن ماجه لم يذكر تشهد ابن عباس الأصغر باللام وذكره القزويني والنسائي مجرد بلفظ سلام عليك وكان المصنف اعتمد على هذه الرواية انتهى **قلت** يباحض هذا الوجه بأن تكثير السلام أولى لذلك على العظمة بناء على كون التنوين للتعظيم فالمعنى سلام عظيم عليك أيها النبي رحمة الله وبركاته كما في قوله تعالى ورضوان من الله أله وتكون موافقاً لما وقع في القرآن في السلام على الأنبياء لقوله تعالى سلام على نوح في العالمين وقال الله تعالى سلام على إبراهيم وقال الله تعالى سلام على موسى وهارون وتكون موافقاً لسلام الملائكة على أهل الجنة كما قال الله تعالى حتى إذا جاءوها ففتحن أبوابهن لهن خزيتهن سلام عليهن طمأنينة فدخلوهن خالدين وقال الله تعالى لا يسعون فيها لغواء إلا تائباً لا قبلاً سلاماً سلاماً ومن ههنا قال بعض أصحابنا أن السلام بالتكثير أولى من السلام بالتعريف لكن لا يخفى أن المنقول في سلام رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم على الصحابة وسلامهم عليه هو التعريف كما لا يخفى عن ما مر في الحديث **وثالثها** أن فيه زيادة الواو وهو لتجديد الكلام بخلاف تشهد ابن عباس فإنه ليس فيه وأو عند الكل وفيه حكاية عن أبي حنيفة وأورد العلامة محمد بن عبد الستار تفصيلاً لآية الكرسي في رسالته التي ألفها رد على صاحب النحل وهن أن عمر أياً دخل المسجد وأبو حنيفة رحمه قاعد مع أصحابه فسلم عليه فخرج عليه السلام فقال لأعرابي أبلاوا أم يواوين فقال أبو حنيفة يواوين فقال الأعرابي بارك الله فيك كما بارك في أولائك فيهم لم يحضر من سؤاله ولا جوابه فسأله عن ذلك فقال سألت عن التحيات أبلاوا أم يواوين فقلت يواوين فقال بارك الله فيك كما بارك في شجرة مباركة تنبت في لا شربة ولا غريرة مذكورين لا ولا **ورابعها** أن فيه تأكيد التعليم وليس في تشهد ابن عباس قال الاتفاق في غاية البيان إرادته قولاً يعلم من التشهد كما كان سورة القرآن وتأكيد من حيث التسوية بين التعليمين انتهى وقال الزيلعي في نصب الراية التعليم أيضاً مذكور في تشهد ابن عباس عند الجميع كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن انتهى وخرجه ابن الهمام بأنه ليس مراد صاحب الهداية من تأكيد التعليم التسوية بين التعليمين حتى يرد أنه موجود في تشهد ابن عباس بل إرادته التعليم بأخذ اليد كما كثر في أبو حنيفة عن الحسن ابن الحو عن القاسم بن مخيمير عن علقمة عن عبد الله بن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم أخذ بيدي فعمله التشهد الحديث ومثل هذا التأكيد ليس في تشهد ابن عباس **وخمسة** ما في نصب الراية وغيره أن الأئمة الستة اتفقوا على رواية تشهد ابن مسعود لفظاً ومعنى وذلك نادر تشهد ابن عباس معناه ودق أفراد سلام وأعلى درجة الصحيح عند الحفاظ ما اتفق عليه الشيخان ولو في أصله فكيف إذا اتفقا على لفظه **وسادسها** أنه أجمع العلماء على أن حديثه أصح من حديثه في هذا الباب كما ذكره الترمذي في جامعه وقد قرئ بحقه الشافعية أيضاً قال النووي في شرح صحيح مسلم حديث تشهد ابن مسعود

عند المحمدين اشد صحة وان كان الجميع صحيحاً انتهى فقال السيوطي في التوشيح لنفق اهل الحديث على ترجيح حديث ابن مسعود وقالوا انه اصح حديث وخرج في التشهد لانه روى عنه من ثيبت وعشرين طريقاً وهو اصح الاحاديث اسناداً واشهرها رجالاً ولائاً متفق عليه دون غيره وكان الرواية عنه من الثقات لم يختلفوا في لفظها بخلاف غيره انتهى **وسابعها** ما في نصب الراية ايضاً انه قال فيه علمي التشهد وكفى بين كفيه كما اخرج به مسلم ولم يقل ذلك غيره فدل ذلك على مزيد الاهتمام والاعتناء به **وثامنها** ما في شرح الكون للزبيدي انه صلى الله عليه وعلى آله وسلم علم التشهد وامر ان يعلمه الناس كما اخرج به احمد وليس ذلك في غيره **وتاسعها** ما فيه ايضاً ان ابن مسعود وافقه جماعة من الصحابة في مخالفة ابن عباس **وعاشرها** ما فيه ايضاً ان ابا بكر عليه التماس على المنبر كما روي في رواية الطحاوي وليس ذلك في غيره **والحادى عشر** ما فيه ايضاً ان جمهور اهل العلم والنقل علموا به ولم يعلموا بتشهاد ابن عباس غير الشافعي واتباعه **والثاني عشر** ما فيه ايضاً ان حديث ابن مسعود ليس فيه اضطراب بخلاف حديث ابن عباس **والثالث عشر** ما ذكره ايضاً تشديد عبد الله على صحابه في تعليمه حتى قال عبد الرحمن بن زيد كنّا نحفظ عن عبد الله التشهد كما نحفظ حروف القرآن فهذا يدل على ضبطه ولا يوجد مثله في غيره **والرابع عشر** ما في نصب الراية وفتح القدير وغيرهما ان الترمذي اخرج عن معمر بن خنيس انه قال رايت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم في المنام فقلت له ان الناس قد اختلفوا في التشهد فقال عليك بتشهد ابن مسعود لكني لم اجد هذه الرواية في نسخة مع الترمذي الموجودة عنده **والخامس عشر** ما روي عن عائشة انه كان تشهد رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فهذا وجه دلل على ترجيح تشهد ابن مسعود ثم اختلفت الائمة في هذا الباب انما هو اختلاف في الافضلية لا في الاجزاء وعدمه كما ذكره النووي وغيره من المحققين واليه يشير كلام صاحب الهداية حيث قال بعد ذكر تشهد ابن مسعود ولا اخذ بهذا اولى من حديث ابن عباس انما هو مطلق التشهد ولم اخص تشهد ابن مسعود فلا اخذه اولى حتى لو تشهد بتشهد آخر في اداء الواجب واختار صاحب البحر وجوب خصوصه فقال نعم لبعض المشركين ان اخذ بتشهد ابن مسعود اولى فيفيد ان الخلاف في الاولوية والظاهر خلافه لانهم جعلوا التشهد واجبا وعينه في تشهد ابن مسعود فكان واجبا ولهذا قال في السراية الوهابي يكره ان يزيد في التشهد حرفاً او بيتاً في بحر قبله قال ابو حنيفة لو نقص من التشهد كان مكروهاً لان اذكار الصلوة محصورة وان قلنا بتعيينه للوجوب كانت الكراهة تحرمية وهي الحمل عند اطلاقها انتهى كلامه ووجه صاحب البحر ان عبا بن عتبة بعضهم بعد سر ووجه ترجيح تشهد ابن مسعود فكان اخذه اولى وقال الشارح في وجوه الترجيح انه صلى الله عليه وعلى آله وسلم امر ان يعلمه الناس في ما امره احمد والامر للوجوب فلا ينزل عن الاستحباب وهذا صريح في نفي الوجوب وعليه فالكراهة تنزيهية انتهى وقال الخبير الرطبي في حواشي البحر قول الظاهر ان الخلاف في الاولوية ومعنى قولهم التشهد واجب اي التشهد المروي على الاختلاف لا واحد بعينه وقواعدنا تقتضيه ثم رايت في النهر قريبا ما قلته وعليه فالكراهة تنزيهية انتهى وفي مجمع الانهر عند قول المصنف وقول تشهد ابن مسعود انما هو اولى من تشهد غيرهم من وجوه تذكر في المطولات انتهى وهو صريح في الاولوية وفي الدر المختار عند قول المصنف ويقر تشهد ابن مسعود انما هو اولى كما بحثه في البحر لكن كلام غيره يفيد نفيه وحزم شيخ الاسلام الجلباب ان الخلاف في الافضلية ونحوه في مجمع الانهر انتهى قلت هذا هو الحق تحقيقاً بالقبول كيف لا وقد ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم واصحابه تشهدات اخرا ايضاً غاية في الباب ان يكون تشهد ابن مسعود اصح نبوتاً فهي في قوله اقل

قوله «مؤمن» من انبئوا ان لا تكونوا

عن  
هم  
القائمة الأولى

القائمة الثانية

القائمة الثالثة

القائمة الرابعة

القائمة الخامسة

الوثيق تشهد ابن عباس مثلاً مع تسليم نمونه يجب عليه سجد السهو فأنهم وليعلمون ههنا فوائد لا بد من الطلاع عليها  
الأولى المشهورات كحركات التشهد من قبيل الخطبة بين الله تعالى وبين رسوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ليلة المعراج  
قال القاضي حسين بن محمد الديار بكرى في تأريخه الخميس في أحوال النفس النفيس في بحث المعراج ثم سجد رسول الله صلى الله  
وعلى آله وسلم اللذان من ربه يقول حملاً ذلك فله الله تعالى أنه قال التحيات لمباركات الصلوات الطيبات لله وفي رواية التحيات لله والصلوات  
الطيبات لله صلى الله عليه وسلم والسلام عليك أيها النبي رحمة الله وبركاته فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم السلام عليك وعلى عبادك الصالحين  
فكانت الملائكة تشهدان لا اله الا الله واشهدان محمد عبده ورسوله في رواية وصلى الله على محمد وآله وسلم ثم اعطى  
خواتيم سورة البقرة انتهى وذكر الحلبى في غنية المستقل والشرى لال في راق الفلاح نحو الفاتحة الثانية في حديث  
ابن مسعود دليل على ان اول ما فرضت الصلوة لم يكن التشهد مشتملاً عليها لأفرضاً ولا سنة يؤخذ ذلك من قوله كذا إذا  
مع النبي صلى الله عليه وسلم قلنا السلام على الله قبل عباده الحديث فدل ذلك على أنهم يقولون ما كنا نكذلك الى اليوم  
الذى سجد النبي صلى الله عليه وسلم عليه وعلى آله وسلم قنأهم عن ذلك وامرهم بالتحيات كذا قال ابن ابي جررة في هجرة النفوس ثم قال  
وفيه دليل على ان ما كان من زيادة ذكره ودعاؤه في الصلوة لا يفسد ما يؤخذ ذلك من ان النبي صلى الله عليه وسلم على المسلم  
بأداة الصلوة التي تقدمت لهم وفيه دليل على انه اذا كان القلب متعلقاً بفعل في الصلوة لا يفسد ما يؤخذ ذلك من  
انه لما سجد في الصلوة بقي خاطباً للمكرم متعلقاً بمنهم لانه عند ما سلم كلهم كما هو نص الحديث وفيه دليل على انه  
عليه الصلوة والسلام ان يشرع من الاحكام ما يظهر له دون وحى ويلزمنا امتثالاً له يؤخذ ذلك من انه علمه التشهد  
ولم يذكر ذلك كان وحياً ولو كان وحياً ذكره انتم مخلصاً الفاتحة الثالثة خطاب بشر في الصلوة مفسد لو اريد  
خص عند النبي صلى الله عليه وسلم وعلى آله وسلم حيث خوطب بالسلام كذا ذكره البيضاوى في شرح المصاحم الفاتحة الرابعة  
ما ذكره الطيبي على ما نقله عنه الحافظ ابن حجر من ان الذي يقتضيه السياق ان ينتقل من تحية الله الى تحية النبي ثم الى تحية  
النفس ثم الى تحية الصالحين لكننا نقيم الرسول في لفظه الذي عليه الصحابة وان كنا لانعلم سر ذلك ويحتمل ان يقال على  
طريق اهل المعرفة ان المصلين لما استفتحوا باب الملكوت بالتحيات اذن لهم بالدخول في حريم الحلى الذي لا يموت فقررت  
اعينهم بما لنا جات فيه وما على ان ذلك بواسطة نبي الرحمة وبركة متابعتهم فالتفتوا فاذا الحبيب في حريم الملك الحبيب  
حاضراً فاقبلوا عليه قائلين السلام عليك الفاتحة الخامسة قد روي في بعض طرق حديث ابن مسعود ما يقتضيه  
المتأخرة بين زمانه صلى الله عليه وسلم وما بعد في الخطاب ففي الاستيذان من صحبة البخاري من طريق ابن عمر عنه بعد  
ان ساق حديث التشهد قال وهو بين اظهراً فلما قبض قلنا السلام يعني على النبي واخرجه ابو عوانة في صحيحه وابو يعلى  
الاصمعيان والبيهقي من طرق متعددة بلفظه فلما قبض قلنا السلام على النبي يحذف لفظ يعني وكذلك رواه ابو بكر بن ابي شيبة  
قال السبكي في شرح المنهاج بعد ان ذكر هذه الرواية مستنداً الى ابى عوانة وحده ان صححه عن الصحابة هذا دل على ان الخطاب  
في السلام بعد النبي صلى الله عليه وسلم وعلى آله وسلم غير واجب انتهى وقال ابن حجر في فتح الباري قلت قد صح بلا ريب وقد وجدنا  
لحديثنا قولاً قال عبد الرزاق نا ابن جريح اخبرني عطاء بن العصفية كانوا يقولون والنبي صلى الله عليه وسلم على آله وسلم حيا السلام  
عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته فلما مات قالوا السلام على النبي وهذا اسناد صحيح وقام ما فرى سعيد بن منصور من طريق  
ابى عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن ابيه ان النبي صلى الله عليه وسلم على آله وسلم عليه التشهد فذكره قال فقال ابن عباس  
(السابعة ٥٢)

أما إذا نقول السلام عليك هذا كما ينبغي فقال بن مسعود هكذا علمناه وهذا أنعم فظاً من أن ابن عباس كان يقول إن ابن مسعود لم يرجع إليه لكن رواية ابن عمر خير لأن أبا عبيدة لم يسم من أبيه ولا السناد اليهم مع ذلك ضعيف انتهى كلامه وقال والدي العلامة واستاذي القمقام دخله الله في دار السلام في رسالته نور الإيمان بزيادة آثار جليل الرحمن السرخس خطيب المشهد أن الحقيقة المحمدية كانت سارية في كل وجود وحاضر في باطن كل عبد وانكشف هذه الحكمة على الوجه اللائم في حالة الصلوة فحصل محل الخطاب وقال بعض أهل المعرفة أن الصلوة تشترط بشأن الله فكانه إذن في الدخول في حرمها المحرم ونور بصيرته ووجهه المحجب ضار في حرم الحبيب فأقبل عليه وقال السلام عليك أيها النبي وما في صحيح البخاري عن عبد الله بن سبخره أبي معمر عن ابن مسعود قال قبض قلنا على يعنى على النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم وقال القسطلاني في شرحه يعني تركوا الخطاب وذكره بلفظ الغيبة وظاهر هذه الرواية أنهم كانوا يقولون السلام عليك أيها النبي في حياته فلما مات تركوا الخطاب كذا قيل فيه أن هذه الرواية مخالفة للروايات الأخرى فأنها ليس فيها هذا المحذور لأن هذا التغيير ليس من تعليم النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم حيث قال ابن مسعود قلنا السلام عليك أيها النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم في حياته فلما مات الغيلانيات عن القاسم بن محمد قال علمت على كثرة التشهد التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته الخ وقالت هذا تشهد رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال النووي فيه فائدة حسنة وهي أن تشهداً عليه الصلوة والسلام مثل تشهدنا انتهى ونقل القسطلاني عن الحافظ ابن حجر أنه قال كان النووي يشير بذلك إلى رده ما وقع من الرافعي أنه عليه الصلوة والسلام كان يقول في التشهد أشهد أني رسول الله انتهى وقال ابن حجر في فتحه أحاديث الرافعي لا أصل لذلك بل الفاظ التشهد متواترة عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم أنه كان يقول أشهد أن محمداً عبده ورسوله انتهى وأما ذلك فغفنت من ههنا أن ما ذكره بعضهم في وجه عدم احتياطه مباشرة الأذان بنفسه من أنه إنما مباشرة عناية أن يعتقد أن محمداً غيره إذا قال أشهد أن محمداً رسول الله ضعيف وقد بسطت الوجه التي ذكرت في جميع ما لها وما عليها في رسالتي خبر الخبر في أذان البشر فاجر إليها **الفائدة السابعة** التحيات جمع تحية ومعناها السلام وقيل بقاء وقيل لفظه وقيل السلام من الألفات والنقص وقيل ملك وقيل الكلام الذي يحیی به المالك وقال ابن قتيبة كان لكل من ملوك العجم تحية خاصة فجمع وقال التحيات لله يعني التحيات التي كانوا يسلمون بها على ملوكها مستحقة له وقال البلغوي لم يكن في تحياتهم شيء يصلح الشناء على الله فلذا لم يمت وقال المحب الطبري يحتل أن يكون لفظ التحية مشتمكاً في المعاني المقدم ذكرها أو كونها بمعنى السلام أنسب ههنا والمراد بالصلوات هي الصلوات الخمس وما هو أعز من ذلك من التوافل والفرائض وقيل المراد بها العبادات كلها وقيل العبادات وقيل الرحمة والمراد بالطيبات ما طاب من الكلام وحسن به أن يثنى على قلبه دون ما لا يليق بصفاته مما كان الملوك يحبون به وقيل الطيبات ذكر الله وقيل لا قول الصالحة وقيل لا عمل الصالحة وإنما عدل عن الوصف بالرسالة في السلام إلى الوصف بالنسبة ليجمع له بين الوصفين لكون وصفه بالرسالة في آخر التشهد واستدل بقوله السلام علينا على استحباب البدأة بنفسه في الأذان وقد أخرجه الترمذي صحيحاً من حديث أبي بن كعب أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم كان إذا ذكر الجلال فدعا له بدمه بنفسه والمراد بالصالح على ما هو الأشهر القائل بما يجب عليه من حقوق الله وعبادة وقال الفاضل في بيته للصلاة أن ينوي في هذا المصلح جميع الأنبياء والملائكة والمؤمنين ليتوافق لفظه مع قصده كذا في فتح الباري وفي حجة النفوس بقي ههنا بحث وهو أن يقال لم نها هو صلى الله عليه وعلى آله وسلم أن يقولوا السلام على الله من عبادة ثم أمرهم أن يقولوا التحيات

الفائدة السادسة

الفائدة السابعة



## ولا يزيد عليه في القعدة الأولى

الفائدة الشامنة الفاتحة التاسعة

له والنتيجة هو السلام والانفصال عنه ان السلام هو الاذان وليس على الله خوفا من احد فها هم عن ذلك لا بد تعالى يطلب منه الاذان وهو الذي يؤمن **الفائدة الشامنة** تكون الصحابة يسلمون في القعدة على الله وعلى الملائكة فها هم صلى الله عليه وعلى آله وسلم من التسليم على الله وآما السلام على الملائكة فلم يذكر عليهم بل ارشدهم الى ما يعبر المذكورين وغيرهم بقوله وعلى آله الصالحين وقال اذا قلتموها كصابت كل عبد صالح في السماء والارض وهذا من جوامع الكلم التي ويتهاصل الله عليه وعلى آله وسلم كذا في التوجيه **الفائدة التاسعة** فقال ابن ابي جعفر في هجة النفوس في دليل على ان الملائكة والصالحين من المؤمنين لا يفضل احدهما على الاخر فان العلماء اختلفوا في من افضل هل الملائكة او الصالحون من المؤمنين والنص منه صلى الله عليه وعلى آله وسلم ههنا يعطى ن لا تفضل بينهما لان الصحابة كانوا يسلمون على الله قبل عبادة ثم على جبريل وميكائيل ثم على فلان وفلان فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد ما علمهم كيفية التشهد اذا قال السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين اصاب كل صالح فخم فخير بين الملائكة وهم سكان السماء وبين بني آدم الصالحين بلا تقديم ولا تفضيل انتهى **قال** ولا يزيد على لا يزيد المصل على ما ذكر من تشهد ابن مسعود في القعدة الاولى فلا يصل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا يذبح لنفسه بل يقوم الى الركعة الثالثة على انفسه قبله قال احمد واسحق والشعبي والنخعي والثوري خلافا للشافعي في القول بجدي كذا في البناءية وذلك لما عرجى احمد في مسنده من حديث ابن مسعود عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التشهد في اول الصلوة وان خرها فاذا كان وسط الصلوة فخص اذا فرغ من التشهد واذا كان في آخر الصلوة دعا لنفسه ما شاء وفرى لترمذي وقال حسن صحيح وابوداود والنسائي عنه قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الركعتين الاوليين كما به على الرضف حتى يقوم وقال وخرج النسائي هذا الحديث في باب تخفيف التشهد الاول وكذا اخره صاحب المشكوة في باب التشهد فاشار الى حمله على التشهد الاول وفي حواشي الطيبي الرضف انجاء الصلوة على الملائكة واحد ما رصفة وفي رواية بسكون الضاد اراد به تخفيف التشهد الاول وسعة القيام الى الثالثة وقيل بزيادة التشهد في الثالثة من الرابعة اي لم يكن يثبت اذا رفع راسه من السجدة فمنها حتى ينهض قائما وقيل هذا التاويل ضعيف وهو لا يوافق ايراد الحديث في باب التشهد انتهى لمختصا وما كمال على المقارن في المراقبة الى تقوية التاويل الذي ضعفه الطيبي واما ما كان فهو حجة لاحصائنا على الاول ففي هذه المسألة التي نحن فيها وآما على الثاني ففي مسألة عدم جلسة الاستراحة على ما مرنا تحقيقه **فروعه** ذكر في جمع التفاريق انه اذا كرر التشهد في القعدة الاولى يجب عليه سجود السهول لو جردت احدى الركعتين وهو القياس وبعد التشهد في القعدة الاولى فان كان عمدا كان مكروها وان كان سهواً يجب عليه سجود السهول لتاخيرته عن الركعتين وهو القياس الى الثالثة وهو جواب مشأختنا منهم القاضي بومنصور ما تريد والسيد ابو شجاع لان السيد قال في اللهم صل على محمد يجب وقال لقاضي لا يجب ما لم يقل وعلى آل محمد وفي ما لم يحسن عن ابي حنيفة في صلوة التران عندده يجب سجود السهول لزيادة على قدر التشهد وذكرنا في الواقع اذا زاد على التشهد الاول حرقا قال ابو حنيفة يجب سجود السهول وفي غريبه لرواية ذكر الشعبي ان من زاد في الركعتين على التشهد فعليه السهول قال ابن مقاتل اكثر ذلك لابن زياد فقال هذا قول ابي حنيفة وقال لفيقه ابو جعفر يفتي عن ابي القاسم الصغار انه لا سهو عليه وكان الشيخ ظهير الدين المرغيناني يقول لا يجب سجود السهول بقوله اللهم صل على محمد والمسلمين قلنا ما يؤدى ذلك ان في الذخيرة وفي التاويل في فتاوى الحجة اذا زاد قدرها يمكنه ان يؤدى فيه ركعا يجب سجود السهول في الحكي انه على قولهما ما لم يبلغ الى قوله انك حميد مجيد لا يجب سجود السهول انتهى

ويقرا في ما بعد الأولين الفاتحة فقط

وفي البحران زاد فيها فان كان عامدا كان مكروها ولا ينجى وجوب العادة وان كان ساهيا فقد اختلفت الرواية عن المشائخ والمختار كما صرح به في الخلاصة انه يجب سجود السهو اذا اقل الله حصل على وجه لا بخصوص المصلو بل تاخير القيام المفروض فاختاره فاصحنا وهذا ظاهر ضعف ما ذهب اليه للصلو من ان اذا زاد حرفا وجب عليه سجد السهو على قول اكثر المشائخ لان الحرف والكلمة يسيرا يتعسر التحريك وما ذكره القاضى ابو منصور من ان السجود لا يجب حتى يقول وعلى ال محمد لان التأخير حاصل بما ذكرناه وما في الحديث من انه لا يجب حتى يؤخر مقلا وأكثرى كفايه لانه لا دليل عليه انتهى وفي الغنية شى من الامة الاورجندى المقتدى فسل للشهد في القعدة الاولى فذكر بعد ما قام فعليه ان يعود ويتشهد بخلاف الامام والمنفرد يؤيد جواب فتاوى ظهير الدين مرغيناني من ادراك الامام في القعدة الاولى فقام الامام قبل شرم السجود في التشهد فانه يتشهد تبعا لتشهد الامام كذا هذا وفيها في باب السنن ظم لا يصل في القعدة الاولى في سنة الظهر لوصول ناسيا فعليه السهو يتناهى يوسف لترجى الصغير لا يلزمه السهو لا يصل في الاربع قبل الجمعة وبعد ها وفيها في باب النوافل تشهد الامة المكي يصل على النبي صلى الله عليه وعلى آله وفي ذوات الاربع من النوافل دون السنن قمى القاضى عبدا الجبار الاصم ان لا ياتي بها لانها صلوة واحدة فأتى فتاوى ابن الفضل الكرماني مثله قلت ظهر من هذا ان في الزيادة على التشهد الاول في ما عدا الفرائض قول **أحد** ها انها كالفرائض وهو ظاهر اطلاق عبارات اكثر اصحابنا وثانيها انه لا بأس بالزيادة فيها بناء على ان مبناها على التوسعة وثالثها ان يزيد في النوافل دون السنن **ورابعها** ان يزيد في ما سوى سنة الظهر الجمعة وهو ضعف الاقوال وان اختارها صاحب المثلث النيفة وقوله من كل شفع من النوافل صلوة على خدعة وتحقق لهم الاستفهام والتعذر وغيرهما في الركعة الثالثة منها كما هو مصرح في مختارات النوافل وغيره يؤيد الثاني فالله **قال** ويقرا في ما فرغ عن كيفية الاولين شرعى ما بعد ها وقد احسن في قوله في ما بعد الاولين فاختاره على قول لبعض في الآخرين لعدم شموله الا بالركعة وتب بقوله فقط على انه لا يقرأ في السورة لما جرى الستة الا القمى عن ابن قتادة قال كان النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقرأ في الاولين من الظهر العشرة الكفا وسوترين وفي الآخرين بفاتحة الكتاب الحديث وروى اسحق بن راهويه في مسنده اخبرنا يحيى بن ادم ثنا مندل بن محمد بن يحيى عن علي بن خلاص عن عمه رفاع بن رافع الانصاري قال كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقرأ في الركعتين الاولين بفاتحة الكتاب وسورة وفي الآخرين بفاتحة الكتاب وسورة وفي الآخرين بفاتحة الكتاب وسورة في الطبراني نحوه في معجمه الاوسط من حديث عائشة وروى الطبراني في معجمه حديثا لثمان بن اسحاق الواسطي حدثنا عبد الله بن احمد حدثنا عبيد الله بن نافع عن عثمان بن الضحاك عن ابيه عن عبيد الله بن مقيم عن جابر بن عبد الله قال سنة القراءة في الصلوة ان يقرأ في الاولين بآمل القرآن وسورة وفي الآخرين بآمل القرآن وذكر في السراج الوهاج عن الاختيار انه تكرر الزيادة على الفاتحة في ما بعد الاولين لا يقال ظاهر كلام المصنف فيقيد انه لا يقرأ في الآخرين سوى الفاتحة شى فيلزم ان لا تنس قراءة البسمة لاننا نقول لما كانت البسمة من لواحق الفاتحة لم يحجز ال ذكرها فكان ذلك **قال** ويقرا في ما بعد الاولين الفاتحة وتوابعها كالبسمة وأمين فقط **فروعه** اذا فرغ من التشهد الاول واراد القيام الا الثلاثة فلا بأس ان يعتمد بيديه على الارض كذا في الظهيرية والخلصة والتا تاريخية وظاهره انه مكروه تنزيها فانه الذى تستعمل فيه صلاة لا بأس غالباً وفي الغنية يكبر عند النهوض كذا في شرح المختار وفي الصحيحين من حديث ابن هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم كان اذا قام الى الصلوة يكبر الى ان قال ويكبر حين يقوى من الثنتين بعد المجلس انتهى



وهي فصل وان سجد وسكت جاز ويقعد كالاول ش خلافا للشافعي فان السنة عنده في التشهد الثاني التورك  
 الفاتحة فينبغي كذلك هما ومن الغريب ما في المجتبى عن غريب الرواية انه لو قرأ الفاتحة في الاخيرين بنية القرآن يضم اليها  
 سورة ثم الظاهر ان الزيادة على الفاتحة في الاخيرين مباحة لما ثبت في صحيح مسلم من حديث ابن سعيد الخدري انه صلى الله  
 عليه وعلى آله وسلم كان يقرأ في صلوة الظهر في الاولين قدر ثلثين آية وفي الاخيرين قدر خمسة عشر آية ولهذا قال الخليل في  
 السورة مشروعة في الاخيرين فلا فيجمل ما في السراج الوهاج من الكراهة على كراهة التنزيه انتهى قال وهو افضل والصلوة  
 في ما بعد الاولين ليست على سبيل التحتمل على سبيل الفضل هو الصحيح لان القراءة فرض في الركعتين كما في الهداية قال وان  
 سجد أي قال سبحان الله وقية صاحب التحفة بالثالث قال او سكت أي بقدر تسبيحة كما في النهاية اولئك تسبيحات كما في  
 القنية قال جاز ذكر في المحيط انه لو ترك القراءة والتسبيح في الاخيرين لم يكن عليه حرج ولم يجب عليه سجود السهو ولكن القراءة  
 افضل هو الصحيح من الروايات كما ذكره القندوري في شرحه وخرى الحسن عن ابن حنيفة انه لو سجد ثلث تسبيحات اجزاء وان  
 لم يقرأ ولم يسبح كان مسيئا ان كان متعمدا وان كان ساهيا وجب عليه سجود السهو لان القيام في الاخيرين ايضا مقصود فيكره  
 اخلاؤه عن الذكر وعن ابن يوسف انه يسجد ولا يسكت الا انه اذا اراد القراءة قرأ الفاتحة على جهة القراءة وبه اخذ بعض  
 المتأخرين كذا في النهاية وصح في الذخيرة التخيير وفي فتاوى قاضي خان عليه الاعتماد في المحيط ظاهر الروايات ان القراءة سنة  
 في الاخيرين وفي البداية ثم التخيير مروي عن علي بن ابي طالب وهو ما لا يدركه الرأي فهو كالرفوع وهو الصارف للمواظبة عن  
 الوجوب المستفاد من حديث ابن قتادة وهذا لا يفتقر ان لا يكون مسيئا بالسكوت وهو ظاهر الرواية وهو ظاهر ما في  
 البداية والذخيرة والحانية وان كان صاحب المحيط مشي على خلافه كذا في البحر الرائق فرجع قال في النهر لم يركع في الاخيرين  
 سورة غير الفاتحة وينبغي على ما في الدرر ان كان ذكر التنزيه لا يكون مسيئا ولا كان كان قرأ سورة في السجدة انتهى  
**قلت** هذا عجيب جدا فهل يقول عاقل بالاساءة بقراءة سورة من سور القرآن واطلاق كلامه وقاطبة نص على ان القراءة  
 مطلقا افضل فافهم قال ويقعد كالاول أي بعد ان تمام ما بعد الاولين يقعد على رجله اليسرى مع نصب اليمنى كالقعدة  
 الاول لما مر من حديث ابن عمر ما تشبهه وغيرها وقد مر ان الافتراء هو المستنون عندنا في جميع الجلسات واختارنا الطائفة  
 في جميعها كما في رسالة ابن ابي زيد وغيرها كما رواه في الموطأ عن يحيى بن سعيد ان القاسم بن محمد ارأهوا الجالس في التشهد  
 فنصب رجله اليمنى وثنى رجله اليسرى وجلس على ركعة اليسرى لم يجلس على قدمه ثم قال اراي هذا عبيد الله بن عبد الله  
 عمر حدثني ان اباة كان يفعل ذلك وروى عن ابن عمر انه قال فما كنت الصلوة فان نصب رجله اليمنى وثنى رجله اليسرى **قوله** فان  
 السنة عنده قال القسطلاني في المواهب الجلسات عندنا ثلثان اربع بين السجدين وجلسة الاستراحة في كل ركعة يعقبها قيام  
 والجلسة للتشهد الاول والجلسة للتشهد الاخير والجميع ليس مفترشا الا الاخرة ولو كان على المصل سجد سجد لا يصح ان يجلس  
 مفترشا في تشهده فاذا سجد سجد في السهو تورك ثم سلم هذا تفصيل مذ هبتا انتهى ومثله في الاقتاع وغيره **قوله** في التشهد المشاك  
**قلت** الاول ان يقول في التشهد الاخير ليشمل الثنائية ايضا **قوله** التورك التورك بفتح الواو وكسر الراء ما فوق الفخذ وهو مؤنثة  
 وقد يخفف مثل فخذ ومنه تورك في الصلوة أي وضع التورك على الرجل اليمنى وما روي عن ابراهيم انه كره التورك في الصلوة للراية  
 وضعه لا يتين او احدهما على الارض كذا في الصحاح واستدل الشافعي من تبعه بما روي في الجماعة الاصل في حديث ابن حبيب الساعية  
 فاذا جلس جلس على رجله اليسرى ونصب اليمنى واذا جلس في الركعة الاخرة اخر رجله اليسرى وقعد على شقه متورا كما هم مسلمون ان قرب



العدم اشتباها بعد ذلك وكما ثبت وثبان القصر الأول تعقب المحرر كقصة ناسبه الى ابي حنيفة ورواه احمد بن حنبل  
 وغيرهما على المجلس في غير التشهد الاخير ليحصل الجمع بين الحديثين واجابنا عن حديث ابي حميد بوجوه **احدها**  
 ما في الهداية انه محمول على حالة الكبر والضعف **قلت** لا يخفى ان هذا الحمل يحتاج الى دليل صحيح ومستند صحيح واذ ليس  
 وثانها ما ذكره العلامة من قطب لوبقا في السوس من ان حديث ابي حميد كالحديث على ما ذكرنا ايضا رواه  
 ابو داود وفيه حتى فرغ ثم جلس واقترش رجله اليسرى واقبل باليمين الى قبلته واخرجه بهذا اللفظ البيهقي وغيره وهذه الرواية  
 اولى لان الراوي هو الذي حضر القصة والراوي الاول لم يحضرها انتهى **قلت** هذه الرواية مرفوعة في سنن ابي داود عن احمد بن  
 حنبل عن عبد الملك بن عمرو اخبرني في كماله خبرني عباس بن سهل قال اجتمع ابو حميد وابو اسيد وسهل بن سعد ومحمد بن مسلمة  
 فذكر الحديث ولم يذكر فيه الرفعة اقام من الثنتين ولا التوراج وقال فيه حتى فرغ ثم جلس واقترش رجله اليسرى واقبل باصبعه  
 اليمنى على قبلته وليس فيها ما يدل على حضور الراوي القصة وقوى ابو داود عن احمد بن حنبل عن ابي حاتم الضحاك بن محمد  
 وعن مسدد بن يحيى قال اخبرنا عبد الحميد بن جعفر اخبرني محمد بن عمرو بن عطاء قال سمعت ابا حميد الساعدي في عشرة  
 من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم منهم ابو قتادة قال قال ابو حميد انا اعمل كبريى ورسول الله صلى الله عليه  
 وعلى آله وسلم قالوا فلو ان الله ما اثبت باكثرنا له تبعه ولا اقمنا له صحبة قال بل قالوا فاعرض قال كان اذا اقام الى الصلوة يرفع  
 يديه الحديث وفيه حتى اذا كانت الساعة التي فيها التسليم اخرج رجله اليسرى وقعد متوكئا على شقه الايسر او اصدق هكذا  
 كان يصلي وهذه الرواية صحيحة في حضور الراوي القصة فانعكس له ليل وانقلب التعليل **وثالثها** انه حديث ضعيف  
 ضعفه الطحاوي في شرحه معاني الآثار حيث قال في باب ان المجلس للتشهد كيف هو بعد ما ذكر حديث ابن عمر الدال على التوراج  
 وغيره وقد خالف في ذلك آخرون فقالوا القعود في الصلوة سواء احتجوا في ذلك بما ذكرناه صاخر بن عبد الرحمن روى  
 قال ثنا يوسف بن عدي ثنا ابو الاحوص عن ماسم بن كليب عن ابيه عن وائل بن حجر قال صليت خلف رسول الله صلى الله  
 عليه وعلى آله وسلم فقلت لاحفظن صلاتي قال فلا أقعد للتشهد ففرش رجله اليسرى ثم قعد عليها ووضع كفه اليسرى على  
 اليسرى ووضع مرفقها اليمنى على فخذه اليمنى ثم عقد اصابعه وجعل حلقة الابهام والوسطى ثم جعل يده عوراء اخرى فهذا يوافق ما  
 ذهبوا اليه من ذلك وفي قول وائل ثم عقد اصابعه يده عوراء دليل على انه كان في آخر الصلوة فقد تضاد هذا الحديث وحديث  
 ابي حميد فنظرنا في استقامة اسانيد ما رواه واذا اهدى ويحيى بن عثمان قد حدثنا عن عبد الله بن صالح بن يحيى بن سعيد بن ابي ثناء  
 ثنا عطاء بن يحيى بن محمد بن عمرو بن عطاء ثنى رجل انه وجد عشرة من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم جلسوا فذكر  
 نحو حديث ابي حاتم الضحاك فقد فسروا ما ذكرنا حديث حميد لانه صاخر بن محمد بن عمرو بن رجل واهل الاسناد لا يحتجون  
 بهذا فان ذكرنا في ذلك ضعف العطاء بن خالد في اهلهم وانهم تضعفون عبد الحميد الذي جرى حديث ابي حميد  
 محمد بن عمرو بن عطاء اكبر من تضعيفكم العطاء ثم انكم لا تطرحون حديث العطاء كله انما ترمعون ان حديثي القديم  
 كله وان حديثه باخر قد دخله شيء هكذا قال ابن معين في كتابه فابو صالح يحيى سمعه عن عطاء بن قيس ممران بن محمد بن  
 عمر لا يحتج مثل هذا وانيس ان يجعل هذا الحديث سماعا له من ابي حميد الاعبد الحميد وهو عندكم كواضع ولكن الذي  
 جرى حديث ابي حميد ووصله لم يفصل حكمه بين المجلسين كما فصله عبد الحميد تحدثنا نصير بن عمار البغدادي ثنا  
 علي ثنا شيخان عن الوليد ثنا ابو خيثمة ثنا الحسن بن عيسى بن عبد الرحمن عن محمد بن عمرو بن عطاء عن مالك عن عياض

وهي هيئة جلوس المرأة في الصلوة وهي هذه والمرأة تجلس على اليتبها اليسرى

عباس بن سهل الساعدي وكان في مجلس فيه ابوه وفي المجلس ابو عريق وابو اسيد وابو حميد الساعدي انهم تذاكروا صلوة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فقال ابو حميد انا اعلمكم بها قالوا وكيف قال حفظت ذلك قال فقام يصلي وهو ينظرون فبدا فكل واحد من رفع يديه ثم كبر للركوع ورفع يديه ثم امكن يديه من ركبتيه غير مقنع لاسه ولا مصوب ثم رفع راسه وقال سمع الله من حماد ربنا لك الحمد ثم رفع يديه ثم قال الله اكبر فسجد فانتصب على كفيه وركبتيه وصدورهما مية ثم كبر فجلس فتورك احدى رجليه ونصب قدمه الاخرى ثم كبر فسجد ثم كبر فقام فلم يتورك ثم عاد الى الاخرى وكبر ثم جلس بعدا لركعتين حتى اذا هولا اذ ان ينفض للقيام قام بتكبيره ثم ركع للركعتين ثم سلم عن يمينه وشماله حدثنا ابراهيم بن مزيق ثنا ابو عامر العقدي ثنا فيليب بن سليمان عن عباس ابن سهل قال اجتمع ابو حميد وابو اسيد وسهل بن سعدنا الحديث وفيه واذا قعد للشهادة ضجع رجله اليسرى ونصب اليمنى على صدرها وتشهد فهذا اصل حديث ابن حميد وليس فيه ذكر القعود الاعلى مثل حديث وائل والذى رواه محمد بن عمر فغير من ولا متصل عندنا عن ابن حبان في حديثه ان حضرة حميد باقنادة وفاقا باقنادة قبل ذلك يد هرطويل لانه قتل مع علي بن رضه وصل عليه على نضر انتم كراهه ملخصا قلت ما ذكره من ان في قول وائل ثم عقدا صابغة يد سودليل على انه كان في اخر الصلوة ليس بذلك فانه ليس فيه شيء يدل عليه فان عقدا لصابغة ولا شاة بالسابة لا يختصن بالاخيرة فالفأمرت في كلتا القعدتين ثم ما ذكره في تضعيف حديث ابن حميد ليس كما ينبغي فان اصحابنا قد احتجوا في كثير من افعال الصلوة به فتضعيفه لا يكون الا كبناء بيت وهذا قصر وانظروا ان الذي لم يذكر جلوس على التفصيل خطه الرواية كما هو معلوم من عادات الرواة فلا دليل على ان المختصر هو اصل حديثه وقد اجاب البيهقي في كتاب المعرفة عن وجوه التضعيف المذكورة بقوله اما تضعيفه لعبد الحميد بن جعفر فمروود بان يحيى بن معين وثقه في جميع الروايات عنه وكذلك احمد بن حنبل واحتج به مسلم في صحيحه واما ما ذكر من انقطاعه فليس كذلك فقد حكى البخاري في تاريخه انه سمع ابا حميد وابقنادة وابن عباس وقوله ان باقنادة قتل مع علي بن رضه مبنى على امر باقنادة رواها الشعبي والصحيح الذي اجمع عليه اهل التاريخ انه بقى الى سنة اربع وخمسين ونقله ابن مندة في الصحاح وطال فيه انتهى كلامه والتحقيق الذي يشهد به الواحد ان السليم ونحوه كالبالك القويم هوشيت التورك في القعدة الاخيرة بالروايات الصريحة والاسانيد الصحيحة واما حديث الافراش فليس في اكثرها ما يدل على انه كان في اخر الصلوة فليجزم بملها على القعدة الاولى كما لا يخفى على من تأمل حتى التامل فائدة قال في البحر خزنة الفقه لابن الليث اكثر ما يمكن من التشهد في الصلوة الواحدة عشر مرات وهوان يدرك الامام في التشهد الاول من صلوة المغرب ثم يشهد معه الثانية وعلى الامام هو يسجد معه ويشهد الثالثة ثم يتدكروا الامام ان عليه سجدة تارة يسجد ويشهد معه الرابعة ثم يسجد الامام لهذا السهو ويشهد الخامسة ثم اذا الامام قام فالمأموم وصل ركعة وتشهد السادسة ثم صلى ركعة اخرى وتشهد السابعة وقد كان سهمي في ما ينقض فليسجد السهو تشهد الثامنة ثم تذكر انه قرأ آية السجدة فسجد وتشهد التاسعة ثم يسجد لهذا السهو وتشهد العاشرة وملا من التشهد بعد سجود التلاوة تشهد الصلوة في القعدة الاخيرة قوله وهي أي التورك والتأنيث باعتبار الخبر قلت في مسألتها صحة فانه يقتضي ان التورك المسنون عند الشافعية هو المسنون عند المرأة وليس كذلك فان التورك المسنون عندهم هوان ينصب اليمنى ويخرج اليسرى ويجلس على ركبة اليسرى كما مر تورك المرأة عندنا ان تجلس على اليتبها اليسرى وتخرج رجلها اليمنى واليسرى كليهما من جانب اليمين قوله وهي هذه أي هيئة جلوس المرأة ما ذكره المصنف بقوله والمرأة تجلس لاسه

٢  
المرأة تجلس على اليتبها اليسرى وتخرج رجلها اليمنى واليسرى كليهما من جانب اليمين

مخرجة رجلها من جانب اليمين في المشي وهو يتشهد ويصلي على النبي والصلوة والسلام  
 قال مخرجة من جانب اليمين فيها هذه الحياة وقد اجتمعت كلمات اصحابنا على كونها مسنونة للامة وعلو ذلك بكونها  
 استرها وفي صحيح البخاري كانت ام الدرداء تجلس في صلاتها جلست الرجل وكانت فقيهة قال القسطلاني في شرحه هذا ما  
 وصله المؤلف في تاريخه الصغير من طريق مكحول وكذا وصله ابن ابى شيبة فقلت لم يقل كانت فقيهة فخرج مغلطان وابن الملقن  
 بانه من قول البخاري وكانها لم يقف على حقيقة تكميل المؤلف ورجم ابن حجر بانه من كلام مكحول لرواية التاجي ومسنون لم يكن  
 فانه اخبره فيها ما رواه ام الدرداء هذه هي الصفة الصحيحة لا الكبرى خيرة بنت ابى حنيفة الصمائية لان مكحول لم يذكر  
 الكبرى وما استدل به العيني على انها الكبرى بقوله وكانت فقيهة فليس شيء كما لا يخفى انتهى في شرح العيني دل هذا على ان المستحب  
 للمرأة ان تجلس كما يجلس الرجل وهوان تنصب اليمن وتفرش اليسر وبالله التوفيق ابو حنيفة ومالك انتهى ولا يخفى ان ما نسب الى  
 ابى حنيفة خلاف ما عليه اصحابنا وفي الهذلية فان كانت امرأة جلست على اليمن اليسر قال العيني في شرحها لان مراعاة الستر  
 اولى من مراعاة سنة القعدة وكانت ام الدرداء تجلس طسة الرجل وكانت فقيهة ذكره ابن بطلان وهو قول النخعي ومالك انتهى  
 وكانت صفيية ونساء ابن عمر يجلسن مترعات لان ذلك اسير ولا مة كما لو جل في رفع اليد وكما حقه في الركوع والسجود والقعود  
 انتهى وفي مسند الامام ابى حنيفة للخصفكي ابو حنيفة عن نافع عن ابن عمر انه سئل كيف كان النساء يصلين على عهد رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم قال كن يترعن ثم امرن ان يحتفرن قال علي القاري في شرحه هو بالحكم المهمة والغاء والزاي المجبة  
 اي يضمن من اعضائهن بان يتوركن انتهى قوله اي في التشديد في اي في القعود فهو من قبيل طلاق اسم المظروف على الظن  
 قال ويتشهد اي يقرأ التشهد وهو الذي ذكر سابقا من حديث ابن مسعود وقد مر في بابها فتذكر قال وصلوا له اي بعد  
 ما فرغ من التشهد في القعدة الأخيرة يصل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما اختار النبي ههنا على الرسول امتثالا  
 لظاهر لفظ القرآن الوارح بلفظ النبي لا يقال كان عليه ان يذكر وعلى انه ايضا كما ذكره صاحب تحفة الملوكة فان الاقتصاد  
 على ذكر الصلوة على النبي هو تخصيصها به بناء على ان السكوت في موضع البيان بيان لا نأقول لما كانت الصلوة على الالاتعيا  
 لم يحتج الى ذكرها ويمكن ان يقال معنى يصل يقرأ تحركات الصلوة وهو معرفة عند موثقة على الصلوة على الالاتعيا  
 الكلام في هذا المقام من وجوه الوجه الاول قد ودرت ادلة قاطعة دالة على ان الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم  
 له وسلم ارفع من الاذكار احسنها واحمل لا واد وافضلها فمنها ما يدل على الترغيب فيها ومنها ما يدل على الترهيب من تركها  
 ومنها ما يدل على افتراضها ومنها ما يدل على استحبابها ومنها ما يدل على ان الصلوة لا تتريد ون الصلوة ومنها ما يدل على  
 ان من تركها لم يكمل الصلوة وقد بسطها ابن حجر الهيتمي في الدر المنصور في الصلوة على صاحب المقام المحمود والسميخاوي في  
 القول البديع في الصلوة على الحسين الشفييع وغيرها وتذكر بندها منها وان كان بسط كل ما عسير فان ما لا يذكره لا يترك  
 كله بل يذكره ومنه وان كان يسيرا فمن تلك الادلة قوله تعالى ان الله وبلائه فليصلون على النبي يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا  
 تسليما وقد اجمعا على ان الامر الوارح فيه للافتراض وان اختلفوا في وقته ومحلّه كما استفت عليه ومنها ما روى ابو داود  
 والنسائي والترمذي وابن حبان في صحيحه عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم على الله وعلى رسوله وعلى  
 صلى الله عليه عشر وعشر النساكي عن انس قال قال النبي صلى الله عليه وسلم على الله وعلى رسوله وعلى رسوله وعلى رسوله  
 صلى على من صلى الله عليه عشر صلوات وحط عنه عشر خطيئات ورفعه بها عشر درجات وعمر بن الخطاب

قوله في صحيح البخاري  
 قوله في شرحه هذا ما  
 قوله في تاريخه الصغير  
 قوله في شرحها لان مراعاة  
 قوله في التشديد في اي في  
 قوله في القعدة الأخيرة  
 قوله في موضع البيان بيان  
 قوله في القعدة الأخيرة  
 قوله في القعدة الأخيرة  
 قوله في القعدة الأخيرة

في صحيحه واحمد والحاكم والطبراني في الاوسط والصغير صحيح ترمذي والنسائي والبيهقي والطبراني من حديث ابى سبرة مرفوعا  
من صلح من صلح من صلح صلى الله عليه وسلم في صلاة واحدة صلى الله عليه وسلم في صلاة واحدة صلى الله عليه وسلم في صلاة واحدة صلى الله عليه وسلم في صلاة واحدة  
وهي عنه عشرة سبعمائة وروى ابو داود ومسلم والترمذي من حديث عبد الله بن عمر بن الخطاب انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وعلى بن ابي طالب يقول اذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول ثم صلوا على فاته من صلى على صلاة صلى الله عليه وسلم في صلاة واحدة صلى الله عليه وسلم في صلاة واحدة  
الى الوسيلة فانها لمن تلقى في الجنة لا ينبغي الا بعد من عباد الله وان جاز ان يكون انا هو وعمر بن الخطاب في مسند عنه انه قال من  
صل على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى آله وسلم واحدة صلى الله عليه وسلم في صلاة واحدة صلى الله عليه وسلم في صلاة واحدة صلى الله عليه وسلم في صلاة واحدة  
ككتاب الترغيب والترهيب استاده حسن وعمر بن ابى ماص في كتاب الصلوة عن ابى ذر قال خرجت ذات يوم فالتيت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى آله وسلم فقال لا اخبركم باجل الناس قالوا بلى يا رسول الله قال من ذكرت عنده فلم يصل على  
فذلك الاجل للناس وروى النسائي وابن حبان في صحيحه والحاكم وصححه والترمذي وقال حسن غريب عن حسين بن علي  
وزاد الترمذي عن علي بن يقطين عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الخيل من ذكرت عنده فلم يصل على فمات في مائة سنة والصلوة  
عن عبد الله بن عباس مرفوعا من نسي الصلوة على خطي طريق الجنة قال المندري في مسنده جابر بن عبد الله بن المغيرة مختلف فيه  
وقد عد هذا الحديث من منكره انتهى وروى الطبراني عن حسين بن علي مرفوعا من ذكرت عنده فخطي الصلوة على خطي  
طريق الجنة وروى الترمذي وقال حسن غريب من حديث ابى هريرة مرفوعا غرابت رجل ذكرته عنده فلم يصل على ورث  
انف رجل دخل عليه رمضان فاستلم عنه ولم يفقر له وغرابت رجل ذكرته عنده ابوه الكبر فلم يدخله الجنة قال  
المندري روى عن بكسر اللين المجمة اي لصق بالزغام وهو التراب لا وهو تافه وقال ابن الاعراب هو شجر الغين انتهى وروى ابن حبان  
واللفظ له وابن خزيمة عن ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم  
فستل عن ذلك فقال ان جبريل اتاني فقال من ادرك شهر رمضان فلم يفقر له قد خلت النار فابعد الله فقالت امين ومن  
ادركه ابوه او احد هما فلم يدبرهما فمات دخل الله لنا فابعد الله فقالت امين ومن ذكرت عنده ولم يصل على فمات فدخل  
النار فابعد الله فقالت امين وروى نحوه البيهقي والطبراني من حديث عبد الله بن الحارث والطبراني من حديث ابى عبيد  
وابن حبان في صحيحه من حديث مالك بن الحسن عن ابيه عن جده والحاكم وصححه من حديث كعب بن عجرة وروى  
الطبراني عن علي بن موقوف قال كل دماء محجوب حتى يصل على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى آله وسلم وروى في صحيحه الترمذي عن عمر بن  
قمرى ابو يعلى من حديث انس مرفوعا ما من عبد من عبدين متحابين يستقبل احدهما صا حبه ويصليان على النبي صلى الله عليه وسلم على النبي صلى الله عليه وسلم  
الام يتفقا حتى يفقرهما ذنوبهما ما تقدم منها وما تأخر وروى البيهقي والطبراني في الصغير والاسوسط من حديث ربيعة مرفوعا من  
قال اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وأتزلزله المقعد المقرب عندك وحيث له شفا عني وروى ابن ماجة موقوفا باسناد حسن  
عن ابن مسعود قال اذا صليت على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى آله وسلم فاحسنوا الصلوة عليه فانك لا تدري من لعل ذلك  
تعرض عليه فقالوا لعنا فقال قولوا اللهم اجعل صلواتك ورحمتك وبركاتك على سيد المرسلين وامام المتقين وخاتم  
النبين محمد عبدك ورسولك امام الخيرة وقائد الخير ورسول الرحمة اللهم ابنته مقاما محمودا يعطيه به الاولون و  
الاخرون اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد اللهم صل على محمد وعلى  
آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد وروى ابو داود وابن ماجة وابن حبان في صحيحه والحاكم



وصححه من حديث اوس بن اوس مرفوعاً من افضل ايامكم يوم الجمعة فيه خلق آدم وفيه قبض وفيه النجاة وفيه الصعقة فأكثروا على من الصلوة فيه فان صلاتكم على مرفة قالوا يا رسول الله وكيف تعرض صلاتنا عليك وقد قال ان الله حرم على الارض ان تأكل اجساد الانبياء قال المندري اوصت بفتح الهز وتوالوا وسكون الميم وروي بضم الهز وكسر الهمزة ومعناه بليت انتهى وروي ابن ماجه يستند جيد من حديث ابن الدرداء نحو وروي البيهقي باسناد حسن من حديث ابى امامة مرفوعاً اكثروا من الصلوة على في كل يوم جمعة فان صلوة امتي تعرض على في كل يوم جمعة فمن كان اكثرهم على صلوة كان اقربهم في منزلة وروي ابو حفص بن شاhein من حديث انس مرفوعاً من صلى على في يوم التمر لم يمت حتى يرى مقعده من الجنة وروي ابن حبان في صحيحه من حديث ابن سعيد الخدري مرفوعاً انما رجل مسلم يكن عنده صدقة فليقل في دعائه اللهم صل على محمد عبدك ورسولك وصل على المؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات فانها ازكوة وروي الطبراني باسناد حسنه المندري من حديث محمد بن يحيى بن حبان عن ابيه عن جده ان رجلاً قال يا رسول الله اجعل صلاتي عليك قال نعم ان شئت قال فثلثين قال نعم قال فصلا في كل ايامك اذ يكفيك الله ما همك من امر دنياك واخرتك وروي ابن ابى عاصم والطبراني من حديث ابى كاهل قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا ابا كاهل من صل على كل يوم ثلث مرات وكل ليلة ثلث مرات حبا او شوقا الى كان حقاً على الله ان يغفر له ذنوبه تلك الليلة او ذلك اليوم قال المندري ابو كاهل قيل نجلى يقال سبه عبد الله بن مالك وقيل قيس بن عمار وقيل غير ذلك وفي رواية الطبراني حقاً على الله ان يغفر له كل مرة ذنوب حول وهو بهذا اللفظ منك وروي احمد والترمذي وقال حسن صحيح والحاكم وصححه عن ابى بن كعب قال ان رجلاً صلى على الله عليه وعلى آله وسلم اذا ذهب ربيع الليل قام فقال يا ايها الناس اذكروا الله اذكروا الله جاءت الراجحة تتبعها الردافة وجاء الموت بما فيه جاء الموت بما فيه قال في فقلت يا رسول الله ان اكثر الصلوة كما جعل لك من صلاتي قال ما شئت قلت الربيع قال ما شئت وان زدت فهو خير لك قلت نصف قال ما شئت وان زدت فهو خير لك قلت اجعل لك صلاة كلها قال اذ يكفيك ويغفر لك ذنوبك قال المندري وفي رواية لاسد عنه قال رجل يا رسول الله لبيت ان جعلت صلاتي عليك قال اذ يكفيك الله ما همك من امر دنياك واخرتك واستأذهنه جديداً انتهى وروي احمد وابو بكر بن ابى شيبة وابن ماجه كلهم عن عاصم بن عبيد الله عن عبد الله بن عامر عن ابيه عامر بن ربيعة مرفوعاً من صلى على صلوة لم تزل ملائكة تهاض على فليقل عبد من ذلك اوليكتر قال المندري عاصم وان كان واهباً فقد وثقه بعضهم وهذا الحديث حسن في المتابعات انتهى وروي الترمذي وابن حبان في صحيحه عن ابن مسعود مرفوعاً ان اكثر الناس بي يوم القيامة اكثرهم على صلوة وعن عبد الرحمن بن عوف قال خير رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فاتبعته حتى دخل نخل فوجد فاطمة السجود حتى خفت وخشيت ان الله قد توفاه فجئت انظر فرفعه راسه وقال مالك يا عبد الرحمن قال فذكرت ذلك له فقال ان جبريل قال لي الا تشكر ان الله يقول من صلى عليك صليت عليه ومن سلم عليك سلمت عليه فسيحرت الله شكراً فراه احمد والحاكم وصححه وروي ابن ابى الدنيا وابو يعلى نحوه وعن ابى طلحة الانصاري قال اصبر رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يوماً طيب النفس يرى في وجهه البشر قالوا يا رسول الله اصبحت طيب النفس قال اجل اتاني ات من ربي فقال من صلى عليك من امتك صلوة كتب الله له بها عشر حسنات ومحى عنه عشرين ذنبا ورفع له عشر درجات واه احمد والنسائي وروي الطبراني من حديث انس مرفوعاً اكثروا الصلوة على يوم الجمعة فانه اتاني جبريل انفا عن ربه تعالى فقال ما على الارض من مسلم يصل عليك مرة واحدة الا صليت انا وما كنت عليه عشر وروي الطبراني يستند فيه موسى بن عبد القريش وهو ضعيف جداً من حديث ابى امامة مرفوعاً من صلى على صلى الله

عليه عشر أو مائة أو حتى تبلغها أو روى النسائي وابن حبان في صحيحه عن أبي مسعود مرفوعاً أن الله ملائكة سيأخضون  
عن امتي السلام وروى الطبراني في الكبير بسند حسن عن الحسن بن علي مرفوعاً حيث كنتم فصلوا على فإن ملائكة تبلغني وروى  
الطبراني في الأوسط بأسناد لا بأس به حكاه المندسري من حديث انس مرفوعاً من صل على بلغني صلاته وصليت عليه  
وكتب له عشر حسنات وروى أحمد وأبو داود من حديث أبي هريرة مرفوعاً من أحد يسلم على الأخراسه صل على من صلى حتى إذا صلى  
السلام وقرأ الزارع عمار بن ياسر مرفوعاً أن الله وكل بقبري ملكاً أعطاه أسماء الخلاق فلا يصل على أحد إلى يوم القيامة إلا بلغني  
باسمه واسم أبيه هذا فلان بن فلان يصل عليك وروى أبو الشيخ بلفظ أن الله ملكاً أعطاه أسماء الخلاق فهو قائم على قبري إذا  
فليس حديث يصل على صلوة إلا قال يا محمد صل عليك فلان بن فلان قال المندسري روى الطبراني في الكبير نحوه وروى كلهم عن غيرهم  
ضمضم وفيه خلاف عن عمران بن يحيى ولا يعرف انتهى وروى الخطيب من حديث أبي هريرة مرفوعاً من صل على عند قبري سمعته  
ومن صل على ثابراً وكل الله به ملكاً يبلغني وروى عبد الرزاق في مصنفه عن قتادة مرفوعاً من أحد الجفان أن أذكر عند رجل فلا يصل  
على وروى ابن السني من حديث جابر مرفوعاً من ذكرت عنده فلم يصل على فقد شقي وروى الدليل عن انس مرفوعاً أن أنجاسكم  
يوم القيامة من أهوالها ومواظبتكم على الصلوة في الدنيا وروى البيهقي عن يحيى عن رجل من بني الحارث عن ابن مسعود  
مرفوعاً إذا تشهد أحدكم في الصلوة فليقل اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وبارك على محمد وعلى آل محمد ورحم محمد وآل محمد كما  
صليت وباركت ورحمت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد ورواه الحاكم في المستدرج بأسناد صحيح قال العيني في  
البنية هذا حديث ضعيف فيه رجل مجهول انتهى وروى الدارقطني بسند فيه جابر الجعفي عن أبي جعفر مرفوعاً من صلى صلوة  
لم يصل على فيها ولا على أهل بيتي لم تقبل منه قال العيني فيه جابر الجعفي وهو ضعيف انتهى وذكر في التهذيب في ترجمته أنه  
جابر بن يزيد بن الحارث بن يزيد الكوفي قال ابن مهدي عن سفيان مآريث أورع في الحديث منه وقال يحيى عن شعبة كان جابر  
إذا قال حدثنا وسعت فهو من أوثق الناس وقال يحيى بن أبي يعلى قيل أنشدته ثلاثة لم لا تروى عنهم ابن أبي ليلى وجابر الجعفي و  
الكلبي فقال أما الجعفي فكان والله كذا أياؤهم بالرحمة وقال الحاكم عن الإمام أبي حنيفة ما لقيت في من لقيت الكذب من جابر  
الجعفي ما أتته بشيء من رأي الأبناء فيه بائس وزعم أن عنده ثلاثون ألف حديث لم يظهرها وقال النسائي هو مرفوع الحديث  
وقال في موضع ليس بثقة وروى له أبو داود في السهو في الصلوة حديثاً واحداً انتهى لم يخصه وروى ابن ماجه بسند فيه عبد الجبار  
ابن عيسى بن سهل بن سعد الساعدي عن أبيه عن جده مرفوعاً لا صلوة لمن لا وضوء له ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه ولا  
صلوة لمن لا يصل على النبي ولا صلوة لمن لا يحب الأنصار ورواه الحاكم في المستدرج أيضاً قال العيني في البنية هذا حديث  
ضعيف وعبد المهيمن ليس بالقوي وقال ابن حبان لا يحتج به ولكن سلمنا صحة هذا الحديث فهو مجهول على نقل الكمال انتهى  
**الوجه الثاني** أنهم اختلفوا في حكم الصلوة على قول عشرة حكاه القاضي عياض في الشفا والقسطان في المواهب اللدنية  
والزرقاني في شرحه أحدها أنها تجب في الجملة من غير حصر في عدد ولا وقت بشرط القدر على ذلك وقل ما يحصل به إلا  
مرة وثانيها أنها تجب الاكثار من غير تفقيد بعدد قاله القاضي أبو بكر محمد بن أحمد بن عبد الله بن كثير البغدادي من المالكية  
وثالثها أنها تجب كلما ذكر اسمه قاله الطحاوي وجماعة من الحنفية والحنابلة وجماعة من الشافعية كما في استحقاق السفر اثنين و  
من المالكية منهم الطرطوشي والقاتلاني وصله ابن العربي المالكي حوطوكذا قاله الزمخشري وروى بها أنها تجب في كل  
مجلس مرة ولو تكررت ذكره حكاه الزمخشري وخامسها أنها تجب في كل دعاء وسادسها أنها مندوبة مطلقاً كما قال

بابصفة الصلوة

ابن جرير الطبري وادعى الجماعة على ذلك واحتج على ذلك معروفاً بالأمم لا تفارق من جميع المتقدمين والمتأخرين من علماء الأمة على أن ذلك غير مستلزم لمفهومهم أكد ذلك على أن الأمر فيه للندب ويحصل الامتثال لمن قاله ولو خالفه الصلوة وقال في فتح الباري إذا جاءه من الجماعة معارض بدعوى غيره إلا جماع على مشروعية الصلوة في الصلوة أما بطريق الوجوب أو بالندب ولا يعرف عن السلف مخالف ذلك إلا ما أخرجه ابن أبي شيبة والطبراني عن النخعي أنه كان يرى أن قول المصل في التشهد السلام عليها بالبرجحة أنه وركبته مجزئ عن الصلوة ومع ذلك فما أدرى أجزاء السلام عن الصلوة وذلك لا ينافي مشروعتها بأبواباً وجوباً وشكاً بعلمها أنها تجب في العمرة والصلوة أو غيرها قاله أبو بكر الرازي من الحنفية وثما من أنها تجب في الصلوة من غير تعيين المصل ونقل ذلك عن أبي جعفر الباقر وأتبعها أنها تجب في التشهد وهو قول الشعبي وإسحق بن راهوية وثما شراً أنها تجب في التقود آخر الصلوة بين التشهد وسلام التحمل كما ذهب إليه الشافعي ومن تبعه فهذا أقوال عشرة ذهب إلى كل منها طائفة مستدلين بما بدأ لهم من الأخبار والآثار فإن تأملت فإن ذكرنا من الآية والأحاديث ظهرك استناد كل منهم وهذا الاختلاف في صلوة الأمة وأما صلواته عليه الصلوة والسلام على نفسه فليست بواجبة اتفاقاً لعدم دخوله تحت الأمر كما في الجنب والنمل لقائهم وغيرها ولتكم ههنا على ما يتعلق بالصلوة في التشهد فنقول باختلافه فيه فاختار الشافعي ومن تبعه كونهما مفروضة في التشهد الأخير دون الأول على الأصح قال النووي في شرح صحيح مسلم: «والشافعي أنهما واجبة لو تركت لم تصح الصلوة وهو مروي عن عمر بن الخطاب وعبد الله وهو قول الشعبي والواجب عند أصحابنا اللهم صل على محمد وآل محمد وأما أنه سنة ولنا وجه شاذ وهو أنه يجب بالصلوة على الأول وليس بشيء انتهى مخلصاً وذهب أبو حنيفة ومالك والجمهور والعلماء إلى أنها ليست بواجبة ولا مفروضة بل سنة مؤكدة مستدلين بحديث إذا قلت هذا أو قضيت هذا فقد تمت صلاتك أيضاً قد روي حديث التشهد بجم من الصحابة وقد علم النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم بعض الصحابة كان مسعود وابن عباس وغيرهما بنفسه كما كان يعلم سورة من القرآن كما لم يلبس فيه ذكر الصلوة فلما كانت واجبة لكان عليه بيانها إذا تأخير البيان عن وقت الحاجة ممنوع وذكر بعضهم الاستدلال بحديث النبي صلى الله عليه وآله حيث لم تذكر فيه الصلوة لأنه استدلال ضعيف فإن حديثه ليس بمستوعب لجميع الفرائض والواجبات كما لا يخفى واستدل القائلون بالافتراض بوجوب منها كما رواه البيهقي من حديث ابن مسعود وقد عرفت أن في سنده مجحول ومثله يسقط الاحتجاج ومنها كما رواه الدارقطني من حديث أبي جعفر وقد عرفت أن فيه الجحفي وهو مختلف فيه والجمهور على تضعيفه ومنها كما رواه ابن ماجه من حديث سهل بن سعد الساعدي وقد عرفت أن في سنده عبد الحميد وهو ضعيف مع أنه مجحول على نقل الكمال لا على نقل الصحة على نحو لا صلوة ليجاز المسجل في المسجد ومنها ما روى البخاري ومسلم وأبو داود في حديث تشهد ابن مسعود مرفوعاً عن النبي بعد من الدعاء وفي رواية ثم يتخير من المسألة ما شاء وفي رواية ثم ليتخير أحدكم من الدعاء أعجبه إليه فبدعوه قال الحافظ العراقي في شرح جامع الترمذي قد ورد هذا الاحتجاج في الصحيحين بلفظ ثم ليتخير ثم للتراخي فدل على أنه كان هناك شيء بين التشهد والدعاء انتهى والجواب عنه أن في هذا الحديث دليل لنا لا كبرائه لو كانت الصلوة مفروضة لبيانها كما بين التشهد ولذا قال النووي في شرح صحيح مسلم استدلال به جمهور العلماء على أن الصلوة في التشهد الأخير ليست واجبة وقد ذهب الشافعي وأحمد وإسحق وبعض أصحاب مالك وجوه في التشهد الأخير فمن تركها بطلت صلاته انتهى عللنا أنه قد روي النسائي بلفظ ليتخير والواو المطلق المحمّل لا يقطع بثبوت التراخي وقال الزرقاني في شرح المواهب لودل عليه لا يدل على أن ذلك الشيء واجب والوجود لا يستلزم الوجوب ومنها كما رواه أبو داود والنسائي في التوبة وصححه وابن خزيمة وصححه وابن حبان والحاكم من حديث فضالة بن عبيد قال سمع النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم رجلاً يدعوني

صلاته لم يجز له ولم يصل على النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم فقال لي كل هذا ثم دعا فقال إذا صلى أحدكم فليبدأ بالحسب لله والشايع عليه  
ثم يصل على النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ثم يبدأ بما شاء قال انفسطاني في المواهب مما يعد من كرامات أمانتنا الشافعي من السأري  
ان القاض عياض ساق هذا الحديث بسنده من طريق الزمدي من غير ان يطعن في سنده بعد قوله فصل في المواطن التي تستحب  
فيها الصلوة على رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ويرغب من ذلك تشهد الصلوة وذلك بعد التشهد وقبل المداعة وهذا الحكم  
كما ترى من اعظم الأدلة فلان قال قائل ليس لكم فيه دلالة له قال سهر رجايد عوفي صلواته ولم يقل في تشهد يجاب بأنه يلزم  
هذان القاض ساقه في غير محله لا عقد الفصل كما قد مته لبيان مواطن استحباب الصلوة ثم قال تلوه ذلك ومن ذلك تشهد الصلوة  
وقى مصابيح البغوي من حديث فضالة هذا ما يدل على أنه كان في التشهد ولغظه قال دخل رجل فقال اللهم اغفر لي وإرحمني فقال  
رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم تجلت ايها المصل إذا صليت فقعدت فأحمد الله بما هو الله وصل على نبيه وأدعاه وقرأ  
عجلت استلوا من فوات الكمال عن الحقيقة المجزئة إذ لو كانت مجزئة لما حسن اللوم والتعليم بصيغة الأمر فإن قال انه في مقام  
تعليم المستحبات إذ لو كان في الواجبات لأمر بالعادة كما أمر بالسي صلواته يجاب بأن قوله هذا غنية عن الأمر بالعادة لأنه  
حيث علم قطعاً أنه لم يأت به إلا فلم يكن أتياه فوجب أعادته وهم أهل الفهم والعرفان قال قائل ان قوله فقعدت  
يحتمل أن يكون عطف على مقدم تقديم إذا صليت وقرعت فقعدت يجاب بأن الأصل عد به وإنما هو عطف على المذكور  
إذا كنت في الصلوة فقعدت للتشهد فأحمد الله أي أشن عليه بقولك التحيات لله أنت استمى كلامه ولا يخفى عليك ما فيه على  
ذكره شراح المواهب أمّا أولاً فلان في سند الحديث المذكور مقلد كما قاله ابن عبد البرون صححه من تقدم وأما ثانياً  
فلا نه دليل لنا إذ لو كان واجباً لأمر بالعادة كما أمر بالسي صلواته واحتمال أنه لعله أعادها وأنه لم يعلم بوجوبها فلم يأمر بالعادة  
مما لا يسم في مقام التعليم وأما ثالثاً فلان إتيان القاض هذا الحديث في الشفا من غير ان يطعن في سنده لا دلالة على كرامة  
الشافعي فانه إنما أورد في فصل المواطن التي تستحب فيها الصلوة والشافعي قائل بالوجوب ولم يستدل به على الوجوب وفضائل  
الشافعي وكل ما نه غنية عن التكليم بهذا الذي ليس بشيء وأما رابعاً فلأنه كيف يكون هذا الحديث من اعظم الأدلة لهم من  
لا دلالة له على مداهم وأما خامساً فلان اللوم يقع على ترك السنة أيضاً فلا يدل اللوم على الوجوب وأما سادساً فلان  
ما ذكره بأن في قوله هذا غنية عن الأمر الخ مبناه على أنه عليه واجباً عليه وهو عين النزاع فهو شبهة بالمصادفة على المطلوب وأما  
سابعاً فلان تفسير الجمال لواقع في الحديث على الإطلاق بالتحيات لله أنت يدل على وجوبه بخصوصه وهو خلاف المذهب وأما ثامناً  
فلأن لو كان الأمر للوجوب لكان لابد أيضاً للوجوب فيكون الدعا واجباً ولم يقل به أحد ثم بهذا الحديث يظهر تضعيف ما ذكره  
الحافظ العراقي في حديث ثم ليتخير أيضاً فإنه لو كان ثم دال على النزاع قطعاً لدل قوله عليه في هذا الحديث على أنه يبر الصلوة  
والدعاء شيء ولم يقل به أحد فافهمه فإنه من سوانة الوقت ومنه ما أنه قد صلى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم على نفسه  
في الوتر كما أراه أبو عوانة في مسنده وقال صلوا كما رأيتموني أصلي فدل ذلك على الوجوب كذا ذكره الخطيب الشيرازي في الاقتناع  
ولا يخفى عليك ما فيه على ما يخطر بالبال والله أعلم بحقيقة الحال أمّا أولاً فان ظاهر كلامه يدل على أن قوله صلوا كما رأيتموني  
أصلي وقعه بعد صلواته على نفسه في الوتر وليس كذلك بل هو حديث أخرجه البخاري في كتاب الأذان من حديث مالك  
ابن الحويرث وأما ثانياً فلان قوله صلوا كما رأيتموني أصلي ليس على ظاهره من استحباب كل ما وقع عليه رؤيتهم من صلواته  
فإنها وقعت على ما هو من السنن والآداب وليس واجباً فهو محمول على النداب إن اعتبرت جملة المرفوع أو على الاستحباب





علیٰ ابراہیم والی ابراہیم الحدیث فلما رى انه كان يعلم من التشهد في الصلوۃ وروى عنه انه علمهم كيف يصلون عليه في الصلوۃ  
 لم يجز ان يقول التشهد في الصلوۃ واجب والصلوۃ عليه غير واجبة انتهى كلامه وتنعقب هذا الاستدلال على نقله التسلطاً  
 ويجب عليه بوجه **احد** هاضف شيخه في الحديثين يعني ابراہیم بن محمد والكلام فيه مشهور فقد قال احمد انه معتزل  
 جهمي وقال ابن القطان كذاب وقال ابن عبد البر جهمي على ترجمته وضعفه وغيره الشافعي حذاقته ونباهته **وثانيها** انه على تقدير  
 صحته فقوله في الحديث الاول يعني في الصلوۃ لم يصرح بالتعاطل من هو هل هو من يعقل تفسيره ام لا وقوله في الثاني انه كان يقول  
 في الصلوۃ وان كان ظاهره انه في المكتوبة لكنه يحتمل ان يكون المراد به في صفة الصلوۃ عليه بل هو القوي فان اكثر الطرق عن كتب  
 ابن حجر يدل على ان السؤال كان عن صفة الصلوۃ لا عن **عملها** **وثالثها** انه ليس في الحديث ما يدل على تعيين ذلك في  
 التشهد خصوصاً بينه وبين السلام فظهر من هذا البيان الواسع والنبيا ان الامعان وجوه وجوب الصلوۃ كلها ضعيفة  
 لا يقبلها ارباب المدارك الدقيقة ولذا اشتمع على الشافعي في هذه المسألة كثير من المحققين من مقلديه وغيرهم منهم <sup>ابو نصر</sup>  
 الطبري والطحطاوي وابن المنذر والخطابي وقد حكى القاضي عياض في الشفا مقالة لهم **والدعي** بعضهم تقدم الشافعي بذلك **والثاني**  
 لم يقل به أحد من السلف وقد اصابوا في اصل التشنيع وخطأ بعضهم مدعى لاجماع عن السلف على خلافه فقد حكى نحوه عن <sup>الشيعة</sup>  
 وبعض الصحابة لكنه انما يصح لو صح الافتراض عنهم وهو مشكل وللقسطنطين في هذا المقام تعقبات على القاضي لا تخلو عن <sup>التعصب</sup>  
 المذهب والحق احق بالاتباع واختيار الحق عين الاتباع **الوجه الثالث** قد اختلفت الروايات في كيفية الصلوۃ على النبي  
 صلى الله عليه وعلى الهوسل في الصلوۃ وخارجها فروي البخاري ومسلم والنسائي من حديث لعبيد بن جريح مرفوعاً اللهم صل  
 على محمد وعلى آل محمد كما صليت على آل ابراہیم انك حميد مجيد اللهم يارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل ابراہیم انك حميد  
 مجيد وفي رواية مسلم ويارك وفي لفظ البيهقي على ابراہیم قال الحافظ ابن حجر لم يمتح ان ذكر محمد وبراہیم وآل محمد وآل ابراہیم  
 في اصل الخبر وانما حفظ بعض الروايات ما لم يحفظه الاخر انتهى وفي رواية للنسائي كما باركت على ابراہیم وفي رواية له اللهم صل على  
 محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراہیم وعلى آل ابراہیم انك حميد ويارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراہیم انك حميد  
 مجيد وفي رواية ابن ماجة اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراہیم انك حميد مجيد اللهم يارك على محمد وعلى آل  
 محمد كما باركت على ابراہیم انك حميد مجيد وفي رواية ابو داود اللهم صل على محمد وآل محمد كما صليت على ابراہیم ويارك على محمد  
 وآل محمد كما باركت على ابراہیم انك حميد مجيد وفي رواية له اللهم صل <sup>فمحمد</sup> على آل محمد كما صليت على ابراہیم انك حميد  
 اللهم يارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراہیم انك حميد مجيد وفي رواية القزويني وروى الحسن صحيح وابوداود ومسلم  
 من حديث ابى مسعود الانصاري اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على آل ابراہیم ويارك على محمد وعلى آل محمد  
 باركت على آل ابراہیم في العكس انك حميد مجيد وفي رواية ابى داود وابن ماجة من حديث ابى حميد الساعدي اللهم صل  
 على محمد وآل محمد وذريته كما صليت على آل ابراہیم ويارك على محمد وآل محمد وذريته كما باركت على آل ابراہیم انك حميد  
 وفي رواية مسلم زيادة على في ازواجه وذريته في الموضوعين وروى النسائي من حديث زيد بن خزيمة اللهم صل على محمد  
 وعلى آل محمد وروى ابو داود من حديث ابى هريرة من سيرة ان يكتال بالكميال الا وفي ما ذاصلين عليهما اهل البيت فليقل  
 اللهم صل على محمد النبي وآل محمد وذريته واهل بيته كما صليت على آل ابراہیم انك حميد مجيد وذكر  
 ابن ابى زبير المالك في رسالته اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وارضهم محمد وآل محمد ويارك على محمد وعلى آل محمد كما صليت

١٧  
 قول الثالث

ورجعت وباركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم في العالمين انك حميد مجيد وترده الحافظ ابو بكر بن العربي وقال هذا ما ذكره ابن ابي زيد من زيادة وترجمته فربما من البدعة لانه صلى الله عليه وعلى آله وسلم علم مكفية الصلوة عليه بالوحى ففى الزيادة ملخ لك استدراكه عليه انتهى واجاب عنه الحافظ ابن حجر ان انكاره عليه ان كان لكونه لحيصم في التشهد فسلمه والا فدعى من ادعى انه لا ينقل وارحم محمد امرودة لثبوت ذلك في عدة احاديث صحيحة في التشهد السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته ثم وجدت لابن ابي زيد مستنداً فاخرج الطبري في تهذيبه من طريق حنظلة بن علي عن ابي هريرة مرفوعاً من قال اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وترحم على محمد وعلى آل محمد كما ترحم على ابراهيم وعلى آل ابراهيم شهدت له يوم القيامة وشفعت ورجال سند رجال الصحيح الاسعدي بن سليمان مولى سعيد بن العاص الرازي عن حنظلة فانه مجهول انتهى وقال النووي في شرح المهذب ينبغي ان يحجم المصل في دعائه ما في الاحاديث الصحيحة فيقول اللهم صل على محمد النبي الامي وعلى آل محمد وازواجه وذريته كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم ويقول وبارك مثله وزيد في العالمين في الاخر انتهى وقال في الاذكار مثله وزاد عبد الله ورسولك بعد قوله محمد في صل وقال في التحقيق مثله لانه اسقط النبي الامي وقد تعقبه الاسوي كما نقله القسطلاني بانه لم يستوعب ما ثبت في الاحاديث مع اختلاف كل واحد وقال الا ذرعي لم يسبق الى ما قاله النووي والذي يظهر ان افضل من تشهد ان يأتى باكمل الروايات ويقول كل ما ثبت هذا مرة وهذا مرة واما التلخيص فانه يستلزم احداث صفة في التشهد لم ترد مجمومة في حديث واحد انتهى وذكر مثله ابن القيم وقال الزرقاني في شرح المواهب هو تعقب جيد انتهى وقال على القاسمي في المرقاة الاولى الايمان بهذا مرة وهذا مرة وعندى ان هذا هو الصحيح انتهى قلت هذا يرشدك الى ان السنة المؤكدة هو مطلق الصلوة بعد التشهد لا خصوص بعض الفاظها واليه يشير كلام عاتق فانه لا يخفى اختلافوا في ان اى لفظ مختار ففي القنية مات اى محمد الامة الترخا في الدعوات الماثورة في التشهد فاولاها ما قال زيد بن علي ابن الحسين عدهن في يدي ابي وقال له عدهن في يدي ابي الحسين وقال عدهن في يدي عدهن في يدي عدهن في يدي رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وقال عدهن في يدي جبريل وقال هكذا انزلت من عند رب العزة اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد اللهم يارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد اللهم ترحم على محمد وعلى آل محمد كما ترحم على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد اللهم تحبب على محمد وعلى آل محمد كما تحبب على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد اللهم سلم على محمد وعلى آل محمد كما سلمت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد قال رضي الله عنه هذه الرواية مخالفة لما اعتدناه بعد التشهد وتتبع اصول وسنن العلماء فلم اجد فيها رواية لا موافقة ولا مخالفة حتى اعتقدنا ما اعتدناه بدعة حتى ظفرت بمحمد في الصلوة فخير النوري كيفية الصلوة التي مرت عن علي وفيه عن كعب بن عجرة ان الصحابة قالوا النبي عليه الصلوة والسلام عرفنا السلام عليك فكيف الصلوة عليك فقال قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد اللهم يارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد وتروي عن علي وابن عباس وابن مسعود وجابر انهم قالوا كيف الصلوة عليك يا رسول الله فقال قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وبارك وسلم على محمد وعلى آل محمد وارحم محمد او آل محمد كما صليت وباركت وترجمت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم

(السابعة - ١١)





ما في

عن الكافرين فانه لا يدعى لها بالمغفرة للنبي عنه بخلاف لودعها لهم كالتوفيق والهداية ولو كانوا احياء وقد ذكرنا في هذا المقام لودعها  
ينبغي اخذ بها الداعي في الصلوة منها ان يقدم الصلوة على النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم على الداء لتكون ادعى للقبول وقد  
مر فيه حديث ومنها ان يقدم نفسه في الداء ثم يدعوا لوالديه ثم يدعوا للمؤمنين والمؤمنات لما مران عادت عليه الصلوة  
السلام كان تقديم نفسه وقال الله تعالى خطا بآله واستغفر لذنوبك والمؤمنين والمؤمنات وقال تعالى حكايته عن نوح على نبينا  
وعليه الصلوة والسلام رب اغفر لي ولوالدي ولجميع المؤمنين والمؤمنات ولا ترد الظالمين الاثم وقال تعالى حكايته  
عن ابراهيم على نبينا وعليه الصلوة والسلام واجنبني وبني ان نعبد الاصنام وقال تعالى حكايته عن ربه اجعلني مقيم الصلوة ومن ينهني  
ربنا وتقبل دعاء وقال تعالى حكايته عن موسى على نبينا وعليه الصلوة والسلام رب اغفر لي ولاخي وادخلنا في رحمتك وقال تعالى والدن  
جاؤا من بعدهم يقولون فتيانا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان وقد يوحى ههنا بان تقديم نفسه في الداء ايثار لنفسه على  
اخوانهم وهو غير مرضى والمجواب عنه على ما خطر بالبال في الحال من وجوه احدها انه ينبغي للداعي ان يظن نفسه من اعصى  
العصاة ولا يدخله في الصفات فيستعمل بالمغفرة له ثم يعقبه بالمغفرة لغيره وثانيها انه ينبغي ان يظن من سواه من المتقين امتثالا  
لمحسن الظن بالمؤمنين فلا يستعمل بالمغفرة لهم لكونه منبعا عن نقصهم وثالثها ان دعاء المغفور مستجاب ولذا ورد في الحديث الصحيح  
طلب الاستغفار من الحجاب وورد في حديث اخر اللهم اغفر للحاجب ولمن استغفر له الحاجب فيدعى ان يقدم نفسه ليغفر له ويستجاب  
دعائه ولا فيستجاب دعائه في حق غيره في القورتانيا ومنها ان يدعوا بالعربية ليكون اقرب الى الاجابة فان للسان العربي من  
الفضل ما ليس لغيره وذكر العلامة الغرافي لما ذكر ان الدعاء بالعجمية حرام لاشتماله على ما ينافي في التعظيم وقيد العلامة الثاني في  
شرح جوهر التوحيد نحو قوله المدلول اخذ من تقليل القراني ثم قال واحذر ان يذ لك عما اذا علموا اولها فيجئ استعماله مطلقا  
في الصلوة وغيرها انتهى وجزء في التمهيد الثاني والدال المختار محرم الدعاء بغير العربية في الصلوة مطلقا وانفسه المغني ابو السعود  
في الخطاوى انه اذا جاز الشروع في الصلوة بغير العربية عندنا فكيف لا يجزئ الدعاء به وفي غير الافكار شرح در البحار في بحث الدعاء  
بعد التشهد كدعاء بالعجمية لان عمرضى الله تعالى عنه لم يمتنع عن رطابة الاعاجم انتهى وظاهره ان الكراهة تحريمية في الصلوة  
واما في غير ما ينبغي ان تكون تنزيهية لمن لا يثقل عليه التكلم بالعربية وان شئت زيادة التحقيق في هذه المسألة فارجع الى رسالتي  
احكام التفات في اداء الاذكار بلسان الفارس ومنها ان لا تجزئ لغة الله الواسعة بان يطلب بالمغفرة لنفسه ويغفر عن غيره لما روي  
البخاري وابوداود والنسائي وابن ماجه عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم الى الصلوة وقمنا معه فقال  
اعرابي في الصلوة اللهم ارحمني وبشري ولا ترحم معنا احدا فلما سلم رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال لا اعراب لعد  
تجسست واسما يريد رحمة الله تعالى ومنها ان لا يخص نفسه بالدعاء ان كان اما ما لم اري ابوداود والترمذي وابن ماجه عن  
نوبان من فوما ثلث لا يحمل لاحد ان يفعلهن لا يؤمر رجل قوما فيخص نفسه بالدعاء فان فعل فقد خانهم ولا ينظر في تعديت قبل ان  
يستأذن فان فعل فقد دخل ولا يصل احد وهو حقيق حتى يتخفف وهذا يعوم به ينفي التخصيص مطلقا وخصنا الشافعية بالقنوت  
فقال العزيزي في السراج المنير في القنوت خاصة بخلاف دعاء الافتتاح والركوع والسجود والجلوس بين السجدين والشهادة  
انتهى وقال ابن الملقن في شرح سنن ابن ماجه اما التخصيص بالدعاء فمقتضى كلام النووي في الاذكار الطردة في سائر ادعية  
الصلوة وبه صرح الغزالي في الاحياء ونقله ابن المنذر في الاشراف عن الشافعي والصواب ان ما أم الامام والمأموم بقوله الامام  
بصيغة الافراد ما أم الامام بقوله كالقنوت يأتي به بلفظ الجهر انتهى لمخصا وقال اليميني في لجة المحافل جميع الادعية المروية عن رسول

ما في

في الحديث  
والقنوت  
والسجود  
والجلوس  
بين السجدين  
والشهادة  
بسم الله

صلى الله عليه وعلى آله وسلم رويت بلفظ التوحيد قال شيخنا شيخنا محمد الدين الشيرازي فان قيل ورحم فروعاً لا يؤمر عبد قوماً فيخصه بدعوة دونهم فان فعلك لك فقد خالفهم ثم نقل عن ابن خزيمة انه قال هذا الحديث موضوع قال وقال بعض العلماء ان ثبت هذا الحديث فيكون المراد به دعاء ورحم بلفظ الجمع قلت وظهور ما رواه اهل العلم ان كل دعاء يدعوه الامام ويدعو المأموم بمثله يكون بلفظ الافراد وكل دعاء يؤمن فيه المأموم ولد اماماً ما يكون بلفظ الجمع فان افرد وقع في النهي وهذا اول ما ذكره القاضى لان الحديث الذي نقل عن ابن خزيمة وضعه خريجه ابو داود والترمذي انتهى كلامه وقال الجوزي في مفتاح الحصن الحصين هو من المنهيات للحديث ثوبان واللفظ انما هم في الدعاء كالقنوت وغيره لا يخص فانه اذا دعاهم يؤمنون ويخص نفسه بالدعاء وهم لا يعلمون فهو خيانة لهم واما اذا دعا في السجود نفسه مثلاً بين السجدين والتشهد وهو امام فليس بخيانة لان كل واحد من المأمومين ينبغي ان يدعوا لنفسه وقد وردت الاحاديث في ذلك عنه صلى الله عليه وعلى آله وسلم انه كان عزمي الصلوة كلها وهو امام ولا فرد مثل قوله يا عبد بني وبين خطايي وقوله عليه السلام اذا انتصب من الركوع اللهم طهرني بالخير والبر والماء البارد ثم اسلم وغيره وقوله في السجود اللهم اغفر ذنوبي والحديث وقول اذا جلس بين السجدين اللهم اغفر لي واجعلني وعافني وقوله في التشهد اني اعوذ بك من عذاب القبر الحديث ولم يرو عنه وعاءك بلفظ الجمع انتهى كلامه وتعبه على القاري في شرح الحصن الحصين بقوله لو كان المراد التخصيص بالقنوت لقيل وان لا يقتت الامام بمصينة الافراد مع هذا يدعيه ان قنوته صلى الله عليه وعلى آله وسلم انما كان بلفظ الافراد وهو اللهم اهدني فيمن هديت كما بيناه في الفتاوى شرح المشكوة وقد صرح ابن الهمام بان قول الشافعية اللهم اهدنا بآبائهم خلافاً لما نقل على ان المراد بالتخصيص حصول اثر الدعاء لنفسه دون غيره ولو كان بمصينة الافراد فيرجع الى معنى التجرى انتهى لمخصاً قلت الحق ان التخصيص بالقنوت بلا تخصيص وارجاع معناه الى التجري مذهبنا ان التجري يطلب لنفسه وينبغي عن غيره والتخصيص عم من ذلك وانظر ان المنهى عنه انما هو ان يخص الامام نفسه في جميع اركان الصلوة وما بعد هاتماً هو متعلق بها فاما لو خصه في الركوع والسجود والتشهد وغيرها من اجزاء الصلوة وعزمه بدار الصلوة خرج عن العهدة ومنها ان لا يسأل المستحيلات العادية وليس ولياً ولا نبياً مثل سؤال الاستغفار عن النفس في الهوان والامن المعافية من الارض ابد الدهر ليتنعم بقواه وحواسه ابداً ادلت المادة على استحالة ذلك او ولد امن غير جامع او قتل امن غير اشجار وكذا قوله اعطني خيراً الدنيا والآخرة لانه لا بد ان يراد بخصوص بغير مثالي الانبياء والملائكة ولا بد ان يدركه بفضل المشرور ولو سكرات الموت ووحشة القبر فمثل هذا الدعاء حرام كذا نقله اللقاني في شرح الجوهرة وصاحب البحر عن القرافي وحججه في ذلك المختار وغيره قلت في الظاهر ان الدعاء بالمعافية الدائمة ليس من هذا القبيل فانه ليس من المستحيلات الدائمة وقد جاء في الدعاء بالمعافاة اللهم ان اسألك العفو والمعافية والمعافاة الدائمة في الدين والدنيا والآخرة وذكر القرافي ايضاً ان لا يطلب نفي مثل السهر على نفسه كقوله ربنا لا تؤخذنا ان نسينا او اخطانا الآية مع انه عليه الصلوة والسلام قال رفع من امتي الخطاء والنسيان وما استكرهوا عليه فهي مرفوعة فيكون تحصيل الحاصل وهو سوء ادب مثل وجب علينا الصلوة والزكاة الا ان يريد بالخطا العبد وما لا يطاق الرضايا والمحن وقال اللقاني في شرح الجوهرة رد هذا بعضهم بما قد مناه عن العزير عبد السلام من انه يجوز الدعاء بما علمت السلامة منه انتهى وايضاً بعضهم بانه لو كان الدعاء بتخصيص الحاصل من هذا القبيل لما سأل الدعاء بالصلوة على النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ولا يبعد ان الصراط المستقيم ولا بعض الشياطين والكفرة ونحو ذلك وقد جمعوا على ان احسن الدعاء ما ورد في القرآن وما لا يؤخذ منه فكيف ينبغي عنه بخلاف نحو قوله اللهم اجعلني رجلاً لا فائدة فيه فانه من الاعتداء انتهى عنه بالنص وهو تأييد حسن ومنها ان لا يدعوا بالمغفرة للكفار فانه لا يجوز بل ادعى القرافي انه كفر وان الدعاء بقوله اللهم اغفر للمؤمنين جميع ذنوبهم حرام

١٦

١٧

فقد دلت الأحاديث على أنه لا بد من دخول طائفة من المسلمين النار ونقله الأسنوي أيضاً عن الشيخ عز الدين بن عبد السلام شيخ القرافي وأقرها عليه كذا في النهر وذكر ابن أمير حاج في الحلية أن الخلاف في الداء لجميع المؤمنين مبنى على مسألة شهيرة وهي هل يجوز الخلط في الوعيد فظاهراً في المواقف والمقاصد أن الاشتراك قائمون بجواز ذلك لأنه لا يعد نقصاً بل جرداً وكمها وصورة التفتازاني وغيره بأن المحققين على عدم جواز ذلك وصرح النسفي بأنه الصحيح لاستحالة تعليق القول تعالى وقد قدسنا إليكم بالوعيد ما يثبت القول الذي وقوله تعالى ولن يخلف الله وعده أي وعيداً وانما يدح به العبادة خاصة فهذا الداء يجوز بل الأول لا الثاني والآشبه بترجيح جواز الخلط في الوعيد في حق المسلمين خاصة دون الكفار توفيقاً بين أدلة المناهضة ما دل على المشتين التي من أنهما قولاً تعالى إن الله لا يفرق بين يديك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وقوله عن إبراهيم ربه اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين يوم يقوم الحساب وأمره نبينا صلى الله عليه وسلم وقوله واستغفر لذنوبك وللمؤمنين والمؤمنات وتوعد الله عليه الصلوة والصلوات كما في صحيح ابن حبان أنه قال اللهم اغفر لعمامة ما تقدم من ذنوبكم ما تحرموا ما أسررت وما أعلنت ثم قال إنما لك عاتق لا متى في كل صلوة والغرض جواز مغفرة جميع الذنوب لجميع المؤمنين لا الجزم بوقوعها للجميع وجواز الدعاء بها مبنى على جواز وقوعها لأعلى الجزم بوقوعها انتمى لمخصصات في البحر ظاهراً في المنية أنه يجوز الدعاء بالمغفرة لجميع المؤمنين جميع ذنوبهم وقد صرح القرافي بحرمته لأنه لا ينافي للأحاديث الصحيحة المصروفة بأنه لا بد من تعذيب طائفة من المؤمنين بالنار ولا يجب الكفر كما لا بد للشرك للفرق بين تكذيب الأحاد والقطع وأما قول الداعي اللهم اغفر لي ولجميع المسلمين فإن أراد المغفرة لجميع المسلمين في الجملة فهو جائز وإن أراد بالمغفرة لكل أحد جميع ذنوبه فهو الحرم الذي ذكرناه فقبول الكفر ما في شأده صحيح البخاري ورواه في شرح منية المصل وأطال الكلام والحق أنه يكون ماصياً بالدعاء بالمغفرة لجميع المؤمنين واختلاف جواز المغفرة عن المشترك عقلاً قليل بالجواز لأن الخلط في الوعيد كره فيجوز من الله تعالى وإن كان المحققون على خلافه كما ذكره التفتازاني في شرح العقائد وقد قال العلامة زين العرب في شرح المصابيح ليس محتمراً عندنا إلى المغفرة لجميعهم فيجوز أن يطلب المؤمن لفرط شفقتة على أخوانه الأمر الجائز الوقوع وان لم يكن واقعاً انتمى لمخصصات في الدرر الثمين شرح الحصن الحصين لعل القاري قد صرح القرافي بحرمته الدعاء بالمغفرة لجميع المسلمين واجيب بأنه لا يلزم من المغفرة وجود الذنب فقد يراد بالمغفرة غير ستر الذنب كما في قوله تعالى ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر ولا يخفى أن هذا الجواب غير صحيح بالنسبة إلى العلة المذكورة في كلام القرافي وانما يصح جواباً عن كون المؤمنين يشمل الأنبياء والمرسلين واجيب أيضاً بأن من يختم عليه العذاب تخفيف ذلك وتريد عليه أنه جمع بين تحقيق قول الجائز قلنت تفصيل المرام في هذا المقام أن المغفرة قد يراد بها محو الذنوب وقد يراد بها تخفيف العذاب وقد يراد بها غير ذلك فإن أريد بها المعنى الأول فالدعاء بها للكفار كفر على رأي القرافي وحرام على رأي جمهورهم صاحب الدر المختار وغيره وهو الحق فإن الحكم بالكفر ليس بسهل والنصوص القطعية وإن دلت على عدم مغفرتهم وخلودهم في النار لکن من العلماء من أولها وذهب إلى كون النار عليهم مجرد أو إسلاماً بعد زمان طويل كما نسب إلى ابن عربي وغيره وهو وإن كان باطلاً عند المحققين لكن يكفي لدفع الحكم بالكفر وإن أريد بها المعنى الثاني وعبرة فالدعاء بالكفار ينبغي أن يجوز لتصريح المحققين جواز تخفيف العذاب عن الكفار بل وقوعه كما هو مصرح في حواش تفسير البضاوي للخفاجي وغيرها إلا أنه لا يخلو عن سوء أدب وأما دعاء بالمغفرة بالمعنى الأول لجميع المسلمين جميع ذنوبهم

## بما يشبه القرآن أو المأثور من الذم

فهو جائز لا لما ذكره الحلي لكونه مخالفاً للتحقيق في مسائل الخلف الوعيد من عدم جواز الاستئذان جواز الذم عليه تعالى بل لكونه مثبتاً على فرض الشفقة كما ذكره صاحب الجواهر فاقم قال بما يشبه القرآن هكذا ذكره محمد في الأصل والقدور في مختصرهم من الفقهاء وأعرض عليه بأن المراد منه ليس إلا ادعية المذكورة في القرآن مثل قوله تعالى ربنا لا تؤخر قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب وقوله تعالى ربنا إنك من تدخل النار فقد أخرجنا من الآيات وقوله تعالى ربنا ظلمات أنفسنا الآية وقوله تعالى ربنا لا تأخذنا ناسيتنا وأخطأنا الآية وقوله تعالى رب اغفر لي ولوالدي والآية وقوله تعالى رب لا تدنني فرداً وانت خير الوارثين وغير ذلك من الادعية المذكورة فيه على سبيل الأمر والحكاية وهذه كلها عينه فكيف يقال إنها ما تشبه القرآن والجواب عنه من وجوه أحدها على ما يظهر في الحال أن تشخص الكلام يتبدل بتشخص اللفظ كما حققه الأصوليون قال التفتازاني في التلويح تبلغ الأعراس بواسطة الشخصات حداً لا يمكن تعددها إلا بتعدد الحال كقول امرئ القيس ففان بك من ذكرى حبيب ومزك إلى آخر القصيدة ففان به بواسطة تشخصاته من التأليف المخصوص من الحروف والكلمات والآيات والهيأة الحاصلة بالحركات والسكنات بلغ حداً لا يمكن تعدده إلا بتعدد اللفظ حتى إذا انضاف إليه تشخص اللفظ أيضاً يصير شخصاً حقيقياً لا يتعدداً أصلاً انتهى فالادعية المذكورة في القرآن إذا دأب بها المصلي في تشهداته تبدل تشخصها فأمكن إطلاق المشابهة عليها وتوابعها على ما يخطر في الحال أيضاً أن القرآن اسم لمجموع المنزل على نبيته صلى الله عليه وعلى آله وسلم المنقول بين دفتي المصاحف وتواتر هذه الادعية المذكورة فيها أجزاء منه لا يشبهه إطلاق المشابهة على الجزء بالنسبة إلى الكل جائز لغير تهماً لأن هذا الوجه لا يستقيم على رأى الأصوليين من أن القرآن مشترك بين الكل والبعض بخلاف الأول وثالثها ما اختاره صاحب البحر وغيره من الادعية التي يدعون بها المصلي فاقبلوها على سبيل المدعى لأعلى سبيل القراءة كيف لا وقد ذكر صاحب معراج الدراية أنه تكرر قراءة القرآن في الركوع والسجود والتشهد بأجاء الأيمه الأربعة ومن المعلوم أن القرآن يخرج عن القرآنية إذ أنوى به غير التلاوة فصريح إطلاق المشابهة على هذا الوجه ورابعها أن لا تسلم أن المراد بما يشبه القرآن الادعية المذكورة فيه بل ما يفيد مفادها كما اختاره صاحب جامع المضمرات حيث قال الذي يشبه الفاظ القرآن أن يدعى عموماً يستحيل سؤاله من العباد كما لغفر قوماً أشبهه مثل أن يقول اللهم آتني سألَكَ الجنح قوماً قريب اليها من قول أو عمل وأعوذ بك من النار وقرب اليها من قول أو عمل انتهى فإن قلت غير القرآن لا يشبه القرآن فإن القرآن معجز وكل أم العباد غير معجز فإن المشابهة قلت قد تنبه لوروده صاحب جامع المضمرات فدفعه بقوله لم يرد به حقيقة التشبيه لأن الله على كل أم العباد والقرآن كل أم الله ولكن أراد به يدعون عول يكون معناها معنى الدعوات المذكورة في القرآن انتهى فاشكال أن التشبيه ليس من جميع الوجوه بل من جهة اتحاد المعنى فإن قلت فعل هذا لا يعلم حكم الادعية المذكورة في القرآن قلت يعلم حكمه بالطريق الأولى فإنه لما جاز الله ما يفيد مفادها جازها بالطريق الأولى وكلما اكتفت من ههنا أن عدول صاحب التنوير عن العبارة المذكورة إلى قولين عوياً لا ادعية المذكورة في القرآن والسنة أخص منها أنها لا تخلو عن خلل ليس كما ينبغي فإن العبارة المذكورة تشتمل على دقائق لا يشتملها غيرها كما لا يخفى على المتفطن قال أو المأثور من الذم ذكر بعض المحشين تبعاً للشرح الكثر في هذا المعطوف احتمالين أحدهما أنه معطوف على ما يشبه أي يدعون المأثور وثانيهما أنه معطوف على القرآن أي يدعون ما يشبه المأثور ولم يرجحوا أحدهما على الآخر والظاهر الدقيق يقتضي بترجم الثاني لأنه يعلم منه



## الكلام الناس شيئا يسأل شيئا ما يسأل من الناس

حاشا للثاء بتفلس المأثور بالطريق الأول بخلاف العكس وقد أورد عليه بمثل ما أوردنا سابقا ويجيب عنه بنحو ما ذكرناه سابقا  
والأثر مشتق من الأثر وهو في الأصل على ما في الصحاح وغيره النقل يقال أثره إذا ذكرته من غيرك ومنه حديث ما ثوراي ينقله  
خلف عن سلفه وقد اصطلم الفقهاء الخراسانيون على أن المأثور هو الحديث الموقوف على الصحابة والمرفوع يقال له الحديث  
والذي عليه جمهور الفقهاء والمحدثين تعميده لكل ما يروى سواء كان عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسائر الصحابة  
أو التابعين وهو المختار كما ذكره النووي في شرح صحيح مسلم وهو المراد ههنا وبه ظهران تخصيص بعض من لاعلم له المأثور بما  
نقل عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم تقصير فلا تلتفت إليه ولا دعية الواردة في الأحاديث كثيرة شهيرة في الصحاح  
وذكر نيز متي في الحصن الحصين وغيره قال الكلام الناس الكلام في عطفه كالكلام والترجيح وفيه خلاف الشافعي  
أصحابه فانه ذهب إلى أن المصلين يدعون بما شاء سواء كان مشابها للمأثور أو مشابها لكلام الناس واستدلوا على ذلك بما ورد  
في حديث ابن مسعود برواية البخاري في كتاب الاستئذان والدعوات ثم يستخير بعد من الكلام ما شاء في رواية ثم يستخير من الدعاء  
عجبه إليه وفي رواية أحمد عنه عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم التشهد فإذا كان وسط الصلوة فحضر إذا فرغ من  
التشهد وإذا كان آخر الصلوة دعا لنفسه بما شاء واستدل أصحاب الهداية على من هبنا بقوله عليه الصلوة لابن مسعود  
ثم اختر من الدعاء ما طيبه وأعجبه وأصله أشار بأن المراد بالاطيب هو ما يشبه القرآن والسنة وما يشابه كلام الناس فليس بالاطيب  
وتعقبه شراحها بأن حديث ابن مسعود يعمم الفاظه شاهد للشافعي في ما ذهب إليه ولفظ الاطيب لم يوجد في الحديث  
ومن استدل بالآيات أصحبا بما ذكره العيني وابن الهمام وغيرهما من سبقها وتحققها وهو قراها ما روى أبوداود وغيره عن معاذ  
ابن الحكم قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ففطس رجل من القوم فقلت يرحمك الله فوالقوم بأبصارهم  
فقلت ما شأنكم تنظرون إلى فجعلوا يضربون أيديهم على فخادهم فعرفت أنهم يصمتون فسكت فلما صلى رسول الله صلى الله عليه  
وعلى آله وسلم بآي وامي ما ضربني ولا كهرني ولا سبقني ثم قال إن هذه الصلوة لا يحل فيها شيء من كلام الناس إنما هو التسبيح والتكبير و  
قراءة القرآن الحديث وتعدى أن هذا الاستدلال أيضا ضعيف فإن الذي يدل عليه سياق المنقول ويؤيد المنقول هو أن  
كلام الناس مأخوطة به الناس وهو ممنوع في الصلوة بل مفسد لها أو ما لا دعية التي أفتى أصحابنا بعدم جواز الدعاء بها في  
الصلوة قلنا يشبهتها كلام الناس فليس شيء منها من ذلك والله أعلم **قوله** فلا يسأل شيئا الخ اختلفت عباراتهم في تفسير ما  
يشابه كلام الناس ففسر صاحب جامع المصنعات بأن يسأل ما لا يستجيب سؤاله من الناس كقولهم اللهم زوني فلا تروى وما  
أشبه ذلك واليه ميل كلام الشارح وهذا وهو مختار الصدوق الشهيد حيث قال لو قال اللهم ارزقني قال بعضهم إنه لا يفسد  
الصلوة والصحيح أنه يفسد لأن هذا ما يستعمل بين العباد انتهى وهو مختار صاحب الهداية أيضا حيث قال ما لا يستجيب سؤاله  
عن العباد كقوله اللهم زوني فلا تروى يشبه كلامهم وما يستجيب كقوله اللهم اغفر لي ليس من كلامهم وقوله اللهم ارزقني من قبيل  
الأول هو الصحيح لاستعماله في ما بين العباد يقال زقني الأمير لجيش انتهى وهو مخدوش من وجوه الخلفاء ما أوردناه صالحا لبيان  
من أن هذا الكلام يقتضي أن يجوز الدعاء باللهم اغفر لاني كما نقل عن أبي بكر بن الفضل وما ذكره قبيل هذا من قوله وما يشبه  
الفاظ القرآن والأدعية المأثورة بina فيه لأنه ليس في القرآن فيين كلاميه نوع تناف وأجاب عنه بنفسه بأن ذلك ليس ختيار  
المصنف وليس المراد أن يكون الفاظ القرآن من الفاظ الدعاء فلا يتنعم نحو اللهم اغفر لاني وثانيها ما أوردناه صاحبنا بالبيان

من ان ما بعد التشهد موضع الدعاء فيجوز الدعاء بما اللهم ارفعني بخلاف قوله اللهم زوجني فلائذ لانه يشبه كلام الناس فاعتبر من كلامهم واستأذير الزق الى الامير ليس حقيقة بل هو مجاز لان الرازي هو الله وحده الآتي الى قوله تعالى ومن يرزقكم من السماء والارض قاله مع الله قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين ورحمة العين في البناءية بان الزرق في اللغة ما ينتفع به قاله الجمهور والرزق العطلة ايضا فعل هذا الاستداه الى الامير حقيقة وثالثها ما اقول ان الدعاء بآزق قد روي عن رسول الله صلى الله عليه وعلى اله وسلم انه قال بين السجدين بين رب اغفر لي وارحمي وعافني واهدني والرفقني اخرج به ابو داود والترمذي وابن ماجه والحاثير والبيهقي في السنن الكبير من حديث ابن عباس فكيف يقال ان الصحيح انه يشبه كلام العباد ولا يدعيه في الصلوة وفي البحر فحرمه بالاستحليل سؤاله من العباد ذكره المحقق ويشكل عليه ان المغفرة يختص بالله تعالى وهم فصلوا فقالوا لو قال اللهم اغفر لي وخالى تفسد ذكره في الخلاصة من غير خلاف وذكر فيها انه لو قال اللهم اغفر لي ولوالدي والمؤمنين والمؤمنات لا تفسد ولم يحك خلافا وحكم الخلاف في ما اذا قال اللهم اغفر لاني قال الحلواني لا تفسد وقال الفضل تفسد وتصح في الذخيرة الاولى ووجهه انه موجود في القرآن حكاية عن موسى وفي الذخيرة اللهم اغفر لي ولزبيد وعمر تفسد صلاته لانه ليس في العتران والذي ظهر للعبد الضعيف ان هذه الفروع المتصلة في المغفرة مبنية على القول للضعيف الذي يفسر ما ليس من كلام الناس بالاستحليل سؤاله من العباد وكان في القرآن والسنة اما على القول الجمهور والمقتصر على الاول فلا تفصيل في سؤال المغفرة فلا تفسد به الصلوة اصلا وفي الجامع الصغير لم يشترط كونه في القرآن او كونه ما اثر ابل قال فيه ان كان يستحيل سؤاله عن الخلق لا تفسد وان كان لا يستحيل يفسد فظهر ان التفصيل انما هو مبني على غير ظاهر الرواية فان الجامع الصغير من كتب ظاهر الرواية بل كل تأليف للمحمد موصوف بالصغير فهو ثابت عن الشيخين محمد وابي يوسف بخلاف الكبير فانه لم يعرض على ابى يوسف لكن يشكل عليه ما في الفتاوى الظهيرية لو قال اللهم اغفر لي تفسد اتفاقا الا ان يحمل على اتفاق المشائخ المبني على ما ذكرنا ولهذا قال في المجتبى وفي اقرباى واعمالى اختلاف المشائخ آلا انه يشكل بقوله اللهم اغفر لزيد ولم عرفان صاحب الذخيرة قد صرح فيه بالفساد ولم يذكر فيه خلافا الا ان يقال انه على الخلاف ايضا وان الظاهر عدم الفساد به ولهذا قال في الحاوى القدسي من سنن القعدة الاخيرة الدعاء بما شاء من صلاح الدين والدنيا لنفسه ولوالديه ولا ستأذنه لا تفسد مع ان الاستاذ ليس في القرآن فيقتضي عدم الفساد بقوله اللهم اغفر لزيد انتهى كلامه ملخصا وقال صاحب منتهى الفوائد ذكر قدس من كلام صاحب البحر اقول الذي يظهر لي ان كلامهم واختلافهم انما هو في المسؤول له وهو العمود الخال فان كان واردا في القرآن كالأب لا تفسد وان لم يكن كالعمر تفسد ولهذا صرح في الظهيرية انه لو قال اللهم اغفر لي تفسد اتفاقا وصرح في الذخيرة بأنه لو قال اللهم اغفر لزيد ولم يفسد وهذا يشكل جدا على ما ذكره مولانا في البحر انتهى قلت الذي ظهر لي ايضا يشكل باقي الحاوى من تجويز الدعاء للاستاد مع انه ليس في القرآن فالحق هو ما في البحر واختار صاحب الدر المختار ايضا حيث قال المختار كما قاله الحلبي ان ما هو في القرآن او في الحديث لا يفسد وما ليس في احدهما ان استحالة طلبه من الخلق لا يفسد والا يفسد انتهى وفي الخلاصة لو قال ارفعني فلائذ الاصح انها تفسد بخلاف ارفعني المحج فلا يصح انها لا تفسد وكذا الرب فتش دقيقتك انتهى وفي جامع المضمرات لو قال اللهم اقض ديني تفسد ولو قال اللهم اقض ديني والدي لا تفسد انتهى وقال صاحب البحر هو مشكل فان الدعاء بقضاء الدين ورد في السنة الصحيحة في صحيح مسلم وغيره من قوله اقض عنا وغننا عن الفقر فان التفصيل بين كونه يستحيل اولا انما هو في غير المأثور كما هو ظاهر كلام الخانية الا ان يقال المراد بالماثور

## عن رسول الله

ان يكون رزق في الصلوة لا مطلقاً وهو بعيد انتهى وفي فتاوى الحجج لو قال اللهم العن الظالمين لا تفسد ولو قال اللهم العن فلان كايمن ظالمه  
يقطع الصلوة انتهى **قلت** هذا امشك لشبوت الدعاء بنحو العن في السنة الصحيحة عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم انه  
كان يدعوف في الصلوة على بعض الكفار بتعيين اسمائهم وتلاصه المرام في هذا المقام ان عبارات الفقهاء قد اختلفت وكلت  
ارباب الفتاوى قد تراضت فعلى المفتي الاخذ بالحق الذي ذهب اليه المحققون من غير التفات الى ما اوردوه المورخون ثم المصنف  
لم يذكرهم من الفساد وفكره صاحب الهداية حيث قال لا يدعوا ما يشبه كلام الناس تحريزاً عن الفساد انتهى وقال في العناية افساد  
الحجزة الملاقى لكلام الناس لاجميع الصلوة بالاتفاق لان حقيقة الكلام بعد التشهد غير مفسد فكيف ما يشبهه وهذا عندنا  
ظاهر وكذا عند ابي حنيفة لان ما يشبه كلام الناس صنع منه فيتميه صلاته فكان يأله ما الذي يشبه كلام الناس خارجاً  
منها لا مفسداً لها انتهى وقال الجوهري في حواشيه الظاهر انه اراد به ههنا هو الخرج لا على الوجه المسنون انتهى وفي السراج  
ان الذي يشبه كلام الناس انما يفسد اذا كان قبل تمام فرائضها اما اذا كان بعد التشهد فلا يفسد ههنا انتهى وفي فتاوى لولولوا  
المصل ينبغي ان يدعوف في الصلوة بدعاء محفوظ لا بما يحضره به يخاف ان يجري على لسانه ما يشبه كلام الناس فيفسد صلاته واما  
في غير الصلوة فينبغي ان يدعوا بما يحضره ولا يستظهر الدعاء لان حفظ الدعاء يمنع عن الرقة انتهى ومثله في المحيط وغيره وفي  
جامع المضرات لو وجد مثل هذا الدعاء في اثناء صلاته بطلت صلاته وان وجد بعد ما قعد قد رالتشهد تمت صلاته انتهى  
وفي التبيين قال الشافعي يجوز ان يدعوف في الصلوة بكل ما جازها من اموي الدنيا فيقول اللهم ارزقني دراهم وجاهاً رية  
صفتها كذا او خلص فلان من السجين واهلك فلان لما روى انه عليه الصلاة والسلام كان يدعوف على رطل ودكان وعلى قبال  
من العرب وروى عن ابن عمر انه قال اني لادعوف في صلاتي حتى يلحم بيتي ولنا حديث ان صلاتنا هذه لا يصلي فيها شيء من كلام  
الناس وما رواه محمود على بدء الاسلام ولان ما ذكرناه محرم وما ذكره سبيح والمحرم مقدم على المباح ولان ما رواه قول وما رواه  
فعل والقول مقدم على الفعل واما ابن عمر فيمنع من ذلك فانه ما بلغه هذا الحديث او تأوله فان قيل له ما لا يدخل في كلام الناس  
لانه ليس بخطاب لادمي قلنا لا يشترط في كلام الناس الخطابية الاخرى ان من قال قراءة الفاتحة او نحو ذلك تبطل صلاته  
وان لم يكن ذلك خطأ بالادمي انتهى كلامه **قلت** هذا كله ركيك جداً والحق ان المراد بكلام الناس ما يخاطب به الناس  
او ما يحجر مجرى ذلك فاما ما خوطب به الله سبحانه وتعالى فليس داخلاً فيه سواء كان الخطاب بسؤال شيء من امور الدنيا  
او غير ذلك والله اعلم **قال** ثم يسلم اي يقول السلام عليكم ورحمة الله وهو السنة وزيادة وبركانه مروى كما في الحاشية والقديم  
وذكر النووي انه بدعة وليس فيه شيء ثابت وتعقبه ابن امير حاجر في الحلية بانها جاءت في سنن ابي داود من حديث واثل بن  
حجر بسند صحيح وفي صحيح ابن حبان من حديث ابن مسعود اللهم الا ان يحاج بشذوذها وان محم خرجها كما مشى عليه النبي  
في الادكار وفيه تأمل انتهى وفي المجتبى لم يذكر قدراً ما يحول به وجهه وقد روى في حديث ابن مسعود انه صلى الله عليه وعلى آله  
وسلم كان يسلم عن يمينه حتى يرى بياض خده الايمن وعن يساره حتى يرى بياض خده الايسر انتهى وهذا الحديث مروى في  
سنن ابي داود والنسائي وجامع الترمذي وغيرها وفي الكافي لا يقال لو كان هذا التسليم عليهم لكان الجواب مستحقاً عليهم لان  
الجواب انما يستحق اذا لم يوجد ما يقوم مقامه وقد وجد ههنا وهو التسليم من صاحبه انتهى وفي جامع الرموز ينبغي ان  
يسكن الميم في حديث النخعي التسليم جزم كما ذكر ابن الاثير وغيره انتهى **قلت** هذا المارة لغيره ولم يذكره هو لاحتفاء

عن ميمته بنية من يؤمن بالبشر

مستنبطاته ولا يقبل قوله في متفرقاته فقد بلغني انه لم يكن فيها واما كان دلالا للكتب فحصل ما حصل بمطالعة الكتب ومن ثم تروى كتبه ملوثة من الرطب واليابس والاستدلال بمحدث النسخ ليس في موضع فأن الجرم بمعنى حذف الحركة الاعرابية من المصطلحات المحادثة ولم يكن له اثر في صدر النسخ وقد ما تحققة في شرح قول المصنف حاذقاً فأنكر **قال** عن ميمته في إشارة الى انه لا يسلم تلقاء وجهه وقد كفي التاخر خاتمة عن جامع الجوامع سلم تلقاء وجهه فزع ميمته ويسارة جازواه الحسن عن محمد بن اسحق لكن قال الحلبي في الغنية اتباع الحديث وعمل الاموال في التاخر خاتمة عن محمد بن التسلية الثانية تحسية للحاضرين والاولى للغير لان من احرم مكانه غاب عن الناس لا يكلمهم ولا يكلمونه وعند التحليل كانه يرجع اليهم فيسلمون ان سلموا ولا عن يسار يسلم عن ميمته ولا يعيد عن يساره واداسلم عن تلقاء وجهه يعيد عن يساره انتهى وفي البحر لو بدأ باليسار عامدا او ناسيا فانه يسلم عن ميمته ولا يعيده ولو سلم عن ميمته ونسى عن يساره حتى قام فانه يرجع ويقعد ويسلم ما لم يتكلم او يخرج من المسجد انتهى وفي القنية شمس اى شرح ابن درهم سلم عن ميمته ونسى عن يساره يسلم عنه ما لم يخرج من المسجد والصحيح انه اذا استند بالقبلة لا ياتي بها انتهى **قال** بنية من تكبى ينوي بالسلام عن ميمته من هناك وتوابعه المشاء الثلاثة بغيرها في اخرة جوف عطف يدل على الترتيب والترغى وربما دخلوا عليه التام وهو معنى هناك للبعيد بمنزلة هنا للقرىب كذا في الصحاح والمراد به من معه في صلاته عند الجمهور وقيل من معه في المسجد وقيل انه يعزم كسلام التشهد كذا في المحلية وفي البحر اراد بالقوم من كان معه في الصلوة وهو قول الجمهور وصححه شمس الائمة فاعني ان الخلاصة من ان الصحيح انه ينوي من كان في المسجد ضعيف وكذا ما اختاره الصدوق للتهديد انه كسلام التشهد انتهى وفيه ايضا النية لما في صحيح مسلم من فوعا انما يكفى احدكم ان يضع يده على فخذه ثم يسلم على اخيه عن ميمته وعن يساره وانما احتجوا الى النية لانه مقيم السنة فينوي كسائر السنن ولذا ذكر شيخ الاسلام انه اذا سلم على احد خارج الصلوة ينوي السنة وخالف فيه صدوق الاسلام فقال لا حاجة للاعتماد الى النية انتهى وفي غاية البيان هذا شئ تركه جميع الناس لانه قل ما ينوي احد شئاً حتى صارت كالشريعة المنسوخة انتهى **قال** من البشريتان لمن هناك وفيه قصور لعدم اشتراكه الجن وينبغي شمولهم في النية ايضا فانه قد يقتدى بالانس الجن وان لم يكن لهم علم بذلك واقتداء الانس بالجن ايضا كما ذكرنا حقيقة الشبل في كلام المرجاء في احكام الجن فلا بد من ان ينوي السلام عليهم ايضا وقد صرح بذلك صاحب البحر النور وغيرها وفي اطلاق البشر إشارة الى انه ينوي النساء ايضا وقد اصرح عنه محمد في الجامع الصغير بقوله ينوي بالتسليم الاول من عن ميمته من الرجال والنساء والحفظة وعن يساره كذا في النهاية انتهى لكن قال الصدوق الشهيد في شرحه هذا في الزمن الاول واما في زماننا فلا ينوي الا الرجال والحفظة لان جماعة النساء صارت منسوخة انتهى وذكر صاحب الهداية مثله وصححه والحق ان الاختلاف ههنا فأت ما ذكره في الجامع مبني على حضورهن وما ذكره المشايخ من انه لا ينوي مبني على عدم حضورهن فصا المدا في النية وعدها على حضورهن وعدمه حتى لو كان من المتقدمين النساء والجنات والصبيان ينويهم اتفاقا كذا في البحر والمحلية وفي الزهر لا ينوي النساء في زماننا كراهة حضورهن ام لا وما في البحر من ان المدا في النية وعدها على حضورهن وعدمه لا يتم الا على قول من علل العدم بالعدم انتهى **قلت** لا يخفى عليك ما فيه فان كراهة حضورهن لا يقتضي عدم نية السلام فعم ان الكراهة انما تخص بالشواوب واما العجايز فيرخص لهن في زماننا ايضا في الحضور في المغرب والعشاء والنجس لعمول على



## وَالْمَلِكُ

عدم النية بما ذكره بعض محشي الهداية من ان المصلى لو نواها ثم توجه خاطره اليهن ففساد الزمان لكان الحكم بعدم  
النية ولو حضر في موضع مكن فيه فافيه قال والمالك يفتحن واحد الملائكة قال الكسائي اصله مالك بتقد يواهم من  
الاولئك بمعنى الرسالة ثم قلبت وقد مت اللام فقبل ملاك ثم تركت هزنته لكثرة الاستعمال فلما جمعه خروجه الى اصله  
فقبل الملائكة والملائك كذا في الصحيح وفي اطلاقه اشارة الى انه لا ينوي في الملائكة عددا محصورا كما في الهداية  
فينوي كل ملك كان معه من الكرام الكاتبين وغيرهم لا اختلاف الاخبار في ذلك وقد بسطها السيوطي في رسالته  
المجبات في اخبار الملائك باحسن بسط قروي ابن المنذر وابو الشيخ عن ابن جريح قال ملكان احدهما عن يمين  
الانسان يكتب الحسنات ومالك عن يساره يكتب السيئات فالذي عن يمينه يكتب بغير شهادة من صاحبه والذي عن  
يساره لا يكتب الا عن شهادة من صاحبه ان فعله فاحد هما عن يمينه والاخر عن يساره وان مشى فاحد هما امامه  
والاخر خلفه وان رقد فاحد هما عند راسه والاخر عند رجليه وروى مالك والبخاري ومسلم والنسائي وابن حبان  
عن ابى هريرة مرفوعا يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل بالليل انما تنزل عند صلوة العصر ثم يعرج الذين باتوا  
فيكم الحديث قال ابن حبان في هذا الخبر دليل واضح بان ملائكة الليل انما تنزل عند صلوة العصر وروح تصعد  
ملائكة النهار ضد قول من زعم ان ملائكة الليل تنزل بعد غروب الشمس انتهى وروى ابن المنذر وابن حاتم  
عن ابن عباس في قوله تعالى الجمع قيامك من بين يديه الآية قال لهم الملائكة تعقب بالليل والنهار وتكتب على  
ابن ادم وقرى ابو الشيخ عن عطاء قال هم الكرام الكاتبون حفظه الله على بن ادم وقرى ابن جريح عن مجاهد في قوله  
تعالى اذ يتلقى المتلقيان عن اليمين وعن الشمال قعيد قال مع كل انسان ملكان ملك عن يمينه وملك عن شماله فما  
الذي عن يمينه يكتب الخير واما الذي عن شماله يكتب الشر وقرى الديلمي عن معاذ بن جبل مرفوعا ان الله  
لطف الملكين المحافظين حتى اجلسهما على الناجدين وجعل لسانه قلمهما وريقه مدادهما وروى ابو نعيم في حلية  
عن مجاهد قال اسم يكتب السيئات قعيد وروى ابن جرير وابن ابى حاتم عن ابن عباس في قوله تعالى ما يلفظ من قول الا  
لديه رقيب عتيد قال يكتب ما يتكلم من خيرا وشر حتى انه يكتب قوله اكلت وشررت ذهبت جئت رأيت حتى اذا  
كان يوم الحيس عرض قوله وعمله فاقومنه ما كان من خيرا وشره القى ساثرة وروى ابن المنذر عن حكيم قال لا يكتب  
الا ما يجر عليه او يجرى وروى ابن الدنيا عن ابن عباس قال كان يكتب الحسنات عن يمينه يكتب حسنه وكاتب السيئات  
عن يساره يكتب سيئته فاذا عمل حسنة كتب صاحب اليمين عشرة واذا عمل سيئة قال صاحب اليمين لصاحب الشمال دعه  
حتى يسير او يستغفر فاذا كان يوم الحيس يلقي ما سوى الخير والشر ثم يعرض على ام الكتاب فيجوز بحملته فيه وروى ابن السنن  
عن مجاهد قال يكتب على ابن ادم كل شئ يتكلم به حتى انينه في مرضه وروى ابن الدنيا في كتاب الصمت عن علي قال لسان  
الانسان قلم الملك وريقه مداده وروى الطبراني وابو نعيم في الحلية عن ابى امامة مرفوعا ان صاحب الشمال ليرفع القلم  
ساعات عن العبد المسلم المخطئ ثم يندم واستغفر الله منها القها ولا يكتبها واحده وقرى الطبراني وابن مردويه والبيهقي في  
شعب الايمان من حديثه مثله وروى ابن ابى الدنيا وابن عساكر عن الفضل بن عيسى قال اذا حضر الرجل قيل للملك  
الذي كان يكتب له كف قال وما يدري لعله يقول لا اله الا الله فائتبه له وقرى ابن ابى الدنيا والحاكم عن عقبة قال اول من يعلم

يموت المبدأ كما فظانه يهرج بعلمه وينزل فرقاذا لم يخرج من الدنيا علماته ميتة وروى ابن أبي شيبة واحمد والبيهقي عن انس مرفوعا  
 اذا ابتلى به العبد المسلم في جسده قال الله الملك اكتب له صالح عمله الذي كان يعمل فان شفاه غسله وطهره وان قضيه غفر له وروى  
 وروى ابو الشيخ عن حجاج بن دينار قال قلت لابي معشر الرجل يذكر الله في نفسه كيف كتبه الملكة قال بنجدون الرجل وروى احمد  
 والبخاري من حديث ابى هريرة مرفوعا اذا قام احدكم الى الصلوة فلا يترك امامه فانه يناجي الله ما دام في مصلاته ولا عن يمينه فان  
 عن يمينه ملكا وليصق عن يساره وتحت قدمه وروى الطبراني في الاوسط عن ابى هريرة مرفوعا ان في السماء خطيرة يقال لها حظيرة القدر  
 فيها ملائكة يقال لهم الروحانيون فاذا كان ليلة القدر استاذنوا بهم في التزول الى الدنيا فيؤذن لهم فلا يرون على من يصلي  
 فيه ولا يستقبلون احدا في طريق الادعواله وروى سعيد بن منصور عن علي قال عليكم بالسواك ان الرجل اذا قام الى الصلوة  
 جاءه الملك بيد نوحى يضع يده على فيه شهوة لما يتلو وروى البيهقي في الشعب من حديث جابر مرفوعا مثله وروى  
 ابن ماجه من حديث ابى هريرة مرفوعا اذا خرج الرجل من باب داره كان معه ملكان مؤكلان به فاذا قال بسم الله قالاهما  
 واذا قال لا حول ولا قوة الا بالله قال وقيت واذا قال توكلت على الله قال كفيت وروى البيهقي بسند ضعيف من حديث زيد بن  
 ثابت مرفوعا انهم انما يحكمون عن التعري ان معكم من لا يفارقكم في نوم وبقظة الى حين ياتي احدكم اهله او حين ياتي خلافة  
 الا فاكموهما وروى عبد الرزاق عن مجاهد قال يحتجب الملك الانسان في موطن عند غايته وعند جماعه وروى البزار  
 عن ابن عباس مرفوعا ان الله ينهاكم عن التعري فاستحيوا من ملائكة الله ان الذي معكم الكرام التائبون الذين لا يفارقونكم  
 الا عند احدى ثلث الغايط والمجنابة والغسل وروى ابن مردويه عن ابن عباس قال خرج رسول الله صلى الله عليه وعلى آله  
 وسلم عند الظهر فرأى رجلا يغتسل بفلاة من الارض فحمد الله واشتاق الى الله ما بعد فاتقوا الله واكروا الكرام الكائنين الذين معكم  
 لا يفارقونكم الا عند احدى منزلتين يكون الرجل على خلافة او يكون مع اهله لانه كرام كما سماهم الله فليسترا احداكم عند ذلك  
 وروى الديلمي في المجالسة عن الثوري قال اذا ختم الرجل القرآن قبل الملك بين عينية وروى ابن أبي شيبة عن علي قال من  
 ثلثت عورته اعرض عنه الملك وروى عبد الرزاق وابن أبي شيبة عن عطاء قال لا تشهد الملائكة وانت على خلاه وروى  
 ابن أبي شيبة عن ابى صالح الخنفي قال اذا اوى الرجل الى فراشه طاهر اسمه الملك وروى البيهقي عن ابن مسعود مرفوعا ان العبد  
 اذا مرض يقول الرب عبد في وثاق فان كان نزل به مرض وهو في اجتهاده يقول اكتبوا له من الاجر قدر ما كان يعمل في اجتهاده  
 وروى الطيالسي مثله وروى ابو الشيخ والبيهقي في شعب الايمان عن انس مرفوعا انا لله وكل بعدد المؤمنين ملكين يكتبان عمله  
 فاذا مات قال الملكان قد مات فائمن لنا ان نصل الى السماء فيقول الله سمائي ملوكة من ملائكتي يسبحوني فيقولان افغفر في  
 الارض فيقول الله ارضي ملوكة من خلقك يسبحوني فيقولان فاين فيقول قوما ملئوا من ماء من ملوكة من ملائكتي يسبحوني فيقولان افغفر في  
 الى يوم القيامة قال البيهقي تغربه عثمان وليس بالقوي يورثي الدار قطني في الافراد من حديث ابى سعيد الخدري نحوه وروى  
 ابن ابى الدنيا في كتاب المختصر عن وهب قال بلغنا انه ما من ميت يموت حتى يري الملكين الذين كانا يكتبان عمله في الدنيا فان كان  
 حكيما مطاعا لله قال له جز الله عنا من جليس خير فرب مجلس صدق قد اجلسناك ورب عمل صالح قد احضرتناه وكلما  
 حسن قد اسعفتناه فجز الله عنا من جليس خيروا كان معهما بشر فقالوا لاجن الله عنا من جليس سوء فجز الله عنا من جليس سوء  
 الحديث وروى عبد الرزاق الطبراني عن ابى ايوب مرفوعا حبلا المتخالون بالوضوء والتخالون بالطعام ما تخليل الوضوء المضمضة و  
 الاستنشاق وبين الاصابه وما تخليل الطعام فمن الطعام انه ليس شيء اشد على الملكين انهما يريان بين اسنان صاحبهما

طحا ما وهو قائم يصل وترى ابراهيم في تاريخه اصبر ان عن ابن مسعود فرموا انقوا افواهكم يا لحلال فانها مجلس الملكين  
 الحافظين وان ملا دهما الرقيق وقيلهما اللسان وروى الذي يورى عن ابن المبارك قال بلغني ان ما من احد من بني آدم الا ومعه  
 خمسة من الملائكة واحد عن يمينه وواحد عن شماله وواحد خلفه وواحد امامه وواحد فوقه وروى عن سفيان بن  
 عيينة في قول الله تعالى ما يلفظ من قول الا لديه رقيب عتيد قال ملكان بين ناي الانسان وروى ابن جرير عن كنانة العدوي  
 قال دخل عثمان على رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فقال يا رسول الله اخبرني عن العبد ما معه ملك فقال ملك عن يمينك  
 على حسنتك وهو امير على الذي عن الشمال وملك من بين يديك ومن خلفك يقول الله له معقبات من بين يدي ومن  
 خلفه يحفظونه من امر الله وملك قابض على ناصيتك فاذا تواضعت لله رفعك الله واذا تجبرت على الله خصمك وملك من صلى  
 شفيعك يحفظان عليك ومالك قائم على فيك وملك من على عينيك فمؤلا عشرة املاك على كل آدمي يبدلون ملائكة الليل <sup>ثلاثة</sup>  
 النهار الحديث وروى عن مجاهد قال ما من عبد الا وبه ملك وكل يحفظه في نومه ويقظته من الجن والانس والهوام وروى  
 ابو الشيخ عن السدي في قوله تعالى له معقبات قال ليس من عبد الا له من الملائكة ملكان يكونان معه في النهار فاذا اجاء  
 الليل صعدا واجلدا ملكان فكانا معا ليل حتى يصبح يحفظون من بين يديه ومن خلفه الحديث وروى ابن المنذر وروى ابو الشيخ  
 عن علي في قوله تعالى له معقبات قال ليس من عبد الا وله ملائكة يحفظونه من ان يقع عليه حائط او ياكله سبع او يحرقه  
 غرق او حرق فاذا اجاء القدر دخلوا بيته وبين القدر وروى ابن ابى الدنيا في مكائد الشيطان والطبراني والصابوني عن ابي امامة  
 مرفوعا وكل بالثمن ستون وثمانية ملك يدفعون عنه ما لم يقدر عليه من ذلك وروى ابن ابى شيبعة ومسلم وابو داود وابن جابر  
 عن ابي الدرداء مرفوعا ان دعوة المرء لا خيه مستجابة يظهر الغيب عند راسه ملك يؤمن على دعائه كلما دعا له بخير قال امين وله  
 مثل ذلك وروى ابن عساکر عن كعب قال ان العبد لا يبيك حتى يبعث الله اليه ملكا فيسبح كبدته بجماعة فاذا صبح بكى وروى سعيد  
 ابن منصور وابن ابى شيبعة والبيهقي في سننه عن سلمان الفارسي قال اذا كان الرجل في ارض فاقام الصلوة صلى خلفه ملكان  
 اذن واقام صلى خلفه من الملائكة ما لا يرى طرفاه يركعون بركوعه ويسجدون بسجوده ويؤمنون على عاتقه وروى مالك والبيهقي  
 عن عطاء بن يسار مرفوعا اذا مرض العبد بعث الله اليه ملكين فيقول انظروا ما يقول لعوداه الحديث وروى الطبراني عن ابن عمر  
 قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم صلوة فلما رفع راسه من الركعة وقال سمر الله لمن حمده قال رجل خلفه ربنا  
 والحمد لله الحمد الحمد كثيرا فبها فيه فلما انصرفت قال من المشكرك انفا قال الرجل انا يا رسول الله قال والذي نفسي بيده  
 لقد رايت بضعة وتلثين ملكا يستدرونها ايهم يكتبها ولا فقهها انما قد دلت على كثرة الملائكة الموكلين بابن آدم  
 هذه اخبار شهادات بتعدد الحفظة والكتابة على حسب استعداد ابدان آدم فينبغي المصلين ان ينوي بالسلام كل من كان  
 معه من الملائكة في ذلك الوقت من غير تعيين لعدم مله بذلك هذا وقد اكد المتأخرون من اصحابنا في هذا المقام  
 منهم صاحب الحلية والبحر والنور والدر المختار للقول في كيفية كتابة الكرام الكاتبين اعمال العباد وغير ذلك وهو مما  
 لا طائل تحته في هذا المقام لغرابته وتعلقه بالكلام مع ان كل ما ذكره انما ذكره بلا سند والعبرة في هذا الباب بما  
 نقل مع سند فما ذكرناه غنية عن كل ما ورد وما نشاء الله تعالى تبليغا قد قد علم في الحديث ذكر الحفظة على كل البشر اذ في الجماع الصغير  
 منه بعض اصحابنا انما ذكره في البسملة على قول في حقيقته الاول في تفضيل الملائكة على البشر اذ ذكر في الجماع بناء على قول الآخر في تفضيل  
 البشر على الملائكة وليس كما ظنوا فان الاول لا يوجب الترتيب كذا في النهاية وفي شرح الجامع الصغير للصمد الشهيد قدم ههنا

<https://t.me/faizanealahazrat>



والمؤمنین امامہ فی جانبہ وفيہما ان حاذیہ والامام بہما مشایخی بنوی الامام بالتسليمتين وعند البعض الامام لا ينوي  
لانه يشير الى القوم والاشارة فوق النية وعند البعض الامام ينوي بالتسليم الاول وهو المنفرد بالملك فقط  
ومنها ما روى الطحاوي عن عمرو بن مرة انه قال قلت لابي واثل التحفظ التكبيرين قال نعم قلت فالتسليم قال واحد واجاب  
عنه هو انه محمول على صلوة الجماعة فقد كان جماعة من الكوفيين منهم ابراهيم يسلمون في صلوة الجماعة تسليمة خفيفة وفي  
سائر صلواتهم تسليمتين ومنها ما روى عن عمر بن العزيز والحسن وابن سيرين انهم كانوا يسلمون تسليمة واجاب عنه الطحاوي  
بانهم قد روي عن قبلهم ما ذكرنا مما يخالف ذلك مع ما قد تواتر عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم انه كان يسلم تسليمتين  
فالعبرة به لا بما نقل عن هؤلاء وقد روى عنهم خلاف ذلك ايضا والحاصل ان التسليم الواحد وان روى عن بعض الصحابة و  
التابعين وحكاها ابن عبد البر عن الخلفاء الاربعة وابن عمر انس وابن ابي اوفى وغيرهم لكن روايات الاثنين اكثر واصح وقيل  
تروى عنه الوحدة الا وقد روى عنه التعداد ايضا **فرع** الامام يجهر بالتسليم الاولى انفاقا واما الثانية فقليل لا يجهر بها  
والاصح انه يجهر بها ايضا الا انه يجعلها اخفض من الاولى كذا في شروح المنية **قال** والمؤمن الظاهر ان المراد به ما سوس  
المسبوق فانه لا ينوي الامام لعدم شركته معه في صلاته الاعلى قول من قال ينوي بالتسليم كل من كان في المسجد او اعم من ذلك كما  
لا يخفى **قال** في جانبه اى جانب الامام يعنى ان كان الامام في الجانب الايمن ينوي في تسليمته عن اليمين وان كان في اليسار ينوي في تسليمته  
اليسار لما روى ابن ماجة عن سمية مرفوعا اذا سلم الامام فردوا عليه وتروى عنه قللا من رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ان سلم  
على ايستنا وان يسلم بعضنا على بعض **قال** وفيهما اى ينوي المؤمن الامام في كلا الجانبين ان كان محاذيا له بان كان خلفه لانه ذو حظ  
من الجانبين فينوي في الجهتين كذا روى عن محمد وروى الحسن عن ابي حنيفة مثله وعن ابي يوسف انه ينوي من جانبه  
الايمن فقط ترجيحاً للايمن على اليسار كذا قال الصداق الشهيد في شرح الجامع الصغير والختار هو كذا كفى المصنف  
**قال** والامام بما قلت ان كان البناء للظرفية فالمعنى ينوي الامام في الجانبين فيكون رد اعلى من قصر نية على التسليم الاول  
وان لم تكن للظرفية فالمعنى ينوي الامام اى البشر بالملك الحي بالتسليمتين فيكون رد اعلى من قال لاحاجة له الى النية **قوله** بالتسليمتين  
**اقول** انما اختار الاحتمال لثاني لكونه موافقا لعبارة الهداية والامام ينوي بالتسليمتين هو الصحيح ولما كان المتن مختصرا منها  
فالظاهر انما المراد **قوله** لانه يشير الى الصداق الشهيد في شرح الجامع الصغير من المتأخرين من قال في شرح هذا الكلام  
ان الامام لا ينوي لانه يشير اليهم بالسلام ويجهر وانه فوق النية وذكر اكثرهم في شرح المبسوط انه ينوي واختلفوا فقال بعضهم  
ينوي بالتسليم الاولى لا غير وقال بعضهم ينوي بالتسليمتين وهو الاصح انتهى **قول** وعند البعض انه **اقول** كانه اشار بذلك  
هذه المذهب الى انه يمكن حمل كلام المصنف رد اعليه **قال** والمنفردة اى التى ليس بامام ولا بما موم ينوي في التسليمتين  
الملك فقط لانه ليس معه من البشر احد يشاكره حتى يسلم عليه **فرع** ذكر ابن امير حاجر في الحلية ان الصبي المميز لا ينوي  
الكتابة اذ ليسوا معه وانما ينوي محافظين له من الشيطان انتهى واقرة عليه صاحب البحر غير **قلت** ظاهر الاحاديث  
الواردة في الكتابة انهم مع كل من يكتب عمله كيف لا وقد تحقق في موضعه ان الصبي المميز يثاب على عباداته فلا بد ان يكتب  
معه كاتب وانما علم تتم في الامور المتعلقة بالفراغ من الصلوة **فمنها** الدعاء قال الشرنبلالي في نور الايضاح ثم يدعون  
لانفسهم وللسلمين رافعي ايديهم ثم مسحون بها وجوههم انتهى مثله في شرع الاسلام وغيره **قلت** اتفانفس اللعانة ثبت عنه  
عليه الصلوة والسلام انه كان يدعو باللهم انت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام اخرجه مسلم وغيره

وقال الجرجاني في تصحيح المصاحبي ونقله عنه على المقاري في شرح المشكوة أما ما يزداد بعد قوله ومنك السلام من نحو واليك  
يرجع السلام حيتار بتنا بالسلام وادخلنا دال السلام فلا اصل له بل محتلق بعض القصاص انتهى في آثارهم ما فهموا من ادراكهم  
مطلقا كما ذكره الجرجاني في الحصن الحصين من رواية ابي داود والحاكم واحمد من حديث ابن عباس مرفوعا وكذا  
مسح اليدي للوجود ما روى ابو داود والترمذي وابن ماجه والحاكم وابن حبان من حديث ابن عباس مرفوعا اذا سلمتم الله  
فسلوه بطون اكفكم ولا تسألوه بظهورها فاذا فرغتم فاصحبوها وجوهاكم وقرئ الترمذي وقال صحيح غير والحاكم  
في المستدرک من حديث ابن عمر كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم اذا رفع يديه في الدعاء لم يحطهما حتى يسبحهما  
وجهه لكن لما روى في رواية انه صلى الله عليه وعلى آله وسلم هل كان يرفع يديه ويستهكما في الدعاء الذي كان يدعي  
بعد الصلوة ايضا ام لا وفي حواشي الخطاوى لم يرق الفلاح الحكمة في المسح عود البركة عليه وسرايتها الى يافته وذلك لما  
على انه اذا لم يرفع يديه في الدعاء لم يسبحهما وهو قيد حسن لانه صلى الله عليه وعلى آله وسلم كان يدعو كثيرا كما هو في الصلوة  
والطواف وغيرها من الدعوات الماثورة في الصلوة وعند النوم وبعد الاكل والشرب وامثال ذلك ولم يرفع يديه ولم يسبح  
بها وجهه افادة في شرح المشكوة وشرح الحصن الحصين وغيرها انتهى في هذا صريح في ان رفع اليدي لم يكن في الدعاء  
الذي بعد الصلوة الا انه لما ندب اليه في مطلق الدعاء استحب العلم في خصوص هذا الدعاء ايضا وفي مراد العاد في  
هذه خير العباد لان القيمة ما الدعاء بعد السلام من الصلوة مستقبل القبلة سواء المنفرد والامام والمأموم فلو كان ذلك  
من هذه الينى صلى الله عليه وعلى آله وسلم ولا روى عنه اسناد صحيح ولا حسن وخصه بعضهم ذلك بصلاة الفجر والعصر  
ليرفعه رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ولا يخلفاء بعده ولا امرشدا ليه امته وانما هو استحسان من رآه من رآه ثم  
من السنة بعدها وغاية الادعية المتعلقة بالصلوة انما فعلها فيها وامرهابها فيها وهذا هو الاليق بحال المصطفى  
مقبل على ربه مناجية فاذا سلم منها انقطعت المناجاة فكيف يترك سؤاله في حال مناجاته والقرب منه وهو  
مقبل عليه ثم يسأله اذا انصرف عنه لكن الاذكار الواردة بعد المكتوبة يستحب لمن اتي بها ان يصل على  
النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم بعد ان يفرغ منها ويدعو بما شاء ويكون دعاءه عقب هذا عبادة ثابته  
وهي الذكرا الوارد بعد المكتوبة لا لكونه دبرا المكتوبة انتهى وتعليقه الحافظ ابن حجر كما نقله القسطلاني  
المواهب بقوله ما ادعاء من النفي مطلقا مردود فقد ثبت عن معاذ بن جبل ان النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال ليا  
معاذ والله اني لاحبك فلا تدع دبرا كل صلوة ان تقول اللهم اعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك اخرجه ابي داود  
النسائي وحديث زيد بن ارقم سمعته صلى الله عليه وعلى آله وسلم يدعوي دبرا للصلوة اللهم ربنا ورب كل شيء اخرجه ابو داود  
النسائي وطريقه هيب فمما كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم اذا انصرف من الصلوة يقول اللهم صل على ديني الحديث  
اخرجه النسائي وصححه ابن حبان وغير ذلك فان قيل المراد بدير الصلوة قرب آخرها وهو التشهد قلت وقد ورد الامر بالذكرا  
دبرا للصلوة والمراد به بعد السلام اجمعا قلنا هذا حتى يثبت ما يخالفه وقد اخرج الترمذي من حديث ابي امامة قيل  
اي الدعاء اسم فقال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم جوف الليل الاخير ودبر الصلوات المكتوبات واخرج الطبراني  
من رواية جعفر بن محمد الصادق قال الدعاء بعد المكتوبة افضل من الدعاء بعد النافلة بفضل المكتوبة على النافلة وفهم  
كثير من الحنابلة ان مراد ابن القيم نفي الدعاء بعد الصلوة مطلقا وليس كذلك فان حاصل كلامه انه نفاة بقيد استمر المصل

ما

في شرح  
الصلوة  
باب  
الركعة  
التي فيها  
الركعة  
التي فيها  
الركعة  
التي فيها

القبلة وإيراده عقب السلام وإذا انقلب بوجهه أو قدم الأذكار المشرقة فلا ينم عنده إلا نيات بالذعاء انتهى كلامه  
ومنها أنه قد مر في الأذكار بعد الصلوة أحاديث قروي البخاري ومسلم والنسائي من حديث أبي هريرة واللفظ  
للبخاري قال جاء الفقيه إلى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم فقالوا ذهب أهل الدثور من الأموال بالدرجات العلى  
والنعم المقيم يصلون كما يصل ويصومون كما يصوم ولهم فضل أموال تجنون بها ويعتقرون وشجأهون ويتصدقون فقال  
أو أحدكم يؤمن أن أخذتم أكثر من سبعكم ولم يدرككم أحد بعد أكثر من تسعون وتجدون وتكبرون خلف كل صلوة ثلثاً  
وثلاثين فاختلفتا بيننا فقال بعضنا نستبي ثلثاً وثلاثين ونحج ثلثاً وثلاثين وتكبر أربعاً وثلاثين فرجعت إليه فقال تقول  
سبحان الله والحمد لله والله أكبر حتى يكون كل من ثلثاً وثلاثين وقد جاء التكبير أربعاً وثلاثين في بعض الروايات كما يعلم  
من رواية أبي داود من حديث أبي هريرة ومثله لأبي داود في حديث أم الحثم وجعفر الفريابي في حديث أبي ذر  
وقال النووي ينبغي أن يجهر بين الروايتين بأن يكبر أربعاً وثلاثين ويختار بلا إله إلا الله وقال غيره من المحققين بل يجهر بأن يختم  
مرة بزيادة التكبير مرة بلا إله إلا الله وهذا أحسن ومن الفوائد التي نص عليها العلماء أن مراعاة العدد المخصوص في الأذكار  
معتبرة لأن الأعداد المخصوصة إذا رتب عليها ثواب من صاحب الشرع إذا زيد عليها لا يحصل له ذلك الثواب لا احتمال أن تكون  
لذلك الأعداد خصوصية لأفعالها وقد بالغ النزيل في القواعد وقال من البدع المكروهة الزيادة في السند وبات السند وبات  
شرع انتهى تعقبهم الحافظ العراقي في شرح جامع الترمذي بأنه إذا زاد فقد أتى بالمقدار الذي شرع الثواب عليه فيحصل الثواب المذكور  
زيادة وتحقق أن الحال يتبين في صورة الزيادة بالنية فإن نوى عند الانتهاء إلى العدد المخصوص متقلاً لا مرة ثم الزيادة عليه  
فالأمر كما قال العراقي والأدلة كما قال غيره كذا في فتح الباري وقرئ النسائي في كتاب اليوم والليلة من حديث أبي هريرة مرفوعاً  
من سبع مائة كل صلوة مكتوبة مائة وكبر مائة وحمد مائة غفرت له ذنوبه وإن كانت أكثر من زبد البحر وروى الطبراني في الكبير  
من حديث زميل الجهني قال كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم إذا صلى الصبح وهو نائم رجليه سحجان الله وشجره و  
استغفر الله أنه كان ثوباً سبعين مرة فيقول سبعين تسعة الأحاديث وقرئ البخاري ومسلم والنسائي وابن حبان وأبو داود  
والطبراني من حديث المغيرة أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم كان يقول في دبر كل صلوة لا إله إلا الله وحده لا شريك له  
له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجح من الجح ولا يضر من الجح  
البخاري ومسلم من حديث ابن عباس قال كنت أعرى انقضاء صلوة النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم يرفع الصوت بالذعاء  
قال القاضي عياض الظاهر أنه لم يكن يحضر الجماعة لأنه كان صغيراً لا يواظب على ذلك فكان يعرف انقضاء الصلوة بما ذكر  
وقال غيره يحتمل أن يكون حاضراً في آخر الصفوف فكان لا يعرف انقضاءها بالتسليم وإنما كان يعرفه بالتكبير وقال  
ابن دقيق العيد يؤخذ منه أنه لم يكن هناك مبلغ يجهر بحيث يسمع من بعد كذا في فتح الباري وروى مسلمون حديث  
عبد الله بن الزبير أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم كان يقول في دبر الصلوات لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الحمد  
وهو على كل شيء قدير لا حول ولا قوة إلا بالله لا إله إلا الله ولا نعبد إلا إياه له النعمة وله الفضل وله الثناء الحسن الجليل لا إله  
إلا الله مخلصين له الدين ولو كره الكافرون وقرئ البخاري والطبراني عن أنس كان النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا صلى فرفع  
مسمي يمينه على رأسه وقال بسم الله الذي لا إله إلا هو الرحمن الرحيم اللهم اذهب عني الهم والحزن وقرئ البخاري





ابن حزم الجهر اخذنا محمد بن عبد الله بن عباس الصريح في الجهر اختياره في السحر حمل حديث ابن عباس على الجهر حياً تائيباً لا لجلال  
وبعضهم حمل على انه كان في سفر الغزوة لارهاب العدو وكذا في عمدة القاري وغيره وفي نصاب الاحتساب ذاك وهو اعلى اثر الصلوة  
جهر اكره وانه بدعة يعنى سوى النحر واما في التشريق انتهى قيل مراده ان التزام الجهر مكروه وبدعة لا الجهر لمرة فانه لا شك في جواز  
كما حققه في سباحة الفكر في الجهر والذكر فليراجع وفي البرازية اذا دعا بالمدح المأثور جهر او جهر معه القوم ايضا ليتعلموا  
الدعاء لباساً واذ اقلوا ان يكون الجهر بدعة انتهى في القنية تجزى الجهر على ما مضى من كل صلاة مع جماعة قراءة آية الكرسي آخر  
البقرة وشمس الله انه لا اله الا هو ونحوها جهر لا لباس به ولا افضل الاخفاء انتهى في مفادة كما هو مقتضى لفظ لا لباس ان الجهر مكروه تنزيهاً  
**والثاني** انه هل ياتي بواكبين المكتوبة والسنن ام ياتي بها بعد السنن فقط اهر الاخبار لا تكون تعقيب المكتوبة بالذكر من غير  
وتؤيده ما رواه ابوداود وغيره عن الازرق قال صلى بنا امام يكتفي بأربعة فقال صليت مثل هذه الصلوة مع النبي صلى الله عليه  
وعلى آله وسلم وكان ابو بكر وعمر يقومان في الصف المقدم وكان رجل قد شهد التكبير الاول من الصلوة فصل رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم على ما لم يسمع من يمينه وعن يساره حتى راى تائباً خاض فيه ثم انقلب كانه قد نكس في رصته يعني نفسه فقام ذلك الرجل يشفع  
فوثب عمر فخذ بمكتبه فمزه ثم قال اجلس فانهم صراط هل لك كتاب لانهم لم يكن بين صلواتهم فصل فرجع النبي صلى الله عليه وسلم  
اله ولم يصرو وقال صاب الله بك يا ابن الخطاب وتكافئه ما حمله ابن ملجاة وغيره عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه  
وعلى آله وسلم اذا سلم لم يفعل الا مقلداً ما يقول اللهم انت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام ولهذا اختلف  
الفقهاء في ذلك ومختارهم هو صاحبنا هو انه لا يصل السنة بالمكتوبة من غير فصل بالكلية ولا يفصل بينهما بالاذكار الطويلة  
ايضاً قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري استنبط من مجموع الادلة ان الامام لا يحول الا الصلوة اما ان يكون ما يتنفل بعدها  
او لا فان كان الاول فاختلف هل يتنفل قبل التنفل المذكور كما ثورم يتنفل بهذا الشك اذا كان اكثر من واحد معاً ومأوية وعند  
الحنفية يكره له المكث فاعداً يستنفل بالدعاء والتسبيح قبل يصل السنة لان القيام الى السنة بعد الدعاء الفريضة افضل من الدعاء  
والتسبيح ولان الصلوة مشتقة من المواصله وبكثرة الصلوة يصل العبد الى مقصوده انتهى من المحيط واما الصلوة التي لا تنفل  
بعدها كما انصرف فتشغل الامام ونحوه بالذكر المأثور لا يتعين له مكان انتهى كلامه وفي الخلاصة الاشتغال بالسنة اول من  
الاشتغال بالمدح اعلم انتهى في التائيد حاشية قرآن كان صلوة بعد ما تطوع كالظهر والمغرب والعشاء يقوم الى التطوع ويكره للتأخير  
عن حال داع الفريضة واذا قام الى التطوع لا يتطوع في المكان الذي صلى فيه المكتوبة فيه بل يتقدم او يتأخر ويخبر ميمناً أو  
شمالاً او يذهب الى بيته ومن المشايخ من قال ان كان عادته ان يتطوع عن يمين المحراب فيبعد المكتوبة ينبغي له ان يتطوع عن  
يساره وقال شمس الائمة الحلواني هذا اذا لم يكن من قصده الاشتغال بالدعاء فان كان له وحده يقضيه بعد المكتوبة فارداء <sup>الصلوة</sup>  
قبل الاشتغال بالتطوع فانه يقوم من مصلاه فيقضي وحده قائماً وان شاء جلس في ناحية المسجد وقضى مرده ثم قام الى التطوع  
فمن الصحابة من كان يقضي ورده قائماً ومنهم من كان يجلس الى ناحية المسجد والا مرفيه واسم وما ذكره  
شمس الائمة دليل جواز تأخير السنن عن حال داع المكتوبة وما ذكره في ابتلاء المسألة نص على كراهية تأخير السنن <sup>انتهى</sup>  
وفي فتاوى اللجنة الامام اذا فرغ من الظهر والمغرب والعشاء بشرع في السنة ولا يشتغل بأدعية طويلة انتهى في خزنة الفقه  
عن البقال في افضل ان يشتغل بالدعاء ثم بالسنة ولو تكلم قبل الفريضة هل تسقط السنة قيل تسقط وقيل لا لكن ثوابه  
انقص من ثوابه قبل التكلم انتهى في الأصل في بيان الوصل والفصل التحاصل ان استحباب تبديل الهيئة للامام بعد الفراغ

وكراهة بقائها واستحباب ذلك للقوم أيضاً والتخير بين التطوع في المسجد وعدمه عقيب الفرض منقول عن المتقدمين  
وكراهة تأخير التطوع عن الفرض وسنية الوصل عند المتأخرين ولما لم يرد ليدل على ذلك إلا ظاهر حديث عائشة رضي الله  
عنها ما عن المتقدمين وأباحة الفصل بخوماً ومن الأدعية التي في فتح القدير هل الأولى وصل السنة بالفرض  
أم لا في شرح الشهيد للقيام إلى السنة متصلاً بالفرض مسنون وفي الشافعي كان عليه الصلوة والسلام إذا سلمت منك  
قدراً ما يقول اللهم أنت السلام الخ وكذا عن البخاري وقال المحلواني لا بأس بأن يقرأ بين الفريضة والسنة الأولى ولو  
يشكل على الأولى ما في سنن أبي داود من حديث أبي رزمة ولا يرد هذا على الثاني إذ قد يجاب بأن قوله اللهم أنت  
السلام الخ فصل فمن ادعى فصلاً لثروته فليقله وقوله لا فضل في السنن حتى التي بعد المغرب المنزل لا يستلزم سنية  
الفصل باكتزاد الكلام في إذا صلى السنة في محل لفرض ما إذا يكون الأولى وما خرج من أنه عليه الصلوة والسلام كان يقول  
دبر كل صلوة لا اله الا الله الخ وقوله عليه الصلوة والسلام لفعل المهاجرين تسبحون ثلاثاً وثلاثين الخ لا يقتضي وصل  
هذه الاذكار بالسنة بل كونها عقيب السنة من غير اشتغال باليس هو من توابع الصلوة لصح كونها دبرها وكونه صلى الله  
عليه وعلى آله وسلم إنما كان يصل السنن في المنزل كما سنذكره في الضرورة يكون قوله لها قبلها غير لازم بل يجوز ثبوتها في المنزل  
فكثيراً ما نقلوا ما كان من عمله في البيت ما بواسطة نسائه أو سمعاً من صوته وكانت حجرة صغيرة قريباً من البيت وسمعتها حال  
قيامه منصرفاً إلى منزله أو جالساً بعد صلوة السنة بعد ما قام في الصحيحين عن ابن عباس أن رفع الصوت بالذكر حين ينصرف من  
المكتوبة كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وقال ابن عباس ما كنا نعرف انقضاء الختم مع ما علموا لصحاح من  
الأكابر أن صلواته عليه وعلى آله وسلم إنما كان يصل السنن في المنزل بل في كل من يصليها في المسجد لا يستلزم الفصل باكتزاد  
ما لم تأمن من كون ذلك الذكر هو ذلك القدر يدفعون بها الأصوات ثم إذا فرغوا ما لا تكبير المروي قاله أعلمه وقيل لم يعرف به أحد  
من الفقهاء قاله المأذون في بعضهم في البعوث والعساكر بعد الصبح والمغرب ثلاث تكبيرات عالية والحاصل أنه لم يثبت عنه صلى الله  
عليه وآله وسلم الفصل الاذكار التي يواظب عليها في المسجد في عصرنا هذا من قراءة الكرسي والتسبيحات واخوانها بل ندب هو  
اليها والتحقيق كلام السنة والأولاد له نسبة بالفرائض بالتبعية والذي ثبت أنه كان يؤخر السنة من الاذكار هو ما روى مسلم  
والترمذي عن عائشة أنها صلى الله عليه صلى الله عليه وسلم كان لا يملك الا بمقدار اللوحات السلام الخ فهذا نص صريح في التراخي  
أن المذكور في حديث عائشة هذا هو قولها لم يقعد الا بمقدار ما يقول وذلك لا يستلزم سنية أن يقول ذلك بعينه في دبر  
كل صلوة إذ لم يقل حتى يقول ويقدر أن يقول فيجوز كونه عليه الصلوة والسلام كان مرة يقول ومرة غيره ما ذكرنا من قول الخ  
الا الله وحده الخ ومقتضى العبارة أن السنة ان يفصل بذلك وقد خالف ذلك يكون تقريباً فقد يزيد قليلاً وقد ينقص قليلاً  
فأما ما يكون زيادة غير مقاربة مثل العدد السابق في التسبيحات وغيرها فينبغي استئذان تأخير عن السنة وكذا الآية الكريمة على  
أن ثبت ذلك مواظبة عنه صلى الله عليه وعلى آله وسلم لا أعلمه بل الثابت ندبه وليس يلزم من ندبه إلى شيء مواظبته عليه  
والا لم يفرق بين السنة والندوب وقول المحلواني عنده أنه حكم آخر لا يعارض لقولين لأنه إنما قال لا بأس بالخ والمشهور  
في هذه العبارة كون خلافة الأولى فكان معناه أن لا يقرأ الأولى والأولاد قبل السنة ولو فعل لا بأس به فافاد عدم سقوط السنة  
بذلك حتى لو صلى بعد الأولى في يوم سنة وإذا قالوا إذا حكم بعد الفرض لا يسقط السنة لكن ثوابها أقل فكون الأولى مراد  
لا تسقط الأولى وقد قيل في الكلام أنه يسقطها والأول الأولى حتى صحيح البخاري وأبي داود والترمذي عن عائشة كالتبني

صلی اللہ علیہ وسلم علی آلہ وسلم اذا صلی رکعتی الفجر فان كنت مستبقة قطعتنی والا اضلجتم حتی یؤذن للصلوٰۃ انتہی **مختصاً**  
 ومثله فی الحلیۃ والغنیہ وغیرہما **قلت** هذا تحقیق حقیق بالقبول بہ یترقی مذہبنا عن حیز الرد الی حیز القبول **بضم**  
 قول من قال لادلیل للمتأخرین علی سنیۃ الوصل لافی المعقول ولا فی المنقول لکن یشکل علیہ ما قرئ احمد عن عبد الرحمن  
 ابن عثم مرفوعاً من قال قبل ان ینصرف ویثقی رجليه من صلوٰۃ المغرب والصبح لا الہ الا اللہ وحده لا شریک لہ الہ الملك  
 والہ الحمد بیضاء الخیر یحیی ویمیت وهو علی کل شیء قدیر عشر مرات کتب لہ بكل واحدۃ عشر حسنة وعحبت عنہ  
 عشر سیئات ورفعت لہ عشر درجات وكانت لہ حرزاً من کل مکروه وحرزاً من الشیطان الرجیم ولم یجعل لذنب ان  
 یدرکہ الشریک وكان من افضل الناس علماً الا رجل یفضله یقول بفضلہ قال وقرئ الترمذی مثله من حدیث  
 ابی ذر الی قوله الا الشریک ولم یدکر المغرب ولا بیضاء الخیر فہذہ الروایۃ بلفظ احمد تنافی ما مرفوعاً لا الہ الا اللہ الخ عشر  
 مرات لیس بقدر اللہ وانت السلام الخ ولو تقریباً الا ان یستثنی ذلک للثبوتہ وتجرى الحکم السابق فی ما سواہ من  
 الا ذکار جمہ الشریک الیہ الشرب الی فی مراقی الفلاح **ومنها** استحباب الانصراف عن احد الجانبین لما قرئ مسلم  
 والنسائی عن انس کل کان رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم ینصرف عن یمینہ وروی البخاری ومسلم وابوداود والنسائی وابن ماجہ  
 عن ابن مسعود قال لا یجمل احدکم للشیطان شیئاً من صلاتہ یمیز ان یحذف علیہ ان لا ینصرف الا عن یمینہ لقد رأیت رسول اللہ  
 صلی اللہ علیہ وسلم لا ینصرف عن یمینہ قال الطیب فی حاشیۃ مشکوٰۃ فیہ ان من اصر علی امر مندوب وجعلہ عزماً  
 ولم یعمل بالرخصۃ فقد اصاب منه الشیطان من الاضلال فکیف من اصر علی بدعة او منکر وجاء فی حدیث ابن مسعود  
 ان اللہ یحب ان تؤتی رخصہ كما یحب ان تؤتی عزائمہ انتہی وقرئ مسلم وابوداود عن البراء قال کنا اذا اصلینا خلفہ لیسواہ  
 صلی اللہ علیہ وسلم احببتا ان نكون عن یمینہ یقبل علینا بوجہہ الحدیث وقرئ مسلم عن السدی قال سألت انساً  
 کیف انصرف اذا صلیت عن یمین او عن یمسری قال ما انا فاکثر ما رأیت رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم ینصرف عن  
 یمینہ وھذہ الروایۃ بظاہرہا تعارض حدیث ابن مسعود المروی فی صحیح مسلم بلفظ اکثر ما رأیتہ ینصرف عن شمالہ لان کلاً  
 منهما بصیغۃ افعل وتجم النور یمیناً بانہ صلی اللہ علیہ وسلم کان یفعل اربعہا یفعل اربعہا فاحیوکل منهما بما  
 اعتقد انہ اکثر وجہ یمیناً ابن حجر وجہ آخر هو ان یجمل حدیث ابن مسعود علی حالۃ الصلوٰۃ فی المسجد لان حجرہ صلی اللہ  
 علیہ وسلم کان من جہۃ یمسارہ ویجمل حدیث انس علی ما سوی ذلک کحال السفر ثم قال فی فتح الباری اذا تعارض  
 اعتقاد ابن مسعود واعتقاد انس رحمہما اعتقاد ابن مسعود بانہ اعلم واسن والکثر ملازم اقرب الی موقفہ فی الصلوٰۃ من  
 انس ویان فی اسناد حدیث انس من کلمہ فیہ وهو السدی ویانہ متفق علیہ بخلاف حدیث انس ویان رايۃ اوفی لظاهر  
 الحال لان الحجۃ النبویۃ كانت من جہۃ یمسارہ ثم ظہر لانا یمکن الجمع بینہما بوجہ آخر هو ان من قال کان اکثر انصرافہ الی الشمال  
 نظر الی ہیأۃ حالۃ الصلوٰۃ ومن قال کان اکثر انصرافہ عن یمینہ نظر الی ہیأۃ حالۃ استقبالہ القوم بعد سلامہ من الصلوٰۃ  
 فعملی هذا لا یختص الانصراف فجہۃ خاصۃ لکن قالوا اذا استوت الجہتان فالیمین افضل لمعوم الاحادیث المصرحہ بفضل  
 النیام من الخفی قد ذهب اصحابنا ایضاً الی فضلیۃ الیمین ففی المنیۃ والغنیۃ اذا تمت صلوٰۃ الامام فهو خیر انشاء الخوف عن یمسارہ  
 وجعل القبلة عن یمینہ وانشاء الخوف عن یمسارہ وھذا الولی الحدیث البراء الذی رواہ مسلم وما فی الصحیحین وغیرہما من  
 حدیث ابن مسعود لا یعارض ذلک لان فعلہ ذلک الجواز مع محبۃہ للنیام والمراد من الانصراف الالتفات عام من ان

يجلس بعده أو لا فلذا قال وإن شاء ذهب إلى حوائجه لأنه قضى صلاته وقد قال الله تعالى فإذا قضيت الصلوة فانشرفا  
في الأرض والاملاحة وكونه في الجمعة لا ينبغي كونه في غيرها بل يشبهه بطريق الدلالة وإن شاء استقبل الناس بوجهه أو  
لما في الصحيحين وغيرها من سمرق كان النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم إذا صلى قبل علياً بوجهه وفي صحيح مسلم وغيره عن جابر كان  
صلى الله عليه وعلى آله وسلم لا يقوم من مصلاة الذي صلى فيه الصبح حتى تطلع الشمس كانوا يتخذون فيأخذون في أمر  
الجماعة فيضحكون ويتبسمون وهذا إذا لم يكن بمجذاه أي بمجذاه الإمام مصل سواء كان في الصف الأول أو في الصف الأخير  
والاستقبال إلى المصل مكروه وأعلم أن الانحراف والاستقبال مطلق لا تفصيل فيه بين عدل وعدل على ما ذكره في الخلاصة  
وغيرها ولا يلتفت إلى ما ذكره بعض شراح المقدمة من أن الجماعة إذا كانوا عشرة يلتفت إليهم لترجح حرمة مصل على حرمة  
القبلة والأفلا لترجح حرمة القبلة على الجماعة فإن هذا الذي ذكره الأصل في الفقه وهو رجل مجهول لا تنسب الغايه  
الفاظ أهل العلم فضلاً عن أن يقلد في ما ليس له أصل والمحدث الذي رواه موضوع بل حرمة المسلم الواحد ارجح من  
حرمة القبلة انتهى لمخصاً ومثله في الذخيرة وغيرها وفي الحلية الذي يظهر أنه إذا كان بين الإمام والمصل أحد لم يرجل  
جالس ظهره إلى المصل لا يكره للأمام استقبال القوم لأنه إذا كان سترة للمصل لا يكره المرور وراءه فكذا همنا وقد صرحوا بأنه لو صلى إلى  
الناس بينهما ثالث ظهره إلى وجه المصل ولعل الإمام محرم بقيد بذلك بل أطلق في الأصل للعلم انتهى وصحنا كالمصنفين بعد الفراغ  
ليزول الاشتباه عن الداخل المعين للكل في الصلوة البعيد عن الإمام كما ذكره في الذخيرة والبدائع ونص في المحيط على أنه السنة  
وفي الخلاصة إذا سلم الإمام من الظهور والغرب والعشاء كره له المكث قاعداً لكنه يقوم إلى التطوع ولا يتطوع في مكان الفريضة  
وفي الصلوة التي لا تطوع بها يكره له المكث قاعداً في مكانه مستقبل القبلة والنبي عليه الصلوة والسلام معي هذا بدعة انتهى  
وفي المنية وشرحها المقتدى والمنفرد أن يلتفت وأما إلى التطوع في مكانها الذي صلى فيه المكتوبة جازم الأحسن أن يتطوع في  
مكان آخر انتهى وفي البرزانية كل فرض بعده نفل فالفضل أن يسرع القيام إلى النفل مئة أو يسرع ويتأخر أو يرجع إلى بيته مقتدياً  
كان أو أماً أو منفرداً وإن مكث في مكانه يدعوه ويتنفل جازم الأول والى وقيل يتأخر الإمام ويتقدم المقتدى ليجتنب حالته الفرض  
النفل انتهى والأصل في هذا الباب ما رواه أبو داود وغيره عن أبي هريرة مرفوعاً بالجزء أحد كما أن يتقدم أو يتأخر أو عن بيته أو عن  
شماله يعني في النفل بعد المكتوبة تنقيب قد شاع في عصرنا هذا في كثير البلاد خصوصاً في بلاد الدكن التي هي منبع البدع والغف  
أمر أن ينبغي تركهما أحدهما أهم لا يسلون عند دخول المسجد وقت صلاة الفجر بل يدخلون ويصلون السنة ثم يصلون الفرض  
ويصلون بعضهم على بعض بعد الفراغ منه ومن توابعه وهذا أمر قبيح فإن السلام تأموساً عند الملاقاة كما ثبت لك في الإجابة الأولى  
الخلاصة وتأنيدهم أنهم هم أيضاً فحون بعد الفراغ من صلوة الفجر والعصر صلوة العيدين والجمعة مع من مشرعية المصافحة  
أيضاً فإنها هي عند أول الملاقاة وقد اختلف فيه قديماً وحديثاً فجعله علامة الشافعية ابن عبد السلام في آخر كتاب الفواعل من  
البدع المباهة كما نقله النووي في تهذيب الأسماء واللغات وغيره واختاره النووي أيضاً في الأذكار ومن مال إليه من أصحابنا  
الشيخ شمس الدين محمد بن سراج الدين الحانوتي وتبعه الشرنبلالي قال في رسالة سماها سعادة أهل الإسلام بالمصافحة  
عقيب الصلوة والسلام وذكر فيه سنية المصافحة مطلقاً وإن كان بعد الفراغ من الصلوة لكونه حالة الملاقاة ومن منعه  
ابن حجر الهيتمي الشافعي قطب الدين بن علام الدين الكلبي كالحنفى كما نقل عبارة جوابهما حين استلاعته الشرنبلالي ولم يجب عنه  
جواباً شافياً وجعله الفاضل الرومي في مجالس الأبرار من البدع الشنيعة حيث قال المصافحة سنة في حال الملاقاة وأما في غير

منه جوده  
فقطا من  
عن الجاهل  
مع شانه  
شبه التاج  
موج الزمان  
كأنك كس  
الادوار  
تاز صفت  
في الحمار  
مستوح  
في النظم  
المغنيين  
نظم



حال الملافة مثل كونها عقيب صلوة الجمعة والعيدين كما هو العادة في زماننا فالحديث سكنت عنه فبقى بلا دليل وقد تقر في موضعان ما لا دليل عليه مخرج ودون لا يجوز التقليد فيه بل يرد لما روي عن عائشة مرفوعاً من أحدث في أمرنا ما ليس منه فهو خير أي مخرج ودان الاقتداء لا يكون إلا بالنبي وقال الله تعالى وما أتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا وقال في آية أخرى فليحذر الذين يخافون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب اليم أن ينهي كلامه وقال أيضاً على أن الفقر لم من الحنفية و الشافعية والمالكية صرحوا بكونها بدعة قال في المتقطعة المصافحة بعد الصلوة بكل حال لأن الصحابة لم يصالحوا بعد الصلوة ولأنها من سنن الأفاضل وقال ابن حجر من الشافعية ما يفعله الناس من المصافحة عقيب المصلوات الخمس مكروهة لأصل لها في الشرع في الشريعة انتهى لمخصراً وتعقبه استاذي العلم والدين القم مقام ادخله الله في دار السلام في بعض تحقيقاته الفارسية في هذه المسألة **أولاً** بأنه كما لم يثبت جواز المصافحة عقيب الصلوة من الحديث لم يثبت منعه أيضاً والمردود إنما هو ما يكون ممنوعاً لا ما يكون مسكوتاً عنه **وثانياً** بأن الأئتين اللتين ذكرهما غير مفيدتين لمدامه لأن حاصل الآية الأولى أن ما أمر به الرسول فخذوه وما منعه عنكم فاتقوه وحاصل الثانية أن الذين يخالفوا أمر الرسول ولا يأتون بما أمر به يستحقون العذاب ومن المعلوم أن المصافحة عقيب صلوة العيدين ونحوها ليس ممنوعاً في الشرع وليس فيها تباين بخلاف الرسول فلا يكون واحد من الأئتين مثبتاً لنعها **وثالثاً** بأن حديث عائشة من أحدث في أمرنا ما ليس حديث كل بدعة ضلالة ونحو عام مخصوص ببعض كما صرح به النووي في شرح صحيح مسلم وذلك لأن البدعة عبارة عما لم يوجد في صدر الرسول ولا صد الصحابة وليس كل ما كان كذلك ضلالة بل هو ينقسم إلى سيئة وحسنة فكلية الحديث محمولة على السيئة وقد صرحوا بأن البدعة على خمسة أقسام واجبة ومندوبة ومباحة ومكروهة والضلالة المردودة إنما هو الأخيران فقط كما ذكره الشيخ الدهلوي في شرح المشكوة **ورابعاً** بأن ما ذكره من زيارات الكراهة معارضة بروايات الأجازة ففي مجمع البركات ما اعتاده بعض الناس من المصافحة بعد الفجر والعصر أصل له في الشرع ولكن لا بأس به كما في مطالب المؤمنين انتهى وفي السراج المنير وما اعتاده بعض الناس بعد صلوة الصبح والعصر من المصافحة لأصل له ولكن لا بأس به كما في براهين شافعية انتهى **وتابعاً** لما في المصافحة بعد الصلوة كما لم يوجد له أصل في الشرع لم يوجد له في غيره أيضاً فهو من قبيل البدع المباحة انتهى كلامه بتعريبه لمخصراً والذي أقول أنهم قلوا نفعوا على أن هذه المصافحة ليس له أصل في الشرع ثم اختلفوا في الكراهة والإباحة والامراء إذا ربي الكراهة والإباحة ينبغي لافتاء بالتمتع لأن دفع مضيق أولى من جلب منفعة فليكن لا يكون أولى من فعله ومباحه علان المصافحين في زماننا يظنونهم أهل حسنة ويشنعون على مانعه تشديداً بليغاً ويعصرون عليه أصراً شديداً وقد ملن الأمر على المنادى بيلغاه إلى حد الكراهة فليكن أصراً البدعة التي لأصل لها في الشرع وعلى هذا فلا شك في الكراهة وهذا هو غرض من أفني بالكراهة فتم إن الكراهة إنما نقلها من قبلها من عبارات المتقدمين المحققين فلا يوازونها روايات مثل صاحب مجمع البركات والسراج المنير ومطالب المؤمنين فان تساهل مصنفها في تحقيق الروايات أمر مشهور وجمعهم كل رطب ويابس معلوم عند الجمهور والعجب من صاحب خزائن السراية حيث قال فيها في عقد اللالي قال عليه الصلوة والسلام صافحوا بعد صلوة الفجر يكتب الله لكم بها عشر حسبات وقال عليه السلام صافحوا بعد العصر توجروا بالرحمة والغفران انتهى ولم يتفطن أن هذين الحديثين ومثلهما موضوعان وضعهما المصافحون فأناله واثاب إليه راجعون

## فصل في القراءة بجهر لا مأم في الجمعة والعيدين والفجر وأولى العشاءتين

قال فصل في القراءة أي قراءة القرآن فالألف واللام عوض عن المضى إليه قال تجهر بظاهره مشعر بوجوب الجهر لأن  
الأخبار من المجتهد كالأخبار من الشارع كما في الكافي وبه يظهر وجه احتياج الجهر على الجهر بظاهره مشعر بوجوب الجهر  
ههنا أمران أحل هما أن يذكر ما لا يجهر به والظاهر ترك الفعل به الإطلاق فيلزم منه وجوب جهر جميعاً ذكر الصلاة  
وليس كذلك وأجواب عنه أن ترك الفعل به ههنا ليس لإرادة الإطلاق بل لعدم الاحتياج إليه فإنه لما عقد الفصل  
ليبين أحكام قراءة القرآن ثم قال بجهر فمحصنه فما ظهر أن المراد بجهر القرآن وجوباً وأما ما سواه من الأدكار فغنية تفصيل  
فإن كان ذكر وجوب للصلاة بجهر كتكبيره الافتتاح وكذا الجهر بوضع العلاقة كتكبيرات الانتقال عند كل خفض ورفع إذا كان  
أما ما وكذا تكبيرات العيدين والقنوت عند العراقيين وما سوى ذلك لا يجهر به كالتشهد وأمين والتسبيحات كذا في  
السراج الوهاج وثانيتها ما أوردته الأسفار التي من أنه أراد بقول بجهر بجهر الجهر كما هو الظاهر فلا يفيد قوله لا غير لعدم  
جواز الجهر في غيرها وإن أراد به يجوز الجهر فلا يفيد وجوب الجهر فيها انتهى لمخصصه وأجاب عنه بعض المحققين بأن قوله لا غير  
تأنيدي دفعاً لمن يتوهم وجوب الجهر في غيرها انتهى فحاصله أنا نختار المشرق الأول ونقول ليس الغرض من قوله لا غير إفادة  
عدم جواز الجهر في غيرها بل عدم وجوب الجهر فيه فقط فدل على أنه يتوهم وجوبه فيه بناء على مماثل الصلوات وتكون الأجواب  
باحتياج المشرق الثاني أيضاً والقول بأن الغرض ههنا مجزأ فإفادة جواز الجهر في الفجر وأولى العشاءتين وغيرها وعدم جواز في غيرها  
والوجوب يعلم من موضع آخر كقوله والمنفرد خير إن أدى الخ فإنه يعلم منه أن الإمام ليس بخير قال الإمام في إطلاقه  
إشارة إلى أنه يجهر ولو كان المقتدى واحداً لكن في القاعدى لو جهر في ما يخفى وهو يوم واحد لا يسجد للمسلم ولا نه ليس  
بأما هو مطلق لأنه لا جماعة معه ألا ترى أنه لا يتقدم معه ولو كان يوم اثنين ففيه خلاف أبي يوسف كذا في جامع الرموز  
قال في الجمعة والعيدين الخ الأصل في ههنا الباب ما رواه أبوداود في مراسيله عن الزهري مراسلاً قال سئل رسول الله  
صلى الله عليه وعلى آله وسلم إن يجهر بالقراءة في الفجر في الركعتين كليهما ويقرأ في الركعتين الأولى من صلاة الظهر بآل القرآن  
وسورة في كل ركعة سراً في نفسه ويقرأ في الآخرين من صلاة الظهر بآل القرآن في كل ركعة سراً في نفسه ويفعل في العصر  
مثل ما يفعل في الظهر ويجهر بآل القرآن في الأولى من المغرب ويقرأ في كل واحدة منهما بآل القرآن وسورة ويقرأ في الركعة  
الأخرة من صلاة المغرب بآل القرآن سراً في نفسه ويجهر بالقراءة في الركعتين الأولى من العشاء ويقرأ في الآخرين بآل القرآن  
سراً في نفسه وينصت من وراء الإمام ويستسمع الجهر الإمام لا يقرأ معه أحد والتشهد في الصلوات حين يجلس الإمام  
والناس خلفه في الركعتين وترى عن الحسن مراسلاً نحوه قال في نصب الراية ذكرهما عبد الحق في أحكامه وقال مرسل  
الحسن أصح انتهى وترى عبد الزراق في مصنفه من قول مجاهد وأبي عبيدة قال لأصلوا النهار عجماء وذكره صاحب  
الهذلية ومن تبعه مستنداً إلى رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وفلسر العجماء بقوله أي ليست فيها قراءة مسبوقة  
قال في البنائية هذا ليس بحديث مرفوع وقال النووي في لروضة هذا الحديث باطل لأصله انتهى وذكر في العناية  
أنه أورد على صاحب الهذلية في الاستدلال بهذا الحديث بأنه ليس بحديث مرفوع ولئن سلم فهو عام خص من البعض  
كالجمعة والعيدين فيجوز تخصيص الظهر لقياس على الجمعة وأجيب عنه بأن أصحابنا ملأوا بكتبهم ونقلوا أن ابن عباس  
فسر بعدم القراءة وليسوا من أهل الأهواء والبدع ولو لا ثبت استادة عندهم لما فعلوا ذلك وليس العيدان

الجمعة مخصوصين منه لأن الجمعة فرضت بالمدينة فكان استحباباً لا تخصيصاً انتهى لمختصاً وفي الغمائر على اللمام  
 حديث صلاة النهار مجيء قال النووي باطل وقال الدارقطني إنما هو كلام الفقهاء لا غير انتهى وفي المصنوع في  
 معرفة الموضوع هذا الحديث الصحيح أنه وإن انتهى قرئ البخاري عن عبد الله قال قلنا لخباب هل كان رسول الله  
 صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقرأ في الظهر والعصر قال نعم قلنا ثم كنتم تعرفون ذلك قال يا ضطراب لحيته وقرئ مسلم  
 عن أبي سعيد الخدري قال خضنا قايماً رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم في الظهر والعصر فوجدنا قايماً  
 في الآخرين على النصف وقرئ ابن ماجة عنه قال اجتمع ثلاثون من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم  
 فقالوا تعالوا حتى نقيس قراءته في ما تشككهم من الصلوة فما اختلف منهم رجلان فقاسوا في الركعة الأولى من الظهر  
 بقدر ثلاثين آية وفي الأخرى قدر النصف من ذلك وقاسوا ذلك في العصر على قدر النصف من الركعتين الأخرى  
 من الظهر وقرئ البخاري في الجملة إلا البخاري عن النعمان أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم كان يقرأ في العيدين في صلاة الجمعة  
 بسم الله الرحمن الرحيم وبالله التوفيق وصلى الله على محمد وآله وسلم من حديث أبي واقد الليثي أن رسول الله صلى الله عليه  
 وعلى آله وسلم كان يقرأ في الأضحية والفطرية والقرآن المجيد واقتربت الساعة ويهذين الحديثين استدلال البيهقي على الجمهور  
 في الجمعة والعيدين وتعبه الذي يلي في نصب الراية وإن الهمام وغيرهما كان خصوص الرواية بالقراءة لا يستلزم جواز  
 الجهر فقد حكوا قراءة السور في صلاة الظهر والعصر كما هو مروي في سنن النسائي والصحيحين وغيرها فلو استلزم مثل  
 هذه الرواية الجهر لاستلزم الجهر في الظهر والعصر أيضاً وقد يستدل بما أخرجه البيهقي عن علي بن عثمان من السنة الجهر  
 في صلاة العيدين والحج وغير في العيدين إلى الجبابة من السنة لكن راويه عن علي هو الحارث وقد كذب به الشعبي وأبو الحسن  
 وضعفه الدارقطني والنسائي فالحديث معلول به كذا في نصب الراية وقرئ الدارقطني في سننه من حديث قتادة  
 عن أنس أن جبريل أتى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم مكة حين زالت الشمس فأمره أن يؤذن للناس بالصلاة حين  
 فرضت عليهم فقام جبريل أمام رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وقام الناس خلف رسول الله صلى الله عليه  
 على آله وسلم فصل أربع ركعات لا يجهر فيها بالقراءة ثم أمهل حتى دخل وقت العصر فصل بهم أربع ركعات لا يجهر فيها  
 بالقراءة ثم أمهل حتى وجبت الشمس حتى صلى بهم ثلاث ركعات يجهر في الركعتين بالقراءة ثم أمهل حتى ذهب ثلث الليل  
 فصل بهم أربع ركعات يجهر فيها الأوليين ثم أمهل حتى طلعت الفجر فصل بهم ركعتين يجهر فيها بالقراءة قال في نصب الراية  
 قال ابن القطن في كتاب الوهم والإيهام هذا حديث يرويه محمد بن سعيد عن جوير بن حازم عن قتادة عن أنس بن محمد  
 ابن سعيد هذا مجهول والراوى عن محمد بن إدريس بن يونس ولا يعرف له حال انتهى وقرئ أبو داود في مراسيله عن الحسن  
 في صلاة النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم خلف جبريل أنه أسرف في الظهر والعصر والثالثة من المغرب والآخرين من العشاء  
 قال في نصب الراية ذكره عبد الحق في حكمه وقال أن مرسل الحسن أصح انتهى وفي البناية ذكر أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه  
 أن خباب بن الارت كان يجهر بالقراءة في الظهر والعصر وعن محمد بن منزه قال صليت خلف سعيد بن جبير فكان الصنف  
 الأول يفقهون قراءته في الظهر والعصر وكان الأسود وعلمة يجهران في الظهر والعصر لا يسجلان وعن جابر سألت  
 الشعبي والحكم وسألهما والقاسم ومحمد بن عطاء عن رجل يجهر في الظهر والعصر فقالوا ليس عليه سهو وقراءة  
 ان شاء جهر في الظهر والعصر وروى أبو حفص بن شاهين بأسناده عن أبي هريرة مرفوعاً إذا رأيتم من جهر بالقراءة في

## اداء وقضاء لا غير

الظهر والعصر فحجة وروى ابن ابي شيبة في مصنفه عن يحيى بن بشير قالوا يا رسول الله ان ههنا قوما يجهرون بالقراءة في النهار قال اوصوهم بالبحر ان كان يعرفه وكلمة ان للوصل اي وان كان الامام يصلي بعرفة وعن مالك يجهر بعرفات لانه يؤد بجهر عظيم كما في الجمعة انتهى وفيها ايضا الاصل في الاخفاء ان الكفا كفا فوامستعينين للادنى في الظهر والعصر فتراد الجهر فيهما لهذا العذر ثم ثبتت هذه السنة وان زال العذر بركعة المسلمين فان قلت لما اذا جهر في الجمعة والعيد بن قلت لانه عليه الصلوة والسلام ما صلاحها الا بالمدينة انتهى وفي الكافي كان عليه الصلوة والسلام في الابتداء يجهر في الكل ثم تركه في الظهر والعصر لانه قد ادى الكفا انتهى وذكر الامام الرازي في تفسير قوله تعالى ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها وابتغ بين ذلك سبيلا اقوالا منها انه عليه الصلوة والسلام كان يجهر في الكل وكان الكفا يؤدونه ويسبون القرآن ومن انزله فنزلت هذه الآية فمعناها لا تجهر بصلاتك كلها ولا تخافت بكلها وابتغ بين ذلك سبيلا بان تجهر في المغرب والعشاء والفجر الا من من اذ اهم في هذا الوقت لكونهم مشغولين في هذه الاوقات بالاكل والنوم وتخافت في الظهر والعصر مثله في تفسير البيضاوي وغيره ثم هذا كله يثبت به الجهر في الاداء واما الجهر في القضاء فهو ثابت من حديث ليلة التبريس وقضاء الصلوات يوم النخندق وغير ذلك وسبق كل ذلك في موضعه فروع ذكر في السراج الوهاج ان الامام اذا زاد في الجهر على لطافة فقد ساء وفي القنية قهر يصلي العشاء وحده فقرأ الفاتحة او بعضها فجاء رجلان واقتديا به يجهر في ما بقى فاتى فتاوى الكرماني ان قصد الامامة يجهر انتهى وفي الخلاصة عن الاصل رجل يصلي وحده فجاء رجل واقتدى به بعد ما قرأ الفاتحة او بعضها يقرأ الفاتحة ثانيا ويجهر انتهى قال صاحب الجيعن اذا كانت الصلوة جهرية ولم يجهر المصل ووجهه ان الجهر في ما بقى صار واجبا لا اقتداء بالجهر بين الجهر والخفاة في ركعة واحدة شنيع انتهى وقد حكى صاحب جامع الرموز القولين من غير ترجيح وبعضهم رجح رواية الخلاصة لكونها منقولة عن الاصل وفيه مخافة لقوله تكرر الفاتحة في ركعة غير تكرر قال اداء وقضاء حال وتبين المصدر وروى باسم الفاعل ان كان الموصوف هو الامام وبالمفعول ان كان الموصوف هو المصلو كذا قال بعض المحشين قلت يمكن ان يكون منصوبا على المصدرية والفاعل محذوف اي يجهر الامام حال كونه يؤدى اداء ويقضى قضاء كما اختاره الاخفش والمبرد في امثال ذلك ولا يمتنع ان يقال بحذف المضاف اي ذاد له وقضاء كما جازى الرضى في امثاله ولا يمكن ان يكون حالا لغيره تأويله بالمشق فان كون المصدر حال لا ليس بقياسي فلا يقال جاء ضحكا وجاء بكاء وغير ذلك كما هو مسوط في شرح الكافية للرضي ويرد ههنا ان الظاهر ان هذين اللفظين متعلقان بما ذكرهما انه لا قضاء للجمعة والعيد بن ومن ههنا اختار الفاضل لاسفر اعمى وشرح النقاية انهما متعلقان بالثلاثة الاخيرة فقط لكن خدش بعض المحشين بان لفظ الاداء ياتي عن ذلك لكونه موجودا في الجمعة والعيد بن ايضا ثم وجهه باختار الشق الثالث وهو ان الذين القيد بن يتعلقان بالجميع فالاداء يوجد في الجميع والقضاء في بعضها وتجويع القيد بن يختص بهذه الصلوات لا يوجد في غيرها وهو توجيه حسن قال لا غير الظاهر ان معناه لا يجهر في غير ما ذكرنا من الصلوات وهو الذي اختاره الياس زاد في شرح النقاية راجع رد عليه انه ليس صحيحا لوجوب الجهر في التراويح والوتر ايضا وفي الكسوف والاستسقاء عند ما فقد ذكر في القنية بمر فله انه لو ترك الامام الجهر في التراويح والوتر يلزمه سجود السهر واختلافوا في حله على وجوه كلها ضعيفة عندى فمهم من قال ان التراويح والوتر لما كانا من توابع العشاء ويؤدى ان في وقته اغنى عن ذكرهما وذكرها وفيه ما فيه فانه لا يتم على مذهب ابي حنيفة



تكون التور عند واجبا فليس من توابع العشاء وانما يؤدى بعد العشاء للترتيب كما صرح به في الهداية ومعزل النظر عنه  
 هو غير جاز في صلوة الكسوف والاستسقاء ومنهم من اختار انه مبنى على قول الامام وعند الجمهور ليس بواجب في غير ذلك  
 قال في جامع الرموز يجوز نقل الجهر عن غيره هذه الصلوات فيفيد ان يخاف في المظهر للصبر كذا في التراويح والوتر والكسوف  
 الاستسقاء صل ما من القامى الا ان الاصح انه يجهر فيها كما في كثير من المتأولات انتهى فقيه ايضا ما فيه فانه مع كونه مبنيا  
 على خلاف الاصح لا يستغنى في التطوع بالليل اذ اصل بالجماعة لعل سبيل للتداعي فان الجهر فيه واجب على ما هو مصرح  
 في الخزانة وغيرها والظاهر انه بالاتفاق وقسره الفاضل الشافعي في اي الجهر خيرا لا امام ولا يجهر امام في فريضة غير تلك المذاهب  
 واختار البرجندى في شرح النقاية الاحتمال الثاني فقط وكل منها ضعيف اما الاول فلان غير الامام اما منفردا وموت وحكم كل  
 منهما مذکور في المتن صراحة فيكون هذا القول مستدرا كالفائدة تحتها واما الثاني فلانه لا يندفع قصد العبارة عن ذكر  
 ما لا بد من ذكره بل يؤكد واختار القهستاني ان مصناه لا قراءة غير الجهر ولا يقرأ خيرا الجهر وفيه ايضا ومن ظاهر ان هذا  
 المعنى يفهم من قوله يجهر بالاداء وجوب الجهر كما اشار اليه فاي فائدة في ذكر ما لا يجتاز اليه وترك ما يحتاج اليه  
 وبالجمله فكل كلام المصنف لا يخلو عن تحمل احسنه كلام الغزالي في التور يجهر الامام في الفجر واولي العشائين اداء  
 قضاء وجمعة وعيد بن وتراويح وتر بعد الحائض لثمة ايضا لا يخلو عن شيء اما الاول فانه لا يشمل اداء في الليل  
 واما ثانيا فلان تقيد التور بقوله بعد ما تحمل فان الجهر في الوتر واجب اذا ادى بالجماعة سواء كان بعد التراويح  
 او بدونه وسواء كان في رمضان او غيره كما يفهم من كلام الزيلعي في شرح الكنز وصرح به صاحب مجمع المصنف  
 قال والمنفرد الخ اعلم ان المنفرد اي من ليس بموت ولا امام اما ان يكون مصل لفريضة والتطوع فان كان الاول اما  
 ان يكون مصل السرية كالظهر العصر والجهرية فغيرها واما ان يكون مؤديا وقاضيا وعلى الثاني فلما ان  
 يكون في وقت السرية او في وقت الجهرية وان كان الثاني فاما ان يكون ذلك في النهار او في الليل فهذه صور الحكم  
 فيها تختلف فان كان يؤدي الفريضة الجهرية فهو مخير بين الجهر السري باتفاق بين فقهاء شافعي وجوب الجهر خصا  
 الجماعة واد ليست فليس الا ان الافضل هو الجهر ليكون الاداء على هيئة الجماعة ولذا كان اذا واد باذان واقامة  
 افضل لكذا في الهداية وشرحها وان كان يؤدي الفريضة السرية فظاهر الرواية انه ايضا مخير بين الجهر والسري  
 لان وجوب السر من خصائص الجماعة واد ليست فليس وذكرنا في واقعاته رواية عن ابي حنيفة ان المنفرد  
 اذا جهر في ما يخاف يجب عليه سجود السهو وفي نوادر الظهيرية في ابو سليمان ان المنفرد اذا اذن انه امام فجهز  
 يلزمه سجود السهو كذا في البناية وفي الذخيرة اذا جهر في ما يخاف عليه السهو وفي ظاهر الرواية  
 لا سهو عليه انتهى وذكر صاحب العناية والكفاية والنهاية والمعارج والمحيط وغيرها ايضا انه لا سهو  
 عليه في ظاهر الرواية لكن صحح المحققون من المتأخرين كصاحب فتح القدير وشرح الكز وشرح المنية  
 وصاحب الدرر وصاحب المحر وغيرهم وجوب السري حقا وقالوا انه المذهب وان كان يقض الجهرية  
 في وقت الخفاة فصيح صاحب الهداية وجوب السري والله بان الجهر يختص اما بالجماعة او بالو  
 في حق المنفرد على وجه التخيير ولم يوجد احدا منهما وتمت عليه صاحب غاية البيان بقوله

سید ابوبکر محمد بن علی  
میرزا حسن خان قزوینی  
نقشبندیه قادریه  
مستطاب المصطفی  
منشأه من المجلد  
الاصغر



اسماء غيره وادنى المخافة اسماء نفسه هو الصحيح

غيره لا يكون جهرا عند قطعاً ومعنى الجهر ان يسمع الكل عنده ان يكون بحيث يسمع كل واحد من دون تخصيص من هو بقربه وتجاهه ابن عابد بن في مخ المختار على كل الصفت الاول بدليل في القهستاني عن المسعودية ان جهرا لام اسماء الصف الاول وقبيضت واضمح فانه يستلزم انه لو قرأ بحيث يسمع رجال من هو قريب من الامام ومن هو بعيد منه ولو يسمع كل من كان في الصف الاول لا يكون جهرا وهو خلاف المعقول والمنقول وبهذا اظهر ان المراد بالغير في قوله وادنى الجهر اسماء غيره من لا يسمع اسماء نفسه اسماء غيره من لم يكن بقربه وتزايده التفصيل في رسالتى سياحة الفكر في الجهر بالذكاء كقوله جمع اليها قال اسماء غيره في تعبيره باسماء غيره وادنى الجهر اسماء غيره وان لم يسمع اسماء غيره وان لم يسمع اسماء غيره او غير ذلك ولو اعتبر بها علم بيق التعريف جامعاً قال وادنى المخافة الخ أو دخل على تعبيره بالادنى في الموضوعين بأن ليس بصحيح أما في موضع الاول فلان الادنى يقتضى ان يكون له اعل غيره مع ان اعل لا يضاف ذلك الى ان يسمع غيره لا غيراً عما في قوله الثاني فلان ادنى المخافة يقتضى ان يكون لها اعل ولا وجود له ولو اختير ان اقصاص اسماء الغير يرجع حاصلة الى ادنى الجهر الذى عوضه السرف لا يكون اعل المخافة لان اعل الشئ يكون من جنسه لا من جنس ضده ولا يظهر عبارة صاحب الهداية حيث لم يذكر لفظ الادنى في الموضوعين وجاب الفاضل المتفاز عن الاول بان الادنى اسماء غيره في الجملة والاقصى اسماء الكثير عنده انه لا يفرض ان غرضه لو ليس له لا وجود للاقصى في الجهر كما ان غرضه في الابرار الثاني ذلك حتى يدفع ما خرج الفرق بين الاعلى والادنى بل غرضه ان المصنف جعل الادنى اسماء الغير لم يقيد بالقليل فبالاطلاق شامل للاعلى ايضا فلا يصح عليه اطلاق الادنى واختار القهستاني ان المراد بالادنى في الموضوع الثاني نفس المخافة فانه لا تنقسم الى الادنى الاعلى وإنما انحرف لفظ الادنى للاشارة الى ان القول الثاني من ان المخافة تحصيل الحروف غير ساقط عن درجة الاعتبار وكل فيه تأمل فان الاشارة بالادنى الى ما ذكره ليس بواضح بل الواضح الاشارة الى خلافه فانه يعلم منه ان اسماء نفسه ادناه ومن المعلوم انه ليس مرتبة لشئ ادنى من ادناه والادنى بالادنى ادنى فيعلم منه ان تحصيل الحروف من دون اسماء ليس بمخافة ويؤيد به انه قال هو الصحيح هو في الغالب يتم في مقابل لغلط فيفيد ان القول الآخر ساقط عن درجة الاعتبار والاول ان يقال الادنى ههنا ليس بمعنى يقابل الاعلى بل بمعنى انه ليس شئ ادنى منه ومثل هذا شائع في الاستعمال كما عرفوا البعد باقصا لخطوط الوصلة بين الشئين وادناه ما لا يكون اقصر منه قال هو الصحيح اي تفسير المخافة بمأذكر هو الصحيح أما دراية فلان القراءة وان كانت فعل للسان لكن فعله الذي هو كلامه والحروف والحرف كيفية تعرض للصحة للنفس في تحريك الحروف لا صوت ايماء الى الحروف بالخارج لا حروف فلا كلام كذا في فتح القدير وما مر به في رواية البخاري وغيره عن ابي عمر قلت نخباب كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلوة في الظهر والعصر قال نعم قلنا له من اين علمت قال يا اضطرب بحيث فقد استدل اليه بهذا الحديث على ان الاسرار بالقراءة لا يد فيه من اسماء الموءنة فاذ ذلك لا يكون الا بخرابك اللسان بالشفقتين بخلاف ما لو اطبق شفقتيه وحرك لسانه فانه لا تضطرب به بحيث كذا في فتح الباري لكن قال في ارشاد الساري فيه نظراً لا تخفى انتم قلعل وجهه ان تحريك عضلات الخارج مع شفقتيه ايضا يوجد تحريك الحية ويمكن ان يحجب عنه بالفرق بين تحريك الحية واضطربها المشعة كحركة تحريكها والاول عندى ان يستند بما رواه الشيخان وغيرهم في الحلية في ترجمة ابن الحسن على بن بكاء وغيرهم عن عطاء انه سماعاً بهرية يقول في كل صلوة يقرأ فيها اسماء رسول الله





وجهرهما إن أم ولو ترك فاتحة ما لم يعدش لأنه يقرأ الفاتحة في الآخرين  
فلوقضى فيها فاتحة الأولين يلزم تكرار الفاتحة في ركعة واحدة

الفاتحة كالسورة قولان وينبغي ترجيح عدم الوجوب كما هو الأصل فيها انتهى **قال** وجهه أي جهره أي جهره بالفاتحة والسورة في الآخرين إن كان أمًا وهو الصحيح كما في شرح المجامع للصمد الشهيد وغيره وفيه اختلاف قد نقلناه في الباب السابق **قوله** يلزم تكرار الفاتحة حاصل الاستدلال أنه لو قرأ فاتحة الأولين في الآخرين ويقرأ فاتحة ما يلزم تكرار الفاتحة في ركعة واحدة وهو غير مشرع فلا يعد فاتحة الأولين ركعة على فاتحة الآخرين وأوجه عليه بأن المصلح مخير في الآخرين بين الفاتحة والتسبيح والسكوت فليس يجب ولا يسكت لئلا يلزم تكرار الفاتحة والمقصود أنه إن أراد يلزم التكرار باعتبار وجوب الفاتحة في الآخرين فمنع لأنها ليست بواجبة فيها وإن أراد باعتبار جوازها فالحجج لا يقتضي اللزوم وبأن الجهر في الآية أيضًا غير مشرع كما أن تكرار الفاتحة غير مشرع فحين قضاء سورة الأولين وإن لم يلزم تكرار الفاتحة لكنه يلزم الجهر في الأربع على المذهب وإذا غير مشرع وأجاب الفاضل الأسفرائيني عن الأول بأنه يتعد قضاء الفاتحة بدون التكرار لأن الواحد تنصرف إلى الركعة لأنها كلها على أن السكوت والتسبيح فيه بمنزلة الفاتحة تقديرًا وعن الثاني بأن الجهر في تمام الصلوة ورد به الشرع كما في الصبر والوتر بخلاف تكرار الفاتحة **قال** بعض المحققين **قال** بعض الأفاضل في عبارة الشرح نظر لأن المصلح في الآخرين مخير في القراءة فيترك الفاتحة فيهما فلا يلزم التكرار وقال موسى جميل الدين المجدى أقول لأشك في لزوم التكرار لأن قراءة الفاتحة فيها واجبة على رواية البرد <sup>أي الرواية</sup> والمسألة مبنية على هذه الرواية فلو قضي لفاتحة لزم التكرار فليعلم وقال سيد الأساندة أقول وبالله التوفيق لزوم تكرار الفاتحة في هذه الصورة على ما اختار شارح الوقاية بناء على أن الأفضل أن يقرأ في الآخرين لأنه عليه الصلوة والسلام داوم على ذلك كما في الهداية قال التكرار مما يحصل بالنظر إلى الأفضلية فسقط ما قيل من أنه غير في الآخرين فلا يلزم التكرار كذلك ما قيل أن قراءة الفاتحة واجبة على رواية البرد ولأن هذه خلاف ظاهر الرواية وقال الاستاذنا معنى قول شارح لأنه يقرأ الحمد أي يجوز له أن يقرأ فاتحة الكتاب في الآخرين لشرعيتها فيما سواء كانت على وجه التخيير أو الأفضلية أو الوجوب فمن قرأها فيها لوقضى فاتحة الأولين أيضًا يلزم تكرارها في ركعة واحدة ولئن قيل التكرار يندفع بتركه فاتحة الآخرين قلنا يندفع أيضًا بعدم فاتحة الأولين ولئن قيل فاتحة الأولين أقوى لأنها واجبة اتفاقًا قلنا فاتحة الآخرين كذلك لأنها في مقامها انتهى كلامه ملخصاً **ولي** في كل من الاجوبة نظر أما فيما ذكره الأسفرائيني جواباً عن الإيراد الأول فلأن تعدد قضاء الفاتحة بدون التكرار غير مسلم فإن الفرق بين الأداء والقضاء ما لنا يكون بالنية فلو سكت في الآخرين ساعة أو سبحة أو تسبيحاً ولو يسكت وقرأ الفاتحة نأوي أنها قضاء عما ذكر في الأولين فإنه تقع عنه لا يحل من غير لزوم التكرار وما ذكر من أن الواحد تنصرف إلى محله فقلعه أخذه من النهاية فإنه ذكر فيها أنه لو قرأ في الآخرين الفاتحة مرة لا تكون قضاءً لأنها في محلهما وهو أيضاً مخدش فإن كونها في محلهما إنما ترسخ كونها أداءاً ولو لم ينوشها أو نوى كونها أداءاً أو نوى كونها قضاءً فلم يقع قضاء وقد تعقب صاحب النهاية المفتي أبو السعود في بعض محرماته بطلانها قلت لا يخفى أن قراءة الفاتحة في الشفع الثاني ليست بواجبة بل ذلك على وجه الدعام في ظاهر الرواية وإن كانت واجبة على رواية الحسن فعلى هذا إذا قرأ الفاتحة مرة لم تعين انصرافها إلى تلك الركعة وأنت خير بان بناء ظاهر الرواية أي الذي هو عدم إعادة الفاتحة في مسألتنا على رواية الحسن غير حسن انتهى لكن هذا التعقب لا يترتب إلا بانضمام ما أبدعناه ولا فلتا كل من يقول قراءة الفاتحة وإن لم تكن واجبة

### وإذا غير مشروعهم وفرض القراءة آية

في الآخرين لكنها مستحبة فيها قطعاً فهما محل دأبها وهو مرجح كونها أداءً وما ذكر في العلة من أن التسليم والسكوت في حث قراءة الفاتحة فغير محذور لأن غير المشروع على ما نطق به كلامهم إنما هو تكرار الفاتحة حقيقة ولما رافى كلامهم ما يدل على أنه ممنوع ولو تفقد ما تضمنه أي ضرورة داعية إلى جعلهما بمنزلة الفاتحة تفديراً لقان المفهوم من كلامهم أن المصلحة بخير فيما بين هذه الأمور، وليرفعهم من كلامهم أن قراءة الفاتحة أصل وهذا خلفان عنها حتى يكونان بمنزلة ما تفديراً أو أما في ما ذكره جابراً عن الأيراد الثاني فلان الجهر في شرع في تمام الصلوة لكنهم يشرعون في تمام الصلوة الرباعية فلا يجوز تجويز الجهر في الأربعة بناء على شرعيته في تمام الصلوة الثانية والثالثة وأما في ما نقله بعض المحشين عن الجندی فلان بناء على مسألتنا التي هي على ظاهر الرواية على رواية البردوي لا يجدي ولو كان كذلك لزم جواز قضاء الفاتحة على غير رواية البردوي والمنصرح خلافه وأما في ما نقله عن سيد الأساتذة فلان قراءة الفاتحة وإن كانت أفضل في الآخرين لكن ارتكاب الأفضل لا يتعين فلا يصح لزوم التكرار في ما في الباب أنه يؤدي إلى التكرار حين اختيار الأفضل وحصول شيء غير لزمه وأما في ما نقله عن استاذة فلان التكرار إنما يلزم من قراءة فاتحة الأوليين والآخرين كليهما وفاتحة الأوليين واجبة وفاتحة الآخرين وإن كانت في محلها لكن هذه صفة إضافية لها والوجوب للأولى صفة ذاتية فينبغي ترك فاتحة الآخرين وقضاء الأوليين مما لا يخفى والصواب في الجواب عن الأيراد الأول أن يقال لكل من الفاتحتين صفة ليست للأخرى ففاتحة الأوليين واجبة بخلاف الأخرى والأخرى وإن كانت مستحبة لكنها في محلها دون الأولى فإذا ترك فاتحة الأوليين لا يمكن لنا أن نقول بترك فاتحة الآخرين واختيار قضاء الأولى لكون الثانية في محلها مع أنه لو لم يعد الأولى ويسجد للسجدة ينجر النقصان الحاصل بتركها ولو ترك الأخرى لا ينجر ترك الفضل شيء فاختارنا أن لا يترك الأخرى وسجد فلو قرأ الأولى يلزم التكرار بل شهية وعن الأيراد الثاني أن يقال الجهر في تمام الصلوة الرباعية وإن لم يكن مشروعاً مخصوصاً لأنه لما كان مشروعاً في جنسها أمكن القول به وهذا كما قالوا في أن الجنب إذا أدن بعيد وإذا أقام لا بعيد لأن تكرار الإقامة غير مشروع مطلقاً وتكرار الأذان مشروع ولو في بعض الصلوات وهو الجمعة فلان الحكم بالجهر في الأربع لزم منها ضرورة القضاء وكم من شيء لا يثبت بنفسه شيبة للضرورة فإن الضرورات تبيح المحظورات **قوله** وإذا غير مشروع على فيه خدشة وهي أن عدم مشروعية تكرار الفاتحة وإن كان محتملاً عليه عندهم لكن محله ما إذا لم تقم هناك ضرورة مقتضية لذلك وأما عند وجودها فقد جوزوه ألا ترى إلى ما ذكر في الخلاصة وغيره أنه لو جهر في ما يخاف أو خاف في ما يجهر فتذكر في بعض لفاتحة بعيد الفاتحة أن كان في صلوة الجهر لعلها يؤدي إلى الجمع بين الجهر والسري ركعة واحدة وفي الخلاصة أيضاً أجل يصل وحده فجاء رجل واقتدى به بعد ما قرأ الفاتحة كلها وبعضها يقرأها ثانياً ويجهر ومن المعلوم أن في مسائلنا أيضاً وقعت ضرورة داعية إلى التكرار فيكون تجويزه إلا أن يقال ليست الضرورة في مسائلنا كما ضرورة في المسألتين المذكورتين فإن فيها وأمثالهما لو لم يجز التكرار لزم أمران منه وهو الجمع بين الجهر والسري ركعة واحدة مثلاً وهذا ليس كذلك فافهم **قال** وفرض أي قد افترض من القراءة آية أو القراءة افترض قراءة آية وهو يأخذ أصله أو به وجهة أي بالمد والتخفيف في الكلام في وزنه وأصله معروف في علم الصنعة واللغة ومعناه في اللغة العلامة وأما تعريفها شرعاً فهو طائفة من القرآن مترجمة أقلها ستة أحرف كذا نقله صاحب الحلية عن حاشية الكشف لعلاء الدين البهلواني ونقل في التمهيد عن شرح الشاطبية للحمدي ما يرجع إليه وهو أنه قرآن مركب من

حل ولو تعدل ما زاد ومبداء ومقاطع من دبر في سورة والدليل على فرضية هذا القدر قوله تعالى فاقروا ما تيسر من القرآن وقوله عليه الصلوة والسلام ثم اقرأ ما معك من القرآن وغير ذلك كما لم يسطر ذلك في بحث الواجبات إلا أن الاستدلال بالأية إنما يتم إذا حل على معناه الظاهر كما هو الظاهر وأما التفسير في تفسيره وغيره من أن معناه فصلوا ما تيسر عليكم من صلوة الليل صبر عن الصلوة بالقرآن فلا يستقيم وفي عناية القاضي قد نفل الأمام الجصاص في كتاب أحكام القرآن أن مذهب ابن عباس أنه يجزئ في الصلوة قراءة شيء ما من القرآن ولا يتعين لفاتحة وبه فسر قوله تعالى فاقروا ما تيسر من القرآن فإن اردت تفصيله فراجعته فثبتت عن بعض الصحابة ومجتهدى السلف أن الفاتحة غير واجبة في الصلوة مطلقاً وأن المراد بمحدث الصلوة ألا بقاتحة الكتاب نفى الكمال في الصحة انتهى مخصصاً ثم كون فرض القراءة أية إنما هو عند أبي حنيفة وقال ثلاث آيات قصار وأية طويلة لأنه لا يسمى قرأ ما عداها وبه فاشبهه ما دون الآية وله قوله تعالى فاقروا ما تيسر من القرآن من غير فصل إلا أن ما دون الآية خارج والآية ليست في معناه لأن الآية قرآن حقيقة وحكمها ما حقيقة فظاهراً وما حكمها فأنها تحرم على الجنب والحائض من غيرها بخلاف ما دون الآية على ذكره الطحاوي وهذا الخلاف راجع إلى الأصل وهو أن الحقيقة المستعملة عند أول من المجاز المتعارف وعندهما المجاز المتعارف أول ولو كانت الآية كلمة مثل مد هاتمان أو حرفاً واحداً مثل ق ون المختلف فيها وقال المرغيناني الأصح أنه لا يجزئ لأنه يستلزم عداد الألفاء ولو قرأ نصف أية طويلة مثل آية الكرسي في ركعة ونصفها في أخرى قال بعضهم لا يجزئ وعلمتهم على الجواز لأن بعض هذه الآية تريد على ثلاث آيات قصار وتعد لها ولو قرأ كلمة واحدة مد را حتى يبلغ قد راية لا يجزئ وقال القدروري أن الصحيح من مذهب أبي حنيفة أن ما يتناوله اسم القراءة يجزئ وهو قول ابن عباس فليس شيء من القرآن بقليل وهو أقرب إلى القواعد الشرعية كذا في التبيين وذكرنا لفاضل عبد النبي في رسالته أن كلمة مد هاتمان اختلفت المشايخ الحنفية في جواز الصلوة بقراءتها فقط فقلل الكفاية لو كانت الآية كلمتين يجوز على قول أبي حنيفة بخلاف بين المشايخ وإن كانت كلمة واحدة نحو مد هاتمان أو حرفاً واحداً نحو ق اختلفت المشايخ فيه وفي القنية الأصح عدم الجواز نقله أبو المكارم في شرحه لمختصر الوقاية وفي السغنا في جازت الصلوة ويكره انتهى كلامه وفي البحر اطلق الآية فشمّل الطويلة والقصيرة والكلمة الواحدة وما كان مسامحاً حرفاً لقوله تعالى ثم ينظر ومد هاتمان ووص ق ن ولا خلاف في الأول وأما في الثاني والثالث فاختلعت المشايخ فيه والصحيح أنه لا يجزئ لأنه يسمى عداد الألفاء كما ذكره الشارحون وهو مسلم في ص ونج لان نحو صا ليس بأية لعدم صدق تعريفها عليه وأما نحو مد هاتمان فذكر لا يسمى بكلمة صاحب البدائع أنه يجوز على قوله من غير ذكر خلاف وما وقع في عبارة المشايخ من أن ص ونحوه حرف فقال في فتح القدير بأنه غلط فأنها كلمة مسامحة حروف وليس المقصود وإنما المقصود ص ق ن انتهى ذكر في المنية وشرحها أن في تقدير القراءة عن أبي حنيفة تلك روايات **أحد** بها وفي الشهورة عنه أن الفرض قراءة أية واحدة ولو قصيرة نحو قوله تعالى ثم ينظر وفي رواية عنه أنه ما يطلق عليه اسم القراءة ولم يشبهه خطاب أحد وعلى هذا لا يجزئ نحو ثم ينظر وفي رواية عنه وهو قولها أنه ثلاث آيات قصار وأية طويلة وحرم **الهدى** الجواز قراءة ما دون الآية أيضاً عند أخذنا من إطلاق قوله تعالى فاقروا ما تيسر من القرآن وفي الأسرار ما قاله احتياط فإن قوله تعالى لم يولد ونظر لا يتعارف قرأنا وهو قرآن حقيقة فمن حيث الحقيقة حرم على الحائض والجنب قراءته ومن حيث يعرف لم يجز الصلوة به احتياطاً انتهى قال صاحب الغنية مثله بالبريد إنما يتأتى على قول من قال أن سورة الاخلاص خمس آيات وإن لم يولد أية وهم المكيون والشاميون وأما على قول من قال أنها أربع فلا انتهى في المنية وشرحها الغنية أيضاً

## والمكتفى به كمن شئ لترك الواجب

الذي لا يحسن ان يقرأ الآية واحدة لا يلزمه التكرار عند، وعند ما يلزمه التكرار ثلاث مرات وأما القادر على قراءة آية  
لو كرر نصف آية مرتين أو كثر كلمة مرارا حتى يبلغ قدر آية لا يخفى عنده، وكذلك القادر على ثلاث آيات لو كرر آية ثلاث مرات لا يخفى  
عندهما كان التكرار يؤدي معنى المجموع من القرآنية تنبيها قال في جامع المصنفات عن فتاوى الحجة أعلام حفظ القرآن  
قد رما تجني به الصلوة فرض عين على المسلمين وحفظ جميع القرآن فرض على سبيل الكفاية حتى لو حفظ واحد من المسلمين  
ما بين المشرق والمغرب خرج الكل عن المعصية وحفظ فاتحة الكتاب وسورة واجب على كل مسلم واتقى وجهه ما تقرر في  
الاصول من ان ما لا يحصل الفرض الا به فرض وما لا يحصل الواجب الا به واجب وتنبغي ان يزاد عليه ان حفظها بها  
تتأدى به السنة سنة عين وحفظ قدر ما يتأدى به المستحب مستحب فصح قال والمكتفى بها التحريم ان المكتفى بالآية في الصلوة  
وان خرج عن عهدة الفرض لكنه مسمى لترك الواجب وضرة وهذا اذا كان عمدا وما اذا كان سهوا فلا إساءة كما هو الواقع  
في ترك الواجبات بل لو ترك الفرض ايضا سهوا لا يكون مسئلا لحديث رفع الخطأ والنسيان عن الامة **قول** لترك الواجب  
**اقول** في القصر على ذكر الواجب قصور فان من أكثر على مقدار الآية كما يكون مسئلا بترك الواجب كذلك يكون مسئلا  
بترك السنة نعم لا إساءة التي تحصل بترك السنة ادون من إساءة ترك السنة ولا بد منها ان تفصل حال الإساءات التي  
تصل بالترك فانه قد اختلفت فيها اقلامهم فزلت فيها اقلامهم **فبقول** قال الفتاوى في اوائل المتنوع عند بحث  
تعريف الفقه ان ما ياتي به المكلف ان تساوى فعله وتركه فمباكر والا فأكبر ففعله اولى من تركه فمع المنع عن الترك  
واجب ويدونه مندوب وان كان تركه اولى فمع المنع عن الفعل بدليل قطعي حرام ويدل عليه كراهة التحريم ويدون  
المنع عن الفعل مكروه كراهة تنزيه هذا على رأي مجمع وأما على رأيهم فما يكون تركه اولى من فعله فمع المنع عن الفعل  
ويدونه مكروه كراهة التنزيه ان كان الى محل اقرب بمعنى انه لا يعاقب فاعله لكن يثاب تأكله في ثواب وكراهة التحريم ان  
كان الى المحرم اقرب بمعنى ان فاعله يستحق محذورا دون العقوبة بالنسبة كحرم الشفاعة ثم المراد بالواجب ما يشمل الفرض  
ايضا لان استعماله شائع عندهم بهذا المعنى والمراد بالمندوب ما يشمل السنة والنفل انتهى لمخصا وهو دال صريحا على امر  
**منها** ترك الواجب ترك الفرض متساويان في المنع فكما ان العمل بالفرض ضروري وتركه حرام كذلك العمل بالواجب مندوب  
وتركه حرام ولذا قالوا الواجب والفرض متساويان في حق العمل وإنما الفرق بينهما على حسب العلم فالعلم بالفرض قطعي  
يكون منكروه كافرا والعلم بالواجب ظني يوجب انكاره الفسق فقط **ومنها** ان ترك السنة ليس ممنوعا لترك الواجب فانه  
جعل السنة دأخلا للمندوب وعرفه بأنه لا منعه في تركه وجعل الواجب مما منعه عن تركه ولا تظن انه يلزم منه ان لا يكون  
تارك السنة ممنوعا مطلقا فان المراد بالمنع المتيقن في ترك الواجب والمنفي في ترك المندوب هو الترتك على وجه يوجب  
العقاب بالنسبة كما نص عليه اللبيب والجلبي وغيرهما من المحشين **ومنها** ان المكروه التنزيهي على رأي محمد لا يعاقب  
فاعله كما يعاقب فاعل التحريم **ومنها** ان المحرم والمكروه التحريمي على رأيهم متساويان في حرمة فعلهما وجوب العقاب  
وانما الفرق بينهما بان المنع في الاول بالقطعي والثاني بالظني فلا يظهر الا في حق العاقدون العمل وعلى هذا يحمل ما نقل عن  
محمد من ان كل مكروه حرام وأما على رأيهم فالمكروه التحريمي ادون من المحرم في حق العمل ايضا حتى يستوجب فاعل المحرم العقاب  
بالنسبة فاعل التحريم عقوبة دونه كحرمان الشفاعة ونحو **ومنها** ان تارك المكروه التنزيهي على رأيهم يثاب ادنى ثواب ولو لم يكن



على رأيه لكونه معلوماً منه بالطريق الأول وقال أيضاً في بحث الأحكام من التلويح الفرض لا يتم عملاً أي يلزم اعتقاد حقيقته والعمل  
 بموجبه لثبوته بدليل قطعي حتى لو أنكره قولاً واعتقاداً يكون كافراً والواجب لا يلزم اعتقاد حقيقته لثبوته بالدلائل الظنية  
 ومبنى الاعتقاد على اليقين لكن يلزم العمل بموجبه للدلائل الدالة على وجوب اتباع الظن فمجاهاً لا يكفر بترك العمل به  
 إن كان مؤمراً لا يفسق ولا يضل لأن التأويل في مظان من سيرة السلف والأقوال كان مستخفاً يضل لأن خبر الواحد  
 والقبيل سبباً وإن لم يكن مؤمراً ولا مستخفاً يفسق بخروجه عن الطاعة بترك الواجب انتهى وقال أيضاً هناك ترك الواجب  
 حرام يستحق به العقوبة بالنظر ترك السنة المؤكدة قريب من المحرم يستحق حرمان الشفاعة لقوله عليه الصلوة والسلام  
 من ترك سنتي لم ينزل شفاعتي انتهى وهذا أصح في أن ترك الفرض ترك الواجب متساويان في الحرمة كما ذكرنا وصريح في أن  
 ترك السنة المؤكدة مكروه تحريمياً على رأيهم لأنه جعل تركها موجباً لحرمان الشفاعة وقد جعله سابقاً من موجباً للمكروه  
 التحريمي على رأيهم فدل ذلك على أن ترك السنة المؤكدة من أفراد المكروه التحريمي وذكر البردوي في أصوله والنسفي في  
 المنار والحسام في منتخبه أن ترك الواجب يفسق إن استخف بأخبار الأحاديث وإن تركه متأولاً لا يفسق ويفهم منه  
 حيث قيد والتفسيق بالاستخفاف أنه لو لم يستخف بل تركه على سبيل التكاسل لا يكون فاسقاً لكنه ليس بصحيح قال  
 ابن ملك في شرح المنار لم يذكر المصنف حكماً إذا ترك الواجب بالاستخفاف والتأويل وذكر في الكشف أن الصحيح  
 أنه يفسق لأن الدلائل القطعية دلت على وجوب العمل بخبر الواحد انتهى وقال البخاري في التحقيق شرح المنتخب إذا ترك العمل  
 بالواجب فهو على ثلاثة أوجه إما أن يترك مستخفاً بأخبار الأحاديث لا يرى العمل بها واجباً وإما أن يترك متأولاً وإما أن  
 يترك غير مستخف ولا متأول فقل القسم الأول يجب تفضيله وإن لم يكفر لأنه راد لخبر الواحد وفي القسم الثاني لا يجب التفضيل  
 ولا التفسيق لأن التأويل سيرة السلف والخلف في النصوص وفي القسم الأخير يفسق ولا يضل لأن العمل به لما وجب كان  
 الأداء طاعة والترك من غير تأويل معصية وفسقاً هذا هو المذكور في عامة الكتب ويدل عليه كلام شمس الأئمة السرخسي  
 وهو الصحيح ما ذكره المصنف يشير إلى أن تركه لا يوجب التفضيل ويوجب التفسيق بشرط أن يكون مستخفاً ولا يوجب إذا كان  
 متأولاً وعبارة التقوم تدل على أنه لا يضل فيه أصلاً ولا يفسق إلا في القسم الأول ولكن الصحيح هو ما ذكرناه أولاً لأن وجوب العمل  
 الواحد ثبت بالدلائل القطعية فتأركه بدون الاستخفاف والتأويل يكون فاسقاً انتهى فلعلمك تقطعت من ههنا أن ترك  
 الواجب كبير لأنه حرام وكل حرام فهو كبير وكذا ترك السنة المؤكدة فإنه مكروه تحريمياً والمكروه تحريمياً أيضاً من الكبائر فكيف لا  
 فإنه قريب من المحرم وورود عليه الوعيد الشديد فإن قلت قد ذكر صاحب التلويح أن ترك المكروه تحريمياً يستحق  
 محذوراً من محذور المحرم كحرمان الشفاعة ونحوه واعتز عليه جماعة من محشي والمولى النجاشي في حواشي شرح العقائد  
 بأنه قد ورد في الحديث شفاعتي لأهل الكتاب مني فاذ كان الكيفية لا توجب حرمان الشفاعة فما ظنك بما دونه فكيف يكون  
 ارتكاب المكروه موجباً له ثم أجاب عنه بأن المرد حرمان الشفاعة لرفع الدرجات وفي بعض مواقف الحشر فتقرر ألا يرد والجواب  
 بهذا النمط على أن المكروه التحريمي ليس بكبير كما يدل عليه قولهم فما ظنك بما هو دونه قلت الحق أن هذا من اختلافات المحشر  
 فلا يلتفت إليه وأما عبارة التلويح فلا دلالة لها عليه لأن كون محذور محذوراً لا يوجب أن يكون صغيراً فالأكل  
 في نفسها مختلفة بعضها أكبر لكياً وبعضها أدنى فغاية ما يلزم منه كون المكروه أدنى محذوراً من محذور الكبير التي هي فوقها  
 وهو لا يستلزم كونه صغيراً فهو كبيرة إلا أنه دون كبيرة المحرم كما لا يخفى وذكر الحصكفي في الدر المختار أن ترك واجباً من

## هموسنتها عجلة الفاتحة

واجبا على الصلوة ولم يعد لها مكان فاسقا انما انتهى قال في المختار صرح العلامة ابن نجيم في رسالته المرفقة في بيان المعاص بان كل ذكر في حقها من الصغائر وصرح ايضا بانها شرط الاسقاط العدلية بالصغيرة الادمان عليها ولا يشترط طوعه في فعل ما يخلف بالبرقة وان كان مباحا واية ظهور ان كل اشارة من المفسرين على خلاف المعتمد انتهى لمصنفا ولا يخفى عليك ما فيه فان ترك الواجب جرم بوجه التفسير قطعاً وليس بمكروه نحو ما لو سلمنا انه مكروه نحو ما فكونه صغيرة من بشرط الادمان عليها بمنوع والحب من الفقهاء المتأخرين كصاحب الدر المختار وصاحب البحر والنهر وغيرهم يجعلون في كثير من المواضع ترك الواجب مكروها نحو ما ترك السنة المؤكدة مكروها انتهى وقد نبهت عليه في بعض المقدم فتنبه واحفظ هذا التحقيق فانه من خصائص هذا التعليق قال وسنتها أي القدر السنون من القراءة وقسمها القهستان بقولها أي الثابتة بالسنة **ولي** فيه تأمل فان الثابت بالسنة قد يكون نفلا وقد يكون مستحبا وقد يكون غير ذلك فالتمسبيل عم من المفسر وفي طلاق المصنف اشارة الى ان ما ذكره من السنة لا يخص بمصلح دون مصل ولا بصلوة دون صلوة بل يعمل الكل ما ما كان او منفر اداء كانت الصلوة او قضاء وقد نقل صاحب الفقيه عن محمد الائمة النرجاني سئلت عن سنة القراءة في حق المنفرد بجال كان او امرأة فقدلت لم يبلغنا فيه تقدرا لكن يجب ان يكون المستحب في حقها ما كان الطول ولقد قال محمد طول القنوت صاحب اليمين كثره الركوع والسجدة ثم ظفرت بما روي عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم انه قال اذا كان احدا كراما ما فليخفف فانه يقوم وراءه الضعيف والكبير وذو الحاجة واذا صلى نفسه فليطول ما شاء فحدث الله عليه انتهى ثم قال صاحب الفقيه قد وخر فيه تقديم لانه ذكر الحسن في المخرج عن ابي حنيفة قراءة الامام المفروضة والمسبوبة قال ابو حنيفة روي الذي يصل وحده بمنزلة في جميع ما وصفت في القراءة سوى الجهل هذا نص على ان القراءة المسبوبة يستوي فيها الامام والمنفرد والتاسعة غافلون انتهى كلامه **قال** عجلة قال البرجندى هو مصدر من باب علم وهو بمعنى المصنف حال من المسافر او مفعول مطلق من السفر أي سفر عجلة انتهى **اقول** جملة مفعولا مطلقا من السفر عجيب فان المفعول المطلق انما يكون للمفعول المصدا وقد ذكرنا احتمالات مثل هذه العبارة في شرح قوله اداء وقضاء فلتجربها وقال القهستاني هو مفتحتين مجاز مرسل لعلامة الملازمة ومصدر حين أي وقت السرعة والاضطرار من الخوف وغيره فيكون مصدا لا حينيا وقيل حال وقيل ان المصدا لا يقع حالا بل اسم انتهى **اقول** في تفسير العجلة بالسرعة والاضطرار هل فان الاضطراب من العجلة لانه قد يكون الخوف في حالة القلدا ايضا والعجلة قد تكون مع الاضطراب من الخوف وقد تكون بدونه فبينما العموم والخصوص من وجه ولذا اورد على المصنف ومن ذكر مثل ما ذكره انه جعل الامنة مقابل العجلة مع ان العجلة مقابل له عدم العجلة سواء كان مع امنة او غيرها ومقابل الامنة انما هو الاضطراب ووجه البرجندى بانه انما فعل كذلك لئلا ان العجل في السفر يكون غالباً من الخوف وعدم العمل في استظهر الفاضل الاسفرائيني ما في المحيط فانه جعل العجلة في مقابل ليس فيه تعجيل والامنة في مقابلة ما فيه خوف من اللص والعدو وعندى ان هذا كله تكلف بارد والحق ان يقال لما كان حكم العجلة والاضطرار واحدا وكذا حكم الامنة وعدم العجلة واحدا ترك المصنف واحدا من كل منهما وذكر احدا من كل منهما ليقاس المتروك على المذكور **قال** الفاتحة هكذا وقع في الكثير وغيره قال في التمهيد لو قال المصنف بعد الفاتحة أي سورة شاء لكان اول اذكاره بظاهرة يوهو ان قراءة الفاتحة سنة وليس كذلك انتهى وزاد صاحب الدر المختار لفظ وجوب بعد لفظ الفاتحة قال في المختار اشارة الى دفع ما ورد في المهملان المعنى ان سنة القراءة في السفر أي سورة شاء مضمومة الى الفاتحة الواجبة فالمقصود بيان التحذير في سورة بعد الفاتحة ولا وخر ان السورة

## وأي سورة شاء

واجبة أيضاً انتهى **قلت** زيادة وجوبها لا يفيد في دفعها براد صاحب المنهر بل يؤكد ويشعر بأن عبارة المتن موهمة لخلاف المقصود وما ذكره من معنى العبارة لا يستفاد من العبارة بوجه من الوجوه كما لا يخفى **قال** وأي سورة شاء أي وإن كان من السور القصص من غير تعيين بطول المفصل وأواسطه أو قصاره واستدل على سنية التخيير بالمنقول والمعقول أمّا المنقول فمأخوذ عن سويد أنه قال خرجنا حجاجاً مع عمر فنصلى بنا الفجر بالركعتين ولا يأت قرش وعن ابن ميمون قال صلى بنا عمر الفجر في السفر فقل قل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد وعن الأعمش عن إبراهيم قال كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقرئون في السفر بالسور القصص وعن أبي وائل قال صلى بنا ابن مسعود في السفر الفجر بأخري بن إسرائيل روى ذلك عنه ابن أبي شيبه كما ذكر في البداية والمشهور في الاستدلال ما روى أبو داود في سننه عن عقبة بن عامر قال كنت أقوم برسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فقلت في السفر فقال لي يا عقبة ألا أعلمك خير سورتين قرأتاً فعملن قل أعوذ برب الفلق وقل أعوذ برب الناس فلما نزل الصلوة الصبح صلى بهما صلوة الصبح للناس فلما فرغ من الصلوة التفت إلي وقال يا عقبة كيف رأيت ورواه النسائي أيضاً في باب الاستعاذة **قال** القارئ في شرح المحسن المحسن فيه دليل واضح على كونهما من القرآن وقد اجتمعت الأمة على هذا وما نسب إلى ابن مسعود لا يصح عنه بل تواتر عنه أنهما من القرآن انتهى قرئى أبو داود عنه أيضاً قال بينا أنا أسير مع رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم بين النخفة والأبواء إذ غشيتنا ريح وظلمة شديدة فجعل رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يتعوذ بأعوذ برب الفلق وأعوذ برب الناس ويقول يا عقبة تعوذ بها فما تعوذ متعوذاً مثلها قال وسمعت يومئذ في الصلوة وفي نصب الراية في سند القاسم وهو أبو عبد الرحمن القاسم بن عبد الرحمن القرشي الرملي وثقه ابن معين وغيره وكلم فيه غير واحد منه المندري ورواه ابن حبان في صحيحه في النوع الرابع والثلاثين من القسم الخامس من حديث معاوية بن صالح عن عبد الرحمن بن جبير بن نفيع عن أبيه عن عقبة بن النضر عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أنه قرأ في صلوة الصبح ورواه الحاكم في المستدرج كذلك ولفظه سألت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم عن المعوذتين من القرآن هما فأمنا في صلوة الفجر **قال** حديث صحيح على شرط الشيخين ولو تخبرنا به ورواه أحمد في مسنده وابن أبي شيبه في مصنفه والطبراني في معجمه انتهى **قلت** في هذا الاستدلال نظر وهو أن الذي يعلم من جملة طرق هذا الحديث أن قراءة النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم المعوذتين في صلوة الفجر كانت لا تثبت لهما من القرآن وأظهره رفعة أمرهما وعظمة قدرهما وليس فيها ما يدل على أنه كان هذا في سفر الحجلة حتى يدل به على سنية قراءة أي سورة شاء في السفر حجلة ولو سلمنا أنه كان في سفر الحجلة فلا يثبت منه إلا جواز قراءة السور الصغار عند الضرورة ولا يدل على سنية التخيير كما لا يخفى ولعل صاحب الهداية لم يذكر السنية بل قال وفي السفر يقرأ بفاتحة الكتاب وأي سورة شاء لهذا وأما المعقول فمراد بالسفر أثر في إسقاط شرط الصلوة فلا يؤول في تخفيف القراءة أولى كما ذكر في الهداية وأعرض عليه بأن السفر أثر في إسقاط الصلوة على مذهبي بل صلوة السفر من الأصل وجبت ركعتين كحديث عائشة أن الصلوة فرضت ركعتين فأقرت في السفر وزيدت في الحضر ورواه مسلم وأجاب عنه في البداية بأن زيادته في الحضر لم يقبل وتكرره على ركعتين في السفر لأجل التخفيف وإن كان في الأصل شرع كذلك فكان السفر هو الذي أثر في إسقاط واجب التخفيف وأعلم أنه قال محمداً في الجامع الصغير يقرأ في السفر بفاتحة الكتاب وأي سورة شاء انتهى ولم يقيد به بالحجلة فأفاد إطلاقه جريان هذا الحكم سواء كان في حالة الحجلة أو غيرها واختار الأطلاق صاحب التلخيص

## وامنة نحو البروج وانشتقت

لكن قيد شارح الجامع بحالة الضرورة ومنهم الصمد الشهيد حيث قال وهذا في حالة الضرورة وأما في حالة الاختيار فهو ان يكون المأمين في السفر فيقرأ في صلوة الفجر نحو سورة البروج وانشتقت وفي الظهر مثل ذلك وفي العصر العشاء دون ذلك وفي المغرب بالقصار جداً انتهى فجمع صاحب الهداية حيث قال وهذا اذا كان على عجلة من السير ان كان على مئة وقرار يقرأ في الفجر نحو سورة البروج وانشتقت لانه يمكنه مراعاة السنة مع التخفيف انتهى فترجم المصنف كما ترى وقد مره صاحب البحر تبعا لصاحب الحلية بقوله ما في الهداية ليس له اصل يعتمد عليه من جهة الرواية ومن جهة الدراية أما الاول فما علمته من اطلاق الجامع الصغير وعليه صاحب المتون وأما الثاني فلان المسافر اذا كان على من وقار صار كالمتقيم فكان ينبغي ان يراعى السنة والسفر وان كان مؤثرا في التخفيف لكن التخييد بقدر سورة البروج في الفجر والظهر لا بد له من دليل انتهى واجاب عنه صاحب البحر وتوضيح السنة للقيم وقراءة الفجر ان تكون من طوال المفصل وان لا ينقص مقدار الآيات المقررة من حيث العدد عن اربعين آية في كعتي الفجر لكن السفر تأثير في التخفيف مطلقا وكذا يجوز له الفطروان كان في السنة فناسب ان يقرأ نحو سورة البروج وانشتقت ما هو من طوال المفصل وان لم يبلغ المقدار الخاص وهذا معنى قول صاحب الهداية لا يمكن مراعاة السنة مع التخفيف اى التخفيف بعدم اعتبار العدد الخاص آخر ان ما في الهداية قد افترق عليه شارحها والزيلعي وغيره وذلك دليل على تقييد اطلاق المتون والجامع انتهى وحمل الحلبى في الغنية التخفيف بحمل الاوسط في الحضر طويلا في السفر حيث قال وحالة الاختيار من الامن وعدم العجلة يقرأ في صلوة الفجر جمع الفاتحة سورة البروج او مثلها او قريبا منها في المقدار المجمع بين مراعاة سنة القراءة وبين التخفيف لان السفر منظمة المشقة فلا بد ان تكون قراءته اخف مما يقرأ في الحضر فيكون الاوسط في الحضر طويلا في السفر يقرأ في الظهر كذلك ويقرأ في العصر العشاء دون ذلك نحو سورة الطارق والشمس وفي المغرب يقرأ بالقصار جدا كما لعصر الكون لانه لما قرأ في محل الطول الاوسط فلا بد ان يكون ما محله الاوسط دون ذلك ثم ما محله القصير وهو انتهى قل فيه بحث أما أولا فلان محل الاوسط في الحضر طويلا في سفر الامنة ما لا دليل عليه والمقادير انما تثبت بالدليل **وأما** ثانيا فلانه مخالف لما في شرح الجامع الصغير من تجزئ انشتقت في الفجر معرته من طوال المفصل **وأما** ثالثا فلانه ما جعل الاوسط ههنا اطول ينبغي ان يجعل الاقصى في محل الاوسط اوسط فيقرأ في العصر القصار من المفصل ولم يقل به احد ولا هو ايضا فافهم **قال** وامنة معطوف على عجلة والكلام ونصبه كالكلام ونصبه وهو فتح المرقم والميم مصداقاً لمثل من امانا واما امانة وامنة وامنة وقوله تعالى امانة فاسألك في جواهر القرآن **قال** نحو البروج أى مثل سورة السماء ذات البروج وسورة اذا السماء انشتقت قال البرجندى ظاهر العبارة يوهمان المسافر حال الامن يقرأ نحو البروج في جميع الصلوات بلا تفاوت وفيه بعد ولذا قال في الهداية يقرأ في الفجر نحو سورة البروج وانشتقت **وأما** اقتصر على ذكر الفجر لانه يعلم ما سياتى بسنية قراءته في الفجر في الحضر والقراءة في باقي الصلوات فاذا عرف مقدار القراءة في الفجر يعرف مقدارها في البواقي بالقياس على الحضر وقد صرح به في الكافي انتهى وقال صاحب المجموع في شرحه فيقرأ بأوساط المفصل رعاية للسنة مع التخفيف انتهى وعليه مشى الشرنبلالي وهو وان كان موافقا لما ذكر شارح المنية لكنه مخالف لما مشى عليه شارح الجامع وشارح الهداية وغيرهم من المحققين ولعمل من سن اوساط المفصل في الفجر وغيره في السفر اخذوا من ذكرهم والسماء ذات البروج لكونه من اوساط المفصل ولم يلتفت الى ما ضم معه من اذا السماء انشتقت وهو من طوال المفصل وستطلع على تفصيل ذلك



وفي المحضر استحسنوا طول الفصل في الفجر

قال في المحضر انما انما الجهر متعلق بالفعل المؤخر والحجة معطوفة على الجملة السابقة ويلزم عليه عطف الفعلية على الاسمية وهو غير مستحسن ولذا اختار القهستاني ان في المحضر معطوف على في السفر والطول خير للسنة قييد سنية القراءة والفعلية معترضة او حالية للتأكيد فان في هذا المقام اختلاف المراتب قال استحسنوا ظاهراً مشعر بان التقدير بما ذكره مستحب وانه من استحسان المشايخ وهو ان كان موافقاً في الخبرانة حيث ذكر التقدير فيها بلفظ الاستحباب لكنه مخالفت لما في الذخيرة والمحيط والتحليصة وغيرها من انه سنة وقال في جامع الرموز المعنى عمل مشايخنا بالاستحسان وهو اربعة منها الاستحسان بالاثرو وهو المراد والاثري حديث عملاً به كتب الى ابى موسى الاشعري كما صرح به في المبسوط وغيره فمن فهم منه انه خلاف السنة فلعله لغفلة عما في الاصول انتهى وهو توجيه حسن قال طول الفصل الطول بكسر الطاء جمع طويل ككراهم كرم كذا في الصحاح وقد قسموا القرآن الى اقسام اربعة السبع الطول اولها البقرة واخرها براءة قاله جماعة وانخرج الحاكم والنسائي وغيرهما عن ابن عباس انه قال السبع الطول البقرة وال عمران والنساء والمائدة والانعام والاعراف قال الراوي وذكر السابعة فنسبتها وفي رواية صحيحة عند ابن ابي حاتم وغيره عن مجاهد وسعيد بن جبير انها يونس وفي رواية عند الحاكم انها الكهف وثانيها النور وهي التي تلي الاولى تسمى بذلك لان كل سورة منها تزيد على مائة آية او تفترق بها وثالثها المائدة وهي التي تلي الثانية وتسمى بها لانها تنقسم الى اقسام في بعضها بالعبارة المحذورة رابعها المفضل وهي التي تلي الثالثة تسمى بذلك لكثرة الفصول بين السور بالبسطة وقيل لقلة المنسوخ منه ولان اسمي بالتحكم كما روى البخاري عن سعيد بن جبير ان الذي تدعونه المفضل هو الحاكم واقفوا على ان اخر سورة الناس واختلفوا في اوله على اثني عشر قولاً واحداً قالوا رواه احمد وابوداود عن اوس بن ابي اوس حذيفة الشافعي سألنا اصحاب رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم كيف تحرمون القرآن قالوا نحزبه ثلث سور وخمس سور وسبع سور وتسع سور واحد عشر وثلاث عشرة وخرب المفضل من ق حتى نختار الثاني الحجرات صححه النووي في الثالث القتال عزاه الماوردي للكرز بن الربيع الجاثية حكاها القاضي عياض الخامس الصافات السادس الصف السابع تبارك حكاها ابن ابي الصديق العيني في كتبه على التنبيه الثامن الفتح حكاها الكمال الديلمي في شرح التنبيه التاسع الرحمن حكاها ابن السيد في ماله على الموطأ العاشر الانسان الحادي عشر سج حكاها ابن الفريكار عن المزني في الثاني عشر الضحى حكاها الخطابي وقال للراغب في مفراته الفصل من القرآن السبع الاخيرة كذا ذكره السيوطي في الاتقان وقال ايضا الفصل طول واساط وقصار قال ابن معن فطواله الى عمر واساطه الى الضحى ومنها الى الاخر قصار وهذا اقرب ما قيل فيه انتهى فذكر المثل في حواشي البحر الرائق ابن ابي شريف نظراً لاقوال في الفصل بقوله مفضل قرآن باوله اتي خلا فصافات وقاف وسبع وجاثية ملك وصف قتالها وفيه خمسين حجة اتواذ المصحح قال في الفجر كما روى البخاري عن ابى بزة الاسلمي قال كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يصل الصبح فينصرف الرجل فيعرف جليسه وكان يقرأ في الركعتين او في احديهما ما بين الستين الى المائة قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري هذه الزيادة تفرد بها شعبة عن ابى الهيثم والشافعي منه وقد تقدم عن رواية الطبراني تقديمها كحافة وفي رواية لمسلم بالصافات وفي اخرى عند الحاكم الواقعة انتهى فذكر البخاري عن امرسلة قالت طفت وراء الناس والنبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم يصل ويقرأ بالطور وهو ان لم يكن فيه بيان ان الصلوة كانت صلوة الصبح لكن يظهر ذلك من رواية اخرى عند البخاري في كتاب الحج عنها قال شكوت





## وقصارك في المغرب

في ليلة القدر قال في فتح الباري وإنما قرأ في العشاء بقصار الفصل لكونه مسأواً والسفر يطلب فيه التخفيف وحديث ابن هزيمة في قراءة إذا السماء انشقت محمول على الحضر فلذلك قرأ فيها بأواسط الفصل انتهى وهذا مبنى على أن سورة التين من القصار وإذا السماء انشقت من الأواسط وفيه خلاف لما حكاه السيوطي والسرفي تقديرا العشاء والعصر بأواسط دون المغرب إن مبنى المغرب على المجلة والتخفيف فيقرأ بالقصار بخلاف العشاء والعصر لكن لما كان فيه احتمال وقوعهما في وقت غير مستحب وأيضاً وقت العشاء وقت النوم والغفلة قد رفيه بأواسط دون الطوال كذا في شرح الهداية قال وقصارك أي قصار الفصل بالسكون قصير قال في المغرب لما روى الطحاوي عن أبي هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقرأ في المغرب بقصار الفصل وروى ابن ماجة عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقرأ في المغرب قل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد وروى الطحاوي عن عمر أنه كتب إلى أبي موسى إن أقرأ في المغرب بقصار الفصل وروى أبو داود وعن هشام بن عروة إن أباه كان يقرأ في صلوة المغرب بنحو ما تقرأون والعدايات ونحوه من السور وروى عن ابن عثمان النهدي أنه صلى خلف ابن مسعود المغرب فقرأ بقصار الفصل فقلت له الأخبار وما مثلها مما مر تدل على سنية القصار في المغرب وقد روى في الصحيح ما يخالف ذلك فروى البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وأما في الموطن من أمر الفضل بنت الحارث أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقرأ في المغرب بالمرسلات عرقاً وقالت إنها لأخراً سمعت منه وروى الستة إلا التوكل وأما عن جبير بن مطعم قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقرأ في المغرب بالطور وروى البخاري والترمذي وغيرهما عن مروان بن الحكم قال لي زيد بن ثابت ما لك تقرأ في المغرب بقصار الفصل وقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقرأ بطول الطولين وروى في سنن أبي داود والنسائي تفسيره بالأعراف والأخلاق لأنهم قرأوا في النساء عن عائشة أنه صلى الله عليه وعلى آله وسلم قرأ الأعراف في المغرب وروى في الركعتين وروى عن عبد الله بن عتبة قال قرأ رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم في المغرب بحجر الدخان قال الحافظ في فتح الباري الأحاديث التي ذكرها البخاري ههنا مختلفة لأن الأعراف من السبع الطوال والطور من طوال الفصل والمرسلات من أواسطه وأما حديث الثنابيه المتنبي في القراءة فيها كش من قصار الفصل الحديث في ابن ماجة وظاهر استادة الصحة إلا أنه معلول قال الدارقطني خطأ بعض رواته فيه والمخفف أنه قرأ بالكاون والاحلاص في الركعتين بعد المغرب والمعتد عند بعض أصحابنا فيه حديث سليمان بن يسار عن أبي هريرة أخرجه النسائي وصححه ابن خزيمة ويشعر بالمواظبة على ذلك لكن في الاستدلال به نظر نعم حديث رافع الذي تقدم في المواقيت أنهم كانوا يتفلقون بعد صلوة المغرب يدل على تخفيف القراءة فيها وطريق الجمع بين هذه الأحاديث أنه صلى الله عليه وعلى آله وسلم كان أحياناً يطيل القراءة في المغرب لبيان الجواهر وليس في حديث دليل على أن ذلك تكرر منه وأما حديث زيد بن ثابت ففيه إشعار بذلك لكونه أنزل مروان المواظبة على قصار الفصل ولو كان مروان يعلم أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وأظلم على ذلك لا يحتج به على زيد لكن لم يجد فيه المواظبة على القراءة بالطوال وإنما أراد منه أن يتعاهد ذلك كما رآه من النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم وفي حديث أم الفضل إشعار بأنه صلى الله عليه وعلى آله وسلم كان يقرأ في الصلاة بطول من المرسلات لكونه كان منه حال شدة مرضه وهو مظنة التخفيف وهو يدل على داود أنه نسخ التطويل بحديث روى عقب حديث زيد ابن ثابت من طريق عروة أنه كان يقرأ في المغرب بالقصار وقال هذا يدل على نسخ حديث زيد ولحميين وجه الدلالة فكانه

طحاوي  
الترمذي  
البيهقي  
ابن ماجة  
ابن خزيمة  
ابن حبان  
ابن عسك  
ابن يونس  
ابن الجارود  
ابن أبي شيبة  
ابن فضال  
ابن عسك  
ابن يونس  
ابن الجارود  
ابن أبي شيبة  
ابن فضال



لما رأى عروة راوى الخبر على خلافه حمله على انه اطلع على نسخة ولا يخفى بعد هذا الحمل وكيف يصح دعوى النسخة واما الفضل فيقول ان اخر صلوة صلاها بهم قرأ بالمسلمات انتهى كلامه والطحاوى في شرح معاني الآثار كلام طويل في هذا البحث فانه روى اولا خبر قراءة الطحاوى من حديث جبير بن مطعم وخبر قراءة المسلمات من حديث امر الفضل ثم روى عن زيد بن ثابت انه قال مروان بن الحكم يا ابا عبد الملك ما يحكى ان تقرأ في المغرب بقل هو الله احد وسورة اخرى صغيرة والله لقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في صلاة المغرب بأطول الطويلين وهي القص <sup>سورة</sup> ثم روى عن هشام عن ابيه ان مروان يقرأ في المغرب بسورة يس ثم قال زعم قومهم انهم يأخذون بهذه الآثار مخالفين لآخرين في قولهم فقالوا لا ينبغي ان يقرأ في المغرب الا بقصا والمفصل وقالوا قد يحكى ان يكون يريد بقوله قرأ بالطور بعضها فنظرت في ذلك هل روى منه شيء يدل على احد التاويلين فاذا صار نحن عبد الرحمن وابن ابراهيم قد حدثنا ثناء سعيد بن منصور ثنا هشيم عن الزهري عن محمد بن جبير <sup>مطعم</sup> عن ابي قال قصت المدنية عن محمد بن رسول الله صلى الله عليه وسلم اطلع في سائر بلاد فأنهيت اليه وهو يصلى بأصحابه صلاة المغرب سمعته يقول ان غراب ربك لو وقع في مكانا صدق قلبه فهدى لهدى قد روى هذا الحديث عن الزهري فينبى القصة على وجوها واخبار ان الله سمع جبرائيل رواية فينبى هذا ان قوله في الحديث الاول قرأ بالطور انما هو ما سمعته يقرأ منها وكذلك قول زيد بن ثابت مروان يحكى ان يكون ذلك على قراءة بعضها انتهى كلامه ثم ايدوا رواية المذكور بما رواه عن جابر بن عبد الله الانصاري انه كان يصلون المغرب ثم يتنفلون ويأخذوا عن انس قال كنتا نصل المغرب مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يركل حذرا فيرى موقعه ينكأه ويمسكوا به عن علي بن هلال قال صليت مع نضر من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من الانصار فحدثوا انهم كانوا يصلون معه المغرب ثم ينطلقون يريدون لا يخفى عليهم موقعها مهم حتى يأتوا ديارهم وهم في اقصى المدينة فبقيت رواة عن الزهري عن بعض من سلمة انهم كانوا يصلون معهم <sup>الله</sup> صلى الله عليه وسلم في المغرب ثم ينصرفون الى اهلهم وهم يصرون موقع النبى على قدر رثلي ميل ثم قال فلما كان هذا وانصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلاة المغرب استحل ان يكون ذلك وقد قرأ فيها الاعراف ولا نصفا ثم روى عن جابر ابن عبد الله قال صلى معاذ بأصحابه المغرب فافتتح بسورة البقرة والنساء فصلى برجل ثم انصرف فبلغ ذلك معاذ فقال انه مننا فبلغ ذلك الرجل فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر ذلك له فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انا كنت يا معاذ قال ما مرتين لوقرات بسبح اسم ربك الاعلى والشمس يصل خلفك ذوات الحاجة والضعيف والصغير الكبير ثم روى هذه القصة في صلوة العشاء وقال فان كانت تلك الصلوة صلاة المغرب فقد صار هذا الحديث حديث زيد بن ثابت وما ذكرنا في اول هذا الباب وان كانت هي صلوة العشاء الآخرة فذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم على انه يقرأ فيها بما ذكرنا مع مستوثقا فان صلوة المغرب مع ضيق الوقت اخرى ان تكون تلك القراءة فيها مكرهة انتهى كلامه ملخصا وفي فتح الباري ادعى الطحاوى انه لا دلالة في شيء من الاحاديث الثلاثة على تطويل القراءة لاحتمال ان يكون المراد انه قرأ بعض السورة واستدل لذلك بما رواه من طريق هشيم عن الزهري وليس في السياق ما يقتضى قوله خاصة مع كون رواية هشيم مخصوصا بمضعفة بل جازي روايات اخرى ما يدل على انه قرأ السورة كلها فعند البخاري في التفسير سمعته يقرأ في المغرب بالطور فلما بلغ هذه الآية ام خلقوا من غير شيء ام هم الخ لقول الآيات كاد قلبى تطير ثم ادعى الطحاوى لاحتمال المذكور في حديث زيد وكذلك ابله الخطابي لاحتمال اوقيه نظرا لانه لو كان قرأ شيئا منها لكان قد رقصا من المفصل لما كان لا يكثر من معنى انتهى في البداية فان قلت في حديث جبير بن مطعم سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في المغرب بالطور سمعته انه قرأ بالاعراف

ومن الحجرات طول الفصل الى البروج ومنها واسطه الى لم يكن ومنها قصاصه الى الآخر وفي الضرورة بقدر ما حال  
رواه النسائي قلت هذا بحسب الاحوال فكان النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم يعلم من احوال المؤمنين في وقت انهم يوزنون  
التطويل فيطول انتهى قال ومن الحجرات التي لما فرغ عن ذكر قدر القراءة شرع في تعيين ما قد ربه ومشى في ذكر مبادئ الاوساط  
والطوال والقصاص على عليه اكثر احتكاما وهو الموافق لما في الظهيرية والخلاصة والمنية وغيرها وقال في الفنية هذا هو الذي عليه  
الجمهور في تفسير طواله وواسطه وقصاصه وقيل طواله من ق وقيل من الفتح وقيل من سورة محمد وقيل من الحاشية وهو غريب  
وقيل من الحجرات الى عبس والاساط منها الى والضحى والباقي الى الآخر القصاص انتهى وفي شرح النفاية للبرجندي في شرح المحاموي  
ان طول الفصل من الحجرات الى عبس والاساط من كورت الى والضحى القصاص من النشر الى الآخر وقال الطيبي في شرح المشكوة  
قيل المطول من الحجرات الى عبس والاساط منها الى والضحى ولا يخفى في جميع ذلك مساهلة اذ سورة الفجر اطول من عبس مع ان  
الاولى من الاساط وطول الثانية من الطوال وكذا اذا ازالت اطول من المنشهر مع ان الاولى من القصاص والثانية من الاساط  
فالاولى ما وقع في بعض كتب الشافعية من ان الطوال مثل سورة الحجرات والرحمن والاساط مثل الشمس والليل والقصاص مثل سورة  
الاخلاص انتهى قلت هذا ليس كقول فقد طبق العلماء على تجزئة الفصل الى طوال وقصاص وواسط وتعيين مبادئها وانهاياتها  
وعلى ما جعله اولى لا يكون شئ منها مضطبا واولى هو ما ذكر في شرح المحاموي ولا يلزم فيه المساهلة التي ذكرها كان اذا زلت النشر  
كلها من القصاص وعنى الفجر لاها من الاساط علانهم اعتبار في هذا التقسيم حال لاكثر فلا يس لو كان بعض القصاص اطول من بعض  
الاساط او بعض الاساط اطول من الطوال قال البروج اقوال هذا صريح فان سورة انشقت من الطوال مع انه روى البخاري  
ومسلم وابوداود والنسائي عن ابي رافع قال صليت مع ابي هريرة العشاء فقرأ اذ السماء انشقت فوجدت قلت له ما هذه قال  
سجدت بها خلف ابي القاسم صلى الله عليه وعلى آله وسلم فلا اذ السجد بها حتى انما هو هويل على انه من الاساط وقبه صرح في  
فتح الباري اللهم الا ان يحمل ذلك على اختلاف الاحوال قال ومنها الخ اقول هذا صريح فان الغاية في قوله الى البروج حاجة  
من المغيا فيكون البروج من الاساط ويخالفه ما روى من انه عليه الصلوة والسلام كان يقرأ في الظهر باسماء ذات البروج والطا  
كما مر لكنه محمول على بعض الاحيان بدليل ان اكثر الاحاديث تدل على تطويله القراءة في الظهر وقد انفرد الفجر ومثله قال الى لم يكن  
اقول يعلم من هذا ان والتين من الاساط وهو وان كان مؤيدا بما روى البخاري وغيره من انه عليه الصلوة والسلام كان يقرأ  
في العشاء به لكنه محال لما قال الطحاوي في شرح معاني الآثار فان قال قائل فهل يرمى عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم انه قرأ  
في المغرب بقصار الفصل قيل له نعم حدثنا احمد بن داود انا يعقوب بن حماد انا وكيع عن اسراييل عن جابر عن عامر عن عبد الله بن  
عمر ان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم قرأ في المغرب بالتين والزيتون الخ فانه دال على انه من القصاص قال الى الآخر هذه  
الغاية داخله تحت المغيا قطعاً تنبيه لو اراد ان يقد لا القراءة بالآيات دون السور فيقرأ في الفجر من اربعين الى ستين وفي الظهر  
مثله اورد ونه قدر ثلاثين آية وفي العصر العشاء خمسة عشر في الركعتين في ظاهرا لرواية كذا في شرح الحامد الصغير لقاصين ان  
ومثله في الخلاصة وفي المحيط وغيره يقرأ في العصر عشرين آية وفي المغرب خمس آيات في كل ركعة قال وفي الضمير في الظاهر انه  
عطف على قوله في السفر ويمكن ان يكون معطوفا على قوله في الحضر فيكون داخل تحت استحسانهم قال بقدر الحال أي بقدر  
ما يقتضيه حال المصل كما اذا خاف خروجه الوقت فانه يكتفي فيه على ما يتأدى به الصلوة في الوقت ولو انما تحته فقط ولذا اكتفى  
ابو يوسف حين اقتدى به ابو حنيفة في ضيق وقت الفجر انما تحته فقال ابو حنيفة يعقوبنا صا فقيرا كذا في جامع الرموز ومنه

**وکرہ توقیت سورۃ للصلوۃ شی ای تعین سورۃ للصلوۃ بحيث لا یقرأ فیہا الا اطلاقاً**

خون السبع والعدو ونحو ذلك قلت لو اكتمل المصنف على بيان حال الضرر ونحوه ولم يبين حال السفر لكان كونه اخطا كما لا يخفى  
**قال** وكره الخ المشهور ان هذه المسألة خلاف الشافعي متابعا فاتهم عينا وسورة الم تنزيل السجدة وهل الى مثل الانسان العجج الجمجمة  
 لما روى مسلم وابوداود والبخاري وغيرهم من حديث ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم كان يقرأ بها في روى  
 الشيخان من حديث ابن هريم مثله وروى الطبراني عن ابي سعيد الخدري ان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم كان يقرأ سورة  
 هاتين السورتين في صبحه يوم الجمعة قال ابن حجر في شرح المشكوك تصويب ابن حاتم ارساله لابن ابي عمير في الاحتجاج به فان المصنف لم يأت  
 في مثله بالطحا كما ملأ ان له شاهدا لخرجه الطبراني ايضا في الكبير عن ابن عباس بلفظ كل جمعة انتهى ومينوا ايضا قراءة  
 سورة الجمعة والمتأقين في صلوة الجمعة لحديث ورؤف فيه قال النووي فيه دليل لمذهبنا ومذهب موافقينا والشافعيون  
 محججون بحديث الأحاديث الصحيحة المروية من طريق ابن عباس بن ابي هريمة انتهى وحسنه انه لا خلاف بيننا وبينهم في حقيقة ان  
 اصحابنا انما كرهوا الملازمة اذا لم يعتد الجواز في غير ذلك والشافعي ايضا كره مثل هذا واما اذا اعتد الجواز في غير ذلك ولازم على سورة  
 معينة لاجل الاقتران بآية النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم لاجل التيسير عليه او لغرض لك فلا ذكره كذا حقيقة العيني في التبيين  
 وفي فتح القدير ثم مقتضى الدليل عدم الملازمة لا ملازمة العدم كما يفضله حنفية العصر بل يستحب ان يقرأ في الصلاة  
 في صلاة الشكر المشكوة قال الطيبي تحت حديث ابن هريمة كان في هذه الأحاديث ليس للاستقرار بل هو للحالة المتجددة كما  
 في قوله تعالى كيف يعلم من كان في المهد صبيا وقوله تعالى وكان الانسان عجولا وكان ابن دقيق العيد ليس في الحديث  
 ما يقتضي ملازمة ذلك وقال من الشافعية الاولى للامام ان يترك تينك لسورتين او السجدة عند قراءة آية السجدة في بعض  
 الايام لان العامة صاروا يعتقدون وجوب قراءة ذلك واقول بل بعض العامة يعتقدون ان صلوة الصبح في مثل الشافعي  
 ثلاث ركعات فان عند نزول الناس الى السجدة يظن الجاهل فهم مسبوقة الى الكوع فيركع ويسجد ثم يسجد وقد وقع هذا في زماننا  
 بخصوصه لبعض العوام بل من اللطائف ان بعض العجم احوال البخاري وقال واحد منهم رأيت من العجائب في مكة ان الشافعي  
 يصلون الصبح ثلاث ركعات فقال الاخر انما يصلون كذا اصبح الجمعة لا مطلقا وتسبب هذا كله ملازمة الشافعية على هذا وكذا  
 الحنفية والماكية هذا العلم طلقا فكان عليهم ان يصلوه في بعض الاوقات انتهى **قوله** اي تعين سورة للصلوة **اقول** يحتل  
 ان يكون اللام الدالة على الصلوة في المتن والشرح للجنس والاستغراق فيكون المعنى كره تعين سورة واحدة لجميع الصلوات  
 بحيث لا يقرأ في صلوة من الصلوات سورة غيرهما ويحتمل ان يكون المعنى كره تعين سورة واحدة للصلوة  
 معينة **قوله** حيث الخ أشار بذلك الى ان التعيين مطلقا ليس بمكره بل التعيين الداعي بحيث لا يقرأ الا السورة معينة  
 ولا بد في هذا المقام من تفصيل فان الفقهاء قد اختلفت عباراتهم في حكم المسألة وتعليقها وتناقضت قواهم في تحقيقه  
 فاعلم ان محمدا قال في الجامع الصغير يكره ان يوقت الرجل شيئا من القرآن لشيء من الصلوات وعمله الصدر والشهيد في شرح  
 بقوله لا وفيه هجر الباقي وقال في الهداية يكره ان يوقت شيئا من القرآن لشيء من الصلوات لما فيه من هجر الباقي وابيهام  
 التفصيل انتهى في النهاية قال الاسيبي والطحاوي هذا الذي ذكرنا اذ لا ريب في وجوبه واجبا لا يحجز غيرها او رأى القراءة بغيرها  
 مكروهة لما قرأها في تلك الصلوة تبركا بقراءة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم واتسايها او لاجل التيسير فلا كراهية  
 في ذلك لكن بشرط ان يقرأ غيرها احيانا لئلا يظن الجاهل الغبي انه لا يحجز غير ذلك وغالب العوام على اعتقاد سلطان الصلوة

بترك سورة التم تزيل السجدة وما يحملهم على هذا الالتزام الشافعية قراءة سورة السجدة انتهى ومثله في خزائن المفتين وفي البحر  
 ظاهر للترك هذه المداومة مطلقاً سواء اعتقدوا الصلوة تجزئ بغيره أو لا لأن دليل الكراهة لم يفصل وهو إهام التفضيل وهو الجواب  
 فحاجته إلى ما ذكره الطحاوي والاسيحاوي والاولى أن يجعل دليل الكراهة إهام التعيين لا هجر الباقي لأنه إنما يلزم لم يقرأ الباقي  
 في صلوة أخرى في فتح القدير قالوا السنة أن يقرأ في ركعتي الفجر بقل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد وظاهر هذا إفادة الموطبة  
 على ذلك لأن الإهام المذكور مفتت بالنسبة إلى المصل نفسه انتهى وفيه نظراً صريحاً في غاية البيان من كراهة الموطبة  
 على قراءة السور الثلاث في الوتر أعمر من كونه في رمضان أو غيره فها في الفتح مبنى على إهام التعيين وأما على ما عليه المشايخ من هجر  
 الباقي فهو موجود سواء كان يصل وحده أو أماً أو شوا كان في الفرض أو النفل بكرة المداومة مطلقاً انتهى كلام البحر في البرهان  
 نكرة نحن ومالك تعيين سورة غير الفاتحة لصلوة من الصلوات واستحب الشافعية قراءة سورة السجدة والدر في فخر كل جمعة وسبح  
 ربك الأعلى والغاشية في صلوة الجمعة قلنا يلزم منه هجر الباقي لأن الطحاوي قيد الكراهة في ما إذا اعتقد أن الصلوة لا تجزئ بغيرها  
 انتهى في مراقي الفلاح وبكرة تعيين سورة غير الفاتحة لأنها متعينة وجواباً وكذا المسنون المعين وهذا بحيث لا يقرأ غيرها لما فيه من  
 هجر الباقي ألا يسر عليه أو تركه بقراءة النبي عليه الصلوة والسلام فأكبره ويستحب الاقتداء بقراءة النبي صلى الله عليه وعلى آله  
 وسلم كالسجدة وهل في الفجر الجمعة أحياناً انتهى في غير الغفار بكرة التعيين لما فيه من هجر الباقي وإهام التفضيل كتعيين سورة  
 وهل في فجر كل جمعة وسبح ربك الأعلى وقيل أيها الكافرون وقل هو الله أحد في الترتيب كذا في الهداية وغيره وظاهر أن  
 المداومة مكروهة مطلقاً سواء اعتقد أن الصلوة تجزئ بغيره أو لا لأن دليل الكراهة لم يفصل انتهى قلت ظهور من هذا النص  
 أنهم اختلفوا في تقليل كراهة التعيين الدوامي على أقوال أصحابها أنه يلزم فيه هجر الباقي وثانيها أنه يلزم فيه إهام التفضيل  
 وثالثها مجموع ما ذكرنا اعتقاد عدم جواز الصلوة بغيرها فقل الأول أن تكرار المداومة إذا لم يقرأ سورة أخرى في غيرها أيضاً فإنه  
 إن عين سورة لصلوة وقراءة سور أخرى صلوات أخرى لا يلزم هجر الباقي لقولنا وعلى الثاني نكرة مطلقاً سواء قرأ سورة أخرى في صلوة  
 أو لا وعلى الثالث إن اعتبر المجموع من حيث هو مجموع يكون كالأول وإن اعتبر كل منهما مستقلاً يكون كالثاني وعلى الرابع أن تكرار  
 إذا اعتقد عدم جواز الصلوة بغيرها أو اعتقد كراهة ولا فلا يتفرع على هذا الاختلاف الاختلاف في مداومة سورة السجدة  
 والدر في فخر كل جمعة ونحو ذلك فالقائلون بالتعليق الرابع لا يكرهونه إذا خلى عن اعتقاد المداومة والقائلون بالأول لا يكرهونه  
 إذا قرأ غيرها في غيرهما والفرقتان الآخرى أن يكرهان مطلقاً ويتفرع عليه كون المسألة خلافية بيننا وبين الشافعية أو  
 اتفاقية فعمل القول الرابع تكون اتفاقية وعلى باقي الأقوال تكون اختلافية والذي ظهر لي وعليه على أنه لا خلاف في هذه المسألة  
 بيننا وبين الشافعية وإن اشتهر ذلك وأن المسألة معللة بالترام ما لم يمهّد في الشرع التزامه وأن تمثيلهم المداومة المكروهة  
 بالمداومة على سورة السجدة والدر هو أمثال ذلك كما وقع عن المشايخ غير صحيح لأن هذا التعيين من الشارع لا تعيين من حجاب  
 العبد وتحقيقه أن بين تعيين الشارع للشيء وتعيين العبد للشيء في العبادات فوقاً لأول يجب أن يقتدى به على حسب ما  
 عينه الشارع والثاني يكون مكروهاً أما الأول فلأن الأحكام إنما تؤخذ من الشارع لا من العقل قلنا عين الشارع شيئاً ثانياً  
 الاقتداء به على حسب تعيينه فإن كان تعيينه على سبيل المداومة يقتدى به على سبيل المداومة وإن كان تعيينه أحياناً  
 يقتدى به أحياناً وأما الثاني فلأنه من قبيل تشريك رأي في الأحكام وهذا ممنوع عنه فإذا كان شيء لم يعينه الشارع في موضع عينه  
 العبد يكون ذلك مكروهاً لا ترى إلى ما قالوا في انصراف المصل بعد الفرائض عن اليمين أن التزامه منه لأنه لم يلتزمه الشارع

هذا هو الوجه الصحيح في هذه المسألة



فقد كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يصرف عينا تارة وينصرف شاة تارة وان كان أكثر أحواله هو الأول كما قرأوا  
 أيضا التزام المستحب مكروه وكيف لا يكون في التزام ما يلزم في الشرع يعتقد العوام سنيته أو جوبه فيكون التزام مؤديا إلى  
 المفسدة لاسيما إذا كان ذا علم وفقه يقتدى به بخلاف إذا التزم ما ثبت التزامه في الشرع على حسب التزامه فإنه على هذا لو نظر  
 الظانون سنيته أو جوبه لم يكن ظنهم مضرا ومن ثقلوا ما ثبت وجوبه أو فرضيته من الشرع وجب المدلومة عليه وما ثبت سنيته  
 فإن خاف أن يعتقد وجوبه بالمدلومة عليه لا بأس بتركه أحيانا اقتداء بالشارع إذا ثبت هذا **فقول** قولنا يمتنا بذكر تعيين  
 سورة للصلوة معناه يكره تعيين المصل من عند نفسه شيئا من سور القرآن للصلوة لأن فيه التزام ما لم يحد في الشرع التزامه  
 وإذا كان التزام المستحب في نحو يورث الكراهة فما ظنك بمدلومة المباح وشرائح كلامهم لما يصلوا إلى السور وهم مملوون ما عللوا قولا  
 فيما وقعوا فإنه إن علل بحجج الباقي يلزم عليهم كراهة ما حكموا بسنيته من الطوال في الفجر والظهر والأوساط في العصر والعشاء  
 والقصر في المغرب لما صرحوا في الأصول أن السنة المؤكدة يكره تركها فلو لم يكن إلى ترك هذه التقديرات بناء على سنيتهما  
 سبيل لزم المدلومة عليه فلم يجز الباقي وتعليقهم بأحكام التفضيل غير صحيح فإن القرن وإن لم يختلف في كون الكل كلام الله  
 تعالى لكن لاشبهية في كون بعض السور منها أفضل على بعض كما صرحوا به في لعقائهم فلو أن المدلومة التفضيل ما أثر ذلك  
 وتعليقهم بالمجوع أيضا لا يصح لذلك وتعليقهم باعتقاد عدم جواز الصلوة بغيره يوجب أنه إذا خل عن الاعتقاد المذكور  
 دأوم لا يكره مع الفهم صرحوا في مواضع أن التزام ما لم يحد في الشرع التزامه مكروه ولو يقيده بالكراهة المذكورة وعللوا بأنه  
 تشريك للعبد في الأحكام والقضاء المفسدة في قلوب العوام وهو موجود ههنا وإن خل عن الاعتقاد المذكور فإن من غير سورة  
 لصلوة ودأوم عليه بحيث لا يقر بغيره في حين من الأحيان لا شك أنه يكون التزام ما لم يلزم ومورثا إلى من العوام كونه ضروريا  
 وان كان نفسه خاليا عن الاعتقاد المذكور وبعد ذلك **فقول** تعيين سورة السجدة وسورة الدھر في فجر الجمعة والسورة <sup>الثالثة</sup>  
 في الوتر ونحو ذلك من قبيل تعيينات الشارع لعدم نقل خلاف ذلك عنه وتصریح الدوام في بعض الروايات كما مر من دأوم  
 عليها لا يكون ذلك مكروها ولو كان ذلك مكروها لكان كل ما سن على سبيل المدلومة مكروها نعم لو كانت المدلومة على ذلك  
 مورثا إلى مفسدة أحب أن يتركها كما رأينا في مكة العظيمة حين تشرفنا بزيارتها في شئلة تسع وسبعين أن الأئمة الشافعية  
 يلاومون على قراءة التزليل السجدة وسورة الدھر في فجر كل جمعة ولا يتركونها أحيانا ويورث ذلك إلى مفسدة منها اعتقاد  
 العوام وجوب ذلك مطلقا وفي مذهب الشافعية خصوصا ومنها فسادا صلااتهم حيث يقتدى بهم الجاهل من العجم  
 فعند خروج الإمام لسورة التلاوة يركع وعند رفعه الرأس فما سجدة ولقد أصاب الشرنبلال في مراقي الفلاح في إخراج  
 المسنون كالأوجب من كراهة التعيين بناء على ما ذكرنا من أنه تعيين من الشارع فلا يكره لكنه أخطأ في جعل الاقتداء بالنبي صلى  
 الله عليه وعلى آله وسلم في قراءة السورتين في فجر جمعة أحيانا مستحبا وذلك لما أثر أن المدلومة النبوية عليها ثابتة ولو لم يثبت  
 ذلك فلا أقل من كونه أكثر ما يعلم من تتبع الروايات فعل الحنفية والمالكية والشافعية بل على كل من الأئمة أن يعينوها  
 تعيينا دائميا وأكثر ما لا يخرج ذلك إلى مفسدة ومن ههنا ظهر أن لأخلاف بيننا وبين الشافعية في هذه المسألة فإنهم أيضا  
 يكرهون التزام ما لم يلزم من جانب الشارع كما لا يخفى على من تتبع كتبهم وإنما سنوا قراءة السورتين في فجر كل جمعة وأمثال ذلك  
 لما ثبت عندهم من المدلومة النبوية كما حكموا أصحابنا بسنية الطوال في الفجر والظهر ونحو ذلك فإن لم تثبت المدلومة عندنا  
 فذلك أمر آخر فاهموا وحفظوا فإن هذا التحقيق من التفاسل المهمة من العمل بالأعلى في روعه وأدرجه في سلك نظامنا <sup>الصلوة</sup>

## ولا يقرأ الموتى

في تأليفه رحمه الله على ذلك **قَالَ** قد ذكر الشرنبلالي في شرحه الكثير لنور الانصاف رحمه الله من السور التي قرأها النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم في الصلوات مسنداً ما قلنا عن الجلال السيوطي ولقد كرهاها ههنا محمد وفاة الاستاذ ليقتدى به من يحافظ السنة كان صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقرأ في الصبح يس كان يقرأ في الصبح بالواقعة ونحوها من السور قرأ في الصبح بسورة الروم كان في سفر فصل الغداة فقرأ فيها قل عوذ رب الفلق وقل عوذ رب الناس صلى الله عليه وآله في البحر يا قصير ورزين من القرآن واوجز قل اقض الصلوة قال معاذ بن عمرو بن لؤي صلى الله عليه وآله صليت صلاة ما صليت مثلاً قط قال ما سمعت بكاء الصبح خلفي في صعد النساء اودت ان افرغ له امه قرأت في الصبح اذا زلزلت صل الصبح بمكة فاستفتح سورة المؤمنين حتى جاء ذكر موسى وهارون فاخذته سعدة فركع كان يقرأ في الفجر والقرآن المجيد قال لا يقرأ في الصبح بدون عشرين آية ولا يقرأ في العشاء بدون عشرين آيات كان يقرأ في الظهر بالليل اذا يغشى وفي العصر نحو ذلك وفي الصبح اطول من ذلك كان يقرأ في الظهر بسبعين ركعة الاصل وفي الصبح اطول من هذا كان يقرأ في الظهر والعصر بالسما ذات البروج والسماء والطارق ونحوها من السور كان يصلي بنا الظهر فسمع منه الآية بعد الآية من سورة لقمان والذاريات صلى الظهر فيجد فطناً انه قرأ تنزيل السجدة كان يقرأ في الظهر والعصر بسبعين ركعة الاصل وهل اناك حديث الغاشية صلى الهاجرة فرفع صوته وقرأ الشمس وخجها والليل اذا يغشى فقال ابى بن كعب يا رسول الله امرت في هذه الصلوة بشئ فقال لا ولكن اودت ان اوقت لكم قرأت في المغرب بالاعلى كان يقرأ في المغرب بالانفال كان يقرأ بهم في المغرب الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله الآية آخر صلوة صلاتها المغرب فقرأ في الركعة الاولى بسبح اسم ربك الاعلى وفي الثانية بقول يا ايها الكافرون قرأت في المغرب باليتين والزيوت قرأت في المغرب بسم الله صلى الله عليه وآله فقرأ القارة كان يقرأ في المغرب ليلة الجمعة قل يا ايها الكافرون وقل هو الله احد كان يقرأ في صلاة العشاء الاخيرة ليلة الجمعة بسورة الجمعة والمنافقين كان يقرأ في العشاء بالسماء ذات البروج والسماء والطارق كان يأمراً بالتخفيف ويؤمن بالصفات عن جبير بن مطعم سمعته يقرأ في العشاء باليتين عن ابى رافع صليت مع ابى هريرة العتمة فقرأ اذا السماء انشقت فيجد فقلت له فقال سجدة خلفت ابى القاسم صلى الله عليه وعلى آله وسلم عن ابن عمر عن من الفصل سورة صغيرة ولا كبيرة الاسعد النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم يوم بها الناس في الصلوة المكتوبة انتهى ما نقله الشرنبلالي رحمه الله وقد ذكرنا نبذاً من احاديث القراءة النبوية سابقاً فهذه كلها تعيينات الشارح فما ثبت تعيينه على سبيل المد او متعين على الائمة المد او مة عليهم السلام لم يخرج ذلك الى الفساد وما ثبت تعيينه على سبيل اختلاف الاحيان يتعين على الائمة كذلك ومن داوم على ما لم يثبت مد او مة من الشارح فان كان ذلك لا مردع اليه لعدم حفظه الاسورة واحدة او كونه مستبلاً عليه او كونه موحياً لخشوعه او نحو ذلك فلا بأس به والافكرة لكونه التزام ما لم يلتزم في الشرع ويكون ذلك مؤدياً الى ظن العوام انه السنة او الواجب لاسيما اذا كان المصل اماً ما فقيهاً او كان من يقتدى بفعله الناس ويحسنون الظن به كما صرح به اصحابنا المحققون **قَالَ** ولا يقرأ الموتى اختلغوا فيه على ثلاثة مذاهب بناء على اختلاف الاخبار ولا تشارك في ذلك فاصح قول الشافعي انه يقرأ المقتدى بالفتحة في السرية والجهرية وهو مذهب احمد واحمد قوله الشافعي انه يقرأها في السرية دون الجهرية لان استماعه في الجهرية يكفيه ومذهب اصحابنا انه لا يقرأها في السرية والجهرية كذلك نقل الطيبي في حواشي مشكوة وقال لقارئ في المرقاة الامام محمد من ايمتنا يوافق الشافعي في القراءة في السرية وهو الظاهر في الجمع

بل يسمع وينصت **نش** قال له تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا

بين الروايات الحمد يثنية وهو مذ هب الامام مالك رحمه الله تعالى ايضا انتهى قلت ما ذكره من موافقة محمد للشافعي بخلاف لما مر به في الموطأ حيث قال لا قراءة خلف الامام في الجهر فيه ولا في المأموم فيه بذلك جاءت عامة الآثار وهو قول اربعة انتهى ومثله في كتاب الآثار له وامام مذ هب مالك فذكر في المقدمة العزية ان المأموم لا يقرأ خلف الامام في الجهرية ويستعمله ان يقرأها سرا في السرية وقال شارحها هذا هو المشهور من مذ هب مالك لا يقول اخرنا سنة انتهى وفي رسالة ابن ابي زيد يقرأ مع الامام في السرية ولا يقرأ معه في الجهرية انتهى وفي البداية لا يقرأ المأموم خلف الامام اسره او جهره قال ابن المسيب وعروة بن الربيع وسعيد بن جبيرة والزهرى والشعبي والثوري والنخعي والاسود وابن ابي ليلى وقيل اذا كان يسمع قراءة الامام قال ابن تيمية وبه قال الاوزاعي وابن عيينة وابن المبارك والامام مالك واحمد وفي الجواهر يستحب قراءتها في السرون الجهرية قال ابن وهب واشهب وابن عبد الحكم وابن حبيب لا يقرأها في السرية ولا في الجهرية وعند الشافعي يجب على المأموم قراءة الفاتحة في السرية والمجهرية وبه قال الليث وابو ثوري في القديم لا يجب في الجهرية نقله ابو حامد في تعليقه وحكى الرافعي وجهها انه لا يجب في السرية انتهى وقال الترمذي في جامعه اخلف اهل العلم في القراءة خلف الامام فرأى اكثر اهل العلم من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وعلى اله وسلم والتابعين ومن بعدهم هو القراءة خلف الامام وبه يقول مالك والشافعي واحمد واسحق وابن المبارك وروى عن عبد الله بن المبارك انه قال انا قرأ خلف الامام والناس يقرؤون الا قوم من الكوفيين وشددوا من اهل العلم في ترك فاتحة الكتاب وان كان خلف الامام فقالوا لا تجزى صلوة الا بقراءة فاتحة الكتاب وحده كان خلف الامام وذهبوا الى ما روى عبد الله بن الصامت وقراءة عباد بن عباد بن الصامت بعد النبي صلى الله عليه وعلى اله وسلم خلف الامام وما تأول قول النبي صلى الله عليه وعلى اله وسلم لا صلوة الا بقراءة فاتحة الكتاب وبه يقول الشافعي واسحق وغيرهما واما احمد بن حنبل فقال معنى قول النبي صلى الله عليه وعلى اله وسلم لا صلوة لمن لم يقرأ فاتحة الكتاب اذا كان وحده واحتج بحديث جابر بن عبد الله حيث قال من صلى ركعة لم يقرأ بها بالقرآن فلم يصل الا ان يكون وراء الامام قال احمد فهذا رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وعلى اله وسلم تأول قول النبي صلى الله عليه وعلى اله وسلم لا صلوة لمن لم يقرأ فاتحة الكتاب ان هذا اذا كان وحده واختار احمد مع هذا القراءة خلف الامام وان لا يترك الرجل فاتحة الكتاب وان كان خلف الامام انتهى كلامه هذا هو محور الاقوال في هذه المسألة وستسموا ادلة كل منها في شرح الشرح قال بل يسمع وينصت أى يسمع قراءة الامام ويسكت وهو يضم الياء وكسر الصاد من الانصات بمعنى السكوت والاستماع وقد يقرأ ينصت على وزن يضر قال في الشريعة ولم يوجد في اللغة التي عندنا نصت ثلاثيا وفي القاموس نصت ينصت وانصت وانصت سكنت والاسم النصت بالضم وانصته وله سكنت واستتم محدثه وانصته اسكته كذا في من الغفار اقول الاولى الاقتصار على قوله ينصت ليشمل الجهرية والسرية كليهما فان السماع لا يكون الا في الجهرية قوله قال الله تعالى واذا قرئ القرآن انصت فترى من يبدل وجهه على هذه الآية نزلت في القراءة خلف الامام فاخرج البيهقي عن مجاهد قال كان رسول الله صلى الله عليه وعلى اله وسلم يقرأ في الصلوة فسمع قراءة فتى من الانصار فنزلت واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم ترحمون واخرج عن احمد قال جمع الناس على ان هذه الآية نزلت في الصلوة واخرج الدارقطني في سننه عن عبد الله بن عامر حدثني زيد بن اسلم عن ابيه عن ابي هريرة في هذه الآية قال نزلت في رفع الاصوات وهم خلف رسول الله

(السابع - ٥٨)

**وقال عليه السلام إذا كبر الإمام فكبروا وإذا قرأ فأنصتوا**

صل الله عليه وسلم في الصلوة قال الدارقطني عبد الله بن عامر ضعيف وأخرجه ابن مردويه في تفسيره عن موسى بن عبد الرحمن المسروقي ثنا أبو أسامة عن سفيان عن أبي المقدام هشام بن زياد عن معاوية بن قرة قال سألت بعض أشيخنا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المسروقي أحسبه قال عبد الله بن مغفل قلت له كل من سمع القرآن وجب الاستماع والأنصات قال إنما نزلت هذه الآية وإذا قرئ القرآن انمئ في القراءة خلف الإمام إذا قرأ الإمام فاستمع له وانصت كذلك ما ورد في الزيلعي في تحريجه أحاديث لهذاية قلت ولو فرض أن هذه الآية لم تنزل في القراءة خلف الإمام بل في القراءة خارج الصلوة لكن قد تقر في مقرة أن العبارة لعموم اللفظ لا خصوصاً للسبب فجعم لفظه يقتضي وجوب الاستماع للمقتدى فتكون قراءته ممنوعة عنها لكونه بخلاف الواجب الذي هو الاستماع تعمير عليه أن الاستدلال بهذه الآية لا يثبت إلا النهي عن القراءة في الجهرية إذا الاستماع ليس لأفها وأما في السرية فلا استماع فلا هي إلا أن يقال غرض المستدلين بها إثبات أحد جزئي دعواه وهو الجزء الآخر منه يثبت بمجموع الحديث الذي سيأتي ذكره **قوله** إذا كبر الإمام انمئ هذا الحديث أخرجه أبو داود في باب التشهد عن سليمان التيمي عن قتادة من حديث أبي موسى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أقيم قائموا صغوا فكم ليؤمكم أحدكم فإذا كبر فكبروا وإذا قرأ فأنصتوا الحديث قال أبو داود قوله وإذا قرأ فأنصتوا ليس بحفظ ثم يحتمل به الأسليمان التيمي في هذا الحديث انتهى وروى ابن ماجه بسند إلى داود عن أبي موسى مرفوعاً إذا قرأ الإمام فأنصتوا إذا كان عند الفعدة فليكن أول ذكر أحدكم التشهد وأخرجه البزار في مسنده كذا قال وقال لا نعلم أحداً قال فيه وإذا قرأ فأنصتوا الأسليمان التيمي لا ما حدثنا به محمد بن يحيى ثنا الحسن بن نوح عن عمر بن عامر عن قتادة عن يونس بن جبير عن حطان بن عبد الله عن أبي موسى مرفوعاً نحو حديث سليمان التيمي ورواه ابن عدي في الكامل عن سالم بن نوح العطاف عن عمر بن عامر وسعيد بن أبي عروبة عن قتادة بن شقيق سنداً ومناً وقال هذا الحديث بسليمان التيمي أشهر من غيره ابن عروبة انتهى وروى النسائي وابن أبي من حديث أبي خالد الأحمر عن محمد بن عجلان عن زيد بن أسلم عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً إنما جعل الإمام ليؤتم به فإذا كبر فكبروا وإذا قرأ فأنصتوا وإذا قال سمع الله من حمده فقولوا آمين تلك الحديث ورواه أبو داود في باب الإمام يصل من قعود وقال هذه الزيادة وإذا قرأ فأنصتوا ليست بحفظة الوهم عند تأمن أبي خالد انتهى وتعبه المنذر في مختصره فقال هذا فيه نظر فإن أباً خالد الأحمر هذا هو سليمان بن حيآن وهو من الثقات الذين احتج بهم البخاري ومسلم ومع هذا فلم ينفر بهذه الزيادة بل تابعه عليها أبو سعيد محمد بن سعد الأنصاري الأشعري المدني بنزيل بغداد وقد سمع من ابن عجلان وهو ثقة وثقة النسائي وابن معين وغيرهما وقد أخرجه مسلم هذه الزيادة في صحيحه من حديث أبي موسى وضعفها أبو داود والدارقطني والبيهقي وغيرهم لتفرد سليمان التيمي قال الدارقطني وقد رواه أصحاب قتادة الحفاظ منهم هشام الدستوائي وسعيد وشعبة وهما وابو عوانة وأبان وغدي بن أبي عامر فلم يقل أحد منهم وإذا قرأ فأنصتوا واجماعهم يدل على أنه وهم انتهى ولم يثبت عند مسلم تفرد بها ثقته وحفظه صحيحاً من حديث أبي موسى وأبي هريرة انتهى كلام المنذر رى قلت ما ذكره من توثيق أبي خالد لا يرب فيه فقد قالنا سمعنا بن راهب سأل وكيعاً عن أبي خالد فقال وأبو خالد يسأل عنه وقال ابن أبي مريم عن ابن معين ثقة وكذا قال ابن المديني وقال الدارمي عن ابن معين ليس به بأس وكذا قال النسائي وقال أبو هشام حدثنا أبو خالد الثقة الأمين وقال أبو حاتم صدوق وقال الخطيب كان سفيان يعجب أباً خالد عن قوله



مع إبراهيم بن عبد الله بن حسن وأما امرأ الحديث فلم يكن يطعن عليه وقال ابن عبد الله له أحاديث صالحة كذا ذكره صاحب تذيب الكمال و زاد عليه الحافظ ابن حجر في تهذيبه وقال ابن سعد كان ثقة كثيراً الحديث وذكره ابن حبان في الثقات وقال العجل ثقة ثبت صاحب سنة وكان متحرراً يواجر نفسه من التجار وكان أصله شامياً إلا أنه نشأ من الكوفة انتهى فانظر إلى كمال تهم هذا كيف وثق ولم يخرجوا فيه بشئ فهل يظن بذلك الزيادة المذكورة من وهمه وما ذكره من متابعة محمد بن سعد أراد به ما أخرجه النسائي في سننه عن محمد بن عبد الله بن المبارك عن محمد بن سعد عن محمد بن عجلان عن زيد بن أسد وصنفه الدارقطني أيضاً وقال قال أبو عبد الرحمن كان محمد بن عبد الله بن محمد بن سعد بن محمد بن سعد هذا ثقة انتهى قوله متابعا أن أخرنا أيضاً غير محمد أحد هما اسمعيل والأخر محمد بن ميسرة بن سعد بن عبد الله الدارقطني حديثهما وضعفهما كذا قال الزيلعي وغيره وما ذكره من تصحيح مسلم هذه الزيادة أراد به ما أخرجه في صحيحه في باب المشهد عن سعيد بن منصور وقيسبة وأبي كامل ومحمد بن عبد الملك قالوا أنا أبو عوانة عن قتادة عن يونس بن جبير عن حطان بن عبد الله الرقاشي قال صليت مع أبي موسى الأشعري الحديث وفيه قال أبو موسى إن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم خطبنا فبين لنا سنتنا وعلينا صلواتنا فقال إذا صليتم فاقبوا صوفكم ثم ليؤمكم أحدكم فإذا كبر فكبروا وإذا قال غير المنصوب عليهم ولا الضالين فقولوا آمين الحديث ثم قال مسلم وحدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة قال ثنا أبو أسامة قال ثنا سعيد بن أبي عروبة عن محمد بن عبد الله بن عثمان قال ثمة معاذ بن هشام نا أبي حنيفة ثنا اسحق بن إبراهيم قال نا جابر عن سليمان التيمي كل هؤلاء عن قتادة في هذا الإسناد بهنثه وفي حديث جابر عن سليمان عن قتادة من الزيادة وإذا قرأ فأنصتوا قال أبو اسحق قال أبو بكر اخت ابن النضر وهذا الحديث فقال مسلم زيد احفظ من سليمان فقال له أبو بكر فحدثني أبي هرون قال هو صحيح يعني وإذا قرأ فأنصتوا فقال وهو عندي صحيح فقال لم لم تضعه ههنا فقال ليس كل شيء عندي صحيح وضعه ههنا إنما وضعت ههنا ما أجمل عليه انتهى ما في صحيح مسلم قال النووي في شرحه قوله قال أبو اسحق هو إبراهيم بن سليمان صاحب مسلم راوى الكتاب عنه وقوله قال أبو بكر في هذا الحديث يعني طعن فيه وقد مر وقوله فقال له مسلم تريد احفظ من سليمان يعني إن سليمان كامل الحفظ والضبط فلا تضعه مخالفه وقوله فقال أبو بكر فحدثني أبي هرون نا أي قال أبو بكر لم لم تضعه ههنا في صحيحك فقال مسلم ليس هذا مجمعا على صحته ولكن هو صحيح عندي وأعلم أن هذه اللفظة ما اختلفت الحفاظ في صحته فزوى البيهقي في السنن الكبرى عن أبي داود أن هذه الزيادة ليست بحفوظة وكذلك رواه عن ابن معين وأبي حاتم الرازي والدارقطني والحافظ أبي علي النيسابوري شيخ الحاكم وأجتماع هؤلاء الحفاظ على تضعيفها مقدم على تصحيح مسلم لاسيما ولم يروها مستندة في صحيحه انتهى كلامه قلت هذا انتصبا واخبر وتقص لا أثر فإن اجتمع هؤلاء أنما يقدم على تصحيح مسلم إذا كان ذلك مستندا إلى مستند قوي وبدونه لا وجه لتقدمه فإن كان مستندا في ذلك تضعيف سليمان فليكن تصحيحه فقد وثقه أحمد وابن معين والدارقطني وابن سعد وابن حبان وغيرهم وإن كان تعنده كما هو المشهور عند هؤلاء ليس تصحيحا أيضا لما تقدم من ذكر متابعتها وإن كان غير ذلك فليكن به حتى ينظر فيه وقال البيهقي في كتاب المعرفة بعد أن مر حديث أبي موسى وأبي هرون بهذه الزيادة قد اجتمع الحفاظ على خطأ هذه اللفظة منهم أبو داود وابن حاتم وابن معين والحاكم والدارقطني وقالوا أنها ليست بحفوظة انتهى وتعبه العين في البناية

وقال عليه السلام من كان له امام فقرأه الامام قراءة له

بقوله يرد هذا كله ما يوجد في بعض نسخ مسلم هذه الزيادة ومحمّد بن خزيمة الحديث بهذه الزيادة وهذا مسلم جل من جال ائمة الحديث واهل النقل قد حكم بصحة هذا الحديث ورد بهذا كلام البيهقي وامثاله انتهى قوله وقال عليه السلام الخ هذا الحديث اشهر ادلة مذهبي وهو بم الجهرية والسرية وقد كثرت الكلام فيه ابراما وجرحا وادراكا لم فيه تاويل ورواؤه اجمع من الائمة بالنفاذ مختلفت وعضده كثير من الآثار المروية فروى ابن ماجه في سننه بسند فيه جابر الجعفي عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم من كان له امام فان قراءة الامام له قراءة وضعت فويان فيه جابر الجعفي وهو محمّد بن حنبل روى عن الامام ابن حنيفة انه قال ما رأيت اكذب من الجعفي قرئ محمد في الموطأ اخبرنا ابو حنيفة نا ابو الحسن موسى بن ابي عائشة عن عبد الله بن شداد عن جابر بن فروة عن علي بن خلف الامام فان قراءة الامام قراءة له قال العيني في البناية حديث ابن حنيفة حديث صحيح ما ابو حنيفة فابو حنيفة وموسى بن عائشة الكوفي من الثقات الاثبات من رجال الصحيحين وعبد الله بن شداد من كبار الشافعيين وثقاتهم فان قلت هذا الحديث زاد فيه ابو حنيفة جابر بن عبد الله وقدر رواه جابر وسفيان الثوري وابن عيينة وابو الاحوص وشعبة وزائدة وزهير وابو عوانة وابن ابي ليلى قيس وشريك وغيرهم فأسلوه قلت الزيادة من الثقة مقبولة ولكن سئلنا قال الراسل عندنا حجة انتهى كلامه وروى الدارقطني والبيهقي عن ابن حنيفة بالاسناد المذكور عن الحسن بن عمار عن جابر بن فروة فامثاله وقال الدارقطني هذا الحديث لم يسنده عن جابر غير ابن حنيفة وابن عمار وهما ضعيفان وقدر رواه الثوري وابو الاحوص وشعبة واسرائيل وشريك ابو خالد وابن عيينة وجرير بن عبد الحميد وغيرهم عن موسى بن ابي عائشة عن ابن شداد مرسل وهو الصواب انتهى قال العيني رحمه الله عن يحيى بن معين عن ابن حنيفة فقال ثقة ما سمعت احدا يضعفه هذه اشعبة بن الحجاج يكتب اليه ان يحدث وقال ايضا كان ابو حنيفة ثقة من اهل الصدق ولم يتهم بالكدب وكان مأمونا على من الله صدوقا في الحديث وانتهى عليه جماعة من الائمة الكبار مثل ابن المبارك وابن عيينة والاعمش والثوري وعبد الرزاق وحماد بن زيد وكثير وكان يفتي برأيه الائمة الثلاثة مالك والشافعي واحمد والآخرين كثير من فقد ظهروا من هذه تحامل الدارقطني عليه وتعبه ألفا فمن اين له تضعيف ابن حنيفة وهو مستحق التضعيف وقد روى في مسنده احاديث سقيمة ومعلولة ومنكرة وموضوعة انتهى كلامه وقال البيهقي في كتاب المعرفة قد روى السفيانان هذا الحديث وابو عوانة وشعبة وجماعة من الحفاظ عن موسى بن ابي عائشة فلم يسنده ابي جابر ورواه عبد الله بن المبارك ايضا مرسل وقدر رواه جابر الجعفي وهو متروك وليث بن ابي سليم وهو ضعيف ولم يتابعهما عليه الا من هو اضعف منهما واخبرنا ابو عبد الله الحافظ قال سمعت سلمة بن محمد الفقيه يقول سألت ابا موسى الرازي الحافظ عن حديث من كان له امام فقرأه الامام قراءة له فقال لم يصح فيه عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم شيء وانما اعتد مشايخنا على الروايات عن علي وابن مسعود وغيرهما من الصحابة قال ابو عبد الله اعجبني هذا ما سمعته فان ابا موسى احفظ من رأيي انما من اصحاب الرأي على اديم الارض انتهى واخرجه ابن عدي والدارقطني عن الحسين بن صالح عن ليث بن ابي سليم وجابر عن ابي الزبير بن فروة نحو قال ابن عدي هذا معروف بجابر الجعفي ولكن الحسين بن صالح قرنه بالليث والليث ضعفه احمد والنسائي وابن معين ولكنه مع ضعفه يكتب حديثه فان الثقات مروا عنه كشعبة والثوري وغيرهما انتهى واخرجه ابن عدي ايضا عن ابن حنيفة في ترجمته

بسند المتقدم وذكر فيه قصة ولفظه ان النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم صلى ورجل خلفه يقرأ فجعل رجل من الصحابة يناديه  
عن القراءة في الصلوة فقال له انتهي عن القراءة خلفت نبيا صلى الله عليه وعلى آله وسلم فتنازعا اليه فقال من صلى خلفك  
فان قراءة الامام له قراءة قال ابن عدي زاد فيه ابو حنيفة جابر بن عبد الله وقد رواه جرير والسفيان وابو الاحوص وشعبة و  
زائدة وزهير وابن ابي بيل وقيس وشريك وغيرهم فقرأ صلوة وقرأوا الحسن بن عمار كما رواه ابو حنيفة وهو اضعف انتهى  
واخرج الدارقطني في سننه والطبراني في معجمه الوسط عن سهل بن عباس المروزي عن اسمعيل بن علي عن ايوب عن  
ابي الزبير عن جابر مرفوعا نحوه قال الدارقطني هذا حديث منكرو سهل متروك ليس بثقة انتهى وقال الطبراني لم يروه احد  
عن ابن علي الا سهل ورواه غيره موقوفا انتهى واخرج الدارقطني في غرائب مالك من طريق مالك عن وهب بن كيسان  
عن جابر مرفوعا نحوه وقال هذا باطل لا يصح عن مالك ولا عن وهب وفيه عاصم بن عاصم لا يعرف انتهى وروى احمد في مسنده  
عن جابر بن عبد الله مرفوعا نحوه قال الزبلي في نصب الراية في استادة ضعف ورواه مالك عن وهب بن كيسان عن جابر بن  
كلامه ذكره ابن كثير في تفسيره انتهى وروى الطحاوي في شرح معاني الآثار الحديث المذكور عن جابر مرفوعا بطريق عبد الله  
يشد بعضها ضعف بعض وروى مالك في الموطأ عن ابي نعيم عن وهب عن جابر من قوله من صلى ركعة فلم يقرأ فيها بأم القرآن  
فلم يصل الا اذا قرأ الامام ورواه الترمذي من طريقه وقال حسن صحيح ورواه الطحاوي من طرق الى مالك بسند له  
جابر مثله مرفوعا وقد رواه الدارقطني ايضا مرفوعا وفي سنده يحيى بن سلام وقال هو ضعيف والصواب وقفه وروى  
الدارقطني في سننه عن محمد بن الفضل بن عطية عن ابيه عن سالم بن عبد الله عن ابيه عبد الله بن عمر مرفوعا من كان الامام  
فقرأته له قراءة قال الدارقطني محمد بن الفضل متروك انتهى ثم اخرجه عن خارجة عن ايوب عن نافع عن ابن عمر مرفوعا وقال  
رفعه وهم ثم اخرجه عن احمد عن ابن علي عن ايوب عن نافع عن ابن عمر انه قال في القراءة خلف الامام تكفيك قراءة  
الامام وقال الوقت هو الصواب وروى مالك في الموطأ ومن طريقه الطحاوي في شرح معاني الآثار عن نافع عن ابن عمر انه  
قال اذا صلى احدكم خلف الامام فحسبه قراءة الامام واذا صلى وحده فليقرأ وكان عبد الله بن عمر لا يقرأ خلف الامام قال  
العيني في البداية نحن نحتم بالموقوف لكون الصحابة عدلا انتهى وروى الطبراني في معجمه الاوسط عن محمد بن عامر الحميري  
عن ابيه عن جده عن ابن عبد الله عن الحسن بن صالح عن هارث بن العبد عن ابي سعيد الخدري مرفوعا من كان له  
امام فقرأ الامام له قراءة واخرجه ابن عدي في الكامل عن اسمعيل بن عمرو بن نجيع عن الحسن بن صالح به سندنا ومثنا  
وقال هذا الايتام عليه اسمعيل وهو ضعيف انتهى وتعبه الزبلي بانه قد تابعه النضر بن عبد الله كما اخرجه الطبراني  
وروى الدارقطني في سننه عن محمد بن عباد الرازي عن اسمعيل بن ابراهيم التيمي عن ابن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة  
مرفوعا نحوه وقال تفرد به محمد الرازي وهو ضعيف وروى ايضا عن عاصم بن عبد العزيز المدائني عن ابي سهيل عن ابن  
عبد الله بن عتبة عن ابن عباس مرفوعا تكفيك قراءة الامام خافت او جهرا وقال قال ابو موسى قلت لاهل فسطاط  
ابن عباس هذا حديث منكرو انتهى وروى ابن حبان في كتاب الضعفاء عن ابن سالم عن انس مرفوعا من كان له  
امام فقرأ الامام قراءة له رواه بآب سالم وقال انه يخالف الثقات في الروايات ولا تعجب الرواية عنه فكيف الاحتجاج  
به وروى عنه المجاهيل والضعفاء انتهى قال العيني قد ذكرنا ان الضعيف قد يتقوى بالصحيح ويقوى بعضها بعضا انتهى ومن  
الآثار المعاصرة ما اخرجه مسلم في باب سجود الثلاثة بسند له عن عطاء بن يسار انه سأل زيد بن ثابت عن القراءة مع

الامام فقل لا قراءة مع الامام في شيء وروى محمد بن الموطأ عن اسامة بن زيد المدني عن سالم بن عبد الله بن عمر قال كان ابن عمر لا يقرأ خلف الامام فسألت القاسم بن محمد عن ذلك فقال ان تركت فقد تركته ناس يقتدى بهم وان قرأت فقد قرأنا كما يقتدى بهم وكان القاسم ممن لا يقرأ وروى ايضا عن ابن عبيدة عن منصور بن المعتمر عن ابى وائل قال سئل بن مسعود عن القراءة خلف الامام فقال انصت فان في الصلوة شغلا سيكتفيك ذكر الامام وروى ايضا بسند عن علقمة ان عبد الله بن مسعود كان لا يقرأ خلف الامام في ما يجهر فيه وفي ما يخافت لاني الاوليين ولا في الآخرين وروى ايضا عن علقمة انه قال لان اعرض على جمر احب الي من ان اقرأ خلف الامام وروى عن ابراهيم انه قال ان اول من قرأ خلف الامام رجل اثم وروى عن سعد بن ابى وقاص انه قال وددت ان الذي يقرأ خلف الامام في فيه جمر وروى عن عثمان الخطاب انه قال ليت في فخر الذي يقرأ خلف الامام حجرا واخرجه عبد الرزاق ايضا وروى محمد بن عبد الله بن شداد انه قال ام رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم في العصر فقرأ رجل خلفه فغمره الذي يليه فلما كان صلى قال لم غمرتني قال كرهت ان تقرأ خلف النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم فسمعه رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فقال من كان له امام فان قرأته قرأته له وروى عن زيد بن ثابت انه قال من قرأ خلف الامام فلا صلوة له وروى الطحاوي في شرح معاني الآثار عن عبد الله بن مقسم انه سأل ابن عمر وزيد بن ثابت وجابر بن عبد الله فقالوا لا يقرأ خلف الامام في شيء من الصلوات وروى ايضا عن ابى جرم قال قلت لابن عباس اقرأ والامام بين يدي قال لا واخرج ابن ابى شيبه في مصنفه عن جابر قال لا يقرأ خلف الامام لان يجهر لان خافت وروى ايضا من حديث علي قال من قرأ خلف الامام فقد اخطأ الفطرة واخرجه عبد الرزاق ايضا ورواه البيهقي في سننه من طرق وقال لا يصح استاده وقال ابن حبان في كتاب الضعفاء هذا يرويه عبد الله بن ابى الانصاري عن علي وهو باطل وكفى في بطلانه اجماع المسلمين على خلافه واهل الكوفة انما اختاروا ترك القراءة لانهم لم يجيزوه وابن ابى ليل هذا اجل مجهول انفي وروى محمد بن كتاب الآثار عن ابراهيم قال ما قرأ علقمة بن قيس قط في ما يجهر به ولا في الركعتين الآخرين القرآن ولا غيره خلف الامام وفي سنن النسائي اخبرني هارون بن عبد الله ثنا زيد بن الحباب ثنا معاوية بن صالح قال حدثني ابو الزاهرية قال حدثني كثير بن مرة المحضري عن ابى الدرداء سمعه يقول سئل رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم افي كل صلوة قراءة قال نعم قال رجل من الانصار وجبت هذه فالتفت الى وكنت اقرب القوم منه فقال ما اري الامام اذا امر القوم الا قد كفاهم قال ابو عبد الرحمن هذا من رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم خطأ انما هو قول ابى الدرداء انتهى قال ابن الهمام في فتح القدير لو لم يكن هذا من قول رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم بل من كلام ابى الدرداء فلم يكن ليروي في كل صلوة قراءة ثم يعتد بقراءة الامام عن المقدسي الا لمع عنده فيه عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فقد اثار تدل على ما ذهب اليه اصحابنا وذكر صاحب الهداية ان على ترك القراءة اجماع الصحابة وقال لعيني سمعنا اجماعا عابا عابا رافقا الاكثر وقد روى من القراءة عن ثنتين نفر من كبار الصحابة منهم المرتضى والعبادلة الثلاثة واسامهم معلومة عند اهل الحديث وذكر الشيخ الامام عبد الله بن يعقوب في كشف الاسرار عن عبد الله بن يزيد بن اسلم عن ابيه انه قال قال عشرة من الصحابة يخونون عن القراءة خلف الامام اشد النهر ابو بكر وعمر وعثمان وعلي وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن ابى وقاص وابن مسعود وزيد بن ابي عمرو ابن عباس وروى في قول الاجماع ثبت بنقل الاحاد فلا يميغه نقل البعض انتهى ملخصا وللخصوم على حديث قراءة الامام

كلما انخصوم على حديث قراءة الامام فانه لا يميغه نقل البعض انتهى ملخصا وللخصوم على حديث قراءة الامام



قراءة له وثابت ترك القراءة به كلمات منها أن الحديث بجميع طرقه ضعيف وقد اجتمع الحفاظ على ضعفه كما ذكره ابن حجر  
في فتح الباري والجواب عنه على ما مر من ضعفه لا يخل بالمقصود فإنه لا يغير بكثرة الطرق كما تقر في موضعه مع أن بعض  
طريقها سلكه عن القدم أيضاً وقال القاضى الشوكاني في الفوائد المجموعة حديث لا تجزئ صلوة لا يقرأ فيها بقراءة الكتاب  
إلا أن يكون وراء الإمام في أسناده محمد بن اشوش متهمة تركها انتهى وقد عرفت أنه رواه مالك والترمذى وقال حسن صحيح  
والطحاوى من طرق وليس في واحد منها من ذكره وفي الغزالي على المأزج حديث من كان له امام فقرأته قراءته له أو رد من  
حديث جابر له طرق عن جماعة من الصحابة وكل طرقه معلولة قال ابن حجر وكلها ضعيفة جداً ذكر ذلك في فتح الباري الكبير  
للإمام أبي القاسم الرافعي وقد خرجها جميعاً انتهى وفيه أيضاً ما فيه فأنك قد عرفت أن بعض طرقه صحيح فالحكم الكل خطأ  
ومنها أنه محمول على ترك الجهر بالقراءة خلف الإمام وعلى قراءة الفاتحة دون السورة ثم أخرجه أبو داود وغيره عن  
عبادة بن الصامت أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم صلى الفجر ثم قال لعلمكم تقرئون خلفاً ما كنتم قلنا نعوق قال فلا  
تفعلوا إلا بقراءة الكتاب فهذا الحديث مبين لذلك الحديث ودال على السبب الذي ورد عليه حديث من كان له  
امام فقرأته قراءته له وهو رفع الصوت بالقراءة أو ترك السورة كما ذكره البيهقي في كتاب المعرفة وجاء عنه العيني  
بأنه ليس في شيء من الأحاديث بيان القراءة خلف الإمام والفرق بين الجهر والسرا لا يصح لأن فيه إسقاط الواجب بمسئو  
عند ما انتهى قلت بل ورد في رواية محمد عن ابن حنيفة أن النضر مخرج كان ذلك كان حين قراءة رجل خلف رسول الله  
صلى الله عليه وعلى آله وسلم في العصر وهو من الصلوات السرية وهذا يبطل تأويل البيهقي ومنها أن العمل بهذا الحديث  
يبطل العمل بقوله تعالى فأقرعوا ما تيسر من القرآن فيلزم إبطال القطعي بخبر الواحد والجواب عنه على ما في فتح القدير وغيره  
أنه إذا صح الحديث وجب أن يخص عموم الآية به على طريقة الخصم مطلقاً فيخرج المقتضى وعلى طريقتنا أيضاً لأنه  
عام خص منه البعض وهو المدرك في الركوع إجماعاً فاجاز تخصيصه بأبعده بخبر الأحاديث يقال لقراءة ثابتة للمقتضى  
شرعاً فإن قراءة الإمام قراءته له فلو قرأ الكان له في صلوة قراءتان وهو غير مشروع ومنها ما ذكره البخاري في المحجز الذي  
صنفه في القراءة خلف الإمام حيث قال راد على الإمام ابن حنيفة واحتج بهذا القائل بقوله تعالى فاستمعوا له وانصتوا  
وهذا منقوض بالثناء مع أنه تطوع والقراءة فرض فأوجب عليه الانصات بترك فرض وليرى وجوب بترك سنة فيكون  
الفرض عنده أهون حالاً من السنة ويقال له إسرأيت إذا التزم الجهر خلفه فإن قال لا فقد ابطال لأن الاستماع  
أنما يكون لما يجهر به وترى عن ابن عباس أن قوله تعالى فاستمعوا له وانصتوا نزلت في الخطبة ولو أريد به في الصلوة  
ففتح بقول أنما يقرأ خلف الإمام عند سكوته وقد روى سمرق قال كان للنبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم سكتتان سكتة  
حين يكبر وسكتة حين يفرغ من قراءته وكان أبو مسلمة بن عبد الرحمن وميمون وسعيد بن جبيرة وغيرهم يرون القراءة  
عند سكوت الإمام عملاً بقوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم لا صلوة إلا بقراءة الكتاب والانصات إذا قرأ الإمام للآية  
واحتج أيضاً بحديث من كان له امام فقرأه الإمام فقرأه وهذا حديث لم يثبت عند أهل العلم من أهل الحجاز  
والعراق لأرساله وانقطاعه أما إرساله فرواه عبد الله بن شداد عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم وأما انقطاعه  
فرواه الحسن بن صالح عن جابر الجعفي عن أبي الزبير عن جابر ولا يدرى اسم من أبي الزبير أم لا ولو ثبت فتكون  
الفاتحة مستثناة منه أي من كان له امام فقرأه الإمام قراءته له قراءة بعد الفاتحة واحتج أيضاً بخبر روى داود بن

فيس عن رجل من ولد سعد عن سعد قال وددت ان الذي يقرأ خلف الامام في جهرته وهذا مرسل ولم يعرف الرجل ولا من  
واحتج ايضا بحديث رواه ابو حبان عن سلمة بن كهيل عن ابراهيم قال قال عبد الله وددت ان الذي يقرأ خلف الامام علم  
فوه نكرا وهذا مرسل لا يحتج به وخالفه ابن عون عن ابراهيم عن الاسود وقال رضى فوا هذا كله ليس من كلام اهل العلم  
بوجهين **أحدهما** قول النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم لا تلعنوا بلعنة الله ولا تعدوا بعذاب الله فكيف يقال لاحد  
ان يقول في قول الذي خلف الامام جهرته والجمعة من عذاب الله **والثاني** انه لا يحل لاحد ان يفتن ان عملا فوا اصحاب  
رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم مثل عمر بن الخطاب وحذيفة وعلى بن ابي طالب ابى هريرة ومالك بن  
الصامت وابى سعيد الخدري وابن عمر وفي جماعة آخرين ممن روى عنهم القراءة خلف الامام رضى فوا ولا نكرا ولا ترابا  
واحتج ايضا بخبر ابيه عمر بن محمد عن موسى بن سعد عن زيد بن ثابت قال من قرأ خلف الامام فلا صلوة له ولا يعرف  
لهذا الاستناد سماع بعضهم عن بعض ولا يصح مثله وروى سليمان التيمي عن عمر بن عامر عن قتادة عن يونس بن جبير عن  
حطان عن ابى موسى في حديثه الطويل وفيه عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم واذا قرأوا فاصتوا ولم يكن  
سليمان في هذه الزيادة سماعا من قتادة ولا قتادة عن يونس وروى هشام وسعيد وابو عوانة وهام وياقن بن يزيد وغيرهم  
عن قتادة فلم يقولوا فيه واذا قرأوا فاصتوا ولو صح يحمل على ما سوى الفاتحة وروى ابو خالد الاحمر عن ابن عجلان عن زيد بن  
غفيرة عن ابراهيم عن ابي هريرة مرفوعا فلما جعل الامام ليؤتم به وزاد فيه واذا قرأوا فاصتوا ولا يعرف هذا الامن حديث ابى خالد  
قال احمد امراه كان يدلس وقد رواه الليث وكبير عن ابن عجلان عن ابى الزناد عن الاعرج عن ابى هريرة والليث ايضا  
عن ابن عجلان عن سعيد عن ابى هريرة ورواه زيد بن اسلم والقعقاع عن ابى صالح عن ابى هريرة فلم يقولوا فيه هذه الزيادة  
ولم يتابع ابو خالد في زيادته ويقال لهذا القائل قلنا جمع اهل العلم على ان الامام لا يتحمل عن القوم فضا خقلت ان الامام يحمل  
عن القوم هذا الفرض مع انك قلت انه لا يتحمل عنهم شيئا من السنن كالثناء والتسبيح وغير ذلك فعلم ان الفرض عندك  
اهون حال من التطوع انتهى كلام البخاري ملخصا على ما نقله الزيلعي في تخريج احاديث الهداية ولم يورد عليه جرحا  
**واقول** وبالله التوفيق ومنه الوصول الى سواء الطريق اني اعجب من الامام البخاري كيف اراد الرد على ابى حنيفة  
بامثال هذه الكلمات الضعيفة مع جلالة شأنه وعظمه مكانه فان في جل ما ذكره خدشة **اما** اول ففى قوله وهذا  
منقوض بالثناء فان الصحيح من هذا صحيحا انه اذا دخل المقندى في الصلوة فان كان الامام يجهر بالقراءة لا يثنى بل يجب  
عليه الاستماع وان كان يسر يثنى فلا يقض به **واما** ثاني ففى قوله والقراءة فرض فان اطلاقه غير مسلم عندنا بل القراءة  
فرض في حق الامام والمنفرد والاستماع فرض في حق المقندى فلا يلزم من ترك المقندى القراءة ترك الفرض لانها ليست  
بفرض في حقه **واما** ثالث ففى قوله ويقال له الخ فان الغرض من هذه الآية انما هو اثبات ترك القراءة في الجهرية  
لا مطلقا فلا خير لو لم يثبت به الترك في السرية بناء على فوات الاستماع هناك علم انه يمكن ان يقال المطلوب بالآية  
امران الاستماع والسكوت فيعمل بكل منهما والاول ينحل للجهرية والثاني لا يفجرى على اطلاقه فيجب السكوت عند القراءة  
مطلقا **واما** رابع ففى قوله وعن ابن عباس الخ فان نزولها في الخطبة لا ينافي مقصودنا لان العبرة بالطلاق للفظ  
لا بخصوص شأن النزول فالحكم بوجوب الاستماع في الخطبة لو ثبت نزولها فيها ليس بخصوص الخطبة بل للاهتمام بالقرآن  
وهو موجود في الصلوة ايضا فيفترض الاستماع فيها ايضا **واما** خامس ففى قوله وقد روى عن سمر الخ فان الثابت

قوله

قوله

قوله

قوله

واما خامس

بالأحاديث وإن كان السكتان سكتة بعد التكبير قبل الشروع في القراءة وسكتة بعد الفراغ من القراءة لكن ثبوت كونها سكتة طويلة بحيث يقرأ الموقر الفاتحة بشكل فلا يلزم المقصود **وَأَمَّا سَادِسًا** ففي قوله وهذا حديث لم يثبت الخبر فإنه لا يلزم منه إلا عدم الصحة المصطلحة لا ترك الاحتجاج بالكسبية **وَأَمَّا سَابِعًا** فلأن عدم ثبوته عند أهل الحجاز والعراق ليس ضررًا فإنه قد ثبت عند الكوفيين ومن له زيادة علم حجة على من ليس عنده **وَأَمَّا ثَامِنًا** ففي قوله لا رساله فان المرسل عندنا حجة فلا ضير فيه **وَأَمَّا تَاسِعًا** ففي قوله ولو ثبت فيكون الفاتحة الخ فإنه دعوى بلا دليل بل نقول قراءة المقتدى مستثناة من حديث لا صلوة إلا بفاتحة الكتاب **وَأَمَّا عَاشِرًا** ففي قوله وهذا مرسل فان المرسل عندنا لا يضر **وَأَمَّا حَادِثًا** ففي قوله ولم يعرف الرجل ولا سمى فان غاية ما يلزم إسقاطه بهذا الطريق ولا يضر ذلك لكونه معاضلًا بالاثار لا بالآخر **وَأَمَّا ثَانِي عَشَرَ** ففي قوله واحد مما قول النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم لا نالغوا بيلعنة الله ولا تغذوا بعد اب الله الخ فان المنفي في هذا الحديث إنما هو التعذيب بعد اب الله لا التخويف فيه وقد ثبت من رواية البخاري نفسه في صحيحه ومسلم وغيرهما من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم لقد هممت أن أمر المؤمنين فيؤذون ثم أمرت رجلا فيصلي بالناس ثم انطلق رجلا معهم حطب إلى قوم يتخلفون عن الصلوة فحرق عليهم بيوتهم بالنار فما هو جوابكم عن هذا الحديث فهو جوابنا **وَأَمَّا ثَالِثَ عَشَرَ** ففي قوله ولم يذكر سليمان أنه كان عدم ذكره سما عا لا يضر وزيادة الثقة مقبولة **وَأَمَّا رَابِعَ عَشَرَ** ففي قوله ولو صح يحمل على ما سوى الفاتحة فإنه أي دليل على هذا الحمل فان كان ذلك ليحصل الجمع فهو لا يتعين في ذلك كما ذكرنا **وَأَمَّا خَامِسَ عَشَرَ** ففي قوله ولا يعرف هذا إلا من حديث أبي خالد الخزاز أن أبا خالد ثقة قد وثقه جماعة ومجروح الإمام أحمد المخالف لجماعة الموثقين لا يقدح **وَأَمَّا سَادِسَ عَشَرَ** ففي قوله ولم يتابع أبو خالد في زيادته فإنه قد تابعه محمد بن سعد وغيره كما مر ذكر كل ذلك **وَأَمَّا سَابِعَ عَشَرَ** ففي قوله ويقال لهذا القتال الخ فان هذا القتال إنما قال بالتحمل امتثالاً للنصوص الواردة فيه لا بمجرد رأيه حتى يقال أنه لم لا يتحمل شيئاً من المسنن ولا يحمل العقل بعد مرد النقل **وَأَعْلَمُ** أنه ذكر العارف الشعري في الميزان لدفع التعارض بين حديث لا صلوة إلا بفاتحة الكتاب وبين قراءة الإمام قراءة له أن الأول محمول على التشديد والثاني على التخفيف فمن شاء فليشد ومن شاء فليخفف **وَأَمَّا ثَامِنَ عَشَرَ** وفيها حسنات ونقصات لكن لا يوافق هذا أصحابنا فانهم صرحوا بكراهة خلاص من الآثار المروية وهذا الوجه يقتضي التحجير بينهما **وَعِنْدَنَا** أنه لا تعارض بينهما فان حديث لا صلوة إلا بفاتحة الكتاب لا يقتضي إلا عدم جواز صلوات دون الفاتحة بأن لم يقرأ الفاتحة بها وحديث قراءة الإمام قراءة له لا يقتضي إلا كفاية قراءة الإمام للمقتدى فإذا لم يقرأ المقتدى لم يوجد صلوات من الفاتحة لكون الإمام قارئاً لها نعم لو لم يقرأ الإمام أيضاً للزم خطأ الصلوة عن الفاتحة فتفسد ثم مقتضى الآثار المذكورة والتشديد المستطورية أن يكبر قراءة الفاتحة وغيرها للمقتدى كراهة تحرير وهو المشهور من مذاهب أصحابنا وذكره كثير من فقهاءنا من غير حكاية خلاف بين أئمتنا بل نراه في درر البحار عن المبسوط نحو ما هو زيادة أنها تفسد ويكون فاسقاً والآخرون أنها لا تفسد لكن يكبر والمنع أحوط وتحقيقه على ما ذكره الفاضل المحقق في حواشي الهداية أن آثار الصحابة في المنع قد كثرت وآثار الصحابة إذا كانت غير مذكورة بالقياس كانت محمولة على السماع فيعارض به المخبر المقتضى لوجوب قراءة الفاتحة على المأموم والنص الموجب والحرم إذا تعارض ما يعمل بالحرم وتركه خذرة ما نهي الله تعالى عنه خير من عيانة ومن ابتلى بامرئ يختار أهونهما وقد يورث عليه بأنهم صرحوا في باب الوضوء في مس الذكر أن الأولى أن يتوضأ

وَأَمَّا سَادِسًا  
وَأَمَّا سَابِعًا  
وَأَمَّا ثَامِنًا  
وَأَمَّا تَاسِعًا  
وَأَمَّا عَاشِرًا  
وَأَمَّا حَادِثًا  
وَأَمَّا ثَانِي عَشَرَ

وَأَمَّا ثَالِثَ عَشَرَ  
وَأَمَّا رَابِعَ عَشَرَ  
وَأَمَّا خَامِسَ عَشَرَ  
وَأَمَّا سَادِسَ عَشَرَ  
وَأَمَّا سَابِعَ عَشَرَ

وقال عليه السلام ما لي أنازع القرآن

بمسه خروجاً من الخلاف وكذا صرحوا في باب مستحبات الوضوء أن الأولى أن يتوضأ على سبيل المولى خروجاً من خلاف مالك  
وكذا صرحوا في مواضع عديدة فبأنه عليه ينبغي أن تستحسن القراءة للقدري خروجاً من الخلاف وجوابه على ما حققه المحقق  
في الغنية بأن رعاية مواضع الخلاف إنما تستحسن عندنا إذا لم يلزم منها مفسدة أخرى بأن لا يكون ارتكابه مكرهاً أو منهياً  
عنه عندنا وههنا القراءة منهية عنها فلا تستحسن رعاية الخلاف ههنا وذكر في جامع المضمرات أن الكراهة إنما هو عندنا  
وعند محمد تستحسن على سبيل الاحتياط وفي الهداية يستحسن على سبيل الاحتياط في ما روى عن محمد ويكره عندنا ما فيه  
من الوعيد انتهى وقيد العيني في شرحها بالسريفة أخذ من شرح الجامع للسفدي لكن قال ابن الهمام عبارة المصنف  
تقتضيه أنها ليست ظاهراً للرواية عن محمد وهو الذي يظهر من قول صاحب الذخيرة حيث قال وبعض مشايخنا ذكروا أن على  
قول محمد لا يكره ومن قولهما يكره ثم قال في الفصل الرابع الأصح أنه يكره وأصح أن قول محمد كقولهما فإن عبارته في كتبه مقترنة  
بالجفاف عن خلافه انتهى **لطيفة** ذكر الإمام الرازي في تفسير سورة المؤمنين أن بعض العلماء اختار الإمامة فقبل له  
في ذلك فقال أخاف أن تركت الفاتحة أن يعاتبني الشافعي وإن قراءتها مع الإمام أن يعاتبني أبو حنيفة فأخبرت الإمامة  
طلباً للخلاص من هذا الاختلاف انتهى وقال صاحب البحر في باب الأذان وقد كنت اختارها لهذا المعنى بعينه قبل الإطلاع  
على هذا النقل والله الموفق انتهى **قلت** هذا من قبيل اللطائف والظرائف والأفلا يتصور معاتبة الشافعي على مقلدي  
أبي حنيفة ولا معاتبة أبي حنيفة على مقلدي الشافعي كيف وكل منهم على الصواب ومسلك كل من الأئمة ما خوذ عن الشرع  
فالاقتداء بأحدهما لا يقتداء بالآخر ولا يتصور معاتبة أحد من الأئمة إذا انتقل واحد من مقلديهم إلى مذهب  
إمام آخر أو قلده في بعض المسائل لا تفرض نفساً بل لقوة دليل لاحت له فافهمه واحفظه **قوله** وقال عليه السلام  
ما لي أنازع القرآن هذا الاستدلال لا يثبت مذهباً محزباً فإنه هذا الحديث إنما يدل على نفي القراءة في الجملة خصوصاً لا على  
نفي القراءة مطلقاً ولذا استدلل مالك به على مذهبه حيث قال في الموطأ الأمر عندنا أن يقرأ الرجل وراء الإمام في ما  
لا يجهر فيه الإمام بالقراءة ويترك القراءة في ما يجهر فيه الإمام بالقراءة مالك عن ابن شهاب عن ابن أبي عمير  
أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم انصرف من صلوة جهر فيها بالقراءة فقال هل قرأتم منكم أحداً فقال رجل  
نعم أنا يا رسول الله فقال لي أقول ما لي أنازع القرآن فأنشأ الناس عن القراءة مع رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم  
في ما جهر فيه انتهى قال في المرقاة أنازع بفتح الزاي المعجمة والقرآن منصوب على أنه مفعول ثان كذا في الأزهري فنتله  
ميرك وفي نسخة بكسر الزاي وفي شرح المصابيح لابن مالك على صيغة المجهول أي إذا دخل في القراءة وأغالب عليها وكذلك  
لأنهم جهر بها بالقراءة خلفه واشتغلوا بقراءة تهمس سراً عن سماع قراءته فكانهم نازعوه انتهى ورواه محمد في الموطأ والنسائي  
والترمذي والطحاوي في شرح معاني الآثار كلهم من طريق مالك وقال الترمذي هذا حديث حسن صحيح وابن أبي عمير في  
اسمه عمارة ويقال عمر بن أبي عمير وفي بعض أصحاح ابن أبي عمير هذا الحديث وذكر هذا الحديث قال في الزهري فأنشأ الناس  
من القراءة حين سمعوا ذلك من رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وليس في هذا الحديث ما يدخل على من  
رأى القراءة خلف الإمام لأن أباهم هو الذي روى هذا الحديث وروى عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم أنه  
قال من صلى صلوة لم يقرأ فيها بالقرآن فهو خالف غير ما قلنا له حامل الحديث أني أكون أحياناً وراء الإمام تالفاً لها

فإنه لا يتصور معاتبة واحد من الأئمة إذا انتقل واحد من مقلديهم إلى مذهب الإمام الآخر أو قلده في بعض المسائل



في نفسك يا فارسي وروى ابو عثمان النهدي عن ابي هريرة قال قال من النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ان انادى لا صلوة الا بقراءة الكتاب واختار اصحاب الحديث ان لا يقرأ الرجل اذا جهل الامام بالقراءة وقالوا يتبع سكان الامام انتهى كلامه ورواه ابن ماجة من حديث سفيان بن عيينة عن الزهري عن ابن ابي كريمة قال سمعت ابا هريرة يقول صلى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم اصحابه صلوا بنظر انها الصلوة الحديث وليس فيه زيادة فانتهى الخبر انتهى من حديث معمر عن الزهري عن ابن ابي كريمة عن ابي هريرة نحوه وزاد فيه قال فسكتوا بعد في ما جهر فيه الامام وروى ابو داود وهذا الحديث اول من طريق مالك ثم قال روى حديث ابن ابي كريمة هذا معمر ويونس واسامة بن زيد عن الزهري على معنى ما لك ثم روى عن مسدد واصل المروزي ومحمد بن احمد بن ابي خلف وعبد الله بن محمد الزهري وابن السرح قالوا ان سفيان عن الزهري قال سمعت ابن ابي كريمة يحدث سعيد بن المسيب قال سمعت ابا هريرة في الحديث بمثله ما رواه ابن ماجة من طريق سفيان ثم قال قال مسدد في حديثه قال معمر فانتهى الناس عن القراءة في ما جهر به رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وقال ابن السرح في حديثه قال معمر قال الزهري قال ابو هريرة فانتهى الناس وقال عبد الله بن محمد الزهري من بينهم قال سفيان وكلم الزهري بكلمة لم اسمها فقال معمر انه قال فانتهى الناس ورواه عبد الرحمن بن اسحق عن الزهري وانتهى حديثه الى قوله ما لي انا زعم القرن ورواه الاوزاعي عن الزهري قال فيه قال الزهري فانقطع المسلمون بذلك فلم يكونوا يقرؤون معه في ما يجهر به صلى الله عليه وعلى آله وسلم وسمعت محمد بن يحيى بن فارس قال قوله فانتهى الناس من كلام الزهري انتهى كلامه وقال ميراث نقل عن ابن الملقن حديث ابي هريرة رواه مالك والشافعي والاربعة وصححه ابن حبان وضعفه الحيدري والبيهقي انتهى قال القارئ في المرواة بهذا يعلم ان قول النووي وتفقدوا على ضعف هذا الحديث غير صحيح انتهى واخرج الدارقطني في سننه عن الحجاج بن ابطاح عن قتادة عن ابي هريرة بن اوفى عن عمران بن حصين قال كان النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم يصلي بالناس ورجل يقرأ خلفه فلما فرغ قال من ذا الذي يخاف كفى سورة كذا انها هم عن القراءة خلف الامام وقال الدارقطني لم يقل هكذا غير حجاج وخالفه اصحاب قتادة منهم شعبة وسعيد وغيرهما فلم يذكر وفيه النهي وحجابه لا يحتج به انتهى وقال البيهقي في كتاب المعرفة قدر رواه مسلم في صحيحه من حديث شعبة عن قتادة عن زيارته ان النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم صلى باصحابه الظهر فقال اياكم قرأ بسبح اسم ربك الاعلى فقال رجل انا يا رسول الله فقال قد عرفت ان رجلا لا يجنيها قال شعبة فقلت لقتادة كانه كرهه فقال لو كرهه لنهي عنه ففي سوال شعبة وجواب قتادة في هذه الرواية الصحيحة يكذب من قلب الحديث وزاد فيه فنهى عن القراءة خلف الامام انتهى قلت هذا ثبت ما ذهب اليه مالك ثبوتاً واختار من تجوز القراءة في السرية والربلية السابقة وان لم يثبت فيها في صحيح عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم عن القراءة في الجهرية لكن جملة فانتهى الناس الخ سواء كان ذلك من كلام ابي هريرة او الزهري او غيرهما تدل على ذلك قطعاً وقد روى ابو داود ايضا حديث زيارته وزاد فيه قال شعبة فقلت لقتادة اليس قول سعيد انصت للقرآن قال ذلك اذا جهر به وهذا ايضا مثبت لمذهبه ومن مؤيد ما رواه محمد في كتاب الآثار عن ابي حنيفة عن حماد عن سعيد بن جبير قال اقرأ خلف الامام في الظهر والعصر

وكما استندت الشافعية ومن تبعهم

ولا تقرأ فى ما سوى ذلك هذا وأما الجحون للقراءة فى الجهرية والسرية فاستدلوا بأحاديث منها ما حديث لاصولة الأبقاحة النبوية  
وقد عرفت أنه لا دلالة له على ذلك ومنها ما قول ابن هريج أقرأ بها فى نفسك يا فأس وحصله بعض المالكية على المتدبر والتفكر  
فيها ورحمة النووى فى شرح صحيح مسلم بأن التدبر لا يسمى قراءة لا شرعا ولا عرفا ومنها ما هو اقواها ما رواه ابوداود والترمذى  
عن عبادة بن الصامت قال كنا خلفت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فى صلاة العجوة فقرأت عليه القراءة فلما  
فرغ قال لعلمكم تقرأون خلفت امامكم قلنا نعم يا رسول الله فقال لا تفعلوا الا بقاحة الكتاب فإنه لا صلوة لمن لم يقرأ بها وروى  
السنائي فى معناه وفى رواية لابن داود قال واذا اقول ما لانا نزع القرآن لا تقرأ بأش من القرآن اذا جهرت به بام القرآن واخرج  
ابونعيم فى الحلية فى ترجمة على بن بكر عن محمد بن محمد بن شاذان عن بن بكارتنا ابو اسحق الفزارى عن الاوزاعي عن عمرو بن  
سعد عن رجاء بن حيوة عن عبادة قال قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم اقرءون القرآن اذا كنتم معى فى الصلوة  
قلنا نعم قال فلا تفعلوا الا بام القرآن وقال ميرك نقلا عن ابن الملقن حديث عبادة رواه ابوداود والترمذى والدارقطنى  
وابن حبان والحاكم وقال الترمذى حسن وقال الدارقطنى اسناد حسن ورجاله ثقات وقال الخطابى اسناده جيد لا مطعن فيه  
وقال الحاكم اسناده مستقيم وقال البيهقى صحيح انتهى قال القارئ فى المفاة فقول ابن حجر صحيحه الترمذى والدارقطنى والحاكم  
والبيهقى والخطابى وغيرهم غير صحيح فى اصطلاح الحديثين انتهى قلت بل هو صحيح فان الحديثين كما يطلقون الصحيح فى  
مقابلة الحسن كذلك يطلقونه فى مقابلة الضعيف ايضا وقال ابن حجر فى شرح المشكوة اخذ منها بمنزلة انه لا سورة الا ما  
فى الجهرية بل يستعمل القراءة امامه لان القصد بها اسماء المأمومين ليتدبروا ويتعظوا ومن ثم لولوليسهم المأموم قراءة امامه  
او ستم صوتا لا يفهمه سنت السورة فى حقه انتهى واجاب صاحبنا عن هذا الحديث تأثرا به بأنه معارض بحديث قراءة  
الامام قراءة له وتأثرا به بأنه منسوخ بحديث ابى هريرة فان قوله فانتهى الناس صريح فى تركهم القراءة وهو متاخر الاسناد  
عن عبادة وكل منهما ضعيف أما الاول فلان حديث قراءة الامام قراءة له لا يدل على النهى عن القراءة بل على كفاية  
قراءة الامام قراءة له وابن هذا من فالك وأما الثانى فلان النسخ انما يظهر اذا ثبت ان القصة التى رواها ابو هريرة متاخرة  
عن قصة عبادة ومجرد تاخر اسلام ابى هريرة لا يفيد ذلك كما لا يخفى ومنها ما رواه الطبرانى عن عبادة من صلى خلف  
الامام فليقرأ بقاحة الكتاب فقد روى الاخبار واما الهاتدل على تحجيز قراءة المقتد خلف الامام واقول الذى ظهر  
بعد ادارة النظر من الجوانب ان النهى عن القراءة خلف الامام انما ثبت من اثار بعض الصحابة كما بين مسعودى وابن عسدر  
وغيرهما فانهم شددوا فى ذلك تشديدا بليغا وعليه اعتمد اصحابنا كحكموا بالكرهية واما عن رسول الله صلى الله عليه  
وعلى آله وسلم فلا يثبت النهى عن ذلك بسند يعتد به وكل ما روى من ذلك غير ثابت كحديث من قرأ خلف الامام  
ففى فيه جرح نسبة صاحب النهاية وغيره من الفقهاء مرفوعا وهو من قلة تتبع الاحاديث فإنه لا وجود له مرفوعا وانما  
هو من اثار الصحابة وكثرة رواية انس مرفوعا من قرأ خلف الامام ملغ فوة نارا قال ابن حجر فى الدرر النيرة فى تحجيز احاديث  
الهداية اخرج ابن حبان فى الضعفاء واتهم به مأمون بن احمد احد الكذابين وكرواية فنهاكم عن القراءة خلف الامام  
فان فى اسناده من لا يحتج به وقد خالفه كل من روى كما مر وكرواية الطحاوى عن جابر مرفوعا من صلى ركعة فليقرأ  
فيها بام القرآن فلم يصل الا ان يكون وراء الامام فإنه قد رواه مالك والترمذى وغيرهما موقوفا كهم وقال الدارقطنى  
الصواب وقفه وكوفرض رفعه فهو ايضا ليس للنهى لان قوله الا ان يكون استثناء من قوله لم يصل فلا يفيد الاجواز

صلوۃ المقتدی بدون القراءة لان قراءتها ممنوعة وکذا قیادۃ الطحاوی عن عبد الله بن عیوب عن ابی قلایبہ عن اسرار بن النخعی  
صلی اللہ علیہ وسلم علی الہ وسلم صلی یا صحابہ فلما قضی صلاتہ اقبل علیہم بوجہہ فقال تقرؤن خلف اماکم والامام یشترا  
فسکتوا فقال ثلاث مرات فقالوا اننا لنفعل ذلك فقال لا تفعلوا فانه فرأه ابن حبان فی صحیحہ وزاد فی آخرہ ولیقرأ احدکم  
بقائتہ الکتاب فی نفسه فعلم ان قیادۃ الطحاوی مختصۃ بالحديث یفسر بعضہ بعضاً وقد ثبت بحديث عبادۃ وهو حدث  
صحیح قوی السند امرہ صلی اللہ علیہ وسلم علی الہ وسلم بقراءۃ الفاتحۃ للمقتدی ومنہم من ضعفہ لان من رواہ محمد بن اسحق وهو  
متکلم فیہ وقد مر من ما یفید توثیقہ فی بحث المباحۃ فتذکرہ وحديث ابی ہریرۃ لا یدل علی النہی عن ذلك فان امتناع الصحابۃ  
من القراءة خلف رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم انما کان برأیہم وليس فی الحديث ما یدل علی نہ کان بالامام النبوی  
وحديث من کان لہ امام الحدیث ایضاً لا یدل علی ذلك فان مفادہ لیس لان قراءۃ الامام مجزیۃ عن قراءۃ المقتدی بمعنی ان  
لوا یقرأ المقتدی اجزئہ قراءۃ الامام لانه لا یجوز قراءۃہ او یکبرہ וכکذاک حديث واذا قرأ فاصتوا وقوله تعال فاستمعوا  
لہ واصلوا لا یدل ان ذلك فان مفادہما الا الاضات للاستماع وهو لا یفید عدم جواز القراءة عند سکنات الامام وقایۃ الایۃ  
مطلق الاضات من کلمۃ فاصتوا کما قال فی فتح القدیر لیس بحید فان معنی قوله تعال واذا قرأ القرآن لیس لانہ اذا جہرہ  
اذلا معنی لوجوب الاضات عند الاسرار بہ وکذا الامر بالاضات لیس الا الاستماع لامطالعاً حتى یفید المنع عن الکراہۃ فی  
السریۃ والجمہریۃ کلہما مقدم دلالتہ علی المنع عن القراءة فی السریۃ ظاہراً ولا جہراً کذاک ولا استماع کذاک لانہ اذا جہرہ  
علی المنع فی الجمہریۃ مطلقاً ولو جہراً سکنۃ القارئ فان من الظاہر انہ لیس معنی الایۃ لانہ اذا قرأ القرآن وجہراً  
فاستمعوا للہ واصلوا للاستماع واما اذا سکت القارئ فی ما بین الایات سکنات فلا یعقل وجوب الاضات هناك وقس علیہ  
واذا قرأ فاصتوا اذا عرفت هذا فنقول کراہۃ القراءة خلف الامام تفریط فی حقہا ومستلزم لترك العمل بحديث عبادۃ  
وحديث عمران بن حصین وافتراض القراءة بحیث یحکم فساد الصلوۃ بتركها کما اختارہ الشافعیۃ اقراراً فی حقہا و  
مستلزم لترك العمل بحديث قراءة الامام قراءة لہ وانما الصحابۃ فان استندوا فی ذلك بحديث لاصلوۃ الا بفاتحۃ الکتاب  
قلنا لہم مثل ما قال احمد انہ قدر وہ جابر وقد تناوولہ من وراء المقتدی حیث استثنایہ بقوله الا ان یکون وراء الامام  
ومع قطع النظر عن ذلك نقول یحتمل ان یکون محمولاً علی نفی الکمال کما فی کثیر من نظائرہ وغایۃ ما ثبت بہ الوجوب والاحتیاط  
قراءة الامام قراءة لہ معارضاً لہ وانما الصحابۃ بخلافہ لہ لقلنا وجوبہ فی حق المقتدی ایضاً وان استندوا بحديث عبادۃ  
لا تفعلوا الا بفاتحۃ الکتاب فانه لاصلوۃ لمن لم یقرأ بها قلنا لہم لولا عارضہ حدیث قراءة الامام قراءة لہ لقلنا مثل ما  
قالوا فان هذا الحديث وان کان اکثر طرقہا ضعیفۃ لکن ضعفہ یجوز بکثرۃ ما یصل الی درجۃ الحسن قالہ محمد بن  
عبادۃ ترك العمل بهذا الحديث وان استندوا فی ذلك بقول ابن ہزیرۃ اقربا بہا فی نفسک یا قارسی فبعد تسلیم دلالتہ  
علی فساد الصلوۃ بترك المقتدی لہا قد عارضہ ترك بعض الصحابۃ خلف رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم علی الہ وسلم کما  
دل علیہ حدیث قاتلہ للناس وقول المالکیۃ مستلزم بترك العمل بحديث عبادۃ فاذن الاولی ان یختار طریق الجمع بین  
الاخبار والائثار ویقال تجوز قراءة المقتدی فی السریۃ بحديث عمران وفی الجمہریۃ عند سکنات الامام بحديث  
عبادۃ ویجوز لہ ترکها بحديث من کان لہ امام الحدیث وانما جواز تكون تشدیدات الصحابۃ محمولۃ علی قراءتہا مع  
اعتقاد فساد الصلوۃ بتركها کما لا وقد قرأها جہراً من الصحابۃ خلف رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم علی الہ وسلم وثبت





## مروان قرأ امامه اية ترغيب او ترهيب

اذا كثرت في الصلوة سكنت بين التكبير والقراءة فقلت له يا بنى انت وامى اسرأت سكوتك بين التكبير والقراءة  
اخبرنى ما تقول قال اقول اللهم يا عبد بينى وبين خطاياى كما باعدت بين المشرق والمغرب اللهم فتنى  
من خطاياى كالنوب الابيض من الدنس اللهم اغسلنى بالشجر والماء والبرد هذا اللفظ ابن داود وروى  
ابوداود عن الحسن قال قال سمرة حففت سكنتين في الصلوة سكنته اذا كبر الامام حتى يقرأ وسكنته  
اذا فرغ من فاتحة الكتاب وسورة عند الركوع فأنكر ذلك عليه عمران بن حصين فكتبوا في ذلك الى  
المدينة الى ابن بن كعب فصدق سمرة ثم روى عن الحسن مثله وقال فيه وسكنته اذا فرغ من قراءة غير  
المغضوب عليه ولا الضالين وروى ايضا عن سمرة قال ان النبى صلى الله عليه وعلى آله وسلم كان يسكت  
سكنتين اذا استفتح واذا فرغ من القراءة كلها وروى ابن ماجه ايضا مثل روايته عن الحسن قال الطيبى  
في حواشى المشكوة الاظهر ان السكنته الاولى للشاء والثانية للتأمين انتهى وقال زين العرب سكوتته صلى  
الله عليه وعلى آله وسلم سكنتين احدهما كان بعد التكبير وفائدتها ان يفرغ المأموم من النية وتكبير الاحرام  
لثلاثي فوته سماع بعض الفاتحة وثانيها بعد تمام الفاتحة والغرض منها ان يقرأ المأموم الفاتحة ويرجع الامام  
الى الاستراحة انتهى قال القاسمى في المرقاة في كل منهما نظر اذا السكنته الاولى لم يكن خالية عن الذكر وكون  
السكنته الثانية للنفس والاستراحة مسامحاً لكونها لغير المأموم قلب الوضع لادلالة له في الحديث انتهى  
قلت لقد اصاب في قوله لادلالة له في الحديث فان الاخبار الواردة في السكنتين لادلالة لشيء منها  
على ان السكنته الثانية كانت لان يقرأ الموت الفاتحة لكنه اخطأ في قوله قلب الوضع فان مثل ذلك لا يسمى قلب  
الوضع ولا مخالفة الوضع كما مر تحقيقه فلو قرأ المقتدى عند سكنته الامام واستمع حين قراءته لم يكن عليه  
باس ولا مخالفة للاحاديث النبوية المرفوعة قال وان قرأ آخر وصل بما قبله اى لا يقرأ الموت دخلت  
امامه شيئاً وان قرأ امامه آية تدل على الترغيب كالايات الدالة على بشارة المؤمنين بالجنة ونحوها وآية  
تدل على الترهب والتخويف عن النار وعذاب فلا يسأل الجنة حين سماع اية الترغيب ولا يتعوذ من النار  
حين سماع اية التخويف ولا يقرأ شيئاً من غير ذلك بل يستمع وينصت وفي المسألة خلاف الشافعى فانه جزم  
امثال ذلك للامام والمأموم والمنفرد بل جعلها مستحبة لما روى ابوداود واحمد عن ابن عباس ان النبى صلى  
الله عليه وعلى آله وسلم كان اذا قرأ سبح اسبح ربك الاعلى قال سبحان ربى الاعلى وروى ابوداود عن  
ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم من قرأ منكروا التين والزيتون فأنهى الى  
اليس الله باحكم الحاكمين فليقل بلى وانما على ذلك من الشاهدين ومن قرأ لا أقسم بيوم القيمة فأنهى  
الى اليس ذلك بقادر على ان يحجب الموتى فليقل بلى ومن قرأ والمرسلات فبلغ فبأى حديث بعد يؤمنون  
فليقل آمنا بالله قال ابن حجر في شرح المشكوة موضعين لان في سنده مجهولان هو من الفضائل انتهى  
ورواه الترمذى ايضا الى قوله من الشاهدين وقال النووى في كتاب الادكار ليس لكل من قرأ في  
الصلوة او غيرها اذا مر بآية رحمة ان يسأل الله من فضله واذا مر بآية عذاب ان يتعوذ من النار

## أوخطب

العذاب او من الشراو من المكروه او يقول اللهم اني اسألك العافية او نحو ذلك واذا امر بالابتداء  
 نزهة فقال سبحان الله وتبارك الله رب العالمين او جلّت عظمة ربنا ونحو ذلك وترويان عن خليفة  
 ابن اليمان قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ذات ليلة فافتتح البقرة فقلت يركع  
 عند المائة فمضى فقلت يصلي بهما في ركعة فمضى فقلت يركع بهما ثم افتتح بال عمران فقراهما ثم افتتح  
 النساء فقراهما ثم تسلا واذا امر بآية فيها تسبيح سمع واذا امر بسؤال سأل واذا امر بتعوذ تعوذ رواه  
 مسلم في صحيحه قال اصحابنا ويستحب هذا التسبيح والسؤال والاستعاذة للقارئ في الصلوة وغيرها وللإمام  
 والمأموم والمنفرد لانه دعاء فاستروا فيه كالتأمين ويستحب لكل من قرأ اليس الله بأحكام الحاكمين  
 ان يقول بلى وانا على ذلك من الشاهدين واذا قرأ اليس ذلك بقادر قال بلى اشهد وقد بينت ادلتني  
 كتاب التبيان في اداب جملة القرآن انتهى كلامه واما اصحابنا الخفية فنوعوا عن كل ذلك ونقل بعضهم عن  
 مالك مثله تعمر حوزة المنفرد في التطوع قال في الهداية ويستعمل وينصت وان قرأ الامام آية الترغيب او  
 التهيب لان الانصات والاستماع فرض بالنص والقراءة وسؤال المجتهد والتعوذ من النار كل ذلك محل  
 انتهى قلت الاخلال انما يكون اذا سأل الموتر وتعوذ عند قراءة الامام واما اذا فعل ذلك حين  
 سكتات الامام او عند تمام قراءته فلا اخلال كما لا يخفى وفي العناية هل يسأل ويتعوذ الامام والمنفرد  
 اولاً لم يذكرهما فاما الامام فلا يفعل ذلك لانه لم يتقل عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ولا عن  
 الائمة بعده ولا به يؤيد على تطويل الصلوة على القوم وهو مكروه وكذلك المنفرد اذا كان في الفرض لانه غير مقتول  
 واما اذا كان في التطوع فهو حسن انتهى ومثله في البناء وغيرها وفي فتح القدير الامام لا يشتغل بالقراءة سواء كان في  
 الفرض او النفل اما المنفرد ففي الفرض كذلك وفي النفل يسأل المجتهد ويتعوذ من النار عند ذكرهما وتفكر آية  
 المثل وقد ذكرنا فيه حديث حذيفة وهو يقتضي ان الامام يفعله في النافلة وهم صرحوا بالمنع الا أنهم عللوا بالتطويل  
 على المقتدى فعمل هذا لوام من يعلم منه طلب ذلك يفعله انتهى قلت المنع من امثال هذه اذا ذكر في الصلوة  
 امانان يكون لكونه منافياً للصلوة فليس صحيحاً لان الذكر كلما ازداد زاد الثواب لاسيما في الصلوة واما ان يكون لانه لم يثبت  
 مثله عن صاحب الشرع صلى الله عليه وعلى آله وسلم واصحابه فليس صحيحاً لانه قد ثبت من حديث حذيفة في جماعة  
 النفل خصوصاً ومن حديث ابن هزيمة عموماً فان قوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم من قرأ منكم الحمد عام يشمل المصل  
 وغيره الامام والمنفرد والموتر وغيرهم ومن المقرر في مقرة ان العام يجرى على اطلاقه ما لم يدل شيء على تخصيصه  
 واذا ليس فليس فيدل هذا الحديث بعمومه على استحباب هذه الاذكار للمصل اي مصل كان واما ان يكون يستلزم  
 تطويل الصلوة على المقتدين فهو امر اخر لا يدل على المنع الا اذا اقتضى التطويل الموجب لكرهه المقتدين لمطلقاً  
 مع انه لا يجرى في المفترض المنفرد والشافعية ايضاً انما يستحبون امثال هذه الامور اذا لم يؤد الى مفسدة اخرى  
 ككرهه المقتدين وعند ذلك لا يستحب عندهم ايضاً فاذن الحق في هذا المقام المحرم استحباب هذه الامور  
 لكل من الامام والمقتدى والمنفرد ما لم يوجب امر اخر فافهم قال اوخطب اقول هو معطوف على قوله

## أوصل على النبي عليه السلام

أما ما أي لا يقرأ المني توشياً بل يستمع ويسكت وإن خطب وفي فاعله احتمال أن أحد ههما أن يكون هو قوله أما ما كما كان فاعلاً للعطوف عليه أي قرأ أما ما وثانيهما أن يكون الضمير راجعاً إلى الخطيب وإن خطب الخطيب والثاني أول لأن الأول يوهمان الخطبة منحصرة على أمام الصلوة وليس كذلك فإنه يجوز أن يخطب غير أمام الصلوة بشرط أن يكون الإمام حاضر في الخطبة كما صرح به في النهاية وغيرها الآن يقال إن التقييد بالإمام ليس بالافضلية وعلى كل تقدير لا يخلو الكلام عن تحمل في إطلاق لفظ الموتع ههنا ثم وجوب الانصات والاستماع عند الخطبة مذاهب مالك والشافعي وأبي حنيفة ومأمة العلماء وحل عن النخعي والشعبي أنه لا يجب إلا إذا قرأ فيها القرآن كذا في البتائية ومستند الجمهور في ذلك ما رواه البخاري ومسلم وغيرهما عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قلت لصاحبك يوم الجمعة انصت والإمام يخطب فقد لغوت وروى محمد بن الموطأ عن مالك عن أبي النضر عن مالك بن أبي عامر أنه قال إن عثمان بن عفان كان يقول في خطبته قل ما يدع ذلك إذا خطب إذا قام الإمام فاستمعوا له وانصتوا فإن النصت الذي لا يسمع من الخطبة مثل ما للسامع المنصت وروى الطحاوي في شرح معاني الآثار عن سليمان مرفوعاً ما من أحد يتطهر ثم يمشي إلى الجمعة ثم ينصت حتى يقضى الإمام وصلاته إلا كان كفارة بينه وبين الجمعة التي قبلها وعن أبي هريرة مرفوعاً ما من أغفل يوم الجمعة واستغن ومس طيباً إن كان عنده وليس من أحسن ثياب به فخرج حتى يأتي المسجد فلم يتخطر قاطب الناس وانصت إذا خرج الإمام كانت كفارة لما بينها وبين الجمعة التي قبلها فهذا الخبر وأمثالها ما أسند كرها في شرح باب الجمعة أن شاء الله تعالى دالة على وجوب الانصات مطلقاً وقال ابن خزيمة المراد من الانصات السكوت عن كلام الناس دون ذكر الله وتعباً بأنه يلزم منه جواز القراءة والذكر حال الخطبة والظاهر أن الأمر بالسكوت مطلقاً ومن فرق احتجوا بدليل كذا في فتح الباري قلت الظاهر أنه لا مانع من الذكر وسؤال الجمعة والتعوذ من النار وأمثالها عند سككات الخطيب لأن الأمر بالانصات إنما هو للاستماع وهو عند السككات منتهى قال أوصل على النبي عليه السلام عطف على قوله أو خطب والضمير فيه راجع إلى الخطيب فحسب أي لا يقرأ شيئاً وإن صلى الخطيب على النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم في الخطبة فلا يشتغل بالصلوة لأن الاشتغال بالصلوة يفوت الاستماع وفي دراسات اللبيب في الأسوة الحسنة بالحبيب في الدراسة السادسة إلى من اشكل هفوة من يمنع عن الصلوة على النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم مع ما ورد من إيجابها من الكتاب والسنة في حاله الخطبة وهي ليست بصلوة حقيقة ولا حكماً من كل وجه والألم يصح للخطيب أدبار القبلة ولا للستمعين الأمر بالمعروف ولو بأشارة ولقد سمعنا عن بعض المتجاسرين أنه منهم من تصحى حروقه من غير سماع لنفسه أيضاً والله سبحانه يعفو عنا وعنهم في هذا الخرج عن الأدلة الواضحة انتهى قلت والصلوة على النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم وإن كان واجباً كلياً ذكر اسمه على الأصح لا حوط لكن الأخبار الدالة على وجوب الانصات

مشا اذا قرأ قوله تعالى صلوا علي في صلوا

في الخطبة منعت عنها فوقعت هذه الاخبار مخصصة لاحاديث وجوب الصلوة على ان وجوب الصلوة على النبي  
صلى الله عليه وعلى اله وسلم حين سماع اسمه ليس على الفور بل على التراخي فلا شناعة في المنع عنها حين الخطبة  
لئلا يخل الاستماع والحق عندى على طبق ما مر ان يصل عند سككات الخطيب بحيث لا يخل الانصات فيحصل  
الجمع بين اخبار وجوب الصلوة وبين اخبار وجوب الاستماع قوله الا اذا قرأ استثناء من قوله لا يقرأ اصل  
الخطيب والضمير راجع الى الخطيب قوله فيصل سرا ظاهرا عبارة المصنف كعبارة الكثر قمع من الصلوة  
عند الخطبة مطلقا واستثنى الشارح منه حالة قراءة الخطيب قوله تعالى صلوا عليه وسلموا تسليما واستحب فيه  
الصلوة سرا تبعا لصاحب الهداية وغيرها فان قال وكذلك في الخطبة وكذلك ان صلى على النبي صلى الله عليه  
وعلى اله وسلم لفريضة الاستماع الا ان يقرأ الخطيب قوله تعالى يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما  
فيصل السامع في نفسه انتهى قال في فتح القدير افا وجوب السكوت في الثانية كلها ما خلا المستثنى وروى  
الاستثناء عن ابى يوسف واستحسنه بعض المشايخ فان الامام حكى امر الله بالصلوة واشتغل بالامثال فوجب عليهم  
موافقته والا شبه عدم الالتفات قلت الذى استدلو به على المنع عن الصلوة عليه عليه السلام حال الخطبة  
موجود ههنا وهو الاخلال بالاستماع فان قيل انما يجوز الصلوة حين قراءة الآية عند سككة الامام قلنا كفا الفرق  
بين حالة قراءة الآية وبين حالة اخرى فليجز الصلوة عند ذكر اسمه صلى الله عليه وعلى اله وسلم مطلقا عند سككات  
الامام فان قيل نحن انما نجوز الصلوة في نفسه وهو غير محل بالاستماع قلنا ان ارادوا بقوله في نفسه ان يصل بحيث  
لا يسمع نفسه ايضا كما يستفاد من كلام العيني حيث قال في البناء فان قلت توجه عليه امر ان احدا صلوا عليه فانيما  
قوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا قال مجاهد نزلت في الخطبة والاشتغال باحد ما يفوت الاشتغال  
بالاخر قلت اذا صلى في نفسه وانصت وسكت يكون اتيا بموجب الامر بن انتهى ومثله في فتح القدير حيث قال في باب  
الجمعة وعن ابى يوسف ينبغي ان يصل في نفسه لان ذلك مما لا يشغله عن سماع الخطبة فكان احراز للفصيلتين انتهى  
فثقل هذه الصلوة بحيث لا يسمع نفسه ايضا لا تفيد شيئا لان ادنى السران يسمع نفسه فبحر تصحيح الحروف او غيرها  
في قلبه لا يعتد به لان (الذكر) انما يعتد بها اذا سمع نفسه وكان الردوا به انه يصل سرا بحيث يسمع نفسه ولا يسمع غيره كما  
افهم عن الشارح بقوله سرا والشرب الى في مراق الفلام وصاحب فتح الفقار غيرهم من المتأخرين فهو محل للانصات الواجب  
الانزى الى انهم صلوا وقراءة الموت ولو سر اخلة بالاستماع الواجب فافهم فروع مهمة متعلقة بالقراءة في الصلوة ان القراءة في  
الفلاض بخواتيم السور روى عن محمد انه لا يكره لما روى انه عليه الصلوة والسلام قرأ في الصلوة قل يا اهل الكتاب  
تعالوا الى كلمة الآية وفي غريب الرواية لا بأس بان يقرأ من اول السورة او من وسطها وان قرأ اخر سورة في ركعة  
يكره ان يقرأ اخر سورة اخرى في الركعة الثانية وقال بعضهم لا يكره وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضي خان ولا ينبغي ان يجمع  
بين السورتين في ركعة واحدة وان فعل لا بأس والانتقال من آية من السورة الى آية اخرى من سورة اخرى لا  
آية من هذه السورة بينهما آيات مكروهة وكذا الجمع بين السورتين بينهما سورة واحدة في ركعة واحدة  
وفي الركعتين قال بعضهم يكره وقال بعضهم ان كانت السورة الفاصلة طويلة لا يكره كما اذا كانت بينهما آيات

[illegible]





خاتمة سورة في ركعة وخاتمة سورة أخرى في ركعة أخرى لا يكره وقال في الملتقط المصل إذا بلغ في فاتحة  
 ال يا اياك نعبد فقال اياك وسئلت ثم قال نستعين هذا لا ينبغي له فانما الأولى والأصح أن يقول اياك نعبد واياك  
 نستعين وفي آخر سورة الكوثر أن شأنك ينبغي أن يقرأ هموزاً وموصلاً ولا يرفع الراء في الإبتداء انتهى وفيه عن  
 التمهيد لو أراد قراءة الفاتحة فقال ال فانقطع نفسه ثم قال حملاً يقول لا يفسد صلاته عند عامة اصحابنا  
 وكذا في استبدال الاعراب وعليه الفتوى دفعاً للحجج انتهى وإذا قرأ الرجل في صلاته شيئاً من التوراة والإنجيل  
 والزيور لم يفسد صلاته وقال شمس الأئمة المحلوا في وجدت في بعض النسخ أن ما كان قراءة من التوراة وأشباهاها  
 أن كان مؤدياً للمعنى الذي في القرآن يجوز في قول أبي حنيفة وكثير من المشايخ اخذوا به لأن العبرة عند  
 المعنى ولذا يجوز القراءة بالفارسية وأما إذا لم يكن مؤدياً للمعنى لقرآن فلا يجوز ولكن هل يفسد صلاته أن علم  
 أنه هو التوراة الذي أنزل على موسى على نبيتنا وعليه الصلوة والسلام لا يفسد صلاته لأنه بمنزلة التبعية إلا أن  
 يكون ذكر قصة فتح نفسه لأنه كلام الناس وذكر في الظهيرية وإن كان لا يدري ما معناه لا يفسد صلاته  
 لأنه لا يؤمن عما حرفة أهل الكتاب ولو قرأ ما حكم رسولنا من ربنا مثل الصوم وأنا اجزى به لا يجوز كما ذكر في  
 التاتارخانية ولو قرأ في صلاته أية من الآيات التي نسخت تلاوتها واكتفى بها لا يجوز الصلوة قال في التلويح  
 المحكم يحتمل في من الوحي نسخ اللفظ بأن لا يتعلق به جواز الصلوة ولا حرمة القراءة على الجنب والمحائض انتهى  
 ولو قرأ القرآن بالفارسية في الصلوة فإن اكتفى بها تفسد الصلوة عندها وهو الأصح الذي يرجع إليه  
 الأمام وإن لم يكتف بها اختلفت عباراتهم فيه فعبارة الهداية تدل على عدم الفساد ومال صاحب التنبيه  
 إلى الفساد والوجه أنه إذا كان المقر من مكان القصص والأمر للنهي أن يفسد بحجج قرأته لأنه سمع تكليم بلام غير أن  
 وأما إذا كان ذكر القرآن فافانما تفسد إذا اقتصر على ذلك بسبب خلاف الصلوة عن القراءة كما ذكر في إلهام واختاره صاحب البحر

# فهرس الجرائد في كتفها في شرح الوقتية

مبحث	صفحة	مبحث	صفحة
باب الاذان		طهارة البدن والثوب	٥٦
١ البحث الاول الثاني في معنى الاذان لغة	١	طهارة المكان	٦٠
٢ البحث الثالث ثبت الاذان بالكتاب والسنة	١	ستر العورة	٦١
٣ الفوائد الضرورية المتعلقة بحديث الاذان	٥	ذكر دلائل وجوب ستر العورة	٦٣
٤ الاذان سنة للفرائض	٨	استقبال القبلة	٦٥
٥ روايات اشبات الترجيع	١٥	بيان النية في الصلوة	٦٩
٦ روايات ترك الترجيع	١٩	عمرة الرجل والامة والحرة	٤١
٧ الجواب من القول بالترجيع	١٤	حكم بقاء دم مزيل النجاسة	٤٢
٨ يقول بعد الفلاح في الصبح الصلوة خير من النوم	٢٠	تشریح من ابتلى بلبتين يختاراهن	٨٠
٩ تشریح قوله صلى الله عليه وسلم حياتي خيركم وماتي خيركم	٢١	كيف يصلي من عدم المغرب	٨٢
١٠ ادلة القائلين بافراذ الاقامة	٢٢	فروع متعلقة بمسئلة المستر	٨٣
١١ ادلة القائلين بثنية الاقامة	٢٢	قبلة خانق الاستقبال	٨٤
١٢ لا يتكلم في الاذان والاقامة	٢٣	اذا جمل القبلة وعدم من يساله تحري	٨٥
١٣ فروع في الاذان	٢٣	تنبيه باب التحري باب وسيع	٨٨
١٤ مسئلة التثريب	٢٥	ان علم بالخطا في الصلوة او تحول غلب ظن وهو	٩٠
١٥ بيان ان	٣٠	في الصلوة يستدير	
١٦ شرائط الصحة وان لم يوجد الحديث في صحيح البخاري	=	الفوائد النفيسة الفائدة الاولى صلى الله عليه وسلم الى بيت المقدس	٩١
وامثاله		الفائدة الثانية ذكر الاختلاف في شهر التحول وتاريخه	٩٢
١٧ مطلب في اذان الجوق	٣٣	الثالثة اول صلوة صلاتها الى الكعبة	٩٢
١٨ باقي بهما المسافرين	٣٣	الرابعة قضية استدارة الصحابة في موضعين	٩٢
١٩ ذكر الاحاديث الواردة في فضل الاقامة والاذان	٣٦	الخامسة اختلاف في اسم من اخبر بني حارثة	٩٢
٢٠ ذكر احوال التردن	٣٨	السادسة ما وجه تخصيص مسجد بني حارثة باسم	٩٢
٢١ مسائل شتى	٣٠	مسجد ذي القبلتين	
٢٢ فوائد لطيفة هل اذن رسول الله صلى الله عليه وسلم بنفسه ام لا	٣١	فوائد عديدة غير ما ذكر	٩٢
٢٣ هل من اذن لرسول الله خمسة	٣٢	ان شرع بلا تحريم يجوز ان اصاب	٩٣
٢٤ هل الاقامة افضل ام الاذان	٣٣	الكلام في النية وكيفيتها	٩٤
٢٥ مواضع مشروعية الاذان	٣٣	باب صفة الصلوة	
٢٦ ما يتعلق بسمع الاذان والاقامة	٣٥	فرضها التحريم والتحرية قوله الله اكبر	١٠٣
٢٧ تحقيق الدعاء بعد الاذان المشافى يوم الجمعة	٣٤	والتحرية الله اكبر وما يقرم مقامها	١٠٦
٢٨ اجابة الاذان واجبة ام مستحبة	٣٤	هي شرط عند ناوركن عند الشافعي	١٠٦
٢٩ المواضع التي لا يجب فيها الاجابة	٥١	رفع اليدين في تكبير التحريم سنة	١٠٩
٣٠ اجابة الاقامة	٥٢	القيام	١١٠
باب شروط الصلوة		القراءة	١١١

١٨٣	التسبيح	٩٩	١١٣	الركوع	٩١
١٨٤	بيان التجدد مع الاختلاف وترجيح الراجح	١٠٠	١١٣	التسجود	٩٢
١٩٢	السجدة	١٠١	١١٥	كيفية التسجود	٩٣
١٩٤	تتمت من سنن السجدة	١٠٢	١٢١	القعدة الأخيرة	٩٤
١٩٨	تسبيح السجدة وتشليته	١٠٣	١٢١	المفرق بين القعود والجلوس	٩٥
١٩٨	السجدة على كرا العامة وفاضل الثوب	١٠٣	١٢٣	استدل لآل صاحب الهداية على فرضية القعود	٩٦
٢٠٥	صفة سجدة المرأة	١٠٥	١٢٥	الخروج بصنعه	٩٤
٢٠٦	الجلسة بين السجدين	١٠٦	١٢٦	حكم قراءة الفاتحة في الصلوة	٩٨
٢٠٩	لا يعتمد على الأرض ولا يقعد وقت القيام إلى الركعة الثانية عندنا	١٠٤	١٢٤	المطلب في عدم ركنية الفاتحة وجواب المخالفين	٩٩
	خلاف الشافعي		١٢٩	ومن الراجبات صنع السورة	٤٠
٢١٣	صفة القعدة وكيفية الجلوس عندنا	١٠٨	١٣٠	ومنها رعاية الترتيب فيما تكرر	٤١
٢١٥	الكلام في الإشارة بالسبابة	١٠٩	١٣٣	ومنها القعدة الأولى والثانية	٤٢
٢٢٢	بيان ترجيح تشهد ابن مسعود	١١٠	١٣٤	ومنها لفظ السلام	٤٣
٢٣٠	يقرا فيما بعد الميسين الفاتحة فقط	١١١	١٣٨	ومنها قنوت الوتر	٤٤
٢٣٢	التوراة عند الشافعي	١١٢	١٣٩	ومنها تكبيرات اليمين واليسار للقراءة	٤٥
٢٣٥	الكلام في الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم	١١٣	١٣٠	ومنها تعدل المركان	٤٦
٢٣٣	الدعاء في الصلوة	١١٣	١٣٥	ومنها الجهر والاختفاء فيما يجسر ويخفى	٤٤
٢٣٥	آداب الدعاء	١١٥	١٣٥	الكلام في واجبات الصلوة	٤٨
٢٥١	الخروج عن الصلوة بصنعه السلام وصفته	١١٦	١٣٥	الكلام في عدد آيات الفاتحة	٤٩
٢٥٢	لا تقبل متفرقات صاحب جامع الرموز	١١٤	١٣٤	بيان عادة المصنف في تفسير عبارة الهداية	٨٠
٢٥٤	تتمت في الأمر المتعلقة بالفراغ من الصلوة فيها التعايب	١١٨	١٣٤	بحث شروط صحة التحريم	٨١
٢٥٩	ومنها إذا ذكر بعد الصلوة	١١٩	١٣٨	مطلب في حث التكبير جزم والأذان جزم وحذف السلام	٨٢
٢٦٠	هل يجزى بالذكر لا	١٢٠	١٣٩	بيان رفع اليدين مع التكبير وكيفية	٨٣
٢٦٣	منها استحباب الانصراف عن أحد الجانبين	١٢١	١٥٢	بما سببها من شححق اذني عند الرقع	٨٤
٢٦٣	ومن البديع تخصيص المصافحة بعد صلوة	١٢٢	١٥٣	حكم القراءة والتكبير الفارسية	٨٥
	الفجر والعصر والعيدين والجمعة		١٥٥	بيان ان وضع اليدين تحت السرة	٨٦
			١٥٩	بيان ارسال اليدين بعد التكبير الثالث من تكبيرات	٨٤
				الثانية من صلوة العيدين وبعد التكبير الأخير من	
				تسجيدات صلوة الجنائز	
٢٦٦	يجزى الامام في الجمعة والعيدين والفجر والثلث والعشائين	١٢٣		مطلب في ان وضع اليدين على الشمال في القيام هل هو	٨٨
٢٤٠	حد الجهر والمخافة	١٢٣	١٥٩	من خصائص الصلوة ام لا	
٢٤٣	فرض القراءة آية	١٢٥		الثناء في الصلوة بعد التكبير	٨٩
٢٤٨	القراءة المسنونة	١٢٦	١٦٠	الكلام في تسمية عند التبغخان	٩٠
٢٨٤	كراهة توقيت سورة للصلوة	١٢٤	١٦٣	التعوذ	٩١
٢٩٠	مسئلة الفاتحة خلف الامام	١٢٨	١٦٥	مطلب حديث رجعتان من البراءة الاصغر الى الجهاد الأكبر	٩٢
٢٩٦	كلام الخصم على حديث قراءة الامام قراءة له والجواب	١٢٩	١٦٩	الكلام المنفصل في التسمية	٩٣
٣٠٠	مطلب لا يتصور مغالبة لاحد من الامة إذا استقل واحد	١٣٠	١٦٩	التحقيق اخفاء التسمية	٩٤
	من مقلديه الى مذاهب الخرافة في بعض مسائل لقرة دليل		١٤٠	صفة الشاميين	٩٥
	طهره		١٤١	صفة الركوع	٩٦
٣٠٢	ذكر مستندات الشافعية ومن تبعهم	١٣١	١٤٤	تتمت من السنن التي سن في الركوع	٩٤
٣٠٣	في لغز في اقتداء الامام بالمقتدى	١٣٢	١٨٠	تسبيح الركوع وتشليته	٩٨
٣٠٨	فرع مهمة متعلقة بالقراءة في الصلوة	١٣٣	١٨٢		